

شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش

ابن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية

على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية

الجزء الاول

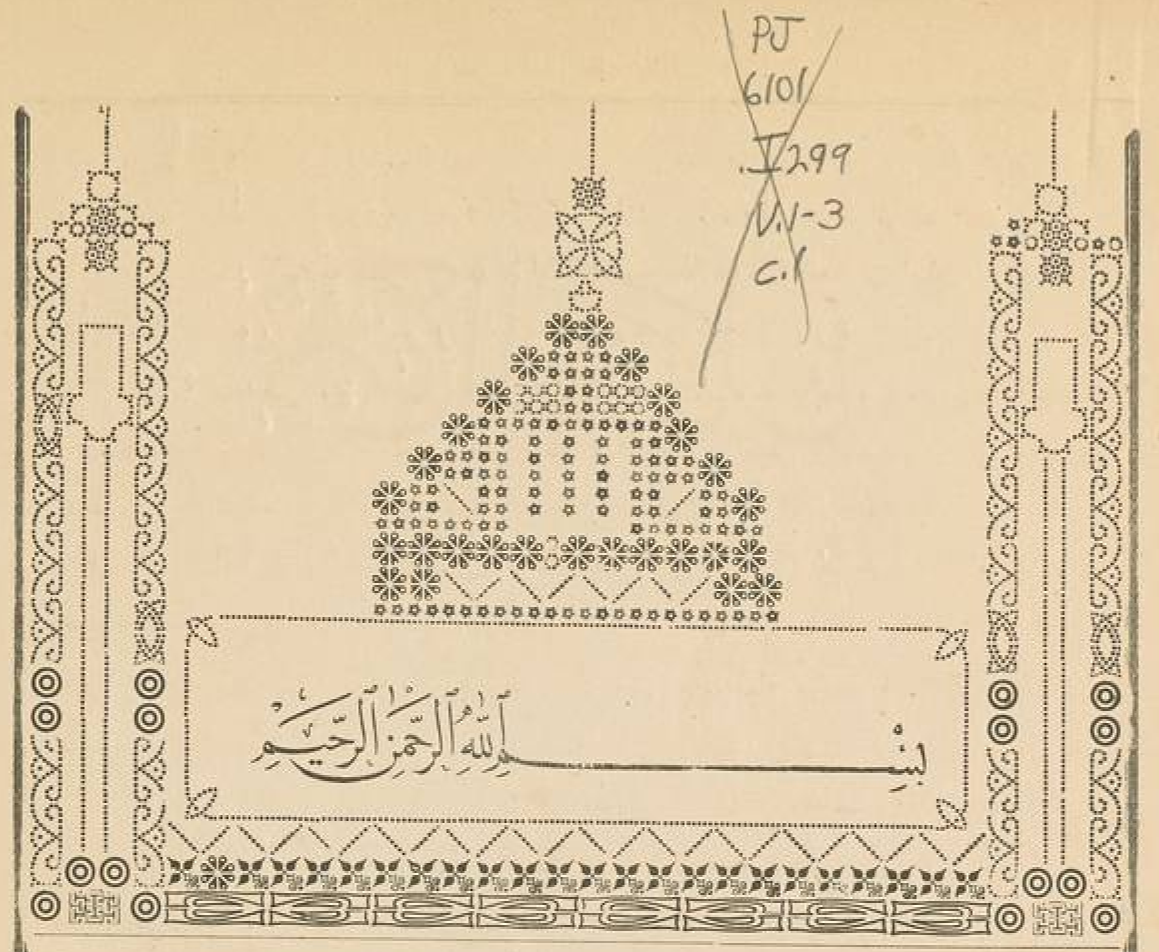
قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب

عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقي

صحح وعلق عليه حواشى نفيسة بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور



رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً

أحمد الله الذي بدأ بالاحسان ، وأحسن خلق الانسان ، واختصه بنطق اللسان ، وفضيلة البيان ، وجعل له من العقل الصحيح ، والكلام الفصيح ، منبئاً عن نفسه، ومخبراً عما وراء شخصه ، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه ، ومبلغ أنبائه ، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه *

وبعدُ فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الامام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلا قدرُه، نابهاً ذكرُه ، قد جمعتْ أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه ، فتيسر على الطالب تحصيله ، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت[1] عبارته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل ، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل ، استخرت الله تعالى في املاء كتاب أشرح فيه مشكلَه ، وأوضح مجملَه ، وأتبع كل حكم منه حججه وعلله ، ولا أدَّعي أنه رحمه الله أخل بذلك تقصيراً عما أتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أن من كان قادراً على بلاغة الايجاز كان قادراً على بلاغة الاطناب. قال الخليل بن أحمد رحمه الله: من الابواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوى فيه القويُّ والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا *

وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون اتمامه عدة موانع، منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته

(١) في نسخة « اغرب » *

السبعون بين القلم والانامل ؛ ومنها أن الزمان فسد حتى علا باقله على درجه قسّ ، وانحط قسُّه عن درجة باقل ، فلما شرّف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور غياث الدنيا والدين ، ملك الاسلام والمسلمين ، سلطان الامة ، ظهير الخلافة ، محيي العدل فى العالمين ، سيد الملوك والسلاطين ، أعز الله أنصاره ، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره ، وسَرت الرُكبان بأنه خلد الله ملكه أحيا من هذا العلم رميما ، وأعاد ماءه جَماماً ونبته جميما ، أمليته حاويا لضروب من فوائد العربية ، وأنفذته خدمة خفت الى مقره الشريف وإن ثقل برجائها ظهر المطية ، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته ، وأستعيذه من الزلل فيما نحوته واعتمدته ، انه وليُّ ذلك والقادرُ عليه *

قال جار الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، وزمخشر قرية من قرى خوارزم ولد بها فى رجب من سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفى ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة . وقيل له جار الله لكثرة مجاورته بمكة حرسها الله ﴿ اللهَ أَحْمَدُ عَلَى أَنْ جَعَلَنِي مِنَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ ﴾ قال الشارح الشيخ الامام العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش النحوى رحمة الله عليه الله اسم من أسماء الخالق سبحانه خاص لا يشركه فيه غيره ولا يدّعي به أحد سواه قبض الله الالسن عن ذلك ، واختلف العلماء فيه هل هو اسم موضوع أو مشتق فذهب سيبويه فى بعض أقواله الى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الالف واللام منه كما يجوز نزعهما من الرحمن الرحيم ، وذهب آخرون الى أنه مشتق ولسيبويه في اشتقاقه قولان : أحدهما أن أصله إلاهٌ على زنة فعالٍ من قولهم أَلَهَ الرجل يَأْلَهُ الاهَةً أى عبد عبادة قال رُؤْبَةُ :

لِلّٰهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ   سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِ (١)

ومعنى الإله المعبود وقول الموحد ، لا إله إلاّ الله أى لا معبود إلا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفاً لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت الالف واللام للتعظيم ودفع الشياع الذى ذهبوا اليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصار لفظه الله ثم ازمت الالف واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة وصارتا كأحد حروف الاسم لا تفارقانه ولذلك قد يقطعون الهمزة فى النداء والقسم نحو قولهم يا أَلله اغفر لى وقولهم أنا أَلله لأفعلنّ ؛ وقيل العوض الفُ فِعالٍ ؛ والقول الثانى من قولى سيبويه أن أصله لاهٌ ومنه قول الراجز : (٢)

بِحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِبَاحِ   يَسْمَعُهُ لاهُهُ الْكُبَارُ (٣)

أى الاهه ثم أدخلت الالف واللام عليه لما ذكرناه وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس ونحوهما مما أصله الصفة ووزن لاهٍ فَعْل واشتقاقه من لاه يليه اذا تستر كأنه سبحانه يسمى بذلك لاستتاره واحتجابه عن ادراك الأبصار وألفُ لاهٍ منقلبة عن ياء يدل على ذلك قولهم لَهْيَ أبوك ألا ترى كيف ظهرت الياء لما نقلت الى موضع اللام ؛ وتُفَخَّم اللام تعظيما الا أن يمنع مانع من كسرة أو ياء قبلها نحو بالله ورأيت

---

(١) كذا في الاصول وفي لسان العرب مادة «اله» «تألهي» (٢) كذا بالاصول والبيت ليس من الرجز بل هو من البسيط المخلع (٣) كذا في الاصول. وفي اللسان «يسمعها لاهم الكبار» وقد ساق البيت مستشهدا به على ان الميم من «اللهم» قد تخفف . والبيت للاعشى *

عَبْدَي الله ، وانتصاب اسم الله هنا بوقوع الحمد عليه وانما قدّم على العامل فيه لضرب من العناية والاهتمام بالمحمود سبحانه وتعالى : والعرب تقدّم ما هم ببيانه أعنى نحو قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) وأصل الكلام نعبدك ونستعينك فقدم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه ؛ ولو أتى به على أصله وقال احمدُ الله لجاز الا أنه يكون خبراً ساذجاً بلا تخصيص ولا دلالة على العناية به *

والحَمْدُ نوع من المدح وهو الثناء على الرجل بما فيه من حَسَنٍ يقال حمِدْتُ الرجل أحمده حمداً ومَحْمِدَةً ومَحْمَدَةً وهو يقارب الشكر في المعنى ، والفرقُ بينهما يظهر بضدّهما فضدُّ الحمد الذمُّ وضد الشكر الكفران وذلك أن الشكر لا يكون الا عن معروف يقال حمِدْته على ما فيه وشكرته على ما منه . وقد يوضع أحدهما موضع الآخر لتقارُب معنييهما . وقيل الحمدُ أعمُّ من الشكر فكلُّ شكر حمدٌ وليس كل حمد شكراً ، وقوله « على أن جعلني من علماء العربية » أى صيَّرني عالماً من علمائها وجعل هذه تتعدى الى مفعولين ويكون الثاني هو الاول في المعنى ومثله قوله تعالى (إنّي جاعلك للناس اماماً) ولجعل مواضع أُخرُ تكون بمعني خلق وعمل فتتعدى الى مفعول واحد نحو قوله تعالي (وجعل الظلمات والنور) وتكون بمعني التسمية كقولك جعل حَسني سيئاً وكقوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً) وتكون من أفعال المقاربة بمعنى طفق ، تقول من ذلك : جعل يقول وأخذ يقول ، والعلماء جمع عالم على حد شاعر وشُعَراء وعاقل وعقلاء ويجوز أن يكون جمع عليم ههنا لأن عليما بمعني عالم وهو أبلغ في الصفة وانما قلنا انه جمع عالم مع قلة ما جاء من جمع فاعل على فُعَلاء وذلك من قِبل أن عالماً وعليما لغتان ويقول علماء من ليس من لغته عليم ، فعلم بذلك أنه جمع عالم ، والمراد بالعربية اللغة وان كانت العربية أعم من اللغة لان اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب والعربية تقع على المفرد والمركب . وقوله ﴿ وجَبَلَنِي عَلَى الغَضَبِ لِلْعَرَبِ والعَصَبِيَّةِ ﴾ جبلني أي طبعني يقال جبل الله الخلق على كذا أى طبعهم وهو مأخوذ من الجبلة وهى الطبيعة يقال ذلك للرجل يثبت على أمر ولا ينفصل[1] عنه ، والغضب خلاف الرضى يقال غضبت له اذا كان حياً وغضبت به اذا كان مَيْتاً ، والعصبية التعصب مأخوذ من قولهم عصَبَ القومُ بفلان اذا أحاطوا به وسميت به العصبة وهى قرابة الرجل لابيه وأصل ذلك كله العصب وهو أطنابُ المفاصل لان الاقارب يرتبط بعضهم ببعض كربط العصب المفاصل وقوله ﴿ وَأَبَى لِي أَنْ أَنْفَرِدَ عَنْ صَمِيمِ أَنْصَارِهِمْ وأَمْتَازَ ، وأَنْضَوِيَ إلى لفيفِ الشُّعُوبِيَّةِ وأَنْحَازَ ﴾ قوله « أبى لى » كره لى يقال أبي يأبى بفتح العين فى الماضي والمضارع وهو فعل نادر ولم يأت منه الا ما كان عينه أو لامه حرفا حلقياً ، يقال « انفرد » بالامر اذا قام فيه وحده من غير مشارك وانفرد عنه اذا تركه وفارق الجماعة مأخوذ من الفرد وهو الوتر . و« الصميم » الخالص من كل شيء وصميم الحر والبرد أشده وأصل الصميم العظم الذي هو قوام العظام ، و« الانصار » الاعوان الواحد نصير والنصير والناصر واحد وفعيل يجمع على أفعال كشريف وأشراف وأما فاعل فبابه أن يجمع على فعل كشارب وشَرْب وتاجر وتَجْر « وأمتاز » أفتعل من مزت الشيء أميزه اذا فرزته يقال امتاز القوم أي تميز بعضهم عن بعض والمراد

(١) فى نسخة مخطوطة « ينتقل »

أنعزل وأخرج من جملتهم ومنه قوله تعالى (وامتازوا اليوم أيها المجرمون) أي انعزلوا عن اهل الجنة وكونوا فرقة على حدة . و« أنضوى » أى أدخل معهم وأنتسب اليهم و« اللفيف » ما اجتمع من الناس من قبائل شتى كأنه ههنا ضد صميمهم . و« الشعوبية » بضم الشين قوم يصغّرون شأن العرب وهو منسوب الى الشعوب وهو جمع شعب وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم ونظيره من النسب الى الجمع قولهم أبناوىّ فى النسب الى أبناء فارس وقيل سموا بذلك لتعلقهم بظاهر قوله تعالى (وجعلناكم شعوبا وقبائل) وقال ابن هبيرة فى المحكم : غلبت الشعوبية بلفظ الجمع على جيل من العجم حتى قيل لمحتقر أمر العرب شعوبى وإن لم يكن منهم وأضافوا الى الجمع لغلبته على الجيل الواحد كقولهم أنصارى . و« أنحاز » أى أعتزل وقالوا للذى ينحاز عن القوم ويعتزلهم حوزى . وقوله ﴿ وَعَصَمَنِي من مَذْهَبِهِمْ الَّذِي لَمْ يُجْدِ عَلَيْهِمْ إلاَّ الرَّشْقَ بِأَلْسِنَةِ اللاَّعِنِينَ وَالمَشْقَ بِأَسِنَّةِ الطَّاعِنِينَ ﴾ يقال عصمني من كذا أي منعني ودفع عني « والمذهب » المأخذ وأصله مكان الذهاب كالمطلع لموضع الطلوع ومثله المدخل والمخرج « الذي لم يجد عليهم » أى لم يعطهم يقال أجدى عليه أى أعطاه وأصله من الجدا وهو المطر العام . و« الرشق » الاصابة بالمكروه يقال رشقهم بالكلام اذا نال منهم به وأصله من الرشق بالسهم . و« الالسنة » جمع لسان واللسان يذكر ويؤنث فمن ذكره ذهب الى العضو وجمعه على ألسنة كحمار وأحمرة ، ومن أنثه ذهب الى الجارحة وجمعه على ألسن كذراع وأذرع و« اللاعنون » جمع لاعن جمع السلامة واللعن الطرد والبعد يقال للطريد لعين ورجل لعنة بسكون العين يلعنه الناس كثيراً ولعنة بالتحريك يلعن الناس كثيراً « والمشق » سرعة الطعن « والاسنة » جمع سنان «والطاعنون» جمع طاعن يقال طعن بالقول يطْعُنُ طعنانا[1] وطعن بالرمح يطعن بالضم طعنا ورجل طَعّان فى أعراض الناس وفى الحديث «لا يكون المؤمن طعانا» ، والمراد أن هؤلاء الذين يبغضون العرب ولغاتهم لم يكتسبوا بهذا المذهب الا السقوط من أعين الناس والمذمة وقد ألمّ بهذا المعنى الحيص بيص فى قوله :

لا تَضَعْ مِنْ عَظِيمِ قَدْرٍ وَإِنْ كُنْـ * ـتَ مُشَارًا إِلَيْهِ بِالتَّعْظِيمِ
فَالْكَبِيرُ الْعَظِيمُ يَصْغُرُ قَدْرًا * بِالتَّجَرِّى عَلَى الْكَبِيرِ الْعَظِيمِ
وَلَعُ الْخَمْرِ بِالْعُقُولِ رَمَى الخَمْـ * ـرَ بِتَنْجِيسِهَا وَبِالتَّحْرِيمِ

وقوله ﴿ وإلى أفضَلِ السابقِينَ والمُصَلِّينَ أُوَجِّهُ أفْضَلَ صَلَوَاتِ المُصَلِّينَ مُحَمَّدٍ المحفوفِ مِن بنى عَدْنانَ بِجَمَاجِمِها وأَرْحائِها النازِلِ مِن قُرَيْشٍ فى سُرَّةِ بَطْحائِها ﴾ السابق من الخيل هو الذى يأتي فى الحلبة أولا « والمُصلى » الذى يتلوه سمي مصلياً لان رأسه يكون عند صلا السابق ، والصلا مغرز الذنب وكنى بذلك عن الاولين والآخرين من الثقلين . وقوله « أفضل صلوات المصلين » أى دعاء الداعين يريد صلواتهم على محمد ﷺ . ومحمد اسم عربى وهو مفعل من الحمد والتكرير فيه للتكثير كما تقول كرّمته فهو مكرم وعظمته فهو معظم اذا فعلت ذلك مرة بعد مرة وهو منقول من الصفة على سبيل التفاؤل أنه سيكثر حمده وكان كذلك ﷺ . روى بعض نقلة العلم فيما حكاه ابن دريد أن النبى ﷺ لما ولد أمر عبد المطلب

(١) استشهد على هذا صاحب اللسان بقول ابى زبيد وأبى المظهر العداوة الا * طعنانا وقول ما لا يقال

بجزور فنحرت ودعا رجال قريش وكانت سنتهم في المولود اذا وُلد فى استقبال الليل كفؤوا عليه قِدراً حتى يصبح ففعلوا ذلك بالنبي ﷺ فأصبحوا وقد انشقت عنه القدرُ وهو شاخص الى السماء فلما حضرت رجال قريش وطعموا قالوا لعبد المطلب: ما سميت ابنك هذا قال: سميته محمداً قالوا: ما هذا من أسماء آبائك قال أردت أن يحمد فى السموات والارض ، يقال رجل محمودٌ ومحمدٌ قال الأعشى :

إِلَيْكَ أَبَيْتَ اللَّعْنَ كَانَ كَلاَلُهَا ... إِلى الوَاحِدِ الفَرْدِ(١) الجَوَادِ المُحَمَّدِ

فمحمود لا يدل على الكثرة ومحمد يدل على ذلك والذى يدل على الفرق بينهما قول الشاعر :

فَلَسْتَ بِمَحْمُودٍ ولاَ بِمُحَمَّدٍ ... ولَـكِنَّما أَنْتَ الحَبِطُ(٢) الحُبَاتِرُ

وقد سمت العربُ فى الجاهلية رجالا من أبنائها بذلك منهم محمد بن حُمْران الجُعْفِيّ الشاعر وكان في عصر امرىء القيْس وسماه شُوَيعراً ومحمد بن خولي الهمدانى ومحمد بن بلال بن أحيحة وكان زوج سلمى بنت عمرو جدة رسول الله ﷺ أم جده ومحمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ومحمد بن مَسلمة الأنصارى وأبو محمد ابن أوس بن زيد شهد بدراً «والمحفوف» المحوط الذي قد أطيف به يقال حفٌّ به أى أطاف قال الله تعالى (وحففناهما بنخل) أي جعلنا النخل مطيفاً بهما ، والأحفة الجوانب الواحد حفاف مثل جراب وأجربة ويقال حف به القوم أى صاروا فى أحفته أى جوانبه ومنه قوله تعالى (وترى الملائكة حافين من حول العرش) «وعدنان» جد النبي ﷺ الأعلى انتسب اليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال «كذب النسابون فيما بعد عدنان» وهو صلوات الله عليه محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فِهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ، ومدركة لقب واسمه عمرو بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من ولد اسمعيل بن ابراهيم إلا أن الاسماء من عدنان الى اسمعيل لا يعلمها إلا الله . و«جماجم العرب» قبائلها التي تجمع البطون فَتنْسُب اليها دونهم نحوُ كلب بن وبرة اذا قلت كلبي استغنيت أن تنْسُب الى شيء من بطونه «وأرحاء العرب» القبائل التى تستقل بنفسها وتستغني عن غيرها والأرحاء فيما ذكر ابو عبيدة ست : اثنتان فى مضر وهما كنانة بن خزيمة وتميم بن مد واثنتان فى ربيعة وهما بكر بن وائل وعبد القيس بن افصى ، واثنتان فى اليمن وهما لحى بن ادد وكلب بن وبرة. وقوله «النازل من قريش فى سرة بطحائها» قريش من ولد النضر ومن لم يكن من ولد النضر فليس قرشياً وكان لقريش عظَم في الجاهلية وشرف في الاسلام بمحمد ﷺ . و«البطحاء» ما اتسع من الارض . و«سرتها» وسطها مأخوذ من سرة الانسان والمراد أنه من صميم قريش ووسط كل شيء أعدله قال الله عز وجل (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) قال العَرْجى :

كَأَنِّى لَمْ أَكُنْ فِيكُمْ وَسِيطاً ... وَلَمْ تَكُ نِسْبَتِى فى آلِ عَمْرِو

ومنه واسطة القلادة للجوهر الذى يكون فى وسطها وهو أجودها ؛ ويقال قريش الاباطح وقريش البطاح وهم الذين سكنوا بطحاء مكة ويقال لغيرهم قريش الضواحى ، وقريش البطاح هم الافاضل وهم بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزى وبنو زُهرة وبنو تَيم بن مرة وبنو سهم وجمح وبنو عديّ

(١) كذا في الاصول وفي اللسان مادة «حمد» «الى الماجد القرم» (٢) كذا بالاصل

ابن

ابن كعب وبنو حسل بن عامر بن لؤي وبنو هلال بن أهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر ويقال لهم الأبطحيون أيضاً قال البحتري في المتوكل :

يا ابنَ الأباطحِ مِنْ أرضٍ أباطحُها فِي ذِرْوَةِ المَجْدِ أعلى مِنْ رَوَابِيها

فهؤلاء قريش الاباطح ، وبطحاء الوادي مسيل فيه دقاق الحصى ، وأما قريش الضواحي [1] فهم الذين لم تسعهم الاباطح فنزلوا ضواحي مكة وهم معيص بن عامر بن لؤي وتيم بن غالب بن فهر ومحارب والحارث ابنا فهر . وقوله ﴿ المبعوثِ الى الأسْوَدِ والأحمرِ بالكتابِ العربيِّ المنوَّرِ ﴾ يريد المرسل الى جميع الناس عربيهم وعجميهم فالمراد بالاسود العرب لان الغالب عليهم السمرة والسواد . والمراد بالأحمر العجم لان الغالب عليهم الشقرة والبياض وقيل لعائشة رضى الله عنها الحميراء لبياضها يقال أتاني كل أسود منهم وأحمر ولا يقال أبيض ومعناه جميع عربيهم وعجميهم قال الشاعر :

جمعتُمْ فأوعَيْتُمْ وجئتُمْ بِمَعْشَرٍ تَوافَتْ بِهِمْ حُمْرانُ عَبْدٍ وسُودُها

يريد بعبد عبد بن أبي بكر بن كلاب . وقوله « بالكتاب العربي المنور » المنور ذو النور أي هو ضياء يُهتدى به . وقوله ﴿ وَلآلِهِ الطيِّبينَ أدْعُو اللهَ بالرِّضْوانِ لَهُمْ وأدْعُوهُ عَلى أهلِ الشِّقاقِ لَهُمْ والعُدْوانِ ﴾ آله ﷺ أهل بيته والالف في آل منقلبة عن همزة هي بدل من هاء أهل ولا يستعمل الآل في كل موضع يُستعمل فيه الاهل فلا يقال آل الاسكاف ولا آل الخياط ولا انصرف الى آلك كما يقال الى أهلك وانما يختص الآل بالاشراف يقال القراء آل الله واللهم صل على محمد وعلى آل محمد قال الله تعالى (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) « وأدعو الله بالرضوان لهم » اللام متعلقة بأدعو لا بالرضوان والمعني أسأل الله لهم الرضوان عنهم وهي في موضع نصب على أنه مفعول له أي من أجلهم وقوله « وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان » أي أدعو الله لنصرتهم على من شاقهم وعدا عليهم والشقاق المخالفة والعدوان الظلم الصراح . وقوله ﴿ وأهلِ الَّذِينَ يَغُضُّونَ مِنَ العَرَبيَّةِ ويَضَعُونَ مِنْ مِقْدارِها ويُرِيدُونَ أنْ يخفِضُوا مَا رَفَعَ اللهُ مِنْ مَنارِها ﴾ يقال « غض » منه يغض اذا وضع منه ونقص من مقداره والوضع من الشيء الانتقاص منه والحط من قدره من قولهم وضعت الشيء اذا حططته يقال وضعته أضعه وضعاً . وحكي الفراء موضعاً وموضوعاً « ومقدارها » قدرها يقال قَدَرٌ وقدْر بفتح الدال وسكونها وهو مبلغ الشيء . والخفض ضد الرفع وهو الانحطاط والله تعالى يخفض من يشاء ويرفع من يشاء « والمنار » الاعلام توضع على الطرق ليهتدى بها وذو المنار ملك من ملوك اليمن سمى بذلك لانه أول من وضع المنار على الطرق ليهتدي بها الناس . وقوله ﴿ حيثُ لَمْ يَجْعَلْ خيرَةَ رُسُلِهِ وخَيْرَ كُتُبِهِ فِي عَجَمِ خَلْقِهِ ولٰكِنْ في عَرَبِهِ ، لا يَبْعُدُونَ عَنِ الشُّعُوبيَّةِ مُنابَذَةً لِلْحقِّ الأبْلَجِ وزَيْغاً عَنْ سَوَاءِ المَنْهَجِ ﴾ « حيث » ظرف مكان يتعلق بقوله يضعون من مقدارها ويجوز أن يتعلق بقوله يغضون وتعلقه بالاقرب أولى يعني حيث لم يبعث النبي ﷺ في العجم ولا نُزِّل القرآن المجيد بلسان غير العربي

(١) ويقال لهم : قريش الظواهر ٭

وقوله « لا يبعدون عن الشعوبية » هو خبر لعل ، والبعد ضد القرب يقال بعد بالضم يبعد اذا تباعد وبعد بالكسر اذا هلك فهو باعد وجمعه بعد مثل خادم وخدم . وقوله « منابذة للحق الأبلج » أي مكاشفة ومجاهرة يقال نابذه الحرب أي كاشفه وانتصابه على أنه مصدر فى موضع الحال نحو قتلته صبراً وأتيته ركضاً أى منابذين للحق أى مجاهرين « والابلج » الأبيض المشرق قال :

* حتَّى بَدَتْ أعْلاَمُ صُبْحٍ أبْلجَا *

ويقال الحق أبلج أي واضح مضيء والباطل لجلج أى يتلجلج فلا يعرف « والزيغ » الميل يقال قوم زاغة عن الشيء أي زائغون و « سواء المنهج » وسطه وسواء الدار وسطها قال الشاعر :

غَشِيَتْهُ وهْوَ في جَأْوَاءَ بَاسِلَةٍ عَضْباً أصابَ سَوَاءَ الرَّأْسِ فانْفَلَقا

أي وسط الرأس ، والمنهج الطريق البين . قال ﴿ والَّذِي يُقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ حالُ هَؤُلاَءِ فى قِلَّةِ إنْصَافِهِمْ وفَرْطِ جَوْرِهِمْ واعْتِسافِهِمْ ﴾ يقضى منه العجب أي يوفى منه العجب حقه يقال وفيت هذا الامر حقه اذا تناهيت فيه وأديته وافياً وهو من قضيت الدّين قال كُثَيِّر :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها

ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة الا منفية نحو ما قضيت العجب من كذا لانهم يريدون المبالغة فى تفخيم الامر وتعظيمه وأنه لا يمكن توفية العجب حقه لعظمه قال الشاعر :

أُنْبِئْتُ أنَّ شَبِيهَ الوَبْرِ أوْعَدَنِي وما قَضَيْتُ بِهَذَا المُوعِدِي عَجَبا

هكذا ذكره الأصمعيُّ فى كتابه فيما يلحن فيه العامة قال يقولون : قضيت العجب من كذا ، والصواب ما كدت أقضى منه العجب ، ولا يبعد جوازه اذا أريد الاكثار من العجب تفخيما لسببه « والانصاف » خلاف الجور والظلم « والفرط » تجاوز الحد « والجور » الميل عن القصد « والعسف » الاخذ على غير قصد يقال عسف واعتسف اذا مال عن طريقه . قال ﴿ وَذَلِكَ أنَّهُمْ لا يَجِدُونَ عِلْماً مِنَ العُلُومِ الإسْلاَمِيَّةِ فِقْهِها وكَلاَمِها وَعِلْمَيْ تفسيرِها وأخبارِها إلاَّ وافتقارُهُ إلَى العَرَبِيَّةِ بيِّنٌ لا يُدْفَعُ وَمَكْشُوفٌ لاَ يَتَقَنَّعُ ﴾ المراد بالعلوم الاسلامية الفقه وأصول الدين والأخبارُ عن الرسول ﷺ وعلوم الكتاب العزيز وانما اقتصر على الفقه والكلام لان الفقه يشتمل على علم الكتاب والسنة كأنه احترز عن علوم الأوائل نحو الحكمة والفلسفة والهندسة فان أصول هذه العلوم يونانية ثم نقلت الى العربيّ فمعانى هذه العلوم لا تعرف على الحقيقة الا بمعرفة ألفاظها والوصلة الى معرفة ألفاظها معرفة علم العربية . وقوله « وذلك بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع » أى الافتقار الى العربية ظاهر لا يمكن جحوده وبادٍ لا يسع ستره . قال ﴿ ويَرَوْنَ الكلامَ فى مُعْظَمِ أبْوَابِ أُصولِ الفِقْهِ وَمَسائِلها مَبنيّاً على عِلْمِ الاعرابِ والتفاسير مَشْحونَةً بالرِّواياتِ عَنْ سِيبَوَيْهِ والأخفَشِ والكِسائِيِّ والفرَّاء وغيرِهِمْ مِنَ النَّحْوِيينَ البصريينَ والكوفيّينَ ﴾ وهذا ظاهر من كلامه مستغن عن التفسير وقوله ﴿ والاستظْهار فى مآخذِ النُّصوصِ بِأقاوِيلِهِمْ والتَّشبُّثَ بأهْدابِ فَسْرِهِمْ وَتَأْوِيلِهِمْ ﴾ الاستظهار الاستعانة وهو

استفعال

استفعال من الظهير وهو المعين و « المآخذ » جمع مأخذ وهو اسم مكان كالمقتل والمخرج لمكان القتل والخروج و « النصوص » جمع نص وهو الكتاب والسنة وهو بمعنى منصوص عليه وأصل النص الرفع يقال نص الناقة ينصها اذا رفعها فى السير ونص الحديث اذا رفعه وعزاه الى صاحبه ونص العروس اذا أقعدها على المنصة وهو ما ينص من كرسى أو دكة أو غير ذلك أى يرفع و « التشبث » التعلق يقال تشبث به اذا تعلق به و « الأهداب » جمع هدب وهو طرف الثوب يقال تعلق بأهداب الأدب وأذياله اذا كان له منه حظ و « الفسر » الكشف والتفسير تفعيل منه « والتأويل » تفعيل من آل يؤول اذا رجع والفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير الكشف عن المراد من اللفظ سواء كان ذلك ظاهراً فى المراد أو غير ظاهر والتأويل انما هو صرف اللفظ عن الظاهر الى غيره مما يحتمله اللفظ فاذاً كل تأويل تفسير وليس كل تفسير تأويلا . قال ﴿ وَبِهَذَا اللِّسَانِ مُنَاقَلَتُهُمْ فِي العِلْمِ وَمُحَاوَرَتُهُمْ وَتَدْرِيسُهُمْ وَمُنَاظَرَتُهُمْ وَبِهِ تَقْطُرُ فِى القَرَاطِيسِ أَقْلاَمُهُمْ وَبِهِ تَسْطُرُ الصُّكُوكَ والسِّجِلاَّتِ حُكَّامُهُمْ ﴾ « المناقلة » المحادثة يقال ناقلته الكلام اذا حدثته وحدثك « والمحاورة » المجاوبة وهو مداولة الجواب ومراجعته و « التدريس » مصدر درَّس يدرِّس تدريساً التضعيف فيه للتعدية وكان قبل التضعيف يتعدى الى مفعول واحد نحو درستُ القرآن والدرسَ ودرَّسته اياهما ، و « المناظرة » المجادلة وهو مفاعلة من النظر لان كل واحد ينظر فيما يُفْلِجُ به على صاحبه وقيل هو من النظير وهو المِثل فمعنى المناظرة المماثلة فيما هم فيه . قوله « وبه تقطر » الهاء ترجع الى علم العربية والنحو وتقطر تسيل يقال قطر الماء وغيره يقطر وقطرْته أنا يكون متعدياً وغير متعد كرجع ورجعته و « القراطيس » جمع قرطاس وهو ما يكتب فيه يقال قِرطاس وقُرْطاس بكسر القاف وضمها ويقال قِرطس أيضاً حكاها أبو زيد و « تسطر » تكتب وأصله الصف يقال بنى سطراً وغرس سطراً وسميت الكتابة تسطيراً لانها تعمل صفوفا قال الراجز * إنى وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا * و « الصكوك » جمع صك وهو الكتاب ، و « السجلات » جمع سجل وهو الكتاب أيضاً مأخوذ من السجل وهو الدلو المملوءة لانها تتضمن أحكاماً و « الحكام » القضاة . قال ﴿ فَهُمْ مُلْتَبِسُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ أَيَّةً سَلَكُوا غَيْرَ مُنْفَكِّينَ مِنْهَا أَيْنَمَا وَجَّهُوا كَلٌّ عَلَيْهَا حَيْثُ سَيَّرُوا ﴾ « ملتبسون بالعربية » أى مخالطون وممازجون لها من قولهم تلبستُ بالامر والثوب أى خالطته ، وقوله « أية سلكوا » أى أيَّ طريق وأى سبيل لان السبيل يذكر ويؤنث قال الله تعالى (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِى أَدْعُو إِلَى اللهِ) وأيٌّ قد تؤنث اذا أضيفت الى مؤنث وترك التأنيث أكثر فيها ، وقوله « سلكوا » أى مضوا ونفذوا يقال : سلكت الشىء فى الشىء اذا أنفذته فيه ، وطعنة سُلْكَى اذا واجهه بها . وقوله « غير منفكين » أى غير زائلين يقال انفك وزال وبرح بمعنى واحد ، وقوله « أينما وجهوا » معناه توجهوا يقال وجه وتوجه بمعنى واحد ومثله نكَّب وتنكب وبيَّنَ وتبين وفى المثل « أينما أوجه ألق سعداً » ومنه صوَّح النبت وتصوَّح وقدَّم وتقدم . وقوله « كلٌّ عليها حيث سيروا » الكل العيال والثقل قال الله تعالى (وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلاَهُ) وسيروا بمعنى ساروا والتضعيف للتكثير كقولهم موَّت الشاة وربَّض الغنم ألا ترى ان الفعل غير متعد كما كان قبل التضعيف قال ﴿ ثمَّ إنهم فى

تضاعيفِ ذلكَ يجحدُونَ فضلَها ويدفعُونَ خصلَها ويذهبُونَ عنْ توقيرِها وتعظيمِها وينهَونَ عنْ تعلُّمِها وتعليمِها ويُمزِّقونَ أديمَها ويمضغُونَ لحمَها فهُم في ذلكَ على المثَلِ السائرِ الشعيرُ يؤكَلُ ويذَمُّ »

« التضاعيف » جمع تضعيف وهو مصدر ضعفته اذا زدته مثله أو أكثر ، يقال : أضعفته اضعافا وضاعفته مضاعفة وضعفته تضعيفاً كله بمعنى واحد ، وانما جمع والمصادر لاتثنى ولا تجمع لانه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة كما يقال العلوم والاشغال ؛ و« يجحدون » أي ينكرون ولا يكون الجحود الا مع علم الجاحد قال الله تعالى (وجحدُوا بها واستيقنتْها أنفسُهمْ ظلماً وعلوًّا) والفضل الزيادة والخير والمعنى انهم ينكرون زيادة نفعها وخيرها ، « ويدفعون خصلها » الخصل الغلب في النضال والسباق يقال تخاصل القوم اذا تراهنوا في الرمي وأحرز فلان خصله اذا غلب ، وقوله « ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها » أي يعرضون عن ذينك من أمرها يقال ذهبت اليه اذا قصدته وذهبت عنه اذا أعرضت عنه و« التوقير والتعظيم » واحد قال الله تعالى (ما لكمْ لا ترجُونَ للهِ وقاراً) أى عظمة وحسن عطف أحدهما على الآخر لاختلاف لفظيهما ومثله قوله تعالى (فما وهنُوا لما أصابهُمْ في سبيلِ اللهِ وما ضعفُوا) والوهن والضعف واحد ومثله قوله الشاعر

ألا حبّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ وهندٌ أتى من دونِها النأيُ والبعدُ

والنأي والبعد واحد ومثله « وألفى قولَها كذباً ومَيناً » والكذب والمين واحد ، وقوله « وينهون عن تعلمها وتعليمها » التعلم مصدر تعلم والتعليم مصدر علّم والتكرير فيه للتعدية لانه بمعنى المعرفة وتعلم مطاوع علم يقال علمته فتعلم ، وقوله « ويمزقون أديمها » التمزيق التخريق يقال مزقت الثوب أمزقه مزقا ومزقته تمزيقاً اذا كثر ذلك منه و« الاديم » الجلد وجمعه أدم كأفيق وأفق والافيق الجلد قبل دباغته وهذا النوع من الجمع اسم جنس وليس بتكسير ألا ترى أنك تذكره فتقول هو الأدم والأفق ولو كان تكسيراً لكان مؤنثاً كما تقول هي الثياب والجفان، والادمة باطن الجلد والبشرة ظاهره يقال رجل مؤدم مبشر أي قد جمع بين لين الادمة وخشونة البشرة ، وقوله « ويمضغون لحمها » أى يأكلون لحمها بالغيبة والعيب من قوله تعالى (أيحبُّ أحدُكمْ أنْ يأكُلَ لحمَ أخيهِ ميتاً) والمضغ ادارة الطعام في الفم يقال مضغ يمضغ ويمضغ بالضم والفتح فالضم على الاصل والفتح لمكان حرف الحلق الا ان الضم هو الاصل وأجود ههنا لقرب الغين من الفم ، والمثل السائر « الشعير يؤكل ويذم » يضرب هذا المثل لكل من ينتفع به ويجازى بالقبيح وذلك أن الشعير يؤكل فيسمن ويغني عن جوع وهو مذموم ، وقوله « ويدَّعونَ الاستغناءَ عنْها وأنَّهمْ ليسُوا في شقٍّ منها » « يدعون » يزعمون وهو يفتعلون من الدعوى ومنه قول امرئ القيس « لا يدَّعي القومُ أني أفِرّْ (١) » والشق الناحية والجانب والمعنى أنهم يتبرؤون منها ويدعون الاستغناء عنها . قال « فإنْ صحَّ ذلكَ فما بالُهُمْ لا يطلقُونَ اللغةَ رأساً والإعرابَ ولا يقطعُونَ بينَهُما وبينَهُمُ الأسبابَ » « فما بالهم » فما حالهم وأصل الطلاق الارسال والتخلية يقال ناقة طالق ونعجة طالق اذا

(١) اصل هذا البيت : فلا وأبيك ابنة العامرى ☆ لا يدعى الناس انى افر

كانت

كانت مرسلة ترعى حيث شاءت ويقال طلقت المرأة تطليقاً وطلقت هي طلاقا ولا يقال طلُقت بالضم(١)
و« اللغة » عبارة عن العلم بالكلم المفردة ، و« الاعراب » عبارة عن اختلاف أواخرها لابانة معانيها،
وقوله « لا يقطعون بينهما » أي بين اللغة والاعراب « وبينهم » أي بين هؤلاء القوم أى الشعوبية ،
و« الاسباب » الوُصلات واحدها سبب مثل قلم وأقلام وأصل السبب الحبل يشد به الشيء ثم جعل كل
ماجر شيئاً سبباً له، وقوله ﴿ فَيَطْمِسُوا مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ آثَارَهما وينفُضُوا مِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ غُبارَهما ﴾
يقال طمس الطريق انمحى ودرس وطمسته يستعمل متعدياً وغير متعد يطمس ويطامس بالكسر والضم
والكسرُ في المتعدى والضم فى اللازم هو القياس الا ان اللغات تداخلت ، يريد أنه لابد فى التفسير من
استعمال العربية والاستضاءة بدلالة ألفاظها اذ كان منزّلا باللسان العربى فلا بد من معرفة ألفاظ العرب
والاطلاع على مواضعها اذ الالفاظ أدلة المعانى فكذلك أصول الفقه مرتبط بمعرفة العربية لانه يبتنى على
معرفة الكتاب والسنة ولا يُعرف معناهما الا بمعرفة العربية ولذلك كانت شرطاً فى صحة الاجتهاد . قال
﴿ ولا يتكلموا فى الاستثناء فانه نحو وفى الفرق بين المعرف والمنكر فانه نحو وفي التعريفين تعريف
الجنس وتعريف العهد فانهما نحو وفى الحروف كالواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبعيض ونظائرها ﴾
يشير بذلك الى شدة فاقة الفقيه الى معرفة العربية ألا ترى أن الرجل اذا أقر فقال لفلان عندى مائة غير
درهم برفع غير يكون مقراً بالمائة كاملة لان غير هنا صفة للمائة وصفتها لا تنقص شيئاً منها وكذلك لو قال
له عليَّ مائة إلا درهم كان مقراً بالمائة كاملة لان إلا تكون وصفاً كغير . قال الله تعالى (لو كان فيهما آلهة
إلا الله لفسدتا) ولو قال له عندي مائة غير درهم أو إلا درهماً بالنصب لكان مقراً بتسعة وتسعين درهماً
لانه استثناء والاستثناء اخراج ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناوله الأول وكذلك لو قال ماله عليَّ
مائة الا درهمين لم يلزمه شيء كما لو قال ماله عليَّ ثمانية وتسعون درهماً ولو رفع فقال ماله عندي مائة الا
درهمان لكان مقراً بدرهمين والمسائل في ذلك كثيرة ، ومن ذلك لو قال ان دخلت الدار فأنت طالق
فانه لا يقع الطلاق الا بدخول تلك الدار المعينة ولو قال ان دخلت داراً فأنت طالق وقع الطلاق بدخول
أى دار دخلتها لانه علق الطلاق بدخول دار منكورة ولشياعها ثم وفى الاول علق الطلاق بدخول دار
معهودة فلا يقع الطلاق الا بدخولها ، وأما الفرق بين لام العهد ولام الجنس فمن جهة المعني وأما اللفظ
فشيء واحد وذلك أنك اذا قلت الرجل وأردت العهد فانه يخص واحداً بعينه . ومعنى العهد أن تكون
مع انسان فى حديث ثالث غائب ثم يقبل الرجل فتقول وافى الرجل أي الذى كنا فى حديثه وذكره قد
وافى . وان أردت تعريف الجنس فانه يدل على العموم والكثرة ولا يكون مخبراً عن احاطة بجميع الجنس
لان ذلك متعذر غير ممكن فاذا قلت العسل حلو والخل حامض فانما معناه العسل الشائع في الدنيا المعروف
بالعقل دون حاسة المشاهدة حلو ، وكذلك الخل ، والذى يدل على أن الالف واللام اذا أريد بهما الجنس
تعمان قوله تعالى (ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) فصحة الاستثناء من
الانسان تدل على ان المراد به الجماعة ، ومن ذلك حروف العطف نحو الواو والفاء وثم فان الواو ومعناها

(١) ابن الاعرابى : طلقت بالضم من الطلاق اجود وطلقت بفتح اللام جائز . لسان العرب

الجمع المطلق من غير ترتيب والفاء تدل على ان الثانى بعد الأول بلا مهلة وثم كذلك الا ان بينهما تراخياً . فعلى هذا اذا قال لزوجته أنت طالق ان دخلت الدار وكلمتك فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعا بدخول الدار والكلام لا تطلق بأحدهما دون الآخر فان دخلت الدار ولم يكلمها لم تطلق وان كلمها ولم تدخل الدار لم تطلق ولكن اذا جمع بينهما طلقت ولا يبالي بأيهما بدأ بالكلام أم بالدخول أى ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد أن يجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوله ألا ترى أنك تقول رأيت زيدا وعمرا فيجوز أن يكون عمرو فى الرؤية قبل زيد . قال الله تعالى (واسجدى واركعى مع الراكعين) وكذلك ان قال لعبده ان دخلت الدار وكلمت زيداً فأنت حر فانه لا يعتق الا بوقوع الفعلين جميعاً كيف وقعا ولا فرق فيه بين وقوع الاول قبل الثانى أو الثانى قبل الاول فى اللفظ ، ولو قال ان دخلت فكلمت عمراً لا يقع العتق الا بالجمع بينهما مرتباً الكلام بعد الدخول بلا مهلة ولو قال ذلك بثم لكان في الترتيب مثل الفاء الا أنه يكون بينهما تماد وتراخ ، ومن ذلك حروف الجر نحو من واللام فان الرجل اذا حلف وقال والله لا آكل من طعام زيد فانه يحنث بأكل اليسير منه ولو قال لا آكل طعام زيد فانه لا يحنث الا بأكل الجميع وكذلك لو كان عنده عبد فقال هو لزيد بفتح اللام والرفع لم يلزمه شيء ولو قال لزيد بكسر اللام والخفض لكان مقراً له به لان اللام اذا فتحها كانت تأكيداً وكان مخبراً أن العبد اسمه زيد واذا كسر اللام كانت لام الملك الخافضة وكان مخبراً أنه ملكه قال ﴿ وفي الحذف والاضمار وفى أبواب الاختصار والتكرار وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل وفى الفرق بين إن وأن واذا ومتى وكلما وأشباهها مما يطول ذكرها فان ذلك كله من النحو ﴾ ومن ذلك مسائل الطلاق اذا قال : أنت طالق طلقت منه وان لم ينو ولو أتى بلفظ المصدر فقال أنت طلاق لم يقع الطلاق الا بنيته لانه ليس بصريح انما هو كناية على ارادة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل على حد ماء غور أى غائر ، ومنهم من يجعله صريحاً يقع به الطلاق من غير نية كاسم الفاعل لكثرة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل وكثرة استعماله فى الطلاق حتى صار ظاهراً فيه قال الشاعر

فانْ تَرْفُقِي يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أيْمَنُ ... وانْ تخرُقى يا هِنْدُ فَالخُرْقُ أَشْأَمُ
فأنْتِ طَلَاقٌ (١) والطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ... ثلَاثاً ومَنْ يَخْرُقْ أعَقُّ وأظْلَمُ
فَبِيني بِها إنْ كُنْتِ غَيْرَ رفيقَةٍ ... فما لِامْرِئٍ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ مُقْدَمُ

فأوقع الطلاق موقع طالق على ماترى ويجوز ان يكون على حذف مضاف أى ذات طلاق كما يقال صلى المسجد والمراد أهل المسجد واسأل القرية وهو كثير ، واعلم ان هذه المصادر اذا أجريت مجرى أسماء الفاعلين ووضعت موضعها فلك فيها وجهان أجودهما أن تتركها على لفظ واحد فى الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فتقول أنت طلاق وأنتما طلاق وأنتم طلاق وأنتن طلاق وهذا رجل عدل ورجال عدل ونسوة عدل والآخر أن تثنى وتجمع فتقول عدلان وعدول وأنشد ابن الاعرابى

(١) كذا فى بعض النسخ المخطوطة وهو الموافق لرواية مغنى اللبيب بشرح الدمامينى ج ١ ص ١١٥ وفى بعض النسخ « الطلاق »

طَمِعْتُ بِلَيْلَى أَنْ تَرِيعَ وإِنَّمَا يُقَطِّعُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ المَطَامِعُ
وبَايَعْتُ لَيْلَى فِي خَلَاهِ وَلَمْ يَكُنْ شُهُودٌ عَلَى لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ

فجمع عدلا ومقنعا كما ترى وقد روى قوله والطلاق عزيمة ثلاث على ثلاثة أوجه الطلاق عزيمة ثلاثا برفع عزيمة ونصب الثلاث والطلاق عزيمة ثلاث برفعهما والطلاق عزيمة ثلاث بنصب العزيمة ورفع الثلاث فاذا نصب الثلاث فكأنه قال أنت طالق ثلاثا ويكون قوله والطلاق عزيمة مبتدأ وخبرا فكأنه قال والطلاق مني جد غير لغو ، واذا رفعهما كانت الثلاث خبراً ثانياً أى الطلاق الذى يقع بمثله الطلاق هو الثلاث أو يكون موضحاً للعزيمة على سبيل البدل وتقع واحدة لا غير ، ويجوز أن يكون المراد أنت طالق ثلاثا ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كأنه قال والطلاق الذى ذكرته ونويته عزيمة ثلاث فسره بهذا الدليل هذا اذا نوى الثلاث ودليل على ذلك قوله فبيني بها فهذا دليل على ارادة الثلاث والبينونة ، وأما اذا نصب عزيمة مع رفع الثلاث فعلى اضمار فعل كأنه قال والطلاق ثلاث أعزم عليك عزيمة ويجوز أن يكون التقدير والطلاق اذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبد الله راكبا أحسن منه ماشيا والمراد اذا كان ماشيا ، كما تقول هذا بسراً أطيب منه رطباً أي هذا اذا كان بسراً أطيب منه اذا كان رطبا ، وقوله «من يخرق أعق وأظلم» قد حذف الفاء الذى هو جواب الشرط والمبتدأ أيضا والمعني فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستقبحة ، ومن ذلك الفرق بين ان المكسورة الخفيفة وبين المفتوحة وذلك أن المكسورة معناها الشرط والمفتوحة معناها الغرض والعلة ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار لم يقع الطلاق حتي تدخل الدار لان معنى تعليق الشيء على شرط هو وقوف دخوله فى الوجود على دخول غيره فى الوجود ولو فتح أن لكانت طالقاً في الحال لان المعنى أنت طالق لان دخلت الدار أي من أجل أن دخلت الدار فصار دخول الدار علة طلاقها لا شرطاً فى وقوع طلاقها كما كان فى المكسورة وكذلك لو شدد أن يقع الطلاق فى الحال كانت دخلت الدار أو لم تكن ، ومن ذلك اذا ومتى وكلما تستعمل فى الشرط كما تستعمل إن إلا أن الفرق بين هذه الأشياء وبين إن أن إن تعلق فعلا بفعل واذا وكلما للزمان المعين فاذا قال أنت طالق ان دخلت الدار أو قال أنت طالق اذا دخلت الدار لم تطلق حتي تدخل الدار ، أما ان فشرط لا يقع الطلاق الا بوجود ما بعدها وأما اذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكأنه قال أنت طالق اذا جاء وقت كذا وكذا فهي تطلق وقت دخول الدار فقد استوت ان واذا فى هذا الموضع فى وقوع الطلاق وتفترقان فى موضع آخر فلو قال اذا لم أطلقك أو متى لم أطلقك فأنت طالق وقع الطلاق على الفور بمضى زمان يمكن أن تطلق فيه ولم تطلق ، ولو قال ان لم أطلقك فأنت طالق كان كأنه على التراخي يمتد الى حين موت أحدهما وذلك لأن إذا ومتى اسمان للزمان المستقبل ومعناهما أي وقت ولهذا تقع جواباً عن السؤال عن الوقت فاذا قيل متى ألقاك فيقال اذا شئت كما تقول يوم الجمعة أو يوم السبت ونحوهما وليست كذلك إن ، ألا ترى أنه لو قيل متى ألقاك لم يقل في جوابه إن شئت وانما تستعمل ان فى الفعل ولهذا يجاب بها عن سؤال عن الفعل فاذا قيل هل تأتيني فيقال فى الجواب ان

شئت ، ومتى حالها كحال اذا فى أنها للزمان وليس فى هذه الكلم ما يقتضى التكرار الا كلما وذلك أنك اذا قلت كلما دخلت الدار فأنت طالق طلقت بكل دخول الى أن ينتهى عدد الطلاق لان ما من كلما مع ما بعده مصدر فاذا قال كلما دخلت فمعناه كل دخول يوجد منك فانت به طالق وكل معناه الاحاطة والعموم فلذلك يتناول كل دخول ، وقوله ﴿ وهَلاَّ سَفَّهُوا رَأْيَ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِيمَا أَوْدَعَ كِتَابَ الأَيْمَانِ ﴾ وهو صاحب الامام أبى حنيفة رضى الله عنهما وذلك أنه ضمن كتابه المعروف بالجامع الكبير فى كتاب الايمان منه مسائل فقه تبتنى على أصول العربية لاتتضح الا لمن له قدم راسخ فى هذا العلم ، فمن مسائله الغامضة أنه اذا قال أى عبيدي ضربك فهو حر فضربه الجميع عتقوا ، ولو قال أى عبيدي ضربته فهو حر فضرب الجميع لم يعتق الا الاول منهم فكلام هذا الحبر مسوق على كلام النحوي فى هذه المسألة وذلك من قبل أن الفعل فى المسألة الاولى عام وفى المسألة الثانية خاص وانما قلنا ذلك لان الفعل فى المسألة الاولى مسند الى عام وهو ضمير أي وأى كلمة عموم وفى المسألة الثانية خاص لان الفعل فيه مسند الي ضمير المخاطب وهو خاص اذ الراجع الى أى ضمير المفعول والفعل يصير عاماً بعموم فاعله وذلك أن الفاعل كالجزء من الفعل وانما كان كذلك لان الفعل لا يستغنى عنه وقد يستغنى عن المفعول فكأنه أحد أجزائه التى لايستغنى عنها ، ويدل على ذلك أمور الاول منها أنه متى اتصل بالفعل الماضى ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وضربنا وذلك لئلا يجتمع فى كلمة أربع حركات لوازم لو قيل ضربت ولا يلزم ذلك فى المفعول لانه فضلة فهو كالاجنبى من الفعل ، الثانى أنك تقول قامت هند وقعدت زينب فتؤنث الفعل لتأنيث فاعله والقياس أن لا يلحق الكلمة علم التأنيث الا لتأنيثها في نفسها نحو قائمة وقاعدة واما أن تلحق الكلمة العلامة والمراد تأنيث غيرها فلا فلولا ان الفعل والفاعل ككلمة واحدة لما جاز ذلك ، الثالث أنك تقول يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين فالنون فى هذه الافعال علامة الرفع وقد تخلل بينه وبين المرفوع ضمير الفاعل وهو الالف والواو والياء فى يضربان ويضربون وتضربين فلو لم يكن الفاعل والفعل عندهم كشيء واحد لما جاز الفصل بين الفعل واعرابه بكلمة أخرى ولا يجوز مثل ذلك فى المفعول ، ومن ذلك أنهم قد قالوا كُنْتِيٌّ فنسبوا الى كنت قال الشاعر

فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأَصْبَحْتُ عاجِناً ... وشَرُّ خِصَالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد لما جازت النسبة اليه اذ الجمل لا ينسب اليها وقد قالوا لا تحبذه بما لا ينفعه فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلا لاتحادهما فبان بما ذكرناه أن الفعل والفاعل عندهم شيء واحد فلذلك لما كان الفاعل فى أي عبيدى ضربك عاماً صار الفعل عاماً ولما كان الفاعل فى أى عبيدى ضربته خاصاً لانه كناية عن المخاطب صار الفعل خاصاً ، ولولا خوض هذا الامام فى لجة بحر هذا العلم النفيس ورسوخ قدمه فيه لما ألمّ بفقه هذه المسألة و نظائرها مما أودعه كتابه فجاحد فضل هذا العلم مكابر والمنكب عنه خاسر ، وقوله ﴿ وما لَهُمْ لَمْ يَتَرَاطَنُوا فِي مَجَالِسِ التَّدْرِيسِ وحَلَقِ المُنَاظَرَةِ ثُمَّ نَظَرُوا هَلْ تَرَكُوا لِلْعِلْمِ جَمَالاً وأُبَّهَةً وهَلْ أَصْبَحَتِ الخَاصَّةُ بِالعَامَّةِ مُشَبَّهَةً وهَلِ انْقَلَبُوا هُزْأَةً لِلسَّاخِرِينَ وضُحْكَةً

لِلنَّاظِرِينَ هَذَا » التراطن التكلم بكلام العجم قال الشاعر * أصواتهم كتراطن الفُرْس(١) * و « مجالس التدريس » أما كنه وهو جمع مجلس لمكان الجلوس والتدريس مصدر درَّس يدرس تدريساً والتضعيف فيه للتعدية تقول درست العلم درساً ودرسته تدريساً صار بالتضعيف يتعدي الى مفعولين وقيل سمي ادريسَ لكثرة دراسته كتاب الله تعالى وكان اسمه أخنوخ « وحلق المناظرة » الجماعة يجتمعون للمناظرة وغيرها قيل لهم ذلك لتحلقهم واستدارتهم تشبيها بحلقة الخاتم والدرع يقال حلقة بسكون اللام والجمع حلق بفتح الحاء واللام وهو جمع على غير قياس ، قال الاصمعي الجمع حِلق بكسر الحاء وفتح اللام كبدرة وبدر وقصعة وقصع وحكى يونس حلقة في الواحد بفتح الحاء واللام والجمع حلق بالتحريك أيضاً قال ثعلب كلهم يجيزه على ضعفه قال أبو يوسف سمعت أباعمرو الشيباني يقول ليس في الكلام حلقة بالتحريك الا جمع حالق الذي يحلق الشعر على حد كافر وكفرة و « المناظرة » مفاعلة من النظر لان كل واحد ينظر ويفكر فيما يفلج به على صاحبه وقيل هو من النظير لان كل واحد منهما نظير صاحبه في النظر و « الجمال » الحسن يقال قد جمل الرجل بالضم جمالا وهو جميل وجمال بالتشديد للمبالغة وامرأة جميلة وجملاء عن الكسائي وأنشد

فَهِيَ جَمْلَاءُ كَبَدْرٍ طَالِعٍ بَذَّتِ الخَلْقَ جَمِيعاً بِالجَمَالْ

« والابهة » الجلال « والخاصة » خلاف العامة « والهزأة » بسكون الزاي الرجل يهزأ به والهزأة بالتحريك الذي يكثر استهزاؤه بالناس والهزأ السخرية يقال هزأ به واستهزأ ومثله الضحكة والضحكة فالاسكان للمفعول والتحريك للفاعل ، وقوله « فانَّ الاِعْرَابَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا » « أجدى » أنفع وهو أفعل من الجدا وهو العطية وأصل الجدا المطر العام وهو مثل يضرب لمن يكثر الانتفاع به لان العصا كلما كسرت حصل منها منافع وأصله ان غنية الكلابية كان لها ولد شاطر كان يلاعب الصبيان فيشجونه فتأخذ أرْشَ الشجاج حتى استغنت من ذلك فقالت

أَحْلِفُ بِالمَرْوَةِ يَوْماً وَالصَّفَا إِنَّكَ أَجْدَي مِنْ تفَارِيقِ العصا

سئل أعرابى عن قولهم : أجدى من تفاريق العصا ، فقال : ان العصا تقطع سواجير للأسارى والكلاب ثم تقطع السواجير أوتادا ثم تقطع الأوتاد أشظة فان جعلوا رأس الشظاظ كالفلكة صار مهاراً للبختي فان فرق المهار صار منه توادٍ وهي خشبات تشد على خلف الناقة اذا صرت فان كانت العصا قناة فكل شقة منها جلاهق وهو قوس البندق وان فرقت الشقة صارت سهاما واذا فرقت السهام صارت حظاء والحظاء جمع حظوة وهو السهم الصغير فان فرقت الحظاء صارت مغازل فان فرقت المغازل شعب بها المشعب أقداحه المصدوعة . فكيف تشظت آلت الى نفع فضرب في الانتفاع بها المثل ، وفي قوله « أجدى من تفاريق العصا » نظر وذلك أن أفعل من كذا لا يستعمل الا مما يستعمل منه ما أفعله ، والتعجب لا يكون مما هو على أربعة أحرف ، والجيد أن يقال : أنفع من تفاريق العصا ، ويجوز ان يحمل على رأى من يقول ما أعطاه للدراهم وأولاه للخير وقوله « وآثاره الحسنة عديد الحصا » الآثار ما بقي من رسم

(١) الشعر لطرفة بن العبد واصل البيت فأثار فارطهم غطاطا جثما * اصواتهم كتراطن الفرس

الشيء وسنن رسول الله ﷺ آثاره وواحد الآثار أثر وأثر بفتح الهمزة والثاء وكسر الهمزة وسكون الثاء والمراد به منافع الاعراب ، والعديد والعدد واحد يقال عددت الشيء اذا أحصيته ويقال هو عديد الحصا والتراب مبالغة في الكثرة قال ﴿ ومن لم يتق الله فى تنزيله فاجترأ على تعاطى تأويله وهو غير معرب ﴾ التنزيل مصدر نزل ينزل تنزيلا مثل كلم يكلم تكليما ، والمراد به ههنا المفعول بمعنى منزله والمصدر يستعمل بمعني المفعول كثيراً نحو ضرب الأمير أى مضروبه وخلق الله أي مخلوقه ، واجترأ أقدم وهو افتعل من الجراءة وتأويله تفسير ما يؤل اليه وهو غير معرب أي ليس بذى معرفة بالاعراب يقال رجل معرب أى ذو حظ منه وقوله ﴿ ركب عمياء وخبط خبط عشواء ﴾ هو مثل يضرب لمن يصيب مرة ويخطيء أخرى والمراد بركب عمياء أى ناقة عمياء والخبط الضرب يقال خبط البعير بيديه الأرض خبطاً اذا ضربها ومنه قيل خبط عشواء وهى الناقة التى فى بصرها ضعف فهى تخبط اذا مشت لا تتوقى شيئاً . قال الخليل : العشواء هى الناقة التى لا تبصر ما أمامها فهى تخبط بيديها كل شيء وقد يكون ذلك من حدتها فهى ترفع طرفها ولا تتعمد موقع يديها قال ﴿ وقال ماهو تقول وافتراء وهراء وكلام الله منه براء ﴾ والتقول الباطل وهو مصدر تقول تقولا وهو بناء للدخول فى أمر وليس منه كقولهم تقيس وتنزر اذا انتمى الى قيس ونزار وليس منهم والافتراء الاختلاق افتعال من الفرية والخلق وهو الكذب والهراء المنطق الفاسد يقال منه أهرأ الرجل فى منطقه وقيل الهراء الكثير . قال ذوالرُّمة :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ رَخِيمُ الحَوَاشِي لَاهُرَاءٌ ولاَ نَزْرُ

والبراء بمعني البريء يقال براء وبريء مثل طوال وطويل قال ﴿ وهو المرقاة المنصوبة الى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن ﴾ المرقاة الدرجة والبيان الكشف عن الشيء والبيان الفصاحة المراد به ههنا علم الكلام المنثور نحو الجناس والطباق ونحوهما ، والمطلع المظهر قال أطلعته على الأمر اذا أريته اياه والمراد أنه وصلة الى فهم معانى كتاب الله عز وجل ومعرفة فوائده وقوله ﴿ الكافل بابراز محاسنه ﴾ الكافل الكافى من كفل اليتيم اذا كفاه . ومنه قوله تعالى (وكفلها زكرياء) أي عالها وكفاها المؤونة وهو ههنا بمعنى التكفل ولذلك عداه بالباء والابراز مصدر أبرزه يبرزه اذا أظهره ، والمحاسن المآثر وهو ضد المساوى الواحد حسن جاء على غير بناء واحده كالمذاكير كان قياس واحده محسن ، وقوله ﴿ الموكل باثارة معادنه ﴾ الموكل أى المعتمد من الوكيل يقال وكلته بكذا أوكله والفاعل موكل والمفعول موكل ، والاثارة الاظهار من أثرت الحديث اذا نقلته عن غيرك والمراد أن النحو طريق الى ظهور مافى القرآن من حسن وبديع ، والمعادن جمع معدن بكسر الدال ومعدن كل شيء مركزه والمراد أنه المعتمد فى بيان أصوله ، وقوله ﴿ فالصادُّ عنه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك الصاد ﴾ المعرض والمانع يقال صد عن الشيء صدوداً أى أعرض والساد فاعل من سددت الشيء سداً اذا منعت النفوذ فيه ، والطرق جمع طريق والخير ضد الشر ، والسلوك النفوذ والمعنى أن المانع من تعلم النحو كساد طرق الخير ووجوه البر أن ينفذ فيها ، وقوله ﴿ والمريد بموارده أن تعاف وتترك ﴾ المريد فاعل من الارادة وهى المشيئة والموارد الطرق . قال الشاعر :

أميرُ المُؤمِنينَ على صِراطٍ إذا اعوجَّ المَوارِدُ مُستَقيمِ

أى المانع منه والمعرض عنه كالمانع من طرق الخير والمريد بطرقه أن تعاف أى تكره وتترك ؛ وقوله «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب الى معرفة كلام العرب» ندبنى دعانى يقال ندبته الى الحرب أوغيره اذا دعوته اليه ؛ والأرب والأربة والمأربة الحاجة وخص المسلمين بذلك دون غيرهم لأمرين : أحدهما أن الغالب على المسلمين التكلم بلسان العرب ؛ والنحو قانون يتوصل به الى كلام العرب : والأمر الثانى أنه وسيلة الى معرفة الكتاب العزيز والسنة اللذين بهما عماد الاسلام ؛ وقوله «ومابى من الشفقة والحدب على أشياعى من حفدة الادب» الشفقة بمعنى الحذر يقال أشفقت عليه اذا خشيت عليه وأشفقت منه اذا حذرته ، والمصدر الاشفاق والشفقة الاسم ؛ والحدب التعطف يقال حدب عليه وتحدب اذا تعطف والأشياع الأحزاب. والأعوان والحفدة الخدم واحدهم حافد على حد كافر وكفرة . وقوله «لانشاء كتاب فى الاعراب محيط بكافة الابواب» الانشاء الاختراع يقال أنشأ خطبة ورسالة وقصيدة اذا اخترع ذلك : وقوله بكافة الابواب شاذ من وجهين : أحدهما أن كافة لا تستعمل إلا حالا وههنا قد خفضها بالباء على أنه قد ورد منه شيء فى الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفارقى الخطيب والحريرى وقد عيب عليهما ذلك والذين استعملوه لجأوا الى القياس (١) والاستعمال ماذكرناه والوجه الثاني أنه استعمله فى غير الأناسى والكافة الجماعة من الناس لغة . قال «مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعى ويملأ سجالهم بأهون السقى» الأمد الغاية والسجال جمع سَجل وهو الدلو . قال الخليل السجل الدلو الملأى ؛ وقوله «فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل فى صنعة الاعراب مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأول في الاسماء . القسم الثانى فى الافعال . القسم الثالث فى الحروف . القسم الرابع فى المشترك» قلت انما قسمه هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه وعلى الناظر فيه وجدان ما يرومه ويجرى ذلك مجرى الأبواب فى غيره قوله «وصنفت كلا من هذه الاقسام تصنيفاً» معناه ميزت كل صنف منها على حدة والصنف النوع من كل شيء «وفصلت كل صنف منها تفصيلا» أى جعلته فصولا ، وقوله «حتى رجع كل شيء فى نصابه» نصاب كل شيء أصله «واستقر فى مركزه» أى فى موضعه ومركز الجند موضعهم كأنه موضع ركزهم الرماح «ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة» أدخر أفتعل من الذخر فأبدل من الذال دالا غير معجمة وأدغم فيها التاء وذلك من قبل أن الدال حرف مجهور والتاء حرف مهموس فكرهوا تجاورهما مع ما بينهما من التنافى وابدال الذال دالا لانها توافقها فى الجهر وتوافق التاء فى المخرج تقريباً لأحدهما من الآخر والمعنى انى لم أبق شيئاً مما عندى من الفوائد إلا أودعته اياه «ونظمت من الفرائد المتناثرة» نظمت أى جمعت من قولهم نظمت الخرز واللؤلؤ في خيط

(١) صحح الشهاب الخفاجى ان يقال جاءت الكافة ، واطال البحث فيه فى شرح الشفاء . وقال شارح اللباب انه استعمل مجرورا واستدل له بقول عمر بن الخطاب «على كافة بيت مال المسلمين» وقال ابراهيم الكورانى . من قال من النحاة . ان كافة لا تخرج عن النصب فحكمه ناشىء عن استقراء ناقص انظر شرح السيد مرتضى للقاموس في مادة « كفف »

والخيط النظام والفرائد جمع فريدة وهو الكبار من الدر . والمتناثرة المتبددة والمراد انى جمعت فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرقاً فى غيره وعبرت عنه بأحسن عبارة ؛ وقوله ﴿مع الايجاز غير المخل﴾ الايجاز الاقلال يقال كلام وجز ووجيز وموجز وموجّز اذا قل مع تمام المعنى وما أحسن قول ابن الرومى يصف امرأة بطيب الحديث

وحَدِيثُهَا السِّحْرُ الحَلَالُ لَوَ انَّهُ لَمْ يَجْنِ قَتْلَ المُسْلِمِ المُتَحَرِّزِ
إنْ طَالَ لَمْ يُمْلِلْ وإنْ هِيَ أَوْجَزَتْ وَدَّ المُحَدَّثُ أَنَّهَا لَمْ تُوجِزِ
شَرَكُ القُلُوبِ وفِتْنَةٌ ما مِثْلُهَا لِلْمُطْمَئِنِّ وعُقْلَةُ المُسْتَوْفِزِ

المخل المهمل يقال أخل بكذا اذا أهمله وتركه كأنه مأخوذ من الخلل وهو الفرجة بين الشيئين . ﴿والتلخيص غير الممل مناصحة﴾ التلخيص الشرح والتبيين يقال لخصت له المعني اذا شرحته وبينته له ؛ والملل السآمة يقال مللت الشيء أمله اذا سئمته والمعنى انني أوجزت العبارة من غير ترك شيء من الفوائد وبينته بشرحي من غير املال بطول العبارة والمناصحة المفاعلة من النصح وهو خلاف الغش ، وقوله ﴿لمقتبسيه﴾ أى لمستفيديه يقال أقبست الرجل علماً وقبسته ناراً واقتبست منه علماً وناراً . قال الكسائي : أقبست الرجل علماً وناراً سواء وقبسته فيهما , وقوله ﴿أرجو﴾ أي آمل تقول رجوته أرجوه رجواً وارتجيته أرتجيه ارتجاء وترجيته أترجاه ترجياً ؛ وقوله ﴿أن أجتنى منها ثمرتى دعاء يستجاب وثناء يستطاب﴾ يقال جنيت الثمرة واجتنيتها اقتطفتها وثمر جني حين يقطف والثمرة واحد الثمار والثمر جنس وثمرة كل شيء ما ينتجه والدعاء مصدر دعا يدعو والدعوة المرة الواحدة والمستجاب المقبول والثناء الكلام الجميل والمستطاب الطيب ؛ وقوله ﴿ والله عز سلطانه ولى المعونة على كل خير والتأييد والمليّ بالتوفيق فيه والتسديد ﴾ قلت لما أضاف كلا الى خير استغرق الجنس لان معنى الكل الاحاطة والعموم فصار كما لو أدخل عليه الالف واللام كأنه قال والله ولى المعونة على الخير والتأييد فيستغرق الجميع فاعرف ذلك *

﴿ فى معنى الكلمة والكلام ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الكلمة هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهى جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف . والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احداهما الى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا فى اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو فى فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة ﴾

قال الشارح أيده الله موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوى اعلم أنهم اذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر ؛ وهذه طريقة الحدود أن يؤتي بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة ، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لانه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة ، « فاللفظة » جنس للكلمة وذلك أنها

تشتمل المهمل والمستعمل فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بازاء معنى نحو صص وكق ونحوهما فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لانه ليس شيئاً من وضع الواضع ويسمى لفظة لانه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيبويه رحمه الله فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة ، ولو قال عوض اللفظة عرض أو صوت لصح ذلك ولكن اللفظة أقرب لانها تتضمنها ؛ والاشياء الداله خمسة الخط والعقد والاشارة والنصبة واللفظ فحد باللفظة لانها جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكرنا أنه دال ، وقوله « الدالة على معني » فصل فصله من المهمل الذى لا يدل على معنى ؛ وقوله « مفرد » فصل ثان فصله من المركب نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرف بالالف واللام فانه يدل على معنيين التعريف والمعرَّف وهو من جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان اذ كان مركباً من الالف واللام الدالة على التعريف فهى كلمة لانها حرف معنى والمعرف كلمة أخرى ، واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معني ولا يدل جزؤه علي شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو قولك زيد فهذا اللفظ يدل على المسمى ولو أفردت حرفاً من هذا اللفظ أو حرفين نحو الزاى مثلا لم يدل على معنى البتة بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغلام فانك لو أفردت اللام لدلت على التعريف اذ كانت أداة له كالكاف فى كزيد والباء فى بزيد ومن ذلك ضربا وضربوا ونحوهما فان كل واحد من ذلك لفظة وفى الحكم كلمتان الفعل كلمة والالف والواو كلمة لانها تفيد المسند اليه فلو سميت بضربا وضربوا كان كلمة واحدة لانك لو أفردت الالف والواو لم تدل على جزء من المسمي كما كانت قبل التسمية ؛ وقوله « بالوضع » فصل ثالث احترز به من أمور : منها ماقد يدل بالطبع ؛ وذلك أن من الالفاظ ماقد تكون دالة على معني بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم أخ فانه يفهم منه استغراقه فى النوم وكذلك قوله عند السعال أح أح فانه يفهم منه أذى الصدر ؛ فهذه ألفاظ لانها مركبة من حروف ملفوظ بها ، ولا يقال لها كلم لان دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح ، الامر الثانى الانفصال عما قد يغلط فيه العامة وتصحفه وذلك أن اللفظة اذا صحفت وفهم منها مصحفة معنى ما فلا تسمى كلمة صناعية لان دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع ، ومنها أن يحترز بذلك من التسمية بالجمل نحو برق نحرُه وتأبط شراً فان هذه الاشياء جمل خبرية وبعد التسمية بها كلم مفردة لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعني فكانت مفردة بالوضع فاعرفه ؛ وفى الكلمة لغتان كلمة بوزن نبقة ولبنة وهى لغة أهل الحجاز وكِلْمة بوزن كِسرة وسدرة وهى لغة بني تميم وتجمع الكلمة على الكلمات وهو بناء قلة لانه جمع على منهاج التثنية والكثير كلم وهذا النوع من الجمع جنس عندنا وليس بتكسير وقد تقدم نحو ذلك * قال صاحب الكتاب ﴿ وهى جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف ﴾ قال الشارح : الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ (١) العام وكل لفظ عمَّ شيئين فصاعداً فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف وعند آخرين لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو الحيوان فانه جنس للانسان والفرس والطائر ونحو ذلك فالعام جنس وما تحته نوع وقد يكون جنساً لانواع ونوعا لجنس

(١) هذا اسم الجنس الجمعى ويقابله اسم الجنس الافرادى نحو رجل وكتاب . واسم الجنس المطلق وهو ما يستعمل في القليل والكثير نحو عسل وماء

كالحيوان فانه نوع بالنسبة الى الجسم وجنس بالنسبة الى الانسان والفرس واذ قد فهم معنى الجنس فالكلمة اذاً جنس والاسم والفعل والحرف أنواع ولذلك يصدق اطلاق اسم الكلمة على كل واحد من الاسم والفعل والحرف فتقول الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة كما يصدق اسم الحيوان على كل واحد من الانسان والفرس والطائر فاعرفه * قال صاحب الكتاب: ﴿والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احداهما الى الاخرى﴾ قال الشارح: اعلم ان الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو زيد أخوك وقام بكر وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركب من كلمتين أسندت احداهما الى الاخري، فالمراد بالمركب اللفظ المركب فحذف الموصوف لظهور معناه، وقوله من كلمتين فصل احترز به عما يأتلف من الحروف نحو الاسماء المفردة نحو زيد وعمرو ونحوهما، وقوله: أسندت احداهما الى الاخرى، فصل ثان احترز به عن مثل معدي كرب وحضرموت، وذلك أن التركيب على ضربين تركيب إفراد وتركيب إسناد فتركيب الافراد أن تأتى بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بازاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بازاء حقيقتين وهو من قبيل النقل ويكون فى الاعلام نحو معدى كرب وحضرموت وقالى قلا ولاتفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو معدى كرب مقبل وحضرموت طيبة وهو اسم بلد باليمن، وتركيب الاسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب احداهما الى الاخرى فعرّفك بقوله أسندت احداهما الى الاخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة اذا كان لاحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة وانما عبر بالاسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الاسناد أعم من الخبر لان الاسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهى والاستفهام فكل خبر مسند وليس كل مسند خبرا وان كان مرجع الجميع الى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أن معني قولنا قم أطلب قيامك وكذلك الاستفهام والنهى فاعرفه * قال صاحب الكتاب ﴿وهذا لا يتأتى إلا فى اسمين أو فى فعل واسم ويسمى الجملة﴾ قال الشارح قوله: وهذا اشارة الى التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة فان ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو زيد أخوك والله إلهنا لان الاسم كما يكون مخبرا عنه فقد يكون خبرا أو من فعل واسم نحو قام زيد وانطلق بكر فيكون الفعل خبرا والاسم المخبر عنه ولا يتأتى ذلك من فعلين لان الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده الى محدث عنه ولا يتأتى من فعل وحرف ولا حرف واسم لان الحرف جاء لمعنى فى الاسم والفعل فهو كالجزء منهما وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاما ولم يفد الحرف مع الاسم إلا فى موطن واحد وهو النداء خاصة وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساغت فيه الامالة، واعلم أنهم قد اختلفوا فى لفظ الكلام فذهب قوم الي أنه مصدر وفعله كلم جاء محذوف الزوائد ومثله سلم سلاماً وأعطى عطاء قالوا والذى يدل على أنه مصدر أنك تعمله فتقول عجبت من كلامك زيدا فاعمالك اياه فى زيد دليل على أنه مصدر اذ لو كان اسما لم يجز إعماله وقد أعمل. قال الشاعر * وَبعدَ عطائكَ المائةَ الرِّتاعا * فأعمل العطاء في المائة. وقال الآخر:

أَلاَ هَلْ إِلَى رَيَّا (١) سَبِيلٌ وَسَاعَةٌ ... تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا

فَأَشْفِيَ نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بِهَا ... فَإِنَّ كَلاَمِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا

وذهب الاكثرون الى انه اسم للمصدر وذلك أن فعله الجاري عليه لايخلو من أن يكون كلم مضاعف العين مثل سلم أو تكلم ، فكلم فعل يأتي مصدره على التفعيل وتكلم مثل تفعل يأتي مصدره على التفعل فثبت أن الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم قال الله تعالى (وكلم الله موسى تكليما) وقال (صلوا عليه وسلموا تسليما) والكلام والسلام اسم للمصدر ولا يمتنع أن يفيد اسم الشيء مايفيده مسماه قال الله تعالى (ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقا من السموات والارض شيئاً) وقد يطلق الكلام بازاء المعنى القائم بالنفس قال الشاعر :

إِنَّ الْكَلاَمَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا ... جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلاً

فاذا كان اسم المعنى كان عبارة عما يتكلم به من المعنى واذا كان مصدراً كان عبارة عن فعل جارحة اللسان وهو المحصل المعنى المتكلم به واذا كان اسما للمصدر كان عبارة عن التكليم الذى هو عبارة عن فعل جارحة اللسان ، ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والقول والكلم والجواب ان الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق اطلاقه عليها كما أن الكلمة جنس للمفردات فيصح أن يقال كل زيدٌ قائم كلام ولا يقال كل كلام زيد قائم وكذلك مع الجملة الفعلية ، وأما الكلم فجماعة كلمة كلبنة ولبن ونفنة (٢) ونفن فهو يقع على ما كان جمعاً مفيداً كان أو غير مفيد فاذا قلت قام زيد أو زيد قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه ولا يقال له كلم لانه ليس بجمع اذ كان من جزأين وأقل الجمع ثلاثة ، ولو قلت ان زيداً قائم وما زيد قائم كان كلاماً من جهة افادته وتسمى كلماً لانه جمع ، وأما القول فهو أعم منهما لانه عبارة عن جميع ماينطق به اللسان تاماً كان أو ناقصاً والكلام والكلم أخص منه ، والذى قضى بذلك الاشتقاق مع السماع ألا ترى أن اشتقاق الكلام من الكلْم وهو الجرح كأنه لشدة تأثيره ونفوذه فى الانفس كالجرح لانه ان كان حسناً أثر سروراً فى الانفس وان كان قبيحاً أثر حزناً مع أنه فى غالب الامر ينزع الى الشر ويدعو اليه قال الشاعر * وَجَرْحُ اللِّسانِ كجرحِ اليد * وقال الآخر :

قَوَارِصُ تَأْتِينِي وَتَحْتَقِرُونَهَا ... وَقَدْ يَمْلَأُ الْقَطْرُ الاناءَ فَيُفْعَمُ (٣)

وغير المفيد لاتأثير له فى النفس ، وأما القول فهو من معنى الاسراع والخفة ولذلك قيل لكل مامذل (٤) به اللسان وأسرع اليه تاماً كان أو ناقصاً قول *

---

(١) فى نسخة ليلى

(٢) الثفنة من البعير والناقة الركبة الى ان قال وفى الصحاح هو مايقع على الارض من اعضائه اذا استناخ وغلظ كالركبتين وغيرهما ثم قال والجمع ثفن وثفنات اهـ لسان العرب

(٣) يفعم كيظرف معناه يمتلىء ، قال في اللسان فعم يفعم فعامة وفعومة فهو فعم ممتلىء الى ان قال وفعمه يفعمه وافعمه ملأه *

(٤) المذل الضجر والقلق اهـ لسان فيظهر ان المعنى لكل ما تحرك به اللسان الخ

﴿ القسم الاول من الكتاب وهو قسم الاسماء ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : ﴿ الاسم ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ﴾

قال الشارح قد أكثر الناس فى حد الاسم فأما سيبويه فانه لم يحده بحد ينفصل به من غيره بل ذكر منه مثالا اكتفى به عن الحد فقال الاسم رجل وفرس ؛ وكأنه لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم ؛ ونحا أبو العباس قريباً من ذلك فقال : فأما الاسماء فما كان واقعاً على معان نحو رجل وفرس وزيد ؛ وقد حده أبو بكر محمد بن السرى فقال : الاسم ما دل على معنى مفرد كأنه قصد الانفصال من الفعل اذ كان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان ، فان قيل اليوم والليلة قد دلت على أزمنة فما الفرق بينهما وبين الفعل قيل اليوم مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر والفعل ليس زمانا فقط ؛ « فان قيل » فأين وكيف ومَن أسماء دلت على شيئين الاسمية والاستفهام وهذا قادح في الحد ، فالجواب أن هذا انما يكون كاسراً للحد أن لو كان الاسم على بابه من الاستعمال فأما وقد نقل عن بابه واستعمل مكان غيره على طريق النيابة فلا ، وذلك أن مَن يدل على معنى الاسمية بمجردها واستفادة الاستفهام انما هو من خارج من تقدير همزة الاستفهام معها فكأنك اذا قلت مَن عندك أصله أمن عندك فهما في الحقيقة كلمتان الهمزة اذ كانت حرف معنى ومَن الدالة على المسمى لكنه لما كانت من لا تستعمل الا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام للزومها اياها وصارت مَن نائبة عنها ولذلك بنيت فدلالتها على الاسمية دلالة لفظية ودلالتها على الاستفهام من خارج ولو وجد اسم معرب نحو زيد وعمرو وهو يدل على ما دل عليه من من غير نيابة لكان قادحاً فى الحد ، وقد حده السيرافى بحد آخر فقال كلمة دلت على معنى فى نفسها من غير اقتران بزمان محصل فقوله كلمة جنس للاسم يشترك فيه الأضرب الثلاث الاسم والفعل والحرف ؛ وقوله تدل على معنى فى نفسها فصل احترز به من الحرف لان الحرف يدل على معنى فى غيره وقوله : من غير اقتران بزمان محصل ؛ فصل ثان جمع بها المصادر الى الاسماء ومنع الافعال أن تدخل فى حد الاسماء لان الاحداث تدل على أزمنة مبهمة اذ لا يكون حدث الا فى زمان ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماض وإما غير ماض ، وقد اعترضوا على هذا الحد بمضرب الشوْل (١) وخفوق (٢) النجم وزعموا أن مضرب الشول يدل على الضراب وزمنه وذلك وقت معلوم وكذلك خفوق النجم ، وقد أجيب عنه بأن المضرب وضع للزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب فقولنا مضرب الشول كقولنا مشتي ومصيف وقولهم أتى مضرب الشول وانقضى مضرب الشول كقولهم أتى وقته وذهب وقته والضراب انما فهم من كونه مشتقا من لفظه والحدود يراعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق أو غيره مما هو من لوازمه ألا ترى أن ضارباً يفهم منه الضرب لانه من

(١) جمع شائل وهى الناقة التى تشول بذنبها للقاح اى ترفعه فذلك آية لقاحها وترفع مع ذلك رأسها وتشمخ بانفها وهى حينئذ شامذ اهـ لسان

(٢) خفق النجم يخفق واخفق غاب وقيل هو اذا تلألأ فاضاء اهـ منه

لفظه

لفظه والمفعول لانه يقتضيه ولم يوضع لواحد منهما بل وضع للفاعل لا غير ، وأما قول صاحب الكتاب في حده ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران فقوله ما دل ترجمة عن الحقيقة التى يشترك فيها القبيل الثلاث نحو كلمة ولو صرح بها لكان أدل على الحقيقة لانه أقرب الى المحدود اذ ما عام يشمل كل دال من لفظ وغيره والكلمة لفظ والاسم المحدود من قبيل الالفاظ لكنه وضع العام موضع الخاص ، وقوله : فى نفسه ، فصل احترز به عن الحرف اذ الحرف يدل على معنى فى غيره ، وقوله دلالة مجردة عن الاقتران فصل ثان احترز به عن الفعل لان الفعل يدل على معنى مقترن بزمان ؛ وحاصل هذا الحد راجع الى الاول وهو ما دل على معنى مفرد ويرد على هذا الحد المصادر وسائر الأحداث لانها تدل على معنى وزمان وذلك أن أكثر النحويين يضيف الى ذلك الزمان المحصل لان زمن المصادر مبهم وربما أوردوا نقضاً مقدم الحاج وخفوق النجم ، والحق أنه لا يحتاج الى التعرض لقوله : محصل ، لانا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ وانما الزمان من لوازمها وضروراتها ؛ وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز عنها ألا ترى ان جميع الافعال لا بد من وقوعها فى مكان ولا قائل أن الفعل دال على المكان كما يقال إنه دال على الزمن ، وأما خفوق النجم فالمراد وقت خفوق النجم فالزمن مستفاد من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه على أنا نقول المضرب والمقدم زمن الضراب والقدوم وانما يبين باضافته الى الحاج والشول وذلك الزمن معلوم بالعرف لا مفهوم من اللفظ ألا ترى أنك لو أخليته من الاضافة فقلت أتيت مقدما لم يفهم من ذلك زمان فعلمت أن هذه الالفاظ مجردة عن الاقتران أنفسها « وأما اشتقاق الاسم » فقد اختلف العلماء فيه فذهب البصريون الى أنه مشتق من السمو . وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة وهى العلامة ، والقول على المذهبين أنه لما كان علامة على المسمى يعلوه ويدل على ما تحته من المعني كالطابع على الدرهم والدينار والوسم على الاموال ، ذهب البصريون الى أنه مشتق من السمو وهو العلو لا من السمة التى هى العلامة ؛ قال الزجاج جعل الاسم تنويهاً للدلالة على المعني لان المعنى تحت الاسم ؛ وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة التي هي العلامة وكلاهما حسن من جهة المعني الا أن اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنك تقول أسميته اذا دعوته باسمه أو جعلت له اسما والاصل أسموته فقلبوا الواو ياء لوقوعها رابعة على حد أدعيت وأغزيت ولو كان من السمة لقيل أوسمته لان لام السمو واو تكون آخراً وفاء السمة واو تكون أولا ومن ذلك قولهم فى تصغيره سُمَيٌّ وأصله سميو فقلبوا الواو ياء وأدغمت على حد سيد وميت ولو كان من الوسم لقيل فيه وسيم فتقع الواو الاولى (١) مضمومة فان شئت أقررتها وان شئت همزتها على حد وقتت وأقتت وفى عدم ذلك وأنه لم يقل دليل على ما قلناه ؛ ومن ذلك قولهم فى تكسيره أسماء وأصله أسماوٌ فوقعت الواو طرفا وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة بعد أن قلبت ألفا ولو كان من الوسم لقيل فيه أوسام فلما لم يقل ذلك دل على صحة مذهب البصريين وأنه من السمو فان ادعى القلب فليس ذلك بالسهل فلا يصار اليه وعنه مندوحة ؛ وفى الاسم لغات اسم بكسر الهمزة واسم بضم الهمزة

(١) فى بعض النسخ المخطوطة « أولا »

وسم بكسر السين من غير همزة وقالوا سم بضم السين قال الشاعر * باسم الذى فى كل سورة سُمُهُ *
وقال الآخر :

وعامنا أعْجَبَنا مُقَدَّمُهْ يُدْعَى أبَا السَّمْحِ وقِرْضَابٌ (١) سُمُهْ

يروي بضم السين وكسرها وقد ذكر فيه لغة خامسة قالوا سمى بزنة هدى وعلى وأنشدوا * والله أسماك سُمًا مباركا * ولا حجة فى ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال سم ونصبه لانه مفعول ثان فان صحت هذه اللغة من جهة أخرى فمجازها أنه تمم الاسم ولم يحذف منه شيئاً كما تمم الآخر فى غداً فقال * إنَّ مع اليوم أخاه غَدْوَا * قال صاحب الكتاب : « وله خصائص منها جواز الاسناد اليه ودخول حرف التعريف عليه والجر والتنوين والاضافة » قال الشارح ختم الله بالصالحات أعماله : الخصائص جمع خصيصة وهى تأنيث الخصيص بمعني الخاص ثم جعلت اسما للشىء الذى يختص بالشىء ويلازمه فيكون دليلا عليه وامارة على وجوده كدلالة الحد الا ان دلالة العلامة دلالة خاصة ودلالة الحد دلالة عامة وذلك أنك اذا قلت الرجل ذات الالف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسما والحد يدل على ضروب الاسماء كلها والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو قولك كل مادل على معنى مفرد فهو اسم ومالم يدل على ذلك فليس باسم والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس نحو قولك كل مادخل عليه الالف واللام فهو اسم فهذا مطرد فى كل ماتدخله هذه الاداة ولا ينعكس فيقال كل مالم تدخله الالف واللام فليس باسم لان المضمرات أسماء ولا تدخلها الالف واللام وكذلك غالب الاعلام والمبهمات وكثير من الاسماء نحو أين وكيف ومن لا تدخل الالف واللام شيئاً من ذلك وهى مع ذلك أسماء ، ومن خواص الاسم « جواز الاسناد اليه » فالاسناد وصف دال على أن المسند اليه اسم اذ كان ذلك مختصاً به لان الفعل والحرف لايكون منهما اسناد وذلك لان الفعل خبر واذا أسندت الخبر الى مثله لم تفد المخاطب شيئاً اذ الفائدة انما تحصل باسناد الخبر الى مخبر عنه معروف نحو قام زيد وقعد بكر والفعل نكرة لانه موضوع للخبر وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لان حد الكلام أن تبتدئ بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتى بالخبر الذى لايعلمه ليستفيده ، ولا يصح أن يسند الى الحرف أيضاً شىء لان الحرف لامعني له في نفسه فلم يفد الاسناد اليه ولا اسناده الى غيره فلذلك اختص الاسناد اليه بالاسم وحده ، ومن خواص الاسم « دخول حرف التعريف » وانما قال حرف التعريف ولم يقل الالف واللام على عادة النحويين لوجهين أحدهما أن الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزة دخلت توصلا الى النطق بالساكن وعند الخليل أن التعريف بالالف واللام جميعاً وهما حرف واحد مركب من حرفين نحو هل وبل فقال حرف التعريف ليشمل المذهبين ، والوجه الثانى أنه احترز به من اللغة الطائية لان لغتهم ابدال لام التعريف ميما نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر فعبر بحرف التعريف ليعم اللغة الطائية وغيرها

(١) قال فى اللسان وقرضب الرجل اذا اكل شيئا يابسا فهو قرضاب حكاه ثعلب وانشد
* وعامنا اعجبنا مقدمه * يدعى ابا السمح وقرضاب سمه * مبتركا لكل عظم يلحمه *

وانما كان التعريف مختصاً بالاسم لان الاسم يحدث عنه والمحدث عنه لايكون الا معرفة والفعل خبر وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة ولا يصح أيضاً تعريف الحرف لانه لما كان معناه فى الاسم والفعل صار كالجزء منهما وجزء الشيء لايوصف بكونه معرفة ولا نكرة فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم فأما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر :

فَيُسْتَخْرَجَ(١) الْيَرْبُوعُ مِنْ نافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيُتَقَصَّعُ

فشاذ فى القياس والاستعمال والذى شجعه على ذلك أنه قد رأى الالف واللام بمعنى الذى فى الصفات فاستعملها فى الفعل على ذلك المعنى ، ومن خواص الاسم «الجر» وذلك أنه لايكون فى الفعل ولا الحرف أما الحروف فلانها مبنية لا يدخلها الجر ولا شيء من أنواع الاعراب ولا ينعقد منها كلام مع غيرها فيحكم على محلها باعراب ذلك الموضع وأما الفعل فمنه ماهو معرب وهو المضارع الاانه لايدخله الجر وسنوضح علة امتناعه منه فى موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، ومن خواص الاسم « التنوين » والمراد بالتنوين ههنا تنوين التمكين نحو رجل وفرس وزيد وعمرو ولايكون ذلك الا فى الاسماء فهو من خواصها لانه دخل للفرق بين ماينصرف وما لاينصرف من الاسماء فلذلك كان خصيصاً بها ولم يرد مطلق التنوين ألا ترى أن من جملة التنوين تنوين الترنم ولا تمتنع الافعال منه نحو قوله * وَقولِى إِنْ أَصبتُ لقدْ أَصابَنْ * ونحو قوله * دَايَنتُ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقْضَنْ * فبين بذلك أنه ليس المراد مطلق التنوين ، ومن خواص الاسم الاضافة والمراد بالاضافة هنا أن يكون الاسم مضافاً لا مضافاً اليه وذلك مختص بالاسماء اذ الغرض من الاضافة الحقيقية التعريف ولا معني لتعريف الافعال ولا الحروف فأما المضاف اليه فقد يكون فعلا نحو قوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقول الشاعر * على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا * فلذلك لم يكن من خواص الاسم فهذه الاشياء من غالب خصائص الاسماء فكل كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهى اسم ولا ينعكس ذلك *

ومن أصناف الاسم اسم الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو ماعلق على شيء وعلى كل ما أشبهه ﴾

(١) المضارع فى قوله فيستخرج منصوب بعد فاء السببية واليربوع دويبة تحفر الارض والياء فيه زائدة فانه لم يوجد على وزن فعلول الاصعفوق على مافيه ولليربوع جحران احدهما يقال له القاصعاء وهو الذى يدخل فيه والآخر النافقاء وهو الذى يكتمه ويظهر عنده وهو موضع يرققه فاذا اتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق اى خرج وقوله بالشيخة بالخاء المعجمة هذه الرواية الصحيحة وهى رملة بيضاء فى بلاد بنى اسد وحنظلة وقوله اليتقصع من تقصع اليربوع دخل فى قاصعائه وهو صفة لجحر المجرور والعائد محذوف اى من جحره الذى يتقصع فيه وروى اليتقصع بالبناء للفاعل فيكون ال فيه صفة لليربوع ولا حذف فيه — ومعنى البيت على مايؤخذ من الابيات السابقة انه اذا انخرق الطهوى وهو صاحب هذه الابيات يقول للثعلبي بن ديسق لما بلغه انه هجاه انكم ان حاربتمونا جئنا كم بجيش يحيط بكم فيوسعكم قتلا واسرا ولاتعتمدون على الخلاص منه ولو احتلتم بكل حيلة كاليربوع الذى يجعل النافقاء حيلة لخلاصه من الحارس فاذا اكر عليه الحارس اخذوا عليه من نافقائه وقاصعائه فلا يبقى له مهرب اصلا اه من خزانة الادب ملخصا

قال الشارح اعلم أن اسم الجنس ما كان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد اذا دل على أشياء كثيرة ودل مع ذلك على الامر الذى وقع به تشابه تلك الاشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم اسما لذلك الامر الذي وقع به التشابه فان ذلك الاسم يسمى اسم الجنس وهو المتواطىء كالحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور والاسد فالتشابه بين هذه الاشياء وقع بالحياة (١) الموجودة فى الجميع وكذلك اذا قلت انسان وقع على كل انسان باعتبار الآدمية وكذلك اذا قلت رجل وقع على كل رجل باعتبار الرجولية وهى الذكورة والآدمية وهذا معنى قوله ما علق على شىء وعلى كل ما أشبهه فان دل الاسم المفرد على أشياء كثيرة ولم يدل على الامر الذى تشابهت تلك الاشياء به فانه يسمي المشترك مثل اسم العين الواقع على العضو الذي يبصر به وعلى ينبوع الماء وعلى الذهب وعلى عين الركية (٢) ؛ واعلم ان الشمول تارة يكون بالوجود نحو الانسان والفرس والثور والاسد وتارة يكون بالاستعداد والقوة نحو الشمس والقمر فانهما وان لم يكن لهما فى الوجود مشارك فهما شاملان بالقوة فانا لو قدرنا خلق نيرات تماثل الشمس والقمر لأُطلق عليها اسم الشمس والقمر باعتبار النور ، قال ﴿ وينقسم الى اسم عين واسم معنى وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر ﴾ قال الشارح المراد باسم العين ماكان شخصاً يدركه البصر كرجل وفرس ونحوهما من المرئيات والمعانى عبارة عن المصادر كالعلم والقدرة مصدري علم وقدر وذلك مما يدرك بالعقل دون حاسة البصر ، « وكلاهما ينقسم الى اسم هو صفة وغير صفة » فالاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعلية وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الحلية وبصرى ومغربى ونحوهما من صفات النسبة كل هذه صفات تعرفها بأنها جارية على الموصوفين ومثال جريانها قولك هذا رجل ضارب ومضروب وكذلك الباقي ؛ « فان قيل » اشترطتم فى الصفة أن تكون مأخوذة من فعل فما بالك حكمت على بِصرىّ ومغربى بأنهما صفتان وليسا من فعل قيل لما أضفتهما حدث فيهما معنى الفعل لانهما صارا فى معني منسوب أو معزُو ؛ والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعني أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين أحدهما الذات والآخر السواد الا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لايدل الا على شيء واحد وهو ذات المسمى ، ولما قسم الأعيان والمعانى الى صفات وغير صفات مثل بالامرين فرجل وفرس من أسماء الاعيان غير الصفات وعلم وجهل من أسماء المعانى وراكب وجالس من صفات الاعيان ألا ترى أنها تجرى صفات على أسماء الاعيان نحو قولك رجل راكب وغلام جالس، ومفهوم ومضمر من صفات المعانى ألا تراك تقول هذا معني مفهوم وحديث مضمر أى غير باد للافهام ؛

---

(١) بالحياة هكذا بالنسخ التى رايناها ولعله بالحيوانية فانها القدر المشترك بين انواع الحيوان وافراده

(٢) الركية البئر تحفر والجمع ركى وركايا ولامها واو لأنها من ركوت اى حفرت اهـ من لسان العرب

والمراد

والمراد أن المعانى توصف كما توصف الاعيان فاعرفه *

ومن أصناف الاسم العلم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو ماعلق على شيء بعينه غير متناول ماأشبهه ولا يخلو من أن يكون اسماً كزيد وجعفر أو كنية كأبي عمرو وأم كلثوم أو لقباً كبطة وقفة ﴾

قال الشارح اعلم ان العلم هو الاسم الخاص الذى لا أخص منه ويركب علي المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه و بين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة لانه تسمية شيء باسم ليس له فى الأصل أن يسمى به علي وجه التشبيه وذلك أنه لم يوضع بازاء حقيقة شاملة ولا لمعنى فى الاسم ولذلك قال أصحابنا إن الأعلام لا تفيد معنى ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعا واحدا نحو زيد فانه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل وليست أسماء الاجناس كذلك لانها مفيدة ألا ترى أن رجلا يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدا وزيد يصلح أن يكون علما على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العلم مايجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد الى جعفر ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرساً أو الفرس جملا كان ذلك تغييرا للغة وانما أتي بالاعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ألا ترى أنه لولا العلم لاحتجت اذا أردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى العلم عن ذلك أجمع ، والعلم مأخوذ من علم الأمير أو علم الثوب كأنه علامة عليه يعرف به ، « وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام اسم نحو زيد وعمرو وكنية كأبي عمرو وأم كلثوم ولقب كبطة وقفة » والكنية لم تكن علماً فى الاصل وانما كانت عادتهم أن يدعوا الانسان باسمه واذا ولد له ولد دعى باسم ولده توقيراً له وتفخيما لشأنه فيقال له أبو فلان وأم فلان ولذلك استقبحوا أن يكني الانسان نفسه وقد يكنون الوليد فيقولون أبو فلان على سبيل التفاؤل بالسلامة وبلوغ سن الايلاد يقال منه كنوت الرجل وكنيته وهو من الكناية وهى التورية ، والكنية من الاعلام وهى جارية مجرى الاسماء المضافة نحو عبد الله وعبد الواحد والذي يدل على أنها أعلام قول الشاعر :

مازِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وأغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بنَ عَمَّارِ

فحذف التنوين من أبي عمرو لانه لو لم يكن علما لما حذف بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار ، وأما « اللقب » فهو النبز كقولهم قفة وبطة لقبين فقفة لقب وبطة لقب والقفة كاليقطينة تتخذ من الخوص يشبه بها الكبير يقال شيخ كالقفة وقيل الشجرة البالية ، وهذه الأقسام الثلاثة كلها ترجع الى معني واحد وهو العلم ولذلك يجوز تغييرها وتبديلها فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وينقسم الي مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب إما جملة نحو برق نحره وتأبط شراً وذرّى حباً وشاب قرناها ويزيد فى مثل قوله

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

وإما غير جملة اسمان جعلا اسما واحداً نحو معديكرب و بعلبك وعمرويه ونفطويه أو مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ﴿

قال الشارح « الاسم العلم يكون مفردا ومركبا » فالمفرد هو الاصل لان التركيب بعد الافراد وذلك نحو زيد وعمرو والمراد بالافراد أنه يدل على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده والمركب من الاعلام هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك « والمركب على ثلاثة أضرب جملة » وهو كل كلام عمل بعضه فى بعض نحو ذرّى حباً من قوله

إِنَّ لَهَا لَرَكَباً (١) إِرْزَبَّا كَأَنَّهُ جَبْهَةُ ذَرَّى حَبَّا

ومثله تأبط شراً سمى بذلك لانه تأبط حية فسمى بذلك وهى جملة من فعل وفاعل ومفعول ؛ ومن الجمل المسمى بها شاب قرناها قال الشاعر

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

ومنه برق نحره وهو اسم رجل وهو فعل وفاعل ومثله يزيد فى قوله

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

وهو فعل سمى به وفيه ضمير فاعل ولذلك حكاه مرفوعا ولو كانت التسمية بالفعل وحده لكان من قبيل مالا ينصرف نحو تغلب ويشكر ؛ والفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا اذا صوت ورجل فداد شديد الصوت ، وبني يزيد منصوب على البدل من أخوالى ؛ ولهم فديد جملة من مبتدأ وخبر فى موضع المفعول الثالث ؛ ولهم يتعلق بمحذوف وعلينا يتعلق بلهم ولا يمتنع تقدمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب ؛ ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالنهيق والنذير فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه ، وظلماً مصدر فى موضع الحال أو مفعول له والعامل فيه فعل محذوف دل عليه لهم فديد والتقدير حملوا علينا أو شدوا علينا ظلماً ؛ ويجوز أن يكون ظلما نصباً على أنه مفعول ثالث أي ذوى ظلم ويكون لهم فديد فى موضع الحال كالتفسير لقوله ظلماً ، وفى نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه تزيد بالتاء المعجمة بثنتين من فوقها وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية قال علقمة

رَدَّ الْقِيَانُ (٢) جِمَالَ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا فَكُلُّهُمْ بِالتَّزِيدِيَّاتِ مَعْكُومُ

---

(١) الركب بفتحات الفرج والارزب الضخم فالمعنى ان لهذه المرأة لفرجا ضخما كانه جبهة ذلك الرجل المسمى بذرى حبا — كذا يؤخذ من اللسان

(٢) القيان جمع قينة وهي الامة المغنية وقيل الامة مطلقا مغنية اوغير مغنية وقول علقمة رد القيان جمال الحى فاحتملوا الخ اراد بالقيان الاماء وانهن رددن الجمال الى الحى لشداقتابها عليها — والتزيديات جمع تزيدى منسوب الى تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة واليه تنسب البرود التزيدية وهى برود فيها خطوط تشبه طرائق الدم — ومعكوم مأخوذ من عكم المتاع يعكمه من باب ضرب اذا شده بثوب — واحتمل القوم وتحملوا ذهبوا وارتحلوا — وحاصل معنى البيت ان القوم لما عزموا على المسير امروا القيان برد الجمال الى الحى لشد اقتابها عليها فردونها اليه ثم شدت عليها اقتابها

وانما سموا بالجمل ليشبهوا حال المسمى بها بحال من يوصف بالجملة وهذا يقتضى الحكاية لانه يجرى مجري المثل فحكوا الكلام كما كان فى أول حال ، الثانى من المركبات اسمان رُكب أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومعديكرب . ويشبه بما فيه تاء التأنيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم وصوت أعجمى فانحط عن درجة اسماعيل وابراهيم فبني على الكسر لذلك ، الثالث من المركبات المضاف وهو ضربان اسم غير كنية نحو ذى النون وعبد الله وامرئ القيس وكنية نحو أبى زيد وأبى جعفر وقد مضى الكلام عليه قبل *

قال صاحب الكتاب ﴿ والمنقول على ستة أنواع منقول عن اسم عين كثور وأسد ومنقول عن اسم معني كفضل وإياس ومنقول عن صفة كحاتم ونائلة ومنقول عن فعل إما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلِب ويشكر واما أمر كإصمتَ في قول الراعي

أشْلَى سَلوقيةً باتتْ وباتَ بها بوحش إصمِتَ فى أصلابها أوَدُ

وأطرقا في قول الهذلى :

على أطرِقا بالياتِ الخيا مِ إلاَّ الثُمامَ وَإلاَّ العِصِي

ومنقول عن صوت كبَبَّةَ وهو نبزُ عبد الله بن الحارث بن نوفل ومنقول عن مركب وقد ذكرناه ﴾

قال الشارح اعلم أن الاعلام على ضربين منقول ومرتجل والغالب عليها النقل ومعني النقل أن يكون الاسم بازاء حقيقة شاملة فتنقله الى حقيقة أخرى خاصة وليس لها أن يتسمى بها في الاصل، وهو على ثلاثة أضرب منقول عن اسم ومنقول عن فعل ومنقول عن صوت، فأما الاول وهو النقل عن الاسماء فضربان عين ومعني فالعين يكون اسماً وصفة فالمنقول عن الاسم غير الصفة نحو رجل سمى بأسد أو ثور أو حجر هى فى الاصل أسماء أجناس لانها بازاء حقيقة شاملة وانما نقلتها الى العلمية فصارت لذلك تدل على مخصوص بعد أن كانت تدل على شائع ، والمنقول عن الصفة نحو مالك وفاطمة فهذان الاسمان وصفان فى الاصل لانهما أسماء فاعلين تقول هذا رجل مالك فهو فاعل من الملك قال الله تعالى (مالك يوم الدين) وقال تعالى (قل اللهم مالك الملك) وفاطمة فاعلة من فطمت الام ولدَها فهى فاطمة وكذلك حاتم ونائلة حاتمٌ فاعل من حتمت الامر اذا أحكمته أو من الحتم وهو القضاء ونائلة فاعلة من نلته نولا ونولته أى أعطيته فهذه فى الاصل أوصاف لانها أسماء فاعلين ثم نقلت فصارت أعلاماً كما صار أسد وثور كذلك ؛ وما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرِّفة فانها تقر فيه بعد النقل نحو الحارث والعباس ، وما نقل منها مجرداً من الالف واللام لم يجز دخولهما عليه بعد النقل نحو سعيد ومكرم وحاتم ونائلة وما فيه الالف واللام بعد النقل فاشعار فيه بتبقية معنى الصفة ولذلك يجرى عليه أحكام الصفة كما قال الاعشى* أتانى(١) وَعيدُ الحُوص

وجعل عليهامن البرود التزبدية فصارت كل الجمال مشدودة بهذه البرود لشدها عليها فوق الاقتاب ــ والبيت هكذا

ردالقيان جمال الحى فاحتملوا ☆ فكلها بالتزبديات معكوم اه من اللسان والموجود فى النسخة فكلهم

بضمير جمع المذكر والمعنى لايستقيم عليه كما هو ظاهر اه مصححه

(١) تمامه ☆ فياعبد عمرو لونهيت الاحاوصا ☆ والبيت من قصيدة لاعشى قيس نفر فيها عامر بن الطفيل قاتله الله

مِنْ آلِ جَعفرِ * فجمعه جمع الصفة كما تجمعه قبل النقل على حد أحمر وحمر ، قال الخليل كأنهم جعلوه الشيء بعينه يريد أنهم لحوا اتصافه بمعنى ذلك الاسم ، وأما ما نقل من الاسماء وهو معنى نحو فضل وإياس وزيد وعمرو فهذه كلها معان لانها مصادر فى الاصل ففضل مصدر فضَلَ يفضل فضلا واياس مصدر آسه يؤوسه إياساً وأوساً اذا أعطاه وزيد مصدر زاد يزيد زيداً وزيادة فأما قوله :

وأنتم معشرٌ زَيدٌ على مِائةٍ فأجمعوا أمرَكُم طُرّاً فكيدُونى

فانه مصدر وصف به على حد قولك رجل عدل وماء غور ؛ وأما الثانى وهو ما نقل من الفعل فقد نقل من ثلاثة أفعال الماضى والمضارع والامر فالماضى نحو شمَّرَ اسم رجل وهو منقول من شمر إزاره اذا رفعه وشمر فى الامر اذا خف ومنه ناقة شِمِّيرٌ أي سريعة ومثله خضم بن عمرو بن تميم قال الشاعر :

لولا الإلهُ ماسكنَّا خضَّما ولا ظَلِلنا بالمشاءي قُيَّما

أى بلاد خضَّمَ يعنى بلاد تميم ، ومن المسمين بالماضى كسب وهو من الكعسبة وهو العدو السريع وهو رباعى ومثله ترجم من قولهم ترجم عن الشيء ، وأما دئل فقبيلة أبى الاسود فان سيبويه لم يذكره فى أبنية الاسماء وذكر الاخفش أنه قد جاء فى المعارف والمعارف غير معول عليها فى الابنية لانه يجوز أن يسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام وذكر الاخفش أنه اسم دُوَيبةٍ تشبه ابن عرس وأنشد :

جاءوا بجيشٍ لو قِيسَ معرَسهُ ما كانَ إلاَّ كمُعْرَسِ الدُئلِ

فعلى ذلك(١) تحتمل قبيلة أبى الاسود أن تكون من هذا فتكون كأسد وثور ، والآخر أن يكون منقولا من الفعل مثل شمَّر وخضم من قولك دأل يدأل وهو مشى فيه بغى ونشاط كأنه قيل دُئلَ فى هذا المكان كما يقال سيرَ فيه وعدِيَ فيه ثم سمى به مفرداً ، وأما المضارع فنحو يشكر وتغلب ويزيد وهو كثير ، وأما الامر فنحو قولهم فى الفلاة إصمت وإصمتة قال الشاعر (٢)

أشلى سَلوقيَّةً باتتْ وباتَ بِها بِوَحشِ إصمتَ فى أصلابِها أوَدُ(٣)

قوله أشلى أى دعا يقال أشلى الكلبَ اذا دعاه وآسده اذا أغراه بالصيد والضمير فى أشلى يعود الى

على ابن عمه علقمة الصحابى رضى الله تعالى عنه — والحوص والاحاوص جمع احوص من الحوص وهو ضيق فى مؤخر العين واراد بالحوص والاحاوص اولاد الاحوص بن جعفر وهم عمرو وعوف وشريح والاحوص اسمه ربيعة سمى احوص لضيق كان فى عينه وعبد عمرو هو عبد بن عمرو بن الاحوص وجواب لو فى قوله فيا عبد عمرو لو نهيت الخ محذوف اى لو نهيتهم لكان خيرا لهم ويجوز ان تكون لو للتمنى على سبيل التهكم فلا جواب لها وانما وجه الكلام الى عبد عمرو لانه كان رئيس الحوص حينئذ وانما قال الاعشى ذلك لان علقمة كان قد توعده بالقتل بدليل قوله فى القصيدة بعد هذا بابيات

* فان تتعدنى اتعدك بمثلها * وسوف ازيد الباقيات القوارصا * والقوارص الكلمات المؤذية يريد انى ازيدك على الايعاد قصائد الهجو اه من الخزانة ملخصا

(١) في نسختين فعلى هذا (٢) فى نسخة قال الشاعر الراعى

(٣) زاد فى نسخة البيت للراعى كما ذكر واسمه عبيد بن حصين بن معاوية من قصيدة يمدح بها عبد الله بن معاوية واولها

طاف الخيال باصحابى وقد جحدوا * من ام علوان لا نحو ولا صدر

الصائد وسلوقية منسوبة الى سلوق وهى قرية باليمن ينسب اليها السيوف والكلاب والضمير فى باتت يعود الى سلوقية والضمير فى باتت يعود الى الصائد ، واصمت فلاة بعينها كأنه فى الاصل فعل أمر من صمت يصمت اذا سكت كأن إنساناً قال لصاحبه اصمت يسكته ليسمع حساً أو يكون فى فلاة يسكت المرء فيها صاحبه خوفاً فسمى المكان بالفعل خالياً من الضمير ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث والمسموع فى مضارع صمت يصمت بالضم والكسر هنا إما أن يكون لغة أو من تغيير الاسماء كما قطعت الهمزة فى التسمية وذلك أن همزة الوصل انما حقها الدخول على الافعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلاقا واقتدر اقتداراً فأما الاسماء التى ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها انما دخلت على أسماء قليلة نحو ابن وابنة واثنين واثنتين وامريء وامرأة واسم واست وليس هذا منها واذا نقل الفعل الى الاسم لزمته أحكام الاسماء فقطعت الالف لذلك وربما أنثوا فقالوا أصمتة ايذاناً بغلبة الاسمية بعد التسمية وشجعهم على ذلك تأنيث المسمى وهو المفازة والاصلاب جمع صاب وهو الظهر والأود الاعوجاج والمراد أنها ذات هبوط وصعود وهى موحشة فأما أطرقا فى قول الهذلى

عَلَى أَطْرِقَا بالِيَاتِ الخِيا ... مِ إلاَّ الثُمامُ وإلاَّ العِصِي

فان البيت لابى ذُؤيب الهذلىّ من قصيدة أولها

عرفتُ(١) الديارَ كَرَقْمِ الدُوِى ... يُزَبِّرُها الكاتبُ الحِمْيَرِى

وهذه القصيدة تروى مطلقة مرفوعة وتروى مقيدة ساكنة وهى من المتقارب فمن أطلقها كانت من الضرب الأول ووزنه فعولن عصى يو ومن قيدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف ووزنه فعل عصى ، وأطرقا اسم بلد قال الأصمعى سمى بقوله أطرق أى اسكت كأن ثلاثة قال أحدهم لصاحبيه أطرقا أى اسكتا لنسمع فسمى المكان أطرقا ، وموضع على أطرقا نصب على الحال من الديار وكذلك باليات الخيام نصب على الحال أيضا والمراد عرفت الديار على اطرقا أى فى هذه الحال ، وقوله إلا الثمام وإلا العصى يروى الثمام بالرفع والنصب فمن نصب فلا اشكال فيه لانه استثناء من موجب ومن رفع فبالابتداء والخبر محذوف والتقدير الا الثمام وإلا العصى لم تبل ومن نصب الثمام ورفع العصى فانه حمله على المعنى وذلك أنه لما قال باليات الا الثمام كان معناه بقى الثمام فعطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ ؛ ومثله قول الآخر

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ * من المال إلا مُسْحَتاً او مُجَلَّفُ(٢)

ألا ترى أنه رفع أو مجلف على معنى بقى من المال مسحت ، ونحو منه قوله

(١) الدوى جمع دواة وهى المحبرة وقوله يزبرها مضارع زبر مضاعف زبر يقال زبر الكتاب يزبره ويزبره من بابى نصر وضرب زبرا كتبه والبيت فى اللسان هكذا

* عرفت الديار كخط الدوى * حبره الكاتب الحميرى * اه من اللسان ملخصا

(٢) البيت للفرزدق والمسحت المهلك والمجلف الذى بقيت منه بقية اه لسان

غداة (١) أحلّتْ لابن أصرَمَ طَعْنَةً * حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السَّدائفِ والخَمْرُ

وذلك أنه رفع الخمر على توهم رفع العبيطات لأنه اذا أحلتها الطعنة فقد حلت هي ، ومن قيد القافية جاز أن يكون العصى مرفوعاً كالمطلقة على ماذ كرناه وجاز أن يكون منصوباً بالعطف على الثمام إلا أنه أسكن للوقف وما فيه الالف واللام يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجرور ، وفى أطرقا ضمير وهو الالف التى هى ضمير التثنية « فان قيل » فاذا سمى به وفيه ضمير فانه يكون جملة فينبغى أن يذكر مع الجمل المحكية فى المركبات نحو تأبط شراً وشاب قرناها فالجواب أن اطرقا له جهتان جهة كونه أمرا وجهة كونه جملة فأورده ههنا من حيث أنه أمر ولو أورده فى المركبات من حيث هو جملة لجاز ، وقد روى بعضهم علا أطرقا بضم الراء كأنه جمله جمع طريق ويجعل علا فعلا من العلو وفيه ضمير كأنه قال السبيل علا أطرقا وعلى هذا يكون قد أنث الطريق لان فعيلا وفعالا انما يجمعان على أفعل اذا كان مؤنثاً نحو عناق وأعنق وعقاب وأعقب ويكون باليات الخيام صفة أطرق ، وقيل أطرقا بالكسر جمع طريق فى لغة هذيل ويقوي هذه المقالة رواية من قال أطرقا بالضم ومجاز ذلك أن يكون مقصوراً من أطرقاء كأنه جمع فعيلا على أفعلاء كصديق وأصدقاء ثم حذفت الالف الاولى التي للمد فعادت ألف التأنيث الي أصلها وهو القصر وينبغى أن تكتب الالف بالياء على حد كتبها فى حبارى وسمانى ولا شاهد فيه على هذين الوجهين والثالث الصوت قد نقل الصوت الى العلم كما نقل الاسم والفعل من ذلك تسمية عبد الله بن الحارث ببة فببة صوت كانت أمه ترقصه به وهو صبى وذلك قولها

لَأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ * جاريةً خِدَبَّهْ (٢)

مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ * تُجِبُّ أهْلَ الكَعْبَهْ

فغلب عليه فسمى به *

قال صاحب الكتاب ﴿ والمرتجل على ضربين قياسي وشاذ فالقياسى نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف والشاذ نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة ﴾

قال الشارح اعلم ان المرتجل في الاعلام ما ارتجل للتسمية به أى اخترع ولم ينقل اليه من غيره من قولهم ارتجل القصيدة والخطبة اذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة روية واشتقاقه من الرجل كأن الشاعر والخطيب أنشأهما وهو على رجله فى حال الانشاء « وهو على ضربين » كما ذكر « قياسى وشاذ » والمراد بالقياسى أن يكون القياس قابلا له غير دافعه وذلك نحو حمدان وعمران وغطفان وفقعس وحنتف فهذه الاسماء مرتجلة للعلمية لانها لم تكن موضوعة بازاء شيء من الأجناس ثم نقلت منه الى العلمية وانما بنيت صيغها من أول مرة للعلمية وكون القياس قابلا لها من حيث أن لها نظيرا فى كلامهم « فحمدان » فى العلم كسعدان اسم نبت وصفوان للحجر الأملس « وعمران » كسرحان وهو الذئب وحرمان وعصيان

(١) فى اللسان عبط الذبيحة يعبطها عبطا نحرها من غير داء ولا كسر وهى سمينة فتية الى ان قال وقال ابن برزخ العبيط من كل اللحم وذلك ما كان سليما من الافات الا الكسر ثم قال قال ابن الاثير العبيط الطرى غير النضيج والسدائف جمع سديف وهو السنام المقطع وقيل شحمه اه (٢) خدبة ضخمة

مصدرين «وقعس» مثل سلهب وهو الطويل اسم رجل من بني أسد وهو فقعس بن طريف «وحنتف» اسم رجل أيضا وهما حنتفان حنتف وأخوه سيف ابنا أوس بن جرى اليربوعي وليس فيهما خروج عن مقتضى القياس من اظهار تضعيف أو تصحيح معتل نحو حيوة ومكوزة ، ومن المرتجل المعدول نحو عمر وزفر وزحل كله مرتجل لانه لا يعدل إلا فى حال التعريف «وأما الشاذ» فما كان بالضد مما ذكر مما يدفعه القياس فمن ذلك «محبب» اسم رجل القياس فيه محب بالادغام نحو مقر ومرد لانه مفعل من المحبة والميم زائدة لقولك أحببت وحببت ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مهدد ملحقا بجعفر واظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس فى كلام العرب تركيب م ح ب فلذلك كان من الشاذ ، ومن ذلك «موهب» فى اسم رجل و«موظب» فى اسم مكان وكلاهما شاذ لان مافاؤه واو لا يأتى منه مفعل بفتح العين انما هو مفعل بكسرها نحو موضع وموقع ومورد وموجل وموعد ، ومن الشاذ «مكوزة ومزيد» قياسهما مكازة ومزاد كمفازة ومعاش (١) تقلب الواو والياء فيهما ألفا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما ومثله فى الشذوذ مريم ومدين لا فرق بين الأعجمى والعربى فى هذا الحكم ، ومن الشاذ «حيوة» اسم رجل وأصله حية مضاعف الياء لانه ليس فى الكلام حيوة فقلبوا الياء واوا وهذا ضد مقتضى القياس لان القياس يقتضي اذا اجتمعت الياء والواو وقد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تقلب الواو ياء على حد سيد وميت وأما أن تجتمع الياءان فتقلب الياء واوا فلا *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿واذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب أضيف اسمه الى لقبه فقيل هذا سعيد كرز وقيس قفة وزيد بطة واذا كان مضافا أو كنية أجري اللقب على الاسم فقيل هذا عبدالله بطة وهذا أبو زيد قفة﴾

قال الشارح اعلم أنك اذا لقبت مفردا بمفرد أضفته اليه نحو «سعيد كرز» كان اسمه سعيدا ولقبه كرزا فلما جمع بينهما أضيف العلم الى اللقب وكذلك «قيس قفة وزيد بطة» وانما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أن أصل أسمائهم إما مفرد كزيد وإما مضاف كعبد الله وامرئ القيس وأبى بكر وأم جعفر وليس فى كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الاضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فأضافوا العلم الى اللقب ليجروا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو عبد الله وشبهه فاذا أضفت الاسم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما اذا أضفته الى غير اللقب نحو زيدكم فصار التعريف بالاضافة وجعلت الالقاب معارف لانها قدجرت مجرى الاعلام وخرجت عن التعريف الذى كان لها بالالف واللام قبل التلقيب كما أنا اذا قلنا الشمس كان معرفة بالالف واللام واذا قلنا عبد شمس كان من قبيل الأعلام «فان قيل» كيف جازت اضافة الاسم الى اللقب وهما كشيء واحد وهل هو إلا اضافة الشيء الى نفسه فالجواب ان العلم اذا أضيف الى اللقب وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمي لا غير والمسمى يضاف الى الاسم نحو ذات مرة وذا صباح ونحو قوله

(١) في نسخة ومثار

* اليكم ذوى آل النبي تطلَّعت * والاضافة على هذا حقيقية بمعنى لام الملك والاختصاص فقولك قيس قفة أى المختص بهذا اللقب أو كأن هذه اللفظة ملكت اللقب ، فان كان العلم مضافاً أفردوا اللقب كقولهم عبد الله بطة ليصير بمنزلة أبي بكر زيد فيكون من قبيل عطف البيان فعبد الله كأبي بكر وبطة كزيد فلم يخرج عن حد استعمالهم *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد سموا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالاعلام فى الاناسى وذلك نحو أعوج ولاحق وشدقم وعليان وخطة وهيلة وضمران وكساب ﴾

قال الشارح اعلم ان الاعلام وضعت على الاشخاص ليتميز بعضها من بعض والاشخاص على ضربين آدمية وغير آدمية فالآدمية قد تقدم شرحها وغير الآدمية على ضربين « منه ما يتخذ ويؤلف كالخيل والابل والغنم والكلاب » فيحتاجون الى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها أعلاماً ليمتاز كل شخص باسم ينفرد به كالاناسي وذلك نحو « أعوج » وهو فرس مشهور للعرب كان في الجاهلية سابقا ينسب اليه الخيل الاعوجية قال الشاعر

نَجَوْتَ وَلَمْ نَمْنُنْ عَلَيْكَ طَلاَقَةً ... سِوَي جَيِّدِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَ

« ولاحق » وهو فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رحمه الله مشهور واسم فحل كان لغنى أيضا « وشدقم » وهو فحل من الابل كان للنعمان « وعليان » جمل كان لكليب بن وائل قال * ودُونَ عَلْيَانَ خَرْطُ الْقَتَادِ *

« وخُطَّةٍ وهَيْلَةٍ » وهما عنزا سوء وقيل هيلة شاة كانت لقوم من العرب من أساء اليها درت له بلبنها ومن أحسن اليها وعلفها نطحته فكانت العرب تضرب بها المثل وفي المثل (١) لعن الله معزى خيرها خطة وقال الكميت يخاطب الابرش الكلبي

فإِنَّكَ والتَّحَوُّلَ عَنْ مَعَدٍّ ... كَهَيْلَةَ قَبْلَنَا والحَالِبِينَا

« وضمران » وهو كلب « وكساب » وهى كلبة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج الى التمييز بين أفراده كالطير والوحوش وأحناش الارض وغير ذلك فان العلم فيه للجنس بأسره وليس بعضه أولى به من بعض فاذا قلت أبو براقش وابن دأية وأسامة وثعالة وابن قترة وبنت طبق فكأنك قلت الضرب الذي من شأنه كيت وكيت ، ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم كالأسد وأسامة والثعلب وثعالة وما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبان ، وقد صنعوا في ذلك نحو صنيعهم فى تسمية الاناسى فوضعوا للجنس اسما وكنية فقالوا للأسد أسامة وأبو الحارث وللثعلب ثعالة وأبو الحصين وللضبع حضاجر وأم عامر وللعقرب شبوة وأم عريط ، ومنها ما له اسم ولا كنية له كقولهم قثم للضبعان وما له كنية ولا اسم

(١) المعزى يصرف في حال تنكيره لان الفه للالحاق بدرهم ونحوه لا للتأنيث كما هو قول سيبويه وهو اسم جمع والانثى ماعزة ومعزاة والمثل في اللسان هكذا قبح الله عنزاً خيرها خطة ثم قال قال الاصمعي اذا كان لبعض القوم على بعض فضيلة الا انها خسيسة قيل قبح الله معزى خيرها خطة وخطة اسم عنز كانت عنز سوء اه من اللسان

له كأبي براقش وأبي صبيرة وأم رباح وأم عجلان ﴾

قال الشارح اعلم ان العلم فى هذا الفصل واقع على الجنس بخلاف ما تقدم من الأعلام فانه واقع على الأشخاص كزيد وعمرو فالعلم فيه يختص شخصا بعينه لا يشاركه فيه غيره وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أسامة وثعالة فان هذين الاسمين يقعان على كل ما يخبر عنه من الأسد ومن الثعلب وانما كان العلم ههنا للجنس ولم يكن كالاناسى وذلك لان لكل واحد من الاناسى حالا مع غيره من معاملة أو مبايعة فاحتاج الى اسم يخصه دون غيره ليخبر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتخذه الناس ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وابلهم وكلابهم وقد يجعلون لكل واحد(١) منها لقباً يخصه دون غيره نحو أعوج ولاحق وذلك أنه قد يختص بزيادة حسن أو فضل عدو فاحتيج لذلك الى التمييز بين أفراده بالالقاب الخاصة ليخبر عن كل واحد بما فيه من المعنى أو يؤمر له بزيادة نظر ، وأما هذه السباع التى لا تثبت عندهم فلا تحتاج الى الفصل بين أفرادها فاذا لحقها لقب كان ذلك لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمع فاذا قلت « أسامة » أو « ثعالة » أو « ابن قترة » فكأنك قلت هذا الضرب الذى رأيته أو سمعت به من السباع أو غيره وهي أعلام معارف لا محالة يدل على أنها معارف أن ما كان منها مضافاً فتعريفه بين بترك صرف ما أضيف اليه نحو ابن قترة وحمار قبان وما كان منها مفرداً فهو معرفة بامتناعه من الالف واللام اللتين للتعريف ألا ترى أن ابن مخاض وابن لبون وابن ماء لما كن نكرات دخلت فيما أضيفت اليه الالف واللام لتعرف شيئاً من شيء كما تفعل فى الخيل والكلاب قال الشاعر :

وابْنُ اللَّبُونِ (٢) إذَا مالُزَّ فِي قَرَنٍ ... لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ

وقال الآخر

وجَدْنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْماً ... كَفَضْلِ ابْنِ المَخَاضِ عَلَى الفَصِيلِ

قال الآخر

مُفَدَّمَةً قَزًّا كَأَنَّ رِقَابَهَا ... رِقَابُ بَنَاتِ المَاءِ أفْزَعَهَا الرَّعْدُ

ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالا كقولك هذا أسامة مقبلا ورأيت ثعالة مولياً ولو كانت نكرات لم يقع الحال بعدها ، واعلم ان هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا الا ان تعريفها أمر لفظى وهى من جهة المعنى نكرات لشياعها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها شخصاً بعينه

(١) في نسخة شخص (٢) يقال للبعير بن اذا قرنا في قرن واحد قد لزا وكذلك وظيفا البعير يلزان في القيد اذا ضيق والقرن الحبل يشد به البعيران — البزل جمع بزول يقال بزل البعير يبزل بزولا وفطر نابه اى انشق فهو بازل ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة ثم قال سمي بازلا من البزل وهو الشق وذلك ان نابه اذا طلع يقال له بازل لشقه اللحم عن منبته شقا — القناعيس جمع قنعاس وهو الجمل الضخم العظيم ويقال رجل قنعاس شديد منيع ورجل قناعس بالضم اى عظيم الخلق والجمع القناعس بالفتح اهـ ملخصا من اللسان

دون غيره الا أن الشياع لم يكن لانه بازاء حقيقة شاملة بل لأجل أن هذا اللفظ موضوع بازاء كل شخص من هذا الجنس فمن ذلك « أبو براقش » وهو طائر ذو ألوان من سواد و بياض يتغير في النهار ألواناً يضرب به المثل فى التلون قال الشاعر :

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِـيـنَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا
كَأَبِي بَرَاقِشَ كُلَّ لَوْ * نٍ لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ

ومن ذلك قولهم « ابن دأية » للغراب قيل له ذلك لانه يقع على دأية البعير فينقرها والدأية من البعير الموضع الذى يقع عليه خشب الرحل فيعقره ، وقالوا « ابن قترة » لضرب من الحيات الى الصغر كأنه سمي بذلك تشبيهاً بالسهم الذي لا حديدة فيه فيقال له قترة والجمع قتر كأنه منقول منه ، وقالوا « بنت طبق » لضرب من الحيات وأصله الداهية وقيل بنت طبق سلحفاة تزعم العرب أنها تبيض تسعا وتسعين بيضة وتبيض بيضة تنقف عن أسود ، وقالوا « ابن مقرض » لدويبة دون الفأر ولونها الى الغبرة وقيل هى الدلق واسمها بالفارسية دله تقتل الحمام ، وقالوا « حمار قبان » وهو دويبـة مستطيلة ذات أرجـل والمسموع فيها ترك الصرف فعلى هـذا يكون فعـلان من قب فى الارض اذا ذهب فيها وربمـا صرفها بعضهم فيجعلها فعالا من قبن وهو مثـل قب فيكون كحسان ان جعـل من الحسن كانت النون أصـلا وانصرف وان جعلته من الحس لم ينصرف قال الشاعر :

يَاعَجَباً لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَا حِمَارَ قَبَّانٍ يَسُوقُ أَرْنَبَا

فتقول فى الجماعة رأيت حمر قبان ، وقالوا « سام أبرص » لضرب من العظاء فسام اسم فاعل من السم كأنه ذو سم وأبرص أفعل من البرص قيل له ذلك لبياض لونه ، وقالوا « ابن آوى » وهي دابة قريبة من الثعلب وتسمى بالفارسية شغال والجمع بنات آوى ، وآوي منه لا ينصرف لانه على زنة أفعل معرفة ، وقالوا « ابن عرس » لدابة دون السنور سوداء فى عنقها بيـاض والجمع بنات عرس وحكي الاخفش بنو عرس أيضاً وعرس ههنا معرفة يدل على ذلك وقوع النكرة بعدها حالا نحو قوله هذا ابن عرس مقبلا ، وقالوا « للضبع » حضاجر وقثام وجعار وأم عامر فحضاجر جمع حضجر وهو العظيم البطن قال الشاعر

حِضَجْرٌ كَأُمِّ التَّوْأَمَيْنِ تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهِلَّةَ عَاشِرِ

أراد أنه عظيم البطن كامرأة متئم تم لهـا تسعة أشهر ودخلت فى العاشر واتكأت على مرفقيها فنتأ بطنها وعظم فكأن الضبع سميت بذلك لعظم بطنها فجعلت كأنها ذات بطون وغلب عليها فصار علماً ، وجعار وقثام معدولان كحذام وقطام وقالوا للذكر من الضـباع قثم كعمر وزفر وقيل لهـا جعار وقثام لتلطخها بجعرها و الجعر نجو كل ذات مخلب من السباع ويقال للأمة قثام لنتنها كما يقال دفار ، وقالوا « أم عجلان » لطائر أسود أبيض أصل الذنب من تحت وربما كان أحمر واسمه الفتاح ، « وقد أجروا هذه الاشياء مجرى الأناسى فمنها ماله اسم جنس ولقب وكنية » كالاسد والثعلب فأسـد وثعلب من أسماء الاجناس كرجل وفرس وأسامة وثعالة علمان كطلحة وحمزة شبهوهما بمـا سمى من المذكرين وفيه تاء

التأنيث « وأبو الحارث وأبو الحصين » كأبى القاسم وأبى الحسين ومثله « ضبع وحضاجر وأم عامر » وكذلك « عقرب وشبوة وأم عِرْيطٍ » فضبع وعقرب أسماء جنس وحضاجر وشبوة علمان قال الشاعر

هَلاَّ غَضِبْتَ لِبَيْتِ جا رِكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حَضَاجِرُ

كما قالوا للمرأة دنانير ومصابيح وشبوة كمية وعزة « وأم عِرْيط وأم عامر » كنيتان كأم هانئ وأم سلمة « ومنها ماله علم ولا كنية له » كقولهم للضبعان « قثم » فقولهم قثم بمنزلة عمر وزفر ونحوهما من المعدول ، ومن ذلك « حمار قبّان » وهو بمنزلة عبدالله وامرئ القيس ونحوهما من الاسماء المضافة « ومنها ماله كنية ولا علم له » كقولهم « أبو براقش وأبو صبيرة وأم رباح » للقرد فى لغة أهل اليمن « وأم جلان » وهذه كلها كني ولا علم لها « وابن عرس » يجرى مجري الكنية وهو معرفة ألا ترى أنه لايدخل عليه الالف واللام فلا يقال ابن العرس ، ومن الكني « أم جبين » لدابة قدر الكف وربما جاء فى الشعر الفصيح أم الجبين قال الشاعر

تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كالقَرَنْبَى إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا الخَلِيلِ

يَقُولُ المُجْتَلُونَ عَرُوسُ تَيْمٍ سِوَى أُمِّ الجُبَيْنِ ورَأْسِ فِيلِ

فأم جبين تجري مجرى أم زيد وأم الجبين تجري مجرى أم الحارث وأم الهيثم *

﴿ فصـل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أجروا المعانى في ذلك مجري الاعيان فسموا التسبيح بسبحان والمنية بشعوب وأم قشعم والغدر بكيسان وهو فى لغة بنى فهم قال

إِذَا مادَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ المُرْدِ

ومنه كنوا الضربة بالرجل على مؤخر الانسان بأم كيسان والمبرة ببرة والفجرة بفجار والكلية بزوبر قال * عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا * وقالوا فى الاوقات لقيته غدوة وبكرة وسحر وفينة ، وقالوا في الاعداد ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية ﴾

قال الشارح اعلم انهـم قد علقوا الاعـلام على المعانى أيضا كما علقوها على الاعيان الا ان تعليقها على المعانى أقل وذلك لان الغرض منها التعريف والاعيان أقعد فى التعريف من المعـانى وذلك لان العيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعانى لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق مابين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بينٌ ، فمن ذلك قولهم « سبحان » هو علم عندنا واقع على معنى التسبيح وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه وليس منه فعل وانما هو واقع موقع التسبيح الذى هو المصدر فى الحقيقة جعل علماً على هذا المعنى فهو معرفة لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون قال الاعشى

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِى فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

فلم ينونه لما ذكرناه من أنه لاينصرف فان أضفته فقلت سبحان الله فيصير معرفة بالاضافة وابتز منه تعريف العلمية كما قلنا فى الاضافة نحو زيدكم وعمركم فيكون معرفة بعد سلب العلمية فأما قوله

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ[1]

(١) الجودى جبل بالموصل وقيل بالجزيرة . والجمد جبل بين مكة والبصرة

الجد المكان المرتفع وفى تنوين سبحان هنا وجهان أحدهما أن يكون ضرورة كما يصرف مالا ينصرف فى الشعر من نحو أحمد وعمر والوجه الثانى أن يكون أراد النكرة ، وأما قولهم للمنية « شعوب » فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فان جعلته اسما للموت انصرف لانه مذكر ، قال أهل اللغة سميت بذلك لانها تشعب أي تفرق وقد أدخل عليها الالف واللام فقيل الشعوب ويحتمل ادخال الالف واللام عليها أمرين أحدهما أن تكون زائدة على حد زيادتها فى قوله * باعد أم العمرو من أسيرها * ويحتمل وهو الامثل أن يكون روعى مذهب الوصفية فيها كأنه صفة في الاصل ألا تري أنها على أمثلة الصفات نحو أكول وضروب فاذاً اللام فيها بمنزلتها فى العباس والحارث ويؤيد هذا ماقالوه فى اشتقاقها أنها سميت بذلك لانها تشعب أى تفرق ومن قال شعوب بلا لام غلب جانب العلمية وعرّاها فى اللفظ من مذهب الوصفية كما فعل من قال عباس وحسن وان لم يعر من ذلك فى المعني ، وقد كنوا عنها « بأم قشعم » على نحو صنيعهم فى الاعيان وانما كنوا عن المنية بأم قشعم لان الرجل اذا قتل اجتمعت عليه القشاعم وهى النسور ، ومن ذلك « كيسان » وهو علم على الغدر معرفة لاشارتك به الى المعنى المخصوص فهو لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون ، وقد كنوا عن الضربة بالرجل على مؤخر الانسان « بأم كيسان » لان ذلك يدل على تولية وغدر مأخوذ من الكيس لان الغدر فى الحرب والنكوص انما يكون من الاكياس لان الاقدام والشجاعة نوع تهوُّر ، وأما البيت الذى أنشده وهو قوله

إِذَا مَادَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ ... إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمِ الْمُرْدِ

أورده ابن الاعرابى فى نوادره لضمرة بن ضمرة بن جابر ورواه ابن دريد للنمر بن تولب فى بنى سعد وهم أخواله وكانوا أغاروا على إبله فقال

إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمُ ... غَرِيباً فَلَا يَغْرُرْكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدِ

اذا مادعوا كيسان الخ وبعده

فَإِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مُصْغًى إِنَاؤُهُ ... اذَا لَمْ يُزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلْدِ

وقيل هي لغسان بن وعلة فشاهد على تسمية الغدر بكيسان يهجو قوماً وصفهم بانهماك الكبير والصغير فى الغدر فالعقلاء منهم وهم الكهول أسرع اليه من ذوي الجهل وهم المرد الشباب ، ومن الاعلام على المعاني قولهم « بَرَّة وفجار » أما برة فعلم على المبرة وأنشد سيبويه

أَنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا ... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

فبرة اسم للخطة التى هى المبرة وفجار علم على الفجرة والاصل أن يكون فجار معدولا عن فجرة أو فاجرة علماً كما ان حذام وقطام معدولان عن حازمة وقاطمة علمين ويؤيد ذلك انه قرنها بقوله برة فكما أن برة علم بلا ريب فكذلك ماعدل عنه فجار ولو عدل عن برة هذه لكان القياس بَرَاوِ كفجار ، ومن ذلك زَوْبَر يقال أخذ الشيء بزوبره أى كله قال الطرمّاح

وانْ قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً ... بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

والمعنى وان قال غاو من تنوخ أى غير رشيد قصيدة بها جرب أى عيب من هجاء ونحوه عدت على بزو بر أي نسبت الى بكمالها وجعل زوبر علماً على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه ؛ ومن الاسماء المعلقة على المعانى « غدوة وبكرة وسحر » اذا أردت ذلك من يوم بعينه فهي معارف ؛ فغدوة وبكرة لاينصرفان للتعريف والتأنيث كأنهما جعلا علماً على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللفظى ألاترى أنه لافرق بين غدوة وغداة فى المعنى وغداة نكرة ، وأما سحر فمعرفة اذا أردت سحر يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدل عن الالف واللام فان أردت التنكير صرفته قال الله تعالى (الا آل لوط نجيناهم بسحر) ومثله « فينة » وهو اسم من أسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة أى الحين بعد الحين تريد الندرى وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام وهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان أحدهما بالالف واللام والآخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة فى الاصل ؛ ومثله قولهم للشمس إلاهة والإلاهة فى اعتقاب تعريفين عليه ، ومن الاسماء المعلقة على المعانى « أسماء العدد » وهى معرفة لانها عدد معروف القدر ألا ترى أن ستة أكثر من خمسة بواحد وكذلك ثمانية ضعف أربعة واذا كانت معروفة المقادير كانت معرفة أعلاماً على هذه المقادير ، وقد يدخلها اللام فيقال الثلاثة نصف الستة والسبعة تعجز عن الثمانية واحداً فتكون مما اعتقب عليه تعريفان ، فاذا قلت عندى ستة كان المراد الجنس المعدود لانفس العدد لان العدد لا يكون عندك ، واعلم ان هذه الاسماء مبنية على السكون لانها لم تقع موقع الاسماء فتكون فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة ، والاعراب فى أصله انما هو للفرق بين اسمين معنى كل واحد منهما يخالف معنى الآخر فلما لم تكن هذه الاسماء على الحد الذى يستوجب به الاعراب سكنت وصارت بمنزلة صوت تصوته نحو صه ومه فان أوقعتها موقع الاسماء أعربتها وذلك قولك ثمانية ضعف أربعة وأربعة نصف ثمانية فأعربت هذه الاسماء ولم تصرفها للتعريف والتأنيث *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن الاعلام الامثلة التى يوزن بها فى قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف ووزن طلحة وإصبع فعلة وإفعل ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الامثلة التي يوزن بها الاسماء والافعال من الاعلام الخاصة المعلقة على المعاني لاشارتك بها الى معنى معرفة ومنزلتها منزلة اسم غير صفة وان مثلت به الصفة فان أوقعته موقع نكرة كان اسماً منكورا وان أوقعته موقع معرفة كان اسماً معرفة ثم ينظر فان كان فيه فى حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرف منع صرفه وإن لم يكن فيه مايمنع الصرف كان منصرفاً مثال ذلك أنا نقول كل أفعل يكون صفة لاينصرف فتصرف افعل هذا لان كلا توجب له التنكير كقولك كل رجل وهو اسم ليس بصفة فليس فيه الاعلة واحدة وهى وزن الفعل فانصرف لذلك وان كان الممثل به لا ينصرف لان الذى مثلت به أحمر وبابه فيه علتان وزن الفعل والصفة ولا يمتنع أن ينصرف المثال ولا ينصرف الممثل به لان كل واحد منهما له حكم نفسه فى الصرف وتقول أفعل اذا كان اسما نكرة فانه ينصرف فلا ينصرف أفعل هذا لانه فى موضع معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان الممثل منصرفاً

نحو أفكل وأيدع لانهما اسمان نكرتان فليس فيهما علة سوى وزن الفعل فانا اذا قلنا « فعلان الذى مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف » فان المثال فى هاتين المسألتين والممثل به لا ينصرفان جميعاً الا ان المانع للصرف فى المثال غير المانع فى الممثل . وذلك أن المثال الذي هو فعلان لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون وكذلك قولك أفعل صفة فالمثال الذى هو أفعل هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والممثل به نحو سكران لا ينصرف للصفة وزيادة الالف والنون وكذلك أحمر لا ينصرف للوزن والصفة فكل واحد من المثال والممثل به له حكم فى الصرف يخصه ، وتقول « طلحة وإصبع فعلة وإفعل » ووزن طلحة فعلة لا ينصرف للتعريف والتأنيث وافعل مثال إصبع لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اعلم واسلم والممثل به الذي هو اصبع ينصرف لانه نكرة(١) ليس فيه الا وزن الفعل وحده فاعرفه ❊

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يغلب بعض الأسماء الشائعة على أحد المسمين به فيصير علماً له بالغلبة وذلك نحو ابن عمر وابن عباس وابن مسعود غلبت على العبادلة دون من عداهم من أبناء آبائهم وكذلك ابن الزبير غلب على عبد الله دون غيره من أبناء الزبير وابن الصعق وابن كراع وابن رألان غالبة على يزيد وسويد وجابر بحيث لا يذهب الوهم الى أحد من أخوتهم ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الأسماء ليست أعلاماً على الحقيقة لان العلم كل اسم علقته على مسمى بعينه فيصير معرفة بالوضع ولا يدل على وجود معني ذلك الاسم فى مسماه ألا ترى انك تسمى جعفرا وزيدا فجعفر اسم نهر قال الشاعر :

الى بَلَدٍ لَابَقٌّ فِيهِ ولاَ أذَى ۞ وَلاَ نبَطِيَّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرَا

وزيد مصدر زاد يزيد زيداً و زيادة وأنت اذا سميت رجلا بأحدهما فلم تسمه لانه نهر أو زائد على غيره وهذه الاسماء أعنى ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وغيرها مما ذكره فى الاصل شاملة كل مولود لهم والاسم اذا غلب واشتهر صار كالمتواضع عليه وجرى مجرى العلم فى افادة التعريف وذهاب الوهم الى شخص بعينه حتي لا يقال لكل من كان ابناً لعمر وعباس ابن عمر وابن عباس حتى يقيده باسمه أو صفته « فابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه « وابن عباس » غلب على عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضى الله عنه « وابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود « وابن الزبير » غلب على عبد الله بن الزبير بن العوام وذلك لشهرتهم بالعلم كان يضرب بهم المثل فى الفقه يقال فقه العبادلة وقوله « العبادلة » تكسير عبد الله لانه ركب من المضاف والمضاف اليه اسم رباعى نحو عبدل ثم جمعوا على عبادلة كصيارفة وصياقلة وقد يفعلون مثل ذلك فى النسب قالوا عبدري وعبشمى فى النسب الى عبد الدار وعبد شمس كأنهم نسبوا الى عبدر وعبشم فعلى هذا قياس تكسيره عبادرة وعباشمة وليس ذلك بقياس ، وقالوا « ابن الصعق » والصعق رجل من كلاب معاصر النعمان بن المنذر واسمه خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب كان يطعم الطعام بتهامة فهبت ريح فسفت التراب فى جفانه فشتمها فرمي بصاعقة قتلته فقال بعض أهله

(١) فى نسخة منكر

وان

وإنَّ خُوَيْلِدًا فابْكِي عليهِ قَتِيلُ الرِّيحِ فِي البَلَدِ التَّهامِي

فعرف خويلد بالصعق وغلب عليه حتى اذا قيل الصعق لا يفهم سواه ولا يسبق الوهم الى غيره ممن أصابته صاعقة وعرف ابنه يزيد بابن الصعق لشهرته وكان أفضل ولده مالا وأغزرهم جودا وأكثرهم حروبا ووقائع فلذلك اذا قيل ابن الصعق لا يذهب الذهاب الى غيره من بنى أبيه الا بقيد أو قرينة ، وكذلك اذا قالوا « ابن رألان » هو ابن رألان الطائى السنبسى لا يسبق الوهم الى غيره من اخوته ، ومن ذلك « ابن كُراع » العكلى لا ينصرف الوهم الى غيره من بنى كراع وذلك لغلبة الاستعمال فجرت هذه الاسماء مجرى الاعلام فى التعريف وان لم تكنها لما ذكرناه

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وبعض الاعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لازم وغير لازم فاللازم فى نحو(١) النجم للثريا والصعق وغير ذلك مما غلب من الشائعة ألا ترى أنهما هكذا معرفين باللام اسمان لكل نجم عهده المخاطب والمخاطب ولكل معهود ممن أصيب بالصاعقة ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء التى ذكرها بالالف واللام من قبيل الاعلام فى الشهرة وافادة التعريف وهى على ضربين منها ما يلزمه الالف واللام ولا يفارقانه ومنها ما لا يلزمه بل أنت مخير فى اثباتها واسقاطها فالاول نحو قولهم « النجم للثريا والصعق لخويلد » والنجم أصله نجم لواحد النجوم ثم أدخل عليه الالف واللام فقالوا النجم لاى نجم كان بين المتخاطبين فيه عهد ثم غلب على الثريا لكثرة الاستعمال قال الهذلى

فوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابِئِ الضُّرَباءِ خَلْفَ النَّجْمِ لا يَتَتَلَّعُ

فالنجم ههنا الثريا وقال الاصمعى هو الجوزاء وأنكره الرياشى ، يصف حمرا وردن الماء بليل ، والعيوق كوكب يطلع بحيال الثريا والرابئ الامين الحافظ يقعد خلف ضارب القداح كأنما نهد قدح حفظه كيلا يبدل ، والضرباء جمع ضارب أو ضريب يقول فوردن يعني الحمر والعيوق من النجم مقعد رابئ الضرباء ومقعده خلفهم وهذا فى زمن الحر لان العيوق لا يكون من النجم بهذه الحال إلا فى زمن الصيف فالنجم علم على الزريا كما ترى فاذا أطلق النجم فلا ينصرف الا اليه الا بقرينة ، وأما الثريا فتصغير الثروي فعلى من الثروة قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهى سبعة أو نحوها قال الشاعر

خَلِيلَيَّ إنِّى لِلثُّرَيَّا لَحاسِدٌ وإنِّى على رَيْبِ الزَّمانِ لَواجِدُ
تَجَمَّعَ مِنْها شَمْلُها وهْيَ سِتَّةٌ وأَفْقِدُ منْ أَحْبَبْتُهُ وهْوَ واحِدُ

وأصلها ثريوا فاجتمعت الياء والواو وقد سبق الاول منهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء على حد سيد وميت ثم دخلت عليها الالف واللام للعهد ثم غلب اللفظ على هذه الكواكب دون سائر ما يوصف بالثروة والكثرة ، وكذلك « الصعق » أصله صعق من قولهم صعق الرجل فهو صعق على حد حذر فهو حذر وفهم فهو فهم فهو وصف عام لكل من أصابته صاعقة ثم دخلته الالف

(١) فى نسخة فاللازم نحو بدون لفظة فى

واللام لتعريف العهد ليخصه دون غيره ممن أصيب بالصاعقة على حد دخولها فى النجم والثريا ثم غلب على خويلد حتى صار علماً وان كان تعريفها في الاصل بالالف واللام لا بالتسمية فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ فاللام فيهما والاضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان فى أنهما لا تنزعان ﴾

قال الشارح يشير الى أن التعريف فى ابن عمر وابن عباس ونحوهما بالاضافة ألا ترى أنك لو نزعت الالف واللام من هذه الاسماء لزال التعريف كما لو حذفت المضاف اليه من ابن كراع وابن رألان ونحوهما بطل التعريف لان تعريف ابن كراع بالاضافة كما كان التعريف فى النجم والثريا ونحوهما بالالف واللام فلذلك قال « فاللام فيهما والاضافة فى ابن رألان وابن كراع مثلان » يعني من حيث أن التعريف فى الموضعين بهما لا بالوضع *

قال صاحب الكتاب ﴿ وكذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين مايوصف بالدبور والعوق والسموك والثروة ﴾

قال الشارح : ومما جرى بالغلبة مجرى الاعلام ولزمته اللام قولهم الدبران والعيوق والسماك للنجوم المعروفة فانها أوصاف فى الحقيقة مشتقة بمعنى الفاعل ولزمته اللام لانهم أرادوا فيها معني الصفة فالدبران مأخوذ من دبر اذا تأخر بمعني الدابر وهم يزعمون أن الدبران يتبع الثريا خاطباً لها ونظيره من الصفات الصلتان وهو النشيط مأخوذ من السيف الصلت ، « والعيوق » مأخوذ من عاق يعوق بمعنى العائق قالوا عاق الدبران عن الوصول الي الثريا زعموا أن الدبران جاء خاطباً وساق مهرها كواكب صغاراً معه تسمى القلاص قال الشاعر

أَمَّا ابنُ طَوْقٍ فقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ كما وَفَي بِقَلاصِ النَّجْمِ حادِيها

والعيوق بينهما فى العرض الى ناحية السماك فكأنه يعوقه عنها ونظير العيوق من الصفات القيوم ، و « السماك » من سمك اذا ارتفع والسماء سامكة أى مرتفعة ومنه النجوم السوامك ومعني السماك السامك فهذه الاسماء وان كانت بمعنى فاعل فالدبران بمعنى الدابر والعيوق بمعنى العائق والسماك بمعنى السامك فلا يجوز اطلاقه على كل مايطلق عليه فاعل فلا يقال الدبران لكل مايقال فيه الدابر وكذلك العيوق والسماك وذلك لان الاسمين قد يكونان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبناؤهما مختلف فيختص أحد البناءين شيئاً دون شيء للفرق ألا ترى انهم قالوا عِدل لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل من الاناسى والاصل واحد وهو ع د ل والمعني واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لايشاركه فيه الآخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الابنية التي هى الدبران والسماك والعيوق ولا يطلق عليه الدابر والعائق والسامك وان كانت بمعناها للفرق ، ومما يجرى هذا المجرى فى لزوم الالف واللام أسماء الايام نحو الثلاثاء والاربعاء بمعنى الثالث والرابع واختص بهذا الزمان كما اختص العيوق وبابه فلا يقال لكل ثالث ورابع ثلاثاء وأربعاء فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومالا يعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف ﴾

قال

قال الشارح يريد انك لا تجد اسماً يغلب على أمته وفيه اللام لازمة الا وهو مشتق صفة فان جاء اسم عربي قد لزمته اللام ولا يعرف أصله الذي اشتق منه حكمت عليه بأنه مشتق حملا على ما ظهر من ذلك لان عدم اطلاعنا على ذلك جهل بما علم غيرنا *

قال صاحب الكتاب ﴿ وغير اللازم في نحو الحارث والعباس والمظفر والفضل والعلاء وما كان صفة في أصله أو مصدراً ﴾

قال الشارح هذه الاسماء أعنى الحارث والعباس وما كان مثلهما تدخلهما اللام ولا تلزم لزومها في نحو الدبران والعيوق والسماك والصعق وذلك أن تعريف نحو الدبران والصعق وأخواتهما فى الحقيقة باللام فلو نزعت منها لتنكرت ولذلك لم يجز نزعها منها ، وأما « الحارث والعباس » ونحوهما فان تعريفهما بالوضع والعلمية دون اللام والذى يدل على ذلك قولهم أبو عمرو بن العلاء ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد وذلك لان ابناً مضاف الى العلم فجرى مجري أبي عمرو بن بكر ولو كان العلاء معرفا باللام لوجب اثبات التنوين كما يثبت مع ما يعرف باللام نحو جاءنى أبو عمرو بن العلاء واذا ثبت أنها أعلام فهى غير محتاجة فى تعريفها الى اللام الا انها لما كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعباس من قولك مررت برجل حارث بمعنى الكاسب كأنه يحرث لدنياه وكذلك عباس والعباس المحرب الذي يعبس فى الحرب وكذلك تقول رجل مظفر وهو مفعل من ظفره الله ، وأما « الفضل والعلاء » فهما وان كانا مصدرين فى الحقيقة فقد يوصف بالمصادر مبالغة كما قالوا ماء غور ورجل عدل فجرى لذلك عندهم مجرى الاوصاف الغالبة ، وهذه الصفات المنقولة ضربان أحدهما مانقل وفيه الالف واللام من نحو الحسن والعباس وما أشبههما والآخر مانقل ولا لام فيه من نحو سعيد ومكرم فأما ما نقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السعيد ولا المكرم لان العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وأما مانقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه وما أدخل فيه الالف واللام بعد النقل فمراعاة لمذهب الوصفية قال الخليل جعلها الشيء بعينه أى لم يجعلها كأنه سمى بها وانما جعلها أوصافاً مفيدة معني الاسم فى المسمى كما تكون الصفة فاقرار اللام للايذان ببقايا أحكام الصفة ومن لم يثبت اللام وقال حارث وعباس ومظفر خلصها اسما وعراها من مذهب الوصفية فى اللفظ وان لم تعر من روائح الصفة على كل حال ألا ترى انهم سموا الخبز جابراً قالوا لانه يجبر الجائع وقالوا للبلد واسط قال سيبويه سموه بذلك لانه وسط مابين العراق والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وان لم تدخله اللام ، وقوله « وما كان صفة فى أصله أومصدراً » يعني ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف أو مصدراً موصوفاً به على سبيل المبالغة نحو الفضل والعلاء من نحو هذا رجل فضل وعلاء ولا يريد كل مصدر ألا ترى أن نحو زيد وعمرو أصلهما المصدر ولا تدخلهما اللام *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يتأول العلم بواحد من الامة المسماة به فلذلك من التأول يجري مجرى رجل وفرس فيجترأ على اضافته وادخال اللام عليه قالوا مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة قال

عَلاَ زَيْدُنا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بأَبْيَضَ ماضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمانِ

وقال أبو النجم باعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِها

وقال الآخر رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبارَكًا شَدِيدًا بأَحْنَاءِ الخِلافَةِ كاهِلُهْ

وقال الاخطل وقَدْ كانَ مِنْهُمْ حاجِبٌ وابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زَيْدُ المَعارِكِ

وعن أبى العباس اذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له فما بين الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد وهو قليل *

قال الشارح : اعلم أن العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر الا أنه ربما شورك فى اسمه أو اعتقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفة ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ويجرى حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل وفرس فحينئذ يجترأ على اضافته وادخال الالف واللام عليه كما يفعل ذلك فى الاسماء الشائعة فالاضافة نحو قولك زيدكم وعمركم وقد أنشدوا أبياتاً تشهد بصحة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر * علا زيدنا يوم النقا الخ * فالشاهد فيه أنه أضاف زيداً الى المضمر فجرى فى تعريفه بالاضافة مجري أخيك وصاحبك ، والنقا الكثيب من الرمل وكتبه بالالف لانه من الواو بدليل ظهورها فى التثنية نحو نقوان ومن قال نقيان كتبه بالياء ، يذكرهم بوقعة جرت فى ذلك المكان وكانت الغلبة لهم ، ومن ذلك قول أبى النجم (١)

* باعد أم العمرو من أسيرها الخ * الشاهد فيه ادخال اللام على العمرو بريد بأسيرها نفسه كأنه فى أسرها لعشقه إياها ، ومن ذلك قول ابن ميادة (٢) * رأيت الوليد بن اليزيد مباركا الخ * الشاهد فيه قوله اليزيد والمراد به يزيد وأما الوليد فهو من باب الحسن والعباس ، ومن ذلك قول الاخطل

* وقد كان منهم حاجب الخ * الشاهد فيه ادخال الالف واللام على زيد ومن ذلك أنشد ابن الاعرابى

يالَيْتَ أُمَّ العَمْرِو كانَتْ صَاحِبِي مَكانَ مَنْ أَشْتَى (٣) عَلَى الرَّكائِبِ

فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الآخر

يَزِيدُ سُلَيْمٍ سالِمُ المَالِ والفَتَى فَتَى الأَزْدِ لِلأَمْوَالِ غيْرُ مُسالِمِ

فقال يزيد سليم فأضافه لما كان ثم شريك فى الاسم يوهم (٤) تنكيره وأضافه للتعريف وقوله سالم المال يهجوه بذلك وينسبه الى البخل ، ومثله فى الاضافة قوله

ياعُمَرَ الخَيْرِ جُزِيتَ الجَنَّهْ اُكْسُ بُنَيَّاتِى وأُمَّهُنَّهْ

ومن ذلك مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوهم مات وخلف لهم تراثاً ناطقاً وصامتاً فأتوا أفعى نجران حكيم الزمان فجعل القبة لحمراء والذهب لمضر والافراس لربيعة والشاة لانمار وأضيف كل واحد الى ماحكم له به تعريفاً له بذلك ، واعلم ان هذه الاعلام متى أضفتها

(١) فى نسخة زيادة انشده الخليل فى كتاب العين (٢) فى نسخة واسمه الرماح بن ابرد وميادة امه (٣) فى نسخة امسى بدل اشتى (٤) فى نسخة توهم تنكيره فاضافه للتعريف

سلبتها

سلبتها ما كان فيها من تعريف العلمية وكسوتها بعد تعريفاً اضافياً وجرت مجري أخيك وغلامك فى تعريفها بالاضافة فعلى هذا لو سئلت عن زيد عمرو فى قول من قال رأيت زيد عمرو ومررت بزيد عمرو لقلت من زيد عمرو بالرفع لاغير ولم تجز الحكاية فلا تقول من زيد عمرو بالنصب ولا من زيد عمرو بالجر كما لو سئلت عن صاحب عمرو لقلت من صاحب عمرو بالرفع ، والذي يدل على ان الاسم لا يضاف الا وهو نكرة أن مالا يمكن تنكيره من الاسماء لاتجوز اضافته نحو الاسماء المضمرة وأسماء الاشارة لاتقول هو بكر ولا هؤلاء زيد كما تقول غلام زيد وأصحاب بكر لان تعريف هذه الاسماء لايفارقها ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها واذ قد علمت أن العلم متى أضفته ابتززته تعريفه وكسوته تعريفاً اضافياً فتعلم انه اذا أضيف الى نكرة فهو نكرة نحو مررت بزيد رجل وعمرو امرأة الا انه يحدث فيه نوع تخصيص اذ جعلته زيد رجل ولم تجعله زيداً شائعاً فى الزيدين كما انك اذا قلت غلام رجل استفيد منه انه ليس لامرأة ، وأما ادخال اللام عليه فقليل جداً فى الاستعمال وان كان القياس لا يأباه كل الاباء لانك اذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى رجل وفرس ولا تستنكر أن تدخل عليه لام التعريف وقد جاء فى الشعر وما أقله نحو ماتقدم من الابيات وذلك انه لما اعتقد فيه التنكير لمشارك له في الاسم اما توهما أو وجوداً عرفه باللام ، ومن ذلك الحكاية عن أبى العباس أنه اذا ذكر جماعة اسم كل واحد منهم زيد فيقول المجيب فما بين الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد فمجازها ماذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلته فى الكلام وما ورد من ذلك فى الشعر فضرورة وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم فحمل ماجاء منه على انها زيادة على حد زيادتها فى اللات والعزى والذى والتي والآن ، وأما قول الشاعر ✽ يأبى الظُّلاَمَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ ✽ فان الزفر هنا صفة وليس بعلم ومعناه السيد والنوفل الكثير العطاء فلو سميت رجلا بزفر هذا بعد خلعك منه اللام لوجب صرفه لانه حينئذ كصرد ونغر وجعل وما لا ينصرف معدولا عن فاعل لا يجوز دخول اللام عليه كزحل وقثم وجشم ، وانما كثرت الاضافة فى الاعلام ولم يستقبحوا ذلك فيها استقباحهم تعريفها باللام لوجهين أحدهما ان الاضافة قد تجدها فى أنفس الاعلام كثيراً واسعاً نحو عبد الله وعبد الصمد وذى الرمة وأبي محمد وسائر الكنى فلم يتناف اللفظان أعنى العلم والاضافة والوجه الثانى ان الاضافة قد تكون منفصلة فى كثير من كلامهم فلا تفيد التعريف نحو قوله تعالى (هدياً بالغ الكعبة) (وهذا عارض ممطرنا) وعامة أسماء الفاعلين اذا أريد بها الحال والاستقبال وكذلك باب الحسن الوجه وليست اللام كذلك لانه لا ينوى فيها الانفصال ولا تجد اللام معرفة فى الاعلام كما تعرفها الاضافة ، فأما الصعق والدبران فانهما ليسا أعلاماً في الحقيقة على ماتقدم وانما تعريفها باللام وأما الحارث والعباس ونظائرها فان تعريفهما بالعلمية وانما دخلت اللام لانها كانت ثابتة فيها قبل النقل فأقرت بعده ايذاناً بمعنى الوصفية وقد تقدم ذلك ✽

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكل مثنى أو مجموع من الاعلام فتعريفه باللام الا نحو أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعات قال

وقبليَ ماتَ الخالدانِ كلاهما عميدُ بني جحوانَ وابنُ المُضَلَّلِ

أراد خالد بن نضلة وخالد بن قيس بن المضلل ، وقالوا لكعب بن كلاب وكعب بن ربيعة وعامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطفيل وقيس بن عناب وقيس بن هزمة الكعبان والعامران والقيسان قال

* أنا ابن سعد أكرم السعدينا * وفي حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه هؤلاء المحمدون بالباب وقالوا طلحة الطلحات وابن قيس الرقيات وكذلك الاسامتان والاسامات ونحو ذلك *

قال الشارح : اعلم انك اذا ثنيت الاسم العلم ينكر وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في الاصل فيجري مجرى رجل وفرس فقيل زيدان وعمران كما قيل رجلان وفرسان والفرق بينهما أن الزيدين والعمرين مشتركان في التسمية بزيد وعمرو والرجلان والفرسان مشتركان في الحقيقة وهي الذكورية والآدمية الا ترى انك لو سميت امرأة أو فرساً بزيد وجمعت بينه وبين رجل اسمه زيد لقلت الزيدان في التثنية لاشتراكهما في اللقب مع اختلاف الحقيقتين ويؤيد عندك أنه نكرة أنك تصفه بالنكرة فتقول جاءني زيدان كريمان ورأيت زيدين كريمين ومررت بزيدين كريمين فكريمان نكرة لامحالة وقد جرى وصفاً عليه فعلمت بذلك أنه نكرة فاذا أردت التعريف كان بالف واللام والاضافة نحو الزيدان والعمران وزيداك وعمراك فتعريفه بعد التثنية من غير وجه تعريفه قبل فاذاً لاتكون التثنية الا فيما يصح تنكيره فأما المضمرات من نحوهما وأنتما والموصولات من نحو قولك اللذان واللتان والمبهمات من نحو هاتان وهذان فكلها صيغ صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعية على ماسنذكر في موضعه ، وقد جاءت أعلام معارف بلفظ التثنية والجمع وذلك انما جاء في الاماكن من الجبال والبقاع التي لايفارق بعضها بعضاً نحو أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعات «فأبانان» جبلان متقابلان متصل أحدهما بالآخر فلما كانا متصلين لايفارق واحد منهما صاحبه وحال كل واحد منهما في الخصب والقحط واحد لايشار الى واحد منهما بتعريف دون الآخر جرياً مجرى الشيء الواحد نحو يثرب ويذبل فخصا باسم علم كما خص يثرب ويذبل بذلك قال الشاعر

لوْ بأبانَيْنِ جاء يخطُبُها رُمِّلَ (١) ماأنفُ خاطبٍ بدَمِ

وحال عمايتين وهما جبلان متناوحان حال أبانين قال الشاعر

لوْ أنَّ عُصْمَ عمايتينِ ويذبلٍ سمعا حديثكَ أنزلا الأوعالا

ومثل ذلك من الجمع عرفات وهي معرفة لانها اسم لبقاع معلومة غير متفرقة ولا موجودة بعضها دون بعض ويدل على أنها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم هذه عرفات مباركا فيها فانتصاب الحال بعدها يدل على أنها معرفة ، وفيها لغتان الصرف وتركه والصرف أفصح من حيث كان جمعاً لمواضع مجتمعة كأن كل موضع منهم عرفة فجعلت مكانا واحداً ووضع لها اسم خاص وتنوينها في الحقيقة تنوين مقابلة والتاء للجمع لا لمجرد التأنيث قال الله تعالى (فاذا أفضتم من عرفات) بالتنوين ، وحال أذرعات كحال عرفات قال امرؤ القيس :

---

(١) اى لطخ

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ وأَهْلُها ‏ ‏ بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِها نَظَرٌ عالي

يروى بالصرف وتركه على ما ذكر ، وكذلك يقولون هذان أبانان بينين فيقع بعده الحال كما تقول هذا زيد واقفا وربما قيل لكل واحد منهما أبان ؛ وما عدا ما ذكر من التثنية والجمع فتعريفه باللام نحو قولك الزيدان والعمران فأما الاسماء التي ذكرها وهي الخالدان والكعبان وسائر ما مثل به فشاهد على ما ادعاه من أنهم اذا ثنوا الاسم أو جمعوه ينكر فاذا أرادوا تعريفه فباللام فمن ذلك الخالدان وأنشد

* وقبلى مات الخالدان الخ * والصواب فقبلى بالفاء وهو للاسود بن يعفر وقبله

فإِنْ يَكُ يَوْمِي قَدْ دَنَى وإِخَالُهُ ‏ ‏ كَوَارِدَةٍ يَوْماً إِلَى ظِمْءِ مَنْهَلِ

والشاهد فيه قوله والخالدان والمراد خالد بن قيس من بنى جحوان من بني أسد وخالد بن قيس بن نضلة بن المضلل وهو من بنى أسد أيضاً ؛ وقال ابن السكيت في اصلاحه الخالدان خالد بن نضلة بن جحوان بن فقعس وخالد بن قيس بن المضلل بن مالك الاصغر بن منقذ بن طريف بن عمر بن قعين ؛ ووجه الشاهد فيه أنه لما ثني الخالدان ينكرا واذا أريد تعريفهما عرفهما باللام وصار تعريفهما بعد التثنية تعريف عهد بعد أن كان تعريف علمية ، يقول ان كان قد دنا يومى فلست بأول الموتى قد مات قبلى الخالدان وكانا سيدين واخال أظن انه قد قرب وبقى منـــه كما بقى من مسير الابل الى الماء للشرب ؛ والمناهل المواضع التى يجتمع فيها الماء الواحد منهل ، ومثله الكعبان وهما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة ابن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر من بنى صعصعة ، والعامران عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب وهو أبو على وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة من بنى ملاعب الاسنة وهو أبو براء ، وقالوا القيسان وهما من طيء قيس بن عتاب بن أبي حارثة من بني عنود وقيس بن هزمة بن عتاب وقد روي عناب بالنون وعتاب بالتاء وهو المشهور ابن أبى حارثة ، وأما قول الآخر وهو رؤبة

* أنا ابن سعد أكرم السعدينا * فالرواية بنصب اكرم على الفخر والمدح ولو خفضت على النعت لجاز ، وقال السعدينا لان السعود فى العرب كثير منهم سعد بن مالك في ربيعـة وسعد بن ذبيان فى غطفان وسعد بن بكر فى هوازن وسعد بن هـذيم فى قضاعة ورؤبة من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم وفيهم الشرف والعدد ، وأما المحمدون فى حديث زيد بن ثابت فهم محمد بن أبي بكر ومحمد بن حاطب ومحمد ابن طلحة بن عبيدالله ومحمد بن جعفر بن أبى طالب ، وأما طلحة الطلحات فهم طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعى وفيه يقول عبدالله بن قيس الرقيات

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها ‏ ‏ بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

قيل انما قيل له ذلك لانه كان فى أجداده جماعة يسمون بطلحة فأضيف اليهم لانه كان أكرمهم؛ وقيل كان فى زمانه جماعة اسم كل واحد منهم طلحة فعلاهم بالكرم والطلحات المعروفون بالكرم هم طلحة بن عمر ابن عبيدالله بن عمرو بن يعمر بن عثمان التيمى وهو طلحة الجود وطلحة بن عبدالله بن عوف بن أبى عبد الرحمن بن عوف الزبيرى وهو طلحة الندى وطلحة بن الحسن بن على وهو طلحة الخير وطلحة بن عبدالله ابن عبدالرحمن بن أبي بكر وهو طلحة الدراهم ؛ وأما ابن قيس الرقيات فهو عبيدالله بن قيس الرقيات

ابن شريح بن مالك بن ربيعة وهو النويعم وانما نسب قيس الي الرقيات لانه تزوج عدة نسوة وافق اسماؤهن كلهن رقية فى قول الاصمعى وقال غيره كانت له عدة جدات اسماؤهن كلهن رقية وقيل انما أضيف اليهن لانه كان يشبب بعدة نساء تسمين رقية وهو قول السكرى وقيل سمى رقيات كما يسمى الرجل بمساجد ومنه قوله وقد يقال ابن قيس الرقيات بتنوين قيس ورفع الرقيات على عطف البيان كأنه لقب له كقولك عبدالله بطة ، وأسامة علم الأسد لا يدخله الالف واللام والتثنية الأسامتان اذا أريد التعريف والأسامات للجمع كالطلحات كل ذلك معرف باللام حين تنكر تثنيته وجمعه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفلان وفلانة وأبو فلان وأم فلانة كنايات عن أسامى الاناسي وكناهم وقد ذكروا انهم اذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة ، وأما هن وهنة فالكنايات عن أسماء الاجناس ﴾

قال الشارح اعلم أن المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والايجاز ومن ذلك قوله تعالى (كانا يأكلان الطعام) كنى بذلك عن قضاء الحاجة لان كل من يأكل الطعام يحتاج الى قضاء الحاجة ومنه قوله تعالى (قال ياقوم ليس بى سفاهة ولكنى رسول من رب العالمين) كني عن تكذيبهم فى قولهم لهود عليه السلام (إنا لنراك فى سفاهة) وهو مأخوذ من كنوت عن الشيء وكنيت بالواو والياء اذا عبرت عنه بعبارة أخري تورية والمضمرات كلها كنايات عما تقدمها من الظواهر وفلان وفلانة كنايات عن أعلام الاناسى خاصة ولا يدخلها اللام ايذانا بأن المكنى عنه كذلك قال الشاعر * في لجة أمسك فلاناً عن فُل * أراد فلانا عن فلان وانما حذف تخفيفاً وهذا الحذف من تغييرات النداء واستعماله ههنا فى غير النداء ضرورة ، وأبو فلان وأم فلان كناية عن الكني نحو أبى محمد وأبى القاسم وأم هانىء ، واذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لنقصانهن عن درجة الاناسى في التعريف اذ العلمية فيها انما كان على التشبيه بالاناسى ، فأما هن وهنة فكنايتان عن الاجناس فهن كناية عن المذكر وهنة كناية عن المؤنث تقول عندى هن زيد واذا سئلت عنه قلت كناية أو تورية بياناً له وإيضاحاً فان نكرت وقلت هن وهنة كان كناية عن النكرات كما كان فلان كناية عن المعارف والاعلام فان أضفت كانت كناية عن المعارف المضافة وأكثر مايستعمل فى المنكرات والشدائد قال الشاعر

وقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا ياهَنَا ه وَيْحكَ أَلْحَقْتَ شرًّا بِشَرّْ

فمعنى ياهناه يارجل وهناه لا يستعمل الا فى النداء وقال الآخر :

رُحْتِ وفى رِجْلَيْكِ مافيهِمَا وقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

أراد هنك بالرفع أعر به بالحركة في حال الاضافة وهى لغة وسكنه تشبيهاً بعضد وليس بأبعد من قول امرىء القيس :

فالْيَوْمَ أشْرَبْ (١) غيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إسْماً مِنَ اللهِ ولاَ واغِلِ

لانه فى البيت منفصل وههنا متصل *

(١) في لسان العرب اسقى

ومن أصناف الاسم المعرب (١)

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الكلام في المعرب وان كان خليقا من قبل اشتراك الاسم والفعل فى الاعراب بأن يقع في القسم الرابع الا ان اعتراض ووجبين صوب ايراده فى هذا القسم أحدهما ان حق الاعراب للاسم فى أصله والفعل انما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة والثانى ان لا بد من تقدم معرفة الاعراب للخائض فى سائر الابواب ﴾

قال الشارح : اعلم أن المعرب يفيد الكلمة و الاعراب فالكلمة ذات المعرب التى وقع بها الاعراب اسماً كان أو فعلا الا ان دلالته على الكلمة دلالة تسمية ومطابقة ودلالته على الاعراب دلالة التزام فهو من خارج من جهة الاشتقاق اذ كان من لفظه ، والمراد بالمعرب ما كان فيه اعراب أو قابلا للاعراب وليس المراد منه (٢) أن يكون فيه اعراب لامحالة ألا ترى انك تقول فى زيد ورجل أنهما معربان وان لم يكن فيهما فى الحال اعراب لان الاسم اذا كان وحده مفرداً من غير ضميمة اليه لم يستحق الاعراب لان الاعراب انما يؤتى به للفرق بين المعانى فاذا كان وحده كان كصوت تصوت به فان ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك زيد منطلق وقام بكر فحينئذ يستحق الاعراب لاخبارك عنه ، وقدم الكلام على المعرب قبل الاعراب وان كان المعرب مشتقاً من الاعراب والمشتق منه قبل المشتق وذلك من قبل أنه لما كان المعرب يقوم بنفسه من غير اعراب والاعراب لا يقوم بنفسه صار المعرب كالمحل له والاعراب كالعرض فيه فكما يلزم تقديم المحل على الحال كذلك يلزم تقديم المعرب على الاعراب ، واعلم انه لما رتب كتابه أربعة أقسام قسماً فى الاسماء وقسما في الافعال وقسما فى الحروف وقسما في المشترك قضت القسمة بايراد الكلام على المعرب فى قسم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسم والفعل فاعتذر عن الوفاء بذلك بأمرين أحدهما ان أصل الاعراب أن يكون للاسماء دون الافعال والافعال محمولة فى الاعراب على الاسماء على ماسيوضح أمره في موضعه فقدم ذكره في قسم الاسماء باعتبار أنه الاصل في ذلك والامر الثانى أنه لما كانت الحاجة ماسة الى تقديمه لان ادراك المعانى مرتبط به قدمه لذلك •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو محلا بحركة أو حرف فاختلافه لفظا بحركة فى كل ما كان حرف اعرابه صحيحا أو جارياً مجراه كقولك جاء الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل ﴾

قال الشارح قوله « ما اختلف آخره » يريد من الاسماء لكنه تركه ثقة بعلم المخاطب به ولولا ذلك التقدير لكان اللفظ عاماً يشمل الاسم والفعل المعربين وانما مراده تفسير الاسم المعرب لا غير ويجوز أن يكون أطلق العام وأراد به الخاص واحترز بذلك من المبني لان المبني لا يختلف آخره وانما يلزم طريقة واحدة من سكون أو حركة فحركة آخره كحركة أوله وحشوه فى اللزوم والثبات

(١) وفي نسخة قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم المعرب الكلام في المعرب الخ (٢) في نسخة بحذف منه

والمراد (١) باختلاف الآخر اختلاف الحركات عليه لا أن الحرف في نفسه يختلف ويتغير ، وقوله باختلاف العوامل يحترز (٢) مما قد يتحرك من المبنيات على السكون بغير حركة لالتقاء الساكنين أو لالتقاء حركة غيره عليه فالاول نحو شدُّ وشدَّ وشدِّ ومدُّ ومدَّ ومدِّ فهذا وأشباهه يجوز فيه ثلاثة أوجه الضم والفتح والكسر فالضم للاتباع والفتح للتخفيف والكسر لالتقاء الساكنين ومن ذلك قولك أخذت من الرجل فتفتح النون لالتقاء الساكنين بسكونها وسكون اللام بعدها وتقول أخذت من ابنك فتكسرها لسكون النون وما بعدها ، وأما ما حرك لالقاء حركة غيره عليه فنحو قولك كم خذت في كم أخذت وكم بلك في كم ابلك وكم ختاًلك في كم أختاً لك ألقيت حركات الهمزات على الميم تخفيفاً للهمزة وقد قرىء (قد فلح المؤمنون) وهذا يأتى فى موضعه مستوفى ، وهذا اختلاف كائن في المبنيات وليس باعراب لانه لم يحدث بعامل فلذلك قيد الاختلاف أن يكون بعامل ولم يطلقه ، وقوله لفظا أو محلا احترز به من الاسماء التي لا يتبين فيها الاعراب وانما يدرك البيان من العوامل قبلها وذلك نحو الاسماء المقصورة من نحو عصاً ورحى والمنقوص فى حالتى الرفع والجر لان هذه الاسماء معربة وان لم يظهر فيها اعراب وانما لم يظهر فيها اعراب لنبو حرف الاعراب عن تحمل الحركات ؛ وجملة الامر أن المعرب على ضربين أحدهما باختلاف فى اللفظ باد للاسماع والآخر باختلاف فى المحل يقدر تقديراً من غير أن يلفظ به فالاختلاف في اللفظ يكون بحركة أو حرف فالاختلاف بالحركة يكون فى كل اسم حرف اعرابه صحيح أو جار مجري الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرف اعرابه حرف علة كالواو والياء والالف وذلك نحو رجل وفرس فالآخر من هذه الكلم قد اختلف بحسب تعاقب العوامل فى أولها وهو الابتداء ورأيت والباء ، وقوله أو ما كان جاريا مجراه يريد أو ما كان جارياً مجري الصحيح من المعتل وذلك اذا سكن ما قبل حرف العلة منه وانما يتأتى ذلك فى الواو والياء فأما الالف فلا يمكن سكون ما قبلها واذا سكن ما قبل حرف العلة جرى مجرى الصحيح فى تعاقب حركات الاعراب عليه نحو قولك هذا غزو وظبي ورأيت غزواً وظبياً ومررت بغزو وظبي وانما كان كذلك لان الواو اذا انضم ما قبلها والياء اذا انكسر ما قبلها أشبهتا الالف وصارتا مدتين كما أن الالف كذلك فحينئذ تثقل الضمة والكسرة عليهما كثقلهما على الالف الا أن امتناع الالف من الحركة للتعذر وامتناع الواو والياء منها نوع استحسان للثقل مع امكان الاتيان بهما فيهما فأما اذا سكن ما قبل الواو والياء زال المد منهما وفارقتا الالف بذلك فجرتا لذلك مجرى الصحيح ولم يثقل عليهما ضمة وكسرة ، وكذلك الواو المشددة والياء المشددة تدخلهما حركات الاعراب من غير ثقل تقول هذا عدو وكرسى ورأيت عدواً وكرسياً ومررت بعدو وكرسى وذلك لان الحرف المشدد يعد بحرفين الاول منهما ساكن والثانى متحرك والواو الاولى من عدو والياء الاولى من كرسى بمنزلة الزاى من غزو والباء من ظبي والحاء من نحي فى السكون فلذلك كان حكمهما فى تعاقب الحركات عليهما واحداً ، فان قيل قد اشترطتم فى الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرف اعرابه صحيحاً فما تعنون بحرف الاعراب فالجواب أن المراد بقولنا

(١) في نسخة ترك ذلك الى قوله وقوله باختلاف الخ (٢) في نسخة تحرز

حرف الاعراب محل الاعراب وهو من كل معرب آخره نحو الدال من زيد والباء من يضرب وعلى هذا لا يكون للمبني حرف اعراب لانه لا اعراب فيه وربما سمى آخر الكلمة مطلقاً حرف اعراب سواء كانت معربة أو لم تكن معربة فعلى هذا حرف الاعراب من ضرب الباء على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب ؛ فان قيل ولم كان الاعراب فى آخر الكلمة ولم يكن فى أولها ولا فى وسطها قيل انما كان كذلك لوجهين. أحدهما أن الاعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح اقامة الدليل الا بعد تقدم ذكر المدلول عليه فلذلك كان الاعراب آخرا . الوجه الثانى أنه لما احتيج الى الاعراب لم يخل من أن يكون أولا أو وسطا أو آخرا فلم يجز أن يكون أولا لان الحرف الاول لا يكون الا متحركا فلو جعل الاعراب أولا لم يعلم اعراب هو أم بناء ومع ذلك فان من جملة الاعراب الجزم الذى هو سكون فى آخر الافعال فلو كان الاعراب أولا لامتنع منها الجزم اذ الاول لايمكن أن يكون ساكنا ، ولم يجعل وسطا لان بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هى على فعل كفرس أو فعل ككتف أو على فعل كعضد مع أن من الاسماء ماهو رباعى لاوسط له فلما امتنع الاول والوسط بما ذكرناه لم يبق الا جعل الاعراب آخراً فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب ﴿ واختلافه لفظا بحرف فى ثلاثة مواضع فى الاسماء الستة مضافة وذلك نحو جاءنى أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقية وفى كلا مضافا الى مضمر تقول جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وفي التثنية والجمع على حدها تقول جاءنى مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين ﴾

قال الشارح : اعلم أن أصل الاعراب أن يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عليها وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين . أحدهما أنا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعني كانت الحركات أولى لانها أقل وأخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ماهو أثقل ولذلك كثرت فى بابها أعنى الحركات دون غيرها مما أعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هى به ، الوجه الثانى أنا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطراز فى الثوب ولذلك كانت الحركات هى الاصل هذا هو القياس ، وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه وذلك فى مواضع منها الاسماء الستة المعتلة اذا كانت مضافة ومنها كلا ومنها التثنية والجمع السالم فأما « الاسماء الستة المعتلة وهى أخوك وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال» فهذه الاسماء اذا أضيفت الى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء نحو قولك هذا أخوك وأبوك ورأيت أخاك وأباك ومررت بأخيك وأبيك وكذلك سائرها وانما أعربت هذه الاسماء بالحروف لانها أسماء حذفت لاماتها فى حال إفرادها وتضمنت معني الاضافة فجعل اعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها واحترزنا بقولنا وتضمنت معني الاضافة عن مثل يد ودم وغد وشبهها مما حذفت لامه ، فان قيل قولكم تضمنت معني الاضافة زيادة وصف لاتأثير له والحاقه بالعلة يكون حشواً فلايكون جزءا للعلة فالجواب لانسلم أنه لاتأثير له وذلك

لانه اذا تضمن معنى الاضافة صار فى معنى التثنية لدلالتـه على شيئين مع أنا نقول أن إلحاق الوصف بالعلة مع عدم المناسبة اذا ذكر احترازا من ورود نقض جاز كما لو كان له تأثير وذلك لان الاوصاف فى العلة تفتقر الى شيئين. أحدهما أن يكون لها تأثير. والثانى أن تكون للاحتراز فكما لايكون ماله تأثير حشواً كذلك لايكون ما فيه احتراز حشوا ، وقال قوم انما أعربت هذه الاسماء بالحروف توطئة لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك أنهم لما اعتزموا اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتي لا يستوحش من الاعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف ، ونظير التوطئة ههنا قول أبى اسحاق أن اللام الاولى فى نحو قولهم والله لئن زرتني لا كرمنك انمـا دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التى هى جواب القسم ومعتمده ، وقد اختلفوا فى هذه الحروف فذهب سيبويه الى أنها حروف اعراب والاعراب فيها مقدر كما يقدر فى الاسماء المقصورة .وانمـا قلبت فى النصب والجر للدلالة على الاعراب المقدر فيها ولا يلزم مثل ذلك فى الاسماء المقصورة لانهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الاسماء توطئة للتثنية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم فى غيرها مما كان في معناها ، وذهب الاخفش الي مثل مذهب سيبويه فى أنها حروف اعراب ويدل على الاعراب فى أحد قوليه الا أنه لايقول أن فيها إعراباً منوياً ، وذهب الجرمى الى أن الانقلاب فيها بمنزلة الاعراب وفيه ضعف لانه يلزم أن تكون فى حال الرفع غـير معربة لان الواو لام الكلمة فى الاصل ولم تنقلب عن غيرها ، وذهب المازنى الى أنها معربة بالحركات وأن الباء فى أبيك حرف الاعراب والخاء في أخيك حرف الاعراب وكذلك الباقية وهذه الحروف أعني الواو والالف والياء إشباع حدث عن الحركات واشباع حركات الاعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير فى الشعر وغيره وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات فى حال الاضافة نحو هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك وهو ضعيف أيضاً لان هذا الاشباع انما يكون فى ضرورة الشعر ولا داعي يدعو اليه فى حال الاختيار ولا دليل عليه مع أنه يلزم منه أن يكون لنا اسم ظاهر معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال وذلك معدوم ، وذهب الزيادى الى انها أنفسها اعراب وذلك فاسد أيضاً لانه يلزم منه ان يكون اسم معرب علي حرف واحـد وهو فوك وذو مال ، وكان على بن عيسى الربعي يذهب الى أنهـا معربة بالحركات وأن هذه الحروف أعنى الواو والالف والياء لامات فاذا قلت هذا أخوك فأصله أخوك وانما نقلت الضمة من الواو الى الخاء ائلا تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها واذا قلت أخيك فأصله أخوك فنقلت الكسرة من الواو الى الخاء ثم قلبتها ياء لسكونها وانـكسار ماقبلها ولا ينفك من ضعف أيضاً لان نقل الحركة انمـا يكون الى حرف ساكن ، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها فاذا قلت هـذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها واذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة النصب والفتحة التي قبلها واذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها وهو قول ضعيف من قبل ان الاعراب أمارة على المعني وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن لنا حاجة الى أكثر منها ، واعلم ان هـذه الاسماء قد خولف فيها القياس بحذف لاماتهـا فى حال افرادها لانك اذا قلت أخ فأصله أخو وأب فأصله أبو وحم فأصله حمو وهن فأصله هنو والذى يدل على ذلك قولهم في التثنية

اخوان

أخوان وأبوان وحموان وهنوان وقالوا فى الجمع هنوات قال الشاعر

أَرَى ابنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي ومَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ

وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها إلا انهم حذفوها تخفيفاً مبالغة فى التخفيف والقياس ماقدمناه ألا ترى انهم لم يحذفوا اللام فى مثل عصا ورحى ويحكى أن بلحارث يأتون بها على القياس مقصورة فيقولون هذا أباً وأخاً ورأيت أباً وأخاً قال الشاعر

إنَّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

ويحكى أن منهم من يحذف لاماتها في كل حال ويعربها بالحركات فى حال اضافتها فيقول هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك ، وأما « فم » فأصله فوه بزنة فوز يدلك على ذلك قولك فى تكسيره أفواه وفى تصغيره فويه فهذا وحده لامه هاء والهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها وقربها فى المخرج من الالف فحذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هى عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها ألفاً لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصا ورحى فتحذف الالف لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس يؤدى الى ماذكر أبدلوا من الواو ميما لان الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان وقلت هذا فم ورأيت فما ومررت بفم ، وأما « ذومال » فأصل ذو فيه ذوىٌ مثل عصاً وقفاً يدل على ذلك قوله تعالى (ذواتا أفنان) وأن تكون لامه ياء أمثل من أن تكون واواً وذلك لان القضاء عليها بالواو يصيرها من باب القوة والهوة مما عينه ولامه من واد واحد والقضاء عليها بالياء يصيرها من باب شويت ولويت وهو أكثر من الاول والعمل انما هو على الاكثر ، وأما ذو فلا تستعمل الا مضافة ولا تضاف إلا الى اسم جنس من نحو مال وعقل ونحوهما ولا تضاف الى صفة ولا مضمر فلا يقال ذو صالح ولا طالح ولا يجوز ذوه ولا ذوك لانها لم تدخل الا وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس كما دخلت الذى وصلة الى وصف المعارف بالجمل وكما أتى بأى وصلة الى نداء مافيه الالف واللام فى قولك ياأيها الرجل وياأيها الناس ، وقد جاء مضافاً الى المضمر قال كعب بن زهير

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أبَارَ ذَوِى أرُومَتِهَا ذَوُوهَا

وقال الآخر

إنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

والذى جسر على ذلك كون الضمير عائداً الى اسم الجنس وأضعف من ذلك قول من يقول اللهم صل على محمد وذويه من قبل ان مضمره لايعود الى جنس والذي حسنه قليلا أنها ليست بصفة ،وجودة الموصوف فجرت مجرى ماليس بصفة ، فأما قوله تعالى فى قراءة ابن مسعود (وفوق كل ذى عالم عليم) فالاشبه بالقياس أن يكون العالم هاهنا مصدراً كالفالج والباطل فكأنه قال (وفوق كل ذى علم عليم) فالقراءتان فى المعنى سواء ويجوز أن يكون على مذهب من يرى زيادة ذى فيكون حاصله وفوق كل عالم عليم ويجوز أن يكون من اضافة المسمى الى الاسم أى وفوق كل شخص يسمى عالما أو يقال له عالم عليم وذلك على حد قول الشاعر

إليكُمْ ذوي آلِ النبيِّ تطلّعَتْ نوازِعُ مِنْ قلبي ظِماءٌ وألْبُبُ

على ماسنذكر فى موضعه ، « والموضع الثانى » مااختلف آخره فى اللفظ بحرف وهو « كلا » اعلم ان كلا اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أن كلا اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى أنه اسم مثني لفظا ومعنى والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً نحو قولك كلا أخويك مقبل قال الشاعر

كِلا يَوْمَىْ أُمامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وإنْ لَمْ نأْتِها إلاّ لِماما

وقال الآخر

أُكاشِرُهُ وأعلَمُ أنْ كِلانا عَلَى ماسَاءَ صاحِبَهُ حَرِيصُ

فأخبر عنها بالمفرد وهو يوم صد وحريص وكلاهما مفرد ولو كانت تثنية حقيقية لفظا ومعني كما زعموا لما جاز الا يوما صد وحريصان ألا ترى أنه لايجوز بوجه أن تقول الزيدان قائم ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز اضافتها الي المثنى كقولك جاءنى كلا أخويك وكلا الرجلين ومررت بهما كليهما ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك ولكان من قبيل اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممتنع ألا ترى انه لايقال مررت بهما اثنيهما كما تقول مررت بهما كليهما ، ومما يدل على إفرادها أنك متي أضفتها الى ظاهر كانت بالالف على كل حال وليس المثنى كذلك ، « فان قيل » فقد عاد الضمير اليها بلفظ التثنية نحو قوله

كِلاهُما حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما قَدْ أقلَعا وكِلا أنْفَيْهِما رَابِى

فقال قد أقلعا وأنت لاتقول زيد قاما فالجواب أن هذا محمول على المعنى كما يحمل على معنى كل ومن نحو قوله تعالى (وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً) وقوله تعالى (وكل أتوه داخرين) وقوله تعالى (ومنهم من يستمع اليك) وفى موضع آخر (ومنهم من يستمعون اليك) وقال (ومن الناس من يعبد الله على حرف) فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالافراد وعلى المعنى أخري بالجمع فكذلك كلا لفظة مفردة ومعناها التثنية فلك أن تحمل الخبر تارة على اللفظ فتفرده وتارة على المعنى فتثنيه ، ونونه صاحب الكتاب فقال كلا لانه عنده مفرد من قبيل المقصور وهو غير مضاف وألف كلا لام وليست زائدة لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك فى كلامهم أصلا ، وذهب بعضهم الى أنها منقلبة عن ياء وذلك لانه رآها قد أميلت قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الالف ياء لانه قد سمع فيها الامالة ، والامثل أن تكون منقلبة عن واو لانها قد أبدلت تاء فى كلتا وإبدال التاء من الواو وأضعف إبدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما أميلت لكسرة الكاف ولانها تنقلب ياء وذلك اذا أضيفت الى مضمر فى حال النصب والجر نحو ضربت الرجلين كليهما ومررت بهما كليهما وانما قلبوها فى هذه الحال تشبيها بعليك واليك ولديك ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف كأواخر هذه الكلم وهي ملازمة للاضافة كما أن تلك كذلك وليس لها تصرف غيرها مما يستعمل مفرداً ومضافا فجرت مجرى الادوات نحو على والى والظروف غير المتمكنة نحو لدي فقلبوا ألفها لذلك ياء كما قلبوا الالف فى عليك واليك ولديك ولم يقلبوها فى الرفع ياء فيقولوا قام الرجلان كليهما لانها بعدت برفعها عن شبه عليك واليك ولديك

اذ

اذ كن لاحظّ لهن فى الرفع فهذه الالف وان فهم من اختلافها الاعراب فليس الاختلاف في الحقيقة لاجل الاعراب بل لما ذكرت لك ، وحال « كلتا » كحال كلا فى الافراد والانقلاب الا انها مؤنثة قال الله تعالى (كلتا الجنتين آتت أكلها) وقد اختلف العلماء فى هذه التاء فذهب سيبويه الى أن الالف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها فى بنت وأخت ووزنها فعلى كذكرى وحفرى وهو نبت ، وذهب أبو عمر الجرمى الى أن التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما كانت فى كلا ، والاوجه الاول وذلك لامرين . أحدهما ندرة البناء وأنه ليس فى الاسماء فعتل . والثانى أن تاء التأنيث لاتكون فى الاسماء المفردة الا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة وكلتا اسم مفرد عندنا وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تاؤه للتأنيث مع ان تاء التأنيث لاتكون حشواً في كلمة فلو سميت رجلا بكلتا لم تصرفه فى معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لان الالف للتأنيث وقياس مذهب أبي عمر الجرمى أن لاتصرفه فى المعرفة وتصرفه فى النكرة لانه كقائمة وقاعدة اذا سمى بهما فاعرفه ، فأما « التثنية وجمع السلامة » فانهما يعربان بالحروف وتختلف أواخرهما بها فأما التثنية فان اعرابها بحرفين الالف والياء فالالف للرفع والياء للنصب والجر الا انك تفتح ماقبل الياء فتقول جاءنى الزيدان والعمران و رأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين والجمع السالم اعرابه بحرفين أيضاً وهما الواو والياء فالرفع بالواو نحو قولك جاءني الزيدون والمسلمون والجر والنصب بالياء الا انك تكسر ماقبل الياء في الجمع فرقا بينها وبين التثنية تقول رأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين وللتثنية والجمع فصلان يستقصى الكلام عليها فيهما *

قال صاحب الكتاب ﴿ واختلافه محلا فى نحو العصا وسعدى والقاضى فى حالتى الرفع والجر وهو فى النصب كالضارب ﴾

قال الشارح يريد ان اختلاف الآخر يقدر تقديرا من غير ان يلفظ به وذلك اذا كان حرف الاعراب نابياً عن تحمل الحركة بأن يكون حرف علة كالالف فى عصا وحبلى والياء فى قاض لان الكلمة فى نفسها معربة بحكم الاسمية اذ لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكن واستحقاق الاعراب وانما حرف الاعراب فى عصا وشبهه ألف والألف لا تتحرك بحركة لانها مدة فى الحلق وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضى بها الى مخرج الحركة فكون الاعراب لايظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير معربة بل لنبو فى محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما من المبنيات فان الاعراب لا يتعذر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة فى نفسها معربة لظهر الاعراب فيها وانما الكلمة جعا فى موضع كلمة معربة وكذلك ياء القاضى والداعى لايظهر فيهما الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهي نابية عن تحمل الضمة والكسرة ، واعلم ان صاحب الكتاب لم يستقص الكلام على المقصور والمنقوص وانما أشار اليهما إشارة ولا بد من التنبيه على نكت بابيهما بما فيه مقنع ان شاء الله تعالى « المقصور » اعلم ان المقصور كل اسم وقعت فى آخره ألف مفردة نحو العصا والفتى وحبلى وسكرى وقولنا مفردة احتراز من مثل حمراء وصحراء وبابهما فان هذه الاسماء فى آخرها ألفان

ألف التأنيث المنقلبة همزة وألف أخرى قبلها المد وانما سمى مقصوراً لانه قصر عن الاعراب كله أي حبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر فتقول في الرفع هـذه عصا ورحى يا فتى وفى الجر مررت بعصا ورحى يا فتي وفى النصب رأيت عصا ورحى يا فتي والقصر الحبس ومنه قوله تعالى (حور مقصورات فى الخيام) أى محبوسات وانما لم يدخله شيء من حركات الاعراب لان فى آخره ألفا والالف لا تتحرك بحركة على ما تقدم فكان فيها مقدرا فاذا قلت فى الرفع هذه عصا ففى الالف ضمة منوية واذا قلت فى النصب رأيت عصا ففى الالف فتحة منوية واذا قلت فى الجر مررت بعصا ففى الالف كسرة منوية ؛ « والمقصور على ضربين » منصرف وغير منصرف « فالمنصرف » ما يدخله التنوين وحده نحو عصا ورحى ثم يلتقى ساكنان الالف التي هى لام الكلمة والتنوين بعـدها ساكن فيحذف لالتقاء الساكنين وكانت الالف أولى بالحذف من التنوين لوجوه ثلاثة . أحدها ان التنوين دخـل لمعنى ويزول بزوال ذلك المعنى وليست الالف كذلك لانها لام الكلمة . الثانى أن الالف اذا حذفت بقى قبلها ما يدل على الالف المحذوفة وهي الفتحة قبلها وليس على حذف التنوين دليل . الثالث ان الساكن الاول هو المانع من النطق بالثانى فكان حذفه هو الوجه لازالة المانع فلذلك تقول هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا بالتنوين من غـير ألف « وغير المنصرف » ما كان فى آخره ألف التأنيث المفردة نحو حبلى وسكرى فهذا لا يدخله شيء من الاعراب لان فى آخره ألفا والالف لا تقبـل الحركة ولا يدخله التنوين لانه غير منصرف لاجل التأنيث اللازم فتقول هـذه حبلى وسكرى ورأيت حبـلى وسكرى ومررت بحبلى وسكرى فالالف ثابتة على كل حال لا تحذف الا اذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى نحو حبلى القوم وسكرى ابنـك فاعرفه « والمنقوص » كل اسم وقعت فى آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضى والداعى وقاض وداع فهذا يدخـله النصب وحده مع التنوين ولا يدخله رفع ولا جر وانمـا سمى منقوصا لانه نقص شيئين حركة وحرفا فالحركة هى الضمة أو الكسرة حذفت لثقل والحرف هو الياء حذف لالتقاء الساكنين فتقول فى الرفع هذا قاض يا فتى وفى الجر مررت بقاض يا فتي وكان الأصل هذا قاضى بضم الياء وتنوينها ومررت بقاضى بكسر الياء وتنوينها أيضا فاستثقلت الضمة والـكسرة على الياء المكسور ما قبلها لانها قد صارت مدة كالألف لسعة مخرجها وكون حركة ماقبلها من جنسها على ما تقدم فحذفت الضمة والكسرة لما تقدم ولما حذفت سكنت الياء وكان التنوين بعدها ساكنا فحذفت لالتقاء الساكنين على ما ذكرناه فى المقصور فلذلك تقول فى الرفع هذا قاض وفي الجر مررت بقاض قال الله تعالي (فاقض ما أنت قاض) وقال (على شفا جرف هار) وتقول في النصب رأيت قاضيا تثبت الفتحة لخفتها قال الله تعالى (اننا سمعنا منادياً ينادى للايمان) وقال (أجيبوا داعى الله) فاعرفه ◆

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمي المنصرف ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح فى موضع الجر كأحمد ومروان الا اذا أضيف أو دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف واسم المتمكن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الامكن ﴾

قال

قال الشارح اعلم ان الاسم المعرب على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف مادخلته الحركات الثلاث مع التنوين سواء كان دخولها عليه لفظا أو تقديرا فاللفظ نحو هذا رجل وفرس وزيد وعمرو ورأيت رجلا وفرسا وزيدا وعمرا ومررت برجل وفرس وزيد وعمرو والتقدير نحو قولك هذا عصا ورحى ورأيت عصا ورحى ومررت بعصا ورحى فهذه الاسماء كلها متمكنة وما كان مثلها وان لم يظهر فيها الاعراب لان عدم ظهور الاعراب انما كان لنبو حرف الاعراب عن تحمل الحركة على ماذكرنا ، والمتمكن وصف راجع الى جملة المعرب وأصل الصرف التنوين وحده على ماسنذكر فى موضعه وهذا الضرب من الاسماء سمى المتمكن الامكن ، فالمتمكن أعم من الامكن فكل أمكن متمكن وليس كل متمكن أمكن والتمكن رسوخ القدم فى الاسمية وقولنا اسم متمكن أى راسخ القدم فى الاسمية وقولنا اسم متمكن أي هو بمكان منها أي لم يخرج الى شبه الحرف فيمتنع من الاعراب والأمكن على زنة أفعل التى للتفضيل أى هو أتم تمكنا من غيره لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه الي البناء ولم يشابه الفعل فينقص تمكنه ويمتنع منه بعض حركات الاعراب وهو الجر ويمتنع منه التنوين الذي هو من خصائص الاسماء فكان بذلك أمكن من غيره أي أرسخ قدماً فى مكانه من الاسمية ، وقد ذهب بعضهم الى ان المكان مأخوذ من كان يكون فهو مفعل منه كالمقام والمراح ولا أراه صحيحاً لقولهم تمكن ولو كان من الكون لقيل تكون فأما تمسكن وتمدرع فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه وقد قالوا فى الجمع أمكنة ، وهذا نص الضرب الثانى وهو غير المنصرف وهو ما يشابه الفعل من وجهين فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون آخره فى الجر مفتوحا نحو هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر ، والبغداديون يسمون باب مالا ينصرف باب مالا يجرى ، والصرف قريب من الاجراء لان صرف الاسم اجراؤه على ماله فى الاصل من دخول الحركات الثلاث التى هى علامات الاعراب ويدخله التنوين أيضاً وذلك لان الاسم باطلاقه يستحق وجوه الاعراب للفرق بين المعانى الطارئة عليه بعد دلالته على مسماه ، والاسم على ضربين نكرة ومعرفة والنكرة هى الاصل والاخف عليهم والامكن عندهم والمعرفة فرع فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها التنوين دليلا على الخفة ولذلك لم يلحق الافعال لثقلها ، ولا بد من « بيان ثقل الافعال » فان مدار هذا الباب على شبه مالا ينصرف الفعل فى الثقل حتي جرى مجراه فيه ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملا على الفعل وانما قلنا ان الافعال أثقل من الاسماء لوجهين أحدهما ان الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل واذا ثبت أنه أكثر فى الكلام كان أكثر استعمالا واذا كثر استعماله خف على الالسنة لكثرة تداوله ألا ترى ان العجمى اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له وكذلك العربى اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله له ، الوجه الثانى ان الفعل يقتضى فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما اذ لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضى شيئا من ذلك اذ هو سمة على المسمى لاغير فهو مفرد والمفرد أخف من المركب فقد ثبت بهذا البيان أن الافعال أثقل من الاسماء وهي مع ثقلها فروع فى الاسماء من حيث كانت مشتقة من المصادر التي هى ضرب من الاسماء على الصحيح من

المذهب وانها مفتقرة الى الاسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها ، وكان في الاسماء ماهو فرع على غيره من حيث أنه ثان له ودخيل عليه فحصل بين هذا الضرب من الاسماء وبين الافعال مشاركة ومشابهة في الفرعية والشيء اذا أشبه الشيء أعطى حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكما هو فى الاصل للآخر ولكن الشبه اذا قوى أوجب الحكم واذاضعف لم يوجب فكلما كان الشبه أخص كان أقوى وكلما كان أعم كان أضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معني فهذا لايوجب له حكما لانه عام فى كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يختص نوعا من الاسماء دون سائرها فهوخاص مقرب الاسم من الفعل فاذا اجتمع فى الاسم علتان فرعيتان من العلل التسع أو علة واحدة مكررة على ماسيوضح فيما بعد ان شاء الله تعالى فانه يشبه الفعل من وجهين ويسرى عليه ثقل الفعل فحينئذ منع الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ، « واختلفوا فى منع الصرف ماهو » فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعاً للآخر اذ كان الفعل لايدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال ، وقال قوم ينتمون الى التحقيق أن الجر فى الاسماء نظير الجزم فى الافعال فلا يمنع الذى لا ينصرف مافي الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ثم يتبع الجر التنوين فى الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضاً فتتبع الخاصة الخاصة ، ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب لامدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لاغير ، قال أبو على لو جر الاسم الذي لاينصرف مع حذف تنوينه فقيل مررت بأحمد وابراهيم لأشبه المبنيات نحو أمس وجير ثم لما منع الجر ولا بد للجار من عمل وتأثير شارك النصب فى حركته لتآخيهما كما شارك نصب الفعل جزمه في مثل لم يفعلا ولن يفعلا وأخواتهما على ان أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا الى أن غير المنصرف مبني فى حال فتحه اذا دخله الجار والمحققون على خلاف ذلك وهو رأى سيبويه فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر وأسمركم فالاسم باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه قائم وعلم الصرف الذى هو التنوين معدوم ، وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف ، وقوله واسم المتمكن يجمعهما يريد أن مالا ينصرف متمكن لان التمكن هو استحقاق الاسم الاعراب بحكم الاسمية وما لا ينصرف معرب فهو متمكن لذلك وان كان غيره أمكن منه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد وهي العلمية والتأنيث اللازم لفظا أو معني فى نحو سعاد وطلحة ووزن الفعل الذي يغلبه في نحو أفعل فانه فيه أكثر منه فى الاسم أو يخصه فى نحو ضرب ان سمى به والوصفية فى نحو أحمر والعدل عن صيغة الى أخرى فى نحو عمر وثلاث وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح الا ما اعتل آخره نحو جوار فانه فى الرفع والجر كقاض وفى النصب كضوارب وحضاجر وسراويل فى التقدير جمع حضجر وسروالة والتركيب فى نحو معديكرب وبعلبك والعجمة في الاعلام خاصة والالف والنون

المضارعتان لالفى التأنيث فى نحو سكران وعثمان الا اذا اضطر الشاعر فصرف ﴿

قال الشارح : الاسباب المانعة من الصرف تسعة وهى العلمية والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون الزوائد فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنتان فى اسم أو واحد يقوم مقام سببين امتنع من الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون فى موضع الجر مفتوحاً وذلك قولك هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر ، وانما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه وذلك أن كل واحد فرع على غيره فاذا اجتمع فى الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان فصار فرعا من جهتين احداهما أنه لايقوم بنفسه ويفتقر الى اسم يكون معه والاسم لايفتقر الى فعل فكان فرعا عليه والآخر أنه مشتق من المصدر الذى هو ضرب من الاسماء فلما أشبهه فى الفرعية امتنع منه الجر والتنوين كما امتنع من الفعل ، والتعريف فرع على التنكير لان أصل الاسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقله عن الاصل كنقل جعفر عن اسم النهر الذى هو نكرة شائع الى واحد بعينه فالتعريف المانع من الصرف هو الذى ينقل الاسم من جهة أنه متضمن فيه من غير علامة تدخل عليه وهو تعريف العلمية ، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين أحدهما أن الاسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وانسان فاذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة وليس كذلك المؤنث ، الثانى أن المؤنث له علامة على ماسبق فكان فرعا ، وقوله «التأنيث اللازم» وصف احترز به عن تأنيث الفرق وهو الفارق بين المذكر والمؤنث فى مثل قائمة وقاعدة ونحوهما من الصفات وامرئ وامرأة ونحوهما من الاجناس ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقاً بين الواحد والجمع مثل قمح وقمحة وشمير وشعيرة فهذا التأنيث لااعتداد به وانما المانع من الصرف التأنيث اللازم فان سمى بشيء مما ذكر وفيه تاء التأنيث العارضة لزمه التأنيث بالتسمية فلم يجز سقوطها واعتد بها سبباً مانعاً من الصرف اذا انضم اليه غيره نحو طلحة وحمزة فانهما لاينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف فاذا نكر انصرف لانه لم يبق فيه الا التأنيث وحده ، فأما « ألف التأنيث المقصورة والممدودة » نحو حبلى وبشرى وسكرى وحمراء وصفراء فان كل واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها من غير احتياج الى سبب آخر فلا ينون شيء من ذلك فى النكرة فاذا لم ينصرف فى النكرة فأحرى أن لاينصرف فى المعرفة لان المانع باق بعد التعريف والتعريف مما يزيده ثقلا ، وانما كان هذا التأنيث وحده كافياً فى منع الصرف لان الالف للتأنيث وهي تزيد على تاء التأنيث قوة لانها يبنى معها الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى وأحمر وحمراء فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر وليست التاء كذلك انما تدخل الاسم المذكر من غير تغير بنيته دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة ويؤيد عندك ذلك وضوحا أن ألف التأنيث اذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكري وسكارى كما تثبت الراء فى حوافر والميم فى دراهم وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم الاختلاط الذى ذكرناه كانت لها مزية على التاء فصارت مشاركتها لها في التأنيث علة ومزيتها عليها علة أخرى كأنه تأنيثان فلذلك قال صاحب الكتاب

« متى اجتمع سببان أو تكرر واحد » ويعبر عنها بأنها علة تقوم مقام علتين والفقه فيها ما ذكرناه ، فأما « الالف الزائدة للالحاق » نحو أرطى وحبنطى وما أشبه ذلك من الاسماء المذكرة التى فى آخرها ألف زائدة فهى تنصرف فى النكرة نحو هذا أرطى ورأيت أرطى ومررت بأرطى فتنوينه دليل على تذكيره وصرفه فان سميت به رجلا لم ينصرف التعريف وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث أنها زائدة وأنها لا تدخل عليها تاء التأنيث لان العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص فتقول هـذا أرطى مقبلا من غير تنوين ، وقوله « لفظا أو معنى » يريد باللفظ أن يكون فيه عـلامة تأنيث فى اللفظ وان لم يكن مسماه مؤنثاً كطلحة وحمزة فانهما لاينصرفان للتعريف ولفظ التأنيث وان كان مسمى كل واحد منهما مذكراً ، ويريد بالمعنى أن يكون مسماه مؤنثاً وان لم يكن فيه علامة تأنيث ظاهرة وانما يقدر فيه علامة التأنيث تقديراً نحو هند وجمل وسـعاد وزينب والذي يدل ان علم التأنيث مقدر أنه يظهر فى التصغير فتقول هنيدة وجميلة فتظهر التاء فأما زينب وسعاد فان تاء التأنيث لاتظهر فى تصـغيرهما لان الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علم التأنيث ولو سميت رجلا بزينب وسعاد لم تصرفهما أيضاً لغلبة التأنيث على الاسم فكذلك لو سميته بعناق لـكان حكمه حكم سعاد فى غلبة التأنيث فلاينصرف ، وأما « وزن الفعل » فهو من الاسباب المانعة للصرف وهو فرع لان البناء للفعل اذ كان يخصه أو يغلب عليه فكان أولى به وجملة الامر أن وزن الفعل على ثلاثة أضرب وزن يخص الفعل لايوجد فى الاسماء وضرب يكون فى الافعال والاسماء الا انه فى الافعال أغلب وضرب يكون فيهما من غير غلبة لاحدهما على الآخر فالاول نحو ضرب وضورب فهذان بناءان يخصان الافعال لانه بناء مالم يسم فاعله فلا يكون مثله فى الاسماء وانما جاء دئل وهو اسم قبيلة أبي أسود وقد تقدم الـكلام عليها فى الاعلام فاذا سميت بضرب أو ضورب لم ينصرف ذلك الاسم فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خفف هذا الاسم أعنى ضرب ونحوه بأن أسكنت عينه فقلت ضرب على حد قولهم فى كتف كتف بسكون التاء فسيبويه رحمه الله يصرفه لزوال لفظ بناء الفعل ولابى العباس فيه تفصيل ماأحسـنه وهو ان كان التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف للزوم الاسكان له ومصيره الى زنة الاسم نحو قفل وبرد وان كان الاسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف اذ الاسكان عارض بدليل جواز استعمال الاصل فالحركة وان كانت محذوفة من اللفظ فهى فى حكم المنطوق بها ولو سميت بمثل رد وشد وقيل وبيع لانصرف لان هذا اعلال لازم لرفض أصله وهو عدم استعماله فصار كأنه لاأصـل له غير البناء الذى هو عليه والتحق رد وشد بجب ودر وقيل وبيع بفيل وديك ، ومن ذلك فعل مثل ضرب وكسر بتضعيف العين اذا سميت بشيء من ذلك لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل وينصرف في النكرة لزوال أحد السببين وهو التعريف لان هذا أيضاً بناء خاص للفعل لاحظ فيه للاسماء وانما وردت ألفاظ فى الاعلام قالوا خضم وهو اسم رجل وهو خضم بن عمرو بن كلاب بن تميم قال الشاعر

لَوْلاَ الإلهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا ولاَ ظَلِلْنَا بالمَشَاءِى قُيَّمَا

يريد بلاد خضم أى بلاد بنى تميم ، قالوا عثر وبدر فعثر اسم مكان وبدر ماء معروف قال الشاعر

وهو زهير لَيْثٌ بِعَثَّرَ يَصْطَادُ الرِّجَالَ إِذَا ما كَذَّبَ اللَّيْثُ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقَا

وقال الآخر وهو كثير

سَقَا اللهُ أَمْوَاهاً عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَاباً ومَلْكُوماً وبَذَّرَ والغَمْرَا

وهذه أعلام ولا اعتداد بالاعلام في الابنية وقد تقدم شرح ذلك فأما بقم للنبت المصبوغ به وشلم لبيت المقدس فهما عجميان ، وأما الضرب الثانى وهو مايغلب وجوده فى الافعال نحو أفكل وهو اسم للرعدة وأيدع وهو صبغ وأرمل وأكلب وإصبع ويرمع وهى حجارة دقاق تلمع ويعمل وهو جمع يعملة وهى الناقة السريعة ويلمق وهو من أسماء القباء فهذه الابنية في الاسماء وان كانت صالحة العدة فهى في الافعال أعم وأغلب لان فى أولها هذه الزوائد وهى تكثر فى أوائل الافعال المضارعة فكان البناء للفعل لذلك فأفكل وأيدع وأرمل بمنزلة أذهب وأشرب من الافعال وأكلب بمنزلة أقتل وأخرج وإصبع بمنزلة اعلم وإسمع فى الامر وفى المضارع فيمن يكسر حرف المضارعة ماعدا الياء ويرمع ويعمل ويلمق بمنزلة يذهب ويركب فاذا سمى بشىء من ذلك لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل لانه لما غلب فى الفعل كان البناء له والاسماء دخيلة عليه ، وأما الضرب الثالث وهو البناء الذى يشترك فيه الاسماء والافعال وذلك بأن يسمى بمثل ضرب وعلم وظرف فانه منصرف معرفة كان أو نكرة لانه يكثر فى الاسماء كثرته فى الافعال من غير غلبة فنظير ضرب فى الافعال من الاسماء جبل وقلم ونظير علم كتف ورجل ونظير ظرف عضد ويقظ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه فى الآخر فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سبباً ، وقد ذهب عيسى بن عمر الى منع صرف ماسمى بشىء من ذلك واحتج بقول الشاعر

أَنَا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِى

قال الرواية جلا من غير تنوين وهو فعل سمى به أبوه وليس في ذلك حجة عند سيبويه لاحتمال أن يكون سمى بالفعل وفيه ضمير فاعل فيكون جملة والجمل تحكى اذا سمى بها نحو برق نحره وشاب قرناها أو يكون جملة غير مسمى بها في موضع الصفة لمحذوف والتقدير أنا ابن رجل جلا كما قال

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِى أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

والمراد جمل من جمال بني أقيش فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة ، وأما الوصف فهو فرع على الموصوف وهو علة فى منع الصرف لان الصفة تحتاج الى الموصوف كاحتياج الفعل الى الفاعل والموصوف متقدم على الصفة كقولك مررت برجل أسمر وثوب أحمر والصفة مشتقة كما ان الفعل مشتق فكان فرعا كما ان الفعل فرع فاذا انضم اليه سبب آخر منعا الصرف نحو أحمر وأصفر وعطشان وسكران فأحمر وشبهه لاينصرف للصفة ووزن الفعل وكذلك لو صغرته لكان غير منصرف أيضا لان هذا الفعل قد صغر فى التعجب قال الشاعر

ياما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر والمشتق فرع

على المشتق منه ، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذى ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لانه اشتق من الاصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذى هو الضرب والعدل هو أن تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ولايكون العدل فى المعنى انما يكون فى اللفظ فلذلك كان سبباً لانه فرع على المعدول عنه فعمر علم معدول عن عامر علماً أيضاً وكذلك زفر معدول عن زافر علما أيضاً وفى الأعلام زافر واليه تنسب الزافرية وزافر من زفر الحمل يزفره اذا حمله ، وقثم معدول عن قاثم علماً وهو منقول من القاثم وهو اسم الفاعل من قثم اذا أعطى كثيراً ، وزحل معدول عن زاحل سمى بذلك لبعده فهذه الاسماء كلها معدولة ألا ترى ان ذلك ليس فى أصول النكرات ، وفعل يأتى على ضروب منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجىء جنساً نحو صرد ونغر وسبد لطائر ويجىء صفة كحطم قال الشاعر * قد لفها الليل بسواق حطم * وزفر من قوله * يأبى الظلامة منها النوفل الزفر * ويجىء جمعاً نحو ثقبة وثقب ورطبة ورطب فلو سمي بشىء من ذلك لانصرف لانه منقول من نكرة واعتبار العدل من ضروب فعل بامتناع الالف واللام منه وعرفنا أنه معدول أنه ورد فى اللغة غير منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف وكان عمر علماً معدولا عن عامر وصفا وهو مصروف على أصل ما ينبغى أن يكون عليه الاسماء وعمر لفظة من لفظ عامر وهو غير مصروف فعلم أن سببه مع التعريف كونه مغيرا عنه ، والمعدول بابه السماع ألا ترى انهم لم يقولوا في مالك ملك ولا فى حارث حرث كما قالوا عمر وزفر ، والمعدول على ضربين معرفة ونكرة فالمعرفة قد تقدم ذكرها وهو نحو عمر وزفر وهو من قبيل المرتجل لانه يغير فى حال العلمية فلو نكر لانصرف نحو قولك مررت بزحل وزحل آخر وعمر وعمر آخر لبقائه بلا تغيير لانه لما زال التعريف بالتنكير زال العدل أيضا وكذا ينصرف أيضا فى التصغير لزوال صفة العدل به لانه انما كان عدل عن معرفة علم فاذا نكر لم يكن ذلك العلم مراداً فانصرف ، وأما المعدول فى حال التنكير فنحو أحاد وثلاث ورباع وما كان منها نكرات بدليل قوله تعالى (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع فى موضع الصفة لاجنحة وهى نكرة قال الشاعر

وَلٰكِنَّمَا أَهْلِى بِوَادٍ أَنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدَ

فأجراه وصفاً لذئاب وهو نكرة وصفة النكرة نكرة والمانع له من الصرف على هذا الوصف والعدل عن العدد المكرر فأما الوصف فظاهر وأما العدل فالمراد بمثنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع فالعدل هنا يوجب التكرير فاذا قل جاء القوم ثلاث ورباع فمعناه أنهم تحزبوا وقت المجىء ثلاثة ثلاثة وأربعة اربعة وقالوا موحد كمثنى ومثلث فأما مثلث ومربع الى العقد فقياس ولم يسمع ونظير ثلاث ورباع فى الصفة والوزن أحاد وثناء وقد سمعا قال الشاعر

مَنَتْ لَكَ أَنْ تُلَاقِينِى المَنَايَا أُحَادَ أُحَادَ فِى شَهْرٍ حَلَالِ

وأما ماوراء ذلك الى عشار فغير مسموع والقياس لايدفعه على انه قد جاء فى شعر الكميت * خصالا عشارا * فان سمى رجل بمثنى وثلاث ورباع ونظائرها انصرف فى المعرفة فتقول فيه هذا

مثنى

مثنى وثلاث بالتنوين لان الصفة بالتسمية قد زالت وزال العدل أيضاً لزوال معني العدد بالتسمية وحدث فيه سبب آخر غيرهما وهو التعريف فانصرف لبقائه على سبب واحد فان نكرته بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيبويه لانه أشبه حاله قبل النقل وينصرف على قياس قول أبي الحسن لخلوه من سبب البتة ، وحكي ان ابن كيسان (١) قال قال أهل الكوفة مثنى وموحد بمنزلة عمر وان هذا الاسم معرفة فاذا سميت به رجلا لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل ، ولسائر المعدولة فصول يأتي الكلام عليها هناك مفصلا ان شاء الله تعالى ، وأما « الجمع المانع من الصرف » فهو كل جمع يكون ثالثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كدواب وتخاد ومساجد ومنابر ودنانير ومفاتيح فكل ما كان من هذا النوع فانه لاينصرف نكرة ولا معرفة قال الله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف) وقال الله تعالى (لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد) وقال تعالى (يعملون له مايشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب) فهذا الجمع وما كان مثله مما فيه شبه بالتصغير ووجه الشبه بينهما أن ثالثه حرف لين وبعد الثالث مكسور كما أنه في التصغير كذلك فدراهم في الجمع كدريهم ودنانير كدنينير ليس بينهما فرق الا ضم أول الاسم المصغر وفتح أول هذا الجمع وهو غير مصروف والذي منعه من الصرف كونه جمعاً لا نظير له في الآحاد فصار بعدم النظير كأنه جمع مرتين وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد وحكمه في التكسير (٢) والصرف كحكم نظيره فكلاب منصرف في النكرة والمعرفة لان نظيره في الواحد كتاب وإتان (٣) كذلك فلو كان كلاب مما يجمع لكان قياس جمعه كلب على حد كتاب وكتب وكذلك باقي الجموع وهذا الجمع أعني مساجد ودراهم لما كان الجمع الذي ينتهي اليه الجموع ولا نظير له في الآحاد مكسر على حده صار كأنه جمع مرتين نحو كلب وأكلب وأكالب ورهط وأرهط وأراهط وكررت العلة وقامت مقام علتين كما قلنا في ألف التأنيث وليس في الاسباب ما يمنع الصرف وحده ويقوم مقام علتين سوى ألف التأنيث وهذا الضرب من الجموع فاذا كان هذا الجمع صحيحا غير معتل فانه غير منصرف نحو هذه مساجد ودراهم ويكون في موضع الجر مفتوحا فان كان معتلا بالياء نحو جوار وغواش فانه ينون في الرفع والجر ويفتح في النصب من غير تنوين نحو هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش ورأيت جواري وغواشي كما تقول رأيت ضوارب وفيه مذهبان . أحدهما قول الخليل وسيبويه أنه لما كان جمعا والجمع أثقل من الواحد وهو الجمع الذي ينتهي اليه الكثرة على ما تقدم نحو أكالب وأراهط وأثاف وكان آخره ياء مكسورا ما قبلها وكانت الضمة والكسرة مقدرتين فيهما وهما مستثقلتان وذلك مما يزيده ثقلا فحذفوا الياء حذفا تخفيفا فلما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال مفاعل فدخله التنوين على حد دخوله في قصاع وجفان لانه صار على وزنه والذي يدل على ذلك أنك اذا صرت الى النصب لم تحذف الياء لخفة الفتحة ولأنهم لما حذفوا الياء في الرفع والجر ودخله التنوين وافق المفرد المنقوص فصار قولك هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش كقولك هذا قاض ومررت بقاض أرادوا أن يوافقه في النصب لئلا يختلف حالاها ، وذهب أبو اسحق الزجاج الي ان التنوين في جوار وغواش ونحوه بدل من الحركة

(١) في نسخة وحكى ابن كيسان (٢) في نسخة التنكير وهذه هي الظاهرة (٣) في نسخة اياب

الملقاة عن الياء فى الرفع والجر لثقلها ولما دخل التنوين عوضاً على ماذكرنا حذفت الياء لالتقاءالساكنين سكونها وسكون التنوين بعدها على ماقلنا فى قاض وغاز ولا يلزم ذلك فى النصب لثبوت الفتحة وهذا الوجه فيه ضعف لانه يلزم أن يعوض فى نحو يغزو ويرمى ، « فان قيل » ان الافعال لا يدخلها تنوين فلذلك لم يعوضوا فى يغزو ويرمى فالجواب ان الافعال انما يمتنع منها تنوين التمكين وهو الدال على الخفة فأما غير ذلك من التنوين فانه يدخلها ألا ترى الى قوله * وقولي ان أصبت لقد أصابن * وقوله

* ألا أيها الليل الطويل ألا انجلن *وقول العجاج * من طلل كالأتحمى أنهجن* (١) وتنوين جوار وغواش ليس بتنوين تمكين انمـا هو عوض فلا يمتنع من الافعال كما لايمتنع تنوين الترنم ، وكان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائى فيما حكاه أبو عثمان ينظرون الى جوار ونحوه من المنقوص فكلما كان له نظير من الصحيح مصروف صرفوه ومالم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون فى غير معتل (٢) ويسكنونه في موضع الرفع خاصة قال الفرزدق

وَلَوْ كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ   ولكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

ففتح فى موضع الجر وهو قول أهل بغداد والصرف قول الخليل وسيبويه وأبى عمرو بن العلاء وابن أبي اسحق وسائر البصريين ، فأما قول صـاحب الكتاب « وحضاجر وسراويل فى التقدير جمع حضجر وسروالة » فاشكال أورده على نفسه لانه قد تقدم من قاعدة هـذا الباب أن يكون جمعا لا نظير له فى الآحاد وحضاجر على زنة دراهم وسواهم الضبع مفرد (٣) قال الشاعر

هَلاَّ غَضِبْتَ لِرَحْلِ جا   رِكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حَضَاجِرْ

وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس فكان فى ذلك هدم هذه القاعدة بايرادنظير لهذا الجمع من الآحاد ثم انفصل عنه بأن قال أما حضاجر فجمع عند سيبويه سميت به الضبع وهو معرفة والمعارف من أسماء المدن والناس قد سمى بالجموع نحو قولهم للقبيلة كلاب وقالوا المدائن لموضع معروف وهو كثير فواحد حضاجر حضجر وقد تقدم الكلام عليه ، وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أعجمى وقع فى كلام العرب فوافق بناؤه بناء مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل ودنانير قال الشاعر وهو ابن مقبل

يُمَشِّى بِها ذَبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ   فَتًى فارِسِيٌّ فِى سَرَاوِيلَ رَامِحُ

ويروى أتى دونها ذب الرياد هكذا أنشده صاحب الصحاح ، قوله ذب الرياد الثور الوحشى والمراد فتي فارسى رامح فى سراويل ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة وهى قطعة خرقةمنه كدخاريص وأنشدوا

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ   فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

فيكون كشكالة وعثاكيل وهو رأى أبي العباس ويضعف من جهة المعنى لانه لا يريد أن يكون عليه من اللوم قطعة وانما هو هجو والسراويل تمـام اللباس فأراد أنه تام التردى باللوم ، قال أبو الحسن من

(١) الأتحمى ضرب من البرود ويقال انهج الثوب اذا اخذ في البلى اه من اللسان فيصير المعنى من طلل بال كالبرود التى اخذت في البلى (٢) في نسخة المعتل (٣) وفي نسخة وهواسم للضبع مفرد

العرب

العرب من يجعله واحداً فيصرفه والسماع حجة عليه قال أبو علي الوجه عندي أن لا ينصرف في النكرة لانه مؤنث على بناء لايكون في الآحاد فمن جعله جمعاً فأمره واضح ومن جعله مفرداً فهو أعجمي ولا اعتداد بالابنية الاعجمية ، « وأما التركيب » فهو من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعا على الواحد وثانياً له لان البسيط قبل المركب وهو على وجهين أحدهما أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه ألا ترى ان مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت أحدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا كما بني كيف وأين لما تضمنا معنى همزة الاستفهام وكما بني من حين تضمن معنى حرف الجزاء وهي ان ؛ وأما القسم الثاني وهو الداخل في باب مالا ينصرف فهو أن يكون الاسمان كشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني من الاول موقع هاء التأنيث فما كان من هذا النوع فانه يجري مجرى ما فيه تاء التأنيث من أنه لاينصرف في المعرفة نحو حضرموت تقول هذا حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت فلا ينصرف لانه معرفة مركب والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه ألا ترى أنك تفتح آخر الاول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث فان نكرته صرفته تقول هذا حضرموت وحضرموت آخر منعت الاول الصرف لانه معرفة وصرفت الثاني لانه لما زال التعريف بقيت علة واحدة وهو التركيب فانصرف وفتح الاسم الاول للتركيب وينزل الثاني من الاول منزلة تاء التأنيث ويمتنع الثاني من الصرف للتركيب والتعريف وكل ما كان من ذلك كان على ما ذكرنا من منع الصرف ، ويجوز فيه اضافة الاول الى الثاني فاذا أضفت أعربت الاول بما يستحقه من الاعراب ونظرت في الثاني فان كان مما ينصرف صرفته وان كان مما لا ينصرف لم تصرفه فتقول فيما يضاف الى المنصرف هذا حضر موت و بعل بك وان أضفت الى مالا ينصرف قلت هذا رام هرمز ومار سرجس (١) ورأيت رام هرمز ومار سرجس ومررت برام هرمز وبمار سرجس قال جرير

لَقِيتُمْ بالجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُمْ مارَ سَرْجِسَ لا قِتالاَ

أنشد على قول من أضاف فمن لم يضف يقول مار سرجس بالضم لانه يجعله كالاسم الواحد حكما يقول يامار سرجس ، وأما معديكرب ففيه الوجهان التركيب والاضافة فان ركبتهما جعلتهما اسماً واحداً وأعربتهما اعراب مالا ينصرف فتقول هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب كما تقول هذا طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة واذا أضفت كان لك في الثاني منع الصرف وصرفه فاذا صرفته اعتقدت فيه التذكير واذا منعته الصرف اعتقدت فيه التأنيث فتقول في المنصرف هذا معدي كرب ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب كما تقول هذا غلام زيد ورأيت غلام زيد ومررت بغلام زيد

(١) مارسرجس اسم موضع اه من اللسان

وتقول في غير المنصرف هـذا معدى كرب ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب كما تقول هذا غلام زينب ورأيت غلام زينب ومررت بغلام زينب ، واعلم ان في معديكرب شـذوذين أحدهما من جهة البنية لانهم قالوا معـدي بالكسر على زنة مفعل والقياس مفعل بالفتح (١) نحو المرمى والمغزى وما اعتلت فاؤه يجيء المكان منه على مفعل بالكسر نحو المورد والموضع فهذا وجه من الشذوذ والوجه الثاني سكون الياء من معديكرب وهو في موضع حركة ألا ترى انك اذا ركبت فقلت هذا معديكرب كانت الياء بإذاء الراء من حضرموت واللام من بعلبـك وكلاهما مفتوح واذا أضفت كان ينبغي أن تسكن في موضع الرفع والجر وتفتح في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو هـذا قاضي زيد ومررت بقاضي زيد ورأيت قاضي زيد ولم يجز الامر في معـديكرب كذلك بل سكنت في حال النصب كما سكنت في حال الرفع والجر وذلك لانهم شبهوها في حال التركيب وحصولها حشوا بمـا هو من نفس الكلمة نحو الياء في دردبيس والياء في عيضموز ، قال الخليل شبهوها بالالف في مثنى ومعنى وأما في حال الاضافة فسكنوها أيضاً تشبيهاً لها بالمركبة للزوم هذا الاسم الاضافة ولانهم لما سكنوها في المركب وهو موضع لا يكون فيه الا مفتوحة سكنوها ههنا لانه موضع قد تسكن فيه ألا ترى انها قد تسكن في الرفع والجر فحمل النصب في مثل هـذا على الرفع والجر لجواز اسكانه في ضرورة الشعر حملا على المرفوع والمجرور تشبيها لها بالالف فاعرفه ، وأما « العجمة » فانها من الاسباب المانعة من الصرف لان العجمة دخيلة علي كلام العرب لانهاتكون أولا في كلام العجم ثم تعرب فهي ثانية له وفرع عليه ، واعلم انقولهم العجمة ليس المراد منه لغة فارس لا غير بل كل ما كان خارجاً عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم وتنقسم العجمة الى قسمين أحـدهما ماعرب من أسماء الاجناس فنقل الى العربي جنساً شائعاً واستعمل استعمال الاجناس فجرى مجري العربي فلا يكون من أسباب منع الصرف واعتباره بدخول الالف واللام عليه وذلك كالابريسم والديباج والفرند واللجام والاستبرق فهذا النوع من الاعجمي جار مجرى العربي يمنعه من الصرف مايمنعه ويوجبه له ما يوجبه ، والثاني من المعرب مانقل علماً نحو اسحق ويعقوب وفرعون وهامان وختلخ وتكين فهذه في لغتها الاعجمية أعلام والاعلام معارف والمعرفة أحد الاسباب المـانعة من الصرف وقد عربت بالنقل فزادها ذلك ثقلا ، والاسماء الاعجمية تعرف بعلامات . منها خروجها عن أبنية العرب نحو اسماعيل وجبريل . ومنها مقاربة ألفاظ العجم الا انها غيرت الى المعربة نحو أبراهام اذ قالوا ابراهيم على الاخلاص ومنها ترك الصرف نحو ابليس ولو كان عربيا لانصرف ومن زعم انه من أبلس اذا يئس فقد غلط لان الاشتقاق لايكون في الاسماء الاعجمية « وأما الالف والنون المضارعتان لالفي التأنيث » فهي من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين والزائد فرع على المزيد عليه وهما مع ذلك مضارعتان لالفي التأنيث نحو حمراء وصحراء والالف في حمراء وصحراء يمنع الصرف فكذلك ماأشبهه وذلك نحو عطشان وسكران وغرثان وغضبان واعتباره أن يكون فعلان ومؤنثه فعلى نحو قولك في المذكر عطشان وفي المؤنث عطشى وسكران وفي المؤنث سكرى وغرثان وفي المؤنث غرثى

(١) في نسخة زيادة بعد قوله بالفتح لان القياس فيما لامه حرف علة ان يجيء مفعل منه بالفتح نحو المرمى والمغزى

لاتقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرثانة فى اللغة الفصحى وانما قلنا فعلان ومؤنثه فعلى احترازاً من فعلان آخر لافعلى له فى الصفات قالوا رجل سيفان للطويل الممشوق وقالوا امرأة سيفانة ولم يقولوا سيفى وقالوا رجل ندمان وامرأة ندمانة ولم يقولوا ندمى فهذا ونحوه مصروف لامحالة ، ووجه المضارعة بين الالف والنون فى سكران وبابه وبين ألفى التأنيث فى حمراء وقصباء أنهما زيدتا زيداً معاً كما أنهما فى حمراء كذلك وأن الاول من الزائدين فى كل واحد منهما ألف وأن صيغة المذكر فيهما مخالفة لصيغة المؤنث وأن الآخر من كل واحد منهما يمتنع من إلحاق تاء التأنيث فكما لا تقول فى حمراء وصفراء حمراءة وصفراءة كذلك لاتقول فى عطشان عطشانة ولا فى غضبان غضبانة بل تقول فى المؤنث غضبي وعطشى وقولنا فى اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بني أسد غضبانة وعطشانة فألحق النون تاء التأنيث وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لابالصيغة وقياس هذه اللغة الصرف فى النكرة كندمان فتقول هذا عطشان ورأيت عطشانا ومررت بعطشان ، وأما الاعلام نحو مروان وعدنان وغيلان فهى أسماء لاتنصرف للتعريف وزيادة الالف والنون واعلم ان هذه الالف والنون في هذه الاعلام وما كان نحوها محمولات على باب عطشان وسكران لقرب ما بينهما ألا ترى أنهما زائدتان كزيادتهما وأنه لا يدخل عليها تاء التأنيث لاتقول مروانة ولا عدنانة لان العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وليس المانع من الصرف كونه على زنة فعلان ألا تري أن عثمان وذبيان وسفيان حكمها حكم عدنان وغيلان ، فان قيل فأنت تقول سلمان وسلمى فهلا كان كعطشان وعطشى قيل ليس سلمان وسلمي من قبيل عطشان وعطشى انما ذلك من قبيل تلاقى اللغة وأمر حصل بحكم الاتفاق لا انه كان مقصوداً ، وقد كثرت زيادة الالف والنون آخراً على هذا الحد فان جهل أمرها في موضع قضى بزيادة النون فيه الى أن تقوم الدلالة بخلافه فان سميت رجلا بسرحان أو امرأة منعته الصرف لانه صار حكمه حكم عدنان وذبيان فان نكرته انصرف لامحالة فان سميت برمان فسيبويه والخليل لايصرفانه ويحكمان على الالف والنون بالزيادة حملا على الاكثر وأبو الحسن يصرفه ويحملها على أنها أصل وحجته أنه قد كثر فى النبات فعال نحو سماق وحماض وعناب وجمار ، وقوله « الا اذا اضطر الشاعر فصرف » يعني ان الاسم اذا اجتمع فيه سببان من الاسباب التسعة امتنع من الصرف ولم يجز صرفه الا فى ضرورة الشعر فان ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر واستعمال مالا يسوغ استعماله فى حال الاختيار والسعة فجميع مالا ينصرف يجوز صرفه فى الشعر لاتمام القافية واقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خلاف في ذلك الا ما كان فى آخره ألف التأنيث المقصورة فانه لا يجوز صرفه للضرورة لانه لا ينتفع بصرفه لانه لايسد ثلمة فى البيت من الشعر وذلك انك اذا نونت مثل حبلى وسكرى فقلت حبلى وسكرى فتحذف الف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لانك زدت التنوين وحذفت الالف فما ربحت الا كسر قياس ولم تحظ بفائدة واعلم انك اذا نونت اسما غير منصرف ضرورة جررته أيضا لانك ترده الى أصله فتحركه بالحركات الثلاث التي تنبغى له نحو قوله

إذا ماغَزَوْا بالجَيْشِ حلَّقَ فوقَهُمْ(١) عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

نخفض عصائب لما ردها الى أصلها

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً وما تعلق به الكوفيون في اجازة منعه فى الشعر ليس بثبت ﴾

قال الشارح السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي على وابن البرهان(٢) وغيرهما ترك صرف ماينصرف وأباه سيبويه وأكثر البصريين وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد وقال ليس لمنع الصرف أصل يرد اليه وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتاً صالحة العدة قال عباس بن مرداس

فَمَا كانَ حِصْنٌ ولاَ حابِسٌ يَفُوقانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه ، ومن ذلك قول الاصبغ العدوانى

وِمِمَّنْ وَلِدُوا عامِرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ

ولم يصرف عامراً وأنشدوا

ومُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأمْـرُ أكْبَرُهَا وأطْيَبُها

الى أبيات أخر غير هذه جاءت فى أشعار العرب أضعاف ما ذكرناه ، وقد تأولها أبو العباس وروى شيئا منها على غير ماروه فأما بيت عباس فان الرواية الصحيحة يفوقان شيخى فى مجمع وشيخه هو مرداس وان صحت روايتهم فانه جعله قبيلة لتقدمه وكثرة أشياعه ، وأما عامر ذو الطول فأبو القبيلة ويجوز أن يكون جعله القبيلة نفسها فلم يصرفه ثم رد الكلام فى الصفة الى اللفظ ومنه قوله تعالى (ألا إن ثموداً كفروا ربهم ألا بعداً لثمود) صرف الاول جعله أبا القبيلة ومنعه الصرف ثانيا لانه جعله نفس القبيلة ، وأما قوله مصعب حين جد الامر فان الرواية الصحيحة وأنتم حين جد الأمر وان صحت تلك الرواية حمله (٣) على ارادة القبيلة ، وكان أبو بكر بن السراج يقول لو صحت الرواية في ترك صرف مالا ينصرف ما كان بأبعد من قوله

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قالَ قائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

انما هو فبينا هو فحذف الواو من هو وهى متحركة من نفس الكلمة واذا جاز حذف ماهو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذى هو زيادة للضرورة أولى ، والذى ذكره ابن السراج لا أراه لان التنوين حرف دخل لمعنى فاذا حذف أخل بذلك المعنى وليس كذلك ماهو من نفس الكلمة ألا ترى أنه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص فى مثل قاض ومع المقصور في مثل عصا واقتضت الحال حذف احدهما حذف لام الكلمة وبقى التنوين لان حذف التنوين ربما أوقع لبسا وليس كذلك حذف الواو من قوله فبيناه يشرى رحله ، واعلم ان النصوص الواردة فى هذا الباب ليس ردها بالسهل والمذهب فيه منع صرف

---

(١) فى نسخة فوقه (٢) فى نسخة ابن برهان (٣) في نسخة حملت

المنصرف من الاسماء اذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة (١) حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع من الصرف فى حال الاختيار والسعة فالضرورة اعتبر مطلق الثقل وفي حال الاختيار اعتبر ثقل مخصوص فاذا اعتبرت النصوص الواردة فى هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين فلو جاء مثل رجل وفرس وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجز عندي فأما صاحب الكتاب فانه اختار منع جواز صرف ما ينصرف فى الضرورة وهو مذهب سيبويه والاكثر من البصريين وقد ذكرت حجتهم فى ذلك *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير كقولك رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد ﴾

قال الشارح قد ذكرنا ان العلمية أحد الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريف فرعا والتنكير أصلا على مامضى والعلمية تجامع ستة أسباب من موانع الصرف . أحدها العجمة فى مثل ابرهيم واسمعيل واسحق ويعقوب فهذه الاسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة قال الله تعالى (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل) وقال عز من قائل (ووهبنا له اسحق ويعقوب) . الثانى وزن الفعل نحو يزيد وتغلب ويشكر ويعمر وخضم وضرب اذا سمى به فهذا وما كان مثله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل . الثالث العدل فى مثل عمر وزفر وحذام وقطام عدل من عامر وزافر وحاذمة وقاطمة أعلاما . الرابع زيادة الالف والنون فى نحو عثمان وذبيان وسلمان وعدنان فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون . الخامس التركيب نحو بعلبك ومعديكرب ورام هرمز وما كان مثلها مما جعل الاسمان فيه اسما واحدا فهذه الاسماء لاتنصرف للتعريف والتركيب . السادس التأنيث فى مثل طلحة وحمزة وسعاد وقطام فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث فالتأنيث في نحو طلحة وحمزة بالتاء وفى سعاد بتقدير التاء الا انه لا يظهر لكون الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علامة التأنيث ولذلك يتعاقبان الا فيما لا يعتد به وذلك فى تصغير وراء وقدام فقد قيل وريئة وقديديمة وهو قليل ، وأما سقر وما كان مثله فان حركة عينه قامت مقام الحرف الرابع على ما سنذكر ، فهذه الستة احدى علتيها التعريف فاذا نكرت زالت احدى العلتين وهو التعريف فبقيت علة واحدة فينصرف فتقول هذا ابراهيم وابراهيم آخر وأحمد وأحمد آخر وعمر وعمر آخر وعثمان وعثمان آخر وهذا بعلبك وبعلبك آخر وهذا حمزة وحمزة آخر ، وقوله نحو رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد فالمراد ان سعاد وما كان مثله مثل طلحة فيه التعريف والتأنيث فاذا نكر انصرف لزوال التعريف وقطام فيه ثلاث علل التعريف والتأنيث والعدل فاذا نكر زال التعريف وزال أيضا العدل لزوال التعريف لانه انما كان معدولا فى حال التعريف فبقى في كل واحد منهما سبب واحد وهو التأنيث وهذا الضرب من التأنيث لا أثر له الا مع التعريف فاذا زال التعريف بطل حكمه وصار الاسم فى حكم ما لا سبب فيه فان شئت أن تقول بقى بلا سبب لان السبب الباقى لا أثر له وان شئت أن تقول بقي على سبب واحد وهو التأنيث لفظا ، ومثله عمر اذا نكرته

(١) زيادة في بعض النسخ للضرورة يقتضيها السياق

زال التعريف وزال العدل بزواله أيضاً ، وهذا انما يطرد فيما مثل به من سعاد وقطام ونظائرهما لا فى كل ما أحد سببيه التعريف ألا ترى ان أذربيجان قد اجتمع فيه التعريف والتركيب والعجمة وزيادة الالف والنون فاذا زال التعريف جاز ان يقال لبقائه بلا سبب اذ كان لا أثر لهذه الاسباب الا مع التعريف ولا يقال بقى على سبب واحد لانه لما زال التعريف بقى فيه أكثر من سبب واحد فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ إلا نحو أحمر فان فيه خلافاً بين الاخفش وصاحب الكتاب ﴾

قال الشارح لما أطلق وقال وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير استثنى أحمر ونحوه من الصفات اذ كان فيه خلاف اذا سمى به ثم نكر فان سيبويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنعه فى حال تعريفه الا ان المانع من الصرف مختلف ففى حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل وفى حال التنكير شبهه بحاله قبل التسمية ، وذهب أبو الحسن الاخفش الى صرفه لانه بالتسمية فارق الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل على ما ذكر فاذا نكر زال التعريف وبقى فيه علة واحدة وهى الوزن وحده فانصرف وأرى القياس ما قاله أبو الحسن وكذلك ما كان نحوه مثل سكران وعطشان اذا سمى بشيء من ذلك ثم نكر فهو على الخلاف *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما فيه سببان من الثلاثى الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف فى اللغة الفصيحة التى عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر فى قوله

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ ﴾

قال الشارح اعلم ان ماكان ساكن الوسط من الثلاثى المؤنث اذا كان معرفة فالوجه منعه الصرف لاجتماع السببين فيه وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه فكأن الخفة قاومت أحد السببين فبقى سبب واحد فانصرف عند هؤلاء وفيه رد الى الاصل وقد أنشد قول جرير * لم تتلفع بفضل الخ * والشاهد فيه صرف دعد وترك صرفها ، والتلفع التقنع والتردي . والعلب جمع علبة كظلمة وظلم وهو إناء من جلد يشرب به الأعراب ، يصفها بأنها حضيرة رقيقة العيش لا تلبس ما يلبسه العرب ولا تشرب مما يشربون ، ومثله قول الآخر

أَلاَ حَبَّذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

فصرف هندا فى موضعين من البيت وليس ذلك من قبيل الضرورة لانه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت والقياس الصرف لان مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب ألا ترى انهم قالوا ذلذلا وجندلا فصرفوه وان كان المراد ذلاذل وجنادل غير مصروفين لانهما بزنة مساجد لكنهم حذفوا الالف منهما تخفيفا وما حذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به ويؤيد وضوحاً أن الالف مرادة أنه قد اجتمع فيها أربع متحركات متواليات فى كلمة مع كون الالف مرادة فهو مصروف لمراعاة اللفظ ، وكان الزجاج لا يرى صرف نحو هند ودعد وجمل ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، فأما الاسم الاعجمى الثلاثى الساكن الوسط فمصروف البتة نحو لوط ونوح قال الله تعالى (امرأة

نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا) واعلم ان اعتمادهم فى نحو هند ودعد وما كان مثلهما الصرف ومنعه واعتمادهم فى نحو نوح ولوط الصرف ألبتة مع تساويهما فى الخفة لسكون أوسطهما دليل على أن حكم التأنيث أقوى فى منع الصرف من العجمة وصاحب الكتاب لم يفرق بين هند وجمل وبين لوط ونوح وجعل حكم نوح ولوط فى الصرف ومنعه كهند ودعد وهو القياس الا ان المسموع ما ذكرنا *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما ما فيه سبب زائد كماه وجور فان فيهما ما فى نوح مع زيادة التأنيث فلا مقال فى امتناع صرفه ﴾

قال الشارح : أما « ماه وجور » اذا سمى بهما امرأتان فلا كلام فى منع صرفهما لانه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب التعريف والتأنيث والعجمة ولذلك لو سميت امرأة بدك أو حش لكان غير مصروف لما ذكرناه ولو سميت بهما رجلا لكان حكمهما حكم نوح ولوط *

قال صاحب الكتاب ﴿ والتكرر فى نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصابيح نزل البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلا بحال والزنة التي لا واحد عليها منزلة تأنيث ثان وجمع ثان ﴾

قال الشارح : لما ذكر فى أثناء هذا الفصل أن السبب الواحد لا يكون مانعا من الصرف ألبتة خاف أن يتوهم متوهم أن نحو « حبلى وبشرى وصحراء ومساجد » ناقض لما قرره فنبه عليه وعرف أن العلة ههنا متكررة وذلك أن ألف التأنيث المقصورة والممدودة فى نحو حبلى وسكرى وحمراء وصحراء هى المانعة من الصرف وحدها وأن الصفة لا أثر لها بل هى سبب زائد على المانع ألا ترى أن نحو حبارى وبهمى وشكاعى أسماء غير صفات وليس فيها الا الالف وحدها وأن صحراء وطرفاء ليست بصفة وليس مع الالف الممدودة فيهما سواها وانما منعت الصرف لانها لازمة للتأنيث وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزل منزلة الجزء منها فلذلك تثبت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى وصحراء وصحارى وليست التاء كذلك فى نحو طلحة وحمزة انما هى علامة منفصلة بمنزلة اسم ضم الى اسم ولذلك تحذف فى التكسير فى نحو قرية وقرى وظلمة وظلم وجفنة وجفان وطلحة وطلاح فالالف تشارك التاء فى التأنيث وتزيد عليها باللزوم فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان فهذا معنى « تكرر العلة » وكذلك نحو « مساجد ومصابيح » وذلك أن هذا الجمع لما لم يكن له نظير فى الآحاد وليس فى الجموع جمع الا وله نظير فى الآحاد على ما تقدم فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع ثانيا فتكررت العلة وقد تقدم ذلك مبسوطا *

القول فى وجوه اعراب الاسم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هى الرفع والنصب والجر وكل واحد منهما علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس الا وأما المبتدأ وخبره وخبر ان وأخواتها ولا التي لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر فى باب كان والاسم فى باب ان والمنصوب بلا التي لنفى الجنس وخبر ما

ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول ، والجر علم الاضافة ، وأما التوابع فهي فى رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة ، وأنا أسوق هذه الاجناس كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده ﴾

قال الشارح : اعلم ان الاعراب فى اللغة البيان يقال أعرب عن حاجته اذا أبان عنها ومنه قوله عليه السلام «الثيب تعرب عن نفسها» وهومشتق من لفظ العرب ومعناه وذلك لما يعزي اليهم من الفصاحة يقال أعرب وتعرب اذا تخلق بخلق العرب فى البيان والفصاحة كما يقال تمعدد اذا تكلم بكلام معد ، والاعراب الابانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل فى أولها ألا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير اعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر فى البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير مايوجد بوجود الاعراب ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمراً وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر « فان قيل » فأنت تقول ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى وتقتصر في البيان على المرتبة قيل هذا شيء قادت اليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الاعراب فيهما ولو ظهر الاعراب فيهما أو فى أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيد فظهور الرفع فى زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الاعراب وكذلك لو قيل أكل كمثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر الي أن الكمثرى مأكول وكذلك لو ثنيتهما أو نعتهما أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول ضرب الموسيان العيسيين وضرب عيسى الكريم موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير فى ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن ، واعلم انهم قد اختلفوا فى الاعراب ماهو فذهب جماعة من المحققين الى انه معنى قالوا وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل فى أولها نحو هذا زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد والاختلاف معنى لامحالة ، وذهب قوم من المتأخرين الى انه نفس الحركات وهو رأى ابن درستويه فالاعراب عندهم لفظ لامعني فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرى على آخر الكلمة فى اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه ، والاظهر المذهب الاول لاتفاقهم على انهم قالوا حركات الاعراب ولو كان الاعراب نفس الحركات لكان من اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممتنع وقوله « وجوه الاعراب » يريد به أنواع اعراب الاسماء التى هى الرفع والنصب والجر لانه لما كانت معانى المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافا اليها كان الاعراب المضاف اليه مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه ، واعلم أن سيبويه فصل بين ألقاب حركات الاعراب وألقاب حركات البناء فسمى حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما وحركات البناء ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق بينهما فاذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الالقاب أن عاملا عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يحدث عمله ووقعت الكفاية فى الفرق بهذا اللفظ وأغني عن أن يقول ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل فكان فى التسمية فائدة الايجاز والاختصار ، وقد خالفه الكوفيون وسموا الضمة اللازمة رفعا والفتحة والكسرة نصباً وجراً والصواب

مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة ، واعلم ان اعراب الاسماء من هذه الاربعة الرفع والنصب والجر ولا يدخل الاسم جزم وانما لم تجزم الاسماء لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها فلو جزمت لابطل الجازم الحركة واذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين لان التنوين تابع للحركة ولوزالا اختلت الكلمة بذهاب شيئين. أحدهما الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً اليها والآخر التنوين الذى هو دليل كونه منصرفاً ، « فان قيل » فهلا أذهب الجازم الحركة وحدها قيل لو حذفت الحركة للجازم لزم تحريك حرف الاعراب لسكونه وسكون التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لعاد لفظ المجزوم الى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزم فيه لانه لايسلم سكونه ، ويحكى عن المازنى أنه قال لم يدخل الجزم الاسماء لانه بعوامل يمتنع دخولها على الاسماء من جهة المعني نحو لم ولما وان المجازية وما جرى مجراها ، وقوله « وكل واحد منها علم على معني » يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى من معانى الاسم التي هى الفاعلية والمفعولية والاضافة ولولا ارادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعانى لم تكن حاجة الى كثرتها وتعددها ، ثم قال « فالرفع علم الفاعلية » فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدإ لمشاركةٍ فى الاخبار عنه وذلك لان الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدإ والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه وافتقار المبتدإ الى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذى قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر ، وذهب سيبويه وابن السراج الي أن المبتدأ والخبر هما الاول والاصل فى استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ومنه قول سيبويه اعلم ان الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لان المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لان المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ويعرى الاسم عن غيره فى التقدير قبل أن يقترن به غيره ، والذى عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الاول وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولا وحمل عليه المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن وخبر لا التى لنفى الجنس واسم ما ولا التي بمعنى ليس وجعل لكل واحد منها فصلا يأتى عقيب هذا مرتباً هذا الترتيب ويستقصى عليها الكلام هناك ، وقوله « والفاعل واحد ليس الا » يريد أن كل فعل متعد كان أو غير متعد لايكون له الا فاعل واحد والعلة فى ذلك أن الفعل حديث وخبر فلا بد له من محدث عنه يسند ذلك الحديث اليه وينسب اليه والا عدمت فائدته فاذا ذكرت بعده اسماً وأسندت ذلك الفعل اليه اشتغل به وصار حديثاً عنه وان جئت بعده باسم آخر وقع فضلة فينتصب انتصاب الفضلات وهو المفعول به ، وقوله « ليس الا » يريد ليس الا ذلك فحذف المستثنى منه تخفيفاً وحذف المستثنى أيضاً وحذف المستثنى بعد الا سائغ اذا وقعت بعد ليس وسيوضح فى موضعه من الاستثناء ان شاء الله تعالى *

ذكر المرفوعات

﴿ الفاعل ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو ما كان المسند اليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه ، وحقه الرفع ورافعه ما أسند اليه ﴾

قال الشارح : اعلم انه قدم الكلام فى الاعراب على المرفوعات لانها اللوازم للجملة والعمدة فيها والتي لاتخلو منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها ثم قدم الكلام على الفاعل لانه الاصل فى استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه على ما تقدم شرحه ، واعلم ان الفاعل فى عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ولذلك كان في الايجاب والنفى سواء ، وبعضهم يقول فى وصفه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ويريد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة الى الاحتراز من ذلك لان الفعل اذا أسند الى المفعول نحو ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل اذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل أو مؤثراً فيه ، وقال بعضهم فى وصفه هو الاسم الذى يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا كأنه احترز بقوله لمجرد كونه خبرا من الخبر اذا تضمن معني الاستفهام من نحو أين زيد وكيف محمد ومتي الخروج فان هذه الظروف التى وقعت أخبارا يجب تقديمها لكن لا لمجرد كونه خبرا بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام ، وهذا الكلام عندى ليس بمرضى لان خبر الفاعل الذى هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرا اذ لو كان الامر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبد الله ذاهب فلما لم يجب ذلك فى كل خبر علم انه انما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرا وهو كونه عاملا فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام فى قولك أين زيد ونظائره سبب أوجب تقديمه فاعرفه ، وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظى يدل على ذلك تسميتهم اياه فاعلا فى الصور المختلفة من النفى والايجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد فزيد فى جميع هذه الصور فاعل من حيث أن الفعل مسند اليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل ويؤيد اعراضهم عن المعنى عندك وضوحا انك لو قدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلا وانما يكون مبتدأ وخبرا معرضاً للعوامل اللفظية ، وقوله «وحقه الرفع» يعني وخصته من الحركات الرفع ، ورافعه ما أسند اليه من الفعل أو ما كان في معناه من الاسماء مثال الفعل قام زيد رفعت زيدا بقام ومثال ما هو فى معنى الفعل من الاسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك زيد ضاربٌ غلامُه وحسن وجهه ومضروب أخوه فهذا فى تقدير يضرب غلامه وحسن وجهه ويضرب أخوه فارتفاع كل واحد من الغلام والوجه والاخ كارتفاع زيد بالفعل قبله من قولك ضرب زيد ، وربما قال بعضهم فى عبارته الفاعل ما ارتفع باسناد الفعل اليه وهو تقريب وهو في الحقيقة غير جائز لان الاسناد

معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظى ، فان قيل ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعا ، فالجواب عن ذلك من وجوه . أحدها أن الفاعل رفع للفرق بينه و بين المفعول الذى لولا الاعراب لجاز أن يتوهم انه فاعل وكان الغرض اختصاص كل واحد منها بعلامة تميزه عن صاحبه وكان زمام هذا الامر بيد الواضع . و ثانيها أن الفاعل انما اختص بالرفع لقوته و المفعول بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه و حذفه ألا ترى انك تقول ضرب زيد ويكون الكلام مستقلا وان لم تذكر مفعولا ولو أخذت تحذف الفاعل ولم تقم مقامه شيئاً نحو ضرب زيدا من غير فاعل لم يكن كلاماً واذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف والضمة أقوى من الفتحة لان الضمة من الواو والفتحة من الالف والواو أقوى من الالف لانها أضيق مخرجا ولذلك يسوغ تحريك الواو ولا يمكن ذلك فى الالف لسعة مخرجها ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه واذا ضاق صلب الصوت وقوى فناسبوا بان أعطوا الاقوى الاقوى والاضعف الاضعف ؛ ووجه ثالث أن الفاعل أقل من المفعول اذ الفعل لايكون له الافاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو ضرب زيد عمراً وأعطيت زيدا درهما وأعلمت زيدا عمروا خير الناس فيتعدى الى مفعول واحد والي اثنين والى ثلاثة ولك وأن تأتى بالمصدر بعد ذلك والظرف من الزمان والظرف من المكان والمفعول له والمفعول معه والحال والاستثناء والضمة أثقل من الفتحة فأعطوا الفاعل الذى هو قليل الرفع الذى هو ثقيل وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذى هو خفيف وانما فعلوا ذلك لوجهين . احدهما ليقل فى كلامهم مايستثقلون وهو الضمة . والثانى أنهم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلا فى الكلام فيكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل وخفة النصب موازية لكثرة المفعول ومثله مثل من نصب بين يديه حجران أحدهما خمسة أرطال والآخر عشرة أرطال ثم قيل له عالج ان شئت الخفيفة عشر مرات وان شئت عالج الثقيل خمس مرات فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلة ممارسة الثقيل فيكون ذلك جارياً على منهاج الحكمة والعدل فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والاصل أن يلى الفعل لانه كالجزء منه فاذا قدم عليه غيره كان فى النية مؤخراً ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيداً ﴾

قال الشارح : اعلم ان القياس فى الفعل من حيث هو حركة الفاعل فى الاصل أن يكون بعد الفاعل لان وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل أن كان عاملا في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه اياهما وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانياً فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازما له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل ولذلك اذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم على ماسنذكر فى الفصل الذي بعده وقد تقدم من الدليل في شرح الخطبة على شدة اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به ما فيه مقنع واذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لايجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من

حروف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده فاذاً رتبة الفعل يجب أن يكون أولا ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرا ، وقد تقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير ولذلك جاز أن يقال « ضرب غلامه زيد » فالغلام مفعول وهو مضاف الى ضمير الفاعل وهو بعده متأخر عنه فهو فى الظاهر اضمار قبل الذكر لكنه لما كان مفعولا كانت النية به التأخير لانه لما وقع فى غير موضعه كانت النية به التأخير الى موضعه ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون المعنى وذلك جائز ، ولو قلت « ضرب غلامه زيداً » برفع الغلام مع انه متصل بضمير المفعول لكان ممتنعا لان الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظا ومعنى لان الفاعل وقع أولا وهى مرتبته والشيء اذا وقع فى مرتبته لايجوز أن ينوي بها غيرها ، وقد أقدم أبو الفتح ابن جني على جواز مثل ذلك وجعله قياساً قال وذلك لكثرة ماجاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالاصل وحمل عليه قول الشاعر

جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ

وذلك خلاف ماعليه الجمهور والصواب أن تكون الهاء عائدة الى المصدر والتقدير جزى رب الجزاء وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر اذ كان دالا عليه ومثله قولهم من كذب كان شراً له أى كان الكذب شراً له ، وبعضهم يقول الضمير فى البيت يعود الى المفعول بعده ولكن علي سبيل الضرورة ولا يجوز مثله فى حال الاختيار وسعة الكلام فاعرفه ٭

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومضمره فى الاسناد اليه كمظهره تقول ضربت وضربنا وضربوا وضربن وتقول زيد ضرب فتنوى فى ضرب فاعلا وهو ضمير يرجع الى زيد شبيه بالتاء الراجعة الى أنا وأنت فى أنا ضربت وأنت ضربت ﴾

قال الشارح : لافرق بين اسناد الفعل إلي الفاعل الظاهر وبين اسناده الي المضمر من جهة حصول الفائدة واشتغال الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر الا انك اذا أسندته الى ظاهر كان مرفوعا وظهر الاعراب فيه واذا أسندته الى مضمر لم يظهر الاعراب فيه لانه مبنى وانما يحكم على محله بالرفع فاذا قلت ضربت كانت التاء فى محل مرفوع لانها الفاعلة ، واعلم ان الفعل الماضى اذا اتصل به ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وقبلت وذلك لئلا يتوالى فى كلمة أربع متحركات لوازم فقولنا لوازم تحرز من ضمير المفعول لان الفعل لايسكن لامه اذا اتصل به ضمير المفعول لان ضمير المفعول ليس بلازم للفعل ألا ترى أنه يجوز اسقاطه وحذفه وأن لاتذكره فتقول ضربك بالتحريك فيجتمع فيه أربع متحركات اذ لم تكن لوازم لان ضمير المفعول فى حكم المنفصل فعلى هذا تقول ضربنا بسكون الباء اذا أردت الفاعل ويقع الظاهر بعده منصوباً لانه المفعول وتقول ضربنا بحركة الباء اذا أردت المفعول ويقع الظاهر بعده مرفوعا لانه الفاعل فقد بان الفرق بين ضربنا وضربنا وحدثنا وحدثنا اذا أسكنت فالضمير فاعل واذا حركت فالضمير مفعول ، وقوله « وهوضمير يرجع الى زيد » يريد بذلك أنك اذا أخبرت عن أنا وهو ضمير منفصل فقلت أنا ضربت وعن أنت فى قولك أنت ضربت فكما يعود الى كل واحد منهما ضمير متصل

يظهر

يظهر في اللفظ له صورة تدركها الحاسة فى الخط كان كذلك فى الغائب ولم يظهر له صورة ولا لفظ حملا لما جهل أمره على ماعلم فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن إضمار الفاعل قولك ضربنى وضربت زيداً تضمر فى الاول اسم من ضربك وضربته اضماراً على شريطة التفسير لانك لما حاولت فى هذا الكلام أن تجعل زيداً فاعلا ومفعولا فوجهت الفعلين اليه استغنيت بذكره مرة ولما لم يكن بد من اعمال أحدهما فيه أعملت الذي أوليته اياه ومنه قول طفيل أنشده سيبويه * جرى فوقها واستشعرت لون مذهب * ﴾

قال الشارح : هذا الفصل من باب اعمال الفعلين وهو باب الفاعلين والمفعولين ، اعلم انك اذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الاسماء العاملة ووجهتهما الى مفعول واحد نحو ضربني وضربت زيداً فان كل واحد من الفعلين موجه الى زيد من جهة المعني اذ كان فاعلا للاول ومفعولا للثانى ولم يجز أن يعملا جميعا فيه لان الاسم الواحد لايكون مرفوعا ومنصوباً فى حال واحدة على ان الفراء قد ذهب الى انك اذا قلت قام وقعد زيد فكلا الفعلين عامل فى زيد وهو ضعيف لان من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب وحينئذ يؤدى الى أن يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا فى حال واحدة وذلك فاسد واذ لم يجز أن يعملا معا فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدر للآخر معمولا يدل عليه المذكور ، وذهب الجميع الى جواز اعمال أيهما شئت واختلفوا فى الاولية فذهب البصريون الى أن اعمال الثانى أولى وذهب الكوفيون الى أن اعمال الاول أولى فاذا قلت ضربني وضربت زيداً نصبت زيداً لانك أعملت فيه ضربت ولم تعمل الاول فيه لفظا وان كان المعنى عليه ، وذهب سيبويه الى أن فى ضربنى فاعلا مضمراً دل عليه المذكور وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل فى اللفظ ، وذهب الكسائى الى ان الفاعل محذوف دل عليه الظاهر ، وكان الفراء لا يرى الاضمار قبل الذكر ، وأثر هذا الخلاف يظهر في التثنية والجمع فتقول على مذهب سيبويه فى التثنية ضربانى وضربت الزيدين وفى الجمع ضربونى وضربت الزيدين فتظهر علامة التثنية والجمع لان فيه ضميراً وتقول على مذهب الكسائي ضربني وضربت زيداً وفى التثنية ضربنى وضربت الزيدين وفى الجمع ضربنى وضربت الزيدين فتوحد الفعل الاول فى كل حال لخلوه من الضمير ، والصحيح مذهب سيبويه لان الاضمار قبل الذكر قد ورد عنهم فى مواضع على شريطة التفسير من ذلك اضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدا والخبر وما دخل عليهما نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد) وهو اضمار الشأن والحديث وفسره بعده ونحو قول الشاعر

اذا مُتُّ كان الناسُ نِصْفان شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ

المراد كان الشأن والامر الناس نصفان ، ومن ذلك قولهم نعم رجلا زيد ففى نعم فاعل مضمر فسرته النكرة بعده والتقدير نعم الرجل رجلا زيد أى المضمر كناية عن رجل ، ومثله ربه رجلا أدخل رب على مضمر لم يتقدم له ذكر ظاهر وفسره بما بعده ويسميه الكوفيون المضمر المجهول ، وأما حذف الفاعل البتة واخلاء الفعل عنه فغير معروف فى شيء من كلامهم فكان ماقلناه وهو الحمل على الاضمار بشرط التفسير أولى اذ كان له نظير من كلام العرب فكان أقل مخالفة ، وقوله « تضمر فى الاول اسم من ضربك

وضربته» يريد مضمر الاسم المذكور لانه فاعل ومفعول من جهة المعنى اذ كان ضارباً ومضروباً ولذلك يترجم بباب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل مايفعل به الآخر فاذا قلت ضربني وضربت زيداً أضمرت فى الاول اسم زيد الذي فعل بك من الضرب مثل ما فعلت به ، فأما البيت الذى أنشده وهو من أبيات الكتاب لطفيل الغنوى

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأنَّ مُتونَها جَرى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

فشاهد على إعمال الثانى وهو اختيار سيبويه ، نصب اللون باستشعرت وأضمر فى جرى فاعلا دل عليه لون مذهب ولو كان أعمل الاول لرفع اللون بالفعل الاول وكان أظهر ضمير المفعول فى استشعرت وقال واستشعرته كأنه يصف خيلا وأن ألوانها كمت مشوبه بحمرة كأن عليها شعار ذهب والشعار ما يلى الجسد من الثياب والمذهب ههنا من أسماء الذهب فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب ﴿ وكذلك اذا قلت ضربت وضربنى زيد رفعته لايلائك إياه الرافع وحذفت مفعول الاول استغناء عنه ، وعلى هذا تعمل الاقرب أبداً فتقول ضربت وضربنى قومك ، قال سيبويه ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربونى قومك ، وهو الوجه المختار الذى ورد به التنزيل قال الله تعالى (آتونى أفرغ عليه قطراً ٭ وهاؤم اقرأوا كتابيه) واليه ذهب أصحابنا البصريون ﴾

قال الشارح : اذا قلت ضربت وضربني زيد برفع زيد أعملت الثانى وهو فعل ومفعول وليس بعد الفعل والمفعول الا الفاعل والفاعل حقه الرفع وهذا معنى قوله « لايلائك إياه الرافع » يشير بذلك الى قربه منه وحذفت مفعول الاول استغناء عنه ولم تضمره لان المفعول فضلة فلم تحتج الى اضماره وعلى هذا يعمل الاقرب أبدا وذلك مقتضى القياس فتقول ضربت وضربنى قومك أعملت الثانى ولذلك رفعت القوم ووحدت الفعل لخلوه من الضمير ولو أعملت الاول لقلت ضربت وضربونى قومك بنصب القوم واظهار ضمير الجماعة فى الفعل الثانى لان تقديره ضربت قومك وضربونى ، والوجه المختار ضربت وضربنى قومك و به ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى (آتونى أفرغ عليه قطرا) أعمل الثانى ولو أعمل الاول لقال آتوني أفرغه عليه قطرا اذ التقدير آتونى قطرا أفرغه عليه ، ومثله قوله تعالى (هاؤم اقرؤا كتابيه) أعمل الثانى وهو اقرؤا ولو أعمل الاول لقال هاؤم اقرؤه كتابيه ، واعلم ان هذا الاستدلال بالظاهر والغالب وذلك لانه يجوز ان يكون أعمل الاول وحذف مفعول الثانى لان المفعول فضلة يجوز ان لا يأتى به ، ومثله قول الفرزدق

ولٰكنَّ نِصفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي بَنُو عبدِ شَمْسٍ بنِ مَنافٍ وهاشِمِ

فهذا مثل قولهم ضربت وضربنى قومك أعمل الثانى وهو سبنى ولو أعمل الاول لقال وسبونى لان التقدير لو سببت بني عبد شمس وسبونى

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يعمل الاول وهو قليل ومنه قول عمر بن أبي ربيعة ٭ تنخل فاستاكت به عود إسحل ٭ وعليه الكوفيون ، وتقول على المذهبين قاما وقعد أخواك وقام وقعدا أخواك ، وليس قول امرئ القيس ٭ كفانى ولم أطلب قليل من المال ٭

من قبيل ما نحن بصدده اذ لم يوجه فيه الفعل الثاني الى ما وجه اليه الاول ﴾

قال الشارح قد ذكرنا انه لا خلاف في جواز اعمال أي الفعلين شئت لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين وانما الخلاف في الاول منهما فذهب الكوفيون الى ان اعمال الفعل الاول أولى وتعلقوا بأبيات أنشدوها منها قول عمر بن أبي ربيعة

اذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكةٍ تُنُخِّلَ فاستاكَتْ به عُودُ إسْحِلِ

الشاهد فيه رفع عود إسحل بالفعل الاول والتقدير تنخل عود إسحل فاستاكت به ولو أعمل الثاني لقال تنخل فاستاكت بعود إسحل ، فقوله «تنخل» أي اختير والاسحل شجر يشبه الاثل يستاك به ينبت بالحجاز ، وهذا لا دليل فيه لان ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه وأما أن يدل على الاولية فلا ، وحجة البصريين في ترجيح اعمال الثاني أنه أقرب الى المعمول وليس في اعماله تغيير المعنى اذ لا فرق في المعنى بين اعمال الاول والثاني وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة ، ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا جحر ضب خرب وماء شن بارد فأتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه ألا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانما هما من صفات الجحر والماء ، ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدره وصدر زيد فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض فاختير الخفض ههنا حملا على الباء وان كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة وكان اعمال الثاني فيما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد ، قال وتقول على المذهبين قاما وقعد أخواك وقام وقعد أخواك قد تقدم من قولنا انه اذا وجه الفعلان الى اسم واحد لا يجوز أن يعملا فيه جميعاً واذ كانت القضية كذلك وجب أن يعمل فيه أحدهما لفظا ومعنى ويعمل الآخر فيه من جهة المعنى لا غير فتقول على مذهب سيبويه قاما وقعد أخواك فتثني الفعل الاول لان فيه ضميرا وتقول قام وقعد أخواك على مذهب الكسائي وتوحد الفعلين جميعا الاول لان فاعله محذوف عنده والثاني لانه عمل في الظاهر بعده ، وتقول على مذهب الفراء قام وقعد أخواك فتوحد الفعلين جميعاً أيضا لخلوهما من الضمير لانهما جميعا عملا في هذا الاسم الظاهر ورفعاه ، فأما بيت امرئ القيس

فلو أنَّ ما أسعَى لِأدْنى مَعيشَةٍ كَفانِي ولم أطْلُبْ قَليلٌ من المالِ

فليس من هذا الباب لان شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجها الى ما وجه اليه الآخر وهو الاسم المذكور وليس الامر في البيت كذلك لان الفعل الاول موجه الى القليل من المال والثاني موجه الى الملك ولم يجعل القليل مطلوبا وانما كان مطلوبه الملك : وتلخيص معنى البيت انني لو سعيت لمنزلة دنية كفاني قليل من المال ولم أطلب الكثير ألا ترى انه قال في البيت الثاني

وَلَـكِنَّما أسعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدْرِكُ المجدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

ولو نصب قليلا بأطلب استحال المعنى وصار التقدير كفاني قليل ولم أطلب قليلا فيكون هذا عطف

جملة الى جملة لا تعلق لأحدهما بالأخرى كقولك ضربني زيد ولم أكرم بكرا وحذف المفعول من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه ، يصف بعد همته فيقول لو كان سعيي فى الدنيا لأدنى حظ فيها لكفتني البلغة من العيش ولم أتجشم ما أتجشم وانما طلبي معالى الامور كالملك ونحوه فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومن اضماره قولهم اذا كان غداً فأتنى أى اذا كان ما نحن عليه غدا ﴾

قال الشارح يريد ومن اضمار الفاعل أن الانسان يقول لمن يخاطبه فى أمر يطلبه اذا كان غدا فأتنى يريد اذا كان ما نحن عليه غدا فأتني ، فكان ههنا بمعني الحدوث والتقدير اذا حدث هذا الامر غدا فأتني فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر ، ونحو منه

فإن كان لا يُرْضيك حتَّى تَرُدَّنى الى قَطَرِىٍّ لا إخالُك راضِيَا

المراد فان كان لا يرضيك ما جرى فى الحال التى نحن عليها

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر يقال من فعل فتقول زيد باضمار فعل ، ومنه قوله عز وجل (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيمن قرأها مفتوحة الباء أى يسبح له رجال ، ومنه بيت الكتاب * ليبك يزيد ضارع لخصومة * أى ليبكه ضارع ﴾

قال الشارح اعلم ان الفاعل قد يذكر وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه وذلك أن الانسان قد يرى مضروبا أو مقتولا ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل وكل واحد منهما يقتضى فاعلا فى الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من ضربه أو من قتله فيقول المسؤل زيد أو عمرو يريد ضربه زيد أو قتله عمرو فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وان لم ينطق به لان السائل لم يشك فى الفعل وانما يشك فى فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيد لكان أجود شيء وصار ذكر الفعل كالتأكيد ، ومن ذلك قوله تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) بفتح الباء فى قراءة عاصم وابن عامر وذلك أنه بناه لما لم يسم فاعله فأقام الجار والمجرور بعده مقام الفاعل ثم فسر من يسبح على تقدير سؤال سائل من يسبحه فقال رجال أى يسبح له رجال فرفع رجالا بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه يسبح لانه لما قال يسبح له دل أن ثم مسبحا ، ومثله بيت الكتاب

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومختبطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَوَائِحُ

البيت لابن نهيك النهشلى (١) والشاهد فيه رفع ضارع بفعل محذوف كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع لخصومة أى يبكيه ضارع لخصومة ، والمختبط المحتاج وأصله ضرب الشجر للابل ليسقط ورقها وتعلف ، يصف انه كان مقيماً بحجة المظلوم ناصراً له مؤاسياً للفقير المحتاج ، والضارع الذليل الخاضع وتطيح تذهب وتهلك يقال أطاحته السنون اذا أذهبت(٢) به فى طلب الرزق وأهلكته ، والطوائح جمع مطيحة وهى القواذف يقال طوحته الطوائح أى ترامت به المهالك والقياس أن يقال المطاوح لانه جمع مطيحة وانما جاء على حذف الزوائد كما قال الله تعالى (وأرسلنا الرياح لواقح) والقياس ملاقح لانه جمع ملقحة وانما جاء محذوف الزوائد ، ورواه الاصمعى ليبك يزيد ضارع لخصومة على بنية الفاعل ولا شاهد فيه

(١) فى نسخة وقيل لاوس بن حجر (٢) فى نسخة ذهبت به

على هذه الرواية ، فعلى قياس قوله تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) أجاز سيبويه ضرب زيد عمرو لانك لما قلت ضرب علم أن له ضارباً والتقدير ضربه عمرو ، ومثله قراءة من قرأ (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) قال أبو العباس المعنى زينه شركاؤهم فرفع الشركاء بفعل مضمر دل عليه زين *

قال صاحب الكتاب ﴿ والمرفوع في قولهم هل زيد قام فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر ، وكذلك فى قوله عز وجل (وان أحد من المشركين استجارك) وبيت الحماسة * ان ذو لونة لانا * وفى مثل للعرب لو ذات سوار لطمتنى ، وقوله تعالى (ولو أنهم صبروا) على معنى ولو ثبت ، ومنه المثل ألا حظية فلا ألية أي إن لا تكن لك فى النساء حظية فانى غير ألية ﴾

قال الشارح : اعلم أن الاستفهام يقتضى الفعل ويطلبه وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة انما هو عن الفعل لانك انما تستفهم عما تشك فيه وتجهل علمه والشك انما وقع في الفعل وأما الاسم فمعلوم عندك ، واذا كان حرف الاستفهام انما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذى دخل من أجله واذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر دل عليه الظاهر لانه اذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الاصل أولى وذلك نحو قولك أزيد قام ورفعه بالابتداء حسن جيد لاقبح فيه لان الاستفهام يدخل على المبتدإ والخبر ، وأبو الحسن الاخفش يختار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر على ماقلناه ، وأبو عمر الجرمى يختار أن يكون مرتفعا بالابتداء لان الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر كما ذكرناه ولا يفتقر الي تكلف تقدير محذوف ، وأما تمثيل صاحب الكتاب بقوله « هل زيد قام » فلم يمثل بالهمزة فيقول أزيد قام وذلك من قبل أن سيبويه يفرق بين الهمزة وهل فعنده اذا قلت أزيد قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازاً حسناً واذا قلت هل زيد قام يقع اضمار الفعل لازماً ولم يرتفع الاسم بعده الا بفعل مضمر على انه فاعل وقبح رفعه بالابتداء ولم يجز تقديم الاسم ههنا الا فى الشعر فلذلك مثله بهل دون الهمزة ، وانما قبح رفعه بعد هل بالابتداء ولم يقبح بعد الهمزة وذلك من قبل أن الهمزة أم الباب وأعم تصرفا وأقواها فى باب الاستفهام لانها تدخل فى مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً ويختص به وينتقل عنه الى غير الاستفهام نحو من وكم وهل فمن سؤال عمن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعني الذى وكم سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعني رب وهل لايسأل بها فى جميع المواضع ألا ترى انك تقول أزيد عندك أم عمرو على معنى أيهما عندك ولم يجز في ذلك المعنى أن تقول هل زيد عندك أم عمرو وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى قد نحو قوله تعالى (هل أتى على الانسان حين من الدهر) أى قد أتى وقد تكون بمعنى النفى نحو قوله تعالى (هل جزاء الاحسان الا الاحسان) واذ كانت الهمزة أعم تصرفا وأقوى فى باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا فى غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلا واستقبح ذلك فى غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها ، « فان قيل » اذا كان الاستفهام يقتضى الفعل على ما أقررتم فما بالكم ترفعون بعده المبتدأ والخبر فتقولون أزيد قائم وهل زيد قائم

فالجواب ان الجملة قبل دخول الاستفهام تدل على فائدة فدخل الاستفهام سؤالا عن تلك الفائدة ، وذكر قوله تعالى (وان أحد من المشركين استجارك فأجره) فأحد هنا مرتفع بفعل مضمر تفسيره الظاهر الذى هو استجارك والتقدير ان استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره وذلك أن إن فى باب الجزاء بمنزلة الالف فى باب الاستفهام وذلك لانها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء نحو من ومتي لهـا مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط فى الزمان وليست ان كذلك بل تاتى شرطا فى الاشياء كلها فلذلك حسن أن يليها الاسم فى اللفظ ويقدر له عامل وذلك نحو إن زيد أتانى آته ترفع زيداً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر والتقدير إن أتانى زيد أتانى آته ، قال النمر بن تولب

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ وإذَا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذَلِكَ فاجْزَعِي

نصب منفساً بعد ان باضمار فعل تقديره ان أهلكت منفسا أهلكته ويجوز رفع منفس فيقال ان منفس أهلكته على تقدير ان هلك منفس ولا بد من تقدير فعل اما ناصب واما رافع ، وزعم الفراء أن أحدا في الآية يرتفع بالعائد الذى عاد اليه ، وهو ضمير الفاعل الذى فى استجارك وهو قول فاسد لانا اذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبراً لاحد وصار الكلام كالمبتدإ والخبر ، واما « بيت الحماسة »

إذًا لَقَامَ بِنَصْرِى مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحَفِيظَةِ إنْ ذُو لُوثَةٍ لَانَا

الشاهد فيه رفع ذو لوثة بفعل مضمر دل عليه لانا والتقدير ان لان ذو لوثة لانا لمكان حرف الجزاء وهى ان واقتضائها الفعل وأنه لا يقع بعدها مبتدأ وخبر لا يجوز أن يقال ان زيد قائم أكرمتك ، والخشن جمع أخشن بمعنى الخشن والجمع خشن بسكون الشين نحو قوله

أَلْيَنُ مَسّاً فِى حَوَايَا البَطْنِ مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ

وتحريك الشين فى البيت ضرورة ، والحفيظة الغضب واللوثة الضعف والاسترخاء أى انهم يخشنون اذا لان الضعيف لعجز أو ذلة يصفهم بالمنعة ، وأما المثل وهو قولهم « لو ذات سوار لطمتنى » فالاسم الذى هو ذات سوار مرتفع بعد لو بفعل مقدر دل عليه لطمتني والتقدير لو لطمتنى ذات سوار لطمتني من قبل ان لو تقتضي الفعل اقتضاء ان الشرطية لان لو شرط فيما مضي كما أن إن شرط فيما يستقبل ، ويحكى ان حاتماً الطائى أسر فى بلاد بنى عنزة فغاب عنها الرجال وبقى فيما بين نسائهم حاتم مقيداً مغلولا ثم اتفق لهن الارتحال فارتحلن بحاتم فلما بلغن بعض الطريق مسهن الجوع وكان عادة الجاهلية أكل الفصيد فى المخمصة فقال أفككن عني الغل لافزد ففككن عنه فنزل عن الناقة ونحرها فقيل له فى ذلك فقال هكذا فزدي أنه فلطمته جارية بما فعل فقال لو ذات سوار لطمتنى يريد لو حرة لطمتنى والمعني لو لطمتني من كانت فى الشرف لى كفؤاً لهان علىّ ذلك ، وأما المثل الا خر وهو قول العرب « ان لا حظية فلا ألية » فمعناه ان لا تكن لك فى النساء حظية فاني غير ألية كأنها قالت ان كنت ممن لا تحظى عنده امرأة فاني غير ألية ، ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن الا نصباً اذ التقدير الا أكن حظية فيكون منصوباً لانه خبر كان ، يضرب لمن أخطأته الحظوة فيقال ان أخطأتك الحظوة فيما تطلب فلا تأل أن تتودد الى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد وأصله فى المرأة تصلف عند زوجها ، وحظية وألية فعيلة من الحظوة والالو وألوت

أى قصرت والاصل حظيوة وأليوة وانما قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها على حد سيد وميت ، وأما قوله تعالى (ولو أنهم صبروا) فان وما بعدها من الاسم والخبر بتأويل مصدر من لفظ الخبر مضاف الى الاسم وهو فى موضع رفع بفعل محذوف وتقديره ولوثبت صبرهم أووقع لما ذكرناه من أن لولا يليها الا الفعل ، واعلم أنك لو قلت لو أن زيدا قائم لاكرمناه لم يجز واذا قلت لو أن زيدا قام لاكرمناه جاز وذلك لوقوع الفعل فى خبر أن فيكون مفسرا لذلك الفعل المحذوف الرافع كأنا قلنا لو صح أن زيدا قام أو لو ثبت ، « فان قيل » فكيف يكون قام من قولك لو أن زيدا قام دالا على صح وثبت وليس من لفظه قيل لما كانا في المعنى شيئاً واحدا جاز أن يفسر أحدهما بالآخر ألا ترى انه لا فرق بين أن تقول قام زيد وبين أن تقول صح قيام زيد أو ثبت قيام زيد فلما كان إياه فى المعني جاز أن يدل قام على صح لان الصحة القيام فيجوز أن يدل أحدهما على الآخر من حيث هما فعلان ماضيان وأحدهما ملتبس بالآخر من حيث كانت أن وما اتصل بها فى موضع المصدر والفعل المضمر مسند اليه ، وقد أجاز سيبويه أن تكون أن وما اتصل بها بعد لو وان كان فيها معني المجازاة فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وجاز لان الفعل الذى هو خبر أن يصحح لها معنى المجازاة وساغ ذلك لانها ليست عاملة كان الشرطية فجاز أن يقع بعدها المبتدأ ، وقال السيرافي لو كانت أن فى موضع اسم مبتدإ لجاز أن يقال لو أن زيدا جالس أتيناك على معنى لو وقع هذا والحق الاول لاقتضائها الفعل *

المبتدأ والخبر

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هما الاسمان المجردان للاسناد نحو قولك زيد منطلق ، والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هى كان وان وحسبت وأخواتهما لانهما اذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع ، وانما اشترط فى التجريد أن يكون من أجل الاسناد لانهما لو جردا لا للاسناد لكانا فى حكم الاصوات التى حقها أن ينعق بها غير معربة لان الاعراب لايستحق الا بعد العقد والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لايتأتى بدون طرفين مسند ومسند اليه ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فى الجزءين ، وشبههما بالفاعل ان المبتدأ مثله فى انه مسند اليه والخبر فى انه جزء ثان من الجملة ﴾

قال الشارح : هذا الفصل واضح من كلام صاحب الكتاب غير أنا نذكر نكتا تختص بهذا الفصل لابد منها ، اعلم ان المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للاخبار عنه ، والعوامل اللفظية هى أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر فاما الافعال فنحو كان وأخواتها والحروف نحو ان وأخواتها وما الحجازية ، وانما اشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية لان المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا واذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به فرفعته تارة ونصبته أخري نحو كان زيد قائما وان زيدا قائم وما زيد قائما وظننت زيدا قائما واذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدإ والخبر الى شبه الفعل والفاعل وهذا معنى

قوله « غصبتهما القرار على الرفع » وقوله « المجردان للاسناد » يريد بذلك انك اذا قلت زيد فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصوته لايستحق الاعراب لان الاعراب انما أتى به للفرق بين المعاني واذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج الى الاعراب ليدل على ذلك المعنى فأما اذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تصوته غير معرب ، وقوله « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معاً تناولا واحدا » اشارة الى أن العامل في المبتدأ والخبر تجريدهما من العوامل اللفظية ، وهي مسئلة قد اختلف فيها العلماء « فذهب الكوفيون » الى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لابد له من مبتدإ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه قالوا ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملا ومعمولا فى حال واحدة ، وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى (أيا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى) فنصب أيا بتدعوا وجزم تدعوا بأى فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا في حال واحدة ، ومثله قوله تعالى (أينما تكونوا يدرككم الموت) فأينما منصوب بتكونوا لانه الخبر وتكونوا مجزوم بأينما وذلك كثير فى كلامهم فكذلك ههنا ، وهو فاسد لانه يؤدى الى محال وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول واذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال لانه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخراً فى حال واحدة ، ومما يؤيد فساد ماذهبوا اليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد أخاك وان زيدا أخوك وظننت زيدا أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملا فى الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره ، وأما الآيات التي أوردوها فان الجواب عنها من وجهين أحدهما أنا لا نسلم أن الجزم فى الفعل بنفس الاسم المنصوب وانما هو بتقدير حرف الشرط الذى هو إن والنصب فى الاسم بالفعل المذكور فاذاً العامل فى كل واحد منهما غير الآخر ، الثانى أنا نسلم أن كل واحد منهما عامل فى الآخر الا انه باعتبارين فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لامن حيث هو اسم والنصب فى الاسم بالفعل نفسه فهما شيئان مختلفان وليس كذلك مانحن فيه لانه باعتبار واحد يكون عاملا ومعمولا وهو كونه مبتدأ وخبراً ، « وذهب البصريون » الى ان المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم الى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية وقال الآخرون هو التعرى وإسناد الخبر اليه وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب ، والقول على ذلك أن التعرى لا يصح أن يكون سبباً ولا جزءا من السبب وذلك أن العوامل توجب عملا والعدم لايوجب عملا اذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة ، « فان قيل » العوامل فى هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيرا حسياً كالاحراق للنار والبرد والبل للماء وانما هى أمارات ودلالات والامارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ألا ترى انه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر وصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ههنا « قيل » هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم أن التعرى عامل أنه معرف للعامل اذ

لو زعم أنه معرف لكان اعترافاً بأن العامل غير التعري ، وكان أبو اسحق يجعل العامل فى المبتدإ ما فى نفس المتكلم يعنى من الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدإ ، والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه أولا لثان كان خبرا عنه والاولية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل لان الفاعل شرط تحقق معنى الفعل وأن الفاعل قد أسند اليه غيره كما ان المبتدأ كذلك الا ان خبر المبتدإ بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سواء ، وأما العامل في الخبر فذهب قوم الى انه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى الى قوله « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما » وانما قلنا ذلك لانه قد ثبت أنه عامل فى المبتدإ فوجب أن يكون عاملا في الخبر لانه يقتضيهما معاً ألا ترى أن كأن لما اقتضت مشبها ومشبها به كانت عاملة فى الجزءين كذلك ههنا هذا معنى قوله « لانه معني يتناولهما معاً تناولا واحدا » يعني الابتداء ، وذهب آخرون الى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان فى الخبر قالوا لانا وجدنا الخبر لا يقع الا بعد المبتدإ والابتداء فوجب أن يعملا فيه وهذا القول عليه كثير من البصريين ولا ينفك من ضعف وذلك من قبل ان المبتدأ اسم والاصل فى الاسماء أن لاتعمل واذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فاضافة ما لاتأثير له الى ماله تأثير لا تأثير له ، ويمكن أن يقال أن الشيئين اذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون فى كل واحد من أفراد ذلك المركب ، والذى أراه أن العامل فى الخبر هو الابتداءوحده على ماذكر كما كان عاملا فى المبتدإ الا ان عمله فى المبتدإ بلا واسطة وعمله فى الخبر بواسطة المبتدإ يعمل فى الخبر عند وجود المبتدا وان لم يكن للمبتدا أثر فى العمل الا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء فى قدرة ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا ، وذهب قوم الى أن الابتداء عمل فى المبتدا والمبتدأ وحده عمل فى الخبر وهذا ضعيف لان المبتدأ اسم كما ان الخبر اسم وليس أحدهما بأولى من صاحبه فى العمل فيه لان كل واحد منهما يقتضى صاحبه *.

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس ونكرة اما موصوفة كالتى فى قوله عز وجل (ولعبد مؤمن) واما غير موصوفة كالتى فى قولهم أرجل في الدار أم امرأة وما أحد خير منك وشر أهر ذا ناب وتحت رأسى سرج وعلى أبيه درع ﴾

قال الشارح : اعلم ان أصل المبتدا أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لان الغرض فى الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك فى علم ذلك الخبر ، والاخبار عن النكرة لافائدة فيه ألا ترى انك لو قلت رجل قائم أو رجل عالم لم يكن فى هذا الكلام فائدة لانه لا يستنكر أن يكون رجل قائما وعالما في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذى تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم فاذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة لانك اذا ابتدأت بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فانما ينتظر الذى لايعلمه فاذا

قلت قائم أو حكيم فقد أعلمته بمثل ماعلمت مما لم يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم فلو عكست وقلت قائم زيد فقائم منكورلا يعرفه المخاطب لم تجعله خبرا مقدماً يستفيده المخاطب ولا يصح أن يكون زيد الخبر لان الاسماء لا تستفاد ولا يساوى المتكلم المخاطب لان النكرة مالا يعرفه المخاطب وان كان المتكلم يعرفه ألا ترى انك تقول عندى رجل فيكون منكورا وان كان المتكلم يعرفه فالمعرفة والنكرة بالنسبة الى المخاطب فلذلك قال « المبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس » وقد ابتدأوا بالنكرة فى مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع النكرة الموصوفة والنكرة اذا اعتمدت على استفهام أو نفى واذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جارا ومجرورا وتقدم عليها نحو تحت رأسى سرج ولى مال واذا كان فى تأويل النفى نحو قولهم شر أهر ذا ناب ، فأما النكرة الموصوفة فنحو قولك رجل من بني تميم جاءنى ومثله قوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك) لما وصف الرجل بأنه من بني تميم والعبد بأنه مؤمن يخصص من رجل آخر ليس له تلك الصفة فقرب بهذا التخصيص من المعرفة فحصل بالاخبار عنه فائدة وانما يراعى فى هذا الباب الفائدة ، وكذلك اذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفى لان الكلام صار غير موجب فتضمنت النكرة معنى العموم فأفادت فجاز الابتداء بها لذلك وذلك نحوقولك « أرجل عندك أم امرأة وما أحد خير منك » وقالوا فى المثل « شر أهر ذا ناب » فالابتداء بالنكرة فيه حسن لان معناه ما أهر ذا ناب الا شر فالابتداء ههنا محمول على معني الفاعل وجري مثلا فاحتمل والامثال تحتمل ولا تغير ، ومعنى شر أهر ذا ناب أنهم سمعوا هرير كلب فى وقت لايهر مثله فيه الا لسوء ظن ولم يكن غرضهم الاخبار عن شر وانما يريدون الكلب أهره شر وانما كان محمولا على معنى النفى لان الاخبار به أقوي لانه أوكد ألا تري ان قولك ما قام الا زيد أوكد من قولك قام زيد وانما احتيج الي التوكيد فى هذه المواضع من حيث كان أمراً مهما لما ذكرناه ، ومما جاء من ذلك قولهم فى المثل شيء ماجاء بك يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود فى ذلك الوقت أى ماجاء بك الا شيء أى حادث لايعهد مثله ، وأما قولهم « تحت رأسى سرج وعلى أبيه درع ولك مال » فالذي سوغ ذلك كونك صدرت فى الخبر معرفة هي المحدث عنها فى المعنى ألا ترى ان السرج من قولك تحت رأسى سرج وان كان المحدث عنه فى اللفظ فالرأس مضاف الى ضمير المتكلم وهو الياء من رأسى وهذا الضمير هو المحدث عنه فى المعنى كأنك قلت أنا متوسد سرجا وكذلك على أبيه درع كأنك قلت أبوه متدرع وكذلك لك مال المعنى أنت ذو مال فلما كان المعنى مفيدا جاز وان كان اللفظ على خلافه ، والذى يؤيد عندك ما قلناه انك لو قلت تحت رأس سرج وعلى رجل درع ولرجل مال لم يكن كلاما ، وانما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدما لوجهين . أحدهما ان الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة اذا وقعا بعدها لانه فى الحقيقة جملة من حيث كان متعلقا باستقر وهو فعل ويدل أنه جملة أنه يقع صلة والصلات لا تكون الا جملا واذا كان كذلك فلو قلت سرج تحت رأسى أو درع على أبيه أو قال درهم لى لتوهم المخاطب أنه صفة وينتظر الخبر فيقع عنده لبس ، والوجه الثانى أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة فى الواجب فلما سمج ذلك عندهم فى اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر وانما كان تأخيره أحسن من تقديمه لانه وقع

موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ وان كنا قد أحطنا علماً أنه المبتدأ ، ومن ذلك قولهم سلام عليك وويل له قال الله تعالى (سلام عليك سأستغفر لك ربى . وويل للمطففين) ومن ذلك أمت فى حجر لافيك ، فهذه الاسماء كلها انما جاز الابتداء بها لانها ليست أخبارا فى المعنى انما هى دعاء أو مسئلة فهى في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة والتقدير ليسلم الله عليك وليلزمه الويل ، وقولهم أمت فى حجر لافيك معناه ليكن الأمت فى الحجارة لا فيك والأمت اختلاف انخفاض و ارتفاع قال الله تعالي (لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً) والمعني أبقاك الله بعد فناء الحجارة لان الحجارة مما يوصف بالبقاء قال الشاعر

ماأطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أنَّ الْفَتَى حَجَرٌ تَنْبُو الحَوَادِثُ عَنْهُ وهْوَ مَلْمُومُ

فلما كانت فى معني الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل ، والفرق بين الرفع والنصب أنك اذا رفعت كأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر واذا نصبت كانك تعمل فى حال حديثك في اثباتها *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق ﴾

قال الشارح : اعلم ان خبر المبتدإ هو الجزء المستفاد الذى يستفيده السامع ويصير مع المبتدإ كلاماً تاماً والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك اذا قلت عبد الله منطلق فالصدق والكذب انما وقعا فى انطلاق عبد الله لا فى عبد الله لان الفائدة في انطلاقه وانما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند اليه الخبر الذى هو الانطلاق ، وخبر المبتدإ على ضربين مفرد وجملة فاذا كان الخبر مفردا كان هو المبتدأ في المعني أومنزلا منزلته فالاول نحو قولك زيد منطلق ومحمد نبينا فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبى صلى الله عليه وسلم ويؤيد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك زيد منطلق فقيل من زيد هذا الذي ذكرته لقلت هو المنطلق ولو قيل من المنطلق لقلت هو زيد فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على انه هو ، وأما المنزل منزلة ما هو هو فنحو قولهم أبو يوسف أبوحنيفة فأبو يوسف ليس أباحنيفة انما سد مسده فى العلم وأغني غناءه ، ومنه قوله تعالى (وأزواجه أمهاتهم) أي هن كالأمهات فى حرمة التزويج وليس بأمهات حقيقة ألا ترى الى قوله تعالى (ان أمهاتهم الا اللائى ولدنهم) فبقى أن لا تكون أمهات حقيقة الا الوالدات ، ثم المفرد على ضربين يكون متحملا للضمير وخالياً منه فالذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات وذلك قولك زيد ضارب وعمرو مضروب وخالد حسن ومحمد خير منك ففى كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه لأن هذه الاخبار فى معنى الفعل فلا بد لها من اسم مسند اليه ولما كانت مسندة الى المبتدإ في المعنى ولا يصح تقديم المسند اليه علي المسند أسند الي ضميره وهذا هو التحقيق ؛ والذى يدل علي تحملها الضمير المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمر ظاهرا لكان مرفوعا نحو زيدضارب أبوه ومكرم أخوه وحسن وجهه واذا عملت في الظاهر لكونه

فاعلا عملت فى المضمر اذا أسندت اليه لكونه فاعلا وذلك من حيث كان الخبر فى حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل كذلك هذه الاسماء ، وتحمل هذه الاشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوبا الى ذلك المضمر ولو نسبته الى ظاهر لم يكن فيه ضمير نحو زيد ضارب غلامه لان الفعل لا يرفع فاعلين وكذلك ما كان فى حكمه وجارياً مجراه « وأما القسم الثانى وهو ما لا تحمل الضمير من الاخبار » وذلك اذا كان الخبر اسما محضا غير مشتق من فعل نحو زيد أخوك وعمرو غلامك فهذا لا يتحمل الضمير لانه اسم محض عار من الوصفية ، والذى يتضمن الضمير من الاسماء ما تقدم وصفه من الاخبار المشتقة كاسم الفاعل وغيره مما ذكرناه وهذه الاسماء ليست كذلك وانما الاخبار بأنه مالك للغلام ومختص بأخوة زيد ، وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرمانى من المتأخرين من البصريين الى انه يتحمل الضمير قالوا لانه وان كان اسما جامداً غير صفة فانه فى معني ما هو صفة ألا تري انك اذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الاخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الاسماء وانما المراد اسناد معني الاخوة وهى القرابة ومعني الغلامية وهى الخدمة اليه وهذه المعانى معانى أفعال ، والصحيح الاول وعليه الاكثر من أصحابنا لان تحمل الضمير انما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعني وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم ههنا ، واعلم ان خبر المبتدا اذا كان مفرداً سواء كان مشتقاً أو غير مشتق فانه يكون مرفوعا مثل المبتدا لان الابتداء والتعرى كما رفع المبتدأ على ما ذكرناه كذلك رفع الخبر لان تناوله إياه كتناوله المبتدأ الا ان تناوله المبتدأ بلا واسطة وتناوله الخبر بواسطة المبتدا فكان المبتدأ شرطا لا علة وقد تقدم ذلك *

قال صاحب الكتاب ﴿ والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وبكر ان تعطه يشكرك وخالد فى الدار ﴾

قال الشارح : اعلم ان الجملة تكون خبرا للمبتدا كما يكون المفرد الا انها اذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معني انه لو وقع المفرد الذى هو الاصل موقعها لكان مرفوعا ، والذى يدل على ان المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب والبسيط أول والمركب ثان فاذا استقل المعني بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه ، والامر الثانى أن المبتدأ نظير الفاعل فى الاخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدا مفرد ، واعلم انه « قسم الجملة الى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية » وهذه قسمة أبى على وهى قسمة لفظية وهى فى الحقيقة ضربان فعلية واسمية لان الشرطية فى التحقيق مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل والظرف فى الحقيقة للخبر الذى هو استقر وهو فعل وفاعل ، فمثال « الجملة الفعلية » زيد قام أبوه فزيد مرتفع بالابتداء وقام فى موضع خبره وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الاب في قوله زيد قام أبوه وهذا الضمير يعود الى المبتدا الذي هو زيد ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عن هذا المبتدا وذلك لان الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه فاذا لم يكن فى الجملة ذكر يربطها بالمبتدا

حتى

حتي تصير خبرا وتصير الجملة من تمام المبتدا وقعت الجملة أجنبية من المبتدا ولا تكون خبرا عنه ألا ترى انك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن كلاماً لعدم العائد فاذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد وتكون الجملة التى العائد منها فى موضع رفع خبرا ، وأما الجملة الاسمية فأن يكون الجزء الاول منها اسما كما سميت الجملة الاولى فعلية لان الجزء الاول فعل وذلك نحو زيد أبوه قائم ومحمد أخوه منطلق فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدا الثانى والمبتدأ الثانى وخبره في موضع رفع لوقوعه موقع خبر المبتدا الاول كما كان قولك قام أبوه كذلك فى المسئلة الاولى فأخبرت عن المبتدا الثانى وهو الاب بمفرد ولذلك لم تحتج الى ضمير وأخبرت عن المبتدا الاول بجملة من مبتدا وخبر وهي أبوه قائم والهاء عائدة الى المبتدا ولولا هي لم يصح الخبر كما قلنا فى الجملة الفعلية ، وأما «الجملة الثالثة وهى الشرطية» فنحو قولك زيد ان يقم أقم معه فهذه الجملة وان كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الاصل فى الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو قام زيد الا انه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالاخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدا والخبر فكما ان المبتدأ لايستقل الا بذكر الخبر كذلك الشرط لايستقل الا بذكر الجزاء ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود الى المبتدا منها عائد واحد نحو زيد ان تكرمه يشكرك عمرو فالهاء في تكرمه عائدة الى زيد ولم يعد من الجزاء ذكر ولو عاد الضمير منهما جاز وليس بلازم نحو زيد ان يقم أكرمه ففى يقم ضمير من زيد وكذلك الهاء فى أكرمه تعود اليه أيضاً ، « الرابعة الظرف » والظرف على ضربين ظرف من الزمان وظرف من المكان وحقيقة الظرف ما كان وعاء وسمى الزمان والمكان ظروفاً لوقوع الحوادث فيهما وقد يقع الظرف خبرا عن المبتدا نحو قولك زيد خلفك والقتال اليوم ، واعلم ان الظرف على ضربين ظرف زمان وظرف مكان والمبتدأ أيضاً على ضربين جثة وحدث فالجثة ما كان شخصاً مرئياً والحدث ما كان معنى نحو المصادر مثل العلم والقدرة فاذا كان المبتدأ جثة نحو زيد وعمرو وأردت الاخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف الا من ظروف المكان نحو قولك زيد عندك وعمرو خلفك واذا كان المبتدا حدثا نحو القتال والخروج جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان ، والعلة فى ذلك أن الجثة قد تكون فى مكان دون مكان فاذا أخبرت باستقرارها فى بعض الامكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون فى غيره ، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان مثال ذلك قولك زيد خلفك فخلفك خبر عن زيد وهو مكان معلوم بجواز أن يخلو منه زيد بأن يكون أمامك أو يمينك أو فى جهة أخرى غيرهما فاذا خصصته بخلفك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده وكذلك القتال أمامك يجوز أن يقع في مكان غير ذلك ، وأما ظرف الزمان فاذا أخبرت به عن الحدث أفاد لان الاحداث ليست أمورا ثابتة موجودة فى كل الاحيان بل هي أعراض منقضية تحدث فى وقت دون وقت فاذا قلت القتال اليوم أو الخروج بعد غد استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث ، وأما الجثث فاشخاص ثابتة موجودة فى الاحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان اذ كانت موجودة في جميع الازمنة فاذا أخبرت وقلت زيد اليوم أو عمرو الساعة لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده لان التقدير زيد حال أو مستقر

فى اليوم وذلك معلوم لانه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم اذ كان الزمان لا يتضمن واحدا دون واحد ، « فان قيل » فأنت تقول الليلة الهلال والهلال جثة فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدم فالجواب انه انما جاز فى مثل الليلة الهلال على تقدير حذف المضاف والتقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه لانك انما تقول ذلك عند توقع طلوعه فلو قلت الشمس اليوم أو القمر الليلة لم يجز الا أن يكونا متوقعين وكذلك لو قلت اليوم زيد لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز ، واعلم أن الخبر اذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا نحو زيد فى الدار وعمرو عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لان الدار ليست من زيد فى شيء وانما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك فهذه هي الاخبار فى الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وانما حذفتها وأقمت الظرف مقامها ايجازا لما فى الظرف من الدلالة عليها اذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص على ماتقدم بيانه فلو أردت بقولك زيد عندك أنه جالس أو قائم لم يجز الحذف لان الظرف لا يدل عليه لانه ليس من ضرورة كونه فى الدار أن يكون جالسا أو قاعدا ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا فى ذلك المحذوف هل هو اسم أو فعل فذهب الاكثر الى انه فعل وأنه من حيز الجمل وتقديره زيد استقر في الدار أو حل في الدار ويدل على ذلك أمران أحدهما جواز وقوعه صلة نحو قولك الذى فى الدار زيد والصلة لاتكون الا جملة « فان قيل » التقدير الذي هو مستقر فى الدار كما قال ما أنا بالذى قائل لك شيئاً والمراد بالذى هو قائل فكذلك هنا يكون الظرف متعلقاً باسم مفرد على تقدير مبتدا محذوف قيل اطراد وقوع الظرف خبراً من غير هو دليل على ماقلناه فان ظهرت فى اللفظ كان حسناً وان لم تأت بها لحسن أيضاً ولم يقبح قبح ما أنا بالذى قائل لك ولا هو فى قلته فاطراد جاءنى الذى في الدار وقلة ما أنا بالذى قائل لك شيئاً تدل على ماذكرناه ، والامر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق به والاصل أن يتعلق بالفعل وانما يتعلق بالاسم اذا كان فى معنى الفعل ومن لفظه ولا شك أن تقدير الاصل الذى هو الفعل أولى ، وقال قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن الاخبار بالظرف من قبيل المفردات اذ كان يتعلق بمفرد فتقديره مستقر أو كائن ونحوهما والحجة فى ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفرداً على ما تقدم والجملة واقعة موقعه ولا شك أن اضمار الاصل أولى ووجه ثان أنك اذا قدرت فعلا كان جملة واذا قدرت اسما كان مفرداً وكلما قل الاضمار والتقدير كان أولى ، واعلم انك لما حذفت الخبر الذى هو استقر أو مستقر وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير المبتدا فى المعنى ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ثم حذفت الاستقرار وصار أصلا مرفوضاً لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرح ابن جني بجواز اظهاره والقول عندي فى ذلك أن بعد حذف الخبر الذى هو الاستقرار ونقل الضمير الى الظرف لا يجوز اظهار ذلك المحذوف لانه قد صار أصلا مرفوضاً فان ذكرته أولا وقلت زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع ، واعلم انك اذا قلت زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلا أو اسما وفيه ضمير مرفوع والظرف وذلك

الضمير

الضمير فى موضع رفع بأنه خبر المبتدا واذا قلت زيد فى الدار أو من الكرام فالجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك اذا قلت زيد عندك ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل فى موضع رفع بأنه خبر المبتدا ، وذهب الكوفيون الى انك اذا قلت زيد عندك أو خلفك لم ينتصب عندك وخلفك باضمار فعل ولا بتقديره وانما ينتصب بخلاف الاول لانك اذا قلت زيد أخوك فزيد هو الاخ فكل واحد منهما رفع الآخر واذا قلت زيد خلفك فان خلفك مخالف لزيد لانه ليس اياه فنصبناه بالخلاف ، وهذا قول فاسد لانه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الاول كما ينتصب الثانى لان الثانى اذا خالف الاول فقد خالف الاول الثانى أيضا لان الخلاف عدم المماثلة فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل مافعل صاحبه به ، وأيضا فان من مذهبهم أن المبتدأ مرتفع بعائد يعود اليه من الظرف اذا قلت زيد عندك وذلك العائد مرفوع واذا كان مرفوعا فلا بد له من رافع واذا كان له رافع فى الظرف كان ذلك الرافع هو الناصب فاعرفه ٭

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا بد فى الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع الى المبتدإ وقولك فى الدار معناه استقر فيها وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره وذلك فى مثل قولهم البر الكرّ بستين والسمن منوان بدرهم وقوله تعالى (ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الأمور) ﴾

قال الشارح قد تقدم قولنا أن خبر المبتدأ اذا وقع جملة فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع الى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبية من المبتدأ اذا كانت غير الأول ، وقوله « اذا قلت زيد فى الدار معناه استقر فيها » يعنى أنه يتعلق بمحذوف وقد تقدم بيان ذلك ، وقوله « وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره » يعني أن الراجع الى المبتدأ اذا كان الخبر جملة فانه يجوز حذفه واسقاطه مع شدة الحاجة اليه وذلك اذا كان موضع المضمر معلوماً غير ملتبس كقولهم « السمن منوان بدرهم » فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان و بدرهم خبر المبتدا الثانى والمنوان وخبره خبر المبتدأ الاول والعائد محذوف تقديره منوان منه بدرهم فموضع منه المحذوف رفع لانه صفة لمنوين وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود الى الموصوف وهو المنوان والثانى الهاء المجرورة وهى تعود الى السمن لابد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدا ولم يتصل به وساغ حذف العائد ههنا لان حصول العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أن السمن هنا جنس وما بعده بعض من الجنس وانما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن فكأنه قال السمن كله منوان منه بدرهم ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله منوان وأنه بدرهم والمراد غير ذلك ، ومثله « البر الكر بستين » الا أن المحذوف ههنا شيئان أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه وتقديره البر الكر منه بستين الا ان موضع منه هنا نصب على الحال لانه لايجوز أن يكون نعتاً للكر اذ كان معرفة والعامل فى الحال الجار والمجرور الذى هو الخبر وهو بستين وصاحب الحال المضمر المرفوع فيه وجاز تقدمه عليه وان كان العامل معنى لان لفظ الحال جار ومجرور فصار كقولك كل يوم لك ثوب ، وفى منه ضميران على ما ذكر أحدهما مرفوع يعود الى المضمر فى بستين والآخر الهاء العائدة الى المبتدأ الاول الذى هو البر وهى الرابطة ، والثانى

من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائد وهو التمييز والتقدير البر الكر بستين درهما فترك ذكر الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى انك لولم ترده لالتبس ولم يعلم من أي الانواع هو الثمن ، ولا يستبعد حذف العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه فانه قد جاء حذف الجملة التي هي خبر بأسرها للدلالة عليها نحو قوله تعالى (واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن) معناه فعدتهن ثلاثة أشهر الا انه حذف لدلالة الاول عليه واذا جاز حذف الجملة بأسرها كان حذف شيء منها أسهل ، وأما قوله تعالى (ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور) فمن فى موضع رفع بالابتداء وصبر وغفر الصلة والعائد ضمير الفاعل فيهما . وقوله « ان ذلك لمن عزم الأمور » في موضع الخبر وإن المكسورة تقدر تقدير الجمل فلذلك اذا وقعت خبرا افتقرت الى ضمير عائد الى المبتدأ كما تفتقر الجملة اذا وقعت خبرا ولم يوجد العائد فى الآية فكان مرادا تقديرا وانما حذف لقوة الدلالة عليه والمعنى ان ذلك الصبر منه أي من الصابر *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك وكقوله تعالى (سواء محياهم ومماتهم وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) المعنى سواء عليهم الانذار وعدمه ، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا وذلك قولك في الدار رجل ﴾

قال الشارح يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة فمثال المفرد قولك قائم زيد وذاهب عمرو وقائم خبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك ذاهب خبر عن عمرو ومثال الجملة أبوه قائم زيد وأخوه ذاهب عمرو فأبوه مبتدأ وقائم خبره والجملة فى موضع الخبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك أخوه ذاهب مبتدأ وخبر فى موضع الخبر عن عمرو ، وذهب الكوفيون الى منع جواز ذلك واحتجوا بأن قالوا انما قلنا ذلك لانه يؤدى الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى انك اذا قلت قائم زيد كان فى قائم ضمير زيد بدليل أنه يظهر فى التثنية والجمع فتقول قائمان الزيدان وقائمون الزيدون ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً فى الاحوال كلها وكذلك اذا قلت أبوه قائم زيد كانت الهاء فى أبوه ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره ، والمذهب الاول لكثرة استعماله فى كلام العرب قالوا « مشنوء من يشنؤك وتميمى أنا » فمن يشنؤك مبتدأ ، وقوله مشنوء الخبر وهو مقدم وكذلك تميمى أنا أنا مبتدأ وتميمي خبر مقدم ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها انما هى كونه تميمياً لا أنا المتكلم ، وأما قولهم أنه يؤدى الى تقديم المضمر على الظاهر فنقول أن تقديم المضمر على الظاهر انما يمتنع اذا تقدم لفظا ومعني نحو ضرب غلامه زيدا وأما اذا تقدم لفظاً والنية به التأخير فلا بأس به نحو ضرب غلامه زيد ألا ترى أن الغلام ههنا مفعول ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل فهو وان تقدم لفظا فهو مؤخر تقديرا وحكما ، ومنه قوله تعالى « فأوجس فى نفسه خيفة موسى) الهاء فى نفسه عائدة الى موسى وان كان الظاهر متأخرا لانه فى حكم المتقدم من حيث كان فاعلا ، ومثله قولهم فى المثل في أكفانه لف الميت وقالوا فى بيته يؤتى الحكم فقد تقدم المضمر على الظاهر فيهما لفظا لان النية بهما التأخير والتقدير لف الميت فى أكفانه ويؤتى الحكم فى بيته واذا ثبت ما ذكرناه جاز

تقديم خبر المبتدأ عليه وان كان فيه ضمير لان النية فيه التأخير من قبل ان مرتبة المبتدأ قبل الخبر فاعرفه ، وأما قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وسواء عليهم محياهم ومماتهم) فمحياهم مبتدأ ومماتهم عطف عليه وسواء خبر مقدم وانما وحد الخبر ههنا والمخبر عنه اثنان لوجهين أحدهما أن سواء مصدر فى معنى اسم الفاعل فى تأويل مستو والمصدر لا يثني ولا يجمع بل يعبر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا عدل وهذان عدل وهؤلاء عدل فكذلك ههنا ، والوجه الآخر أن يكون أراد التقديم والتأخير كأنه قال محياهم سواء ومماتهم كما قال * فانى وقيار بها لغريب * أراد فانى لغريب بها وقيار ، وكذلك قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) الفعل ههنا في تأويل المصدر والمعنى سواء عليهم الانذار وعدم الانذار فالانذار وما عطف عليه مبتدأ فى المعني وسواء الخبر وقد تقدم وسواء مصدر فى معني اسم الفاعل والتقدير مستويان على ما تقدم ألا تري أن موضع الفائدة الخبر والشك انما وقع فى استواء الانذار وعدمه لا فى نفس الانذار ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك اذ المعنى على التعيين والتحقيق لا على الاستفهام وانما الهمزة ههنا مستعارة للتسوية وليس المراد منها الاستفهام وانما جاز استعارتها للتسوية لاشتراكهما فى معنى التسوية ألا ترى أنك تقول فى الاستفهام أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد والشيئان اللذان يسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول فى التسوية ما أبالى أفعل أم لم يفعل فأنت غير مستفهم وان كان اللفظ الاستفهام وذلك لمشاركته الاستفهام فى التسوية لان معنى ما أبالى أفعل أم لم يفعل أي هما مستويان فى علمى كما قال في الاستفهام كذلك هذا هو التحقيق من جهة المعني ، وأما اعراب اللفظ فقالوا سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة فكأنهم أرادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه ، وقوله « وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قولك فى الدار رجل » قد تقدم فى الفصل قبله لِمَ ابتديء بالنكرة هنا ولم التزم تقديمه بما أغنى عن اعادته *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما سلام عليك وويل لك وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها اذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل ، وفى قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال ﴾

قال الشارح : لما تقدم من كلامه أنه قد التزم تقديم الخبر اذا وقع المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً أورد على نفسه اشكالا وهو قولهم « سلام عليك وويل له » فان المبتدأ نكرة والخبر جار ومجرور ولم يتقدم على المبتدأ ثم أجاب بأن المبتدأ في قولك لك مال وتحتك بساط انما التزم تقديم الخبر هناك خوفاً من التباس الخبر بالصفة وههنا لا يلبس لانه دعاء ومعناه ظاهر ألا ترى انك اذا قلت سلام عليك وويل له بالرفع كان معناه كمعناه منصوبا واذا كان منصوبا كان منزلا منزلة الفعل فقولك سلاماً عليك وويلا لك بمنزلة سلم الله عليك وعذبك الله فلما كان المعنى فيه ينزع الى معني الفعل لم يغير عن حاله لان مرتبة الفعل أن يكون مقدماً ، وأما قوله « وفى قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال » يريد أنه قد التزم ههنا تقديم الخبر أيضاً وانما قدم الخبر فى هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام وذلك أنك اذا قلت أين زيد فأصله أزيد عندك فحذفوا الظرف وأتوا بأين مشتملة على الامكنة كلها وضمنوها معنى همزة الاستفهام

فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لكونها خبراً ، وكذلك اذا قلت كيف زيد معناه على أى حال زيد واذا قلت متى القتال فمعناه ألقتال غداً ونحوه فعمل فيه ما عمل بأين وستوضح أحوال هذه الظروف المستفهم بها فى أماكنها إن شاء الله تعالى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز حذف أحدهما فن حذف المبتدأ قول المستهل الهلال والله وقولك وقد شممت ريحاً المسك والله أو رأيت شخصاً فقلت عبدالله وربى ومنه قول المرقش * إذ قال الخميس نعم * ومن حذف الخبر قولهم خرجت فاذا السبع وقول ذي الرمة :

فَيَاظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

وقوله تعالى (فصبر جميل) يحتمل الامرين أى فأمرى صبر جميل أو فصبر جميل أجمل ﴾

قال الشارح : اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلابد منهما الا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه لان الالفاظ انما جيء بها للدلالة على المعنى فاذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتى به ويكون مراداً حكماً وتقديراً ، وقد جاء ذلك مجيئاً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرة والخبر أخرى فما حذف فيه المبتدأ « قول المستهل الهلال والله » أى هذا الهلال والله والمستهل طالب الهلال كما يقال لطالب الفهم مستفهم ولطالب العلم مستعلم ، ومنه اذا شممت ريحاً طيبة قلت « المسك والله » أى هو المسك والله أو هذا المسك ، وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فاذا رأيته بعد قلت عبدالله وربى كأنك قلت ذاك عبدالله أو هذا عبدالله، وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل مررت برجل راحم المساكين بار بوالديه فعرف بتلك الاوصاف فقلت زيد والله أى هو زيد أو المذكور زيد ، وأما بيت المرقش الاكبر

لَا يُبْعِدِ اللهُ التَّلَبُّبَ وَالـغَارَاتِ اِذْ قَالَ الخَمِيسُ نَعَمْ

فالتلبب لبس السلاح والخميس الجيش والنعم الابل قال الفراء هو ذكر لا يؤنث يقال هذا نعم وارد ، والمعنى أنه يتأسف على الغير ولا سيما فى أوقات اقبالهم على الغنائم فيقول الجيش نعم أى هذا نعم فاطلبوه الا أنه حذف للعلم به ، وقد « حذف الخبر ايضا » كما حذف المبتدأ وأكثر ذلك فى الجوابات يقول القائل من عندك فتقول زيد والمعنى زيد عندي الا انك تركته للعلم به اذ السؤال انما كان عنه ، ومن ذلك قولهم « خرجت فاذا السبع » اعلم ان اذا تكون على ضربين زمانا وفيها معنى الشرط وتضاف الى الجملة الفعلية واذا وقع بعدها اسم كان ثم فعل مقدر نحو (اذا السماء انشقت واذا الارض مدت) والتقدير اذا انشقت السماء انشقت واذا مدت الارض مدت كان ذلك لتضمنه معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل ، وتكون بمعنى المفاجأة وهى فى ذلك على ضربين تكون اسما وتكون حرفا واذا كانت اسما كانت ظرفاً من ظروف الامكنة واذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة كما أن إن حرف دال على معنى المجازاة والهمزة حرف دال على معنى الاستفهام فاذا قلت خرجت فاذا السبع وأردت به الظرفية لم يكن ثم حذف وكان السبع مبتدأ واذا الخبر قد تقدم كما تقول عندي زيد

ويتعلق

ويتعلق الظرف باستقرار محذوف فان ذكرت اسما آخر كان منصوباً على الحال نحو خرجت فاذا السبع واقفاً أو عادياً والعامل فى الحال الظرف وان شئت رفعته على الخبر وجعلت الظرف من صلته ، فان جعلتها حرفاً كان الخبر محذوفاً لا محالة والتقدير خرجت فاذا السبع حاضر أو موجود لان المبتدأ لابد له من خبر ولا خبر لها ههنا ظاهراً فوجب أن يكون مقدراً ، وأما قول ذى الرمة * فياظبية الوعساء * الخ فالخبر محذوف فيه والتقدير أأنت الظبية أم أم سالم والمراد انكما التبستما علي لشدة تشابهكما فلم أعرف احدا كما من الاخرى ، والوعساء الارض اللينة ذات الرمل ، وجلاجل موضع ويروى بالحاء غير المعجمة والنقا الكثيب من الرمل ، وقوله تعالى (فصبر جميل) احتمل الامرين وذلك أن يكون صبر مبتدأ والخبر محذوف والمعنى فصبر جميل أجمل من غيره أو فعندى صبر جميل وجاز الابتداء بقوله صبر جميل وهو نكرة لانها قد وصفت والنكرة اذا وصفت جاز الابتداء بها وقد تقدم بيان ذلك ، ويجوز أن يكون صبر جميل خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير فأمرى صبر جميل أو صنعى صبر جميل *

قل صاحب الكتاب ﴿ وقد التزم حذف الخبر فى قولهم لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده ، ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم أقائم الزيدان وضربى زيداً قائماً وأكثر شربى السويق ملتوتا وأخطب مايكون الامير قائماً وقولهم كل رجل وضيعته ﴾

قل الشارح : اعلم أن لولا حرف يدخل علي جملتين احداهما مبتدأ وخبر والاخرى فعل وفاعل فتعلق احداهما بالاخرى وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين فيربط احداهما بالاخرى فتصيران كالجملة الواحدة فتقول قام زيد خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان لا تعلق لاحداهما بالاخري فاذا أتيت بان الشرطية فقلت ان قام زيد خرج محمد ارتبطت الجملتان وتعلقت احداهما بالاخرى حتي لو ذكرت احدي الجملتين منفردة لم تفد ولم تكن كلاماً ، وكذلك لولا تقول زيد قائم خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان احداهما مبتدأ وخبر والاخرى فعل وفاعل فاذا أتيت بلولا وقلت لولا زيد قائم لخرج محمد ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الاولى فصارتا كالجملة الواحدة الا انه حذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتي رفض ظهوره ولم يجز استعماله فاذا قلت لولا زيد لخرج محمد كان تقديره لولا زيد حاضر أو مانع ومعناه أن الثانى امتنع لوجود الاول وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدا لانه لا عائد منها الى زيد والجملة اذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائد الى المبتدا وانما اللام وما بعدها كلام يتعلق بلولا وجواب لها ، وقد شبه سيبويه ما حذف من خبر المبتدا بعد لولا بقولهم اما لا ومعناه أن رجلا أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه فوقف فى فعلها فقيل له أفعل كذا وكذا ان كنت لاتفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذفوا الفعل وما يتصل به وكثر حتي صار الاصل مهجوراً ، وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل لاشتراكهما فى معنى الآخر ألا ترى انه لافرق من جهة المعنى بين زيد قائم وقام زيد قال الجموح

قالَتْ أُمامةُ لَمَّا جِئْتُ زائِرَها ... هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ
لاَ دَرَّ دَرُّكِ إِنِّى قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لوْلاَ حُدِدْتُ ولاَ عُذْرَى لِمَحْدُودِ

والمراد لولا الحمد ، وقال الكوفيون الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنيابتها عن الفعل والتقدير لولا يمنع زيد وهذا ضعيف لوجوه منها أنه لو كان الامر على ما ادعوه لجاز وقوع أحد بعدها لان أحد يعمل فيها النفي ولم يسمع عنهم مثل ذلك ، الوجه الثاني أنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفي فتقول لولا زيد ولا خالد لا كرمتك نحو قوله تعالى (وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات) فلما لم يجز ذلك ولم يستعمل دل على أن الجحود قد زايلها ، الوجه الثالث أن الحرف انما يعمل اذا اختص بالمعمول نحو حروف الجر فانها مختصة بالاسماء ونحو حروف الجزم اختصت بالدخول على الافعال ولو لا هذه غير مختصة بل تدخل على الاسماء نحو لولا زيد لا كرمتك وتدخل على الافعال فى نحو ما أنشدناه من البيتين فاعرفه ، قال ومن ذلك قولهم « أقائم الزيدان » يعني أنه حذف الخبر لسد الفاعل مسده ، واعلم ان قولهم أقائم الزيدان انما أفاد نظراً الي المعني اذ المعني أيقوم الزيدان فتم الكلام لانه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعني فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا اصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث أن الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف علي الحقيقة ، ولو قلت قائم الزيدان من غير استفهام لم يجز عند الا كثر وقد أجازه ابن السراج وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعل وان كان فيه قبح لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدا نحو زيد ضارب أبوه أو موصوف نحو مررت برجل ضارب أبوه أو ذى حال نحو هذا زيد ضارباً أبوه أوعلى استفهام أو نفي بخلاف الفعل فانه يعمل معتمدا وغير معتمد وسنذكر أحكامه مستقصى فى فصل اسم الفاعل ، وأما قولهم « ضربي زيدا قائما » فهي مسئلة فيها أدنى اشكال يحتاج الى كشف وذلك أن المعني ضربت زيدا قائما أو أضرب زيدا قائما فالكلام تام باعتبار المعنى الا انه لابد من النظر في اللفظ واصلاحه لكون المبتدا فيه بلا خبر وذلك أن قولك ضربي مبتدأ وهومصدر مضاف الى الفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدا ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع لان الخبر اذا كان مفرداً يكون هو الاول والمصدر الذى هو الضرب ليس القائم ، ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضربي لان العامل فى الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته واذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر لان الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن الخبر كان جزء غير الاول فكذلك ماسد مسده ينبغى أن يكون غير الاول ، واذا كان الامر كذلك كان العامل فيه فعلا مقدراً فيه ضمير فاعل يعود الى زيد وهو صاحب الحال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الي ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربي زيداً اذا كان قائما فاذا هى الخبر والحق أنها فى موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف تقديره استقر أو مستقر ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه على ماتقدم ونقل الضمير من الفعل الى الظرف وصار الظرف وما ارتفع به فى موضع مرفوع لانه خبر مبتدا فالظرف وحده فى موضع نصب يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيما كان معرباً نحو القتال اليوم وعندك ونحو ذلك والظرف

مع الضمير فى موضع خبر المبتدا فاذا أريد المضى قدر باذ واذا أريد المستقبل قدر باذا والظرف الذى هو اذا أو اذ يضاف الى الفعل والفاعل الذى هو كان والضمير الذى فيه وكان هـذه المقدرة هى التامة وليست الناقصة فحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه ثم حذف الفعل لدلالة الظرف عليه ، « فان قيل » ولم قدر الخبر باذا أو اذ دون غيرهما من ظروف المكان قيل لانهما ظرفا زمان وظروف الزمان يكثر الاخبار بها عن الاحداث والاخبار بها مختص بالحدث فكان تقديره بها أولى ، وكانت اذ واذا أولى من غيرهما من ظروف الزمان لشمولهما فاذ تشمل جميع ما مضى واذا تشمل جميع المستقبل فلما أريد تقدير جزء من الزمان كان أولى بذلك لما ذكرناه ، « فان قيل » ولم قلتم إن كان المقدرة هى التامة دون أن تكون الناقصة قيل لوكانت كان المقدرة الناقصة لكان قائما من قولك ضربى زيدا قائما الخبر ولوكان خبرا لجاز أن يقع معرفة لان أخبار كان تكون معرفة ونكرة فالمعرفة نحو قولك كان زيد أخاك وكان محمد القائم ومثال النكرة كان زيد قائما فلما اقتصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه البتة دل ذلك على انه حال وليس بخبر ، وأما المسئلة الثانية وهى « أكثر شربى السويق ملتوتا » فالكلام عليها كالكلام على المسئلة قبلها فى تقدير الخبر والعامل فيه الا ان قوله أكثر شربي ليس بمصدر وانما لما أضيفت أكثر الى شربى الذى هو المصدر صار حكمه حكم المصدر لان أفعل بعض ما يضاف اليه تقول زيد أفضل القوم فيكون بعض القوم والياقوت أفضل الحجارة لانه بعض الحجارة ولو قلت الياقوت أفضل الزجاج لم يجز لانه ليس من الزجاج فكذلك اذا قلت صمت أحسن الصيام تنصب أحسن على المصدر لانه لما أضفته الى المصدر صار مصدراً فكذلك لما أضفت أكثر الى الشرب الذى هو مصدر صار مصدرا وجاز أن يخبر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر ، وأما المسئلة الثالثة وهى « أخطب مايكون الامير قائما » فهى فى تقدير حذف الخبر كالمسئلة الاولى الا ان فيها اتساعا أكثر من الاولى وذلك أن فيها وجهين من التقدير أحدهما نحو المسئلة قبلها فقولك أخطب ما يكون الامير بمعنى أخطب كون الامير لان ما مع الفعل بتأويل المصدر نحو قول الشاعر * يسر المرء ماذهب الليالي * وكذلك ما يكون بمعنى الكون والمراد بكونه وجوده والتقدير أخطب وجود الامير اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة ويكون اذا الخبر وهو فى موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم يدل على ذلك انه قد حكى عن بعض العرب أخطب مايكون الاميريوم الجمعة بنصب يوم فدل ذلك على ان اذا فى موضع نصب كماتقول زيد عندك وفيه ضمير والظرف والضمير فى موضع رفع لانه الخبر ، الوجه الثانى أن يكون قوله أخطب مايكون بمعنى الزمان لان ماتكون بمعنى الزمان لانها فى تأويل المصدر والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال أخطب أوقات كون الامير كما يقال مقدم الحاج وخفوق النجم أى زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ويكون الخبر اذا كان قائما على ماتقدم الا أن اذا على هذا فى موضع رفع خبراً عن الاول كما تقول وقت القتال يوم الجمعة فكأنه قال أخطب الاوقات التى يكون الامير فيها خطيباً اذا كان قائماً ، ومثله على سعة الكلام (بل مكر الليل والنهار) وهما لايمكران لكن لما كان فيهما جعله لهما ، ومثله (ألم يروا أنا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصراً) والنهار لا يبصر انما يبصر فيه ، والذى أحوج الى تقدير

المصدر بالزمان ههنا أنه قد نقل عنهم أخطب مايكون الامير يوم الجمعة بالرفع فكذلك قدرالاول بالزمان وقضى على اذا التى هى الخبر بالرفع فاعرفه ، وأما قولهم « كل رجل وضيعته » فالمراد كل رجل وضيعته مقرونان الا انك حذفت الخبر واكتفيت بالمعطوف لان معني الواو هنا كمعنى مع فقولك كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته وهذا كلام مكتف فالواو ههنا كالواو فى قولك استوى الماء والخشبة الا ان قولنا استوى الماء والخشبة أوله فعل يعمل فيه وليس ههنا فعل وانما هو اسم عطف علي اسم بالواو التى معناها معنى مع فعطفت لفظا والمعنى معني الملابسة ، واعلم ان الواو التى بمعني مع لا بد فيها من معني الملابسة والواو التى لمطلق العطف قد تخلو من ذلك ألا ترى انك اذا قلت ما صنعت وأباك المعنى ماصنعت مع أبيك وماصنع أبوك معك وكذلك اذا قلت كل رجل وضيعته لان معناه مع ضيعته ولو قلت زيد وعمرو خارجان لم يجز حذف الخبر لانه ليس فى اللفظ مايدل عليه وليس كذلك كل رجل وضيعته لان معناه مع ضيعته ومع تدل على المقارنة فاعرفه *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك زيد المنطلق والله إلهنا ومحمد نبينا ومنه قولك أنت أنت وقول أبى النجم * أنا أبو النجم وشعرى شعرى * ولا يجوز تقديم الخبرهنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ ﴾

قال الشارح : قد تقدم من قولنا أن حق المبتدأ أن يكون معرفة وحق الخبر أن يكون نكرة بما أغنى عن اعادته « وقد يكون المبتدأ والخبر معاً معرفتين » نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا فاذا قلت زيد أخوك وأنت تريد أخوة النسب فانما يجوز مثل هذا اذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده ولا يعلم انه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخاً ولا يدرى أنه زيد هذا فتقول زيد أخوك أى هذا الذى عرفته هو أخوك الذى كنت علمته فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك الذى استفاده المخاطب في كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة فى مجموعهما فان كان يعرفهما مجتمعين لم يكن فى الاخبار فائدة ، وكذلك اذا قلت « زيد المنطلق » فالمخاطب يعرف زيدا ويعرف أن شخصاً انطلق ولا يعلم أنه زيد فيقال زيد المنطلق فزيد معروف بهذا الاسم منفرداً والمنطلق معروف بهذا الاسم منفرداً غير أن الذى عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر ألا ترى أنك لو سمعت بزيد وشهر أمره عندك من غير أن تراه لكنت عارفاً به ذكراً وشهرة ولو رأيت شخصاً لكنت عارفاً به عيناً غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذى رأيته الا بمعرفة أخرى بأن يقال لك هذا زيد فاعرفه ، فأما قولهم « الله ربنا ومحمد نبينا » فانما يقال ذلك رداً على المخالف والكافر أو يقال على سبيل الاقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله ، وأما قولهم « أنت أنت » فظاهر اللفظ فاسد لانه قد أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظا ومعني وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس فى المبتدأ ، وانما جاز ههنا لان المراد من التكرير بقوله أنت أنت أي أنت على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة لم تتغير معني وتكرير الاسم بمنزلة أنت على ماعرفته وهذا مفيد يتضمن ما ليس فى الجزء الاول ، وعليه قول أبى النجم * أنا أبو النجم وشعرى شعرى *

معناه وشعري شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت وعلى هـذا قياس الباب ، واذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لانه مما يشكل ويلتبس اذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه فأيهما قدمت كان المبتدأ ؛ ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو ضرب عيسى موسى اللهم الا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما نحو قوله * لعاب الافاعي القاتلات لعابُه * وقوله

بَنُونَا بَنُو أَبْنائِنا وبَنَاتُنا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجالِ الأَبَاعِدِ

ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ لانه يلزم منـه أن لا يكون له بنـون الا بنى أبنائه وليس المعنى على ذلك فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل اذا كان عليه دليل نحو أكل كمثرى موسى وأبرأ المرضى عيسى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا منه قولك هـذا حلو حامض وقوله عز وجل (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) ﴾

قال الشارح يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعددة فتقول « هذا حلو حامض » تريد أنه قد جمع بين الطعمين كأنك قلت هذا مز فالخبر وان كان متعدداً من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى لان المراد أنه جامع الطعمين وهو خبر واحد ؛ وتقول هذا قائم قاعد على معنى را كم قال الشاعر

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي
تَخِذْتُهُ مِنْ نَعَجاتٍ سِتِّ سُودٍ جِعادٍ مِنْ نِعاجِ الدَّشْتِ

ومثله « قوله تعالى (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) » واعلم انك اذا أخبرت بخبرين فصاعداً كان العائد على المخبر عنه راجعاً من مجموع الجزأين والمراد العائد المستقل به جميع الخبر وذلك انما يعود من مجموع الاسمين فأما كل واحد منهما على الانفراد ففيه ضمير يعود اليـه لا محالة من حيث كان راجعاً الى معنى الفعل فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة الى الموصوف والظرف الى المظروف فأما عود الضمير من الخبر المستقل به الى المبتدأ فانما يكون من المجموع سـواء كان الخبران ضدين أم لم يكونا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة أو الصفة فعـلا أو ظرفا كقول الله تعالى (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) وقوله (وما بكم من نعمة فمن الله) وكقولك كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم ، فاذا دخلت ليت أو لعل لم تدخل الفاء بالاجماع وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب ﴾

قال الشارح : اعلم ان الاسماء على ضربين منها ما هو عار من معنى الشرط والجزاء وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء فالاول نحو زيد وعمرو وشبههما فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره تقول

زيد منطلق ولو قلت زيد فمنطلق لم يجز ، وكان أبو الحسن الاخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء وذكر ان ذلك ورد عنهم كثيراً حكى أخوك فوجد على معني اخوك وجد والفاء زائدة وأنشد

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فَتاتَهُمْ وأكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا

والمراد وقائلة خولان أنكح فتاتهم ، وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على انها عاطفة وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، « وما كان متضمناً معنى الشرط فالاسماء الموصولة والنكرات الموصوفة» فلاسماء الموصولة نحو الذى والتى وأخواتهما فهذه الاسماء لا تتم الا بصلات وعائد وصلاتها تكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وهى الجمل التى تقع أخباراً للمبتدأ فالموصول لا يخبر عنه حتى يتم بصلته فاذا استوفى صلته صار بمنزلة الاسم الواحد فقولك الذى أبوه قائم أو الذى قام أبوه بمنزلة زيد أو عمرو ويفتقر الى جزء آخر يكون خبراً حتى يتم كلاماً كما يفتقر زيد وعمرو فتقول الذى أبوه قائم منطلق فيكون الذي ابوه قائم بمنزلة زيد ثم أخبرت عنه بمنطلق كما تقول زيد منطلق ، فاذا كان الموصول شائعاً لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل أو ظرف أو جار ومجرور وأخبرت عنه جاز دخول الفاء فى خبره لتضمنه معني الجزاء وذلك قولك « الذى يأتينى فله درهم » والذى عندى فمكرم قال الله تعالى (الذين ينفقون أموالهم) الخ وقال تعالى (وما بكم من نعمة فمن الله) وقوله (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية) كله من صلة الذين وهو فى موضع اسم مرفوع بالابتداء وقوله (فلهم أجرهم) في موضع الخبر وكذلك قوله (وما بكم من نعمة فمن الله) فقوله من الله الخبر ، وانما اشترطنا لدخول الفاء ان يكون شائعاً غير مخصوص وأن تكون صلته فعلا أو جاراً ومجروراً لانه اذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلت فيه الفاء كما تدخل فى الشرط المحض وذلك أنه اذا كان شائعاً كان مبهماً غير مخصوص وباب الشرط مبنى علي الابهام فان جعلته لواحد مخصوص نحو زيد الذى أتانى فله درهم لم يجز دخول الفاء فى خبره لبعده عن الشرط والجزاء ألا تري أنك تقول من يخرج فله درهم فيكون مبهماً غير مخصوص فكذلك اذا قلت الذى يأتينى فله درهم لا بد أن يكون شائعاً لا لمخصوص ، فان قيل فأنت تقول ان أتانى زيد فله درهم فيكون الاول مخصوصاً فهلا جاز ذلك فى الذى اذا أردت به مخصوصاً ، فالجواب أن الشرط لابد فيه من ابهام فأنت اذا قلت من يأتنى فله درهم فالابهام واقع فى الفعل والفاعل معا ألا ترى ان الفعل مبهم يحتمل أن يوجد وأن لا يوجد والفاعل مبهم يعود الى من واذا قلت ان أتانى زيد فله كذا فالفاعل وان كان مخصوصا فالفعل مبهم وأنت اذا قلت الذى يأتينى وأردت به مخصوصا لم يكن فيه ابهام البتة لان الموصول مخصوص والفعل مبني على تيقن وجوده فخلا من ابهام البتة ففارق الشرط ، وانما اشترط وصله بالفعل لان الشرط لا يكون الا بالفعل البتة فلو قلت الذى أبوه قائم له درهم لم يجز دخول الفاء فى الخبر ههنا لعدم مشابهة الشرط « وأما اذا وصل الموصول بظرف أو جار ومجرور » فانه وان لم تكن صلته فعلا ملفوظا به فانه مقدر حكما فاذا قلت الذى فى الدار أو عندك فكأنك قلت الذي استقر أو وجد أو نحو ذلك فاذا وجدت هذه الشرائط فى الموصول جاز دخول الفاء فى خبره ، فان قيل فما الفرق بين الخبر عن الموصول اذا كان فيه الفاء وبينه

اذا لم يكن قيل اذا كان الخبر عن الموصول بالفاء أذن ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الاول ألا ترى انك اذا قلت الذى يأتينى فله درهم أذن ذاك بأن الدرهم مستحق له باتيانه لان الفاء للتعقيب والمسبب يوجد عقيب السبب واذا قلت الذى يأتيني له درهم يدل على استحقاق الدرهم من غير أن يدل على انه بالاتيان ، وكذلك « النكرة الموصوفة » بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور نحو كل رجل يأتينى أو في الدار فله درهم حكمه حكم الموصول فى دخول الفاء فى خبرها لشبهها بالشرط والجزاء كالموصول لان النكرة فى ابهامها كالموصول اذا لم يرد به مخصوص والصفة كالصلة فاذا كانت بالفعل او ما هو في تقدير الفعل من جار ومجرور كانت كالموصول فى شبه الشرط والجزاء فدخلت الفاء في خبرها كدخولها فى خبر الموصول ؛ فان وقع فى الصلة شرط وجزاء لم تدخل الفاء فى آخر الكلام وذاك قولك الذى ان يزرنى أزره له درهم ولو قلت هنا فله لم يجز لان الشرط لا يجاب دفعتين وكذلك كل رجل ان يزرنى أكرمه له درهم ولا يجوز فله درهم لان الصفة قد تضمنت الجواب ولم يحتج الى اعادته ، ولو قلت الذي أبوه أبوك فزيد لم يجز لانه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط وكذلك لو قلت كل انسان فله درهم لم يجز لانه لم تتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط فجرى هذان فى الامتناع مجرى زيد فقائم وعمرو فمنطلق « فان دخلت على هذا الموصول أو النكرة الموصوفة الحروف الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر » وهى إنَّ وأنَّ وكأن وليت ولعل ولكن فذهب سيبويه الى أن كأن وليت ولعل ولكن تمنع من دخول الفاء فى الخبر لانها عوامل تغير اللفظ والمعني فهى جارية مجري الافعال العاملة فلما عملت فى هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء فى خبرها كدخولها فى خبر الموصولات اذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الافعال وغيرها ، وأما أن فذهب سيبويه الى جواز دخول الفاء فى خبرها مع هذه الاشياء لانها وان كانت عاملة فانها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء ، وقال الاخفش لا يجوز دخول الفاء مع ان لانها عاملة كأخواتها والاول أقرب الى الصحة وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى (ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقال (ان الذين يكفرون بآيات الله) الى أن قال (فبشرهم بعذاب أليم) وقال (قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) فأدخل الفاء فى الخبر فالاخفش يحمل الفاء فى ذلك كله على الزيادة ، والاول أظهر لان الزيادة علي خلاف الاصل وسيوضح ذلك فى حروف العطف ان شاء الله تعالى *

خبر إن وأخواتها

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المرفوع فى نحو قولك ان زيداً أخوك ولعل بشراً صاحبك ﴾ وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لانه أشبه الفعل فى لزومه الاسماء والماضى منه فى بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل ونزل قولك ان زيداً أخوك منزلة ضرب زيداً أخوك وكأن عمراً

الاسد منزلة فرس عمراً الاسد ، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به فى قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذه الحروف وهي ان وأخواتها وهى ستة ان وأن ولكن وليت ولعل وكأن من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً وانما عملت لشبهها بالافعال وذلك من وجوه منها اختصاصها بالاسماء كاختصاص الافعال بالاسماء ، الثانى انها على لفظ الافعال اذ كانت على أكثر من حرفين كالافعال ، الثالث انها مبنية على الفتح كالافعال الماضية ، الرابع أنها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو ضربك وضربه وضربني فلما كانت بينها وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر وهى مقتضية لهما جميعاً ألا ترى أن ان لتأكيد الجملة ولكن للاستدراك فلا بد من الخبر لانه المستدرك ولا بد من المبتدأ ليعلم خبر من قد استدرك ، وليت فى قولك ليت زيداً قادم تمن لقدوم زيد ولعل ترج وكأن تقتضى مشبهاً ومشبهاً به فلما اقتضتهما جميعاً جرت مجري الفعل المتعدى فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الافعال بما قدم مفعوله على فاعله فقولك ان زيدا قائم بمنزلة ضرب زيدا رجل ، وانما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل فى العمل جري على سنن قياسه فى تقديم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت فى العمل فروعاً على الافعال ومحمولة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع حطاً لها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل على ما ذكر « وذهب الكوفيون » الى أن هذه الحروف لم تعمل فى الخبر الرفع وانما تعمل فى الاسم النصب لا غير وانما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد وذلك من قبل أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه ، ومع ذلك فانا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل فى خبره نحو ظننت وأخواتها لما عملت فى المبتدأ عملت فى الخبر وكذلك كان وأخواتها لما عملت فى المبتدأ عملت في الخبر وليس فيه تسوية بين الاصل والفرع لانه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وجميع ماذكر فى خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ماخلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفاً كقولك ان فى الدار زيداً ولعل عندك عمرا وفي التنزيل (ان الينا إيابهم ثم ان علينا حسابهم) ﴾

قال الشارح : يعني ان هذه الحروف داخلة على المبتدا والخبر وكل ماجاز فى المبتدا والخبر جاز فى هذه الحروف لا فرق فالمراد بأصنافه كونه مفردا وجملة وبأحواله كونه معرفة ونكرة وبشرائطه افتقاره الى عائد من الخبر اذا كان جملة ، وقوله « من أصنافه » يعني ان خبر المبتدا كما يكون مفردا أو جملة أو ظرفاً كذلك فى هذه الحروف تقول فى المفرد ان زيدا قائم كما تقول فى المبتدا زيد قائم وفى الجملة ان زيدا أبوه قائم كما تقول زيد أبوه قائم وان زيدا قام أبوه كما تقول زيد قام أبوه وتقول فى الظرف ان زيدا عندك وان محمدا فى الدار فموضع الظرف رفع لانه خبر ان كما كان خبر المبتدا قبل دخول هذه

الحروف ، فان كان اسم ان جثة وأخبرت عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف الا ظرف مكان ولا تخبر عنه بالزمان فتقول ان زيدا عندك ولو قلت ان زيدا اليوم لم يجز لان هذه الأخبار فى الحقيقة انما هى أخبار أسماء هذه الحروف وأما قولهم خبر ان وخبر كان فتقريب لان الحروف والافعال لايخبر عنها ، وقوله « وأحواله » يعنى ان أحوال أخبار هذه الحروف كأحوال أخبار المبتدا من أنه يكون الخبر نكرة ومعرفة كما يكون كذلك فى المبتدا والخبر فتقول ان زيدا قائم وان زيدا أخوك كما تقول ذلك فى المبتدا ، وأما « شرائطه » فانه اذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر هو النكرة كما كان كذلك فى المبتدا والخبر واذا كان جملة فلا بد فيها من عائد الى المبتدا كما كان كذلك فى المبتدا والخبر فكل ماجاز فى المبتدا والخبر جاز مع ان وأخواتها لا فرق بينهما الا ان الذى كان مبتدأ مرفوعا ينتصب ههنا بان وأخواتها « ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها » ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك فى المبتدا وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم فى الافعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم « الا أن يكون الخبر ظرفاً أو جارا ومجرورا » فلا يجوز أن تقول ان منطلق زيدا ويجوز أن تقول ان فى الدار زيدا وذلك انهم قد توسعوا فى الظروف وخصوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال ألا ترى انهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف اليه فى نحو قوله

* لله در اليومَ من لامها * والمعنى لله در من لامها اليوم ومثله

كأنَّ أصْوَاتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بِنَا ... أوَاخِرِ المَيْسِ أصْوَاتُ الفَرَارِيجِ

والمراد أصوات أواخر الميس من ايغالهن بنا ، ومنه

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيلُ

والمراد بكف يهودى يوماً ، واذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشىء الواحد كان جوازه فى ان واسمه أسهل اذ هما شيئان منفصلان ، ومما سوغ الفصل بالظرف هنا كون هذه الحروف ليست مما يعمل فى الظروف وانما العامل الاستقرار المحذوف فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف فى نحو قولهم ان مالا وان ولدا وان عددا أى ان لهم مالا ، ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم فيقول ان زيدا وان عمرا أي ان لنا ، وقال الاعشى

إنَّ مَحلاً وَانَّ مُرْتَحلاَ ... وَانَّ فى السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلاَ

وتقول ان غيرها إبلا وشاء أى ان لنا ، وقال * ياليت أيام الصبى رواجعا * أى ياليت لنا ؛ ومنه قول عمر بن عبد العزيز لقرشى مت اليه بقرابة فان ذاك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك أى فان ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل ؛ وقد التزم حذفه فى قولهم ليت شعرى ﴾

قال الشارح : اعلم ان أخبار هذه الحروف اذا كانت ظرفاً أو جارا ومجرورا فانه قد يجوز حذفها

والسكوت على أسمائها دونها وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها على ماذكرناه ودلالة قرائن الاحوال عليها ؛ وذلك قولهم « ان مالا وان ولدا وان عددا » كان ذلك وقع فى جواب هل لهم مال وهل ولد وهل عدد فقيل فى جوابه ان مالا وان ولداً وان عددا أى ان لهم مالا وان لهم ولدا وان لهم عددا ولم يحتج الى اظهاره لتقدم السؤال عنه ، ولم يأت ذلك الا فيما كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، قال « ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم » أى ألب « فيقول ان زيدا وان عمرا » المعنى ان لنا زيدا وان لنا عمرا واستغنى عن ذكره لتقدمه فى السؤال « قال الاعشى * ان محلا الخ * » ويروي وان للسفر اذ مضوا مهلا ومعناه ان لنا محلا يعنى فى الدنيا اذا عشنا وان لنا مرتحلا الي الآخرة وأراد بالسفر المسافرين من الدنيا الى الآخرة فيقول فى رحيل من رحل ومضى مهل أى لا يرجع ، وقيل ان فى السفر بريد من قدم لآخرته فاز وظفر والمهل السبق ، فهذا كله عند سيبويه على حذف الخبر كنحو ماتقدم تقديره ، ولا يري الكوفيون حذف الخبر الا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة ، وكان الفراء يذهب الى أنه انما يحذف مثل هذا اذا كررت ان ليعلم ان أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف ، وحكي ان أعرابياً قيل له الزبابة الفأرة قال ان الزبابة وان الفأرة ومعناه ان هذه مخالفة لهذه والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر ، والفائدة ان المحل خلاف المرتحل ؛ وهو قول غير مرضى عند أصحابنا فانه قد ورد فى الواحد الذى لا مخالف معه قال الاخطل

خلاَ أنَّ حيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا ... على النَّاسِ أوْ إنَّ الأكارِمَ نَهْشَلاَ

وقالوا « ان غيرها إبلا وشاء » فقولهم غيرها اسم ان والخبر مضمر على النحو الذى ذكرناه كأنه قال ان لنا غيرها أو عندنا غيرها وانتصب إبلا وشاء على التمييز ؛ ويجوز أن يكون إبلا وشاء اسم ان وغيرها حالا ؛ وقد نص سيبويه على ان الابل والشاء انتصابهما انتصاب الفارس اذا قلت ما فى الناس مثله فارساً كأنه يقدره بالمشتق أي ماشية ؛ ولا يحسن أن يكون عطف بيان لان عطف البيان لا يكون الا فى المعارف ؛ ومنه قول رؤبة « * ياليت أيام الصبى رواجعا * » على تقدير ياليت لنا أيام الصبي رواجعا فيكون أيام الصبي اسم ليت والخبر الجار والمجرور المقدر ورواجعا حال وتنوينه ضرورة ؛ وقيل تقديره أقبلت رواجعا فيكون أقبلت الخبر ورواجعا أيضا حال ؛ وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيها لها بوددت وتمنيت لانها فى معناها وهي لغة بنى تميم يقولون ليت زيدا قائما كما يقولون ظننت زيدا قائما وعليه الكوفيون والاول أقيس وعليه الاعتماد وهو رأى البصريين ؛ فأما « ماحكى عن عمر بن عبد العزيز » فالخبر محذوف أى فان ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل فانما ساغ حذف الخبر ههنا وان لم يكن ظرفا لدليل الحال عليه كما يحذف خبر المبتدا عند الدلالة عليه نحو قولك من القائم فيقال زيد أي زيد القائم ، والجيد أن يقدر المحذوف ظرفا نحو ان لك ذاك أي حق القرابة ولعل لك ذاك فالمعنى واحد الا انه من جهة اللفظ جار على منهاج القياس ؛ وقوله « مت عليه بقرابة » المت المد والمراد تدلى اليه بقرابة والموات الوسائل ؛ قال « وقد التزم حذفه فى قولهم ليت شعري » يجوز فى قد الكسر والضم فالكسر أجود لانه الاصل فى التقاء الساكنين والضم للاتباع لثقل الخروج

من

من كسر الى ضم من نحو وعذاب أركض و (وعيون ادخلوها) ؛ والمراد قد التزم حذف الخبر وذلك أن شعرى مصدر شعرت أشعر شعرا وشعرة اذا فطن وعلم ولذلك سمى الشاعر شاعرا لانه فطن لما خفى على غيره ؛ وهو مضاف الى الفاعل فقولك ليت شعرى بمعنى ليت علمى والمعنى ليتني أشعر فأشعر هو الخبر وناب شعرى الذي هو المصدر عن أشعر ونابت الياء فى شعري عن اسم ليت الذى فى قولك ليتنى ، وأشعر من الافعال المتعدية وقد يعلق عن العمل فيقال ليت شعرى أزيد قام أم عمرو ومعنى التعليق ابطال عمله فى اللفظ واعماله فى الموضع فيكون موضع الاستفهام وما بعده نصبا بالمصدر فهو داخل فى صلته ، وقيل الخبر محذوف وقد ناب معمول المصدر عن الخبر فلم يظهروا خبر ليت ههنا لسد معمول المصدر مسده وصار ذلك كقولهم لولا زيد لاكرمتك فى حذف الخبر لسد جواب لولا مسده ، وقالوا ليت شعرى زيد عندك أم عند عمرو رفعوا زيدا ولم يعملوا فيه المصدر لانه داخل في الاستفهام ، وقيل ان الجملة بعد شعرى في موضع الخبر والاول أقيس لعدم العائد من الجملة فاعرفه *

خبر لا التى لنفى الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو فى قول أهل الحجاز لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ، وقول حاتم * ولا كريم من الولدان مصبوح * يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائيته الى اللغة الحجازية والثانى أن لا يجعل مصبوحا خبرا ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى ، وارتفاعه بالحرف أيضا لان لا محذو بها حذو ان من حيث أنها نقيضتها ولازمة للاسماء لزومها ﴾

قال الشارح : انما خص أهل الحجاز دون غيرهم لان أهل الحجاز يظهرون الخبر فيظهر فيه العمل و بنو تميم لايظهرونه البتة فلا يظهر فيه عمل لا ، واعلم انلا النافية على ضربين عاملة وغير عاملة فالعاملة التى تنفى على جهة استغراق الجنس لانها جواب ما كان على طريقة هل من رجل فى الدار فدخول من فى هذا لاستغراق الجنس ولذلك تختص بالنكرات لشمولها ألا ترى انه لا يجوز هل من زيد فى الدار كما يجوز هل زيد فى الدار ، فهذه التي لاستغراق الجنس عاملة النصب فيما بعدها من النكرات المفردة ومبنية معها بناء خمسة عشر وانما استحقت أن تكون عاملة لشبهها بان الناصبة للاسماء ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أن ان كذلك وأنها نقيضة ان لان لا للنفى وان للايجاب وحق النقيض أن يخرج على حد نقيضه من الاعراب نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا فقولك ضربت زيدا فعل وفاعل ومفعول وقولك ماضربت زيدا نفى لذلك ومع ذلك فقد أعربته اعرابه من حيث كان نقيضه يشعر بمعنى الرفع له ، فلما أشبهت لا ان وكانت ان عاملة في المبتدأ والخبر كانت لا كذلك عاملة فى المبتدأ والخبر لانها تقتضيهما جميعا كما تقتضيهما ان ولما نصبوا بها لم تعمل الا فى نكرة على سبيل حرف الخفض الذى فى المسئلة لانها كالنائبة عنها الا ان لا بنيت مع النكرة لانها لما وقعت في جواب هل من رجل عندك على سبيل الاستغراق وجب أن يكون الجواب أيضا بحرف الاستغراق الذى هو من ليكون الجواب مطابقا للسؤال فكان قياسه لا من رجل فى الدار ليكون النفى عاما كما

كان السؤال عاما ثم حذفت من من اللفظ تخفيفا وتضمن الكلام معناها فوجب أن يبني لتضمنه معنى الحرف كما بنى خمسة عشر حين تضمن معنى حرف العطف ، « فان قيل » أيكون الحرف مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجود فى كلامهم ألا ترى انك تقول قد علمت أن زيدا منطلق فأن حرف وهو مع ماعمل فيه اسم واحد والمعني علمت انطلاق زيد ، وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت أريد أن تقوم والمعني أريد قيامك فكذلك لا والاسم المنكر بعدها بمنزلة اسم واحد ، ونظيره قولك يا ابن أم فالاسم الثانى فى موضع خفض بالاضافة وجعلا اسما واحداً وكذلك لا رجل فى الدار فرجل فى موضع منصوب منون لكنه جعل مع لا اسما واحداً ولذلك حذف منه التنوين وبني على حركة لان له حالة تمكن قبل البناء فميز بالحركة عما بني من الاسماء ولم يكن له حالة تمكن نحو من وكم وخص بالفتحة لانها أخف الحركات وليس الغرض الا تحريكه فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل منها فلذلك تقول لا رجل عندك ولا غلام لك تريد النفى العام ، قل الله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) وقال (لا ملجأ من الله الا اليه) وموضع لا وما عملت فيه مبتدأ لانها جواب ما حاله كذلك ألا ترى أن قولك هل من رجل فى الدار فى موضع رفع بالابتداء كذلك لا رجل ، فان قدرت دخولها على كلام قد عمل غيرها فيه لم تعمل فيه شيئاً وكان الكلام على ما كان عليه موجباً وذلك قولك أزيد فى الدار أم عمرو فتقول لا زيد في الدار ولا عمرو وكذلك تقول أرجل فى الدار أم امرأة والجواب لا رجل فى الدار ولا امرأة وكذلك ان جعلتها جواباً كقولك هل رجل فى الدار قلت لا رجل فى الدار وهذا قليل اذ كان التكرير والبناء أغلب عليها وكان هذا فى مواضع لا ونعم ، واعلم انه قد ذهب الكوفيون وأبو اسحق الزجاج وجماعة من البصريين الى أن حركة لا رجل ولا غلام حركة اعراب واحتجوا لذلك بقولهم لا رجل وغلاما عندك بالعطف على اللفظ فلولا أنه معرب لم يجز العطف عليها لان حركة البناء لا يعطف عليها لانه انما يعطف للاشتراك فى العامل ، والقول هو الاول لحذف التنوين منه اذ لو كان معربا لثبت فيه التنوين كما ثبت فى قولك لا خيراً منك في الدار ونحو ذلك من الموصوفات ، وأما قولهم أنه جاز العطف على اللفظ نحو لا رجل وغلاماً فتقول انما جاز كما جاز فيه الوصف على اللفظ نحو لا رجل ظريفا بالتنوين وذلك من قبل انها وان كانت حركة بناء فهى مشبهة بحركة الاعراب وذلك لاطرادها فى كل نكرة منفية بلا من غير اختصاص باسم بعينه فجرت لذلك مجري العامل الذي يعمل فى كل اسم يباشره ويلاقيه ، ومثله الضمة في الاسم المفرد المنادى العلم نحو ياحكم لاطرادها فى كل منادى مفرد علم ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا فى رفع خبر لا فذهب بعضهم الى أنها لا تعمل فى الخبر لضعفها عن العمل في شيئين بخلاف ان فانها مشبهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل ولاهذه لا تشبه الفعل وانما تشبه ان المشددة فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو أن ولن وهى لا ترفع شيئا كذلك هذه ، وذهب أبو الحسن ومن يتبعه الى أن لا هذه ترفع الخبر وذلك لانها داخلة على المبتدأ والخبر فهى تقتضيهما جميعا وما اقتضى شيئين وعمل فى أحدهما عمل فى الآخر وليس كذلك نواصب الافعال لانها لا تقتضى

الا شيئا واحداً وهو المختار ، وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان وهي قاعدتهم في ان وأخواتها *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ولا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله ، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم « يحذفون خبر لا » من لا رجل ولا غلام ولا حول ولا قوة وفي كلمة الشهادة نحو لا إله إلا الله والمعنى لا رجل ولا غلام لنا ولا حول ولا قوة لنا وكذلك لا إله في الوجود إلا الله ولا أهل لك ولا مال لك ولا بأس عليك ولا فتى في الوجود إلا علي ولا سيف في الوجود إلا ذو الفقار فالخبر الجار مع المجرور وهو محذوف ، ولا يصح أن يكون الخبر الله في قولك لا إله إلا الله وذلك لامرين ؛ أحدهما أنه معرفة ولا لا تعمل في معرفة ؛ الثاني أن اسم لا هنا عام وقولك إلا الله خاص والخاص لا يكون خبراً عن العام ونظيره الحيوان انسان فانه ممتنع لان في الحيوان ماليس بانسان وقولك الانسان حيوان جائز لان الانسان حيوان حقيقة وليس في الانسان ما ليس بحيوان ، ويجوز اظهار الخبر نحو لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك هذا مذهب أهل الحجاز « وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر لا البتة » ويقولون هو من الاصول المرفوضة ويتأولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم لا رجل أفضل منك أن أفضل نعت لرجل على الموضع وكذلك خير منك نعت لأحد على الموضع ، وكان أبو العباس المبرد يجوز أن يكون أفضل منك مرفوعا بلا على الخبر ويجوز أن يكون رفعا بخبر الابتداء اذ كانت لا وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدم ، وأما البيت الذي هو * ولا كريم من الولدان مصبوح * أنشده لحاتم الطائي وما أظنه له قال الجرمي هو لابي ذؤيب الهذلي وقبله

هَلاَّ سألْتِ هَدَاكِ اللهُ ماحَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ اذا ما هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً ولاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

المصبوح الذي سقي اللبن صباحا ، وصف سنة شديدة الجدب قد ذهبت بالمرتفق فاللبن عندهم متعذر لا يسقاه الوليد الكريم فضلا عن غيره لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرونه للضيف اذ لا لبن عندهم ، والحرف الناقة المسنة ، ومصبوح يجوز أن يكون صفة للمنفي على الموضع ويضمر الخبر وعليه بنو تميم ويجوز أن يكون خبراً كما قال أهل الحجاز واختاره الجرمي « فان قيل » لم جاز اطراده في المنفي نحو لا رجل ولا غلام ولا ملجأ ولم يطرد في الاثبات نحو إن مالا وإن ابلا فالجواب أن عموم النفي ينبئ عن معنى الخبر وليس للاثبات عموم كعموم النفي فان أردت خبراً خاصاً لم يكن بد من ذكره نحو لا رجل في الدار لان عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص فان وقع النفي في جواب هل من رجل في الدار مصرحا به فقلت في جوابه لا رجل ومعناه في الدار جاز وان لم تذكره لتقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه *

اسم لا وما المشبهتين بليس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو فى قولك ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك ، وشبهها بليس فى النفى والدخول على المبتدأ والخبر الا أن ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفى الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً فقيل ما زيد منطلقا وما أحد أفضل منك ولم تدخل لا الا على النكرة فقيل لا رجل أفضل منك وامتنع لا زيد منطلقا ، واستعمال لا بمعنى ليس قليل ومنه بيت الكتاب

مَنْ صَدَّ عنْ نِيرانِها فأنَا ابنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ ﴾

قال الشارح : اعلم أن ما حرف نفى يدخل على الاسماء والافعال وقياسه أن لا يعمل شيئا وذلك لان عوامل الاسماء لا تدخل على الافعال وعوامل الافعال لا تدخل على الاسماء على حد همزة الاستفهام وهل ألا ترى أنك لما قلت هل قام زيد وهل زيد قائم فوليه الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لم يجز اعمالها فى شيء من الاسماء والافعال لعدم اختصاصها فهذا هو القياس فى ما لانك تقول ما قام زيد كما تقول ما زيد قائم فيليها الاسم والفعل غير أن أهل الحجاز يشبهونها بليس ويرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر كما يفعل بليس كذلك تقول ما زيد منطلقا وما أخوك خارجا ، فاللغة الاولى أقيس والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى (ما هذا بشراً) وقال (ما هن أمهاتهم) ويروى عن الاصمعى أنه قال ما سمعته فى شيء من أشعار العرب يعنى نصب خبر ما المشبهة بليس ، وما هذه وان كانت مشبهة بليس وتعمل عملها فهى أضعف عملا منها لان ليس فعل وما حرف ولذلك من الضعف اذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها وارتفع مابعدها بالابتداء والخبر نحو قولك ما قائم زيد وما مسيء من أعتب وما زيد الا قائم قال الله تعالى (وما محمد الا رسول) وأما ليس فانها تعمل على كل حال تقول ليس زيد قائماً وليس قائماً زيد وليس زيد الا قائماً ، ووجه الشبه بين ليس وما أنهما جميعا لنفى ما فى الحال وأن ليس مختصة بالمبتدأ والخبر فاذا دخلت ما على المبتدأ والخبر أشبهتها من جهة النفى ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر ، وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم لم يكن لها عمل لانتقاض النفى بدخول الا وكذلك اذا تقدم الخبر نحو ما قائم زيد لان نضد الابتداء والخبر قد غير ، وذهب الكوفيون الى أن خبر ما فى قولك ما زيد قائما ليس منتصبا بها وانما هو منصوب باسقاط الخافض وهو الباء كان أصله ما زيد بقائم فلما سقطت الباء انتصب الاسم وهذا غير مرضى لان الخافض اذا سقط انما ينتصب الاسم بعده اذا كان الجار والمجرور فى موضع نصب فاذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما هو فى معناه الى المجرور فنصبه فالنصب انما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض ألا ترى أنك تقول كفى بالله شهيدا فيكون الاسم مجرورا بالباء فاذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعا نحو كفى الله لانه لم يكن موضعها نصبا بل رفعا وكذلك تقول بحسبك زيد فاذا سقط الخافض قلت حسبك زيد بالرفع لانه كان فى موضع مبتدأ وكذلك تقول ما جاءنى من أحد وتقول ماجاءنى

أحد فترفع لان موضعه كان مرفوعا فبان بما ذكرته أن خبر ما ليس منصوبا بما ذكروه من سقوط الباء وانما هو بنفس الحرف الذى هو ما للشبه الذى ذكرناه ، وأما بنو تميم فانهم لا يعملونها ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلة هل والهمزة ونحوهما مما لا عمل له لعدم الاختصاص على ما تقدم ، وأما « لا المشبهة بليس » فحكمها حكم ما في الشبه والاعمال ولها شرائط ثلاث ، أحدها أن تدخل على نكرة ، والثانى أن يكون الاسم مقدما على الخبر ، والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره فتقول لا رجل منطلقا كما تقول ليس زيد منطلقا ، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر ليس وما تقول لا رجل بقائم كما تقول ليس زيد بقائم ، ويجوز حذف الخبر منه قال سعد بن مالك * من صد عن نيرانها الخ * وصف نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب اذا فر الاقران ، والهاء في نيرانها تعود الى الحرب ، جعل لا بمنزلة ليس ورفع براح بها والخبر محذوف وتقديره لا براح لى ؛ ويجوز أن يكون رفع براح بالابتداء وحذف الخبر وهو رأى أبي العباس المبرد ، والاول أجود لانه كان يلزم تكرير لا كقوله تعالى (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) هذا رأى سيبويه ، ومن ذلك قوله تعالى (ولات حين مناص) هى لا هذه دخلت عليها التاء لتأنيث الكلمة لان لا كلمة ومثلها تاء ثمت ، وقيل دخلت للمبالغة في النفى كما قالوا علامة ونسابة ؛ والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص فالاسم محذوف الا أن عملها مختص بالحين فلات حال مع الحين ليست لها مع غيره كما كان للدن مع غدوة حين نصبها نحو لدن غدوة ، ولا يكون اسمها الا مضمرا وقد شبهها سيبويه بليس ولا يكون فى الاستثناء من حيث أن اسمها لا يكون الا مضمرا من نحو أتانى القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وكذلك لات مع الحين ، وقد قالوا لات حين مناص بالرفع على انه الاسم والخبر محذوف وهو قليل والاول أكثر « وما أقعد وأوغل في شبه ليس » لان ما لنفى ما فى الحال لا غير ولا قد يكون لنفى الماضى نحو قوله تعالى (فلا صدَّق ولا صلى) أى لم يصدق ولم يصل ومنه قول الشاعر * وأى أمر سيء لا فعله * أى لم يفعله ، فلما كانت ما ألزم لنفى ما فى الحال كانت أوغل في الشبه بليس من لا فلذلك قل استعمال لا بمعنى ليس وكثر استعمال ما فكانت لذلك أعم تصرفا فعملت في المعرفة والنكرة نحو ما زيد قائما وما أحد مثلك ولا ليس لها عمل الا فى النكرة نحو لا رجل أفضل منك ؛ وقال أبو الحسن الاخفش لا ولات لا يعملان شيئا لانهما حرفان وليسا فعلين فاذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف واذا وقع بعدهما منصوب فباضمار فعل فاذا قال ولات حين مناص كان التقدير ولا أرى حين مناص ، ونحو قول جرير

فَلاَ حَسَباً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ولاَ جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الجُدُودُ

على تقدير فلا ذكرت حسبا كذلك فى لات *

ذكر المنصوبات

﴿ المفعول المطلق ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المصدر سمى بذلك لان الفعل يصدر عنه ، ويسميه سيبويه

الحدث والحدثان وربما سماه الفعل ، وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين ﴾

قال الشارح : اعلم ان المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى ان زيداً من قولك ضربت زيداً ليس مفعولا لك على الحقيقة وانما هو مفعول لله سبحانه وانما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به ، وانما « سمي مصدرا لان الفعل صدر عنه » وأخذ منه ولهذا قيل للمكان الذى يصدر عنه الابل بعد الري مصدر كما قيل مورد لمكان الورود ، « ويسميه سيبويه الحدث والحدثان » وذلك لانها أحداث الاسماء التى تحدثها والمراد بالاسماء أصحاب الاسماء وهم الفاعلون ، « وربما سماه الفعل » من حيث كان حركة الفاعل ، واعلم ان الافعال مشتقة من المصادر كما ان أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولذلك قال لان الفعل صدر عنه ، وانما قلنا ذلك لان المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الاجناس ألا تراك تقول ضربت ضرباً وذهبت ذهاباً وقعدت قعودا وكذبت كذاباً ولم تأت على منهاج واحد ولو كانت مشتقة من الافعال لجرت على سنن واحد فى القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ألا ترى ان الفاعل من الثلاثى يأتى على فاعل لا يختلف نحو ضرب فهو ضارب وقتل فهو قاتل ومن الرباعى على مفعل نحو أخرج فهو مخرج وأكرم فهو مكرم ومن فاعل على مفاعل نحو ضارب فهو مضارب وقاتل فهو مقاتل ، فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الاجناس نحو رجل وفرس وغلام ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الاصل ، ومما يدل على ان المصادر أصل وأن الافعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان ولو كانت المصادر مشتقة من الافعال لدلت على ما فى الافعال من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول وكذلك كل مشتق يكون فيه الاصل وزيادة المعنى الذى اشتق له فلما لم تكن المصادر كذلك علم انها ليست مشتقة من الافعال ، وذهب الكوفيون الى ان الافعال هى الاصل والمصادر مشتقة منها واحتجوا فى ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الافعال وتصح بصحتها ألا ترى انك تقول قام قياما فيعتل المصدر اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل تقلبها ألفا وتقول لاوذ لواذا فيصح المصدر وان كان على زنته لصحة فعله وهو لاوذ ، وقالوا أيضا رأينا الفعل عاملا فى المصدر ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ومقدما عليه ، وهذا الذى ذكروه لا حجة لهم فيه أما قولهم انه يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته فلا يدل على ان المصدر فرع لانه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الاصل لما بينهما من الملابسة طلبا للتشاكل ولا يدل على انه أصل ألا ترى ان بعض الافعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا يدل ذلك على ان بعضها أصل لبعض ألا ترى انك قلت أقام وأقال فأعللتهما بقلب عينهما ألفا بالحمل على قام وقال حين اعتلا لتجري الافعال على سنن واحد ومنهاج واحد فى الاعتلال والصحة وكذلك قالوا أغزيت وادعيت فقلبوا الواو ياء حملا على يغزي ويدعى فقد رأيت كيف اعتل كل واحد من

الافعال لاعتلال الآخر ولا يدل على ان بعضها فرع على بعض ، وأما قولهم ان الافعال تكون عاملة فى المصادر فنقول يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلا لهـا وذلك لانا قد أجمعنا على ان الافعال والحروف عاملة في الاسماء ولم يقل أحد أنها أصل لها كذلك ههنا ، وأما قوله « وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين » فالمعنى به أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو قمت قياما وجلست جلوسا فليس فى ذكر هذه المصادر زيادة على مادل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك ألا ترى انك اذا قلت ضربت دل على جنس الضرب مبهما من غير دلالة على كميته أو كيفيته فاذا قلت ضربت ضربا كان كذلك فصار بمنزلة جاءنى القوم كلهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على مافى القوم ، ويذكر لزيادة فائدة على مافى الفعل نحو قولك ضربت ضربة وضربتين فالمصدر ههنا قد دل على الكمية لان بذكره عرفت عدد الضربات ولم يكن ذلك معلوما من الفعل ، ومثله فى زيادة الفائدة ضربته ضربا شديدا وقمت قياما طويلا أفدت أن الضرب شديد والقيام طويل ؛ وقوله « موقت » يعني ان له مقدارا معينا وان لم يتعين هو في نفسه كما تقول فى الازمنة سرت يوما وليلة فيكون لهـا مقدار معين وان لم يتعين اليوم والليلة ومثله فى الامكنة سرت فرسخا وميلا فهو موقت لان له مقدارا معينا وان لم يتعينا فى أنفسهما فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين مايلاقى الفعل فى اشتقاقه كقوله تعالى (والله أنبتكم من الارض نباتا) وقوله (وتبتل اليه تبتيلا) وما لايلاقيه فيه كقولك قعدت جلوسا وحبست منعا ، وغير المصدر نحو قولك ضربته أنواعا من الضرب وأى ضرب وأيما ضرب ومنه رجع القهقرى واشتمل الصماء وقعد القرفصاء لانها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود ومنه ضربته سوطا ﴾

قال الشارح : قد تقدم ان المصدر أحد المفعولات ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان لان الفعل يتضمن كل واحد منهما والفعل انما ينصب ما كان فيه دلالة عليه فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف نحو قمت قياما وضربت ضربا لقوة دلالته عليه اذ كانت دلالته عليه لفظية ؛ وكذلك يعمل فيما كان فى معناه وان لم يكن جاريا عليه وهو على ضربين ، أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه وهـذا معنى قوله « مايلاقى الفعل في اشتقاقه » يريد أن فيه حروف الفعل والثاني مالا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه فالاول نحو قولك اجتوروا تجاورا وتجاوروا اجتوارا لان معنى اجتوروا وتجاوروا واحـد ؛ ومثله قوله تعالى (وتبتل اليه تبتيلا) ألا ترى أن التبتيل ليس بمصدر تبتل وانما هو مصدر بتل فهو فعل مثل كسر ومصدره الجارى عليه التكسير وتبتل تفعل مثل تكسر وتجرع ومصدره انمـا هو التبتل مثل التجرع فجرى التبتيل على تبتل وليس له فى الحقيقة لان معناهما يؤول الى شيء واحد ؛ ومنه قوله تعـالى (والله أنبتكم من الارض نباتاً) فنبات فى الحقيقة مصدر نبت وقد جرى على أنبت ، وفى قراءة ابن مسعود وأنزل تنزيلا اذ معني أنزل ونزل واحد ، ومنه بيت الكتاب

وخَيْرُ الأمْرِ مااستَقْبَلْتَ مِنْهُ وليْسَ بأنْ تَتَبَّعَهُ اتِّباعاً

فانه أكد قوله تتبعه بقوله اتباعا واتباع افتعال وهو فى الحقيقة مصدر اتبع وقياسه أن يقول تتبعا ولكن لما كان معنى تتبع واتبع واحدا أكد كل واحد منهما بمصدر صاحبه ، وقال رؤبة :

* وقد تطويت انطواء الحضب * الحضب بالحاء غير المعجمة والضاد المعجمة الحية لان تطويت وانطويت في المعنى واحد وهكذا كل مصدرين يرجعان الى معني واحد ، فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما فى المعني وهو رأى أبي العباس المبرد والسيرافى وبعضهم يضمر لهافعلا من لفظها فيقول التقدير اجتوروا فتجاوروا تجاوراً وتجاوروا فاجتوروا اجتوارا ، وكذلك قوله تعالى « أنبتكم من الارض نباتاً » أي أنبتكم فنبتم نباتاً فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه ، وأما « الضرب الثانى وهو مالا يلاقي الفعل في الاشتقاق » بأن يكون من غير لفظه وان كان معناهما متقاربا نحو قولك شنئته بغضا وأبغضته كراهة وقعدت جلوسا وحبست منعا فأكثر النحويين يجيز أن يعمل الفعل فى مصدر الآخر وان لم يكن من لفظه لاتفاقهما فى المعنى نحو أعجبني الشيء حباً لانه اذا أعجبك فقد أحببته قال الشاعر

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ والبَرُودُ والتَّمْرُ حُبًّا مالهُ مَزِيدُ

وقالوا رضته اذلالا ، وذهب الآخرون الى ان الفعل لايعمل فى شيء من المصادر الا أن يكون من لفظه نحو قمت قياما لان لفظه يدل عليه اذ كان مشتقا منه وما كان مما تقدم ذكره نحو قعدت جلوسا وحبست منعا فهو منصوب بفعل مقدر دل عليه الظاهر فكأنك قلت قعدت فجلست جلوسا وحبست فمنعت منعا وكذلك كل ما كان من هذا الباب ؛ وهو رأى سيبويه لان مذهبه انه اذا جاء المصدر منصوبا بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه باضمار فعل من لفظ ذلك المصدر ، فأما قولهم « ضربته أنواعا من الضرب وأى ضرب وأيما ضرب » فهذه تعمل فيها الافعال التى قبلها بلاخلاف وانتصابها على المصدر والحق فيها أنها صفات قد حذفت موصوفاتها فكأنه اذا قال ضربته أنواعا من الضرب فقد قال ضربته ضربا متنوعا أي مختلفا واذا قال أى ضرب وأيما ضرب فقد قال ضربته ضربا اى ضرب وأيما ضرب على الصفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما « رجع القهقرى واشتمل الصماء وقعد القرفصاء » فقد قال سيبويه أنها مصادر وهى منصوبة بالفعل قبلها لان القهقرى نوع من الرجوع فاذا تعدى الى المصدر الذى هو جنس عام كان متعديا الى النوع اذ كان داخلا تحته وكذلك القرفصاء نوع من القعود وهى قعدة المحتبي والصماء أن يلقى طرف ردائه الايمن على عاتقه الايسر ، وقال أبو العباس هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها فاذا قال رجع القهقرى فكأنه قال الرجعة القهقرى واذا قال اشتمل الصماء فكأنه قال الاشتمالة الصماء واذا قال قعد القرفصاء فكأنه قال القعدة القرفصاء ، والفرق بين انتصابه اذا كان صفة وبين انتصابه اذا كان مصدرا وان كان العامل الفعل فى كلا الحالين أن العامل فيه اذا كان مصدرا عمل بمباشرة من غير واسطة واذا كان صفة عمل فيه بواسطة الموصوف المقدر ، وأما « ضربته سوطا » فهو منصوب على المصدر وليس مصدرا فى الحقيقة وانما هو آلة للضرب فكأن التقدير ضربته ضربة بالسوط فوضع قولك بالسوط نصب صفة لضربة ثم حذفت الموصوف

واقمت

وأقمت الصفة مقامه ثم حذف حرف الجر فتعدى الفعل فنصب وأفاد المدو الدلالة على الآلة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة علي ثلاثة أنواع ما يستعمل اظهار فعله واضماره وما لا يستعمل اظهار فعله وما لا فعل له أصلا ، وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاء ، فالنوع الاول قولك للقادم من سفره خير مقدم ولمن يقرمط فى عداته مواعيد عرقوب وللغضبان غضب الخيل علي اللجم ؛ ومنه قولهم أو فرقا خيراً من حب بمعني أو أفرقك فرقا خيرا من حب ﴾

قال الشارح : قد تقدم من قولنا أن المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات « وقد يحذف فعله » لدليل الحال عليه وهو في قولك على ثلاثة أضرب منها ضرب يحذف فعله ويجوز ظهوره فأنت فيه بالخيار إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته . وضرب لا يجوز استعمال فعله ولا اظهاره . وضرب ليس له فعل البتة ؛ « فالضرب الاول » نحو قولك لمن لقيته وعليه وعثاء السفر ومعه آلته فعلمت أنه آيب من سفره فقلت « خير مقدم » أي قدمت خير مقدم فخير منصوب على المصدر لانه أفعل وانما حذفت ألفه تخفيفاً وأفعل بعض ما يضاف اليه فلما أضفته الى مصدر صار مصدرا ، ومن ذلك اذا رأيت رجلا يعد ولا يفي قلت مواعيد عرقوب أي وعدتنى مواعيد عرقوب فهو مصدر منصوب بوعدتنى ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد قال الشماخ :

وَوَاعَدْتَنِي مالاَ أُحاوِلُ نَفْعَهُ ... مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخاهُ بِيَتْرَبِ

ويروى للأشجعى :

وعدْتِ وكانَ الخُلْفُ مِنْكِ سَجِيَّةً ... مَوَاعِيدَ عُرْقوبٍ أَخاهُ بِيَتْرَبِ

وهذا عرقوب وعد وعدا فأخلف فضرب به المثل وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئاً فقال عرقوب اذا أطلع نخلى فلما أطلع قال اذا أبلح فلما أبلح قال اذا أزهى فلما أزهى قال اذا أرطب فلما أرطب قال اذا صار تمرا فلما صار تمرا أخذه من الليل ولم يعطه شيئاً ؛ أنكر أبو عبيد يثرب لان عرقوبا رجل من العماليق وكانوا بالبعد من يثرب مدينة الرسول ﷺ وانما هى يترب بتاء معجمة نثنتين من فوقها وراء مفتوحة وهى موضع قريب من اليمامة ؛ ومن ذلك قولهم « غضب الخيل على اللجم » وذلك مثل يضرب لمن يغضب علي من لا يرضيه والمراد غضبت غضب الخيل على اللجم ويجوز أن يكون المراد شدة الغضب فنصب المصدر بالفعل المحذوف ؛ ومن العرب من يرفع هذا كله فيقول للقادم من سفره خير مقدم أى قدومك خير مقدم فيكون خير مقدم خبر مبتدأ محذوف وكذلك مواعيد عرقوب أى عداتك مواعيد عرقوب ومثله غضب الخيل على اللجم أى غضبك غضب الخيل على اللجم ، وأما قولهم « أو فرقا خيرا من حب » فتكلم بذلك رجل عند الحجاج وذلك أنه كان قد صنع عملا فاستجاده فقال الحجاج أكل هذا حبا فقال الرجل مجيبا أوفرقا خيرا من حب أي فعلت هذا لانى أفرقك فرقا خيرا من حب فهو أنبل لك وأجل ولو رفع لجاز كأنه قال أو أمرى فرق خير من حب ، فهذا النوع أنت مخير فيه بين اظهار العامل وحذفه فان أظهرته فزيادة فى البيان وان حذفته فثقة بدليل الحال عليه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والنوع الثانى قولك سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وعقرا وبؤساً وبعدا وسحقا

وحمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعم ونعمة عين ونعام عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولأفعلن ذلك ورغما وهوانا ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة باضمار فعل وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك فى الدعاء للانسان سقيا ورعياً والمراد سقاك الله سقيا ورعاك الله رعياً فانتصبا بالفعل المضمر وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا الحذر الحذر والمعنى احذر الحذر ولم يذكروا احذر فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سقيا ورعيا كقولك سقاك الله ورعاك الله فلو أظهرت الفعل صار كتكرار الفعل ، ومن ذلك قولك للمدعو عليه « خيبة وجدعا وعقراً وبؤساً وبعداً وسحقاً » فقولك خيبة بدل عن خيبك الله وهو مصدر منصوب به وكذلك جدعا معناه جدعك الله ومثله عقرا وبؤسا وبعدا وسحقا أى عقره الله عقرا وأبأسه الله بؤسا وأبعده الله بعدا وأسحقه الله سحقا على حذف الزوائد ، وكل هذه المصادر دعاء عليه أو له وهى منصوبة بفعل مضمر متروك اظهاره لانها صارت بدلا من الفعل ؛ وبعضهم يظهر الفعل تأكيداً فيقول سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وليس بالكثير ، ومنهم من يرفع فيقول سقى لك ورعى والمعنى مفهوم كما يقال سلام عليكم وانما يخرجه مخرج ما قد ثبت قال الشاعر

أَقامَ وأَقْوَى ذاتَ يَوْمٍ وخَيْبَةٌ لأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ

يصف أسدا ، وأما قولهم « حمدا وشكرا الخ » فهذه المصادر ليست من المصادر التى قبلها من وجه وهي منها من وجه آخر وذلك أن هذه المصادر أفعالها الناصبة لها المضمرة أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه وليست بدعاء لاحد أو عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهة أن الفعل المضمر مستقبل أشبهت الدعاء لاستقباله فمعناها أحمد الله حمدا وأشكره شكرا وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ، وأما قولهم « لا كيدا ولا همَّاً » فمعناه لا أكاد كيدا أن أفعل وهو من كدت أكاد من أفعال المقاربة وليس من الكيد الذى هو المكر ولا أهم به همَّاً من الهمة لا من الهم الذي هو الحزن كأنه يؤكد ما ينفى أن يفعل ، وقوله « لأفعلن ذلك ورغماً وهوانا » أي أرغمك بفعله رغما وأهينك به هوانا وأصل الرغم لصوق الانف بالتراب وهو كناية عن الذل ، وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعا بأنه خبر مبتدا محذوف قال رؤبة :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإقامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

حكاه يونس مرفوعا كأنه قال أمرى عجب ، قال سيبويه وسمعنا من العرب الموثوق بعربيتهم من يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه بالرفع كأنه قال أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه ، والنصب هو الوجه على الفعل المتروك اظهاره *

قال صاحب الكتاب ﴿ومنه أما أنت سيرا سيرا وما أنت الا قتلا قتلا والا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل ، ومنه قوله تعالى (فاما منا بعد واما فداء) ومنه مررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له صراخ صراخ الثكلى واذا له دق دقك بالمنحاز حب القلقل﴾

قال الشارح : انما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله فاستغنى بدلالة المصدر عن اظهاره وليس ذلك مما يختص بالمخاطب بل تستعمله فى الاخبار عن الغائب كما تستعمله في المخاطب فتقول زيد سيرا سيرا اذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى وتقول أنت الدهر سيرا سيرا وأنت هذا اليوم سيرا سيرا وكان عبدالله سيرا سيرا اذا أخبرت بشيء متصل بعضه ببعض ، وان رفعت وقلت ما أنت الا سير سير على معنى ما أنت الا صاحب سير وحذفت الصاحب وأقمت السير مقامه لم يدل على كثرة ومواصلة كما دل النصب انما أخبرت أنه صاحب سير لا غير ، واعلم أنك اذا رفعت كان على وجهين ، أحدهما أن يكون على حذف مضاف وهو صاحب على ما تقدم ، والثانى أن تجعله نفس السير والقتل لما كثر ذلك منه توسعاً ومجازا كما يقال رجل عدل ورضى اذا كثر عدله والرضى عنه كما يقال

تَرْتَعُ ماغفَلَتْ حتَّى إذا ادَّكَرَتْ فإنَّما هِيَ إقْبالٌ وإدْبارُ

جعلها نفس الاقبال والادبار مبالغة وتوسعا ، فالرفع فى ذلك كله على ما ذكرت لك والنصب على تقدير فعل مضمر لا يظهر اذ قد صار المصدر بدلا منه فقولك « انما أنت سيرا سيرا وما أنت الا قتلا قتلا » معناه تسير سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلا ، وقوله « الا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل » معناه ما أنت الا تسير سيرا مثل سير البريد وما أنت الا تشرب شربا مثل شرب الابل ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم حذف المضاف وهو مثل وأقام المضاف اليه مقامه على حد واسأل القرية وهذا الحذف والاضمار وان كثر فهو فاش فى كلام العرب مطرد ، وأما ضرب الناس فتقديره ما أنت الا تضرب الناس ضربا ويجوز فى هذا وحده التنوين ونصب الناس لانه مصدر مضاف الى مفعول ولا يكون مضافا الى الفاعل لانه يصير معناه يضربه مثل ضرب الناس وهو من الناس الا أن يريد أن يضربه الضرب المعهود المتعارف فحينئذ يكون من قبيل شرب الابل وسير البريد ، وأما قوله تعالى (فاما منا بعد واما فداء) فالمعنى فاما أن تمنوا منا واما أن تفادوا فداء فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر ، وأما قولهم « مررت فاذا له صوت صوت حمار الخ » فهو منصوب وفى نصبه وجهان أحدهما أن يكون منصوبا بالمصدر المذكور اذ كان فى معني الفعل وذلك أن قولنا له صوت فى معني يصوت فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب صوت حمار على هذا اما على المصدر واما على الحال وعلى كلا الوجهين فى صوت حمار معنى التشبيه فاذا نصبته على المصدر فتقديره فاذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار ثم حذفت على ما ذكرنا متقدما واذا كان حالا فتقديره فاذا هو مشبها صوت حمار أو ممثلا صوت حمار ، والوجه الثاني أن يكون نصبه باضمار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه فاذا كان من لفظه فتقديره فاذا له صوت يصوت صوت حمار ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو ما تقدم واذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الاول لم يكن نصب صوت حمار الا على الحال لا غير كأنك قلت له صوت يخرجه صوت حمار أو يمثله صوت حمار ، ومثله « له صراخ صراخ الشكلى وله دق دقك بالمنحاز حب القلقل » والمنحاز الهاوون والقلقل بالكسر وقافين حب أسود وهو أصلب ما يكون من الحبوب والعامة تقول فلفل بالضم والفاء وهو تصحيف منهم والكلام عليها كالكلام فى المسألة المتقدمة ،

والنكتة في ذلك أنه يريد مررت به وهو يصوت ولم يرد أن يصف بذلك أو يبدله منه فاعرفه ❊

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه ما يكون توكيدا اما لغيره كقولك هـذا عبدالله حقا والحق لا الباطل وهذا زيد غير ما تقول وهذا القول لا قولك وأجدَّك لا تفعل كذا أو لنفسه كقولك له على ألف درهم عرفا وقول الاحوص :

إنِّى لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وإنَّنى قَسماً إليْكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيلُ

وقوله تعالى (صنعَ الله ووعد الله وكتاب الله عليكم وصبغة الله) وقولهم الله أكبر دعوة الحق ﴾

قال الشارح: اعلم ان « حقا والحق » ونحوهما مصادر والناصب لها فعل مقدر قبلها دل عليه معنى الجملة فتؤكد الجملة ، وذلك الفعل أحق وما جرى مجراه وذلك أنك اذا قلت هـذا عبد الله جاز أن يكون اخبارك عن يقين منك وتحقيق وجاز أن يكون على شك فأكدته بقولك حقاً كأنك قلت أحق ذلك حقاً ، وهـذه المصادر يجوز أن تكون نكرة نحو حقاً ويجوز أن تكون معرفة نحو « الحق لا الباطل » وذلك لان انتصابها انتصاب المصدر المؤكد لا على الحال التى لا يجوز أن تكون الا نكرة واذا قلت هذا عبدالله الحق لا الباطل فالحق منصوب على المصدر المؤكد لما قبله والباطل عطف عليـه بلا كما يقال رأيت زيداً لا عمراً ، واذا قال « هذا عبد الله غير ماتقول » فغير منصوب على المصدر وتحقيقه هذا عبد الله حقاً غير ماتقول أى غير قولك فحذفت الموصوف وأقمت الصـفة مقامه ، والمفهوم من هذا الكلام ان المتكلم قد اعتقد ان قول المخاطب باطل وتلخيص معناه هذا عبد الله حقاً لا باطلا ، واذا قال « هـذا القول لا قولك » فكأنه قال هذا القول لا أقول قولك أى مثل قولك يعنى انى أقول الحق ولا أقول باطلا مثل قولك ، ولو أسقطت الاضافة وقلت هذا القول لا قولا وهذا القول غير قول لم يحسن الحذف لسقوط الفائدة لانه لم يكن فيما بقى مايدل على البطلان ، فلو وصفته بما يدل على البطلان نحو هذا القول لا قولا كذبا أو غير قيل ضعيف ونحو ذلك مما يدل على ضده أو صحته لجاز لحصول الفائدة والتوكيد وهذا هو المطلوب من هذا الفصل ، وقال الزجاج اذا قلت هذا زيد حقاً وهذا زيد غير قيـل باطل لم يجز تقديم حقا لا تقول حقا هذا زيد فان ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت زيد حقا أخوك جاز ، وأما سيبويه فلم يمنع من جواز تقديم حقا بل قال فى الاستفهام « أجدَّك لا تفعل كذا وكذا » كأنه قال أحقا لا تفعل كذا وكذا ففى ذلك اشارة الى جوازه ، واعلم ان قولهم فى الاستفهام أجـدك لا تفعل كذا أصله من الجد الذي هو نقيض الهزل كأنه قال أتجد ذلك جداً غير انه لا يستعمل الا مضافا حتى يعلم من صاحب الجد ولا يجوز ترك الاضافة نحو لبيك ومعاذ الله على ماسيأتى قال الشاعر

❊ أجدكما لا تقضيان كراكما ❊ وأما ما يكون تأكيداً لنفسه فنحو قولهم « له علىَّ ألف درهم عرفا » ومثله قوله ❊ انى لأمنحك الصدود الخ ❊ وذلك أنه لما قال له على ألف درهم فقد أقر واعترف فاذا قال عرفا بمعنى اعتراف فلم يزد بذكره عما تقدم من الكلام فكان تأكيدا نحو ضربت ضربا ، والفرق بين هذا والذي قبله حتى جعل هذا تأكيدا لغيره وجعل هذا تأكيدا لنفسه أنك اذا قلت هـذا عبد الله حقا فقولك من قبل أن تذكر حقا يجوز أن يظن أن ما قلته حق وأن يظن ان ماقلته باطل فتأتى بحقا فتجعل

الجملة مقصورة على أحد الوجهين الجائزين عند السامع وقوله له على ألف درهم هو اعتراف حقا كان أو باطلا فصار هـذا توكيدا لنفسه اذ كان الذى ظهر هو الاعتراف ، وأما قوله فى البيت « قسما » فهو مصدر مؤكد وذلك أن قوله « وانني اليك مع الصدود لأميل » يفهم منه القسم فاذا قال قسما كان تأكيدا لنفسه ، وأما قوله تعالى (صنع الله) فهو مصدر من هذا القبيل وذلك أن قبله (وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء) فصنع الله منصوب على المصدر المؤكد لان ماقبله صنع الله فى الحقيقة ، وكذلك « وعد الله » لان قبله (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم وعد الله لايخلف الله وعده) نصب وعد الله لان ماقبله وعد من الله فكان تأكيدا لذلك ، وأما قوله « كتاب الله عليكم » فقد اختلف النحويون فيـه وذهب أصحابنا والفراء من الكوفيين الى انه نصب على المصدر المؤكد وذلك أنه لما تقدم من قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم) الى قوله (والمحصنات من النساء الا ماملكت أيمانكم كتاب الله عليكم) فقوله كتاب الله عليكم بمنزلة فرض الله عليكم وتحريم الله عليكم لان الابتداء تحريم المذكورات من النساء الا من سبي وأخرج من دار الحرب فانها تحل لمن ملكها وان كان لهـا زوج لانه تقع الفرقة بينها وبين زوجها فهذه شريعة شرعها الله وكتاب كتبه عليكم فانتصب المصدر بمـا دل عليه سياق الآية كأنه فعل تقديره كتب الله عليكم فأضيف المصدر الى الفاعل ، وقال الكسائى كتاب الله منصوب بعليكم على الاغراء كأنه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب قال وذلك جائز قد ورد به السماع وهو القياس فالسماع قول الراجز

يَاأَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا إِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

والمراد دونك دلوى وأما القياس فان الظرف نائب عن الفعل تقديره إلزموا كتاب الله ولو ظهر الفعل لجاز تقديم معموله عليه فكذلك ماناب عنه ، والحق المذهب الاول لان هـذه الظروف ليست أفعالا وانمـا هى نائبة عن الفعل وفى معناه فهى فروع فى العمل على الافعال والفروع أبدا منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز ، وأما ماأنشده من البيت فلا حجة فيه لانا نقول دلوى رفع بالابتداء والظرف الخبر كما تقول دلوى عندك ، وأما القياس الذى ذكروه فليس بصحيح لانه يؤدى الى التسوية بين الاصل والفرع ، وقد أجاز بعض النحويين أن يكون دلوى منصوباً باضمار فعل كأنه قال إملأ دلوى ويؤيد ذلك أنه لو قال ياأيها المائح دلوى ولم يزد عليه جاز لدليل الحال عليه ، ومن ذلك قولهم « الله أكبر دعوة الحق » لان قولك الله أكبر انما هو دعاء الى الحق وأن يثنى السامع الى جملة القائلين بالتوحيد والى من شعارهم قول الله أكبر فيكون دعوة يتداعون بها كأنه قال دعوا دعاء الحق ، ومثله قوله

إِنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارَا دَعْوَةَ أَبْرَارٍ دَعَوْا أَبْرَارَا

نصب دعوة على المصدر لان معنى أصبحت نزارا أى يتداعون نزارا وذلك ان نزارا وهو أبو ربيعة ومضر لما وقع بين ربيعة ومضر تباين وحروب بالبصرة وصارت ربيعة مع الازد فى قتال مضر

وكان رئيسهم مسعود بن عمرو الازدي ثم ان ربيعة صالحت مضر فصار كأن نزارا تفرقت ثم اجتمعت فقال أصبحت نزارا أي أصبحت مجتمعة الاولاد اذ دعا بعضهم بعضا وفى حال التباين كان يقول المضري بالمضر ويقول الربيعي بالربيعة لان أحد الفريقين ماكان ينصر الآخر ، فقوله أصبحت نزارا بمنزلة قوله دعا بعضهم بعضا بهذا اللفظ ثم جاء بالمصدر وهو دعوة أبرار وأضافه الى الفاعل لانه أبين اذ لو قال تمرّ مر السحاب صنعاً أو كتابا لم يكن فيه من البيان مافيه مع الاضافة ، وفى الجملة هذا الفصل الذى فيه المصدر المؤكد لغيره نحو هذا زيد حقا وما أكد نفسه نحو له على ألف درهم عرفا ينتصب على اضمار فعل غير كلامك الاول لانه ليس بحال ولا مفعول له كأنه قال أحق حقا وأجد جدا ولا أقول قولك وكتب الله عليكم كتاباً ولا يظهر الفعل كما لم يظهر فى باب سقيا لك وحمداً فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه ماجاء مثنى وهو حنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك ، ومنه مالا يتصرف نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه « المصادر التى وردت بلفظ التثنية » الغرض من التثنية فيها التكثير وأنه شىء يعود مرة بعد مرة وليس المراد منها الاثنين فقط كما تقول أدخلوا الاول فالاول والغرض أن يدخل الجميع وجئت بلاول فالاول حتي يعلم أنه شىء بعد شىء ، ومنه يقال جاءنى القوم رجلا فرجلا على هذا المعني ولايحتاج الى أكثر من تكريره مرة واحدة ، وانتصابه علي المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير تحنن علينا تحننا وثنى مبالغة وتكثيرا أي تحننا بعد تحنن ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة وانما يراد بها التكثير فجعلت التثنية علماً لذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره ، وهذا المثنى لايتصرف ومعنى عدم التصرف أنه لا يكون الا مصدرا منصوباً ولا يكون مثني الا فى حال الاضافة كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله الا مضافين ، وانما لم يتمكن اذا ثنيت لانه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير فدخل هذا اللفظ هذا المعنى فى موضع المصدر فقط فلذلك لم يتصرفوا فيه ، وربما وحدوا حناناً قال الله تعالى (وحناناً من لدنا) وقال الشاعر

فَقالَتْ حَنانٌ ماأَتَى بِكَ هٰهُنا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَىِّ عارِفُ

فرفع لما أفرد لانه لم يدخله معنى غير الذي يوجبه اللفظ كما كان ذلك فى حال التثنية ، فاذا قلت « حنانيك » فهو منصوب بفعل مضمر تقديره تحنن تحننا بعد تحنن لكنهم حذفوا الفعل لان المصدر صار بدلا منه كما كان ذلك فى سقيا لك ورعيا قال الشاعر

أَبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنا حَنانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

والتحنن الرحمة والخير فمعني قول القائل حنانيك تحننا بعد تحنن أى كلما كنت فى رحمة وخير فلا تقطعن ذلك وليكن موصولا بآخر من رحمتك ، وأما « لبيك وسعديك » فهما مثنيان ولا يفرد منهما شيء ولا يستعملان الا مضافين لما ذكرته لك من ارادة معني التكثير فلما تضمن لفظ التثنية ما ليس له فى الاصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة ليني عن ذلك المعني ، فلبيك مأخوذ من قولهم ألب بالمكان اذا أقام به وألب على كذا اذا أقام عليه ولم يفارقه وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة ، واذا قال

الانسان لبيك فكأنه قال دواما على طاعتك واقامة عليها مرة بعد مرة وكذلك سعديك أى مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة فهما اسمان مثنيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت فى لبيك داومت وأقمت وفي سعديك تابعت وطاوعت ، وليسا من قبيل سقيا لك ورعيا تقديره سقاك الله ورعاك الله اذ لا يحسن أن يقال ألب لبيك وأسعد سعديك اذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبهما اذ كانت غير متصرفة ولا هى مصادر معروفة كسقيا ورعيا ، وأما قولهم لبي يلبى فهو فعل مشتق من لفظ لبيك كما قالوا سبحل وحمدل من سبحان الله والحمد لله ، وقد ذهب يونس الى أن لبيك اسم مفرد غير مثنى وأن الياء فيه كالياء التى فى عليك ولديك وأصله لبب ووزنه فعلل ولا يكون فعلا لقلة فعل فى الكلام وكثرة فعلل فقلبت الباء التي هى لام من لبب ياء هربا من التضعيف فصارت لبي ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصارت لبا ثم لما أضيفت الى الكاف في لبيك قلبت الالف ياء كما قلبت الالف فى الى ولدى اذا وصلتهما بالضمير فقلت اليك وعليك ولديك ، ووجه الشبه بينهما أن لبيك اسم ليس له تصرف غيره من الاسماء لانه لايكون الا مضافا كما ان اليك وعليك ولديك لا تكون الا منصوبة المواضع ملازمة الاضافة فقلبوا ألفه ياء فقالوا لبيك كما قالوا لديك وعليك ، واحتج سيبويه على يونس فقال لو كانت الياء فى لبيك بمنزلة ياء لديك واليك لوجب أنك متى أضفتها الى ظاهر أقررت ألفها بحالها كما انك اذا أضفت لدى وعلى والى الى الظاهر أقررت ألفها وكنت تقول هذا لبى زيد ولبى جعفر كما تقول لدى زيد والى عمرو وأنشد

دَعَوْتُ لِما نابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّىْ فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

فجعل لبى يدى مسور بالياء وان كان مضافا الى الظاهر الذى هو يدى دليل على أنه تثنية ولو كان مفردا من قبيل لدى وكلا لكان بالالف ، وبعض العرب يقول لب لب مبنية على الكسر ويجعله صوتا معرفة مثل غاق كأنه على صوت الملبي فاعرفه ، ومن ذلك قولهم « دواليك » كأنه مأخوذ من المداولة وهى المناوبة فدواليك تثنية دوال كما أن حواليك تثنية حوال ودوال وقع موقع مداولة والمراد الكثرة لا نفس التثنية قال الشاعر عبد بني الحسحاس

إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلبُرْدِ لَابِسُ

فدواليك فى البيت فى موضع الحال ومعناه اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك أى متداولين وذلك أن من عادة العرب كانت اذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل واحد منهما برد الآخر ثم تداولا على تخريقه هذا مرة وهذه مرة فهو يصف تداولهما على شق البرد حتي لا يبقى فيه ملبس وقالوا « هذاذيك » والكلام عليه على ما تقدم وهو مأخوذ من هذَّ يهذُّ اذا أسرع في القراءة والضرب قال العجاج * ضرباً هذاذيك وطعناً وخضاً * كأنه يقول هذاً بعد هذ من كل جهة فضرباً منصوب على المصدر أى يضرب ضربا وهذاذيك نصب على المصدر وهو بدل من الاول وثني للتكثير كأنه يقطع الاعناق بضربه ويبلغ الاجواف بطعنه ، والوخض الطعن الجائف ، وأما قولهم « سبحان الله » فهو مصدر منصوب غير متصرف ولا منصرف وأما كونه غير متصرف فانه لم يستعمل الا منصوبا ولا

يدخله رفع ولا جر ولا الف ولام كما تدخل على غيره من المصادر نحو السقي والرعي وهو من المصادر التي لا تستعمل أفعالها كأنه قال سبح سبحانا بتخفيف الباء كقولك كفر كفرانا وشكر شكرانا ومعناه التنزيه والبراءة ، وقد استعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك صرفه فقيل سبحان من زيد كأنه جعل علما على معنى البراءة وفيه الالف والنون زائدتان نحو قول الاعشى

أَقُولُ لَمَّا جاءني فَخْرُهُ   سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفاخِرِ

وهو مثل عثمان في منع الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون ، فأما سبح يسبح فهو فعل ورد علي سبحان بعد أن ذكر وعرف معناه فاشتقوا منه فعلا قالوا سبح زيد أي قال سبحان الله كما تقول بسمل اذا قال بسم الله ، وقد يجيء سبحان منونا في الشعر قال الشاعر

سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحاناً نَعُوذُ بِهِ   وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

وفي تنوينه وجهان أحدهما أن يكون نكرة والثاني أن يكون معرفة الا أنه نونه ضرورة ، ويروى نعود به بالدال غير المعجمة أي نعاوده مرة بعد مرة ، وقالوا « معاذ الله وعياذ الله » وكلاهما منصوب علي المصدر تقول أعوذ بالله أي ألجأ الى الله عوذا وعياذا فهذان مصدران متصرفان تقول العوذ بالله والعياذ بالله وأما معاذ الله فلا يكون الا منصوبا ولا يدخله الالف واللام ولا الرفع والجر ، وأما قولهم «عمرك الله» فهو مصدر لم يستعمل الا في معنى القسم ونصبه على تقدير فعل وفي تقدير ذلك الفعل وجهان منهم من يقدر أسألك بعمرك الله وبتعميرك الله أي وصفك الله بالبقاء والعمر والعمر البقاء تقول بعمر الله كأنك تحلف ببقاء الله قال

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ   بِعَمْرِ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضاها

ومنهم من يقدر أنشدك بعمر الله فيكون الناصب أنشدك وهم يستعملون أنشدك في هذا المعني كثيرا ثم حذف الباء فوصل الفعل فنصب عمرك ثم حذف الفعل فبقي عمرك الله والله منصوب بالمصدر الذى هو عمرك كأنه قال بوصفك الله بالبقاء ، وقد أجاز الاخفش الرفع في الله بالمصدر كانه قال يذكر الله إياك بالبقاء ، وقالوا « قعدك الله » بمعنى عمرك الله وفيه لغتان قعدك الله وقعدك الله ومعناه أسألك بقعدك أي بوصفك الله بالثبات والدوام مأخوذ من قواعد البيت وهي أصوله ، والاصل في ذلك القعود الذى هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة معه ، ولا يستعمل عمرك الله وقعدك الله الا في القسم ❊

قال صاحب الكتاب ﴿ والنوع الثالث نحو دفراً وبهراً وأفة وتفة وويحك وويسك وويلك وويبك ﴾

قال الشارح : وأما القسم الثالث وهو نحو « دفراً وبهراً وأفة وتفة » فهذه أيضاً من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث أنها غير متصرفة بأن تكون مرفوعة أو مجرورة أو بالالف واللام وأنها منصوبة بأفعال غير مستعملة الا أن الفرق بينهما أن ما قبلها لها أفعال ولم تستعمل وهذه لا يؤخذ منها فعل البتة فاذا سئلت عنها مثلت بقولك نتناً لقرب معناهما وليس من أفة وتفة وبهراً ودفراً فعل وانما تردها الى نتناً لانه مصدر لفعل معروف وهو نتن نتنا ، وقد قالوا بهر القمر الكواكب اذا غطاها ومنه قول ذي الرمة

حتى بَهَرْتَ فما تخفى على أحدٍ إلاّ على أحدٍ لا يَعرِفُ القَمرا

ويقال بهراً فى معنى عجباً ومنه قول عمر بن أبى ربيعة

ثُمَّ قالوا تُحِبُّها قُلْتُ بَهْراً عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصا والتُّرابِ

ويقال بهراً لفلان اذا دعى عليه بسوء كأنه قال تعساً له ولا أعلم أحداً تعرض لتفسير ذلك الا سيبويه وتفسير دفراً نتناً أيضاً والدفر النتن ولذلك سميت الدنيا أم دفار ولم يستعمل منه فعل ، وأما قولهم « ويحك وويسك وويلك وويبك » فهى من المصادر التي لا أفعال لها كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلا لاعتلال عينها وفائها لما يلزم من الثقل فى تصريف فعلها لو استعمل فاطرح لذلك وأجروها مجري المصادر المفردة المدعو بها وجعلوا الاضافة فيها بمنزلة اللام فى قولهم سقيا لك لانه لولا اللام في سقيا لك لما علم من يعنى وكذلك لولا الاضافة فى هذه المصادر لم يعلم المكلم من يعنى والاضافة فيها مسموعة ولا يجوز القياس عليها فلا يجوز أن تقول سقيك قياسا على ويحك لان العرب لم تدع به وانما وجب اتباع العرب فيما استعملوه ههنا ولم يجاوزوه لانها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلا من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء فلا يجوز تجاوزه لان الاضمار والحذف اللازم واقامة المصادر مقام الافعال حتى لا تظهر الافعال معها ليس بقياس مستمر فتجاوز فيه الموضع الذى لزموه ، فقد شبه سيبويه هذا الموضع بقولهم عددتك وعددت لك ووزنتك ووزنت لك وكلتك وكلت لك لا تتجاوز هذه الافعال فلا يقال وهبتك فى معنى وهبت لك ، واعلم أن مذهب سيبويه والبصريين أجمعين أن أصلها ويح وويل وويس وويب دخلت عليها كاف الخطاب ، وقال الفراء أصلها كلها وى فأما ويلك فهى وى عنده زيدت عليها لام الجر فاذا كان بعدها مضمر كانت اللام مفتوحة كقولك ويلك وويله وان كان بعدها ظاهر جاز فتح اللام وكسرها ففتح اللام مع الظاهر لغة وهو الاصل فيها والكسر علي قياس الاستعمال وأنشد

يا زِبْرِقانُ أخا بَنِي خَلَفٍ ما أَنْتَ وَيْلَ أَبِيكَ والفَخْرُ

أنشده بفتح اللام وكسرها فالذين كسروا اللام تركوها على أصلها والذين فتحوها خلطوها بوى كما قالت العرب يال تيم ثم أفردت هذه اللام نخالطت بيائها كانها منها ثم كثر استعمالها فادخلوا عليها لاماً أخري فقالوا ويل لك ، وأما ويح وويس وويب فكنايات عن الويل فويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ معروفة وكثرت حتى صارت للتعجب يقولها أحدهم لمن يحب ولمن يبغض ، وكنوا بالويس عنها ولذلك قال بعض العلماء ويس ترحم كما كنوا عن غيرها فقالوا قاتله الله ثم استعظموا ذلك فقالوا قاتعه الله وكاتعه وله نظائر ، والقول ما قاله سيبويه ولو كان الامر على ما قال الفراء لما قيل ويل لزيد بضم اللام والتنوين ، واعلم أن هذه المصادر اذا أضيفت لم تتصرف ولم تكن الا منصوبة لما ذكرناه ولانك لو رفعتها بالابتداء لم يكن لها خبر فان أفردتها وجئت باللام جاز الرفع فتقول ويل لك وويح له فيكون الجار والمجرور الخبر ، ويجوز النصب مع اللام فتقول ويحاً له وويلا له قال جرير

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْماً خُضْرَةً فى جُلُودِها فَوَيْلاً لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِها الخُضْرِ

والفرق بين النصب والرفع أنك اذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر وفيها ذلك المعنى أعنى الدعاء كما أن حسبك فيه معنى النهى واذا نصبت كنت ترجاه فى حال حديثك وتعمل فى اثباته فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى وهى على ضربين جواهر نحو قولهم تربا وجندلا وفاها لفيك وصفات نحو قولهم هنيئاً مريئاً وعائذاً بك وأقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب ﴾

قال الشارح : اعلم أن الاسماء على ضربين جواهر ومعان والمراد بالجواهر فى عرف النحويين الشخوص والاجسام المتشخصة والمعانى هى المصادر كالعلم والقدرة فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك اظهاره نحو ما تقدم من نحو سقيا ورعيا وحنانيك ولبيك وويله وويحه وما أشبه ذلك مما دعى به من المصادر فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبها على سبيل الدعاء وذلك نحو قولهم « تربا لك وجندلا » ومعناه ألزمك الله أو أطعمك الله تربا أي ترابا وجندلا أى صخراً واختزل الفعل ههنا لانهم جعلوه بدلا من قولك تربت يداك وجندلت فان أدخلت لك ههنا وقلت تربا لك وجندلا لك كان دخولها كدخولها فى سقيا لك لبيان من تعنى بالدعاء فان علم الداعى أنه قد علم من يعنى جاز أن لا يأتى به لظهوره وربما جاء به مع العلم تأكيداً وان لم يعلم المعنى بالدعاء فلا بد من الاتيان به ، وربما رفعت العرب هذا فقالوا ترب له فرفعه بالابتداء قال الشاعر

لَقَدْ أَلَّبَ الوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ   فَتُرْبٌ لأَفْوَاهِ الوُشَاةِ وجَنْدَلُ

وترب مبتدأ والخبر لافواه الوشاة وفيه معنى المنصوب فى الدعاء كما كان فى قولك سلام عليك معنى الدعاء ، وأما قولهم « فاها لفيك » فقد حكى أبو زيد فاها لفيك بمعنى الخيبة لك وأنشد لرجل من بلهجيم وهو أبو سدرة الاسدى

فَقُلْتُ لَهُ فاهَا لِفِيكَ فإِنَّها   قَلُوصُ امْرِىءٍ قارِيكَ ما أَنْتَ حاذِرُهْ

وانما يعنون به فم الداهية فالضمير يعود الى الداهية يدل على ذلك قوله

ودَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِى المَنُو   نِ يَحْسَبُها النَّاسُ لاَ فَا لَهَا

وفاها منصوب بمنزلة تربا وجندلا كأنك قلت تربا لفيك وانما يخصون الفم بذلك لان أكثر المتالف فيما يأكله الانسان ويشربه وصار فاها بدلا من اللفظ بقولك دهاك الله وانما قلنا بدلا من هذا اللفظ تقريبا لانه فم الداهية فى التقدير فقدر الفعل المتصرف من الداهية وليس القصد الا تقدير فعل ناصب ليس شيئاً معينا لا يتجاوز وانما يقصد ما يلائم المعنى ويقارب اللفظ ، وقالوا « هنيئاً مريئاً » وهما صفتان تقول هذا شيء هنيء مريء كما تقول هذا رجل جميل صبيح ونحوهما مما هو على فعيل من الصفات ، ولم يأت من الصفات ما يدعى به الا هذان الحرفان وليسا بمصدرين انما هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل وانتصابهما بفعل مقدر تقديره ثبت لك ذلك هنيئاً مريئاً فتكون حقيقة نصبه على الحال وذلك تقوله لشيء تراه عنده مما يأكل أو يستمتع به علي سبيل الدعاء بلفظ الخبر كما تقول رحمه الله ثم حذف

الفعل وجعل بدلا من اللفظ بقولهم يهنأك يدل على ذلك أنه قد يظهر يهنأك فى الشعر على سبيل الدعاء قال الاخطل :

إلى إمَامٍ تُغَادِينا فَوَاضِلُهُ أظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِئ لَهُ الظَّفَرُ

دعاء له يهنئ والظفر فاعله فصار يهنئ له الظفر بمنزلة هنيئاً له الظفر وصار اختزال الفعل وحذفه فى هنيئاً له كحذفه فى قولهم الحذر وتقديره احذر الحذر ، وقالوا « عائذا بك » قال الشاعر

أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الذِينَ طَغَوْا وعائِذًا بك أنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونى

وقالوا « أقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب » فان هذه أسماء فاعلين وهى منصوبة على الحال وقد قدر سيبويه العامل فيها بأفعال من ألفاظها على حد قولك أقياما والناس قعود و* أطربا وأنت قِنَّسْرِيٌّ * فكأنه قال أعوذ عائذا بك وأتقوم قائما وأتقعد قاعدا وحذفه استغناء ، وقد أنكره بعض النحويين وقال الفعل لا يعمل فى اسم الفاعل اذا كان حالا من لفظ الفعل لعدم الفائدة اذ قد علم أنه لا يقوم الا قائماً ولا يقعد الا قاعدا لان الفعل قد دل عليه واذا ورد شيء من ذلك فتأوله بالمصدر فيكون تقدير عائذاً وقائما وقاعدا اذا جعلت العامل أعوذ وتقوم وتقعد بتقدير عياذ وقيام وقعود وهو رأى أبي العباس ، والذى قدره سيبويه لا يمتنع لان الحال قد يرد مؤكداً كما يرد المصدر مؤكداً وان كان الفعل قد دل على ما دل عليه اسم الفاعل قال الله تعالى (وأرسلناك للناس رسولا) فذكر رسولا وان كان الفعل قد دل عليه على سبيل التأكيد ، واعلم أنه لا يجوز اضمار الفعل الدال على الحال الا أن تكون الحال مشاهدة تدل عليه لو قلت مبتدئا من غير حال تدل عليه قائما أو قاعدا كما تقول فى المصدر قياما يازيد لم يجز لان المصدر مأخوذ من لفظ الفعل فهو دال على فعل معين وليس كذلك الحال لانه لا يدل على فعل مخصوص لانه يجوز أن تقول ثبت قائما أو جاء قائما أو ضحك قائما وانما جاز أن تقول أقائما وقد قعد الناس لما شوهد منه من أمارات القيام والتأهب له حتى صار بمنزلة الذى رآه فى حال قيام وقعود وكذلك عائذا بك كأنه رأي شيئاً يتقى فصار عند نفسه فى حال استعاذته فقال عائذاً بك كأنه قال أعوذ عائذا بك واذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكرك اياه فأنت تعمل فى تثبيته فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن اضمار المصدر قولك عبد الله أظنه منطلق تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت عبد الله أظن ظنى منطلق ، وما جاء فى الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا محتمل عندى أن يوجَّه على هذا ﴾

قال الشارح : قوله « ومن اضمار المصدر » يوهم أنه قد تقدم اضمار مصدر حتى عطف عليه والذي تقدم اضمار فعل عامل فى المصدر ، وقوله « عبدالله أظنه منطلق » فعبدالله مبتدأ ومنطلق الخبر والظن ملغي والهاء ضمير المصدر أضمر لتقدم ذكر الفعل والفعل دال على مصدره اذ كان من لفظه ومشتقا منه فصار تقدمه كتقدم المصدر فكما يكنى عن المصدر اذا تقدم فكذلك يكنى عنه اذا تقدم الفعل وذلك قولهم من كذب كان شراً له أى كان الكذب شراً له فكذلك تقول عبدالله ظننته منطلق فتكون الهاء

عائدة الى الظن قال الشاعر العبدي

فَجالَ عَلَى وحْشيِّهِ وتَخالُهُ   على ظَهْرِهِ سِبًّا جَدِيدًا يَمانِيَا

فالهاء فى تخاله عائدة على المصدر كأنه قال فتخال الخال ألا ترى انه أتى بمفعول تخال وهو الجار والمجرور الذى هو علي ظهره وسبا فاستوفى الفعل مايقتضيه فلم يبق الا أن يكون ضمير المصدر ، واعلم انك اذا أتيت بضمير المصدر نحو عبد الله ظننته منطلق قبح إلغاء الفعل لان الاتيان بضمير المصدر كالاتيان به اذ كان كناية عنه والمصدر مؤكد للفعل وقبح الغاؤه بعد تأكيده ، وأقبح من ذلك أن تصرح بالمصدر ثم تلغيه نحو عبد الله ظننت ظنا منطلق لان التصريح بالمصدر كتكرير الفعل فلذلك كان أقبح ، ولو قلت ظننته عبد الله منطلقا لم يجز الالغاء البتة لانك اذا قدمت الفعل على مفعوليه لم يجز الالغاء فاذا أكد بالمصدر مع ذلك كان الغاؤه أجدر بالامتناع ، قال « وما جاء فى الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا » يجوز أن تكون الهاء عائدة الى ماتقدم لان من جملة الدعاء وأمتعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا ما أحييتنا فيجوز أن تكون الهاء عائدة الى المذكور كأنه قال واجعل الامتاع الوارث منا ، قال ويمكن أن يوجه على اضمار المصدر كأنه قال واجعل الوارث منا أى أعضاءنا إشارة الى السمع والبصر جعلا ثم كنى عن الجعل *

المفعول به

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو الذي يقع عليه فعل الفاعل فى مثل قولك ضرب زيد عمرا وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدى ويكون واحدا فصاعدا الى الثلاثة على ماسيأتيك بيانه فى مكانه ان شاء الله ، ويجيء منصوبا بعامل مضمر مستعمل اظهاره أو لازم اضماره ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان المصدر هو المفعول فى الحقيقة فاذا قلت قام زيد وفعل زيد قياما كانا فى المعنى سواء ألا ترى ان القائل اذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله ، والمفعول به ليس كذلك ألا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا لم يصح تعبيره بأن تقول فعلت زيدا لان زيدا ليس مما تفعله أنت وانما أحللت الضرب به وهو المصدر وهذا معنى قوله « هو الذى يقع عليه فعل الفاعل » يريد يقع عليه المصدر لان المصدر فعل الفاعل وذاك نحو ضرب زيد عمرا وأكرم محمد خالدا ، وقوله « هو الفارق بين المتعدى من الافعال وغير المتعدى » يعنى ان اعتبار المتعدى انما هو بالمفعول به لان جميع الافعال لازمها ومتعديها يتعدى الى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان وأما المفعول به فلا يصل اليه الا ما كان متعديا ، ومعنى التعدى أن المصدر الذى هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين ضرب منهما يلاقى شيئا ويؤثر فيه فيسمى متعديا وضرب منهما لايلاقى شيئا فيسمى غير متعد فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سميت متعدية وكل حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة أى هى لازمة للفاعل لاتتجاوزه نحو قام وقعد وسيوضح ذلك فى قسم الافعال « ويكون واحداً فصاعداً الى الثلاثة » يعني ان الفعل قد يتعدي الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمراً وقد يتعدى الى مفعولين

نحو أعطى وظن وقد يتعدى الى ثلاثة نحو أعلم وأرى وسيوضح أمر ذلك فى فصل الافعال ، وقد يحذف العامل في المفعول وذلك على ضربين أحدهما مايجوز اظهاره وحذفه والثانى مالا يجوز ظهوره ولا يستعمل الا محذوف العامل وسيوضح ذلك فى فصل عقيب هذا الفصل فاعرفه *

المنصوب بالمستعمل اظهاره

« فصل » قال صاحب الكتاب « هو قولك لمن أخذ يضرب القوم أو قال أضرب شرّ الناس زيداً باضمار إضرب ولمن قطع حديثه حديثك ولمن صدرت عنه أفاعيل البخلاء أكلّ هذا بخلا باضمار هات وتفعل »

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان قرائن الاحوال قد تغنى عن اللفظ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وان لم يؤت به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل ، وهو فى ذلك على ثلاثة أضرب ضرب لايجوز حذف العامل وضرب يجوز حذفه واثباته وضرب يحذف ولا يجوز إثباته ، فالاول أن تقول زيداً مثلا وتريد إضرب زيداً وليس ثم قرينة تدل عليه فهذا لا يجوز لاحتمال أن يكون المراد اضرب زيداً أو أكرم زيداً أو اشتم زيداً أوغير ذلك ممالايحصى فهذا يكون إلباساًفلذلك لايجوز مثله ، والضرب الثانى وهو مايجوز استعماله وحذفه وأنت مخير فيه فهو أن ترى رجلا يضرب أو يشتم فتقول « زيداً تريد اضرب زيداً » ويجوز اظهاره فتقول اضرب زيدا أو قال أضرب شر الناس فقال بعض السامعين زيداً أى اضرب زيدا فانه شر الناس ، وكذلك اذا كان رجل فى حديث ثم حضر من قطع الحديث من أجله فتقول « حديثك معناه هات حديثك » أو أتم حديثك ، وكذلك « اذا صدرت من انسان أفاعيل البخلاء » مثل أن يطلب منه ماجرت العادة أن لايرد من مثله أو يخبر عنه بمثل ذلك فتقول « أكلّ هذا بخلا » معناه أتفعل كل هذا بخلا ، وهذه الاشياء كلها منصوبة بالعامل المحذوف للدلالة عليه ولو ظهر لجاز *

« فصل » قال صاحب الكتاب « ومنه قولك لمن زكنت أنه يريد مكة مكة ورب الكعبة ولمن سدد سهماً القرطاس والله وللمستهلين اذا كبروا الهلال والله تضمر يريد ويصيب وأبصروا ولرائى الرؤيا خيراً وما سر وخيراً لنا وشرا لعدونا أى رأيت خيرا ولمن يذكر رجلا أهل ذاك وأهله أي ذكرت أهله ومنه قوله

لَنْ تَرَاها ولوْ تَأمَّلْتَ إلاَّ ... ولَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا

أى وترى لها ، ومنه قولهم كاليوم رجلا باضمار لم أر وقال أوس * كاليوم مطلوبا ولا طلبا * »

قال الشارح : قوله « ومنه » يريد مماحذف منه الفعل ويجوز اظهاره فان حذفته فللاستغناء عنه وان أظهرته فلتأكيد البيان ، فمن ذلك اذا رأيت رجلا متوجها وجه الحاج قاصدا فى هيئة الحاج قلت « مكة والله » كأنك قلت يريد مكة والله وان شئت أضمرت لفظ الماضى كأنك قلت أراد مكة كأنك أخبرت

بهذه الصيغة أنه كان فيها أمس ولو أظهرت ماأضمرت لجاز ، وكذلك اذا رأيت أن رجلا قد سدد سهماً قبل القرطاس فقلت « القرطاس والله » أى يصيب القرطاس كأنك لما شاهدت اجادة التسديد تحدست الاصابة وكذلك لو سمعت وقع السهم فى القرطاس قلت القرطاس والله أى أصاب القرطاس ، ومن ذلك لو رأيت ناسا يرقبون الهلال وأنت متباعد منهم فكبروا لقلت « الهلال والله » أى أبصروا الهلال والله ، ومن ذلك اذا قص انسان عليك رؤيا رآها فعبرتها له قلت « خيرا لنا وما سر وخيرا لنا وشرا لعدونا » تقول ذلك على سبيل التفاؤل كأنك قلت رأيت خيرا وأبصرت خيرا ورأيت ماسر أى الذى سر ورأيت خيرا لنا وشرا لعدونا وما أشبه ذلك ، ومن ذلك اذا ذكر رجل فأثني عليه خير أو شر فقلت « أهل ذاك أو أهله » معناه ذكرت أهل ذاك أو أهله والهاء تعود الى الذكر أو الثناء كأنك قلت ذكرت أهلا لذاك الذكر أو الثناء لانه في ذكره فحمله على المعنى ، وأما « قول الشاعر * ان تراها الخ * فقد ذهب سيبويه الى أنه منصوب على المعني لانه لما قال ان تراها الا ولها في مفارق الرأس طيبا دل على ان الطيب داخل فى الرؤية فنصبه على هذا التأويل ومثله قوله

تَذَكَّرَتْ أَرْضاً بِها أَهْلَها أَخْوالَها فِيها وأَعْمامَها

لان الاخوال والاعمام قد دخلوا في التذكر ، وقد رد هذا وأشباهه أبو العباس المبرد وذكر ان مثل هذا لايجوز لانه لايحمل على المعني الا بعد تمام الكلام الاول لانه حمل على التأويل ولا يصح تأويل الكلام الا بعد تمامه ، وأما التقدير لن تراها وان تأملت الا رأيت لها فى مفارق الرأس طيبا فهو منصوب باضمار فعل واليه ذهب صاحب هذا الكتاب *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ قال سيبويه وهذه حجج سمعت من العرب يقولون اللهم ضبعاً وذئباً واذا سألتهم ماتعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً ، وسمع أبو الخطاب بعض العرب وقيل له لم أفسدتم مكانكم فقال الصبيان بأبي أى لِمْ الصبيان ، وقيل لبعضهم أما بمكان كذا وجذ فقال بلى وجاذاً أى أعرف به وجاذا ﴾

قال الشارح : قوله « وهذه حجج سمعت من العرب » يعني شواهد من كلام العرب على جواز حذف الفعل العامل وذلك قولهم فى مثل من أمثالهم « اللهم ضبعاً وذئباً » كأن قائله يدعو على غنم غيره فاذا قيل ماتعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً فأضمر العامل ، قال سيبويه كلهم يفسر ماينوى يعني يقدر المحذوف على هذا الوجه ، قال أبو العباس سمعنا ان هذا دعاء لها لا دعاء عليها لان الضبع والذئب اذا اجتمعا تقاتلا فأفلتت الغنم ، قال وأما ماوضعه سيبويه عليه فانه يريد ذئباً من ههنا وضبعاً من ههنا فلا يصل كل واحد منهما الى الآخر وان اجتمعا فى الغنم ، ومن ذلك ماحكاه سيبويه عن أبى الخطاب الاخفش وكان من مشايخ سيبويه أنه سمع بعض العرب وقد قيل له « لم أفسدتم مكانكم فقال الصبيان بأبى » كأنه خاف أن يلام فقال لم الصبيان فأضمر ماينصب ، ومن ذلك ماحكاه سيبويه قال وحدثني من يوثق به أنه قيل لبعضهم « أما بمكان كذا وجذ » بالجيم المعجمة والذال المعجمة وهو نقرة فى الجبل تمسك الماء فقال « بلى وجاذا أى أعرف به وجاذا » فأضمر العامل *

المنصوب

المنصوب باللازم اضماره

﴿ المنادى ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ منه المنادى لانك اذا قلت ياعبد الله فكأنك قلت يا أريد أو أعني عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه ، ولا يخلو من أن ينتصب لفظا أو محلا فانتصابه لفظا اذا كان مضافاً كعبد الله أومضارعا له كقولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويامضروبا غلامه وياحسنا وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين أو نكرة كقوله * فياراكبا إما عرضت فبلغن * ﴾

قال الشارح : اعلم أن المنادي عند البصريين أحد المفعولات والاصل في كل منادى أن يكون منصوبا وانما بنوا المفرد المعرفة على الضم لعلة نذكرها والذى يدل على أن الاصل في كل منادى النصب قول العرب يا اياك لما كان المنادى منصوبا وكنوا عنه أتوا بضمير المنصوب هذا استدلال سيبويه ، وقد قالوا يا أنت أيضاً فكنوا عنه بضمير المرفوع نظراً الى اللفظ كما قالوا يازيد الظريف فأتبعوا النعت على اللفظ قال الشاعر :

يا مُرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أنْتَا ... أنْتَ الَّذى طلَّقْتَ عاماً جُعْتَا

فاذا قلت ياإياك كان تقديره يا اياك أعني ، ومن قال ان اياك مضاف على ما سيشرح في موضعه قال لم ينصب أنت لانه مفرد ونصب اياك لانه مضاف ، ومما يدل على أن أصل المنادى النصب نصبهم المضاف في قولهم ياعبدالله والمشابه له من نحو ياخيراً من زيد والمنكور من نحو يارجلا وبارا كباً والناصب له فعل مضمر تقديره أنادى زيداً أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا اللفظ به لان يا قد نابت عنه ولانك اذا صرحت بالفعل وقلت أنادي أو أريد كان اخبارا عن نفسك والنداء ليس باخبار وانما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الاخبار عنه فيما بعد فتقول ناديت زيداً ، وكان أبو العباس المبرد يقول الناصب نفس يا لنيابتها عن الفعل قال ولذلك جازت امالتها ، وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه الى أن يا ليس بحرف وانما هو اسم من أسماء الفعل والمذهب الاول وهو مذهب سيبويه ، والمنصوب فى النداء على ضربين «منصوب فى اللفظ ومنصوب فى المحل» فالمنصوب في اللفظ على ثلاثة أضرب مضاف ومشابه المضاف ونكرة فأما « المضاف » فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه النصب كما بينا المعرفة والنكرة فى ذلك سواء فتقول فى المعرفة ياعبدالله أقبل وياغلام زيد افعل وتقول فى النكرة ياعبد امرأة تعال ويارجل سوء تب ، وأما « المضارع للمضاف » فحكمه النصب أيضاً كما كان المضاف كذلك وذلك قولك «ياخيراً من زيد وياضاربا زيدا ويامضروبا غلامه وياحسناً وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين» كله منصوب لما ذكرناه من شبه المضاف ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه أحدها أن الاول عامل فى الثاني كما كان المضاف عاملا فى المضاف اليه « فان قيل » المضاف عامل فى المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا أو رفعا فقد اختلفا قيل الشيء اذا أشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات أخرى ولولا

تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قادحة فى الشبه ، الوجه الثانى من المشابهة أن الاسم الاول مختص بالثانى كما أن المضاف يتخصص بالمضاف اليه ألا ترى أن قولنا ياضاربا رجلا أخص من قولنا ياضاربا ، الثالث أن الاسم الثانى من تمام الاول كما أن المضاف اليه من تمام المضاف ألا ترى أن الجار والمجرور فى قولك ياخيرا من زيد من صلة خير واذا كان من صلته ومتعلقا به كان من تمامه وكذلك ياضاربا زيدا فزيد منصوب بضارب فهو من تمامه وكذلك يامضروبا غلامه فالغلام مرتفع باسم المفعول الذى هو مضروب وكذلك ياحسنا وجه الاخ نصبت الوجه على الشبه بالمفعول ولا يحسن رفعه لانه يفتقر الى عائد فهذه كلها منصوبة سواء جعلتها أعلاما أو لم تجعلها فان جعلتها أعلاما نصبتها لشبهها بالمضاف وان جعلتها معرفة بالقصد فهى منصوبة لذلك وان كانت نكرة كانت منصوبة كسائر النكرات ، والتنوين فى جميع ذلك كحرف من وسط الاسم اذ كان ما بعده من تمامه وصلته فصارت الراء من خير والباء من ضارب بمنزلة الياء من الذى ، وأما قوله « ياثلاثة وثلاثين » فان سميت بهما وجعلتهما علما نصبتهما كما لو سميت بزيد وعمرو لانك جعلتهما بازاء حقيقة واحدة فكان الثانى من تمام الاول وتابعا له فى اعرابه باشراك الواو فصار كأن الاول عامل فى الثانى فانتصب كما ينتصب ياخيرا من زيد بحرف النداء نصب الاسم الاول والثانى يتبعه فى الاعراب لزوما لطريقته التي كان عليها قبل التسمية وهي متابعة المعطوف المعطوف عليه فى الاعراب ، فان ناديت جماعة هذه عدتهم قلت ياثلاثة وثلاثون وان شئت نصبت الثانى فقلت ياثلاثة وثلاثين كما تقول يازيد والحرث والحرث فالرفع عطف على اللفظ والنصب عطف على المحل لانهما اسمان متغايران كل واحد منهما بازاء حقيقة غير الاخرى وليس كذلك اذا سميت بهما وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة « الثالث النكرة » وهى منصوبة أيضا فى النداء وذلك قولك يارجلا وياغلاما فغلام ورجل فى هذا الموضع يراد به الشائع لانه لم يوجه الخطاب نحوهما مختصا بالنداء ، ومثال ذلك الاعمي يقول يارجلا خذ بيدي وياغلاما أجزنى فلا يقصد بذلك غلاما بعينه ولا رجلا بعينه فالنصب فى هذه الاقسام الثلاثة من جهة واحدة ، وأما قول الشاعر وهو عبد يغوث

فيَارَاكِباً إمَّا عرضْتَ فَبلِّغَنْ   نَدَامايَ منْ نَجْرانَ أنْ لا تَلَاقِيا

فالشاهد فيه نصب راكب لانه منادى منكور اذ لم يقصد قصد راكب بعينه انما أراد راكبا من الركبان يبلغ خبره ولو أراد راكبا بعينه لبناه على الضم ، وانما قال هذا لانه كان أسيرا *

قال صاحب الكتاب « وانتصابه محلا اذا كان مفردا معرفة كقولك يازيد وياغلام ويأيها الرجل أو داخلة عليه لام الاستغاثة أو التعجب كقوله * يا لعطافنا ويالرياح * وقولهم ياللماء ويا للدواهي أو مندوبا كقولك يا زيداه »

قال الشارح : « وأما انتصابه محلا » فاذا كان المنادى مفردا معرفة فانه يبنى على الضم ويكون موضعه نصبا وذلك على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء والثانى ما كان متعرفا فى النداء ولم يكن قبل كذلك وذلك نحو يازيد ويا رجل فرجل نكرة فى الاصل وانما صار معرفة فى النداء وذلك أنك لما قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك اياه بالخطاب دون غيره قال الاعشى

قالت

قالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زائِرَها ... وَيْلِي عليكَ ووَيْلِي منكَ يارَجُلُ

لما أرادت رجلا بعينه بناه على الضم وأما يازيد وياحكم فهى معارف أيضاً « فان قيل » هل التعريف الذى فى يا زيد و يا حكم فى النداء تعريف العلمية بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية فالجواب أن المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء هذا قول أبى العباس المبرد ، وقد خالفه أبو بكر بن السراج أي خلاف الصواب وزعم أن قول أبى العباس فاسد قال وذلك أنه قد وقع في الاسماء المفردة ما لا يشاركه فيه غيره نحو فرزدق وزعم أن معني تنكير اللفظ أن تجعله من أمة كل واحد منهم له مثل اسمه ، والقول ما قاله أبو العباس وما أورده أبو بكر فغير لازم لانه ليس ممتنعاً أن يسمى الرجل ابنه أو عبده الساعة فرزدقا فتحصل الشركة بالقوة والاستعداد ، ونظير ذلك أن الشمس والقمر من أسماء الاجناس فتعرفهما بالالف واللام واذا نزعناهما منهما صارا نكرتين وان لم يكن لهما شريك فى الوجود فانما ذلك بالاستعداد لانه ليس مستحيلا أن يخلق الله مثلهما واذا جاز ذلك فى أسماء الاجناس كان فى الاعلام أسوغ فصح بما ذكرناه أنك اذا ناديت العلم تنكر ثم جعل فيه تعريف آخر قصدي غير التعريف الذى كان فيه وصار ذلك كاضافة الاعلام ومن المعلوم أنك لما أضفتها فقد ابتززتها تعريفها وحصل فيها تعريف الاضافة وذلك نحو زيدكم وعمركم فكذلك ههنا فى النداء ؛ « وان قيل » اذا قلت يازيد وياخالد أمبني هو أم معرب وهل الضمة فيه حركة بناء أو حركة إعراب فالجواب أنه مبني على الضم والذى يدل على ذلك حذفهم التنوين منه ولو كان معرباً لما حذف التنوين منه كما لم يحذف من النكرة نحو * فيارا كبا إما عرضت * ومما يدل أنه غير معرب أن موضعه نصب ألا ترى ان المضاف اذا وقع موقعه يكون منصوباً نحو ياعبد الله وأن نعت المفرد والمعطوف عليه يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب نحو يازيد الظريف والظريف ويازيد والحرث والحرث قال الشاعر

أَلا ياقَيْسُ والضَّحَّاكُ سِيرَا ... وقد جاوَزْتُما خَمَرَ الطَّرِيقِ

يروى برفع الضحاك ونصبه ولولا ان موضعه نصب لما جاز النصب في نعته وما عطف عليه وذلك أن العامل اذا عمل عمله من رفع أو نصب أو جر لم يكن لذلك الاسم موضع سوى ما ظهر ألا تري ان المضاف لما لم يكن له موضع سوى ما هو عليه لم يجز فى نعته غير النصب فبان بذلك أنه مبني مضموم ، وقد ذهب قوم الى أنه بين المعرب والمبنى والمذهب الاول الا ان حركته وان كانت حركة بناء الا انها مشبهة بحركة الاعراب من أجل ان كل اسم متمكن يقع فى هذا الموضع يضم فأشبه من أجل ذلك المرفوع بقام ونحوه من الافعال لان كل اسم متمكن يسند اليه الفعل فهو مرفوع ولذلك حسن أن يتبعه النعت على اللفظ فتقول يازيد الطويل كما تقول قام زيد الطويل « فان قيل » فلم بنى وحق الاسماء أن تكون معربة فالجواب أنه انما بنى لوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى انه وقع موقع المضمر والمتمكنة من الاسماء انما جعلت للغيبة فلا تقول قام زيد وأنت تحدثه عن نفسه انما اذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتى بضميره فتقول قمت والنداء حال خطاب والمنادى مخاطب فالقياس في قولك يازيد أن تقول يا أنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه اذا كان مقبلا عليه وهما لا يلتبس نداؤه بالمكني فيناديه بالمكنى على الاصل فيقول ياأنت قال الشاعر

يا مُرُّ يا ابنَ واقِعٍ يا أنْتَا أنتَ الّذِي طلّقْتَ عاماً جُعْتَا

غير أن المنادي قد يكون بعيداً منك أو غافلا فاذا ناديته بأنت أو اياك لم يعلم انك تخاطبه أو تخاطب غيره فجئت بالاسم الذى يخصه دون غيره وهو زيد فوقع ذلك الاسم موقع المكنى فتبنيه لما صار اليه من مشاركة المكنى الذى يجب بناؤه « فان قيل » فالمنادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقع الذي ذكرته من حيث انهما مخاطبان فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن المنادى المفرد المعرفة انما بني مع وقوعه الموقع الذى وصفناه لانه في التقدير بمنزلة أنت وأنت لا يكون الا معرفة غير مضاف فخرج المنكور اذ كان مخالفا لأنت من جهة التنكير والمضاف لان أنت غير مضاف فلم يبن لذلك مع تمكنه بالاضافة ، والوجه الثانى ان المفرد يؤثر فيه النداء مالم يؤثر فى المضاف والنكرة فالمضاف معرفة بالمضاف اليه كما كان قبل النداء والنكرة فى حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيد وما أشبهه فى حال النداء معرفة بالاشارة والاقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف فلما لم يؤثر النداء في معناه لم يؤثر فى بنائه ، « فان قيل » فلم بنى على حركة ولم كانت حركته ضمة فالجواب أما تحريكه فلأن له أصلا فى التمكن فوجب أن يميز عن مابني ولا أصل له فى التمكن فبني على حركة تمييزاً له عن مثل من وكم وغيرهما مما لم يكن له سابقة إعراب ، وخص بضم لوجهين أحدهما شبهه بالغايات نحو قبل وبعد ووجه الشبه بينهما أن المنادى اذا أضيف أو نكر أعرب واذا أفرد بني كما ان قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين وتبنيان فى غير ذلك فكما بنى قبل وبعد على الضم كذلك المنادى المفرد يبني علي الضم ، والثانى أن المنادى اذا كان مضافاً الى مناديه كان الاختيار حذف ياء الاضافة والاكتفاء بالكسر منها واذا كان مضافاً الى غائب كان منصوباً وكذلك اذا كان منكوراً فلما كان الفتح والكسر في غير حال البناء وبنى جعل له فى حال البناء من الحركات مالم يكن له فى غير حال بنائه وهو الضم فذلك علة بنائه على الضم ، وانتصابه محلا قولهم « يا أيها الرجل » فأى منادى مبهم مبنى على الضم لكونه مقصوداً مشاراً اليه بمنزلة يارجل وها تنبيه والرجل نعت والغرض نداء الرجل وانما كرهوا ايلاء أداة النداء مافيه الالف واللام فأتوا بأى وصلة الى نداء مافيه الالف واللام فصار أى وها وصفته بمنزلة اسم واحد ولذلك كانت صفة لازمة ، وكان الاخفش يذهب الى أن أيا من قولك يا أيها الرجل موصولة وأن الرجل بعدها صلتها قال لان أيا لا تكون اسما فى غير الاستفهام والجزاء الا بصلة وهو قول فاسد لانه لو كان الامر على ما ذكر لما جاز ضمه لانه لا يبني فى النداء ما كان موصولا ألا ترى انه لا يقال ياخير من زيد بالضم انما تقول ياخيراً من زيد بالنصب لان من زيد من تمام خير فكذلك الرجل من تمام أي ، واعلم ان حقيقة هذا النعت وما كان مثله فى نحو هذا الرجل انما هو عطف بيان وقول النحويين أنه نعت تقريب وذلك لان النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه أو في شيء من سببه وهذه أجناس فهى شرح وبيان للاول كالبدل والتأكيد فلذلك كان عطف بيان ولم يكن نعتا ، ومما هو منصوب في التقدير والموضع وان لم يكن لفظه منصوباً ما دخل عليه « لام الاستغاثة » نحو يالزيد اذا استغثت به لغيره ودعوته لنصرته وحق هذه اللام أن تكون مكسورة لانها لام الاضافة ولام الاضافة تكون مكسورة مع الظاهر نحو قولك المال لزيد غير انه وقعت هذه اللام لمعنيين

احدهما

أحدهما المستغاث به والآخر المستغاث من أجله فلم يكن بد من التفرقة بينهما ففتحت لام المستغاث به وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها للفرق فاذا قلت يالزيد بالفتح علم أنه مستغاث به واذا قلت يالزيد بالكسر علم أنه مستغاث من أجله قال الشاعر

تَكَنَّفَنِي الوُشاةُ فأزْعَجُونِي فيا لَلنَّاسِ لِلْوَاشِي المُطاعِ

فتح اللام الأولى من الناس لانهم مستغاث بهم وكسر الثانية لانه مستغاث من أجله ، ومنه مايروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما ضربه العلج قال يالله للمسلمين ، وموضع هذه اللام المفتوحة نصب والعامل فيها العامل فى المنادي المضاف النصب وهو ماينوب عنه حرف النداء من الفعل فاذا قال يا لزيد فكأنه قال أدعوكم لزيد وكان اللام المكسورة مفعولا ثانياً ، وأما قوله * يا لعطّافنا ويا لرياح * فهو اشارة الى قول الشاعر وهما من أبيات الكتاب

يا لَقَوْمِي مَنْ لِلْعُلَى والمَساعِي يا لَقَوْمِي مَنْ لِلنَّدَى والسَّماحِ
يا لَعَطَّافِنا ويا لَرِياحِ وأَبِي الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّاحِ

يرثي رجلا من قومه هذه أسماؤهم يقول لم يبق للعلى والمساعى من يقوم بهما بعدهم ، والنفاح الكثير العطاء ويروى الوضاح من الوضح وهو البياض كأنه أبيض الوجه لكرمه ، وأما « دخول اللام للتعجب » فنحو قولهم « يالماء » كأنهم رأوا عجباً وماء كثيراً فقالوا تعال ياعجب ويا ماء فانه من إبانك ووقتك ، وقالوا « ياللدواهي » أى تعالين فانه لايستنكر لكن لانه من أحيانكن وكل قولهم هذا فى معنى التعجب والاستغاثة ومثله قول الشاعر

لَخَطَّابُ لَيْلَى يالَبُرْثُنَ مِنْكُمُ أَدَلُّ وأَمْضَي مِنْ سُلَيْكِ المَقانِبِ

كأنه رأى عجبا من كثرة خطاب ليلى وإفسادها عليه فقال يالبرثن على سبيل التعجب أى مثلكم من يدعى للعظيم ، وقال الخليل هذه اللام بدل من الزيادة اللاحقة فى الندبة آخر الاسم من نحو يا زيداه ولذلك تتعاقبان فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومجراهما واحد لانك لاتدعو أحداً منهما ليستجيب فى الحال كما في النداء ، وقال الفراء أصل يا لفلان يا آل فلان وانما خفف بالحذف وهو ضعيف لان الآل والأهل واحد فلو كان الاصل ماذكره لجاز أن يقع موقعه الاهل فى بعض الاستعمال ولم يرد ذلك فاعرفه ، ومن ذلك « قولهم فى الندبة وا زيداه » ووا عمراه موضعه نصب وهو فى تقدير مضموم حيث كان معرفة مفردا وانما فتح آخره لمجاورة ألف الندبة كما يكسر لمجاورة ياء الاضافة فى قولك يازيدى وسيوضح ذلك فى موضعه ،

—﴿ تم الجزء الاول من شرح المفصل للعلامة ابن يعيش ﴾—

﴿ ويليه ان شاء الله تعالى الجزء الثانى وأوله توابع المنادى ﴾

فهرست الجزء الاول من شرح المفصل للعلامة ابن يعيش




شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش

ابن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية

على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية

الجزء الثانى

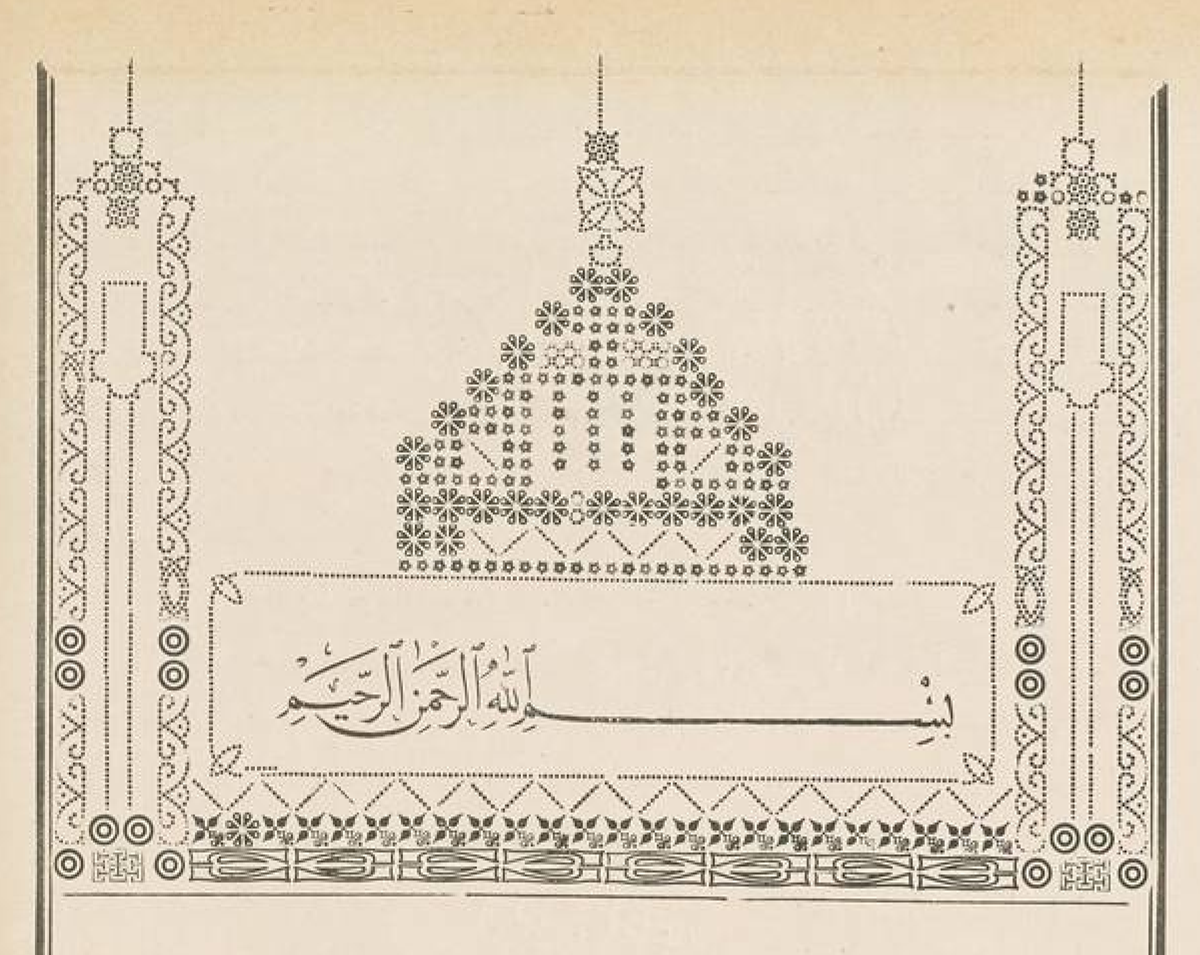
قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب

عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقى

صحح وعلق عليه حواشى نفيسة بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور



رب يسر ولا تعسر رب زدني علماً

توابع المنادى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ توابع المنادى المضموم غير المبهم اذا أفردت حملت على لفظه ومحله كقولك يازيد الطويلُ والطويلَ ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا عمرو والحارث والحارث وقرىء والطير رفعا و نصباً الا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمهما حكم المنادى بعينه تقول يازيد زيد ويازيد وعمرو بالضم لاغير وكذلك يا زيد أو عمرو ويازيد لا عمرو ﴾

قال الشارح : اعلم ان لك أن تصف المنادى المفرد اذا كان معرفة وتؤكده وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان ، وأما الوصف فقولك « يازيد الطويل » لك أن ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبه حملا على الموضع ، « فان قيل » فهذا المضموم في موضع منصوب فلم لايكون بمنزلة أمس في أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيداً أمس الدابر بالخفض على النعت لم يجز وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفصل بينهما أن ضمة النداء في يازيد ضمة بناء مشابهة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطرد البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك أمس فان حركته متوغلة في البناء ألا ترى ان كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموماً

وليس

وليس كل ظرف يقع موقع أمس يكون مكسورا ألا تراك تقول فعلت ذاك اليوم وأضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ماوجب فى أمس ، وكذلك عثمان فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف ، ومنه قوله * ياحكم الوارث عن عبد الملك * فرفع الصفة على اللفظ وهو الاكثر في الكلام ، وتقول فى التأكيد بالمفرد « يا تميم أجمعون وأجمعين » ان شئت رفعت على اللفظ وان شئت نصبت على الموضع فحكم التأكيد كحكم الصفة الا ان الصفة يجوز فيها النصب على اضمار أعنى ولا يجوز مثل ذلك فى أجمعين ، وأما عطف البيان فانه يكون بالاسماء الجامدة كالاعلام تكون كالشرح له والبيان كالتأكيد والبدل فتقول « ياغلام بشر وبشرا » فبشر الاول محمول على اللفظ والثانى محمول على الموضع وقد أنشدوا بيت رؤبة

إنى وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقائلٌ يانَصرُ نَصرٌ نَصرَا

فنصر الثانى محمول على لفظ الاول والثالث محمول على الموضع كما تقول يازيد العاقل والعاقل لان مجرى عطف البيان والنعت واحد ، وقد أنشدوا البيت على ثلاثة أوجه يانصر نصر نصرا وهو اختيار أبى عمرو ويانصر نصرا نصرا أجرى المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلة يازيد العاقل اللبيب وكان المازنى يقول يانصر نصرا نصرا ينصبهما على الاغراء لان هذا نصر حاجب نصر بن سيار كان حجب رؤبة ومنعه من الدخول فقال إضرب نصرا أو لمه ، ويروى يا نصر نصر نصرا بجعل الثانى بدلا من الاول ولذلك لم ينونه والثالث منصوب على المصدر كأنه قال أنصرنى نصرا وسيوضح أمر البدل وعطف البيان فى موضعهما من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى ، وأما العطف بحرف فنحو « ياعمرو والحارث والحارث » اذا عطفت اسما فيه الالف واللام على مفرد جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول في الرفع يازيد والحارث وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازنى وقرأ الاعرج (ياجبال أوبى معه والطير) ، وتقول فى النصب يا زيد والحارث وهو اختيار أبى عمرو ويونس وعيسى بن عمر وأبى عمر الجرمى وقراءة العامة (ياجبال أوبى معه والطير) بالنصب ، وكان أبو العباس المبرد يرى انك اذا قلت يازيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده واذا قلت يازيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحارث وحارثا علمان وليس فى الالف واللام معنى سوى ماكان قبل دخولهما و الالف واللام في الرجل قد أفادتا معنى وهو معاقبة الاضافة فلما كان الواجب فى الاضافة النصب كان المختار والوجه مع الالف واللام النصب أيضا لانهما بمنزلة الاضافة ، فان عطفت اسما مفردا علما على مثله نحو « يازيد وعمرو » لم يكن فيه الا البناء لان العلة الموجبة لبناء الاسم الاول موجودة فى الثانى لان حرف العطف أشرك الثانى فى حكم الاول ولذلك لو أبدلت الثانى من الاول وهو مفرد لم يكن فيه الا البناء والضم نحو « يازيد زيد » ويا أخانا خالد لان عبرة البدل أن يحل محل الاول ولو أحللته محل الاول لم يكن فيه الا البناء ولذلك استثناه فقال « الا البدل » وقوله « ونحو زيد وعمرو » يعني فى العطف بالحرف ويمثله بقوله « يازيد وعمرو ويازيد أو عمرو ويازيد لاعمرو » يشير الى ان جميع حروف العطف فى ذلك سواء وان اختلفت معانيها ، وان كان المنادى مبهما كان حكمه كحكم غيره الا أنه يوصف بالرجل وما أشبهه من الاجناس فتقول « ياأيها الرجل » أقبل

فيكون أي والرجل كاسم واحد فأيّ مدعو والرجل نعته ولا يجوز أن يفارقه النعت لان أياً اسم مبهم لم يستعمل الا بصلة الا في الاستفهام والجزاء فلما لم يوصل ألزم الصفة لتبيينه كما تبينه الصلة وقد أجاز المازني نصب ذاك حملا على الموضع قياساً على غير المبهم والصواب ماذكرنا للمانع المذكور*

قال صاحب الكتاب ﴿ واذا أضيفت فالنصب كقولك يازيد ذا الجمة وقوله * أزيد أخا ورقاء * ويا خالد نفسه ويا تميم كلكم أو كلهم ويابشر صاحب عمرو وياغلام أبا عبد الله ويا زيد وعبد الله ﴾

قال الشارح : وان كان التابع مضافاً لم يكن فيه الا النصب صفة كان أو غير صفة مثال الصفة « يازيد ذا الجمة » ويازيد أخانا قال الشاعر

أَزِيدُ أخا وَرْقاءَ إنْ كُنْتَ ثائِرا   فَقَدْ عَرَضَتْ أحْناءُ حَقٍّ فَخاصِمِ

الشاهد فيه نصب الصفة لانها مضافة وورقاء حيّ من قيس والثائر طالب الدم يقول ان كنت طالبا لثأرك فقد أمكنك ذاك فاطلبه وخاصم فيه ، والأحناء الجوانب وهي جمع حنو ، ولا يجوز رفع هذه الصفة بحال لان المنادى اذا وصف بالمضاف لم يكن فيه الا النصب وذلك من قبل ان الصفة من تمام الموصوف لانها مخصصة للموصوف موضحة له كتخصيص الالف واللام في نحو الرجل والغلام ولذلك لايجوز تقديمها عليه ، ويؤيد عندك ان الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى (قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم) فدخول الفاء في خبر الموت دليل على اتحاد الصفة و الموصوف ألا ترى انك لو قلت ان الرجل فانه ملاقيك لم يجز وانما جاز في الآية لانك وصفته بقولك الذي تفرون منه والفاء تدخل في خبر الموصول بالفعل فلما وصفوا الموت بما يجوز دخول الفاء في خبره جاز دخولها في خبر موصوفه ، واذ كانت منزلتها من الموصوف هذه المنزلة جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه فكما لم يكن في المنادي اذا كان مضافا الا النصب نحو ياغلام زيد كذلك لا يكون في صفة المنادي اذا كانت مضافة غيره كقولك يا زيد أخانا ولم يجز ان تقول يا زيد أخونا ويا بكر صاحب بشر فترفع حملا على اللفظ كما فعلت في المفرد حيث قلت يا زيد العاقل ، وكذلك ان أكدت فقلت « يازيد نفسه ويا تميم كلكم ويا قيس كلكم » فتنصب لان مجرى التأكيد مجرى النعت فلذلك استويا في الحكم وجاز أن تقول كلكم بلفظ الخطاب لان المنادى مخاطب وجاز أن تقول كلهم بلفظ الغيبة لان المنادى وان كان مخاطبا الا ان لفظ الاسم الظاهر موضوع للغيبة ألا تراك تقول زيد فعل ولا تقول فعلت وان كنت تخاطب زيدا المذكور ، وتقول « يابشر صاحب عمرو وياغلام أبا عبد الله » تنصب الثاني لا غير سواء جعلته عطف بيان أو بدلا لان عطف البيان حكمه حكم الصفة والصفة اذا كانت بمضاف لم يكن الا منصوبا فكذلك عطف البيان ، والبدل عبرته أن يحل محل الاول وأنت لو أحللته محل الاول وأوليته حرف النداء وهو مضاف لم يكن الا نصبا ، وكذلك اذا عطفت على المنادي المفرد مضافا لم يكن الا نصبا نحو يا زيد وعبد الله لان المعطوف شريك المعطوف عليه فكما ان الاول اذا كان مضافا لم يكن الا منصوبا فكذلك الثاني لانه شريكه في العامل *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والوصف بابن وابنة كالوصف بغيرهما اذا لم يقعا بين علمين فان

وقعا

وقعا أتبعت حركة الاول حركة الثانى كما فعلوا فى ابنم وامرئ تقول يازيد ابن أخينا وياهند ابنة عاصم »

قال الشارح « اذا وصف الاسم المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة » كان حكمهما كحكم غيرهما من الاسماء المضافة اذا وصف بها من استحقاق الاعراب بالنصب نحو « يازيد ابن أخينا » بضم الاول لانه منادي مفرد علم وبنصب الصفة لانها مضافة كما قلت يازيد ذا الجمة ، وان وصفت بهما علماً مضافين الى علم أو كنية أو لقب نحو يازيد بن عمرو وياجعفر بن أبي خالد ويازيد بن بطة كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز فى المنادي وجهان أحدهما الاتباع وهو أن تقول يازيد بن عمرو فتتبع حركة الدال فتحة النون وحقها الضم وهو غريب لان حق الصفة أن تتبع الموصوف فى الاعراب وههنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك أنك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد اذ كل انسان معزو الى أبيه علماً كان أو كنية أو لقباً فيوصف بذلك فجعلا كالاسمين اللذين ركب أحدهما مع الآخر قال الشاعر

* ياحكم بن المنذر بن الجارود * ففتح ميم حكم مع أنه منادى مفرد معرفة وذلك لانهم جعلوهما كالاسم الواحد فلما فتحوا نون ابن من حيث كان مضافا فتحوا أيضاً ميم حكم لانهم لما أضافوا ابناً كأنهم قد أضافوا ما قبله ، ولذلك من شدة انعقادهما شبه سيبويه حركة الدال من زيد بحركة الراء من امرىء وحركة النون من ابنم فكما أن الراء من امرىء تابعة للهمزة والنون فى ابنم تابعة للميم كذلك أتبعوا الدال من يازيد بن عمرو النون من ابن لان الصفة والموصوف كالصلة والموصول وانضاف الى ذلك كثرة الاستعمال فقوي الاتحاد ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الاول ويبتدأ بالثانى فيقال ابن فلان ، والوجه الثانى أن تقول يا زيد بن عمرو بضم الدال من زيد على الاصل لا تتبعها فتحة النون من ابن عمرو وهى لغة فاشية فعلى هذا يكون الالف من عيسى فى قوله (اذ قال الله ياعيسى ابن مريم) على القول الاول فى تقدير مفتوح وعلى القول الثانى في تقدير مضموم فاعرفه *

قال صاحب الكتاب «وقالوا فى غير النداء أيضاً اذا وصفوا هذا زيد ابن أخينا وهند ابنة عمنا وهذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم وكذلك النصب والجر فاذا لم يصفوا فالتنوين لا غير ، وقد جوزوا فى الوصف التنوين فى ضرورة الشعر كقوله * جارية من قيس ابن ثعلبه * »

قال الشارح : قد جروا على هذه القاعدة فى غير النداء أيضاً لا فرق بين النداء وغير النداء في هذا الحكم وذلك أنه لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم أو ما يجري مجرى الاعلام من الكني والالقاب نحو زيد بن عمرو وأبى بكر بن قاسم وسعيد بن بطة وعبدالله بن الدمينة فلما كان ابن لا ينفك من أن يكون مضافا الى أب أو أم وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيرهم فحذفوا ألف الوصل من ابن لانه لا يقوى فصله مما قبله اذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالشيء الواحد وهى مضارعة للصلة والموصول من وجوه تذكر فى موضعها ، وحذفوا تنوين الموصوف أيضا كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحداً لكثرة الاستعمال وأتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثانى ولذلك شبهه سيبويه بامريء وابنم فى كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون فى

ابنم تابعة لحركة الميم على ما تقدم ، فاذا قلت « هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم » فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحداً وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالمصدرله ولذلك لا يجوز السكوت على الاول، وكذلك النصب تقول رأيت زيد بن عمرو فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول فى الجر مررت بزيد بن عمرو فتكسر الدال من زيد اتباعا لكسرة النون من ابن عمرو ، وقد ذهب بعضهم الى أن التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو قول فاسد لانه قد جاء عنهم هذه هند بنت عمرو فيحذف التنوين وان لم يلقه ساكن بعده فعلم بذلك أن حذف التنوين انما كان لكثرة استعمال ابن ، فان لم تضف ابنا الى علم نحو « هذا زيد ابن أخينا وهذه هند ابنة عمنا » لم تحذف التنوين وأثبت الهمزة خطا لانه لم يكثر استعماله كثرة اضافته الى العلم ، وكذلك اذا لم يصفوا به وجعلوه خبراً لم يحذف التنوين وأثبتت همزة الوصل خطا فتقول زيد ابن عمرو فيكون زيد مبتدأ وابن عمرو الخبر ، ومثله إن بكرا ابن جعفر وظننت محمداً ابن على ، وكذلك ان ثنيت فقلت ضربت الزيدين ابنى جعفر أثبت الالف والنون لوجهين أحدهما أنه لم يكثر ذلك فى التثنية كثرته فى الافراد والثانى أنه لم يبق بالتثنية علما وصار تعريفه بالالف واللام نحو الرجل والغلام ، فأما قوله تعالى (وقالت اليهود عزير ابن الله) فقد قرىء بالتنوين وبغير التنوين فمن نون جعله مبتدأ وابن الله الخبر حكاية عن مقال اليهود ومن حذف التنوين منه جعله وصفا وقدر مبتدأ محذوفا تقديره هو عزير بن الله فيكون هو مبتدأ وعزير الخبر وابن الله صفته ، وهذا فيه ضعف لان عزيراً لم يتقدم له ذكر فيكني عنه ، والاشبه أن يكون أيضا خبرا الا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة وله نظائر نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) بحذف التنوين من أحد ، ومنه ما رواه أبوالعباس عن عمارة بن عقيل أنه قرأ (ولا الليل سابق النهار) بنصب النهار على ارادة التنوين ، ومنه قول الشاعر

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ... ولاَ ذَاكِرِ اللهَ إلاَّ قَلِيلاَ

أراد ولا ذاكر الله إلا قليلا بالتنوين ولذلك نصب الا أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقوله « وقد جوزوا فى الوصف التنوين فى ضرورة الشعر » يعني أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوين وذلك اذا وقع ابن وصفا بين علمين نحو قول الشاعر

جارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ ... كأنها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ

البيت للاغلب العجلى ، وقيس بن ثعلبة بن عكابة قبيلة عظيمة معروفة ، وقال الحطيئة

فإنْ لاَ يَكُنْ مالٌ يُثابُ فإنَّهُ ... سَيأتِي ثَنائِي زَيْدًا ابنَ مُهَلْهِلِ

ومن فعل ذلك لزمه اثبات الالف فى الخط والجيد فى البيتين أن يكون أراد البدل لا الوصف ليخرج عن عهدة الضرورة ❁

المنادى المبهم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمنادى المبهم شيئان أى واسم الاشارة فأى يوصف بشيئين بما فيه الالف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه و باسم الاشارة كقولك ياأيها الرجل وياأيهذا قال ذو الرمة * ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه * واسم الاشارة لا يوصف الا بما فيه الالف واللام كقولك ياهذا الرجل وياهؤلاء الرجال وأنشد سيبويه لخزز بن لوذان * ياصاح ياذا الضامر العنس * ولعبيد * ياذا المخوِّفنا بمقتل شيخه * ﴾

قال الشارح : المبهم فى النداء شيئان أحدهما أى والثانى اسم الاشارة فأما أى فنحو قولك ياأيها الرجل وهى أشد ابهاماً من أسماء الاشارة ألا ترى أنها لا تثنى ولا تجمع فتقول ياأيها الرجل وياأيها الرجلان وياأيها الرجال ولذلك لزمها النعت فيا أداة النداء وأي المنادى وها تنبيه والرجل نعته ، والاصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادى وفيه الالف واللام فلما لم يمكن نداءه والحالة هذه كرهوا نزعهما وتغيير اللفظ عند النداء اذ الغرض انما هو نداء ذلك الاسم فجاؤوا بأى وصلة الى نداء الرجل وهو على لفظه وجعلوه لاسم المنادى وجعلوا الرجل نعته ولزم النعت حيث كان هو المقصود وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمة لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه وعوضاً مما حذف منها ، والذى حذف منها الاضافة فى قولك أي الرجلين وأى الذاهبين والصلة في نظيرتها وهى من ألا تري أنك اذا ناديت من قلت يامن أبوه قائم ويامن فى الدار ، وتوصف أى فى النداء بشيئين أحدهما الالف واللام وقد ذكر والثانى اسم الاشارة نحو يا أيهذا الرجل فذا صفة لاى كما وصفت بما فيه الالف واللام وجاز الوصف به لانه مبهم مثله كما تصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام ، والنكتة فى ذلك أن ذا يوصف بما يوصف به أى من الجنس نحو الرجل واللام فوصفوا به أيا فى النداء تأكيداً لمعني الاشارة اذ النداء حال اشارة والغرض نعته ألا ترى أن المقصود بالنداء من قولك ياأيهذا الرجل انما هو الرجل وذا وصلة كأي قال الشاعر :

ألاَ أيُّهَذَا المَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي   كأنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيَّ عاهِدُ

وقال الآخر :

ألا أيُّهَذَا اللَّائِمِي أحْضُرَ الوَغى   وأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

وقال ذو الرمة :

ألا أيُّهَذَا الباخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ   لِشَيْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقادِرُ

وقد يستغنون باسم الاشارة عن أي فيوقعونها موقعها فيقولون ياذا الرجل وياهذا الرجل فيكون ذا وصلة كما كانت أي وتلزمها الصفة كما تلزم أيا ولا يجوز فى صفتها الا الرفع كما كانت أى كذلك لانه لا يتم بياذا النداء ههنا لانه فى معنى ياأيها ولا بد من الرجل اذ هو المنادى فى الحكم والتقدير ولا يلزمها هاء التنبيه كما لزم أيا لانه لم يحذف من اسم المشار اليه شيء كما حذف من أى ، فأما هذا فلها مذهبان

أحدهما أن تكون وصلة لنداء الرجل فيكون حكمها حكم ياأيها الرجل والآخر أن تكون مكتفية لانه يجوز أن تقول ياهذا أقبل ولا تصف فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول ياهـذا الرجل والرجل بالرفع والنصب و ياهذا الظريف والظريف وأجاز المازنى ياأيها الرجل والرجل بالرفع والنصب وقد تقدم الكلام عليه ، فأما ما أنشده من قول الشاعر

ياصاحِ ياذا الضَّامِرُ العَنْسِ والرَّحْلِ والأَقْتابِ والحِلْسِ

فالشاهد فيه وصف ذا بما فيه الالف واللام والضامر رفع وان كان مضافا الى العنس لان اضافته غير محضة اذ التقدير ياذا الذى ضمرت عنسه ، والعنس الناقة الشديدة وأصل العنس الصخرة فى الماء قيل لها ذلك لصلابتها ، ومثله ياذا الحسن الوجه تقديره ياهـذا الحسن وجهه ، وذهب الكوفيون الى أن الرواية ياصاح ياذا ضامر العنس بخفض الضامر ويضيفون ذا الى الضامر ويجعلونه مثل ياذا الجمة وتكون ذو بمعنى صاحب وهى التى تتغير فتكون فى الرفع بالواو وفي النصب بالالف وفى الجر بالياء قالوا ألا ترى أنه عطف عليـه والرحل والاقتاب والحلس بالخفض ولو كان الضامر مرفوعا على ما أنشده سيبويه لكان الرحل مخفوضا بالعطف على العنس فيصير التقدير ياالذي ضمرت عنسه ورحله وهذا فاسد ، وسيبويه يحمل ذلك على مثل قول الآخر * علفتها تبنا وماء باردا * فيكون التقدير ياذا الضامر العنس والمتغير الرحل لان الضمور يدل على تغير *

قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول فى غير الصفة ياهذا زيد وزيدا وياهذان زيد وعمرو وزيدا وعمرا وتقول ياهذا ذا الجمة على البدل ﴾

قال الشارح : قوله فى غير الصفة يعنى عطف البيان والبدل فأما عطف البيان فنحو « ياهـذا زيد وزيدا » ترفع على اللفظ وتنصب على الموضع فهو كالنعت يعمل فيه العامل وهو يا لا على تقدير مباشرة حرف النداء بخلاف البدل فان العامل يعمل فيه على تقدير أن يحـل محل الاول ويباشر حرف النداء فلذلك تقول ياهذا زيد بالضم لاغير لان تقديره يازيد ، وتقول فى المضاف « ياهـذا ذا الجمة » تنصب لاغير فى البدل وغيره فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا ينادى مافيه الالف واللام الا الله وحده لانهما لا تفارقانه كما لاتفارقان النجم مع انهما خلف عن همزة إله وقال

مِنَ اجْلِكِ يا الَّتِي تَيَمَّتِ قَلْبِي وأَنْتِ بَخِيلَةٌ بالوَصْلِ عَنِّى

شبهه بيا الله وهو شاذ ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان حروف النداء لاتجامع مافيه الالف واللام واذا أريد ذلك توصل اليه بأى وهذا ، والعلة فى ذلك أمران أحدهما ان الالف واللام تفيدان التعريف والنداء يفيد تخصيصا واذا قصدت واحـدا بعينه صار معرفة كأنك أشرت اليـه والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما لذلك لان أحدهما كاف وصار حرف النداء بدلا من الالف واللام فى المنادى فاستغني به عنهما وصارت كالاسماء التى هى للاشارة نحو هذا وشبهه ، الثانى ان الالف واللام تفيدان تعريف العهد وهو

معنى الغيبة وذلك أن العهد يكون بين اثنين فى ثالث غائب والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافى التعريفين ، « فان قيل » فأنتم تقولون ياهذا وهذا معرفة بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين فالجواب عنه من وجهين أحدهما ان تعريف الاشارة ايماء وقصد الى حاضر لتعرفه لحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معني التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة فى نحو هذا وشبهه لانه في الموضعين قصد وايماء الى حاضر ، والوجه الثانى وهو قول المازنى أن أصل هذا أن يشير به الواحد الى واحد فلما دعوته نزعت منه الاشارة التى كانت فيه وألزمته اشارة النداء فصارت ياعوضا من نزع الاشارة ومن أجل ذلك لا يقال هذا أقبل باسقاط حرف النداء ، فأما قولهم ياألله فانما جاز نداؤه وان كان فيه الالف واللام من قبل انه تلزمه الالف واللام ولا تفارقانه وتنزلان منه بمنزلة حرف من نفس الاسم ، وأصل اسم الله تعالى والله أعلم إله ثم دخلت عليه الالف واللام فصار الاله ثم تخفف الهمزة التخفيف الصناعى بأن تلين وتلقى حركتها علي الساكن قبلها وهو لام التعريف فصار تقديره ألِلاه بكسر اللام الاولى وفتح الثانية فادغموا اللام الاولى فى الثانية بعد اسكانها وفخموها تعظيما ؛ وقال بعضهم حذفوا الهمزة حذفا على غير وجه التليين ثم خلفتها الالف واللام ومثل ذلك أناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام فى الناس عوضا منها ولذلك لايجتمعان فأما قولهم

إنَّ المَنَايا يَطَّلِعْـــنَ على الأُنَاسِ الآمِنِينا

فمردود لايعرف قائله ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض منه ضرورة ، فلما كثر استعمال اسم الله تعالى وكانت الالف واللام فيه عوضاً من المحذوف صارتا كحرف من حروفه وجاز نداؤه وان كانتا فيه ؛ وتشبيهه لزوم الالف واللام فى اسم الله تعالى بلزومهما النجم فذلك أنك اذا قلت نجم كان لواحد من النجوم فاذا عنيت نجماً بعينه أدخلت الالف واللام وقد غلب النجم على الثريا حتى اذا أطلق لا ينصرف الى غيره وصار علماً بالغلبة كالدبران والعيُّوق ولا يجوز نزع الالف واللام منهما لانها هي المعرفة فى الحقيقة ؛ فهما سيان من جهة اللزوم والغلبة الا أن الفرق بينهما أنه اذا نزعت الالف واللام من النجم تنكر والتنكير فى اسم الله تعالى محال ، وأما « بيت الكتاب * من أجلك * الخ » فشاذ قياساً واستعمالا فأما القياس فلما فى نداء ما فيه الالف واللام على ما ذكر وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه الا ما ذكر وهو حرف أو حرفان ووجه تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الالف واللام وان لم يكن مثله والفرق بينهما أن الذى والتى صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك يازيد الذى فى الدار وياهند التى أكرمتني ويقع صفة لايها نحو قوله تعالى (ياأيها الذين آمنوا) * و (ياأيها الذى نزل عليه الذكر) وليستا اسمين ولا يكون ذلك فى اسم الله تعالى لانه اسم غالب جرى مجري الاعلام كزيد وعمرو ، وأقبح من ذلك قوله فيما أنشده أبو العلاء

فَيا الغُلاَمانِ اللّذَانِ فَرَّا   إيَّاكُما أنْ تَكْسِبانا شرَّا

وكان الذي حسنه قليلا وصفه باللذان والصفة والموصوف كالشيء الواحد فصار حرف النداء كأنه باشر

اللذان ، ومثله قوله تعالى (قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) فما.ل موصوف الذى معاملة الذى فى دخول الفاء فى الخبر وقد تقدم بيان ذلك فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كرر المنادى في حال الاضافة ففيه وجهان أحدهما أن ينصب الاسمان معاً كقول جرير * يا تيم تيم عدى لا أبا لكم * وقول بعض ولده * يازيد زيد اليعملات الذبل * والثانى أن يضم الاول ﴾

قال الشارح : « اذا كان المنادى مضافا وكرر المضاف » دون المضاف اليه وذلك نحو يازيد زيدعمرو فانه يجوز فيه وجهان أحدهما نصب الاول والثاني والوجه الآخر ضم الاول ونصب الثاني قال الخليل ويونس هما سواء في المعنى وهما لغة العرب ، « فاذا نصبتهما جميعاً » فسيبويه يزعم أن الاول هو المضاف الى عمرو والثانى تكرر لضرب من التأكيد ولا تأثير له فى خفض المضاف اليه قال لانا قد علمنا أنك لو لم تكرر الاسم الثانى لم يكن الا منصوبا فلما كررته بقى على حاله ، وذهب أبو العباس محمد بن يزيد الى أن الاول مضاف الى اسم محذوف وأن الثانى هو المضاف الى الظاهر المذكور وتقديره عنده يازيد عمرو زيد عمرو وحذف عمرو الاول اكتفاء بالثاني ، وقد شبه الخليل ياتيم تيم عدى بقولهم لا أبا لك وذلك أن الاب مضاف الى الكاف غير ذى شك بدليل نصب الاب بالالف والاب لا يكون اعرابه بالحروف الا فى حال اضافته الى غير متكلم فلما نصب بالالف دل على اضافته ثم أقحمت اللام فلم يكن لها تأثير فى خفض الكاف الا تأكيد معني الاضافة ، ومثله * يابؤس للحرب * البؤس مضاف الى الحرب وأقحمت اللام فلم يكن لها تأثير ، « والوجه الثانى أن يضم الاول وينصب الثانى » وهو القياس لان الاول منادى مفرد معرفة بيّن باسم مضاف اما بدلا وإما عطف بيان ، وأما البيتان اللذان أنشدهما فالاول لجرير وهو

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

فقد روى على الوجهين المذكورين يريد تيم بن عبد مناة وهو من قوم عمر بن لجأ وعدى أخوهم ، يقول تنبهوا حتي لا يلقيكم عمر فى مكروه أى يوقعكم فى هجاء فاحش من أجل تعرضه كأنه ينهاهم عن أذاه ويأمرهم بالاقرار بفضله ، وأما البيت الآخر وهو

يا زَيْدُ زَيْدَ الْعيمْلاَتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ هديتَ فانْزِلِ

البيت لبعض ولد جرير وهو من أبيات الكتاب والقول في اعرابه كالقول فى البيت الاول وهو زيد ابن أرقم وأضافه الي اليعملات لانه كان يحدو بها ولهذا قال تطاول الليل فانزل أى انزل عن ظهرها واحد بها فقد تطاول الليل فاعرفه *

نداء المضاف الى ياء المتكلم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقالوا فى المضاف الى ياء المتكلم ياغلامى وياغلام وياغلاما وفى التنزيل (ياعباد فاتقون) وقري. ياعبادى ويقال ياربا تجاوزعنى وفى الوقف يارباه ويا غلاماه ، والتاء فى ياأبت ويا أمت تاء تأنيث عوضت عن الياء ألا تراهم يبدلونها هاء فى الوقف ﴾

قال الشارح : « متي أضافوا المنادى الى ياء النفس » ففيه لغات أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحو ياقوم لا بأس وياغلام أقبل «وقال تعالى (ياعباد فاتقون) » لم يثبتوا الياء ههنا كما لم يثبتوا التنوين فى المفرد نحو يازيد لانها بمنزلته اذ كانت بدلا منه وذلك أن الاسم مضاف الى الياء والياء لا معني لها ولا تقوم بنفسها الا أن تكون فى الاسم المضاف اليها كما أن التنوين لايقوم بنفسه حتى يكون فى اسم فلما كانت الياء كالتنوين وبدلا منه حذفوها فى الموضع الذي يحذف فيه التنوين تخفيفا لكثرة الاستعمال والنداء ولم يخل حذفها بالمقصود اذ كان في اللفظ ما يدل عليها وهو الكسرة قبلها ألا ترى أنه لو لم يكن قبلها كسرة لم تحذف نحو مصطفى ومعلى اذا أضفتهما قلت مصطفاى ومعلاى فلا يجوز اسقاط الياء منهما لانه لا دليل عليها بعد حذفها ، واذ كانوا قد حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة قبلها فى غير النداء كان جوازه فى النداء الذي هو باب حذف وتغير أولى وأجدر بالجواز ألا ترى أنك تحذف منه التنوين نحو يازيد وتسوغ فيه الترخيم نحو ياحار فاعرفه * اللغة الثانية اثبات الياء نحو « ياغلامي » وكان أبو عمرو يقرأ ياعبادي فاتقون وقال عبدالله بن عبد الاعلى القرشي

وكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلاهِي وَحْدَكا لَمْ يَكُ شَيْءٌ يا إلاهِي قَبْلَكا

فأثبت الياء لانها اسم بمنزلة زيد اذا أضفت اليه فكما لا تحذف زيدا فى النداء كذلك لا تحذف الياء وليس اثباتها بالمختار * اللغة الثالثة أن تقول « يا غلامى » بفتح الياء وهو الاصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف فى أخوك وأبوك والاسكان فيها ضرب من التخفيف * اللغة الرابعة أن تبدل من الياء ألفا لانها أخف وذلك أنهم استثقلوا الياء وقبلها كسرة فيما كثر استعماله وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحة وكانت الياء متحركة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقالوا « يا غلاما » ويازيدا فى ياغلامى ويازيدى واذا وقفوا ألحقوه الهاء للسكت فقالوا « يا غلاماه » ويازيداه لخفاء الالف ، ومن يقول ياغلاماه ويازيداه قليل لان الالف بدل من الياء ، وليس الاختيار ياغلامى حتي تبدل منها الالف على أن فى لغة طيء يبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا فيقولون فى فني فنا وفي بقى بقا قال الشاعر * وما الدنيا بباقاة علينا * يريد بباقية وفى جارية جاراة وهو كثير واذا ساغ ذلك فى غير النداء فنى النداء أولى لكثرة استعماله ، ومنهم من يقول يارب وياقوم بالضم يريدون يارب وياقوم وأنما يفعلون ذلك فى الاسماء الغالب عليها الاضافة لانهم اذا لم يضيفوها الى ظاهر أو الى مضمر غير المتكلم علم أنها مضافة الى المتكلم والمتكلم أولي بذلك لان ضميره الذي هو الياء قد يحذف فاعرفه ، فأما التاء فى « ياأبت ويا أمت » فتاء التأنيث بمنزلة التاء في قائمة وامرأة قال سيبويه سألت الخليل عن التاء فى ياأبت لاتفعل ويا أمت فقال هذه التاء بمنزلة الهاء فى خالة وعمة يعنى أنها للتأنيث والذى يدل على أنها للتأنيث أنك تقول فى الوقف ياأبه ويا أمه فتبدلها هاء فى الوقف كقاعد وقاعده على حد خال وخاله وعم وعمه ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الاضافة والاصل يا أبي ويا أمى فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثم دخلت التاء عوضا منها ولذلك لاتجتمعان فلا تقول يا ابتي ولا ياأمتي لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما كان له مؤنث من لفظه ولو

قلت في يا خالي وياعمي ياخالت وياعمت لم يجز لانه كان يلتبس بالمؤنث فأما دخول التاء على الأم فلا اشكال فيه لانها مؤنثة وأما دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ، وفيه لغات قالوا ياأبت بالكسر وياأبت بالفتح وياأبتا بالالف واذا وقفت قلت ياأبتاه وياأمتاه وحكى يونس عن العرب ياأب ويا أم ، فمن قال ياأبت بالكسر فانه أراد ياأبتي بالاضافة الى ياء النفس ثم حذف الياء وأبقى الكسرة دليلا عليها مؤذنة بأنها مرادة ، ومن قال « ياأبت » بالفتح فيحتمل أمرين أحدهما أن يكون مثل ياطلحة أقبل ووجهه أن أكثر مايدعي هذا النحو مما فيه تاء التأنيث مرخماً فلما كان كذلك ورد المحذوف ترك الآخر يجري على ما كان يجرى عليه في الترخيم من الفتح ولم يعتد بالهاء وأقحموها كما انه لما كان أكثر مايقول العرب اجتمعت اليمامة وهم يريدون أهل اليمامة فاذا ردوا الاهل جروا على ما كانوا عليه من التأنيث فقالوا اجتمعت أهل اليمامة ولم يعتدوا بالاهل وجعلوه من قبيل المقحم على حد قوله * كليني لهم ياأميمة ناصب * والوجه الثاني أن يكون أراد ياأبتا فحذف الالف تخفيفاً وساغ ذلك لانها بدل من الياء فحذفوها كما تحذف الياء وبقيت الفتحة قبلها تدل على الالف كما ان الكسرة تبقى دليلا على الياء ، وأما من قال « ياأبتا وياأمتا » فانه أراد الياء الا انه استثقلها فأبدل من الكسرة فتحة ثم قلبها ألفا لانها متحركة مفتوح ماقبلها قال الشاعر * ياأبتا علك أو عساكا * وقال

يا أَبَتَا ويا أَبَهْ حَسَّنْتَ إِلاَّ الرَّقَبَهْ

وقد كثر إبدال هذه الياء ألفا قال الشاعر

وقدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزِعْتُ عَلَيْهِما وهَلْ جَزَعٌ أَنْ قُلْتُ وَا بِأَبَاهُما

وقال رؤبة * فهي ترثي بأبا وابنيما * وكثرة ماجاء من ذلك تزيد قول من قال ياأبت بالفتح أنه أراد ياأبتا بالالف قوة

قال صاحب الكتاب « وقالوا ياابن أمي وياابن عمي وياابن أم وياابن عم وقال أبوالنجم يا بِنْتَ عَمَّا لاتَلُومِي واهْجَعِي جعلوا الاسمين كاسم واحد »

قال الشارح : اذا قلت يا ابن أخي وياغلام غلامي فالقياس في هذه الياءات أن لا تحذف لان النداء لم يقع على الاخ ولا على الغلام الثاني فهما بمنزلة غيرهما في غير النداء ألا تراك تقول في الخبر جاء غلام أخي فكما ان الاخ ليس له حظ في المجيء فكذلك اذا قلت ياغلام أخي ليس للاخ حظ في النداء والياء انما تحذف اذا وقعت موقعا يحذف فيه التنوين وهو أن تتصل بالاسم المنادى ، هذا هو القياس الا انه قد ورد عنهم في قولهم يا ابن أمي ويا ابن عمي على الخصوص أربعة أوجه مسموعة من العرب حكاها الخليل ويونس فالوجه الاول « ياابن أمي وياابن عمي » باثبات الياء قال الشاعر

يا ابْنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

ولذلك وجهان من المعنى أحدهما أن تكون أثبتها كما أثبتها في ياغلامي واذا ساغ ثبوتها في المنادى كان ثبوتها في المضاف الى المنادى أسوغ والثاني وهو أجودهما أن تثبتها كما أثبتها في يا ابن أخي وفي

ياغلام غلامى ، والوجه الثاني من الاوجه الاربعة أن تقول « يا ابن أم ويا ابن عم » بالفتح وقد قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون الاصل يا ابن أما بالالف ثم حذفت الالف تخفيفا وساغ ذلك لانها بدل من الياء فحذفت كما تحذف الياء فى ياغلامى فيقولك ياغلام وحذفت الياء من المضاف اليه وان كانت لاتحذف من المضاف اليه اذا قلت ياغلام غلامى كما تحذف من المضاف اذا قلت ياغلام لان هـذا الاسم أعنى يا ابن أم ويا ابن عم قد كثر استعماله فجاز فيه مالم يجز فى نظائره ، والفتحة فى ابن على هذا فتحة اعراب كما انها فى يا غـلام غلامى كذلك ، والثانى أن تجعل ابنا وأما جميعا بمنزلة اسم واحد فتبني الاسم الآخر على الفتح وتبنى الاسم الذى هو الصدر لانه كالبعض للثانى فالفتحة في الاول ليست نصبة كما كانت في الوجه الاول وانما هى بمنزلة الفتحة من خمسـة عشر وهما في موضع مضـموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحـد كخمسة عشر وهو مقصود ، ويجوز أن يكون فتح الثانى إتباعا لفتحة النون فى ابن وموضع أم وعم خفض بالاضافة ، والوجه الثالث الكسر فتقول « يا ابن أم ويا ابن عم » وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى يا ابن أم بالكسر ويحتمل أمرين أحدهما أن يكون أضاف ابنا الى أم وحذف الياء من الثانى وكان الوجه اثباتها مثل يا غلام غلامي ، والوجه الثاني أنهما لمـا جعلا كاسم واحد وأضافهما الي نفسه حذف الياء وبقيت الكسرة دليلا كما يفعل بالاسم الواحد نحو ياغلام وياقوم ومثله يا أحد عشر أقبلوا ، الوجه الرابع أن تقول « يا ابن أما ويا ابن عمـا » فتجعل مكان الياء ألفا كماقال * يابنت عما لا تلومي واهجعى * كما تقول يا غلاما فتفتح ماقبل الياء تخفيفا وهى متحركة فتنقلب ألفا فاعرفه *

المندوب

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا بد لك فى المندوب من أن تلحق قبـله يا أو وا وأنت في إلحاق الالف فى آخره مخير فتقول وا زيداه أو وا زيد والهـاء اللاحقة بعد الالف للوقف خاصـة دون الدرج ويلحق ذلك المضاف اليه فيقال وا أمير المؤمنيناه ولا يلحق الصفة عند الخليل فلا يقال وا زيد الظريفاه ويلحقها عند يونس ، ولا يندب الا الاسم المعروف فلا يقال وا رجلاه ولم يستقبح وا من حفر بئر زمزماه لانه بمنزلة ياعبد المطلباه ﴾

قال الشارح : اعلم أن المنـدوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لـكنه على سبيل التفجع فأنت تدعوه وان كنت تعلم انه لايستجيب كما تدعو المستغاث به وان كان بحيث لا يسمع كأنه تعده حاضرا وأكثر مايقع فى كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن ولمـا كان مدعوا بحيث لا يسمع اتوا فى أوله بيا أو وا لمد الصوت ولمـا كان يسلك فى الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الالف آخرا للترنم كما يأتون بها فى القوافى المطلقة وخصوها بالالف دون الواو واليـاء لان المد فيها أمكن من أختيها ، واعلم ان الالف تفتح كل حركة قبلها ضـمة كانت أو كسرة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا اللهم الا أن يخاف لبس فحينئذ لا تغير الحركة فتقول وا زيدا واذا وقفت على الالف ألحقت الهاء فى الوقف محافظة

عليها لخفائها فتقول وا زيداه ويا عمراه فان وصلت أسقطت الهاء لان خفاء الالف قد زال بما اتصل بها فتقول وا زيدا وعمراه تسقط الهاء من الاول لاتصاله بالثانى وتثبتها فى الثاني لانك وقفت عليه ، ويجوز أن لاتأتى بألف الندبة وتجرى لفظه مجرى المنادى نحو وا زيد وياعمرو ولا يلبس بالمنادى اذ قرينة الحال تدل عليه ، « وتلحق علامة الندبة المضاف اليه فيقال وا أمير المؤمنيناه ووا غلام زيداه لان المضاف والمضاف اليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزل منزلة التنوين من المضاف فان كان المضاف اليه اسما ظاهراً فتحت آخره لاجل ألف الندبة وتحذف التنوين من المضاف اليه في الندبة لانه لايجتمع سا كنان التنوين والالف ولم تحرك التنوين لان أداة الندبة زيادة غير منفصلة كما ان التنوين كذلك فلم يجتمع فى آخر الاسم زيادتان على هذه القضية فعاقبوا بينهما لذلك هذا اذا كان المضاف اليه ظاهراً ، فان كان مضمراً فان كان المضمر متكلما فلا تخلو ياؤه من أن تكون محذوفة وقد اجتزئ بالكسرة منها نحو ياغلام أو تكون ثابتة وفيها لغتان السكون والحركة فان كانت الاولى فانك تبدل من الكسرة فتحة لاجل الالف بعدها وتقول « وا غلاماه » وان كانت ثابتة وهى سا كنة كان لك فيها وجهان أحدهما حذف الياء لسكونها وسكون الالف بعدها ويستوى فى ذلك لغة من أثبتها ومن حذفها والوجه الثانى أن لاتحذفها بل تفتحها لاجل الالف بعدها واذا كانوا قد فتحوا ما ليس أصله الفتح كان فتح ما أصله الفتح أجدر وأولى ، وان كانت الياء مفتوحة نحو وا غلامى فليس فيه الا وجه واحد وهو اثباتها وتحريكها ، وان كان المضاف اليه مضمراً غير ياء النفس أثبته بالالف وفتحت ما قبلها اذا لم يلتبس نحو قولك فى المضاف الى المخاطب « واغلامكاه » فان كان مما يلتبس قلبت الالف الى جنس الحركة قبلها نحو « ياغلامكيه » اذا كان المخاطب مؤنثا اذ لو قلت وا غلامكاه ألتبس بالمذكر ، وكذلك تقول « وا غلامهوه » اذا كان المضمر غائبا اذ لو قلت وا غلامهاه ألتبس بالمؤنث وعلى هذا فقس كل ما يأتى منه ، « ولا تلحق ألف الندبة الصفة لاتقول وا زيد الظريفاه » عند سيبويه والخليل لان الصفة ليست المقصود بالندبة وانما المندوب الموصوف ، وذهب الكوفيون ويونس من البصريين الى جوازه وقالوا ان الصفة والموصوف كالشيء الواحد والمذهب الاول اذ ليست الصفة كالمضاف اليه لان المضاف اليه داخل فى المضاف ولذلك يلزمه وأنت فى الصفة بالخيار ان شئت تصف وان شئت لا تصف ، واعلم ان الندبة لما كانت بكاء ونوحا بتعداد مآثر المندوب وفضائله واظهار ذلك ضعف وخور ولذلك كانت فى الاكثر من كلام النسوان لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن وجب أن لاينـدب الا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون فيكون عذرا له عندهم ويعلم انه قد وقع فى أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله ، فلهذا المعني « لاتندب نكرة ولا مبهم فلا يقال وا رجلاه ولا واهذاه » لابهامهما ويستقبحون وا من في الداراه لعدم وضوحه وابهامه ولا يستقبحون « وا من حفر بئر زمزماه » لانه منقبة وفضيلة صار ذلك علماً عليه يعرف به بعينه فجرى مجرى الاعلام نحو وا عبد المطلباه وذلك ان عبد المطلب هو الذى أظهر زمزم بعد دثورها من عهد اسماعيل عليه السلام بأن أتى فى المنام فأمر بحفر زمزم فقال وما زمزم قال لاتنزف ولا تهدم ، وتسق الحجيج الاعظم ، وهى بين الفرث والدم ، فغدا عبد المطلب ومعه

الحرث ابنه ليس له يومئذ ولد غـيره ووجد الغراب ينقر بين إساف ونائلة فحفر فلما بدا الطوى كبر وقصته معروفة ، فالندبة نوع من النـداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوباً اذ ليس كل ماينادى يجوز ندبته لانه يجوز أن ينادى المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك فى الندبة فاعرفه *

حذف حرف النداء

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أيٌّ قال الله تعالى (يوسف أعرض عن هذا) وقال (رب أرنى أنظر اليـك) وتقول أيها الرجل وأيتها المرأة ومن لا يزال محسنا أحسن إلى ، ولا يحذف عما يوصف به أى فلا يقال رجل ولا هذا ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان الغرض بالنداء التصويت بالمنادي ليقبل والغرض من حروف النداء امتداد الصـوت وتنبيه المدعو فاذا كان المنادى متراخياً عن المنادى أو معرضاً عنه لا يقبل الا بعـد اجتهاد أو نائما قد استثقل فى نومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة وهى يا وأيا وهيا وأى يمتد الصوت بها ويرتفع ، فان كان قريباً نادوه بالهمزة نحو قول الشاعر * أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائراً * لانها تفيد تنبيه المدعو ولم يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيداً ، وقد « يجوز حذف حرف النداء » من القريب نحو قوله * حار بن كعب ألا أحلام تزجركم * ونحو قوله تعالى (يوسف اعرض عن هـذا) وقد كثر حذف حرف النداء في المضاف نحو قوله تعالى (رب قد آتيتنى من الملك) وقال تعالى (فاطر السموات والارض) وقال (ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) وقال (رب أرنى كيف تحيي الموتى) وهو كثير فى الكتاب العزيز ؛ وفى الجملة حذف الحروف مما يأباه القياس لان الحروف انما جىء بها اختصارا ونائبة عن الافعال فما النافية نائبة عن أنفى وهمزة الاستفهام نائبـة عن أستفهم وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء نائبة عن أنادي فاذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو اجحاف الا أنه قدورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة علي المحذوف فصار القرائن الدالة كالتلفظ به ، وقوله « يجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به أى » جعل ذلك شرطا فى جواز حذفه لا علة ؛ ومنهم من جعل ذلك علة وانما هو اعتبار وتعريف للموضع الذى يحذف منه حرف النـداء فقالوا كل ما يجوز أن يكون وصفا لأى ودعوته فانه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه فيكون إجحافا فلذلك لا تقول رجل أقبل ولا غلام تعال ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء لان هذه الاشياء يجوز أن تكون نعوتا لاى نحو ياأيها الرجل وياأيها الغلام وياأيهذا لان أيا مبهم والمبهم ينعت بما فيه الالف واللام أو بما كان مبهماً مثله قال الله تعالى (ياأيهـا الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى قال الشاعر

يا أَيُّها الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ   هلاَّ لِنَفْسِكَ كانَ ذا التَّعْلِيمُ

وقال الآخر * ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه * فوصف أيا باسم الاشارة كما وصفه بما فيه الالف واللام

اذ كان مبهما مثله كما يوصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام ، واحتج سيبويه بأن أصل هذا أن يستعمل بالالف واللام فتقول ياأيها الرجل فلم يجز حذف ما كان يتعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض ، وكذلك المبهم يكون وصفا على ما تقدم لاي فاذا حذفت أيا صار يا بدلا فى هذا كما صار بدلا فى رجل ، وقال المازنى فى نحو هذا أقبل أن هذا اسم تشير به الى غير المخاطب فلما ناديته ذهبت منه تلك الاشارة فعوض منها التنبيه بحرف النداء ، وقد أجاز قوم من الكوفيين هذا اقبل على ارادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) قالوا والمراد يا هؤلاء ، وقد عمل به المتنبى فى قوله * هذى برزت لنا فهجت رسيسا * وكان يميل كثيراً الى مذهب الكوفيين ولا حجة فى الآية لاحتمال أن يكون هؤلاء منصوبا باضمار أعنى بمعنى الاختصاص ويكون أنتم مبتدأ وتقتلون الخبر ، وقيل أنتم مبتدأ والخبر هؤلاء وتقتلون أنفسكم من صلة هؤلاء وقد يكون اسم الاشارة موصولا نحو قوله

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمارَةٌ   أَمِنْتِ وهذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أى والذى تحملينه طليق ، ويحمل قول المتنبي على أن يكون اشارة الى المصدر أى هذه البرزة أو الى الظرف على ارادة المرة فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد شذ قولهم أصبح ليل وافتد مخنوق وأطرق كرا * وجاري لاتستنكرى عذيري * ولا عن المستغاث والمندوب ، وقد التزم حذفه فى اللهم لوقوع الميم خلفا عنه ﴾

قال الشارح : قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا «أصبح ليل وافتد مخنوق وأطرق كرا» يريد ترخيم كروان على قول من قال ياحار بالضم وذلك أن هذه أمثال معروفة فجرت مجرى العلم فى حذف حرف النداء منها ، وقال أبو العباس المبرد الامثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها ، فأما قول العجاج « * جارى لا تستنكرى عذيرى * » فانه يريد ياجارية فانما رخم فحذف تاء التأنيث وحذف أداة النداء ضرورة ، «ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به » فلا تقول لزيد وأنت تريد يا لزيد لان المستغيث يبالغ فى رفع صوته وامتداده لتوهمه فى المستغاث به الغفلة والتراخى « وكذلك المندوب » قال سيبويه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم والاختلاط الاجتهاد في الغضب ولانهم يريدون به مذهب الترنم ومد الصوت ولذلك زادوا الالف أخيراً مبالغة فى الترنم ، فأما قولهم « اللهم » فهو نداء والضمة فيه بناء بمنزلتها فى يازيد والميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجتمع يا مع الميم الا فى شعر أنشده الكوفيون لا يعرف قائله ويكون ضرورة وذلك قوله

إِنِّى إِذَا ما حَدَثٌ أَلَمَّا   دَعَوْتُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

فجمع لضرورة بين يا والميم ، وذهب الفراء من الكوفيين الي أن أصله يا الله أمنا بخير الا أنه لما كثر في كلامهم واشتهر فى ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا هلم والاصل ها الم فحذفوا الهمزة تخفيفا وأدغموا الميم فى الميم كما قالوا ويلمه والاصل ويل لامه وانما حذفوا وخففوا ، وهو قول واه جداً لوجوه منها أنه لو كان الامر كما ذكروا لما حسن أن يقال اللهم أمنا بخير لانه يكون تكرارا فلما حسن من

غير قبيح دل على فساد ما ذهب اليه ، وأيضا فانه لو كان الامر على ما ظن لما جاز استعماله فى المكاره نحو اللهم أهلكهم ولا تهلكنا لانه يكون تناقضا قال الله تعالى (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) مع أنه لو كانت الميم أصلا من الفعل لم يحتج الشرط الى جواب فى الآية ولسدت مسد الجواب فلما افتقرت الى جواب وأجيبت بالفاء دلت على أنها زائدة وليست من الفعل ، واعلم أن سيبويه لا يري نعت اللهم لانه لفظ لا يقع إلا فى النداء فهو فى منزلة يا هناه ويا ملكمان وفل وليس شئ من هذا ينعت ، وخالفه أبو العباس فى ذلك وقال اذا كانت الميم عوضا من يا فكما تقول يا الله الكريم كذلك تقول اللهم الكريم واستدل بقوله تعالى (اللهم فاطر السموات والارض) فسيبويه يحمل فاطر السموات على أنه نداء ثان لا أنه نعت ٭

الاختصاص

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفى كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واللهم اغفر لنا أيتها العصابة جعلوا أيا مع صفته دليلا علي الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة الا أنفسهم وما كنوا عنه بأنا ونحن والضمير فى لنا كأنه قيل أما أنا فأفعل متخصصاً بذلك من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الاقوام واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب ﴾

قال الشارح : اعلم أن كل منادي مختص تخصه فتناديه من بين من بحضرتك لامرك ونهيك أو خبرك ومعنى اختصاصك اياه أن تقصده وتخصه بذلك دون غيره ، وقد أجرت العرب أشياء اختصوها على طريقة النداء لاشتراكهما فى الاختصاص فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه فى الاختصاص كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودة فى الاستفهام وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول ما أبالى أقمت أم قعدت وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فأنت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما فى معنى التسوية لان معني قولك لا أبالى أفعلت أم لم تفعل أى هما مستويان فى علمي فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما فى معني التسوية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكهما فى معنى الاختصاص وان لم يكن منادى ، والذى يدل على أنه غير منادى أنه لا يجوز دخول حرف النداء عليه لا تقول أنا أفعل كذا يا أيهذا الرجل اذا عنيت نفسك ولا نحن نفعل كذا يا أيها القوم اذا عنيتم أنفسكم لانك لا تنبه غيرك ، وهذا الاختصاص يقع للمتكلم نحو نحن نفعل أيها العصابة وتعنى بالعصابة أنفسكم وللمخاطب نحو أنتم تفعلون أيها القوم ولا يجوز للغائب لا تقول إنهم فعلوا كذا أيتها العصابة ، وقولهم « أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيتها العصابة » فأى وصفتها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أو خبر محذوف المبتدأ فاذا كان مبتدأ فكأنه قال الرجل المذكور أو العصابة المذكورة من أريد واذا كان خبراً فكأنه قال من أريد الرجل المذكور أو العصابة المذكورة اذ لا يقدر فيها حرف النداء بل هي جملة فى موضع الحال

لان الكلام قبلها تام ولذلك مثلها صاحب الكتاب بقوله «أنا أفعل كذا متخصصاً من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الاقوام» وذكر أى هنا وصفته توضيحاً وتأكيداً اذ الاختصاص حاصل من أنا ونحن فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومما يجري هـذا المجري قولهم إنا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان كرماء وإنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروة الا أنهـم سوغوا دخول اللام ههنا فقالوا نحن العربَ أقرى الناس للضيف وبك اللهَ نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ومنه قولهم الحمد لله الحميدَ والملك لله أهل الملك وأتاني زيد الفاسق الخبيث وقرئ حمـالة الحطب ومررت به المسكين والبائس ؛ وقد جاء نكرة فى قول الهذلى

وَيأْوِى إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى

وهذا الذي يقال فيه نصب على المدح والشتم والترحم ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا النحو من الاختصاص يجرى على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غير مستعمل اظهاره وليس بنداء على الحقيقة بدليل أن الاسم المفرد الذى يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد فى النداء على الضم فى نحو يازيد ويابكر ولم يقولوا فى * بنا تميماً يكشف الضباب * بنا تميم بالضم كما فعلوا فى النداء ولانه أيضاً « يدخل عليه الالف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف » وما فيه الالف واللام لا يباشره حرف النداء واذا أرادوا ذلك توصـلوا اليـه بأى ونحوها كقولك يا أيها الرجل فلما قلت ههنا نحن العرب من غير وصلة دل أنه غير منادى ، وقوله « مما يجرى هذا المجرى » يريد مجرى الاول فى الاختصاص وانما فصله من الاول وان كانا جميعاً اختصاصاً لانهما مختلفان من جهة اللفظ وذلك أن الفصل الاول مرفوع نحو نحن نفعل كذا أيتها العصابة وأنا أفعل كذا أيها الرجل وهذا الفصل منصوب نحو قوله * إنا بنى منقر * وقول الآخر * بنا تميماً يكشف الضباب * وذلك الفصل مختص بأى دون غيرها من الاسماء وهذا الفصل يكون بسائر الاسماء نحو بنى فلان وآل فلان وغيرهما من الاسماء ، واعلم أن هـذا الضرب من الاختصاص ليس نداء على الحقيقـة وإن كان جارياً مجراه وذلك من قبل أنه منصوب بفعل مضمر غير مستعمل اظهاره ولا يكون الا المتكلم والمخاطب وهما حاضران ولا يكون لغائب كما أن النداء كذلك والذى يدل على أنه ليس بنداء أن الاسم المفرد الذى يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد فى النداء على الضم نحو يازيد وياحكم ولم يقولوا فى قول الشاعر بنا تميم بالضم كما فعلوا فى النداء ولانه أيضاً يدخل عليه الالف واللام نحو قولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولا يجوز ذلك فى النداء ، والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنك في النداء تختص واحدا من جماعة ليعطف عليك عند توهم غفلة عنك وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمل فيه النصب تقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له ، والاسم المنصوب فى هـذا الباب لا بد أن يتقدم ذكره ويكون من أسماء المتكلم والمخاطب نحو قوله

أَبَى اللهُ الاَّ أَنَّنَا آلَ خِنْدِفٍ بِنَا يَسْمَعُ الصَّوْتَ الأَنَامُ وَيُبْصِرُ

قال

فآل خنحذف هم النون والالف في أننا وكذلك قولهم نحن العرب أقري الناس للضيف فالعرب هم نحن ، ونصب هذه الاسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم باضمار أريد أو أعنى أو أختص فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخص منهما لانه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وانما المراد المدح أو الذم ، فمن ذلك « الحمد لله الحميدَ والملك لله أهلَ الملك » وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره وتقول « أتانى زيد الخبيثَ الفاسقَ » ومنه قراءة من قرأ « وامرأته حمالةَ الحطب » بالنصب على الذم والشتم ؛ ومن ذلك « مررت به البائسِ المسكينِ » فيجوز خفض البائس والمسكين على البدل ولا يجوز أن يكون نعتا لان المضمرات لا تنعت ويجوز نصبه على الترحم باضمار أعنى وهو من قبيل المدح والذم فاعرفه *

الترخيم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن خصائص النداء الترخيم الا إذا اضطر الشاعر فرخم فى غير النداء ، وله شرائط إحداها أن يكون الاسم علما والثانية أن يكون غير مضاف والثالثة أن لا يكون مندوبا ولا مستغاثا والرابعة أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان فى آخره تاء تأنيث فان العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين يقولون ياعاذل وياجارى لاتستنكرى ويانب أقبلي ويا شا ارجنى ، وأما قولهم ياصاح وأطرق كرا فمن الشواذ ﴾

قال الشارح : انما قال « ومن خصائص النداء الترخيم » لان الترخيم المطرد انما يكون فى النداء وفى غير النداء انما يكون على سبيل الندرة وهو من قبيل الضرورة على ماسيأتى بيانه ولذلك قال « الا اذا اضطر الشاعر فرخم فى غير النداء » جعله خاصة للنداء ، والترخيم مأخوذ من قولهم صوت رخيم اذا كان لينا ضعيفا والترخيم ضعف فى الاسم ونقص له عن تمام الصوت قال الشاعر

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ رخِيمُ الحَوَاشِى لاَ هُرَاءٌ ولا نَزْرُ

يصف امرأة بعذوبة المنطق ولين الكلام وذلك مستحب فى النساء ، « والترخيم له شروط » منها أن يكون منادى وذلك لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعماله والكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف مالم يجز فى غيرها فلذلك رخموا المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين وكما حذفوا الياء في ياقوم على ما سبق ، « ومنها أن يكون علماً » لان الاعلام يدخلها من التغيير مالم يوجد فى غيرها ألا ترى أنهم قالوا حيوة والقياس حية وقالوا مزيد وموهب ومحبب وقد تقدم علة ذلك فى فصل الاعلام « ومنها أن يكون مفردا غير مضاف » لان الاسم المفرد قد أثر فيه النداء وأوجب له البناء بعد أن كان معربا والمضاف والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء بل حالهما بعد النداء فى الاعراب كحالهما قبل النداء فلما كان حكم المفرد فى النداء مخالف حكمه فى غير النداء وكان الترخيم انما يسوغه النداء جاز ولما كان

المضاف والمضاف اليه جارِيين على الاعراب فى النداء كجريهما فى غير النداء وكان غير النداء لايجوز فيه الترخيم لم يجز فيهما هذا مع عدم السماع والذى ورد من الترخيم عن العرب انما هو فى المفرد نحو يا حار ويا عام ، وذهب الكسائى والفراء الى جواز الترخيم فى المضاف ويوقعون الحذف على آخر الاسم الثانى فيقولون يا أبا عرو ويا آل عكرم وأنشدوا بيتاً لم يعرف قائله

أَبا عُرْوَ لاَ تَبْعِدْ فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِى مِيتَةٍ فَيُجِيبُ

وقال زهير

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَاآلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا أَوَاصِرَنا والرِّحْمُ بالغَيْبِ يُذْكَرُ

فرخم المضاف اليه فيهما وهذا محمول عندنا على الضرورة وحاله حال مارخم فى غير النداء للضرورة لان المضاف اليه غير منادى « ومنها أن تكون عدته زائدة على ثلاثة أحرف » وذلك لان أقل الاصول ما كان على ثلاثة فاذا حذفت من الخمسة حرفا ألحقته بالاربعة وقربته من الثلاثة تخفيفا له بقربه من الثلاثة الذي هو أقل الابنية واذا حذفت من الاربعة بلغت الثلاثة واذا بلغت الثلاثة لم يجز أن تحذف منه شيئاً لانه لم يكن دونها شيء من الاصول فتبلغه لانها هى الغاية ، فأما « ما كان فيه هاء التأنيث » فيجوز ترخيمه وان كان على ثلاثة أحرف لانه بمنزلة اسم ضم الى اسم كحضرموت ورامهرمز فجاز حذف الثانى منه كما جاز فى حضرموت وبقى على حرفين معتلا كيد ودم لانه كان كذلك والهاء فيه اذ الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يشترط فيما كان فيه هاء التأنيث العلمية بل يجوز فى الشائع كما يجوز في الخاص ، وانما ساغ الترخيم فيما كان فيه تاء التأنيث وان لم يكن علماً نحو « ياثب وباعض » فى ثبة وعضة لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث فانه لم يكثر فى شيء ككثرته لما تقدم من أنه كاسم ضم الي اسم ولان تاء التأنيث تبدل هاء فى الوقف أبداً مطرداً ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفى التأنيث لانها قد تدخل فى الافعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيداً ومبالغة نحو علامة ونسابة فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الاخلال ببنية الكلمة لان التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لان التغيير مؤنس بالتغيير ، فاذا كانت فى الكلمة لم يحذفوا غيرها قلت حروفها أو كثرت شائعاً كان أو خاصاً تقول فى الخاص ياسلم أقبل وفى مرجانة يامرجان اقبلى وفي النكرة قالوا « ياعاذل اقبلى » يريدون عاذلة وقالوا ياجاري يريدون ياجارية قال العجاج « جارى لاتستنكرى عذيرى » أراد ياجارية وقالوا « ياثب » فى ياثبة وهى الجماعة وقالوا « ياشا ارجنى » وهو زجر لها عن السرح والانبعاث ومعناه أقيمى في البيت ، وقولهم هنا ياشا انما هو على لغة من قال ياحار بالكسر فأما من قال ياحار بالضم فقياسه ياشاه برد الهاء التى هى لام بعد حذف تاء التأنيث لئلا يبقى الاسم على حرفين الثانى منهما حرف مد وهو عديم النظير ، واعلم أنهم قد قالوا « ياصاح » وهم يريدون ياصاحباً وقالوا « أطرق كرا » وهم يريدون كرواناً فرخم على لغة من قال ياحار بالضم كأنه حذف الالف والنون وبقيت الواو وحقها الضم فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كان على لغة من قال ياحار بالكسر لقال ياكرو بفتح الواو لان المحذوف مراد ، وفى الجملة ترخيم هذين الاسمين شاذ قياساً واستعمالا

فالقياس

فالقياس لما ذكرناه من ان الترخيم بابه الاعلام وأما الاستعمال فظاهر لقلة المستعملين له ففي قولهم ياصاح شذوذ واحد وهو ترخيم النكرة وليس فيها تاء التأنيث وفي قولهم أطرق كرا شذوذ من جهتين أحدهما حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفاً لأي نحو ياأيها الكروان والوجه الثانى انه رخمه وهو نكرة ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدوم فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والترخيم حذف فى آخر الاسم على سبيل الاعتباط ثم اما أن يكون المحذوف كالثابت فى التقدير وهو الكثير أو يجعل ما بقى كانه اسم برأسه فيعامل بما يعامل به سائر الاسماء فيقال على الاول ياحار ويا هرق ويا ثمو ويا بنو فى المسمى بينون وعلى الثانى يا حار ويا هرق ويا ثمى ويا بنى ﴾

قال الشارح : اعلم ان الترخيم فى كلام العرب على ضربين ترخيم يكون فى باب التحقير وهو حذف زوائد الاسم ان كانت فيه نحو قولك فى أسود سويد وفى أزهر زهير وفى كتاب كتيب وفى حمراء وصحراء حمير وصحير وهذا يوضح فى فصله من هذا الكتاب وترخيم يختص باب النداء وهو مانحن بصدد فسره وشرحه وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة فى النداء ، وقوله « على سبيل الاعتباط » يعنى من غير علة موجبة وانما ذلك لنوع من التخفيف من قولهم اعتبط البعير اذا مات من غير علة قال أمية

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَماً ... لِلْمَوْتِ كَأْسٌ وَالمَرْءُ ذَائِقُهَا

يقول من لم يمت شاباً طرياً يمت لعلة الكبر والهرم لابد من ذلك « ثم هذا الترخيم على وجهين أحدهما وهو الاكثر أن يحذف آخر الاسم ويكون المحذوف مراداً فى الحكم كالثابت » المنطوق به تدع ما قبله على حاله فى حركته وسكونه إيذاناً وإشعاراً بارادته والثانى أن يحذف ما يحذف من آخره ويبقى الاسم كأنه قائم برأسه غير منقوص منه فيعامل معاملة الاسماء التامة من البناء على الضم فيقال على الوجه الاول فى حارث يا حار وفى أمامة يا أمام وفى برثن يا برث وفى هرقل يا هرق وفى ثمود يا ثمو وفى بنون اسم رجل يابنو لا يغير الاسم بعد الحذف ، وقد خالف الفراء فى الاسم الذى قبل آخره ساكن فزعم أن ترخيم نحو هرقل وسبطر وما كان مثلهما بحذف حرفين نحو ياهر ويا سب قال وانما كان كذلك لئلا يشبه الادوات يعنى الحروف نحو نعم وأجل والاسماء غير المتمكنة نحو كم ومن وهو قول واه لأنا اتفقنا على أن المرخم الذى قبل آخره متحرك تبقى حركته على ماهى عليه من ضم وفتح وكسر وانما فعلنا ذلك لأنا قدرنا ثبوت المحذوف وكمال الاسم فصارت هذه الحركات كأنها حشو وضمة البناء الذى يحدثها النداء مقدرة على حرف الاعراب المحذوف وماقبل المحذوف فليس بحرف اعراب فلذلك بقى على حاله من الحركة كما أن الزاى من زيد والباء من بكر على حال واحدة منصوبا كان الاسم أو مرفوعا أو مجروراً كذلك هنا ولولا ذلك لحرك المرخم بحركة واحدة كله واذا كان ذلك كذلك فينبغي أن يبقى السكون أيضاً كما لو كان المحذوف باقياً لان الثابت حكما كالثابت لفظا ولو اعتبر إلباسه بالادوات فى حال سكونه لوجب أن يعتبر إلباسه بالمضاف فى حال كسره وهذا واضح ، « ويقال على الوجه الثانى فى حارث ياحار » وفى أمامة يا أمام وفى برثن يابرث كله بالضم إلا أن الضمة فى برث غير الضمة الاصلية انما هى ضمة النداء وقد انحذفت الضمة الاصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأتيت بالضمة و تقول فى ترخيم

نود وبنون علماً ياثمى ويابنى لئلا يبقى الاسم آخره واو قبلها ضمة وذلك معدوم فى الاسماء المتمكنة فأبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء كما فعل بأدل وأجر جمع دلو وجرو وحجة هذا الوجه أنك لما رخمته وحذفت آخره صارت المعاملة مع ما بقى وصار ما قبل المحذوف حرف اعراب كما كان ذلك فى يد ودم فضم كسائر الاسماء المناداة المفردة فاعرفه ❊

قال صاحب الكتاب ﴿ ولا يخلو المرخم من أن يكون مفرداً أو مركباً فان كان مفرداً فهو على وجهين أحدهما أن يحذف منه حرف واحد كما ذكرت والثانى أن يحذف منه حرفان وهما على نوعين إما زيادتان فى حكم زيادة واحدة كالتين فى أعجاز أسماء ومروان وعثمان وطائفى وإما حرف صحيح ومدة قبله وذلك فى مثل منصور وعمار ومسكين وإن كان مركباً حذف آخر الاسمين بكماله فقيل يابخت وياعمر ويا سيب وياخمسة فى بخت نصر وعمرويه وسيبويه والمسمى بخمسة عشر وأما نحو تأبط شراً وبرق نحره فلا يرخم ﴾

قال الشارح : اعلم أن « المرخم يكون مفرداً أو مركباً والمفرد على ضربين أحدهما مالا يحذف منه فى النداء إلا حرف واحد » نحو قولك فى عامر وحارث وشبههما ياعام ويا حار ويجوز فيه الضم والكسر قال مهلهل

يا حارُ لاَ تَجْهَلْ عَلى أشْياخِنا   إنَّا ذَوُو السَّوْرَاتِ والأَحْلاَمِ

وقال زهير

يا حَارُ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ   لَمْ يلقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي ولاَ مَلِكُ

ينشدان بكسر الراء وضمها ، وسمع بعضهم قارئاً يقرأ ونادوا يامال ليقض علينا ربك فقال ما أشغل أهل النار عن الترخيم فقال ذلك لانهم لا يقدرون على التلفظ بتمام الكلمة لضعف قواهم ، « والثانى ما يحذف منه فى الترخيم حرفان وذلك شيئان أحدهما ما كان فى آخره زائدتان زيدتا معاً » فمن ذلك ما كان فى آخره ألف ونون نحو مروان وسعدان ورجل سميته مسلمان وكذلك ما كان في آخره ألفا التأنيث نحو حمراء وصحراء اذا سميت بهما وأسماء اسم امرأة وكذلك حكم ياءي النسب نحو بصرى وطائفى اذا سميت بهما ، وتقول « فى ترخيم ما فى آخره ألف ونون » يامرو وياسعد ويامسلم قال الشاعر

يا مَرْوَ إنَّ مَطِيَّتى مَحْبُوسَةٌ   تَرْجُو الحِبَاءَ ورَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

وتقول « فيما كان فى آخره ألفا التأنيث ياحمر أقبلى وياصحر فى حمراء وصحراء علمين ويا أسم فى أسماء اسم امرأة قال الشاعر

قِفِي فانْظُرِي يا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ   أهَذَا المُغِيرِيُّ الَّذِى كان يُذْكَرُ

فأسماء اسم امرأة يحتمل أن يكون من باب حمراء وصحراء ويكون وزنه فعلاء وأصله وسماء من الوسامة وهى الملاحة فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم أحد وأصله وحد وامرأة أناة وهي وناة ويحتمل أن يكون من قبيل منصور وعمار وهو أفعال جمع اسم وأصله أسماو فقلبت الواو الاخيرة همزة بعد قلبها ألفاً علي حد كساء وشقاء وسمى به مؤنثاً فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف ورخم فحذف الحرف الاخير الذي هو أصل وما قبله من حرف المد كما فعل في منصور وعمار اذا رخما ، وتقول « فيما كان فى

آخره ياء النسبة » ياطائف ويابصر ترخيم طائفي وبصري علمين تحذف الحرفين معاً لانهما زائدان زيداً معاً لمعنى واحد فنزلا منزلة الزيادة الواحدة فلما زيدا معاً حذفا معاً ، وأما الثاني مما يحذف منه حرفان في الترخيم وذلك « ما كان آخر الاسم منه حرفاً أصلياً وقبله حرف مد زائد » فانك تحذف الاصل وما قبله من الزائد معاً وتجريهما معاً مجرى الزائدين اذا بقي بعد حذفهما ثلاثة أحرف نحو عمار ومنصور ومسكين وتقول يامنص وياعم ويامسك وذلك لانهما جريا مجري الزائدين وذلك من حيث أن الاصل يحذف للترخيم لانه طرف كما يحذف الزائد الثاني من مروان ونحوه وقبله حرف مد كما كان قبل النون في مروان كذلك فقد ساوى الاصل والزائد قبله الزائدين من الجهة المذكورة فجريا في الحذف مجراها ، ولو كان قبل الحرف الاصلي زائد غير مدة لم يحذف لمفارقته الزائد الاول في مروان وحمراء وذلك لو سميت بسنور وبرذون لقلت فيمن قال ياحار بالكسر ياسنو اقبل ويابرذو اقبل وعلى قول من قال ياحار بالضم وياسنا ويابرذا لقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، واما « المركب » فأمره في الترخيم كأمر تاء التأنيث تحذف الكلمة التي ضمت الى الصدر رأساً كما تحذف تاء التأنيث « فتقول في بخت نصر اسم رجل يابخت » بحذف الاسم الاخير لا غير كما تقول في مرجانة اسم امرأة يامرجان فلا تزيد على حذف التاء وفي حضرموت ياحضر وفي مارسرجس يامار « وفي عمرويه ياعمر وفي سيبويه ياسيب وفي المسمى بخمسة عشر ياخمسة » جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو تمرة اذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم ، ومن ذلك التصغير فانه اذا جعل الاسمان اسما واحداً ولحقه التصغير فانه انما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر كما يصغر ما قبل هاء التأنيث فتقول حضيرموت وبعيلبك وعميرويه كما تقول تميرة وطريفة ، ومن ذلك النسب فانك تقول في النسب الى حضرموت حضري والى معدي كرب معدي كما تقول في النسب الى البصرة بصري والى مكة مكي فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ، ومما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التأنيث لا تلحق بنات الثلاثة بالاربعة ولا بنات الاربعة بالخمسة كما أن الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشئ من الابنية ، وأيضاً فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول وركب معه لم يغير بنيته كما أن التاء كذلك اذا دخلت الاسم المؤنث لم تغير بناءه كتمر وتمرة وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم كما يحذفون منه تاء التأنيث وكان الحذف في الترخيم أجدر اذ كان يحذف في الترخيم ما لا يحذف في الاضافة ألا ترى أنك تقول في جعفر ياجعف فتحذف الراء في الترخيم وتقول في النسب جعفري فتثبتها واذا ساغ حذف ما يثبت في الاضافة في الترخيم كان حذف ما لا يثبت فيها أولى ، ولو رخمت اثنا عشر علماً لقلت يااثن فتفتح النون على قول من يقول ياحار بالكسر ومن يقول يا حار بالضم قال يااثن لان عشر ههنا بمنزلة النون من اثنين وأنت لو رخمت اثنان لقلت يا اثن ، وأما ما يحكى من نحو « تأبط شراً وبرق نحره » ونحوهما فانه لا يرخم لان النداء لم يؤثر فيه وانما هي جمل محكية والترخيم انما يكون فيما أثر فيه النداء بناء على ما قال سيبويه ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى

يقول عنترة يادار عبلة بالجواء تكلمي ومع ذلك فانه لا يجوز لانها جمل محكية الاعراب لا حظ للبناء فيها فاعرفه *

حذف المنادى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يحذف المنادى فيقال يا بؤس لزيد بمعنى ياقوم بؤس لزيد ومن أبيات الكتاب

يا لَعْنَةُ اللهِ والأقْوَامُ كُلُّهُمُ والصَّالِحونَ على سِمْعانَ مِنْ جارِ

وفى التنزيل ألا يااسجدوا ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك أيضاً « قد يحذفون المنادى » لدلالة حرف النداء عليه فمن ذلك قولهم « يابؤس لزيد والمراد ياقوم بؤس لزيد » فبؤس رفع بالابتداء والجار والمجرور بعده خبره وساغ الابتداء به وهو نكرة لانه دعاء ومثله قولهم يا ويل لزيد وياويح لك فيما حكاه أبو عمرو وكأنه نبه انساناً ثم جعل الويل له وليس كقوله يا بؤس للحرب لانه هناك مدعو ولذلك نصبه اذ كان مضافا والمراد يا بؤس الحرب واللام دخلت زائدة مؤكدة لمعنى الاضافة على حد زيادتها فى لا أبا لك ولا تزاد هذه اللام الا فى هذين الموضعين ، ويجوز أن يكون يا هنا تنبيها لا للنداء فلا يكون ثم مدعو محذوف وما بعدها كلام مبتدأ كأنك قلت بؤس لزيد وويل له وويح له ، وأما « بيت الكتاب الذى أنشده » فيحتمل الوجهين المذكورين وهو أن يكون ثم منادي محذوف والمراد يا قوم أو ياهؤلاء لعنة الله على سمعان والآخر أن يكون يا لمجرد التنبيه كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه واللعنة رفع بالابتداء وعلى سمعان الخبر ولو كانت اللعنة منادة لنصبها لانها مضافة ، قال سيبويه فيالغير اللعنة يشير الى ان المنادي محذوف وهو غير اللعنة ، ويروي والصالحون والصالحين مرفوعا ومخفوضا فالخفض أمره ظاهر وهو العطف على لفظ اسم الله تخفض المعطوف الثانى كما خفض المعطوف الاول ومن رفع فعلى وجهين أحدهما أن يكون محمولا على معني اسم الله تعالى اذ كان فاعلا فى المعنى والفاعل مرفوع ومثله قوله * طلب المعقب حقه المظلوم * برفع المظلوم على الصفة للمعقب على المعني ، والوجه الآخر أن يكون معطوفا على المبتدا الذى هو لعنة الله أي ولعنة الصالحين ثم حذف المضاف وأعرب المضاف اليه باعرابه علي حد واسئل القرية أي أهل القرية ، وسمعان هذا قد روى بكسر السين وفتحها والفتح أكثر وكلاهما قياس فمن كسر كان كعمران وحطان ومن فتح كان كقحطان ومروان ، وقوله تعالى (ألا يااسجدوا) فقد قرأها الكسائى ألا خفيفة وقرأها الباقون بالتشديد فمن خفف جعلها تنبيهاً ويا نداء والتقدير ألا يا هؤلاء اسجدوا لله ويجوز أن يكون يا تنبيها ولا منادى هناك وجمع بين تنبيهين تأكيدا لان الامر قد يحتاج الي استعطاف المأمور واستدعاء اقباله على الامر ومثله قول الشاعر

ألا يا اسلَمي يا هِنْدُ هِنْدَ بَني بَدْرِ وإنْ كانَ حيٌّ قاعِداً آخِرَ الدَّهْرِ

واما

وأما قراءة الجماعة فعلى ان أن الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية والفعل المضارع بعدها منصوب وحذف النون علامة النصب فالفعل هنا معرب وفى تلك القراءة مبني فاعرفه *

التحذير

« فصل » قال صاحب الكتاب * ومن المنصوب باللازم اضماره قولك فى التحذير اياك والاسد أى اتق نفسك أن تتعرض للاسد والاسد أن يهلكك ونحوه رأسك والحائط وماز رأسك والسيف ويقال اياى والشر واياى وأن يحذف أحدكم الارنب أى نحنى عن الشر ونح الشر عنى ونحنى عن مشاهدة حذف الارنب ونح حذفها عن حضرتى ومشاهدتى والمعني النهي عن حذف الارنب *

قال الشارح : قد اشتمل هذا الفصل على ضروب من الامر والتحذير تقول اذا كنت تحذر اياك ومثله أن تقول نفسك وهو منصوب بفعل مضمر كأنك قلت اياك باعد أو اياك نح واتق نفسك فحذف الفعل واكتفى باياك عنه وكذلك نفسك لدلالة الحال عليه وظهور معناه وكثر ذلك محذوفا حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الاصول المرفوضة ، فمن ذلك قولهم إياك والاسد فاياك اسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر وتقديره اياك باعد واياك نح وما أشبه ذلك والاسد معطوف على اياك كما تقول زيدا اضرب وعمرا ، « فان قيل » كيف جاز ان يكون الاسد معطوفا على اياك والعطف بالواو يقتضى الشركة فى الفعل والمعنى ألا تراك تقول ضربت زيدا وعمرا فالضرب واقع بهما جميعا وأنت ههنا لا تأمر بمباعدة الاسد على سبيل التحذير كما أمرته بمباعدة نفسه على سبيل التحذير فيكون المخاطب محذوراً مخوفا كما كان الاسد محذورا مخوفا فالجواب ان البعد والقرب بالاضافة فقد يكون الشيء بعيدا بالاضافة الى شيء وقريبا بالاضافة الى شيء آخر غيره وههنا اذا تباعد عن الاسد فقد تباعد الاسد عنه فاشتركا فى البعد ، وأما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الاسد عليه لان العامل قد يعمل فى المفعولين وان اختلف معناهما ألا تراك تقول أعطيت زيدا درهما فيتعدى الفعل اليهما تعديا واحدا وان كان زيد آخذاً والدرهم مأخوذا فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا اذا عطفت الاسد على اياك شاركه فى عمل الفعل المحذوف وان اختلف معناهما فالمخاطب حذر خائف والاسد محذور منه مخوف وان كان الفعل قد تعدى اليهما الا ان تعديه الى الاول بنفسه والى الثانى بحرف « فان قيل » هل يجوز حذف الواو من الاسد فتقول اياك الاسد قيل لا يجوز ذلك لان الفعل المقدر لا يتعدي الى مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر نحو اياك والاسد واياك من الاسد فتكون قد عديته الى الاول بنفسه ثم عديته الى الثانى بحرف جر « فان قيل » فهلا جاز حذف حرف الجر فقلت اياك الاسد قيل ليس ذلك بالسهل ولا يقدم عليه السماع من العرب وربما جاء مثل ذلك بغير واو فى ضرورة الشعر نحو قوله

فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فانَّهُ ... الى الشَّرِّ دَعَّاءٌ ولِلشَّرِّ جالِبُ

والمراد والمراء بحرف العطف أو من المراء بحذف حرف الجر وسيبويه ينصب المراء بفعل غير الفعل الذى نصب اياك كأنه لما قال اياك اياك اكتفى ثم قال اتق المراء أو جانب المراء ، وقوله « أى اتق نفسك

أن تتعرض للاسد والاسد أن يهلكك » فهو تفسير المعنى والاعراب على ما ذكرته ، ومن ذلك قولهم « رأسك والحائط » فينتصب الرأس ههنا بفعل مضمر والحائط مفعول معه والتقدير دع رأسك والحائط أي مع الحائط كقولك استوى الماء والخشبة ، ويجوز أن يكون التقدير اتق رأسك والحائط وهو تحذير كأنه على تقديرين أى اتق رأسك أن يدق الحائط واتق الحائط أن يصيب رأسك فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر ، فاذا كررت هذه الاسماء ازداد اظهار الفعل قبحاً لان أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما ، ومن ذلك قولهم « ماز رأسك والسيف » فهذا كقولهم رأسك والحائط وهو تحذير والمراد بقوله ماز مازن ثم رخم ولم يكن اسم الذى خوطب بهذا مازناً ولكنه من بنى مازن بن العنبر بن عمرو بن تميم وكان اسمه كراماً أسر بجيراً القشيرى فجاءه قنعب اليربوعى ليقتله فمنعه المازنى منه فقال المازنى ماز رأسك والسيف سماه مازناً اذ كان من بني مازن ويحتمل أن يكون أراد مازنى ولما غلبت عليه هذه النسبة صارت كاللقب فرخم بحذف يآءى النسبة كما تقول ياطائف فى ياطائفى فبقى مازن ثم رخمه ثانياً ومثله فى الترخيم كثير ، « وقالوا اياي والشر » وليس الخطاب لنفسه ولا يأمرها وانما يخاطب رجلا يقول له اياى باعد عن الشر ويوقع الفعل المقدر عليه فيجيء بالواو ليجمع بينهما فى عمل الفعل اذ كان الفعل عاملا فى الاول ، ومثله « اياى وأن يحذف أحدكم الارنب » يعنى يرميه بسيف أوما أشبهه فأن في موضع نصب كانه قال اياى وحذف أحدكم الارنب ، وقال الزجاج ان معناه اياى واياكم ودل عليه قوله وان يحذف أحدكم الارنب ولو حذف الواو هنا لجاز مع أن فيقال أن يحذف أحدكم الارنب ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا من والفرق بينهما أن أن وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف مالم يجز فى المصدر الصريح فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه شأنك والحج أى عليك شأنك مع الحج وامرأ ونفسه أى دعه مع نفسه وأهلك والليل أى بادرهم قبل الليل ومنه عذيرك أى أحضر عذرك أو عاذرك ومنه هذا ولا زعماتك أي ولا أتوهم زعماتك وقولهم كليهما وتمراً أى اعطنى وكل شىء ولا شتيمة حر أى ائت كل شىء ولا ترتكب شتيمة حر ﴾

قال الشارح : اعلم ان قولهم « شأنك والحجَّ » هو بمنزلة رأسك والحائط فى تقدير العامل أى خل رأسك مع الحائط ودع شأنك مع الحج وكذلك « امرأ ونفسه » كأنك قلت دع امرأ ونفسه فيكون انتصابه انتصاب المفعول معه على حد ما صنعت وزيداً ، وأما قولهم أهلك والليل فمعناه بادر أهلك قبل الليل وأما تقدير الاعراب فكأنه قال بادر أهلك وسابق الليل فيكون كل واحد من الاسمين منصوبا بفعل مقدر وقد عطف جملة على جملة ، ويجوز أن يكون التقدير بادر أهلك والليل فيكون الليل معطوفا على الاهل عطف مفرد على مفرد وجعلهما مبادرين لان معني المبادرة مسابقتك الشيء الى الشيء فكأنه أمر المخاطب أن يسابق الليل الى أهله ليكون عندهم قبل الليل ومعناه تحذيره أن يدركه كتحذيره من الاسد ، وأما قولهم « عذيرك » فهو مصدر كالعذر يقال لمن جنى جناية واحتملت منه عذيرك من فلان قال الشاعر

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادِ

وهو

وهو مصدر بمعنى العذر وقد ورد منصوباً ومرفوعاً فالنصب بفعل مقدر كأنه قال هات عذيرك أو أحضره ونحو ذلك ووضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ولذلك قبح اظهار الفعل لانه أقيم مقام الفعل ودخول فعل على فعل محال ، والرفع بالابتداء والخبر ما فى الجار والمجرور بعده ومعناه من يعذرنى فى احتمالى اياه ، وقال بعضهم ليس العذير مصدراً وانما هو بمعنى عاذر يقال عاذر وعذير كشاهد وشهيد وقادر وقدير وضعف أن يكون مصدراً بمعنى العذر قال لان فعيلا لم يأت فى المصادر الا فى الاصوات نحو الصهيل والصرير فاذا قال عذيرك على معنى عاذرك فكأنه قال هات عاذرك أو أحضر عاذرك ، وهو مذهب سيبويه وهو الصواب لانه وضع موضع الفعل والمصدر يطرد وضعه موضع الفعل نحو رويدك وحذرك ولا يطرد ذلك فى اسم الفاعل على انهم قد قالوا وجب القلب وجيباً فجاء المصدر على فعيل فى غير الاصوات فجاز أن يكون هذا منه ، وأما قولهم « هذا ولا زعماتك » قال ذو الرمة

لَقَدْ خَطَّ رُومِيٌّ ولاَ زَعَماتِهِ لِعُتْبَةَ خَطًّا لَمْ تُطَبَّقْ مَفَاصِلُهْ

فهذا مثل يقال لمن يزعم زعمات ويصح غيرها فلما صح خلاف قوله قيل هذا ولا زعماتك أى هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك أي مازعمته والزعم قول عن اعتقاد ولا يجوز ظهور هذا العامل الذى هو أتوهم وشبهه لانه جرى مثلا والامثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغيير ، وقالوا « كليهما وتمراً » ويروى كلاهما وتمرا وكثر ذلك فى كلامهم حتى جرى مثلا وأصله ان انسانا خير بين شيئين فطلبهما المخير جميعا وزيادة عليهما فمن نصب فباضمار فعل كأنه قال أعطنى كليهما وتمرا ومن رفع كليهما فبالابتداء والخبر محذوف كأنه قال كلاهما لى ثابت وزدني تمرا والنصب أكثر ، وقالوا في مثل « كل شيء ولا شتيمة حر » ويروى بنصبهما جميعا وبرفع الاول ونصب الثانى فمن نصبهما فباضمار فعلين كأنه قال ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ومن رفع الاول فبالابتداء كأنه قال كل شيء أمم ولا تشتمن حراً أي كل شيء محتمل ولا تشتمن حراً ومثله كل شيء ولا هذا أى ايت كل شيء ولا هذا ولم تظهر الافعال فى هذه الاشياء كلها لانها أمثال *

قال صاحب الكتاب * ومنه قولهم انته أمراً قاصداً لانه لما قال انته علم انه محمول على أمر يخالف المنهى عنه قال الله تعالى (انتهوا خيراً لكم) ويقولون حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك ومنه من أنت زيداً أى تذكر زيداً أو ذاكراً زيداً *

قال الشارح : أما قولهم « انته أمراً قاصداً » فان أمراً منصوب بفعل مضمر تقديره انته وائت أمراً قاصدا فلما قال انته علم انه محمول على أمر يخالف المنهى عنه لان النهى عن الشيء أمر بضده الا انه ههنا يجوز لك اظهار الفعل العامل لانه لم يكثر استعماله كثرة الاول ، فأما « قوله تعالى انتهوا خيرا لكم » وماكان مثله نحو قوله تعالى (فآمنوا خيرا لكم) فانه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون كالمسئلة التي قبلها فيكون التقدير والله أعلم انتهوا وائتوا خيرا لكم وآمنوا وائتوا خيرا لكم هذا مذهب سيبويه والخليل قال سيبويه لانك حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله فى أمر آخر فكأنه أمر أن يكف عن الشر والباطل ويأتى الخير ، الثانى وهو مذهب الكسائى انه منصوب لانه خبر كان محذوفة

والتقدير انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم ، الثالث وهو مذهب الفراء ان يكون خيرا متصلا بالاول ومن جملته ويكون صفة لمصدر محذوف كانه قال انتهوا انتهاء خيرا لكم وآمنوا ايمانًا خيرا لكم ، ومن ذلك « حسبك خيرا لك ووراءك أوسع لك » فهذان المثلان من قبيل الاول فقولك حسبك أمر كانك قلت أكفف عن هذا الامر واقطع وائت خيرا لك وقولهم وراءك أوسع لك معناه خل هذا المكان الذى هو وراءك وائت مكاناً أوسع لك فالاول منهى عنه والثانى مأمور به الا ان أفعال هذه الاشياء لا تظهر لانه كثر استعمالها وعلم المخاطب انه محمول على أمر غير ما كان فيه فصارت هذه الاسماء عوضا من اللفظ بالفعل ، ومما جاء منصوبا باضمار فعل لم يستعمل اظهاره قولهم « من أنت زيدا » وأصله أن رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دفع عن ذلك فقيل له من أنت زيدا على جهة الانكار كانه قال من أنت تذكر زيدا أو ذاكرا زيدا لكنه لا يظهر ذلك الناصب لانه كثر فى كلامهم حتى صار مثلا ولانه قد علم أن زيدا ليس خبرا فلم يكن بد من حمله على فعل ولا يقال ذلك الا جواباً كأنه لما قال أنا زيد قيل من أنت تذكر زيدا أو ذاكرا زيدا ، وبعض العرب يرفع ذلك فيقول من أنت زيد فيكون خبرا عن مصدر محذوف كأنه قال من أنت كلامك زيد « فان قيل » كيف يجوز أن يكون خبر المصدر والخبر اذا كان مفرداً يكون هو المبتدأ في المعنى وليس الخبر ههنا المبتدأ قيل ثم مضاف محذوف والتقدير من أنت كلامك كلام زيد أو ذكرك ذكر زيد ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه توسعاً على حد واسأل القرية ، والنصب أجود لانه أقل اضماراً وتجوزا لانك تضمر فعلا لا غير وفي الرفع تضمر مبتدأ وتحذف مضافا فكان مرجوحا لذلك ، ويجوز أن تقول من أنت زيدا لمن ليس اسمه زيدا على سبيل المثل أي أنت بمنزلة الذى يقال له ذلك كما قالوا أطرِّى فانك ناعلة والصيف ضيعت اللبن فتخاطب الرجل بهذا وان كان اللفظ المؤنث وانما يقال للرجل ذلك على معني أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا ، وربما صرح باسمه فقيل من أنت عمرا على التشبيه بالمثل *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه مرحباً وأهلا وسهلاً ي أصبت رحباً لا ضيقاً وأتيت أهلا لا أجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا وان تأتني فأهل الليل وأهل النهار أى فانك تأتى أهلا لك بالليل والنهار ﴾

قال الشارح : وقالوا « مرحباً وأهلا وسهلا » فانتصاب هذه الاسماء بأفعال مقدرة فقدرها سيبويه فقال تقديرها رحبت بلادك وأهلت وانما قدرها بالفعل لان الدعاء انما يكون بفعل فرده الى فعل من لفظ المدعو به كما يقدرون تربا وجندلا بتربت يداك وجندلت وانما الناصب له أصبت تربا وجندلا على حسب المعني المقصود وهذا انما يستعمل فيما لا يستعمل الفعل فيه ولا يحسن الا فى موضع الدعاء به ألا ترى أن الانسان الزائر اذا قال له المزور مرحبا وأهلا فليس يريد رحبت بلادك وأهلت وانما يريد أصبت رحباً وسعة وأنساً عندنا لان الانسان انما يأنس بأهله واذا قال سهلا كأنه قال أصبت سهلا أى مكانا سهلا لا حزنا وخشونة ، ونظير ذلك أنك اذا رأيت رجلا يسدد سهماً فتقول القرطاس والله أى أصبت القرطاس على طريق التفاؤل والحدس لصحة التسديد فكذلك اذا رأيت رجلا قاصداً مكانا وطالباً أمراً قلت مرحباً

وأهلا وسهلا أى أدركت ذلك وأصبته فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه ، ويقول الراد وبك وأهلا وسهلا فاذا قال وبك وأهلا وسهلا فكأنه لفظ بمرحبا بك وأهلا وسهلا ولذلك عطف واذا قال وبك أهلا فانما اقتصر فى الدعاء علي الاهل فقط من غير أن يعطفه على شيء قبله كان الرحب والسعة قد استقرا استقرارا يغنيه عن الدعاء فاذا رددت فانما تمنى أنك لو جئتنى لكنت بمنزلة من يقال له هذا اذ لا يحسن أن يقول الزائر للمزور أهلا لان الحال لا تقتضى من الزائر أن يصادف عنده المزور ذلك وانما جئت ببك فى قولك وبك أهلا ليتبين أنه المعنى بالدعاء لا لانه متصل بالفعل المقدر كما كان فى قولك سقيا لك كذلك وتقديره سقاك الله سقيا واك كأنه قال هذا الدعاء لك فيجيء لك على تقدير آخر لا على تقدير سقاك الله ، ومن العرب من يرفع فيقول مرحب وأهل أى هذا مرحب فيكون هذا مبتدأ محذوفا ومرحب الخبر قال طفيل الغنوى

وبالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ ... لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبُ

قال سيبويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمر هو ما يظهر يريد أنه اذا رفع أضمر مبتدأ فيكون ذلك المبتدأ هو الخبر المظهر فى المعنى بخلاف ما اذا نصبت لانك فى حال النصب تضمر فعلا والفعل ليس بالاسم الظاهر وقالوا « ان تأتنى فأهل الليل وأهل النهار » على معنى فانك تأتى أهل الليل وأهل النهار أي تأتى من يكون لك كالاهل بالليل والنهار فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقولون الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي اذا حذروه الاسد والجدار المتداعى وايطاء الصبي ومنه أخاك أخاك أي الزمه والطريق الطريق أي خله ، وهذا اذا ثني لزم اضمار عامله وان أفرد لم يلزم ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب مما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك فى التحذير « الاسد الاسد والجدار الجدار والصبى الصبي » والطريق الطريق اذا كنت تحذره من الاسد أن يصادفه ومن الجدار المتداعى أن يقرب منه لئلا يقع عليه أو يناله ومن الصبي أن يطأه اذا كان فى طريقه وهو غافل عنه ومن الطريق المخوف أن يمر فيه ، وكذلك قالوا فى الاغراء « أخاك أخاك » وانتصاب هذه الاسماء بفعل مضمر تقديره اتق الاسد أن يصادفك واتق الجدار أن ينالك وجانب الصبي لئلا تطأه وخل الطريق والزم أخاك فحذفت هذه الافعال لكثرتها فى كلامهم ودلالة الحال وما جري من الذكر عليها ، « فاذا كرروا هذه الاسماء لم يجز ظهور هذه الافعال العوامل فيها » لان المفعول الاول لما كرر شبه بالفعل فأغني عنه وصار بمنزلة إياك النائب عن الفعل كما كانت المصادر كذلك فى قولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء جعلوا الاول بمنزلة الزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل ويقبح دخول فعل على فعل ، « فلو أفردت جاز ظهور العامل » فاذا قلت الاسد الاسد لم يجز أن تقول اتق الاسد الاسد أو جانب ولو أفردت فقلت الاسد جاز ظهور الفعل فتقول حاذر الاسد أو اتق الاسد وكذلك اذا قالوا الصبى الصبي لم يجز أن تقول باعد الصبى الصبى أو جانب الصبي الصبى واذا أفردت جاز أن تقول ذلك ولا تقول خل الطريق الطريق واذا قلته مفرداً حسن أن تقول خل الطريق قال الشاعر

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ وَأبْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ

واعلم أن هذه الاسماء المنصوبة على اضمار الفعل ان كان الفعل فيها مما يجوز أن يظهر كان الاسم خالياً من الضمير وكان خالص الافراد وان كان مما لا يجوز أن يظهر عامله كان فيه ضمير وكان فيه شائبة لنيابته عن الفعل وتضمنه ضميره الذي كان فيه ، وكان أبو الحسن يذهب الى أن فى نحو سقيا ورعياً وشبههما ضميرين لانهما فى معنى سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً ، وهو وان كان كذلك فهو على كل حال مفرد وليس كصه ومه ودراك وتراك لان هذه الاشياء تجرى مجرى الجمل لاستقلالها بما فيها من الضمير وهى مع ذلك مبنية وسقياً ورعياً معربة مبقاة على ما كانت عليه من الاعراب فاعرف ذلك وقس عليه ما كان مثله في قولك الليل الليل والله الله فى أمرى ونحو ذلك تصب ان شاء الله *

ما أضمر عامله على شريطة التفسير

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن المنصوب باللازم اضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير فى قولك زيداً ضربته كأنك قلت ضربت زيداً ضربته الا أنك لا تبرزه استغناء بتفسيره قال ذو الرمة

إذَا ابنَ أبِي مُوسَى بِلالاً بَلَغْتِهِ فَقامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جازِرُ

ومنه زيداً مررت به وعمراً لقيت أخاه وبشراً ضربت غلامه باضمار جعلت على طريقي ولابست وأهنت قال سيبويه النصب عربي كثير والرفع أجود ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل فاذا قلت «زيداً ضربته» فانه يجوز فى زيد وما كان مثله أبداً وجهان الرفع والنصب فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء فى ضربته ولولا الهاء لم يجز رفعه لوقوع الفعل عليه ، فان حذفت الهاء وأنت تريدها فقلت زيد ضربت جاز عند البصريين على ضعف لان الهاء وان كانت محذوفة فهى فى حكم المنطوق بها قال الشاعر

قَدْ أصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أصْنَعِ

والنصب باضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره ضربت زيدا ضربته وذلك أن هذا الاسم وان كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعني فانه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي فلم يجز أن يتعدى الى زيد لان هذا الفعل انما يتعدي الى مفعول واحد لا الى مفعولين ولما لم يجز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيرا له ، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لانه قد فسره هذا الظاهر فلم يجز أن يجمع بينهما لان أحدهما كاف فلذلك لزم اضمار عامله وصار ذلك بمنزلة قولك نعم رجلا زيد أضمر الرجل في نعم وجعلت النكرة تفسيرا له ولم يجز اظهار ذلك المضمر اكتفاء بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا ، وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره لان ضميره ليس غيره واذا تعدي الى ضميره كان متعديا اليه وهو قول فاسد لان ما ذكروه وان كان من جهة المعنى صحيحاً فانه فاسد من جهة اللفظ وكما تجب مراعاة المعنى

كذلك تلزم مراعاة اللفظ وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غير ان من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه الى ضميره واشتغاله به فلم يجز أن يتعدى الى آخر ، والذي يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنك قد تقول « زيدا مررت به » فتنصب زيدا ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لان مررت لا يتعدي الا بحرف جر ، فأما قوله « * اذا ابن أبي موسى بلالا الخ * » فالبيت لذي الرمة وقبله

أقُولُ لَها إذْ شَمَّرَ اللَّيلُ واسْتَوَتْ بها البِيدُ واشْتَدَّتْ عَليْها الحَرائِرُ

وبلال هذا ابن أبي بردة قاضي البصرة وأبو موسى جده واسم أبي بردة عامر واسم أبي موسى عبدالله ابن قيس الاشعري ، والشاهد فيه نصب ابن أبي بفعل مضمر موسى تفسيره بلغته كأنه قال اذا بلغت ابن أبي موسى بلالا بلغته وربما رفع على تقدير فعل ما لم يسم فاعله كانه قال اذا بلغ ابن أبي موسى لان اذا فيها معنى الشرط فلا يليها الا فعل هذا هو الوجه ، والمعني أنه يخاطب ناقته يقول اذا أوصلتني الى بلال استغنيت عنك لاني أستغني به عن الرحيل الى غيره ، وقوله « فقام بفأس بين وصليك جازر » دعاء ولولا ذلك لم يجز دخول الفاء ألا ترى أنك تقول إن أتاني زيد أتيته ولا يجوز فأتيته وتقول إن أتاني زيد فأحسن الله جزاءه لان فيه دعاء ، والوصل بالكسر واحد الاوصال ، وقد عيب عليه ذلك قالوا كان سبيله اذا أوصلته الى مقصوده ومطلوبه أن يعاملها بالحسنى وينظر اليها لا أن ينحرها فهو اذاً الى الهجاء أقرب والحق أنه مديح والمراد ما ذكرناه من أنه تقع الغنية عنك ، ومثله قول الشماخ

إذَا بَلَّغتِني وحَمَلْتِ رَحْلِي عَرَابَةَ فاشْرَقِي بِدَمِ الوَتِينِ

وليس ذلك بهجاء ألا ترى أنه يقول في أثناء القصيدة

إذَا مارَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاها عَرَابَةُ باليَمِينِ

فأما قولهم زيدا مررت به فهو منصوب بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر الا أن النصب ههنا أضعف منه في قولك زيدا ضربته لانك اذا قلت زيدا مررت به أضمرت فعلا على غير لفظ الاول كأنك قلت لقيت زيدا أو جزت زيدا أو جعلت زيدا على طريقي لانك اذا جزت وجعلته على طريقك فقد مررت به واذا قلت زيدا ضربته أضمرت فعلا من لفظه فكأنك قلت ضربت زيدا ضربته فيكون الظاهر دالا على مثل لفظه ومعناه وفي قولك زيدا مررت به يكون الظاهر دالا على مثل معناه دون لفظه وما اجتمع فيه اللفظ والمعني كان أقوى في الدلالة واذا ضعف النصب قوي الرفع ، ومثله قولك « عمرا لقيت أخاه وبشرا ضربت غلامه » في جواز النصب لان الفعل اذا وقع بشيء من سببه فكأنه قد وقع به والدليل على ذلك أن الرجل يقول أهنت زيدا باهانتك أخاه وأكرمت عمرا اذا أوصلت الاكرام الى غيره بسببه فاذا قلت زيدا ضربت أخاه فنصبت الاخ جاز أن تضمر فعلا ينصب زيدا تقديره لابست زيدا ضربت أخاه أو أهنت زيدا ضربت أخاه ولا تضمر ضربت لان ضربت الثاني ليس واقعاً على ضميره وانما هو واقع على الاخ والنصب ههنا أضعف منه في مررت بزيد واذا ضعف النصب قوي الرفع فاذا الرفع في زيد لقيت أخاه أقوى من الرفع في قولك زيد مررت به والرفع

في قولك زيد مررت به أقوى من الرفع فى قولك زيدا ضربته ، قال سيبويه النصب عربي جيد والرفع أجود منه يعني أن النصب فى زيدا ضربته عربي فصيح فى كلام العرب والرفع أجود لان الرفع لا يفتقر الى اضمار ولا تقدير محذوف والنصب يفتقر الى اضمار فعل وفاعل فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ثم انك ترى النصب مختارا ولازما فالمختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ورأيت عبد الله وزيدا مررت به وفى التنزيل (يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليما) ومثله (فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة) ﴾

قال الشارح : يريد ان المسائل التى تقدمت وهى زيد ضربته وعمرو مررت به وزيد ضربت أخاه المختار فيها الرفع ثم يعرض فى هذا الباب أمور يصير النصب بها مختارا ولازماً لا يجوز غيره ، قال « فالمختار فى موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية الخ » وذلك لان العرب تختار مطابقة الألفاظ مالم تفسد عليهم المعانى فاذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الاولى وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل فى الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سواء ذكرت فى الجملة الاولى منصوباً أو لم تذكره نحو قام زيد وعمرا كلمته اذ الغرض توافق الجمل وتطابقها لاتختلف وليس الغرض أن يكون فيها منصوب ، قال الله تعالى (والقمر قدرناه منازل) فرفع القمر ههنا لان قبله (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) وهو مرفوع بالابتداء وقال الله تعالى (وكل انسان ألزمناه طائره في عنقه) فنصب كلا لان قبله فعلا وهو (وجعلنا الليل والنهار آيتين) وأضمر له فعلا نصبه به ثم عطفها على الاولى لتشاكلهما فى الفعلية واذا كان النصب من غير تقدم فعل جائزا كان مع تقدمه مختارا اذ فيه تشاكل الجملتين من غير نقض للمعنى ، قال الله تعالى (يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليما) لما كان قد تقدم يدخل من يشاء في رحمته نصب الظالمين باضمار يعذب الظالمين أو يهين ، وقال تعالى (فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة) نصب فريقا لان قبله فريقاً هدى ونظائره في القران كثيرة ، ويجوز الرفع فى الجملة الثانية وان كان قبلها جملة فعلية فتكون الجملة الثانية كجملة مبتدأة وليس قبلها فعل وذلك قولك لقيت زيدا ومحمد أكرمته لم تحتفل بتقدم الفعل الذى هو لقيت زيدا اذ كانت جملة قائمة بنفسها فصار كأنك قلت محمد أكرمته ابتداء فعطفت جملة على جملة كقولك قام زيد ومحمد أفضل منه فهذا لا يجوز فيه الا الرفع *

قال صاحب الكتاب ﴿ فأما اذا قلت زيد لقيت أباه وعمرا مررت به ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه لان الجملة الاولى ذات وجهين ﴾

قال الشارح : قد تقدم من قولنا انه اذا كان الكلام مبتدأ وخبرا وعطفت عليه جملة فى أولها اسم وبعده فعل واقع على ضميره كان الاختيار رفع الاسم الثانى بالابتداء نحو قولك زيد أخوك وعمرو كلمته لانه لم يتقدم الجملة الثانية مايصرفه الى النصب فجرى كحاله لو لم تتقدمه جملة أصلا ، فأما اذا كان الكلام مصدرا بفعل كان الاختيار فى الاسم الذى فى الجملة الثانية النصب على اضمار فعل على ما أصلناه ، فاذا

قلت زيد لقيته ففيه جملتان احداهما اسمية وهى الجملة الكبرى التي هى المبتدأ والخبر وهى زيد لقيته بكمالها والثانية فعلية وهى الخبر الذى هو لقيته وهى الجملة الصغرى فالجملة الاولى لا موضع لها من الاعراب لانها لم تقع موقع المفرد والجملة الثانية لها موضع من الاعراب لانها وقعت موقع المفرد الذى هو الخبر فى زيد قائم وشبهه واذ قد تقرر ذاك فأنت اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته كنت فى عمرو بالخيار ان شئت رفعته وان شئت نصبته لانه قد تقدمه جملتان احداهما اسمية وهى قولك زيد لقيته بكمالها والثانية قولك لقيته فان عطفت على الجملة الاسمية رفعت عمرا لان صدر الجملة اسم وان عطفت على الجملة التى هى لقيته نصبت لان صدر الجملة فعل وليس احداهما أولى من الاخرى فهذا معنى قوله « ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه » يعنى ليس النصب أولى من الرفع ولا الرفع أولى من النصب ، قال « لان الجملة الاولى ذات وجهين » يعنى انها مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فهى ذات وجهين لذلك ، وهذا موضع فيه اشكال وذلك انك اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته لم يجز حمل عمرو كلمته على لقيته وذلك لان لقيته جملة لها موضع من الاعراب ألا ترى انك تقول زيد قائم فيقع موقعها اسم واحد وهو خبر زيد فكل شيء عطف عليها صار في حكمها خبرا لزيد وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجز لخلوه من العائد الى زيد اذ الهاء فى ضربته انما تعود الى عمرو فان جئت بعائد فيها فقلت زيد عمرا ضربته عنده جازت المسألة والهاء في ضربته تعود الى عمرو والهاء فى عنده تعود الى زيد ولا شك انه انما لم يذكر ذلك لانه معلوم فلم يحتج الى التعرض له فأجاز الوجهين بشرط وجود شرائطه من الضمير وغيره فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ فان اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام الى الابتداء كقولك لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به ولقيت زيدا واذا عبد الله يضربه عمرو عادت الحال الاولى جذعة وفى التنزيل (وأما ثمود فهديناهم) وقريء بالنصب ﴾

قال الشارح : يعنى بعد وجود ما يختار معه النصب نحو تقدم جملة فعلية أو غير ذاك « اذا وجد فى الجملة المعطوفة ما يصرف الكلام الى الابتداء » صار الاختيار فيه الرفع ويصير المعترض من قبيل المانع وذلك قولك « لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به » ورأيت زيدا واذا عبد الله يشتمه عمرو فالرفع ههنا هو الوجه المختار وان كان قد تقدمت جملة فعلية لان أما واذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمل بهما الثانى على الاول وانما هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدها عما قبلهما فيكون ما بعدها بمنزلة جملة ليس قبلها شيء فكما انك اذا قلت زيد ضربته ابتداء وليس قبله كلام كان المختار الرفع فكذلك بعد أما واذا التى للمفاجأة لانهما بمنزلة كلام مبتدا ، ومن قال زيدا ضربته وان لم يتقدمه كلام فينصب وان كان المختار الرفع قال ههنا لقيت زيدا وأما عمرا فأكرمته فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله « عادت الحال الاولى جذعة » أي شابة طرية كأن لم يتقدمها كلام ، فأما قوله تعالى (وأما ثمود فهديناهم) فالقراءة بالرفع على الابتداء وان كان قبله (فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا) لما ذكرناه من حال أما وقد قرأ بعضهم وأما ثمود فهديناهم بالنصب وليس ذلك على حد زيدا ضربته لان ذلك ليس بالمختار والكتاب العزيز

يختار له والذي حسنه عند هذا القارئ مافى أما من معني الشرط والشرط يقتضى الفعل فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والثانى أن تقع موقعا هو بالفعل أولى وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام كقولك أعبد الله ضربته ومثله آلسوط ضرب به زيد وآلخوان أكل عليه اللحم وأزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه وأزيدا سميت به ﴾

قال الشارح : والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفا على فعل وذلك اذا ولى الاسم حرف هو بالفعل أولى وجاء بعده فعل واقع على ضميره فالاختيار نصب الاسم باضمار فعل وذلك اذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك « أعبد الله ضربته » وأعمرا مررت به وأزيدا ضربت أخاه النصب فى ذلك كله هو الوجه المختار والرفع جائز فالنصب باضمار فعل يكون الظاهر تفسيره وتقديره أضربت عبد الله ضربته وألقيت زيدا مررت به وأأهنت زيدا ضربت أخاه فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذي يقدر بعد الاستفهام وهو فى الاستفهام مختار كما كان الرفع مع الابتداء مختارا ، وأما الرفع مع الاستفهام فجائز بالابتداء وما بعده الخبر الا انه مرجوح وانما كان النصب هو المختار من قبل ان الاستفهام فى الحقيقة انما هو عن الفعل لا عن الاسم لان السؤال انما يكون عما وقع الشك فيه وأنت انما تشك في الفعل لا فى الاسم ألا ترى أنك اذا قلت أزيدا ضربته فانما تشك فى الضرب الواقع بزيد ولست تشك فى ذاته فلما كان حرف الاستفهام انما دخل الفعل لا الاسم كان الاولى أن يليه الفعل الذى دخل من أجله ، وانما دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء لان المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة فاذا استفهمت فانما تستفهم عن تلك الفائدة فاعرفه ، وأما « ألسوط ضرب به زيد وألخوان أكل عليه اللحم وأزيدا سميت به » فان الاختيار فى ألسوط وألخوان وأزيدا النصب وذلك أنك اذا قلت ضرب زيد بالسوط وأكل اللحم على الخوان وسميت بزيد فهذه الحروف الجارة مع ما يليها من المجرورات فى موضع نصب وذلك أنك أقمت الاسم مقام الفاعل فصار الجار والمجرور فى موضع نصب وحل محل قولك مر زيد بعمرو ونزل زيد على خالد فلما اتصلت حروف الجر بكنايات هذه الاسماء وقد تقدمت الاسماء وجب أن تنصبها لان الحروف التي اتصلت بكناياتها فى موضع نصب فصار بمنزلة أزيدا مررت به ، والذي يدل على أن موضع هذه الحروف نصب أنك لو حذفتها وكان الفعل مما يتعدى بنفسه لم تكن الاسماء الاولى الا منصوبة وذلك نحو ألسوط ضرب والخوان أكل وأزيدا سميت لو كان يتكلم به لم يكن الا كذلك لان الفعل الواحد لا يرفع اسمين فاذا رفعت أحدهما فلابد من نصب الآخر ، وأما قولهم « أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه » فيختار فيهما النصب لمكان همزة الاستفهام وذلك لما كان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجري الفعل في عمله فقولك أزيدا أنت ضارب به بمنزلة قولك أزيدا أنت تضرب به وأزيدا أنت مضروب به بمنزلة أزيدا أنت تضرب به فكما تفسر قولك أزيدا أنت تضرب به بالفعل الناصب فكذلك تفسر باسم الفاعل فى قولك أزيدا أنت ضارب به لانه فى معناه والنية التنوين والانفصال فالضمير وان كان مجرورا فى اللفظ فهو منصوب فى الحكم كما كان أزيدا مررت به كذلك كيف وأبو الحسن يذهب الى أن الضمير فى موضع منصوب البتة ، وكذلك اذا قلت أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا

أنت مكابر عليه فمحبوس ومكابر من أسماء المفعولين الجارية مجرى الفعل فمحبوس في معني تحبس ومكابر في معني تكابر فلذلك جاز نصب زيد فيهما بفعل يفسره محبوس ومكابر كأنك قلت أتنتظر زيدا أنت محبوس عليه وأشكيت زيدا أنت مكابر عليه واختير النصب لمكان حرف الاستفهام وفي كل واحد من محبوس ومكابر ضمير مستتر يرجع الي أنت يقوم مقام الفاعل اذ كان في معنى تكابر وتحبس ، فان لم يجر اسم الفاعل واسم المفعول مجرى الفعل كانا كغلام وأخ ووجب رفع الاسم نحو أزيد أنت ضاربه وأزيد أنت محبوس به وأزيد أنت مكابر عليه كأنك قلت أزيد أنت أخوه أو غلامه وما أشبههما من الاسماء *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يحبه لان الآخر ملتبس بالاول بالعطف أو الصفة ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « أزيدا ضربت عمرا وأخاه وازيدا ضربت رجلا يحبه » فيختار فيه النصب أيضا لان الفعل واقع على ما هو من سببه وقد وليه حرف الاستفهام فكان كقولك أزيدا ضربت أخاه وذلك ان الجملة اذا كان فيها ضمير اسم قد تقدم ذكره فهي من سبب ذلك الاسم وان كان في الجملة اسم ليس فيه ضمير ولا تبالى فى أى موقع من الجملة وقع ذاك الضمير فاذا قلت أزيداً ضربت عمرا وأخاه فعمرو والاخ منصوبان متصلان به داخلان في الجملة فصار بمنزلة أزيدا ضربت أخاه لاتحاد المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أعمرا ضربت زيدا فى داره اكان الوجه أيضا النصب لان قولك فى داره ظرف وقع فيه الضرب فهو من جملة ضربت وكذلك لو قلت أزيدا ضربت رجلا يحبه فيحبه نعت لرجل والنعت والمنعوت ينسلط عليهما العامل تسلطا واحدا فكان يحبه من جملة ضربت فصار الاسم المنصوب بضربت من سبب الاسم الاول اذ كان فى جملته عائد اليه ، ولو كان الذى يلى الاسم جملة ليس فيها ذكر ثم جئت بجملة أخرى فعطفتها على الجملة الاولى وفيها ذكر للاسم لم يجز وذلك قولك أزيدا ضربت عمرا وضربت أباه لان قولك وضربت أباه جملة أخري قائمة بنفسها والجملة الاولي قد مضت بلا ذكر فلم تلتبس بها *

قال صاحب الكتاب ﴿ فان قلت أزيد ذهب به فليس الا الرفع ﴾

قال الشارح : وأما قوله « أزيد ذهب به » فليس فيه الا الرفع لانك اذا قلت ذهب بزيد فالباء وما عملت فيه فى موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله لانه لا بد للفعل من فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل وليس معك ما يقوم مقام الفاعل الا الباء وما اتصلت به فأقيمت مقام الفاعل فكانت فى موضع رفع لذلك فوجب أن يكون الاسم مرفوعا لان الذى اتصلت به كنايته مرفوع وصار بمنزلة أزيد ذهب أخوه لان كنايته قد اتصلت بمرفوع وهو الاخ ، وارتفاع زيد فى قولك أزيد ذهب به على وجهين أحدهما بالابتداء والآخر بأنه فاعل فعل محذوف ، وان أسندت الفعل فى قولك أزيد ذهب به الى مصدره كان الجار والمجرور في محل منصوب وتقديره ذهب الذهاب به وجاز نصب الاسم الذي هو زيد وكان مختارا لان ضميره فى محل نصب وهذا لاختلاف فيه بين أصحابنا *

قال صاحب الـكتاب ﴿ وأن تقع بعد اذا وحيث كقولك اذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأكرمه ﴾

قال الشارح : ومن ذلك اذا الزمانية وحيث اذا وقع بعدهما اسم وبعده فعل واقع على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحو قولك « اذا زيدا تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأعطه » لان فيهما معنى المجازاة والمجازاة انما تكون بالفعل فلما كان الموضع موضع فعل اختير نصب الاسم بعدهما باضمار فعل يفسره الظاهر فاذا قلت اذا زيدا تلقاه فتقديره اذا تلق زيدا تلقاه وكذلك حيث تقول حيث زيدا تجده فأكرمه وتقديره حيث تجد زيدا تجده فأكرمه لما ذكرناه من أن فيهما معني المجازاة وذلك لان قولنا اذا عبد الله تلقاه يوجب الاوقات المستقبلة كلها ولا يخص وقتا من وقت فهي بمنزلة متي وحيث توجب الاماكن كلها ولا تخص مكاناً دون مكان فهي بمنزلة أين غير ان متي وأين تجزمان واذا وحيث لاتجزمان عند البصريين الا في ضرورة الشعر ، وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدهما بالابتداء والذى أراه أن ذلك جائز في حيث لانها قد تخرج من معنى الجزاء الى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر تقول لقيته حيث زيد جالس فتكون نظيرة اذ في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك لقيته اذ زيد جالس ، وأما اذا فلا تنفك من معني المجازاة لانها لاتقع الا للمستقبل فاذا وليها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدرا مرفوعا كان أو منصوباً تقول اذا زيد جلس أجلس تقديره اذا جلس زيد جلس ويدل على ذلك انه لابد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت أجلس اذا زيد جالس لم يجز ويجوز ذلك مع حيث *

قال صاحب الـكتاب ﴿ وبعد حرف النفي كقولك مازيدا ضربته وقال جرير

فَلا حَسَباً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ... ولاَ جَداًّ إذَا ازْدَحَمَ الجُدُودُ ﴾

قال الشارح : ومن ذلك النفي « اذا وقع الاسم بعد حرف نفي » وكان بعده فعل واقع على ضميره أو على ماهو متصل بضميره فالاختيار فيه النصب نحو مازيدا لقيته ولا زيدا قتلته وما زيدا لقيت أباه ولا عمرا مررت به وانما صار النصب هنا مختارا لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام وحروف الجزاء وحروف الامر والنهي ووجه الشبه أن مابعد النفي غير واجب كما ان مابعد كل واحد من هذه الاشياء كذلك ، فالحال بين النصب والرفع متقارب فقولك مازيدا ضربته أقوى من قولك ما زيد ضربته بالرفع والنصب فيه أضعف من النصب بعد حروف الاستفهام وحروف الجزاء والرفع فيه أقوى من الرفع في قولك أزيد ضربته اشبه النفي بالابتداء ولذلك كان فرعا ومحمولا على غيره في النصب وشبهه بالابتداء أنه نقيض المبتدأ ونفي له والنفي يجري مجري الايجاب ألا ترى انك اذا قلت قام زيد فنفي هذا أن تقول ماقام زيد فترد الكلام على لفظه فشبهه بالمبتدإ أنك ترد فيه لفظ المبتدإ قال الشاعر

* فلا حسبا فخرت به الخ * فنصبه باضمار فعل تقديره فلا ذكرت حسبا فخرت به ، وأجاز يونس أن تكون الفتحة في قوله فلا حسبا فتحة بناء بمنزلة لارجل في الدار ونونه للضرورة ، البيت لجرير يهجو عمر ابن لجإ وهو من تيم عدى يقول لم تكتسب لهم حسبا يفخرون به ولا لك جد تعول عليه عند ازدحام

الناس

الناس للمفاخرة أى ليس لك قديم ولا حديث ومثله

فَلاَ ذَا جَلاَلٍ هِبْنَهُ لِجَلاَلِهِ ولاَ ذا ضياعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ لِلْفَقْرِ

نصب ذا جلال بفعل محذوف دل عليه هبنه فكأنه قال فلا هبن ذا جلال هبنه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأن تقع فى الامر والنهى كقولك زيدا اضربه وخالدا اضرب أباه وبشرا لا تشتم أخاه وزيدا ليضربه عمرو وبشرا ليقتل أباه عمرو، ومثله أما زيدا فاقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « اذا كان بعد الاسم فعل أمر أو نهى » واقع على ضميره أو ما اتصل بضميره فانه مختار فيه النصب نحو قولك « زيدا اضربه وخالدا اضرب أباه وزيدا ليضربه عمرو » وبشرا ليضرب أخاه جعفر وزيدا لا تشتمه وخالدا لا تضرب أباه النصب فى ذلك كله الوجه المختار والرفع جائز وانما كان النصب مختارا لاجل الامر والنهى اذ الامر والنهى لا يكونان الا بالافعال لانك انما تأمره بايقاع فعل وتنهاه عن ايقاع فعل وذلك انك حين تأمره فأنت تطالب منه ايقاع ما ليس بموجود واذا نهيته فأنت تمنعه من الاتيان به ، فأما الذوات فانها موجودة ثابتة لا يصح الامر بها ولا النهي عنها واذا كان الامر كذلك ثم أتيت باسم قد وقع الفعل الذى بعده على ضميره نصبته باضمار فعل علي نحو ما ذكرناه فى الاستفهام وكان النصب فى الامر والنهى أقوي منه فى الاستفهام من قبل ان الامر والنهى لا يكونان الا بالافعال وقد يكون الاستفهام بغير فعل نحو قولك أزيد أخوك وأعبد الله عندك ، وانما قال فى التمثيل زيدا اضربه وزيدا ليضربه عمرو ليريك انه لا فرق فى ذلك بين الامر للحاضر والامر للغائب فقوله زيدا اضربه أمر للحاضر وزيدا ليضربه عمرو أمر للغائب فمثل بهما ، والرفع جائز على الابتداء والجملة بعده سدت مسد الخبر وانما قلنا سدت مسد الخبر ولم نقل الخبر لان حقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب وذلك معدوم فى الامر والنهى ، ومثله أما فى قولك « أما زيدا فاقتله واما خالدا فلا تشتم أباه » فى اختيار النصب وذلك من قبل ان أما تقطع ما بعدها عما قبلها ويصير ما بعدها كالكلام المستأنف فنصب لما ذكرناه فى الامر والنهي غير انك لا تقدر الفعل بعد أما لان أما لا يليها فعل لتضمنها معنى الفعل ولكن تقدر الفعل بعد الاسم بلا ضمير وتعديه الى الاسم ثم تحذفه ثم تأتى بالفعل المفسر وتقديره أما زيدا فاقتل فاقتله وأما خالدا فلا تهن فلا تشتم أباه ولا بد من الفاء بعد أما لانها جواب لما تضمنته من معنى الشرط *

قال صاحب الكتاب ﴿ والدعاء بمنزلة الامر والنهى تقول اللهم زيدا فاغفر له ذنبه وزيدا أمر الله عليه العيش قال أبو الاسود * فكلا جزاه الله عني بما فعل * وأما زيدا فجدعا له وأما عمرا فسقيا له ﴾

قال الشارح : « والدعاء بمنزلة الامر والنهى فى اختيار النصب » لان سبيله سبيل الامر والنهى في الاعراب من كل وجه وهو فى المعنى مثل الامر وذلك ان الداعى ملتمس من المدعو إيقاع ما يدعوه به الا ان الجمهور لا يسمون مسألة من هو فوقك أمرا وربما سماه بعضهم أمرا واحتج عليه بقول الشاعر

أَمَرْتُكَ أَمْرًا جازما فعَصَيْتَنِي وكَانَ مِنَ التَّوْفيقِ قَتْلُ ابنِ هاشِمِ

البيت لعمرو بن العاصي يخاطب معاوية وكان فوقه والاعم الاكثر ما قدمناه ويجوز أن يكون عمرو رأى نفسه من طريق المشورة والرأي وحاجة معاوية اليه فوقه فسمى سؤاله أمرا لذلك ، وقال أبو الاسود

أَمِيرَانِ كَانَا صَاحِبَيَّ كِلَاهُمَا ... فَكُلًّا جَزَاهُ اللّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْ

فان نصب كلا باضمار فعل لما بعده من الدعاء والتقدير فجزا الله كلا جزاه الله ، ومن الدعاء « أما زيدا فجدعاله وأما عمرا فسقياله » فالاختيار النصب لانك تريدجدعه الله جدعا وسقاه الله سقيا ولو كان الدعاء بغير فعل ولا فى تقدير فعل لم ينصب الاسم الاول نحو أما زيد فسلام عليه وأما الكافر فويل له لعدم ما يفسر الفعل *

قال صاحب الكتاب ﴿ واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه الا الفعل كقولك ان زيدا تره تضرب به قال * لاتجزعى إن منفسا أهلكته * وهلا وألا ولولا ولوما بمنزلة ان لانهن يطلبن الفعل ولا تبتدأ بعدها الاسماء ﴾

قال الشارح : اعلم ان الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره نصبته باضمار فعل يفسره الظاهر كما قلنا فى الاستفهام الا ان النصب ههنا يقع لازما وفى الاستفهام مختارا وذلك لان الشرط لا يكون الا فعلا ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول ان زيد قائم أقم وقد يجوز فى الاستفهام أن تقول أزيد قائم فقد علمت أن حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام ولذلك كان نصب الاسم فى الاستفهام اذا وقع الفعل على ضميره مختارا مع جواز الرفع على الابتداء وكان نصبه مع حروف الجزاء لازماً ولا يجوز رفعه على الابتداء لما ذكرنا من أن الشرط لا يكون الا فعلا فاذا قلت ان زيدا تره تضرب به نصبت زيدا باضمار فعل لانك شغلت الفعل الذى بعده بضميره وتقديره إن تر زيدا تره ومنه قول الشاعر

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ... وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

البيت للنمر بن تولب والشاهد فيه نصب منفسا بفعل مقدر محذوف وتقديره لا تجزعي إن أهلكت منفسا أهلكته ولو رفع على تقدير ان هلك منفس لجاز لانه اذا أهلكه فقد هلك كأنه يصف نفسه بالكرم وأنه لا يصغى الي من يلومه فى ذلك فهو يقول ان امرأته لامته على اتلاف ماله جزعا من الفقر فقال لها لا تجزعى لاتلافى نفيس المال فاني قادر على اخلافه وانما اذا هلكت فاجزعى فانه لا خلف لك عنى ، ولو قدمت الاسم على حرف الجزاء فقلت زيدا ان تره تضرب به لم يجز لان الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء واذا لم يعملا فيه لم يجز ان يفسراه ، « ومن ذلك هلا ولولا وألا ولوما » اذا وقع الاسم بعدها وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بد من نصب ذلك الاسم بفعل مضمر يفسره الظاهر فحكمها حكم ان الشرطية وذلك من قبل أن معانى هذه الحروف التحضيض والتوبيخ اذا وليها المستقبل كن تحضيضاً واذا وليها الماضى كن توبيخا وهذه المعاني واقعة على الافعال لا حظ للاسماء فيها فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر فاذا وقع بعدها اسم فلا يكون الا على تقدير فعل قال جرير

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

فمعناه لولا تعدون الكمى المقنعا فنصب الكمى المقنعا باضمار فعل لدلالة ما تقدم من قوله تعدون عقر النيب عليه ، وجملة الامر ان الحروف حين كانت لمعان في الاسماء والافعال وليس لها فى أنفسها معنى فنها ما يختص بالاسم ولا يدخل الفعل نحو إن وأخواتها وحروف الجر وغيرها ومنها ما يختص بالفعل ولا يلى الاسم نحو حروف الجزاء وحروف الجزم وغيرها ومنها ما يدخل على القبيلين الاسم والفعل نحو

حروف النفي وحروف الاستفهام فأما ما يختص بالفعل وهو ما نحن بصدده فذلك ضربان ضرب يحسن ان يحذف الفعل منه ويليه الاسم فى الظاهر نحو ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو إن وحروف التحضيض المذكورة وهي هلا وأخواتها وضرب لا يحسن حذف الفعل منه وايلاؤه الاسم وذلك نحو قولك قد والسين وسوف فهذه لا يحسن حذف أفعالها ولا الفصل بينها وبين أفعالها بمعمولها فلا تقول سوف زيدا أضربه ولا سوف زيدا اضرب وذلك لان هذه الحروف تتنزل منزلة الجزء من الفعل فهى من الفعل بمنزلة الالف واللام من الاسم وذلك لان السين وسوف تقصران الفعل لوقت بعينه وهو المستقبل بعد أن كان شائعاً في الاستقبال والحال كما تقصر الالف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه وكذلك قد تقرب الماضي من الحال وهو نوع تخصيص ولهذا المعني لم تكن عاملة فى الفعل وانما جاز اضمار الفعل بعد لولا وأخواتها والفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها بمعموله من قبل ان معانيها الحض فى المستقبل وهو استدعاء واللوم والتوبيخ فى الماضى أشبهت الافعال فجاز أن يليها الاسم كما يلى الفعل *

حذف المفعول به

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحذف المفعول به كثير وهو فى ذلك على نوعين أحدهما أن يحذف لفظا ويراد معني وتقديراً والثانى أن يجعل بعد الحذف نسيا منسياً كان فعله من جنس الافعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فمن الاول قوله تعالى (الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) وقوله (لاعاصم اليوم من أمر الله الا من رحم) لانه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع اليه من صلته مثل ما تري فى قوله تعالى (الذي يتخبطه الشيطان) وقرئ قوله تعالي (وماعملته أيديهم وماعملت) ومن الثانى قولهم فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ومنه قوله عزوجل (وأصلح لى فى ذريتى) وقول ذي الرمة

وإنْ تَعْتَذِرْ بِالمَحْلِ مِن ذِى ضُرُوعِها ... إلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فى عَرَاقِيبِها نَصْلِى ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول لما كان فضلة تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وان كان الفعل يقتضيه ، « وحذفه على ضربين أحدهما أن يحذف وهو مراد ملحوظ » فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو فى حكم المنطوق به والثانى أن تحذفه معرضاً عنه البتة وذلك أن يكون الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الافعال اللازمة نحو ظرف وشرق وقام وقعد ، فالاول نحو « قوله تعالى (الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) » وقوله (أهذا الذى بعث الله رسولا) ومنه قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) » (وسلام على عباده الذين اصطفى آلله) * و (أين شركائى الذين كنتم تزعمون) فكل هذا على ارادة الهاء وحذفها تخفيفاً لطول الكلام بالصلة ألا ترى أنه لولا ارادة الهاء بقى الموصول بلا عائد فكان فى حكم المنطوق به لان الدلالة عليه من جهتين من جهة اقتضاء الفعل له ومن جهة اقتضاء الصلة اذ كان العائد ، ومنه « قوله تعالى (وما عملت أيديهم) » قرأ عاصم فى رواية أبي بكر وحمزة والكسائى وما عملت بغير هاء وقرأ الباقون وما عملته بالهاء فمن أثبتها فهو الاصل ومن حذفها فلطول الامر بالصلة

حذفت الهاء تخفيفا ويكون التقدير ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم فما في موضع خفض بالعطف على ثمره ويجوز أن تكون ما نافية ويكون المعني ليأكلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم فيكون أبلغ في الامتنان ويقوى ذلك قوله تعالى (أفرأيتم ما تحرثون أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون) واذا قدرته هذا التقدير لم تكن الهاء مرادة كارادتها لو كانت موصولة ، والثانى قولهم « فلان يعطى ويمنع ويضر وينفع ويصل ويقطع » والمراد يعطى ذوى الاستحقاق ويمنع غير ذوى الاستحقاق وينفع الاوداء ويضر الاعداء الا أنه حذف ولم يكن ثم موصول يقتضى راجعاً ولم يكن المراد الا الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير فصار كالفعل اللازم فى الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل ، وشبهه بالفعل اذا بنى للمفعول من حيث لم يكن الغرض الاخبار عن الفاعل وانما كان الغرض بيان من وقع به الفعل فصار الفاعل نسيا منسيا واشتغل الفعل بالمفعول وارتفع وتم الكلام به من غير تشوف الى سواه فكذلك قد يكون الغرض الاخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرض لذكر المفعول ، « فأما قول ذى الرمة * وان تعتذر بالمحل الخ * » فالشاهد فيه قوله يجرح والمراد يجرحها فحذف المفعول لما ذكرنا يصف نفسه بالكرم وقرى الضيف والتاء للتأنيث والضمير يعود الى النوق يقول ان اعتذرت النوق بقلة اللبن لاجل المحل عقرتها للاضياف والمراد بذى ضروعها اللبن كما يقال ذو بطونها والمراد الولد *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومن حذف المفعول به حذف المنادي وقد تقدم الكلام عليه ﴾

قال الشارح : اعلم أن المنادى وان كان مفعولا فى الحقيقة فان حذفه لا يحسن كما حسن حذف المفعول فيما تقدم وذلك لان الفعل العامل فيه وفاعله قد حذفا وناب حرف النداء عنهما وبقى المنادى من الجملة المحذوفة يدل أنه هو المدعو فاذا حذفته لم يبق من الجملة المحذوفة شيء ولا يعرف المدعو اذ حرف النداء انما يدل على الدعاء ولا يدل علي مدعو مخصوص لان حرف النداء انما ناب مناب الفعل والفاعل نحو أدعو وأنادي ولم ينب عن المفعول ، فان وقع بعد حرف النداء جملة أو أمر يدل على المدعو ساغ حذفه ومن ذلك قولهم يابؤس لزيد والمراد ياقوم بؤس لزيد ومنه بيت الكتاب

يالَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامُ كُلُّهُمُ ... والصَّالِحِينَ على سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

ويروي والصالحون وكذلك قوله تعالى (ألا يااسجدوا لله) وقد تقدم الكلام على ذلك بما أغنى عن اعادته *

المفعول فيه

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم الى مبهم وموقت ومستعمل اسما وظرفا ومستعمل ظرفا لا غير فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست والموقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار والمستعمل اسما وظرفا ماجاز أن تعتقب عليه العوامل والمستعمل ظرفا لا غير ما لزم النصب نحو قولك سرنا ذات مرة وبكرة وسحر وسحيرا وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء اذا أردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشيته وعشاءه وعتمة ليلتك ومساءها ومثله عند وسوى وسواء ، ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الاحيان تقول سير عليه طويلا وكثيرا وقليلا وقديما وحديثا ﴾

قال

قال الشارح: اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشيء وتسمى الاواني ظروفا لانها أوعية لما يجعل فيها وقيل للازمنة والامكنة ظروف لان الافعال توجد فيها فصارت كالاوعية لها، والظرف على ضربين ظرف زمان ومكان فالزمان عبارة عن الليالي والايام قال الشاعر

هَلِ الدَّهْرُ إلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهارُها وإلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غيارها

وذلك نحو قمت يوما وساعة وليلة وعشاء وعشيا ومساء وما أشبه ذلك من أسماء الزمان نحو السنة والشهر والدهر، واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الاطلاق بل الظرف منها ما كان منتصبا على تقدير في واعتباره بجواز ظهورها معه فتقول قمت اليوم وقمت في اليوم ففي مرادة وان لم تذكرها والذي يدل على ذلك أنك اذا قلت اكن عن اليوم قيل قمت فيه وكذلك سائر الظروف وليس الظرف متضمنا معنى في فيجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ألا ترى أنه يجوز ظهور في معه ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم وذلك من قبل أن من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن له بما ذكرته «والظرف ينقسم الى مبهم وموقت» والمراد بالمبهم النكرة التي لا تدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالموقت ما دل على زمان بعينه مخصوص نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر المحرم، وهو ينقسم قسمين قسم يستعمل اسما وظرفا وقسم لا يستعمل الا ظرفا لا غير فالاول كل متمكن من الظروف من أسماء السنين والشهور والايام والليالي مما يتعاقب عليه الالف واللام والاضافة من نحو سنة وشهر ويوم وليلة فهذا يجوز أن تستعمله اسما غير ظرف فترفعه وتجره ولا تقدر معه في نحو اليوم طيب والسنة مباركة وأعجبني اليوم وعجبت من يومك فتجريها مجرى سائر الاسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف فتقول صمت اليوم وقدمت السنة فهذا مقدر بفي والتقدير صمت في اليوم وقدمت في السنة فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسما وظرفا الا ما خصته العرب بالظرفية ولم تستعمله مجروراً ولا مرفوعاً وذلك يؤخذ سماعاً عنهم، «والقسم الثاني هو مالا يستعمل الا ظرفا» وذلك ما لزم النصب لخروجه عن التمكن بتضمنه ما ليس له في الاصل فمن ذلك سحرُ وسحيرا اذا أردت به سحر يومك فانه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف أنه معدول عن الالف واللام معرفة ومعنى ذلك أنه اذا أردت به سحر يومك الذى أنت فيه فتزيد فيه الالف واللام للتعريف ثم غير عن لفظ ما فيه الالف واللام مع ارادة معناهما كما عدل جمع في قولك جاءت النسوة جمع وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك «فان قيل» العدل انما هو أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر لضرب من التوسع في اللغة كعدل عمر عن عامر وجمع عن جمع ساكن الحشو وأنت تدعى أن سحر معدول عن السحر والصورتان واحدة قبل العدل وبعده فالجواب ان سحر وان كان فعلا كما ان السحر كذلك فانه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامتزاجها بما عرفته

كأنها جزء منه فجرت اللام فى السحر مجرى همزة أحمر وإجفيل وإخريط وتاء تجفاف وياء يرمع فلما عدلت سحر صار كأنك عدلت مثالا من هذه الأمثلة الى فعل فان نكر انصرف نحو قوله تعالى (الا آل لوط نجيناهم بسحر) لانه قد زال السببان معاً بالتنكير لانه انما كان معدولا في حال التعريف وكذلك اذا أدخلته الالف واللام صرفته نحو السحر لانك قد رددته الى الاصل فزال العدل ، ومعنى قولنا « غير متصرف » أنه لايدخله رفع ولا جر ولا يكون الا منصوباً على الظرف وكذلك كل ظرف غير متصرف والذي منع سحر من التصرف أنه يعرف من غير جهة التعريف لان وجوه التعريف خمسة تعريف الاضمار وتعريف العلمية وتعريف الاشارة وتعريف الالف واللام وتعريف الاضافة الي واحدة من هذه المعارف وليس التعريف فى سحر واحداً منها فلما تعرف من غير جهة التعريف المعهود خرج عن نظائره فمنع التصرف لذلك ، فان صغرته وأنت تريد سحر يوم بعينه انصرف ودخله التنوين ولم يتصرف فلا يدخله الرفع والجر ولا يكون الا منصوباً أما التنوين فلتنكره بزوال العدل وذلك أنهم لم يضعوا المصغر مكان مافيه الالف واللام فيكون معرفة معدولا وانما هو نكرة كضحوة وغدوة وعتمة وعشاء الا انه فهم منه مايفهم من المعارف فلم يتمكن ، وكذلك « ضحى وضحوة وعشاء وعشية ومساء » اذا أردت ذلك من يومك لم تكن الا ظروفاً وذلك أنك اذا قلت أنا أتيتك عشاء لم يذهب الوهم الا الى عشاء يومك وكذلك عتمة فلما كان يفهم بها مايفهم بالمعارف من حصر وقت بعينه لم تتمكن عندهم فترفع وتجر لاتقول غداء ضحى ولا موعدك مساء ، ومن ذلك « ذات مرة » تقول سير عليه ذات مرة فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ولا تقيم الظرف لانه غير متصرف فلا يكون الا نصبا وانما امتنع من التصرف لانها قد استعملت في ظروف الزمان وليست من أسماء الدهر ولا من أسماء ساعاته وانما المرة فى الاصل مصدر ألا ترى أنك تقول ضربت مرة ومرتين والمراد بذلك ضربة وضربتين فلما استعمل في الدهر ماليس من أسمائه ضعف ولم يتمكن فى الزمان تمكن أسمائه نحو اليوم والليلة ، « فان قيل » فأنتم تقولون سير عليه مقدم الحاج وخفوق النجم فترفعونه وهي مصادر استعيرت للزمان فما الفرق بينها وبين ذات مرة قيل أن مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وما أشبهها استعيرت للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال وقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ثم حذف المضاف وهو مراد فتصرفت بالرفع والجر حسب تصرف المضاف المحذوف وليس كذلك ذات مرة فانه استعير للزمان لا على تقدير حذف مضاف بل كأنه اسم من أسماء الزمان ألا ترى انه لايجوز اظهار الوقت معه فلا تقول وقت ذات مرة ولا وقت مرة فافترقا ، ومثله فى منع التصرف « ذات يوم وذات ليلة » لا تقول سير عليه ذات يوم أو ذات ليلة بالرفع بل هو نصب على الظرف لاغير لان نفس ذات ليست من أسماء الزمان فجرى مجرى ذات مرة ، ومن ذلك « بعيدات بين » فهو جمع بعد مصغراً وبعد وقبل لايتمكنان فلا يجوز أن يقال سير عليه قبلك ولا بعدك بالرفع والذى منعهما من التصرف والتمكن أنهما ليسا اسمين لشيء من الاوقات كالليل والنهار والساعة والظهر والعصر وانما استعملا فى الوقت للدلالة على التقدم والتأخر فلم يتمكن تمكن أسماء الزمان ، وأما قولهم فعلت ذلك « بكر » فهو كضحوة وعتمة اذا أردتهما من يوم بعينه فلا يتصرف لانه

نكرة

نكرة فهم منها مايفهم من المعارف نخرج عن أصله فلم يتمكن وقد تقدم شرح ذلك ، ومما يختار فيه الظرفية ولا يتمكن تمكن أسماء الزمان « صفات الاحيان نحو طويل وقليل وحديث » تقول سير عليه طويلا وسير عليه حديثاً وسير عليه قليلا فلا يحسن ههنا الا النصب على الظرف وهو المختار وذلك لانك اذا جئت بالنعت ولم تجئ بالمنعوت ضعف وكان الاختيار فيه أن لا تخرج عن الظرفية لانك اذا قلت سير عليه طويلا فالطويل يقع علي كل شيء طال من زمان وغيره فاذا أردت به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان فصار بمنزلة قولك ذات مرة وبعيدات بين فلم يقع موقع الاسماء واختير نصبها على الظرف الا أن يتقدمها موصوف فحينئذ تقول سير عليه زمن طويل وسير عليه وقت حديث ويؤيد عندك ضعف الصفة أنه لايحسن أن تقول أتيتك بجيد وأنت تريد بدرهم جيد وتقول أتيتك به جيداً لما لم تقو الصفة الا أن يتقدم الموصوف جعلوه حالا ، واعلم ان جميع الافعال يتعدى الى كل ضرب من الازمنة مبهماً كان أو مختصاً كما يتعدى الى كل ضرب من ضروب المصادر لان دلالته عليهما واحدة وهى دلالة مطابقة ودلالته على كل واحد منهما تضمن لان الافعال صيغت من المصادر بأقسام الزمان فلما استويا فى دلالة الفعل عليهما استويا فى تعديه اليهما فتقول قمت اليوم وقمت يوماً كما تقول ضربت ضرباً وضربت الضرب الذى تعلم ، وأما المكان فكل ماتصرف عليه واستقر فيه من أسماء الارضين وهى على ضربين مبهم ومختص فالمبهم مالم يكن له نهاية ولا أقطار تحصره نحو الجهات الست كخلف وقدام وفوق وتحت ويمنة ويسرة ووراء ومكان ونحو ذلك والمختص ما كان له حد ونهاية نحو الدار والمسجد والجامع والسوق ونحو ذلك ، وليست الأمكنة كالأزمنة التى يعمل فيها كل فعل فتنتصب نصب الظروف وذلك لان الفعل يدل على زمان مخصوص إما ماض واما حاضر واما مستقبل واذا دل على الخاص كان دالا على المبهم العام لان الخاص يدل على العام وزيادة اذ العام داخل فى الخاص فكل يوم جمعة زمان وليس كل زمان يوم جمعة والفعل انما يتعدى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدى كل فعل الى كل زمان مبهماً كان أو مختصاً وليست الأمكنة كذلك لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وانما هى التزام ضرورة أن الحدث لا يكون الا فى مكان ولا يدل على ان ذلك المكان الجامع أو مكة أو السوق ولذلك يتعدى الى ما كان مبهماً منه لدلالته عليه تقول جلست مجلساً ومكانا حسنا ووقفت قدامك ووراءك فتنتصب ذلك كله على الظرف ، « فان قيل » فأنت تزعم ان الفعل انما يعمل بحسب دلالته وليس في الفعل دلالة على مكان حسن ولا على قدام زيد ولا على ورائه فالجواب ان الفعل غير المتعدى انما يتعدى الى المكان المبهم وقد ذكرنا ان المبهم ماليس له نهاية ولا أقطار تحصره وأنت اذا قلت قمت مكانا حسنا لم ينحصر بالنهاية والحدود وكذلك اذا قلت قمت خلف زيد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عليها وكذلك اذا قلت قدام زيد لم يكن لذلك حد ينتهى اليه فكان مبهما من هذه الجهة فانتصب على الظرف بلا خلاف ، وقال أبو العباس اذا قلت جلست مكانا حسنا وقمت خلف زيد فالفعل انما تعدي الى مكان مبهم وانما نعته بعد أن عمل فيه الفعل وكذلك جلست خلفك ووراءك لان خلفا لا ينفك منه شيء أن يكون خلف واحد وانما أضافه بعد أن كان مطلقا وعمل فيه الفعل فان كان المكان مخصوصا

لم يتعد اليه الا كما يتعدى الى زيد وعمرو فكما أن الفعل اللازم لايتعدى الى مفعول به الا بحرف جر كذلك لايتعدي الى ظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت فى الدار وقمت فى المسجد وجلست فى مكة لان الفعل لا يدل على انه فى الدار أو المسجد أو مكة فلم يجز أن يتعدى اليه بنفسه ، فأما قولهم دخلت البيت وذهبت الشأم فهو شاذ وجوازه على ارادة حرف الجر نحو قوله

* أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * والمراد أمرتك بالخير الا أن دخلت مختلف في كونه متعديا بنفسه أو غير متعد فقال قوم هو غير متعد لأمور منها أن مصدره على فعول نحو الدخول وفعول غالب في الافعال غير المتعدية نحو الخروج والقعود ولان نظيره ونقيضه كذلك فنظير دخلت عبرت ونقيضه خرجت وكلاهما لازم غير متعد فحكم عليه باللزوم لذلك قالوا وانما قيل دخلت البيت علي تقدير حرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال ، وقال أبو العباس هو من الافعال التى تتعدي تارة بأنفسها وتارة بحرف الجر نحو نصحت زيداً ونصحت لزيد وشكرته وشكرت له فكذلك قلت دخلت الدار ودخلت فيها وهو الصواب لانه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكانا واحداً كثر استعماله فيه كما كانت ذهبت مقصورة على الشأم فلما كان دخلت شائعا فى سائر الامكنة دل على صحة مذهب أبى العباس وأما ذهبت فمتفق على كونه غير متعد بنفسه وقد حذف منه حرف الجر ، واعلم أن ظرف المكان على ضربين أيضاً متصرف وغير متصرف فالمتصرف منه ما جاز رفعه وخفضه ودخلته الالف واللام نحو خلف وقدام وفوق وتحت ومكان وموضع فهذه كلها متصرفة تقول قدامك فضاء وخلفك واسع قال الشاعر

فَغَدَتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ   مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُها

فرفع خلفها وأمامها لانه بدل من مولى المخافة ، وغير المتصرف نحو عند وسوى اذا كان بمعني غير فهذه لا تدخلها لام المعرفة ولا يجوز رفعها فأما عند فلا يدخلها من حروف الجر سوى من وحدها وذلك لكثرة دور من وسعة مواضعها وعموم تصرفها فتقول جئت من عنده ولا تقول جئت الى عنده لعدم تصرف الى ، وأما سوى فلا يجوز فيها الا النصب على الظرف والذي يدل علي أنها ظرف أنها تقع صلة للموصول فتقول جاءنى من سواك ولايحسن جاءنى من غيرك ، وأيضاً فان العامل قد يتخطاها ويعمل فيما بعدها نحو قوله * ان سواءها * دُهماً وجوناً * وهذا المعنى لايكون الافى الظرف وقددخلها حرف الجر شاذاً قال * وما قصدت من أهلها لسوائكا * كأنه حملها للضرورة على غير ومعناها المكان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر ومنه سير عليه ترويحتين وانتظر به نحر جزورين وقوله تعالى (وادبار النجوم) ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم قد جعلوا المصادر أحيانا وأوقاتا توسعاً وذلك نحو «خفوق النجم» بمعني مغيبه «وخلافة فلان وصلاة العصر» فالخلافة والصلاة مصدران فى الحقيقة جعلاً حينا توسعا وايجازا فالتوسع بجعل المصدر حينا وليس من أسماء الزمان والايجاز الاختصار بحذف المضاف اذ التقدير فى قولك فعلته خفوق النجم وصلاة العصر وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر فحذف المضاف وأقيم المضاف

اليه

اليه مقامه واختص هذا التوسع بالاحداث لانها منقضية كالازمنة وليست ثابتة كالاعيان فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتا للافعال وظروفا لها كأسماء الزمان ، قال سيبويه وليس ذلك بأبعد من قولهم ولد له ستون عاما يعنى أن حذف الوقت من مقدم الحاج وخفوق النجم واقامة المضاف اليه مقامه ليس بأبعد من قولهم ولد له ستون عاماً اذ التقدير ولد له الاولاد فى ستين عاماً فحذفت الاولاد وفى فالمحذوف شيئان والمحذوف فى قولك خفوق النجم شيء واحد وهو زمان أو وقت الا أن الصيغة تقتضى فى ولد له ستون عاماً أن يكون التقدير ولد له أولاد ستين عاماً ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجعل الاولاد للاعوام مجازا اذ كانت فيها كما يقال ليل نائم ونهار صائم لان النوم فى الليل والصوم فى النهار ، ومن ذلك « سير عليه ترويحتين وانتظر به نحر جزورين » يريد زمن ترويحتين وزمن نحر جزورين والمراد مدة هذا الزمن ، والترويحتين تثنية الترويحة واحدة التراويح فى الصلاة يقال صلى ترويحتين وصلى خمس ترويحات وهى أزمنة موقتة تقع فى جواب متى من حيث هى موقتة فيقال متى سير عليه فيقال خفوق النجم ومقدم الحاج وصلاة العصر وتقع فى جواب كم من حيث كانت مدة معلومة فاذا قيل كم سير عليه جاز أن يكون جوابه مقدم الحاج وخلافة فلان ان شئت رفعته بفعل ما لم يسم فاعله وان شئت نصبته على الظرف كل ذلك عربى جيد وقد تقدم علة ذلك ، فأما قوله تعالى « (وادبار النجوم) » قرئ بكسر الهمزة وفتحها فمن كسر كانت مصدراً جعل حيناً توسعاً فهو من باب خفوق النجم ومقدم الحاج ومن فتح الهمزة كان جمع دبر على حد قفل وأقفال أو دبر على حد طنب وأطناب وقد استعمل ذلك ظرفا كقولك جئتك فى دبر كل صلاة وفى ادبار الصلوات قال الشاعر

عَلى دُبُرِ الشَّهْرِ الحَرامِ بأرْضِنَا   وما حَوْلَها جَدَّتْ سِنُونَ تَلَمَّعُ

فقراءة من كسر الهمزة أدخل فى الظرفية من قراءة من فتح ولذلك قل ظهورفى مع المكسورة بخلاف من فتح *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى فى اتساعا فيجرى لذلك مجرى المفعول به فيقال الذي سرته يوم الجمعة وقال * ويوم شهدناه سليما وعامراً * ويضاف اليه كقولك * ياسارق الليلة أهل الدار * وقوله تعالى (بل مكر الليل والنهار) ولولا الاتساع لقيل سرت فيه وشهدنا فيه ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان الظرف ما كان منتصباً على تقدير في وذلك لان الظرفية معنى زائد على الاسم فعلم أن ثم حرفا أفاده وليس ثم حرف هذا معناه سوى فى فلذلك قيل انها مقدرة مرادة فاذا قلت صمت اليوم وجلست خلفك جاز أن يكون انتصابه على الظرف على تقدير فى وجاز أن يكون مفعولا على السعة فاذا جعلته ظرفا على تقدير صمت فى اليوم وجلست فى خلفك فتقدير وصول الفعل الى الاسم بتوسط الحرف الذى هو فى فأنت تنويها وان لم تلفظ بها واذا جعلته مفعولا به على السعة فأنت غير ناو لفى بل تقدر الفعل وقع باليوم كما يقع ضربت بزيد اذا قلت ضربت زيدا وهو مجاز لان الصوم لا يؤثر فى اليوم كما يؤثر الضرب فى زيد فاللفظ على ضربت زيدا والمعنى انما هو فى اليوم وفى خلفك ولا يخرج عن معنى الظرفية ولذلك يتعدى اليه الفعل اللازم نحو قام زيد اليوم والمنتهى فى التعدي نحو ضربت

زيدا اليوم وأعطيت زيدا درهماً الساعة ألا تري أن ضربت انما يتعدي الي مفعول واحد وأعطيت يتعدى الى مفعولين لا غير فلولا بقاء معني الظرفية ما جاز تعدى اللازم والمنتهى فى التعدى لان المنتهى كاللازم ، ولا يكون هذا الاتساع الا فى الظروف المتمكنة وهى ما جاز رفعها و اليوم والليلة ونحوهما من الازمنة وخلف وقدام وشبههما من الامكنة فأما غير المتمكنة نحو سحر وبكرة اذا أريد بهما من يوم بعينه وعند وسوى ونحوهما مما تقدم وصفه فانه لا يجوز فيها الاتساع فاذا قلت قمت سحر وصليت عند محمد لم يكن فى نصبهما الا وجه واحد وهو الظرفية ، وفائدة هذا الاتساع تظهر فى موضعين أحدهما أنك اذا كنيت عنه وهو ظرف لم يكن بد من ظهور فى مع مضمره تقول اليوم قمت فيه لان الاضمار يرد الاشياء الى أصولها وان اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر فى معه لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته والذي سرته يوم الجمعة فأما قول الشاعر وهو رجل من بنى عامر

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وعامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

فالشاهد فيه أنه لم يظهر فى حين أضمره لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على أصله لقال شهدنا فيه وسليم وعامر قبيلتان من قيس بن عيلان والنوافل هنا الغنائم يقول لم نغنم الا النفوس بما أوليناهم من كثرة الطعن والنهال المرتوية بالدم وأصل النهل أول الشرب ، والثانى أنك اذا جعلته مفعولا به على السعة جازت الاضافة اليه من ذلك قولهم « * ياسارق الليلة أهل الدار * » أضافوا اسم الفاعل الى الليلة كما تقول ياضارب زيد فاذا أضفت لا يكون الا مفعولا علي السعة واذا قلت سرق عبد الله الليلة أهل الدار جاز أن يكون ظرفا وجاز أن يكون مفعولا علي السعة ومنه قوله تعالى (مالك يوم الدين) فيوم الدين ظرف جعل مفعولا على السعة ولذلك أضيف اليه ومثله قول الشاعر

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ ساعاتِ الْكَرَي زَادَ الْكَسِلْ

جعله مفعولا به حين أضاف اليه وربما نصبوا هنا الظرف وخفضوا الزاد ويفصلون بين المضاف والمضاف اليه بالظرف على حد قوله * لله در اليوم من لامها * وهذا الفصل انما يحسن فى الشعر وهو قبيح فى الكلام ، وأما قوله تعالى « (بل مكر الليل والنهار) » فانه أضاف المصدر اليهما ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون على اضافة المصدر الى المفعول على حد قوله تعالى (لقد ظلمك بسؤال نعجتك) والمعنى بسؤاله نعجتك فيكون التقدير بل مكركم الليل والنهار جعلهما مفعولين على السعة ثم أضاف اليهما ، والامر الثانى أن يكون جعل المكر لهما لانه يكون فيهما كما يقال ليل نائم ونهار صائم جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما فيكون حينئذ من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) ونحو قوله * طلب المعقب حقه المظلوم * وانما امتنعت الاضافة الى الظرف لان معني الظرف ما كانت فيه فى مقدرة محذوفة فاذا صرحنا بفى أو بغيرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك المنهاج واذا أضفنا اليه فقد صارت الاضافة بمنزلة حروف الجر فخرج من أن يكون ظرفا فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وينصب بعامل مضمر كقولك في جواب من يقول لك متي سرت يوم الجمعة وفى المثل السائر * أسائر اليوم وقد زال الظهر * ومنه قولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم

زمانه حينئذ الآن أى كان ذاك حينئذ واسمع الآن ، ويضمر عامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به تقول اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله مقدراً سرت اليوم وأينطلق يوم الجمعة ﴾

قال الشارح : لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول فكما ان المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالة قرينة حالية أو لفظية على ما مضى شرحه فكذلك الظرف قد يضمر عامله اذا دل الدليل عليه فمن ذلك « قولك في جواب من قال لك متى سرت فتقول يوم الجمعة » وذلك أن متى ظرف في موضع نصب بسرت فوجب أن يكون الجواب منصوبا اذ اختير أن يكون الجواب على حد السؤال ولا يكون منصوبا بسرت هذه الظاهرة لانها قد اشتغلت بمتى ولا يكون الفعل الواحد ظرفا زمان فوجب أن يكون منصوبا بسرت أخرى منوية دل عليها هذا الظاهر والتقدير سرت يوم الجمعة ولو أظهر لكان عربياً جيداً وحذفه حسن لما في اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلة قولك من عندك فان شئت قلت زيد ولم تأت بالخبر لدليل ما في السؤال عليه وان شئت أتيت به وقلت زيد عندي فكذلك ههنا ، ومن ذلك قولهم في المثل السائر * أسائر اليوم وقد زال الظهر * هذا المثل يضرب لمن يرجو نجاح طلبته وتبين له اليأس منها والمراد أإنك تسير سائر اليوم أى باقي اليوم مأخوذ من السؤر وهو البقية ومنه الحديث اذا شربتم فأسئروا أي اتركوا في الاناء بقية هكذا ذكره الفارابي ، ومن ذلك قولهم « حينئذ الآن » فحين ظرف أضيف الى اذ وفيه لغتان منهم من يبنيه على الفتح لاضافته الى غير متمكن ومنهم من يعربه على الاصل والتنوين فيه تنوين عوض من الجملة التي حق اذ أن تضاف اليها والآن ظرف أيضاً ولا بد لكل واحد منهما من عامل ولا عامل في اللفظ فكانا مقدرين في النية والتقدير كان هذا حينئذ واسمع الآن الى كأن رجلا سمع آخر يذكر شيئا في زمن ماض لا يهم ولا يعني فأراد أن يصرفه عن ذلك ويخاطبه على ما يعنيه فقال حينئذ الآن كأنه قال الذي تذكر كان حينئذ واسمع اليَّ الآن فكان تامة وهي عاملة في حينئذ واسمع عامل في الآن ولا تكون كان عاملة فيهما لان الفعل الواحد لا يكون له ظرفا زمان ، وقد شبهه سيبويه بقولهم تالله كاليوم رجلا والمراد ما رأيت رجلا كرجل أراه اليوم فأضافوا الرجل المرئي الى اليوم فصار لفظه كرجل اليوم ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مقامه ، ومما حذف فيه عامل الظرف اذا شغلت الفعل عنه بضميره نحو قولهم « اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله » والتقدير سرت اليوم سرت فيه وأينطلق عبد الله يوم الجمعة ينطلق فيه لما شغلت الفعل عنه بضميره لم يصل الى هذا الظاهر فأضمرت ناصبا صار هذا الفعل تفسيرا له كما تقول زيدا ضربته ، فاذا كان الظرف متمكنا وقد تقدم وصف المتمكن كان لك في نصبه وجهان على ما تقدم أحدهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوى في مقدرة والآخر أن تنصبه ولا تنوى في وهذا هو المفعول على سعة الكلام واذا شغلت الفعل عنه وقد قدرته تقدير الظرف قلت يوم الجمعة قمت فيه وان كان بتقدير المفعول قلت قمته من غير في ومنه قول الشاعر * ويوم شهدناه * والرفع جائز نحو يوم الجمعة القتال فيه واليوم سرت فيه واختير الرفع والنصب هنا كاختياره في زيد ضربته فكل موضع يختار فيه الرفع هناك يختار فيه الرفع ههنا وكل موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا فاعرفه *

المفعول معه

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وانما ينتصب اذا تضمن الكلام فعلا نحو قولك ماصنعت وأباك وما زلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب

وكُونُوا أَنْتُمْ وبَنِي أَبِيكُمْ   مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

ومنه قوله عز وجل (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) أو ما هو بمعناه نحو قولك مالك وزيداً وما شأنك وعمراً لان المعنى ما تصنع وما تلابس وكذلك حسبك وزيدا درهم وقطك وكفيك مثله لانها بمعنى كفاك قال * فما لك والتلدد حول نجد * وقال * فحسبك والضحاك سيف مهند * ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول معه لايكون الا بعد الواو ولا يكون الا بعد فعل لازم أو منته فى التعدى نحو قولك « ماصنعت وأباك وما زلت أسير والنيل » ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وانما افتقرت الى الواو لضعف الافعال قبل الواو عن وصولها الى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الاسماء و نصبها إياها فكما جاؤا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الافعال لضعفها عن مباشرة الاسماء بأنفسها عرفا واستعمالا فكذلك جاؤا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل فاذا قلت استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة فالاصل استوى الماء مع الخشبة وجاء البرد مع الطيالسة وكانت الواو ومع يتقارب معنياهما وذلك أن معنى مع الاجتماع والانضمام والواو تجمع ما قبلها مع مابعدها وتضمه اليه فأقاموا الواو مقام مع لانها أخف لفظا وتعطى معناها ولم تكن الواو اسما يعمل فيه الفعل كما عمل فى مع النصب فانتقل العمل الى مابعد الواو كما صنعت فى الاستثناء ألا ترى انك اذا استثنيت باسم أثر فيه الفعل نحو قام القوم غير زيد نصبت غيرا بالفعل قبله لانه اسم يعمل فيه العامل فاذا جئت بالا وقلت قام القوم الا زيدا انتقل العمل الى مابعد الا لان الا حرف لايعمل فيه العامل ، « فان قيل » هلا خفضتم مابعد الواو اذ الدليل يقتضى ذلك لوجهين أحدهما أنها موصلة للفعل قبلها الى الاسم الذى بعدها كايصال حروف الجر الثانى انها نائبة عن مع ومع خافضة فكان ينبغى أن تكون خافضة أيضا فالجواب أن الواو هنا تفارق ماذكرتم وذلك أن الواو فى المفعول معه من نحو قمت وزيداً جارية هنا مجرى حروف العطف والذى يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى مع الا فى الموضع الذى لو استعملت فيه عاطفة لجاز ألا ترى انك اذا قلت قمت وزيدا لم يمتنع أن تقول قمت وزيد فتعطفه على ضمير الفاعل وكذلك اذا قلت لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها لو رفعت الفصيل بالعطف على الناقة لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس لم يجز عند أحد من النحويين والعرب وانما لم يجز ذلك عندهم لانك لو رمت أن تجعلها عاطفة على التاء لم يجز لان الشمس لايسوغ فيها انتظار أحد كما يسوغ فى قمت وزيدا قمت وزيد فتعطف زيدا على التاء لانه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم ، ويؤيد عندك كون الواو فى مذهب العاطفة وان كانت بمعنى مع أنه لايجوز تقديم المفعول معه على الفعل كما يجوز فى غيره من المفعولين وفى مع اذا أتيت بها ، واذا كانت فى مذهب العاطفة لم يجز أن تعمل جراً ولا غيره لان حروف العطف لااختصاص لها بالاسماء

دون

دون الافعال بل تباشر الافعال مباشرتها الاسماء والحروف التى تباشر الاسماء والافعال لم يجز أن تكون عاملة اذ العامل لايكون الا مختصاً بما يعمل فيه واذا لم يجز أن تعمل الواو شيئا كان ما بعدها منصوبا بالفعل الذى قبلها هذا مذهب سيبويه ، وكان أبو الحسن الاخفش يذهب فى المفعول معه الى انه منصوب انتصاب الظرف قال وذلك أن الواو فى قولك قمت وزيداً واقعة موقع مع فكأنك قلت قمت مع زيد فلما حذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها وقد كانت مع منصوبة بنفس قمت بلا واسطة فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جاريا مجرى انتصاب الظروف والظروف مما تتناولها الافعال بلا وساطة حرف لانها مقدرة بحرف الجر فاذا الواو ليست موصلة للفعل الى زيد على مذهبه كما يقول سيبويه وأصحابنا وانما هى مصاحبة لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها ، وكان الزجاج يقول انك اذا قلت ماصنعت وزيدا انما تنصب زيدا باضمار فعل كأنه قال ماصنعت ولابست زيدا قال وذلك من أجل أنه لايعمل الفعل فى مفعول وبينهما الواو ، وذهب الكوفيون فى المفعول معه الى انه منصوب علي الخلاف قالوا وذلك أنا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لايحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لا تكون معوجة فتستوى فلما خالفه ولم يشاركه فى الفعل نصب على الخلاف قالوا وهذا قاعدتنا فى الظرف نحو قولك زيد عندك ، والصواب ماذهب اليه سيبويه من أن العامل الفعل الاول لانه وان لم يكن متعديا فقد قوى بالواو النائبة عن مع فتعدي كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر نحو مررت بزيد الا ان الواو لاتعمل لما ذكرناه من أنها فى مذهب العطف وذلك لانها فى الاصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان العطف والجمع فلما وضعت موضع مع خلعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما ان فاء العطف فيها معنى العطف والاتباع فاذا وقعت فى جواب الشرط خلع عنها دلالة العطف وبقى معنى الاتباع ، وأما ما ذهب اليه أبو الحسن من أن مابعد الواو منتصب على الظرف فضعيف لان قولك استوى الماء والخشبة وسرت والنيل وكنت وزيداً كالاخوين ليست الاسماء فيها ظروفا فلا تنتصب انتصابها ، وأما ماذهب اليه الزجاج من أنه منصوب باضمار فعل فهو ضعيف لايحمل عليه ماوجد عنه مندوحة وقوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو فهو فاسد لان الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلق به فان كان يفتقر الى توسط حرف عمل مع وجوده وان كان لا يفتقر الى ذلك عمل مع عدمه وقد بينا ان المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغى أن يعمل مع وجودها ألا تري انك تقول ضربت زيدا وعمرا فيعمل الفعل فى عمرو بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى كذلك ههنا ، وأما ماذهب اليه الكوفيون فضعيف جداً لانه لو جاز نصب الثانى لانه مخالف للاول لجاز نصب الاول أيضا لانه مخالف للثانى لان الثانى اذا خالف الاول فقد خالف الاول الثانى فليس نصب الثانى المخالفة أولى من نصب الاول ، ثم هو باطل بالعطف الذى يخالف فيه الثانى الاول نحو قولك قام زيد لاعمرو ونظائر ذلك فلو كان ماذكروه من المخالفة لازما لم يكن مابعد لا في العطف الا منصوبا « فان قيل » نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل الثانى فى حكم الاول واشتركا فى المعنى فكانت الواو بمعني مع فلم اختصصتم هذا الباب بمعنى مع قيل الفرق بين

العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك فى الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع لانها توجب المصاحبة فاذا عطفت بالواو شيئا على شىء دخل فى معناه ولا توجب بين المعطوف والمعطوف اليه ملابسة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو فليس أحدهما ملابساً للآخر ولا مصاحبا له واذا قلت ما صنعت وأباك فانما تريد ماصنعت مع أبيك وأين بلغت فيما فعلته وفعل بك واذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت أسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة ، فأما قول الشاعر

* وكونوا أنتم وبني أبيكم الخ * البيت من أبيات الكتاب والشاهد فيه نصب بنى أبيكم بالفعل الذى قبله وهو فكونوا بوساطة الواو والمراد أنه يحثهم على الائتلاف والتقارب فى المذهب وضرب لهم المثل بقرب الكليتين من الطحال أي لتكن نسبتكم الى بني أبيكم ونسبة بني أبيكم اليكم نسبة الكليتين الى الطحال ، وأما قوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) فان القراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم يقال أجمعت على الامر وأجمعته فذهب قوم الى انه من هذا الباب مفعول معه وذلك لأنه لا يجوز أن يعطف على ماقبله لانه لايقال أجمعت شركائى انما يقال جمعت شركائى وأجمعت أمرى فلما لم يجز فى الواو العطف جعلوها بمنزلة مع مثل جاء البرد والطيالسة ويجوز أن تضمر للشركاء فعلا يصح أن يحمل عليه الشركاء ويكون تقديره فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم كما قال

يالَيْتَ زَوْجَكِ قدْ غدَا   مُتَقلِّدًا سيفاً ورُمْحَا

يريد متقلداً سيفاً ومعتقلا رمحاً لتعذر حمله على ما قبله لانه لا يقال تقلدت الرمح كما لا يقال أجمعت الشركاء ؛ وروى الاصمعى عن نافع فاجمعوا أمركم وشركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم فعلي هذه القراءة يجوز أن يكون الشركاء معطوفاً على ماقبله وأن يكون مفعولا معه ، وأما قولهم « مالك وزيداً وما شأنك وعمرا » فهو نصب أيضاً وانما نصبوا ههنا لانه شريك الكاف فى المعنى ولا يصح عطفه عليها لان الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح الا باعادة الخافض ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن لانه ليس شريكا للشأن لانه لم يرد أن يجمع بينهما وانما المراد ما شأنك وشأن عمرو وقال سيبويه فان أراد ذلك كان ملغزا يعنى ان أراد ما شأنك وما شأن عمرو كان خلاف المفهوم من اللفظ فيكون المتكلم به ملغزا فلما لم يجز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعني وجعل ما شأنك ومالك بمنزلة ما تصنع فصار كأنك قلت ما صنعت وزيدا ولزم النصب ههنا لانه قد كان فيما يمكن فيه العطف جائزا نحو قولك ما شأن عبدالله وزيدا وما لزيد وأخاه فصار هنا لازماً وهو من قبيل أحسن القبيحين لان الاضمار والحمل على المعني فيه ضعف مع جوازه والعطف على المضمر المخفوض ممتنع فصار هذا كما لو تقدمت صفة النكرة عليها من نحو * لمية موحشاً طلل * لان الحال من النكرة ضعيف وتقديم الصفة على الموصوف ممتنع فحمل على الجائز وان كان ضعيفاً كذلك ههنا ، وأما قول الشاعر

فَمَا لَكَ والتلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ   وقَدْ غصَّتْ تِهامَةُ بالرِّجالِ

البيت لمسكين الدارمى والشاهد فيه نصب التلدد باضمار فعل تقديره ما تصنع وتلابس التلدد والمعنى مالك تقيم بنجد تتردد فيها مع جدبها وتترك تهامة مع لحاق الناس بها لخصبها ، والتلدد الذهاب والمجىء

حيرة ؛ ومنه قولهم « حسبك وزيدا درهم وكفيك وقطك » فى معنى حسبك كله منصوب لانه يقبح حمله على الكاف لانها ضمير مجرور فحمل على المعنى اذالمعنى كفاك فكأنه قال كفاك وزيدا درهم ويحسبك وزيدا درهم قال الشاعر

إِذَا كانَتِ الْهَيْجاءُ وانْشَقَّتِ العَصَى فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

فنصب الضحاك لامتناع حمله على الضمير المخفوض وكان معناه يكفيك ويكفى الضحاك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وليس لك أن تجره حملا على المكني فاذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك ما شأن عبدالله وأخيه يشتمه وما شأن قيس والبر تسرقه والنصب جائز ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان الجر لا يجوز حملا على المضمر المجرور نحو قولك مالك وزيد وما شأنك وعمرو لان العطف على المضمر المجرور لا يجوز الا باعادة الخافض ولذلك استضعفوا قراءة حمزة (واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام) فحملها قوم على اضمار الجار كأنه قال وبالارحام ثم حذف الباء وهو يريدها على حد ما روى عن رؤبة أنه قيل له كيف أصبحت فقال خير عافاك الله يريد بخير وحملها قوم على القسم كأنه أقسم بالارحام لانهم كانوا يعظمونها كل ذلك لتعذر الحمل على المضمر المجرور ، فان جئت باسم ظاهر نحو قولك ما شأن عبدالله وزيد وما لمحمد وعمرو جاز الجر والنصب والجر أجود لانه حمل على الظاهر وليس فيه تكلف اضمار ولا عدول عن الظاهر الى غيره والنصب جائز وان كان مرجوحا لان المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه فاعرفه موفقا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأما فى قولك ما أنت وعبدالله وكيف أنت وقصعة من ثريد فالرفع قال * ما أنت ويب أبيك والفخر * وقال * وما القيسي بعدك والفخار * الا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبدالله وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد قال سيبويه لان كنت وتكون تقعان ههنا كثيراً وهو قليل ومنه * فما أنا والسير فى متلف * وهذا الباب قياس عند بعضهم وعند الآخرين مقصور على السماع ﴾

قال الشارح : أما قولك « ما أنت وزيد وكيف أنت وقصعة من ثريد » فالرفع ههنا هو الوجه لانه ليس معك فعل ينصب ولا يمتنع عطفه على ما قبله لان الذى قبله ضمير مرفوع منفصل والضمير المنفصل يجرى مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه فلذلك كان الوجه الرفع ومنه قوله

يا زِبْرِقانُ أخا بَنِي خَلَفٍ ما أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ والفَخْرُ

البيت للمُخَبَّل السعدي وبعده

هَلْ أَنْتَ إِلاَّ فى بَنِي خَلَفٍ كالإِسْكَتَيْنِ عَلاَهُما البَظْرُ

والشاهد فيه رفع الفخر بالعطف على أنت مع ما فى الواو من معنى مع وامتناع النصب منه اذ ليس قبله فعل يتعدى اليه فينصبه كما كان فى الذى قبله ، ومعنى ويب أبيك التصغير له والتحقير وبنو خلف رهط الزبرقان بن بدر والاذى اليه من تميم ويقول من ساد مثل قومك فلا فخر له فى سيادتهم وشبههم اذا اجتمعوا حوله بالبظر بين الاسكتين والاسكتان بكسر الهمزة جانبا الفرج وهما قذتاه ، وقول الآخر

وكُنْتَ هُناكَ أنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ   فَما القَيْسِيُّ بَعْدَكَ والفِخارُ

الشاهد فيه رفع الفخار بالعطف على القيسى يرثى رجلا من سادات قيس يقول كنت كريمها ومعتمد فخرها فلم يبق بعدك فخر ، « وحكى سيبويه في هذين الحرفين النصب باضمار كنت وتكون » فيكون التقدير كيف تكون أنت وقصعة من ثريد وما كنت أنت وزيداً وحسن تقدير الفعل هنا لانه موضع قد كثر استعمال الفعل فيه ، فنظير ذلك قول زهير

بَدَا لِيَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى   ولاَ سابِقٍ شَيْئاً إذا كانَ جائِيا

وقول الاحوص   مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً   ولا ناعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرابُها

لما كثر استعمال الباء فى خبر ليس توهم وجودها فخفض بالعطف على تقدير وجودها وان لم تكن موجودة واذا جاز اضمار حرف الجر مع ضعفه فاضمار الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله فيه والرفع أجود لانه لا اضمار فيه ، قال «وهو قليل» يعني أن النصب قليل لتقديرك وجود ما ليس في اللفظ ومنه قول الهذلى

فَما أنا والسَّيْرَ فى مَتْلَفٍ   يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ

الشاهد فيه نصب السير باضمار فعل كأنه قال فما كنت أنا والسير أو فما أكون أنا والسير ولو رفع لكان أجود يقول مالى أتجشم المشاق بالسير فى الفلوات المتلفة وأراد بالذكر جملا لان الذكر أقوى من الناقة والضابط القوى والتبريح المشقة ، قال أبو الحسن الاخفش قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء لكثرة ما جاء منه وهو مذهب أبى الحسن ورأى أبى على وقوم يقصرونه على السماع لانه شيء وقع موقع غيره فلا يصار اليه الا بسماع من العرب ويوقف عنده *

المفعول له

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو علة الاقدام على الفعل وهو جواب لمه وذلك قولك فعلت كذا مخافة الشر وادخار فلان وضربته تأديباً له وقعدت عن الحرب جبناً وفعلت ذلك أجل كذا وفى التنزيل حذر الموت ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذى قبله وانما يذكر علة وعذراً لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام وانما وجب أن يكون مصدراً لانه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعى انما يكون حدثاً لا عيناً وذلك من قبل أن الفعل اما أن يجتذب به فعل آخر كقولك احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لابتغاء معروفك فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال وابتغاء الرزق معني يجذب بالزيارة وإما أن يدفع بالفعل الاول معنى حاصل كقولك فعلت هذا حذر شرك فالحذر معني حاصل يتوصل بما قبله من الفعل الى دفعه والمصادر معان تحدث وتنقضى فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة ، وانما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك زرتك طمعا فى برك وقصدتك رجاء خيرك فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول قصدتك لقصد ولا زرتك للزيارة لان المفعول له علة لوجود الفعل والشيء لا يكون علة لنفسه انما يتوصل به الى

غيره

غيره ، وانما قلنا انه علة وعذر لوقوع الفعل لانه يقع في جواب لم فعلت كما يقع الحال في جواب كيف فعلت وانما كان أصله أن يكون باللام لان اللام معناها العلة والغرض نحو جئتك لتكرمني وسرت لادخل المدينة أى الغرض من مجيئي الاكرام والغرض بالسير دخول المدينة والمفعول له علة الفعل والغرض به والفعل يكون لازماً أو منتهياً في التعدى فعدي باللام وقد تحذف هذه اللام فيقال فعلت ذلك حذار الشر وأتيتك مخافة فلان وأصله لحذار الشر ولمخافة فلان فلما حذفت اللام وكان موضعها نصباً تعدى الفعل بنفسه فنصب كما يقال واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفرت الله ذنباً ، فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه فانه لا يسوغ حذفها لا تقول استوى الماء الخشبة وذلك لان دلالة الفعل على المفعول له أقوي من دلالته على المفعول معه وذلك لانه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره اذ العاقل لا يفعل فعلا الا لغرض وعلة وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب ، وقد يحذف المصدر ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال زرتك لزيد وقصدتك لعمرو ولا يجوز حذف اللام والمصدر معا فتقول فى قصدتك لاكرام زيد قصدتك زيداً وأنت تريد لزيد لزوال معنى العلة وربما أوقع فى بعض الاماكن لبساً بالمفعول به ألا ترى أنك اذا قلت جئت زيداً وأنت تريد لزيد التبس بالمفعول به ، وقوله تعالى (يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت) فحذر الموت نصب لانه مفعول له وكذلك موضع من الصواعق نصب على المفعول له أى من خوف الصواعق لان من قد تدخل بمعني اللام فتقول خرجت من أجل زيد ومن أجل ابتغاء الخير واحتمات من خوف الشر قال الشاعر

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ   فَلاَ يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

فقوله من مهابته فى موضع المفعول له واسم ما لم يسم فاعله المصدر المقدر ولا يكون من مهابته فى موضع اسم ما لم يسم فاعله لان المفعول له لا يقام مقام الفاعل لئلا تزول الدلالة على العلة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود فان فقد شيء منها فاللام كقولك جئتك للسمن واللبن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا أمس ﴾

قال الشارح : اعلم أنه لا بد لكل مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث أما « كونه مصدرا » فقد تقدم الكلام عليه لم كان مصدرا واما اشتراط « كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل » فلانه علة وعذر لوجود الفعل والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل واذا كان متضمنا له صار كالجزء منه يقتضى وجوده وجوده فاذا كان ذلك كذلك فاذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك نحو ضربته تقويما له وتأديباً فكما أن الضرب لك فكذلك التقويم والتأديب لك اذ هو معنى داخل تحته ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل لخلا الفعل عن علة وذلك لايجوز لان العاقل لايفعل فعلا الا لعلة مالم يكن ساهيا أو ناسياً ، وأما اشتراط كونه « مقارناً له فى الوجود » فلأنه علة الفعل فلم يجز أن يخالفه فى الزمان فلو قلت جئتك لاكرامك الزائر أمس كان محالا لان فعلك لايتضمن فعل غيرك ، واذا قلت ضربته تأديباً له وقصدته ابتغاء معروفه فقد جمع هذه الشرائط الثلاث فان فقد شيء من هذه الشرائط لم يحسن انتصابه ولم يكن بد من

اللام فلا تقول جئتك زيدا ولا اكرامك الزائر ولا خرجت اليوم مخاصمتك زيدا أمس وانما تقول جئتك لزيد ولا كرامك الزائر ولمخاصمتك زيدا أمس ، وانما وجب النصب فيما اجتمع الشرائط الثلاث المذكورة وامتنع فيما خرج عنه من قبل ان الفعل لما تضمن المفعول له ودل عليه وكان موجودا بوجوده أشبه المصدر الذى يكون من لفظ الفعل نحو ضربت ضربة وضربا فكما نصبت ضربة وضربا بضربت من حيث أن الفعل كان متضمنا ضروب المصادر ودالا عليها فكذلك نصبت المفعول له اذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة نحو ضربته تأديباً وصار فى حكم أدبته تأديبا وجرى مجرى ما ينتصب به من المصادر اذا كان نوعا من الاول وان لم يكن من لفظه نحو رجع القهقرى وعدا الجزي ، فأما اذا فقد منه شرط من هذه الشروط خرج عن شبه المصدر وجرى مجرى سائر الاسماء الاجنبية فلم يتعد اليه الفعل اللازم والمنتهى فى التعدي الا بحرف جر وخص باللام لانها تدل على الغرض والعلة فاعرفه ٭

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويكون معرفة ونكرة وقد جمعهما العجاج في قوله

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مَخَافَةً وزَعَلَ المَحْبُورِ والهَوْلَ منْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ ﴾

قال الشارح : انما قال ذلك رداً على من زعم ان هذه المصادر التي هي المفعول له نحو ضربته تأديباً له من قبيل المصادر التي تكون حالا نحو قتلته صبراً وأتيته ركضاً أى صابراً وراكضاً حكي ذلك ابن السراج وغيره وهو مذهب أبي عمر الجرمي والرياشي فهو عندهم نكرة ومخافة الشر ونحوها مما هو مضاف من قبيل مثلك وغيرك وضارب زيد غداً فى نية الانفصال قال أبو العباس أخطأ الرياشي أقبح الخطأ لان بابنا هذا يكون معرفة ونكرة ، قال سيبويه وحسن في ذلك الالف واللام لانه ليس بحال فيكون فى موضع فاعل ، فما جاء فيه نكرة قول النابغة

وحَلَّتْ بُيُوتِي في يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ تَخالُ بِهِ راعِي الحَمُولَةِ طائِرَا

حِذَاراً على أنْ لا تُصابَ مَقَادَتي ولاَ نِسْوَتي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرَا

وقال الحارث بن هشام

فَصَدَدْتُ عنهُمْ والأحِبَّةُ فِيهِمِ طَمَعاً لَهُمْ بِعِقابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ

ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى (يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت) فقوله حذر الموت منصوب لانه مفعول له وهو معرفة بالاضافة ومثله قول حاتم

وأغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما

فأتى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد ، فأما «قول العجاج الذي أنشده» فشاهد لصحة ما ادعاه من أن المفعول له يكون معرفة ونكرة فالنكرة قوله مخافة والمعرفة قوله وزعل المحبور تعرف بالاضافة والهول معطوف على كل عاقر ولذلك نصب ، يصف ثوراً وحشياً يقول يركب كل عاقر لنشاطه والعاقر من الرمل الذي لاينبت وذلك لخوفه من الصائد أو من سبع أو لزعله وسروره والزعل المسرور المحبور ، والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض لانها مكمن الصائد فهو يخافها فيعدل عنها الى كل عاقر ، ويجوز أن يكون الهول أيضاً مفعولا له أى يركب ذلك لهول يهوله كهول القبر على من روي القبور ٭

الحال

الحال

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضلة مثله جاءت بعد مضى الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث انها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وذلك قولك ضربت زيداً قائماً تجعله حالا من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين قال عنترة

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

ولقيته مصعداً ومنحدراً ﴾

قال الشارح : اعلم ان الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو جاء زيد ضاحكا وأقبل محمد مسرعاً وضربت عبد الله باكياً ولقيت الامير عادلا والمعنى جاء عبد الله فى هذه الحال ولقيت الاميرفي هذه الحال ، واعتباره بأن يقع فى جواب كيف فاذا قلت أقبل عبد الله ضاحكا فكأنَّ سائلا سأل كيف أقبل فقلت أقبل ضاحكا كما يقع المفعول له فى جواب لم فعلت ، وانما سمى حالا لأنه لايجوز أن يكون اسم الفاعل فيها الا لما أنت فيه تطاول الوقت أم قصر ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الافعال اذ الحال انما هى هيئة الفاعل أو المفعول وصفته فى وقت ذلك الفعل ، والحال تشبه المفعول وليست به ألا ترى انه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو جاء زيد راكباً وأقبل عبد الله مسرعاً فأقبل وجاء فعلان لازمان غير متعديين وقد عملا في الحال فدل ذلك انها ليست مفعولة كضرب زيد عمرا ، ومما يدل أنها ليست مفعولة أنها هى الفاعل فى المعنى وليست غيره فالراكب فى جاء زيد راكباً هو زيد وليس المفعول كذلك بل لايكون الا غير الفاعل أو فى حكمه نحو ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع ضربتنى وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول فأما قولهم ضربت نفسى فالنفس فى حكم الاجنبى ولذلك يخاطبها ربها فيقول يانفسى أقلعى مخاطبة الاجنبى ولو كانت الحال مفعولة لجاز أن تكون معرفة ونكرة كسائر المفعولين فلما اختصت بالنكرة دل على انها ليست مفعولة ، واذ قد ثبت أنها ليست مفعولة فهى تشبه المفعول من حيث أنها تجىء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأن فى الفعل دليلا عليها كما كان فيه دليل على المفعول ألا ترى أنك اذا قلت قمت فلا بد أن تكون قد قمت فى حال من الاحوال فأشبه قولك جاء عبد الله راكباً قولك ضرب عبد الله رجلا ولأجل هذا الشبه استحقت أن تكون منصوبة مثله ، وقوله « ولها بالظرف شبه خاص » يعنى ان الحال تشبه المفعول على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها ولا تخص مفعولا دون مفعول ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان وذلك لانها تقدر بفى كما يقدر الظرف بفى فاذا قلت جاء زيد راكباً كان تقديره في حال الركوب كما انك اذا قلت جاء زيد اليوم كان تقديره جاء زيد فى اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لان الحال لاتبقى بل تنتقل الى حال أخرى كما ان الزمان منقض لايبقى ويخلفه غيره ولذلك لايجوز أن تكون الحال خلقة فلا يجوز جاءنى زيد أحمر ولا أحول ولا طويلا فاذا قلت متحاولا أو متطاولا جاز لان ذلك شىء يفعله وليس بخلقة

فيجوز انتقاله ، « والحال تكون بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول » فتقول جاء زيد قائماً فتكون بياناً لهيئة الفاعل الذى هو زيد وتقول ضربت زيدا قائما فتكون بياناً لهيئة المفعول ، وقوله « تجعله حالا من أيهما شئت » يعني انك اذا قلت ضربت زيدا قائما ان شئت جعلته حالا من الفاعل الذى هو التاء وان شئت جعلته حالا من المفعول الذى هو زيد ، وهذا فيه تسمح وذلك أنك اذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاصقه فتقول ضربت قائما زيدا فاذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس الا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فان كان غير معلوم لم يجز وكان اطلاقه فاسدا ، « وقد تكون الحال منهما معا » فان كانتا متفقتين نحو قائم وقائم أو ضاحك وضاحك فأنت مخير ان شئت فرقت بينهما فقلت ضربت زيدا قائما قائما تجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا تبالى أيهما جعلت للفاعل لانه لا لبس فى ذلك وان شئت جمعت بينهما فقلت ضربت زيدا قائمين لان الاشتراك قد وقع فى الحال والعامل واحد وصار كأنك قلت ضربت قائما زيدا قائما واستغنيت بالتثنية عن التفريق قال الشاعر

* متى ما تلقنى فردين الخ * البيت لعنترة وقبله

أَحَوْلِي تَنْفُضُ أُسْتُكَ مِذْ رَوَيْهَا ... لِتَقْتُلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

والشاهد فيه قوله فردين وهو حال من الفاعل والمفعول أي أنا فرد وأنت فرد والروانف جمع رانفة والرانفة أسفل الألية وطرفها مما يلى الارض من الانسان اذا كان قائما وأما قوله وتستطارا فيحتمل وجوها أحدها أن يكون مجزوما بحذف النون والاصل تستطاران فالضمير للروانف وعاد اليها الضمير بلفظ التثنية وان كان جمعا لانها تثنية فى المعني لان كل ألية لها رانفة فهو من قبيل وقد صغت قلوبكما والثانى أن يكون عائدا الى الاليتين والثالث أن يكون الضمير مفردا عائدا الى المخاطب والألف بدل من نون التأكيد والاصل تستطارن فأبدل من النون ألفا كما فى قوله * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا * يخاطب قرينه ويصف نفسه بالشهامة ، وأما قولهم « رأيت زيدا مصعدا منحدرا » ورأيت زيدا ماشيا راكبا اذا كان أحدهما مصعدا والآخر منحدرا وأحدهما ماشيا والآخر راكبا فالمراد أن تكون أنت المصعد وزيد المنحدر فيكون مصعدا حالا للتاء ومنحدرا حالا لزيد وكيف قدرت بعد أن يعلم المخاطب المصعد من المنحدر فانه لابأس عليك بتقدم أى الحالين شئت ، واعلم انه قد يكون للانسان الواحد حالان فصاعدا لان الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعدا فتقول هذا زيد واقفا ضاحكا متحدثا، ولا يجوز ذلك ان تضادت الاحوال نحو هذا زيد قائما قاعدا كما لا يجوز مثل هذا زيد قائم قاعد فان أردت أن تسبك من الحالين حالا واحدة جاز كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبرا واحدا فتقول هذا الطعام حلوا حامضا كأنك أردت هذا الطعام مزاً فسبكت من الحالين معنى كما تقول فى الخبر هذا حلو حامض *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والعامل فيها اما فعل وشبهه من الصفات أو معني فعل كقولك فيها زيد مقيما وهذا عمرو منطلقا وما شأنك قائما ومالك واقفا وفى التنزيل (هذا بعلي شيخا) . و (فالهم عن التذكرة معرضين) وليت ولعل وكأن ينصبنها أيضا لما فيهن من معنى الفعل فالاول يعمل فيها متقدما ومتأخرا ولا يعمل فيها الثانى الا متقدما وقد منعوا فى مررت راكبا بزيد أن يجعل الراكب حالا من المجرور ﴾

قال

قال الشارح : اعلم ان الحال لا بد لها من عامل اذ كانت معربة والمعرب لا بد له من عامل ولا يكون العامل فيها الا فعلا او ماهو جار مجري الفعل من الاسماء او شيئا فى معنى الفعل لانها كالمفعول فيها «فمثال العامل اذا كان فعلا» قولك جاء زيد ضاحكا فزيد مرتفع بانه فاعل وضاحكا حال منه والعامل فيهما الفعل المذكور الذى هو جاء لان الحال صفة من جهة المعنى ولذلك اشترط فيها مايشترط في الصفات من الاشتقاق نحو ضارب ومضروب وشبههما فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل فى صاحب الحال الا ان عمله فى الحال على سبيل الفضلة لانها جارية مجري المفعول وعمله فى الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبينة للموصوف فجرت مجري حرف التعريف وهذا احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين فى اللفظ والحال زيادة فى الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركا فى لفظه ألا ترى انك اذاقلت مررت بزيد القائم فانت لاتقول ذلك الا وفى الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم وتقول مررت بالفرزدق قائما وان لم يكن احد اسمه الفرزدق غيره فضممت الى الاخبار بالمرور خبرا آخر متصلا به مفيدا الا أن الخبر بالمرور على سبيل اللزوم لانه به انعقدت الجملة والاخبار بالقيام زيادة يجوز الاستغناء عنها ، «ومثال ماكان جاريا مجرى الفعل» من الاسماء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك زيد ضارب عمرا قائما فقائما حال من عمرو والعامل فيه اسم الفاعل وتقول زيد مضروب قائما فتكون الحال من المضمر في اسم المفعول وهو العامل وتقول زيد حسن قائما فتكون الحال من المضمر فى الصفة وهى العاملة فى الحال لانها مشبهة باسم الفاعل على ماسيأتي بيانه «ومثال العامل فيها اذا كان معني فعل» قولك زيد فى الدار قائما فقائما حال من المضمر في الجار والمجرور وهو العامل فيها لنيابته عن الاستقرار فهذا العامل معني فعل لان لفظ الفعل ليس موجودا ؛ هذا اذا جعلته ظرفا لزيد ومستقراً له فان جعلته ظرفا للقائم قلت زيد فى الدار قائم فترفع قائما بالخبر ويكون الظرف صلة له ، واعلم انه «اذا كان العامل فيها فعلا جاز تقديم الحال عليه» فتقول جاء زيد قائما وجاء قائما زيد وقائما جاء زيد كل ذلك جائز لتصرف الفعل وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه اذا كان عاملا فيها فتقول زيد ضارب عمرا قائما وقائما زيد ضارب عمرا وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع شيء واحد ، «فان كان العامل فى الحال معني فعل لم يجز تقديمها على العامل» تقول «فيها زيد مقيما» وعندك عمرو جالسا فزيد مرتفع بالابتداء وفيها الخبر قد تقدم ومقيما حال من المضمر فى فيها والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذى هو استقر فقولك عندك ظرف منصوب باستقر العامل المقدر وكذلك فيها فى محل نصب باستقر المقدر وهذا الظرف والضمير الذى فيه فى محل مرفوع على الخبر وليس الظرف خبرا فى الحقيقة اذ كان مفردا وليس الاول وانما هو موضع له ومكان واذا كان كذلك فالعامل اذا معنى الفعل لالفظه ألا ترى ان الفعل ليس موجودا فى اللفظ ولذلك لا تقول مقيما فيها زيد فتقدم الحال هنا اذ كان العامل معني هذا مذهب سيبويه فى ان الاسم يرفع بالابتداء ، وقال الكوفيون اذا تقدم الظرف ارتفع الاسم به واذا تأخر ارتفع الاسم بضمير مرفوع فى الظرف ، وحجة سيبويه انا رأيناهم اذا أدخلوا على الظرف إنّ ونحوها من عوامل الابتداء انتصب الاسم بعد الظرف بها كقولك

إن فى الدار زيدا فلو كان فى الدار يرفع زيداً قبل دخول ان لما غيرتها ان عن العمل كما أنا لو قلنا أن يقوم زيد لم يجز أن يبطل عمل يقوم فى زيد بل يقال أن يقوم زيد كذلك ان فى الدار زيدا ، ومما يدل على بطلان ما قالوه اجماعهم على جواز في داره زيد فلو كان ارتفاع زيد بالظرف لم تجز المسألة لان فيها اضماراً قبل الذكر اذ الظرف قد وقع فى مرتبته فلم يجز أن ينوى به التأخير وانما يجيز سيبويه وأصحابه فى داره زيد لانه خبر قدم اتساعا فجاز أن ينوى به التأخير الي موضعه فاعرفه ، فعلى هذا يكون الظرف لزيد ويتعلق باستقرار محذوف على ما شرحنا ويجوز أن ترفع قائما على الخبر ويكون الظرف له ويتعلق به لا بمحذوف ، ومن ذلك « هذا عمرو منطلقاً » فهذا مبتدأ وعمرو الخبر ومنطلقاً نصب على الحال والعامل فيه أحد شيئين إما التنبيه وإما الاشارة فالتنبيه بها والاشارة بذا فاذا أعملت التنبيه فالتقدير انظر اليه منطلقاً أو انتبه له منطلقاً واذا أعملت الاشارة فالتقدير أشير اليه منطلقاً والغرض أنك أردت أن تنبه المخاطب لعمرو فى حال انطلاقه ولا بد من ذكر منطلقاً لان الفائدة به منعقدة ولم ترد أن تعرفه اياه وأنت تقدر أنه يجهله كما تقول هذا عبدالله اذا أردت هذا المعنى ؛ ولا يستبعد لزوم الحال ههنا فانه قد يتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر ولا يتم الكلام الا به نحو قوله تعالى (ولم يكن له كفؤاً أحد) فانه ليس باسم ولا خبر ولو حذف لفسد الكلام لانه معطوف على الخبر وهو جملة فلا بد من عائد والعائد له ولو حذف لبقيت الجملة الخبرية بلا عائد ونظائر ذلك كثيرة ، « فان قيل » فأنتم قد قررتم أن العامل فى الحال يكون العامل فى ذى الحال والحال ههنا فى قولك هذا زيد منطلقاً من زيد والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصباً فالجواب أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير أشير اليه أو انتبه له على ما تقدم فى قولنا فهو مفعول من جهة المعنى وصل الفعل اليه بحرف الجر فيكون من قبيل مررت بزيد قائماً فاعرفه ، ويجوز الرفع فى قولك منطلقاً من قولك هذا عبدالله منطلقاً قال سيبويه هو عربي جيد حكاه يونس وأبو الخطاب عن من يوثق به من العرب وارتفاعه من وجوه منها أنك حين قلت هذا عبدالله منطلق أضمرت هذا أو هو كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق ؛ والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه قد جمع الطعمين ونحوه قوله تعالى (كلا إنها لظي نزاعة للشوى) والوجه الثالث أن تجعل عبدالله معطوفا على هذا عطف بيان كالوصف فيصير كأنه قال عبدالله منطلق ، ووجه رابع أن تجعل منطلق بدلا من عبدالله كأنك قلت هذا عبدالله رجل منطلق فيكون رجل بدلا من عبدالله بدل النكرة من المعرفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما قولهم « ما شأنك قائماً وما لك واقفاً » فما استفهام وهو فى موضع رفع بالابتداء وشأنك الخبر أو يكون شأنك مبتدأ وما الخبر قد تقدم وقائماً حالا والناصب لقائما شأنك لانه فى معنى ما تصنع أوما تلابس في هذه الحال وكأنه شيء عرفه المتكلم من المسؤل الذى هو الكاف فى شأنك فسأله عن شأنه فى هذه الحال وقد يكون فيه انكار لقيامه ويسأله عن السبب الذى أدى اليه فكأنه قال لم قمت ، وعلى هذا المعني يجوز أن يكون قوله تعالى « (فما لهم عن التذكرة معرضين) » كأنه أنكر اعراضهم فوبخهم على السبب الذى أداهم الى الاعراض فأخرجه مخرج الاستفهام فى اللفظ ؛

وتاويل

وتأويل ما لك قائما تأويل ما شأنك قائما كأنه قال ما تصنع ، فأما « قولهم مررت بزيد راكباً » على أن تكون الحال من زيد فان ذلك جائز لان الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب اذا كان العامل في الموضع فعلا لا خلاف فى جواز ذلك فان قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور نحو قولك مررت راكباً بزيد وأنت تجعل راكبا لزيد فان سيبويه وأبابكر بن السراج ومن تبعهما منعا من جواز ذلك لان العامل وان كان الفعل لكنه لما لم يصل الى ذى الحال الذي هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل فى حاله قبل ذكر ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه وقد أجازه ابن كيسان قياساً اذ كان العامل فيه الفعل فى الحقيقة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقع المصدر حالا كما تقع الصفة مصدراً فى قولهم قم قائما وفى قوله * ولا خارجاً من فيَّ زور كلام * وذلك قتلته صبراً ولقيته فجاءة وعيانا وكفاحا وكلمته مشافهة وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً وأخذت عنه سمعاً أى مصبوراً ومفاجئا ومعاينا وكذلك البواقى وليس عند سيبويه بقياس وأنكر أتانا رجلة وسرعة وأجازه المبرد فى كل ما دل عليه الفعل ﴾

قال الشارح : اعلم أن المصدر قد يقع فى موضع الحال فيقال « أتيته ركضا وقتلته صبراً ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة » والتقدير أتيته راكضا وقتلته مصبوراً اذا كان الحال من الهاء فان كان من التاء فتقديره قتلته صابراً ولقيته مفاجئا ومعاينا وكلمته مشافها فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانتصبت على الحال كما قد تقع الصفة فى موقع المصدر المؤكد نحو قم قائما والاصل قم قياما ألا ترى أنه لا يحسن أن يحمل على ظاهره فيقال انه حال لانك لا تأمر بفعل من هو فيه ومثله قوله

عَلَى حِلْفَةٍ لا أشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا   وَلا خارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلَامِ

البيت للفرزدق وقبله

أَلَمْ تَرَنِي عاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي   لَبَيْنَ رِتاجٍ قائِمًا وَمَقَامِ

الشاهد فيه نصب خارجا من فيَّ زور كلام ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير عاهدت ربى لا يخرج من فيَّ زور كلام خروجا ويجوز أن يكون قوله ولا خارجا حالا والمراد عاهدت ربى غير شاتم ولا خارج أي عاهدته صادقا وهو رأى عيسى بن عمرو ، والمعنى أنه تاب عن الهجاء وقذف المحصنات وعاهد الله على ذلك بين رتاج الكعبة وهو بابها ومقام ابراهيم صلوات الله عليه ، والاول مذهب سيبويه وليس ذلك بقياس مطرد وانما يستعمل فيما استعملته العرب لانه شيء وضع موضع غيره كما أن باب سقيا ورعيا وحمدا لا يطرد فيه القياس فيقال فيه طعاما وشرابا ؛ « وكان أبو العباس يجيز هذا فى كل شيء يدل عليه الفعل » فأجاز أن تقول « أتانا رجلة وأتانا سرعة » ولا يقال أتانا ضربا ولا أتانا ضحكا لان الضرب والضحك ليسا من ضروب الاتيان لان الآتي ينقسم اتيانه الى سرعة وابطاء وتوسط وينقسم الى رجلة وركوب ولا ينقسم الى الضرب والضحك وكان يقول ان نصب مشيا وشبهه انما هو بالفعل المقدر كأنه قال أتانا يمشي مشيا ؛ والصحيح مذهب سيبويه وعليه الزجاج لان قول القائل أتانا زيد مشيا يصح أن يكون جوابا لقائل قال كيف أتاكم زيد ومما يدل على صحة مذهب

سيبويه أنه لا يجوز أن تقول أتانا زيد المشى معرفا وعلى قياس قول أبى العباس يلزم أن يجوز ذلك لانه يكون تقديره أتانا زيد يمشى المشى كما قالوا أرسلها العراك والتقدير أرسلها تعترك العراك ، وقد ذهب السيرافى الى جواز أن يكون قولك أتانا زيد مشيا مصدرا مؤكدا والعامل فيه أتانا لان المشى نوع من الاتيان ويكون من المصادر التى ليست من لفظ الفعل نحو أعجبنى حبا وكرهته بغضا وتبسمت وميض البرق وهو قول الا أن كونه لم يرد الا نكرة يدل على ضعفه اذ لو كان مصدرا على ما ادعاه لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما فى هذا الباب تقول هذا بسراً أطيب منه رطبا وجاء البر قفيزين وصاعين وكلمته فاه الى فى وبايعته يدا بيد وبعت الشاء شاة ودرهما وبينت له حسابه بابا بابا ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعددة لكنه جمعها كلها كونها أسماء غير صفات وقعت أحوالا فمن ذلك قولهم « هذا بسراً أطيب منه تمراً » فهذا مبتدأ وبسراً حال وأطيب منه خبر المبتدأ وبسرا وتمرا حالان من المشار اليه لكن فى زمنين لان فيه تفضيل الشيء فى زمان من أزمانه على نفسه فى زمن آخر ويجوز أن يكون الزمان الذى يفضل فيه ماضيا ويجوز أن يكون مستقبلا ولا بد من اضمار ما يدل على المضى فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد فان كان زمانا ماضيا أضمرت اذ وان كان زمانا مستقبلا أضمرت إذا وكانت الاشارة اليه فى حال ما هو بلح ، والعامل فى الحال كان المضمرة وفيها ضمير من المبتدأ وهذه كان التامة وليست الناقصة اذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة وكنت تقول هذا البسر أطيب منه التمر لان كان تعمل فى المعرفة عملها فى النكرة فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل فى الظرفين ما تضمنه معنى أفعل وجاز أن تعمل فى الظرفين لانها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر ألا ترى أنك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فمعناه يزيد فضله عليه وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل ، وذهب أبو على الى أن العامل فى الحال الاول ما فى هذا من معنى الاشارة والتنبيه والعامل فى الحال الثانى أفعل قال وذلك أنه لا يخلو العامل فى قولهم بسراً من أن يكون هذا أو أطيب أو مضمراً وهو اذ كان أو اذا كان فلا يجوز أن يكون العامل فيه أطيب وقد تقدم عليه لان أفعل هذا لا يقوي قوة الفعل فيعمل فيما قبله ألا ترى أنك لا تجيز أنت ممن أفضل ولا ممن أنت أفضل فتقدم الجار والمجرور عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه واذا لم يعمل فيما كان متعلقا بحرف جر اذا تقدم مع أن حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل فى غيره نحو هذا مار بزيد وهذا معط لزيد أمس درهما فلأن لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر فيما شأنه المفعول به أولى فأما قول الفرزدق

فَقَالَتْ لنَا أَهْلاً وَسهْلاً وَزَوَّدَتْ ... جَنِى النَّحْلِ أَوْ ما زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

فضرورة واذا كان كذا لم يعمل أطيب فى بسرا لتقدمه عليه واذا لم يجز أن يكون العامل أفعل كان إما هذا واما المضمر فان أعملت فيه المضمر الذى هو اذ كان لزم أن يكون العامل فى اذ المضمرة هذا

أو ما فيه معني الفعل غيره فاذا كان العامل كذلك ولم يكن بد من اعمال عامل فى الظرف أعملت هـذا فى نفس الحال واستغنيت عن اعمال ذلك المضمر واذا كان ذلك كذلك كان ما قال الناس أنه منصوب على اضمار اذ كان على ارادتهم معنى هذا الكلام لا حقيقة لفظه ، وأما قولهم تمرا فالعامل فيه أطيب ولا يمتنع أن يعمل فيه وإن لم يعمل فى بسراً لان ما تأخر عنه لا يمتنع أن يعمل فيه كما عمل فى الظرف فى قول أوس

فإنَّا وَجَدْنا العِرْضَ أحْوَجَ سَاعَةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ مُلاَءٍ مُسَهَّمِ

ألا ترى أن ساعة معمول أحوج فكما عمل فى الظرف كذلك يعمل فى الحال اذا تأخر عنه ، وهذا انما يكون فيما يتحول من نوع الى نوع آخر نحو هذا عنباً أطيب منه زبيبا لان العنب يتحول زبيبا ولو قلت هذا عنبا أطيب منه تمراً لم يجز لان العنب لا يتحول تمرا واذا كان كذلك لم يجز فيـه الا الرفع فتقول هذا عنب أطيب منه تمر فيكون هـذا مبتدأ وعنب الخبر وأطيب منه مبتدأ آخر وتمر الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب فاعرفه ، وأما قولهم « جاء البر قفيزين وصاعين » فالمراد جاء البر قفـيزين بدرهم وصاعين بدرهم فقولهم قفيزين حال من البر و كذلك صاعين فهما حالان وقعا موقع المشتق فكأنه قال جاء البر مسعرا أو رخيصا والكلام جملة واحدة ، ويجوز رفعه فتقول جاء البر قفيزان بدرهم فيكون قفيزان مبتدأ و بدرهم الخبر والجملة في موضع الحال والكلام حينئذ جملتان ، و ربما قالوا جاء البر قفيزين وصاعين ولا يذكر الدرهم فيحذفون الثمن لانه قد عرف مما جرى من عادة استعمالهم في ذلك لانهـم اذا اعتادوا ابتياع شيء بثمن بعينه من درهم أو دينار تركوا ذكره لما فى نفوسهم من معرفتـه كقولك البر الكر بستين تريد بستين درهما والخبز عشرة أرطال تريد بدرهم فتركوا ذكره لغلبة المعاملة فيه ، وأما قولهم « كلمته فاه الى فيّ » فقولهم فاه نصب على الحال وجعلوه نائبا عن مشافهة ومعناه مشافها فهـو اسم نائب عن مصدر فى معني اسم الفاعل والناصب للحال الفعل المذكور الذى هو كلمته وتقـديره كلمته مشافها وليس ثم اضمار عامل آخر فيكون من الشاذ لانه معرفة بمنزلة الجماء الغفير ورجع عوده على بدئه هـذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفيون ينصبون فاه الى فى باضمار جاعلا أو ملاصقا كأنه قال كلمته جاعلا فاه الى فى أو ملاصقا فاه الي فى ، والمـذهب الاول وهو رأي سيبويه اذ لو كان باضمار جاعلا لما كان من الشاذ الذى لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقول كلمته وجهه الى وجهى وعينه الى عيني وأشباه ذلك وفى امتناعه دليل علي ما قلناه ، وبعض العرب يقول كلمته فوه الى في فيرفعونه بالابتـداء والخبر والجملة فى موضع الحال كأنك قلت وفوه الى فى الا أنك استغنيت باضمار العائد اليـه عن الواو ولولا الضمير المضاف اليه لم يكن بد من الواو ، وأما « بايعته يدا بيد » فهو أيضا من باب كلمته فاه الى في لانه اسم نائب عن مصـدر فى معنى الصفة كأنه قال بايعته مناقدة أى ناقدا الا أن معناهما مختلف ولذلك لا يجوز فى بايعته يدا بيد أن تقول بايعته يده بيد بالرفع ولا يجوز فيه غير النصب بخلاف كلمته فوه الي في لان المراد من قولك بايعته يدا بيد التعجيل والنقد وان لم يكن بينهما قرب فى المكان والمراد بقولك كلمتـه فاه الى فى القرب فى المكان وأنه ليس بينهما واسطة فمعناهما مختلف وان كان طريقهما فى تقدير الاعراب واحدا ، وأما قولهم « بعت الشاء شاة ودرهمـا » فشاة نصب على الحال وصاحب الحال

الشاء والعامل الفعل الذى هو بعت والشاة وان كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة لانه وقع موقع مسعرا فاذا قلت بعت الشاء شاة ودرهما فمعناه بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم وجعلت الواو فى معنى الباء فبطل الخفض وجعل معطوفا على شاة فاقترن الدرهم والشاة فالشاة مثمن والدرهم ثمنه ، وأجاز الخليل بعت الشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد شاة بدرهم فشاة بدرهم ابتداء وخبر والجملة فى موضع الحال فأما اذا قال شاة ودرهم فتقديره شاة ودرهم مقرونان فالخبر محذوف كما تقول كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته لان فى الواو معني مع فصح معنى الكلام بذاك وكذلك بعت الشاء شاة ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان ، ومثله « بينت له حسابه بابا بابا » فبابا نصب على الحال لانه فى معني مصنفاً ومرتباً ، وهذه الاسماء التى فى هذا الباب لا ينفرد منها شىء ولا بد من اتباعه بما بعده فلا يجوز كلمته فاه حتي تقول الى فى لانك انما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون الا من اثنين وكذلك لا يجوز بايعته يداً حتي تقول بيد لان المراد أخذ مني وأعطانى فهما من اثنين أيضاً وكذلك بينت له حسابه باباً باباً لو قلت باباً من غير تكرير لتوهم أنه رتبه بابا واحدا وليس المعني عليه وانما المراد به جعله أصنافا فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحقها أن تكون نكرة وذو الحال معرفة وأما * أرسلها العراك * ومررت به وحده وجاؤا قضهم بقضيضهم وفعلته جهدك وطاقتك فمصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع ما لا تعريف فيه كما وضع فاه الى في موضع شفاها وعنى معتركة ومنفردا وقاطبة وجاهدا ومن الاسماء المحذو بها حذو هذه المصادر قولهم مررت بهم الجماء الغفير ، وتنكير ذي الحال قبيح الا اذا قدمت عليه كقوله * لعزة موحشا طلل قديم * ﴾

قال الشارح : انما « استحقت الحال أن تكون نكرة » لانها في المعني خبر ثان ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا قد تضمن الاخبار بمجىء زيد وركوبه فى حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة لانها مستفادة وأيضا فانها تشبه التمييز فى الباب فكانت نكرة مثله ولانها تقع فى جواب كيف جاء وكيف سؤال عن نكرة ، وانما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر ثان والخبر عن النكرة غير جائز ولانه اذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ولا حاجة الى مخالفتها اياه فى الاعراب اذ لا فرق بين الحال فى النكرة والصفة فى المعنى ، وقد جاءت مصادر فى موضع الحال لفظها معرفة وهى فى تأويل النكرات فمنها ما فيه الالف واللام ومنها ما هو مضاف فأما ما كان بالالف واللام فنحو قولهم « أرسلها العراك » قال لبيد

فأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ

فنصب العراك على الحال وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا وجعل العراك فى موضع الحال وهو معرفة اذ كان فى تأويل معتركة وذلك شاذ لا يقاس عليه وانما جاز هذا الاتساع فى المصادر لان لفظها ليس بلفظ الحال اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال والتحقيق أن هذا نائب عن الحال

وليس

وليس بها وانما التقدير أرسلها معتركة ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له فصار تعترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال أورد إبله العراك اذا أوردها جميعا الماء من قولهم اعترك القوم أى ازدحموا فى المعترك ، وأما ما جاء مضافا فنحو قولك « مررت به وحده » ومررت بهم وحدهم فوحده مصدر فى موضع الحال كأنه فى معنى ايحاد جاء على حذف الزوائد كأنك قلت أوحدته بمروري ايحادا أو ايحاد فى معنى موحد أى منفرد فاذا قلت مررت به وحده فكأنك قلت مررت به منفردا ، ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل والمفعول وكان الزجاج يذهب الي أن وحده مصدر وهو للفاعل دون المفعول فاذا قلت مررت به منفردا فكأنك قلت أفردته بمروري افرادا ، وقال يونس اذا قلت مررت به وحده فهو بمنزلة موحدا أو منفردا وتجعله للممرور به ، وليونس فيه قول آخر أن وحده معناه على حياله وعلى حياله فى موضع الظرف واذا كان الظرف صفة أو حالا قدر فيه مستقر ناصب للظرف ومستقر هو الاول ، واعلم أن وحده لم يستعمل الا منصوبا الا ما ورد شاذا قالوا هو نسيج وحده وعيير وحده وجحيش وحده وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب اذا كان رفيعا فلا ينسج على منواله معه غيره فكأنه قال نسيج افراده يقال هذا للرجل اذا أفرد بالفضل ، وأما عيير وحده وجحيش وحده فهو تصغير عير وهو الحمار يقال للوحشي والاهلي وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا فى رأى ولا يدخل فى معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه ، وأما قولهم « جاؤا قضهم بقضيضهم » أى جميعا ولما كان معناه التنكير جاز أن يقع حالا قال الشماخ

أَتَتْنِى سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا * تُمَسِّحُ حَوْلى بالْبَقِيعِ سِبالَهَا

فقضها منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين منهم من ينصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول فى موضع الحال كقولك مررت به وحده ومنهم من يجعل قضها تابعا مؤكدا لما قبله فيجريه مجرى كلهم فيقول أتتنى سليم قضها بقضيضها ورأيت سليما قضها بقضيضها ومررت بسليم قضها بقضيضها ومعناه أجمعين وهو مأخوذ من القض وهو الكسر وقد يستعمل في موضع الوقوع على الشيء بسرعة كما يقال عقاب كاسر فكان معنى قضهم وقع بعضهم على بعض ، وأما قولهم « فعلته جهدك وطاقتك » فهو مصدر فى موضع الحال فهو وان كان معرفة فمعناه على التنكير كأنه قال فعلته مجتهدا ، « وأما قولهم مررت بهم الجماء الغفير » فهما من الاسماء التي تجىء بها مجىء المصادر فالجماء اسم والغفير نعت له وهو فى المعني بمنزلة قولك الجم الكثير لانه يراد به الكثرة والغفير يراد به أنهم قد غطوا الارض من كثرتهم من قولنا غفرت الشيء اذا غطيته ومنه المغفر الذى يوضع على الرأس لانه يغطيه ونصبه على الحال لانهما قد جعلا فى موضع المصدر كالعراك كأنك قلت الجموم الغفير على معنى مررت بهم جامين غافرين ؛ وذهب يونس الى أن الجماء الغفير اسم لا في موضع مصدر وأن الالف واللام فى نية الطرح وهذا غير سديد اذ لو جاز مثل هذا لجاز مررت به القائم فتنصبه على الحال وتنوى بالالف واللام الطرح وذلك غير جائز ، « وتنكير ذي الحال قبيح » وهو جائز مع قبحه لو قلت جاء رجل ضاحكا لقبح مع جوازه وجعله وصفا لما قبله هو الوجه فان قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال وذلك لامتناع

جواز تقديم الصفة على الموصوف لان الصفة تجري مجري الصلة فى الايضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول واذا لم يجز تقديمها صفة عدل الى الحال وحمل النصب على جواز جاء رجل ضاحكا وصار حين قدم وجه الكلام ويسميه النحويون أحسن القبيحين وذلك أن الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح قال الشاعر

وَتَحْتَ العَوالى بالقَنا مستظِلَّةً ظِباءٌ أعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ

أراد ظباء مستظلة فلما قدم الصفة نصبها على الحال وشرط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجري عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل فى الحال شيء متقدم ثم تقدم الصفة لغرض يعرض فحينئذ تنصب على الحال ويجب ذلك لامتناع بقائه صفة مع التقدم ، وأما ما أنشده من قول الشاعر

* لعزة موحشا طلل قديم * فالبيت لكثير وعجزه * عفاه كل أسحم مستديم * والشاهد فيه تقديم موحش على الطلل ونصبه على الحال يصف آثار الديار واندراسها وتعفية السحب اياها فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه وذلك قولك زيد أبوك عطوفا وهو زيد معروفا وهو الحق بينا ألا تراك كيف حققت بالعطوف الابوة وبالمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الامر حق وفى التنزيل (وهو الحق مصدقا) وكذلك أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها وتقول أنا فلان بطلا شجاعاً وكريما جوادا فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك فى نفسك ، ولو قلت زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحلت الا اذا أردت التبني والصداقة والعامل فيها أثبته أو أحقه مضمرا ﴾

قال الشارح : الحال على ضربين فالضرب الاول ما كان منتقلا كقولك جاء زيد راكبا فراكبا حال وليس الركوب بصفة لازمة ثابتة انما هي صفة له فى حال مجيئه وقد ينتقل عنها الى غيرها وليس فى ذكرها تأكيد لما أخبر به وانما ذكرت زيادة فى الفائدة وفضلة فى الخبر ألا ترى ان قولك جاء زيد راكبا فيه إخبار بالمجيء والركوب الا ان الركوب وقع على سبيل الفضلة لان الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل ، وأما الضرب الثاني فهو ما كان ثابتاً غير منتقل يذكر توكيدا لمعنى الخبر وتوضيحاً له وذلك قولك « زيد أبوك عطوفا وهو الحق بيناً وأنا زيد معروفا » فقولك عطوفا حال وهي صفة لازمة للأبوة فلذلك أكدت بها معنى الأبوة وكذلك قوله وهو الحق بينا أكد به الحق لان ذلك مما يؤكد به الحق اذ الحق لا يزال واضحا بينا وكذلك قوله « أنا زيد معروفا » فمعروفا حال أكدت به كونه زيدا لان معنى معروفا لاشك فيه فاذا قلت أنا زيد لاشك فيه كان ذلك تأكيدا لما أخبرت به ، قال الله تعالى (وهو الحق مصدقا) فمصدقا حال مؤكدة اذ الحق لا ينفك مصدقا ، ومثله قول ابن دارة

أنَا ابنُ دارَةَ مَعْرُوفاً بها نَسَبى وهَلْ بدارَةَ يا لَلنَّاسِ من عار

ولا يجوز أن يقع في هذا الموضع الا ما أشبه المعروف مما يعرّف ويؤكد لو قلت « هو زيد منطلقا » لم يجز لانه لو صح انطلاقه لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قله كما أوجب قوله معروفاً بها نسبى أنه ابنها ، ولو قلت « أنا عبدالله كريما جوادا أو هو زيد بطلا شجاعا » لجاز لان هذه الصفات وما شاكلها مما يكون

مدحا

مدحا في الانسان يعرف بها فجاز أن تجيء مؤكدة للخبر لأنها أشياء يعرف بها فذكرها مؤكدة لذاته ، وتقول « اني عبد الله » اذا صغرت نفسك لربك ثم تفسر حال العبيد بقولك « آكلا كما يأكل العبيد » فقولك آكلا كما يأكل العبيد قد حقق أنك عبد الله فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد فكل ماصح به المعنى فهو جيد وكل مافسد به المعنى فهو مردود ، وقوله « تجيء على اثر جملة عقدها من اسمين لاعمل لهما » يعني ان الحال المؤكدة تأتي بعد جملة ابتدائية الخبر فيها اسم صريح ولا يكون فعلا ولا راجعا الى معنى فعل لان الحال ههنا تكون تأكيدا للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة له والفعل لا ثبات له ولا يوصف ، وقوله « ولو قلت زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحلت » يعني انه لايكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو وقت دون وقت فان أردت انه أخوه من حيث الصداقة أو أبوه من حيث انه تبنى به جاز لان ذلك مما ينتقل فيجوز أن يكون في وقت دون وقت ، وأما العامل في هذه الحال فهو عند سيبويه فعل مضمر تقديره أعرف ذلك أو أحقه ونحو ذلك ممـا دلت عليه الحال فيكون فيها توكيد الخبر بأحق وأعرف كتوكيده باليمين فاذا قلت أنا عبد الله معروفا فكأنك قلت لاشك فيه أو أعرفه أو أحقه وجري ذلك في التأكيد بالجملة مجرى قولك أنا عبد الله والله ، وذهب أبو اسحق الزجاج الى أن العـامل في الحال الخبر لنيابته عن مسمى أو مدعو ويجعل فيه ذكر من الاول والمذهب الاول *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فان كانت إسمية فالواو الا ماشذ من قولهم كلمته فوه الى فيّ وما عسى أن يعثر عليه في الندرة وأما لقيته عليه جبةٌ وَشْيٍ فمعناه مستقرة عليه جبة وشي وان كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا فان كان مضارعا لم يخل من أن يكون مثبتا أو منفيا فالمثبت بغير واو وقد جاء في المنفي الامران وكذلك في الماضي ولا بد معه من قد ظاهرة أو مقدرة ﴾

قال الشارح : اعلم « أن الجملة قد تقع في موضع الحال » ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية فمثال الاسمية قولك مررت بزيد على يده باز وجاء زيد وسيفه على كتفه أي جاء وهذه حاله ولا يقع بعد هذه الواو الا جملة مركبة من مبتدإ وخبر واذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالا كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيرا فالتضمين كقولك أقبل محمد ويده على رأسـه وجاء أخوك وثوبه نظيف وترك التضمين كقولك جاء زيد وعمرو ضاحك وأقبل بكر وخالد يقرأ ، وانما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها الى صاحب الحال من قبل ان الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها فلم تحتج الى ضمير مع وجودها فان جئت بالضمير معها فجيد لان في ذلك تأكيد ربط الجملة بمـا قبلها وأما اذا لم تذكر هناك واوا فلا بد من ضمير وذلك نحو قولك أقبل محمد على رأسه قلنسوة ولو قلت أقبل محمد على عبد الله قلنسوة وأنت تريد الحال لم يجز لانك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام لا واو ولا ضمير يعود من آخر الكلام الى أوله فيدل على انه معقود بأوله قال الشاعر

نَصَفَ النَّهارَ الماءُ غامِرُهُ ... ورَفيقُهُ بالغيْبِ لا يَدْرى

يصف غائصاً غاص في المـاء حتى انتصف النهار ورفيقه على شاطئ الماء لا يدري ما كان منه فيقول

انتصف النهار على الغائص وهذه حاله والهاء فى غامره ربطت الجملة بماقبلها حتى جرت حالا ، ومن ذلك قوله تعالى (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) والمعنى والله أعلم يغشى طائفة منكم فى هذه الحال ، وأما قول امرئ القيس

وقدْ أغتَدِي والطَّيْرُ فى وُكُناتِها بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

فوضع الشاهد أنه جعل الجملة التى هى والطير فى وكناتها حالا مع خلوها من عائد الى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو فهذه الواو وما بعدها فى موضع نصب على الحال بمـا قبلها من العوامل التى يجوز بها نصب الحال ، واذا قلت جاء زيد وثوبه نظيف فى موضع جاء زيد نظيفا ثوبه فكما ان نظيفا نصب بمـا قبله من الفعل فكذلك الجملة الواقعة موقعه فى موضع منصوب والعامل فيها ذلك الفعل ، فأما قوله « فان كانت الجملة اسمية فالواو » فاشارة الى انه اذا وقعت الجملة الاسمية حالا فيلزم الاتيان بالواو فيها وليس الامر كذلك انمـا يلزم أن تأتى بما يعلق الجملة الثانية بالاولى لان الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه فاذا وقعت الجملة حالا فلا بدفيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم انها مستأنفة وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو واما ضمير يعود منها الى ماقبلها على ما تقدم فمثال الواو جاء زيد والامير راكب وقولنا والامير راكب جملة فى موضع الحال ومثال الضمير أقبل محمد يده على رأسه فقوله يده على رأسه جملة فى موضع الحال ، فأما قوله « الا ماشذ من قولهم كلمته فوه الى فى » فان أراد انه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لمـا ذكرناه من وجود الرابط فى الجملة الحالية وهو الضمير فى فوه وان أراد انه قليل من جهة الاستعمال فقريب لان استعمال الواو فى هذا الكلام أكثر لانها أدل على الغرض وأظهر في تعليق مابعدها بما قبلها ، فأما « لقيته عليه جبة وشى » فيحتمل الجار والمجرور فيه أمرين أحدهما أن يكون فى موضع نصب على الحال ويتعلق حينئذ بمحذوف ويكون ارتفاع جبة وشى بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل وهـذا لا خلاف فى جوازه ههنا لاعتماده على ذى الحال والامر الثاني أن يكون جبة وشى مبتدأ والجار والمجرور الخبر وقد تقدم عليه وهو شاهد على جواز خلو الجملة الاسمية من الواو وصاحب الكتاب خرجه على الوجه الاول لانه لا يرى خلو الجملة الاسمية من الواو اذا وقعت حالا ، وقد يقع الفعل موقع الحال اذا كان فى معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل تقول جاء زيد يضحك أي ضاحكا وضربت زيدا يركب أي راكبا قال الله تعالى (فجاءته إحداهما تمشى على استحياء) أى ماشية وقال الشاعر

متى تأتِهِ تعشو الي ضَوْءِ نارهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقدِ

والمراد عاشيا ولا حاجة الى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة ، فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال لانه لا يدل على الحال لا تقول جاء زيد سيركب ولا أقبل محمد سوف يضحك وكذلك الفعل المـاضى لا يجوز أن يقع حالا لعدم دلالته عليها لا تقول جاء زيد ضحك فى معني ضاحكا فان جئت معه بقد جاز أن يقع حالا لان قد تقربه من الحال ألا تراك تقول قد قامت الصلاة قبـل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فتقول جاء زيد قد ضحك وأقبل محمد وقد علاه الشيب ونحوه قال الشاعر

ذكرتُكِ والخَطِّيُّ يَخطِرُ بَيْننا　　وقد نَهِلَتْ مِنا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ

فموضع قد نهلت نصب على الحال والتقدير ناهلة ، وربما حذفوا منه وقد وهم يريدونها فتكون مقدرة الوجود وان لم تكن فى اللفظ قال الشاعر

وَطَعْنٍ كفَمِ الزِقِّ　　غذا والزِقُّ ملآنُ

والمراد قد غذا وقد تأولوا قوله تعالى (أو جاؤكم حصرت صدورهم) على تقدير قد حصرت ويؤيد ذلك قراءة من قرأ حصرة بالنصب ، وذهب الكوفيون الى جواز وقوع الفعل الماضى حالا سواء كان معه قد أو لم تكن واليه ذهب أبو الحسن الاخفش من البصريين واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص والمعنى بالنصوص قوله تعالى (أو جاؤكم حصرت صدورهم) وقول الشاعر * وطعن كفم الزق الخ * ونحو قول الآخر

وَإِنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْراكِ نُفْضَةٌ　　كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بلَّلَهُ القَطْرُ

وقوله حصرت من الآية حال وتؤيده قراءة من قرأ حصرة على ما تقدم وكذلك غذا من قوله غذا والزق ملآن وكذلك قوله بلله القطر فى موضع حال ، وأما المعنى فان الفعل الماضى يقع صفة للنكرة وكل ما جاز أن يكون صفة فانه يجوز أن يكون حالا ألا ترى أنك تقول جاء زيد يضحك كما تقول جاء زيد ضاحكا لانك تقول جاء رجل يضحك كما تقول جاء رجل ضاحك فيكون صفة للنكرة ، وقد تقدم الجواب عن النصوص بأن قد مرادة فيها ولذلك حسن الحال بالماضى ، وأما ما ذكروه من المعنى ففاسد والامر فيه بالعكس فان كل ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب أو سيضرب ولا يجوز أن يقع حالا فضاحك ونحوه انما وقع حالا لانه اسم فاعل واسم الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعل الماضى ولا الفعل المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالا ، واعلم أن الفعل الماضى اذا اقترن به قد والفعل المضارع اذا دخل عليه ناف ووقع كل واحد منهما حالا كنت مخيراً فى الاتيان بواو الحال وتركها تقول جاء زيد قد علاه الشيب وان شئت قلت وقد علاه الشيب ومثله قوله * وقد نهلت منا المثقفة السمر * وذلك أن قد تقرب الماضى من الحال وتلحقه بحكمه وهذه واو الحال ولانه بدخول قد أشبه الجملة الاسمية من حيث أن الجزء الاول من الجملة ليس فعلا وكذلك الفعل المضارع اذا دخل عليه النافي جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل قال الله تعالى فى قراءة ابن عامر (ولا تتبعانِ سبيل الذين لا يعلمون) بتخفيف النون وكسرها فقوله لا تتبعان فى موضع الحال فهو مرفوع والنون علامة الرفع وليس بنهى لثبوت النون فيه ولا تكون نون التأكيد لان نون التأكيد الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين عندنا والتقدير فاستقيما غير متبعين ومثله قول الشاعر

بِأَيْدِي رِجالٍ لمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ　　ولَمْ يَكْثُرِ القَتْلَى بها حِينَ سُلَّتِ

وقال الله تعالى (فاضرب لهم طريقاً فى البحر يبساً لا تخاف دركا ولا تخشى) فقوله لا تخاف دركا ولا تخشى فى موضع الحال فأتى بالواو فى موضع ولم يأت بها فى موضع فاذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية

لمكان حرف النفي ومن لم يأت بها فلانه فعل مضارع *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز اخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذى الحال اجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه تقول أتيتك وزيد قائم ولقيتك والجيش قادم قال

* وقد أغتدى والطير فى وكناتها * ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول أن الغرض من الضمير فى الجملة الحالية ربطها بما قبلها فاذا وجد إما الواو وإما الضمير وجد ما حصل به الغرض ، وقوله « اجراء لها مجرى الظرف » فيعني بالظرف اذ وقد شبه سيبويه واو الحال باذ وقدرها بها وذلك من حيث كانت اذ منتصبة الموضع كما أن الواو منتصبة الموضع وأن ما بعد اذ لا يكون الا جملة كما أن الواو كذلك وكل واحد من الظرف والحال يقدر بحرف الجر فاذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه كأنك قلت جاء زيد فى هذه الحال والحال مفعول فيها كما أن الظرف كذلك فكما أن الجملة بعد اذ لا تفتقر الى ضمير يعود الى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معني قوله « لانعقاد الشبه بينهما » *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل راشداً مهديا ومصاحبا معانا باضمار اذهب وللقادم مأجورا مبرورا أى رجعت وان أنشدت شعرا أو حدثت حديثا قلت صادقا باضمار قال واذا رأيت من يتعرض لامر قلت متعرضاً لعنن لم يعنه أى دنا منه متعرضاً ﴾

قال الشارح : اعلم أن الحال قد يحذف عامله اذا كان فعلا وفي الكلام دلالة عليه اما قرينة حال أو مقال فمن ذلك أن ترى رجلا قد أزمع سفرا أو أراد حجا فتقول « راشدا مهديا » وتقديره اذهب راشدا مهديا ، ومثله أن تقول لمن خرج الى سفر « مصاحبا معانا » وتقديره اذهب أو سافر مصاحباً معانا فدلت قرينة الحال على الفعل وأغنت عن اللفظ به ؛ ولو رفعت هذه الاشياء وقلت راشد مهدي ومصاحب معان لكان جيدا عربياً على معنى أنت راشد مهدى ومصاحب معان فالرفع باضمار مبتدأ هو الظاهر فى المعنى والنصب باضمار فعل ؛ وكذلك لو رأيت رجلا قد قدم من سفر أو حج أو زيارة لقلت « مأجورا مبرورا » والمعنى قدمت مأجوراً مبرورا أو رجعت مأجورا مبرورا ، ومن ذلك ان حدث فلان بكذا وكذا قلت « صادقا والله » أو أنشد شعرا فتقول صادقا والله أى قاله صادقا لانه اذا أنشد فكأنه قد قال قال كذا فقلت قال صادقا فالرفع جائز على اضمار مبتدأ كما جاز فى راشد مهدي ومصاحب معان ، ومن ذلك أن تري رجلا قد أوقع أمرا أو تعرض له فتقول « متعرضاً لعنن لم يعنه » كأنه قال فعل هذا متعرضاً لعنن أو دنا من هذا الامر متعرضاً والعنن ما عن لك أي عرض لك والمعنى أنه دخل فى شيء لا يعنيه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه أخذته بدرهم فصاعدا أو بدرهم فزائدا أى فذهب الثمن صاعدا أو زائدا ومنه أتميميا مرة وقيسياً أخرى كأنك قلت أتحول ومنه قوله تعالى (بلي قادرين) أى نجمعها قادرين ﴾

قال الشارح : أما قولهم « أخذته بدرهم فصاعدا وبدرهم فزائدا » فصاعدا وزائدا نصب على الحال وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدا فالثمن صاحب الحال والفعل الذى هو ذهب العامل فى الحال وكذلك أخذته بدرهم فزائدا تقديره أخذته

بدرهم

بدرهم فذهب الثمن زائدا كانه ابتاع متاعا بأثمان مختلفة فأخبر بأدنى الاثمان ثم جعل بعضها يتلو بعضا فى الزيادة والصعود وصار بعضها مثلا بدرهم وقيراط وبعضها بدرهم ودانق وحسن حذف الفعل لأمن اللبس ولا يحسن عطفه على الباء فى قولك بدرهم لوجوه منها أن صاعدا وزائدا صفة ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف والوجه الثانى أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء لانه لا يتقدم بعضه على بعض انما يقع دفعة واحدة فلا تقول اشتريت الثوب بدرهم فدانق انما ذاك بالواو لانهـا للجمع بين الشيئين من غير ترتيب والوجه الثالث أن صاعدا صفة فلا يحسن أن تجعل ثمنا فى موضع الاسم الموصـوف ، ولا يقع فى هذا الموضع من حروف العطف الا الفاء وثم لوقلت أخذته بدرهم وصاعدا لم يجز لان الاثمان يتلو بعضها بعضـا والفاء وثم تدلان على ذلك لافادتهما الترتيب والواو لا تدل على ترتيب الفعل فلذلك لم يجز الا الفاء وثم والفاء أكثر فى كلام العرب لاتصالهـا بما قبلها ؛ وأما قولهم « أتميميا مرة وقيسيا أخرى » فانه منصوب على الحال وان كان اسما جامدا غـير مشتق من حيث كان منسوبا والنسب يخرجه من حيز الجمود الى حكم المشتقات حتي يصير وصفا والعامل فيه فعل محذوف تقـديره أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى أو تنتقل كأنه رأي رجلا فى حال يكون ويتحول من حال الى حال لا يثبت على شئ فقال أتميميا مرة وقيسيا أخرى والمعني أتتخلق مرة بأخلاق تميم وتارة بأخلاق قيس ولا تعتمد على خلق واحد منهما كأنه يثبت له هذه الحال ويوبخه عليها وليس يسترشـده عما يجهـله وان كان بلفظ الاستفهام ؛ وحكى سيبويه أن رجلا من بني أسد قال يوم جبلة وهو يوم لبني تميم وعامر على بنى أسـد وذبيان وقد استقبله بعير أعور فتطير الاسدي الى قومه فقال يا بني أسد أأعور وذا ناب أتى بلفظ الاستفهام ولم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره لكنه حقق ذلك حذره وانهزموا فقتل منهم والفعل الناصب لأعور وذا ناب محذوف تقديره أتستقبلون ودل عليه الحال المشاهدة ، وهذه المسألة من قبيل قولهم أقائما وقد قعد الناس الا أن الاسم المنصوب هنا لم يكن مأخوذا من فعل فاحتيج الى تقـدير فعل من غير لفظه وقياسـه لو قدر من لفظه أتتمم تميميا مرة وتتقيس قيسيا أخرى كما قلت فى قولك أقائما وقد قعـد النـاس ، ويجوز الرفع في قولك أتميميا مرة وقيسيا أخري فتقول أتميمي مرة وقيسي أخرى على معني أأنت تميمي مرة وقيسي أخرى فيكون مبتدأ وخبرا وجاز الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفعه لو ظهر ذلك المبتدأ المقدر ، فأما قوله تعالى (أيحسب الانسان أن لن نجـمع عظامه بلى قادرين عـلى أن نسوى بنانه) فانتصاب قادرين عند سيبويه بفعل مقدر تقديره نجمعها قادرين ودل على ذلك الفعل قوله تعـالى (أن لن نجمع عظامه) وتسوية البنان ضم بعضها الى بعض ؛ وذهب الفراء الى أن انتصابه باضمار فعل دل عليه الفعل المذكور أولا وهو قوله أيحسب الانسان وتقديره بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوى بنانه فهذا جعله مفعولا ثانيا ومفعولا حسبت وأخواتها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر ، وذهب بعضهم الى أن تقديره بلى نقدر قادرين وهو ضعيف أيضا لان اسم الفاعل اذا وقع حالا لم يجز أن يعمل فيه فعل من لفظه لا تقول قمت قائما وأنت تريد الحال لان الحال لا بد فيها من فائدة اذ كانت فضلة فى الخـبر وليس فى ذلك فائدة لانك لا تقوم الا قائما والوجه هو الاول وهو مذهب سيبويه ✽

التمييز

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص علي أحد محتملاته فمثاله في الجملة طاب زيد نفسا وتصبب عرقا وتفقأ شحما و « أبرحت جارا » وامتلأ الاناء ماء وفي التنزيل (واشتعل الرأس شيباً . وفجرنا الارض عيونا) ومثاله في المفرد عندى راقود خلا ورطل زيتاً ومنوان سمناً وقفيزان براً وعشرون درهماً وثلاثون ثوباً وملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبداً وما في السماء موضع كف سحاباً ، وشبه المميز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كوقعه في ضرب زيد عمراً وفي ضارب زيداً وضاربان زيدا وضاربون زيدا وضرب زيد عمراً ﴾

قال الشارح : اعلم ان التميز والتفسير والتبيين واحد والمراد به رفع الابهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظا يحتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص علي أحد محتملاته تبيينا للغرض ولذلك سمى تمييزاً وتفسيراً ، « وهذا الابهام يكون في جملة ومفرد فالجملة قولك طاب زيد نفساً وتصبب عرقا وتفقأ شحما » ألا ترى ان الطيبة في قولك طاب زيد مسندة اليه والمراد شيء من أشيائه ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك وكذلك التصبب والتفقؤ يكون من أشياء كثيرة فجرت لذلك مجرى عشرين في احتماله أشياء كثيرة فكما ان إبانة العشرين بنكرة جنس كذلك إبانة هذه الجمل بنكرة جنس ، « وأما المفرد فنحو قولك عندي راقود خلا ورطل زيتاً ومنوان سمنا » فالتمييز في هذه الاشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة وانما لبيان نوع الراقود اذ الابهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك مما توعى والراقود وعاء كالحب ، وكذلك قولك عندى رطل زيتا التمييز فيه لابهام الرطل اذ الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رطل ورطل بكسر الراء وفتحها فالكسر أقيس والفتح أفصح وكذلك المنوان تثنية مناً وهو مقدار يوزن به وكذلك باقى الأمثلة وهذا معني قوله « رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته » وشرط التمييز أن يكون نكرة جنسا مقدراً بمن وانما كان نكرة لانه واحد في معني الجمع ألا تراك اذا قلت عندى عشرون درهما معناه عشرون من الدراهم فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة ، ووجه ثان أن التمييز يشبه الحال وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الابهام ألا ترى انك اذا قلت عندى عشرون احتمل أنواعا من المعدودات فاذا قلت درهما أو دينارا فقد أزلت ذلك الابهام واتضح بذكره ما كان مترددا مبهما كما انك اذا قلت جاء زيد احتمل أن يكون على صفات فلما قلت راكبا فقد أوضحت وأزلت ذلك الابهام فلما استويا في الايضاح والبيان استويا في لفظ التنكير ، ووجه ثالث أن المراد ما بين النوع فبين بالنكرة لانهـا أخف الاسماء كما تختار الفتحة اذا أريد تحريك حرف لمعنى لان الفتحة أخف الحركات الا أن يعرض ما يوجب العدول عنها الى غيرها ، وكانت جنسا لان الغرض تخليص الاجناس بعضها من بعض وقدرت بمن لانهـا لبيان الجنس فأتى بها لذلك وحذفت تخفيفا وهى مرادة ، واعلم ان المميز يكون واحدا ويكون جمعا فاذا وقع بعد عدد نحو

عشرين وثلاثين ونحوهما لم يكن المميز الا واحدا نحو قولك عندي عشرون ثوبا وثلاثون عمامة لان العدد قد دل على الكمية ولم يبق بنا حاجة الا الى بيان نوع ذلك المبلغ وكان ذلك مما يحصل بالواحد وهو أخف ، وأما اذا وقع مفسراً لغير عدد نحو هذا أفره منك عبداً وخير منك عملا جاز الافراد والجمع لاحتمال أن يكون له عبد واحد وعبيد فاذا قلت هو أفره منك عبيدا أو خير منك أعمالا دلت بلفظ الجمع على معنيين النوع وأنهم جماعة قال الله تعالى (قل هل ننبئكم بالاخسرين أعمالا) فهم من ذلك النوع وأنه كان من جهات شتى لا من جهة واحدة واذا أفردت فهم منه النوع لا غير ، وقوله «وشبه التمييز بالمفعول» يعني ان موقعه في هذه الامثلة كوقعه يعني ان التمييز يشبه المفعول من حيث ان موقعه آخراً نحو طاب زيد نفسا وهذا راقود خلا كما ان المفعول كذلك فانه يأتي فضلة بعد تمام الكلام ونعني بقولنا فضلة أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك ولذلك وجب أن يكون منصوبا كما ان المفعول كذلك «فان قيل» لم زعمت ان التمييز مشبه بالمفعول ولم تقل انه مفعول في الحقيقة قيل أما ما كان من نحو عشرين درهما وراقود خلا وشبهه فان العامل فيه معنى والمعاني لا تعمل في المفعول به وأما ما كان من نحو طاب زيد نفسا وتصبب عرقا وتفقأ شحما فانه وان كان العامل فيه فعلا فان الفعل فيه غير متعد فطاب فعل غير متعد لانه اذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئا وأما تصبب وتفقأ ففعلان لازمان لانهما للمطاوعة فالتاء ههنا بمنزلة النون يقال صببته فتصبب وفقأته فتفقأ كما تقول صببته فانصب وفقأته فانفقأ ولذلك لا تقول تصببته ولا تفقأته ويثبت بذلك انه مشبه بالمفعول وليس مفعولا فقولك طاب زيد نفسا بمنزلة ضرب زيد عمراً في وقوعه طرفاً بعد التمام كوقوع المفعول ورطل زيتا ونحوه بمنزلة ضارب زيدا ونحوه من أسماء الفاعلين وذلك من حيث انه مفرد فاذا نونته نصبت ما بعده واذا أزلت التنوين خفضت ما بعده وهو يقتضي ما بعده من النوع المميز كما ان اسم الفاعل اذا نونته نصبت به نحو ضارب زيدا واذا حذفت التنوين خفضت نحو ضارب زيد وهو يقتضي ما بعده من المفعول فلذلك وجب أن يعمل الراقود والرطل وان كانا من الاسماء الجامدة ومنوان وقفيزان بمنزلة ضاربان من الجهة المذكورة وعشرون وثلاثون ونحوهما بمنزلة ضاربون من حيث انه مجموع بالواو والنون كما ان ضاربون كذلك وتسقط نونه للاضافة ويقتضي المفسر بعدها على ما تقدم ، وقولك « ملء الاناء ماء ومثلها زبداً وموضع كف سحاباً » بمنزلة المصدر المضاف الى الفاعل نحو أعجبني ضرب زيد عمرا فالمضاف اليه حال بينه وبين المميز فامتنع من الاضافة كما حال التنوين في رطل زيتا والنون في عشرون درهما فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا ينتصب المميز عن مفرد الا عن تام والذي يتم به أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة وذلك على ضربين زائل ولازم فالزائل التمام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول عندي رطل زيت ومنوا سمن واللازم التمام بنون الجمع والاضافة لانك لا تقول ملء عسل ولا مثل زبد ولا عشرو درهم ﴾

قال الشارح : يريد ان المميز اذا كان بعد مفرد فلا بد أن يستوفي ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح اضافته الى ما بعده اذ المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فاذا

لم يكن هناك ما يمنع الاضافة كان فى حكم الناقص الذى لا يتم معناه الا بما بعده من المضاف اليه ، « والذى يتم به الاسم أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة » لان هذه الاشياء تفصل ما تدخل عليه عما بعده وتؤذن بانتهائه ، وجملة الامر أنك اذا قلت عندى راقود خلا ورطل زيتاً فلا يحسن أن يجرى وصفا على ما قبله فتقول راقود خل ورطل زيت لانه اسم جامد غير مشتق من فعل فلا يكون وصفا كالمشتقات وكانت الاضافة غير ممتنعة بحكم الاسمية فقلت عندى راقود خل ورطل زيت وتكون اضافته من قبيل اضافة النوع الى الجنس والبعض الى الكل نحو هذا ثوب خز وجبة صوف والمعنى من خز ومن صوف فاذا دخل التنوين الاسم المميز نحو رطل وراقود أو نون التثنية نحو قولك رطلان ومنوان أو نون الجمع نحو عشرين وثلاثين ونحوهما من الاعداد آذن ذلك باكتفاء الاسم وتمامه وحال بينه وبين الاضافة وكذلك الاضافة فى نحو ملء الاناء عسلا ومثلها زبدا وموضع كف سحابا حالت بين المميز والمميز ومنعته من الاضافة منع التنوين والنون فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من الجهة التى ذكرناها فعمل النصب وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله فى النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرى على غير من هو له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو ، وأما قوله « وذلك على ضربين زائل ولازم » يريد أن هذه الاشياء التى يتم بها الاسم المميز حتى ينصب ما بعده منها ما يزول وأنت فيه مخير إن شئت أثبته ونصبت ما بعده وان شئت حذفته وخفضت ما بعده وذلك التنوين ونون التثنية تقول هذا راقود خلا ورطل سمنا وأوقية ذهبا تثبت التنوين وتنصب المميز وان شئت حذفت التنوين وخفضت فقلت راقود خل ورطل سمن وأوقية ذهب لان التنوين معاقب للاضافة ، وكذلك نون التثنية أنت فى حذفها واثباتها مخير تقول عندى منوان سمنا ورطلان عسلا تنصب سمنا وعسلا بعد النون ولك حذفها والخفض نحو منوا سمن ورطلا عسل ، « وأما اللازم فنحو نون الجمع » في نحو عشرين وثلاثين الى التسعين النون فيه لازمة والتمييز بعدها منصوب ولا يجوز حذف النون منه واضافته الي المميز لان نصبه ما بعده بالحمل والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك ضاربون وحسنون ولم يقو قوتهما فيتصرف تصرفهما وانما لضعف شبهه ألزم طريقة واحدة فى التفسير والبيان فان أضفته الى مالك نحو عشروك وعشرو زيد جاز حذف النون كما جاز اضافة المركب وان كان مبنياً نحو قولك ثلاثة عشرك وخمسة عشرك ، « وكذلك التمييز بعد الاضافة يقع لازما » نحو ملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا لان المضاف والمضاف اليه مما هو المقدار المبهم الذى وقع التفسير له فلم يجز أن تقول ملء عسل ولا مثل زبد فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا كقفيزان أو وزنا كمنوان أو مساحة كموضع كف أو عددا كعشرون أو مقياسا كملؤه ومثلها ، وقد يقع فيما ليس اياها نحو قولهم ويحه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصراً ﴾

قال الشارح : « تمييز المفرد أكثر ما يجىء بعد المقادير » والمقدار هو المقابل للشىء يعدله من غير زيادة ولا نقصان والمقادير أربعة أضرب مكيل وموزون وممسوح ومعدود فالمكيل نحو قولك مكوكان

دقيقا وقفيزان براً والموزون منوان سمنا ورطلان عسلا والممسوح بلغت أرضنا خمسين جريبا وما فى السماء موضع كف سحابا والمعدود نحو عشرين درهما وكلها محتاجة الى ابانتها بالانواع لانها تقع على أشياء كثيرة فاذا قلت مكوكان احتمل أن يكون حنطة أو شعيراً أو غيرهما مما يكال واذا قلت منوان احتمل أشياء كثيرة مما يوزن نحو السمن والعسل واذا قلت بلغت أرضنا وأردت المساحة احتمل أشياء من المقادير المتماسح بها نحو الجريب والذراع والمدي ونحو ذلك وكذلك اذا قلت عندى عشرون احتمل دنانير ودراهم وثياباً وعبيداً وغيرهما من المعدودات فوجب لذلك ابانتها بالنوع ، وحق النوع المفسر أن يكون جمعاً معرفا بالالف واللام نحو عشرين من الدراهم أما كونه جمعاً فلأنه واقع على كل واحد من ذلك النوع فكان واقعاً على جماعة وأما كونه معرفا باللام فلتعريف الجنس فاذا قلت عشرون من الدراهم كنت قد أتيت بالكلام على وجهه ومقتضى القياس فيه وان أردت التخفيف قلت عشرون درهما فتحذف لفظ الجمع وحرف التعريف واكتفيت بواحد من ذلك منكور لان الواحد المذكور شائع فى الجنس فلشياعه جرى مجرى الجمع ، وأما قوله « أو مقياسا » فالمقياس المقدار يقال قست الشئ بالشئ اذا قدرته به وقوله « ماؤه ومثلها » فاشارة الى قولهم ملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا والفرق بين المقياس وغيره من المقادير المذكورة أن تلك المقادير المذكورة أشياء محققة محدودة والمقياس مقدار على سبيل التقريب لا التحديد ألا ترى أن ملء الاناء ومثل التمرة ليسا بكيل معروف ولا ميزان ولا مساحة وانما هو تقريب لمقداره ، وأما قوله « وقد يقع فيما ليس اياها » يريد أن التمييز قد يأتى بعد مفرد ليس مقدارا من المقادير المذكورة نحو قولهم « ويحه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصرا » فويحه من المصادر التى لم ينطق لها بفعل ومعناه الترحم ولله دره فارسا جملة اسمية ومعناها المدح والمراد لله عمله ومثله حسبك به ناصرا فهذه الاشياء مبهمة لانه لا يعلم المدح من أى جهة فالنكرة فيها منصوبة على التمييز وهي الممدوحة فى المعنى ونحوه هو أشجع الناس فارسا اذا أردت أنه هو الممدوح بالشجاعة والمضاف اليه المجرور ههنا بمنزلة النون في عشرين والتنوين فى رطل فى منعه الاضافة الى المميز كما منعت النون في عشرين والتنوين في رطل من ذلك والتقدير ويحه من رجل ولله درّه من فارس وحسبك به من ناصر ، « فان قيل » كيف جاز دخول من ههنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها فقلت من رجل ومن فارس ومن ناصر وحسن ذلك وأنت لا تقول هو أفره منك من عبد ولا عندى عشرون من درهم بل ترده عند ظهور من الى الجمع نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز ألا ترى أنك اذا قلت ويحه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصرا جاز أن تعني فى هذه الحال فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول من *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولقد أبى سيبويه تقدم المميز على عامله وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفسا طاب زيد ولم يجز لى سمنا منوان وزعم أنه رأى المازنى وأنشد قول الشاعر

* وما كاد نفسا بالفراق تطيب * ﴾

قال الشارح : اعلم أن « سيبويه لا يرى تقدم المميز على عامله » فعلا كان العامل أو معنى لا يجوز أن

تقول عرقا تصبب زيد ولا نفساً طبت وكذلك لا يجوز سمنا عندى منوان ولا براً عنـدى قفيزان على تقدير عندى منوان سمنا وقفيزان براً ، أما اذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر لضعف عامله وكذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوى فلا تقول قائما فى الدار زيد على ارادة فى الدار زيد قائما ، وأما اذا كان العامل فعلا متصرفا فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليـه لتصرف عامله الا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا فى المعنى من حيث كان الفعل مسنداً اليه فى المعنى والحقيقـة ألا ترى أن التصبب فى قولك تصبب زيد عرقا وتفقأ شحما فى الحقيقة للعرق والتفقؤ للشحم والتقدير تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه فلو قدمناهما لاوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلا وكذلك اذا قدمناه لا يصح أن يكون فى تقدير فاعل نقل عنه الفعل اذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل ، « فان قيل » فأنت اذا قلت جاء زيد راكباً نصبت راكباً على الحال وجاز لك تقديمه فتقول راكباً جاء زيد والمنصوب هنا هو المرفوع فى المعنى فما الفرق بينهما قيـل نحن اذا قلنا جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقى المنصوب فضلة فجاز تقديمه وأما اذا قلنا طاب زيد نفساً فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ولم يستوفه من جهة المعنى فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع ، وقد ذهب أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين الى جوازه واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه وهو

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا   وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

أراد وما كاد تطيب نفساً بالفراق ولا حجة فى ذلك لقلته وشذوذه مع أن الرواية وما كاد نفسى بالفراق تطيب هكذا قال أبو اسحق الزجاج *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واعلم أن هـذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ألا تراها اذا رجعت الى المعنى متصفة بما هى منتصبة عنه ومنادية على أن الاصل عندى زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملء الاناء وزبد مثل التمرة وسحاب موضع كف وكذلك الاصل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشيب بالاشتعال وأن يقال طابت نفسه وتصبب عرقه واشتعل شيب رأسى لان الفعل فى الحقيقة وصف فى الفاعل والسبب فى هذه الازالة قصدهم الى ضرب من المبالغة والتأكيد ﴾

قال الشارح : اعلم أنك اذا أردت أن تخبر أن عندك جنساً من الاجناس وله مقدار معلوم إما كيل وإما وزن وإما غيرهما من المقادير جعلت المقدار وصفا لذلك الجنس لتوضحه وتبين كميته لان الاوصاف توضح الموصوفين وتزيل ابهامها فتقول عندى خل راقود وثوب ذراع ودراهم عشرون ومن ذلك قول العرب أخذ بنو فلان من بنى فلان ابلا مائة قال الاعشى

لَئِنْ كُنْتَ فى جُبٍّ ثَمانِينَ قَامَةً   وَرُقِّيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ

وساغ ذلك لان المقادير اذا انفردت كانت نعتا لما قبلها لما تضمن لفظها من الطول والقصر والقـلة والكثرة فاذا قال رأيت ثوبا ذراعا فكأنه قال قصيراً واذا قال رأيت ثوبا خمسين ذراعا فكأنه قال طويلا واذا قال مررت بابل مائة فكأنه قال كثيرة وكذلك تقول مررت ببر قفيز وبعسل رطل فيكون جميع ما

مررت به من البر قفيزا واحداً وجميع ما مررت به من العسل رطلا واحدا الا أنهم قد يقدمون الوصف الذى هو المقدار لضرب من المبالغة وتأكيد العناية به فيقولون عندي راقود خلا ورطل عسلا ولم يحسن أن يجعل وصفا لما قبله من المقدار اذ كان جوهراً ليس فيه معنى فعل وكانت اضافة الاول اليه سائغة اذ كان منه فتقول راقود خل ورطل عسل والمعنى من خل ومن عسل كما تقول ثوب خز وخاتم ذهب والمراد ثوب من خز وخاتم من ذهب وان شئت نونت ونصبت على التمييز على ما تقدم واذا قلت عندى عسل رطل وخل راقود فقد أتيت به على الاصل واذا قدمت وقلت عندي رطل عسلا وراقود خلا فقد غيرتهما عن أصلهما لما ذكرناه من ارادة المبالغة والتأكيد في الاخبار عن مقدار ذلك النوع فهذا المراد من قوله « ألا تراها اذا رجعت الى المعنى متصفة بما هى منتصبة عنه » يريد أنها منتصبة بالمقادير التي قبلها لشبهها بأسماء الفاعلين على ما تقدم وهذه المقادير الناصبة لها أوصاف في الحقيقة على ما بينا أن الاصل فى قولك عندى راقود خلا ورطل زيتا عندي خل راقود وزيت رطل ؛ وقوله « ومنادية على أن الاصل كذا » يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية وان لم يكن اللفظ على ذلك وكذلك القول فى قولك طاب زيد نفسا وتصبب عرقا وتفقأ شحما المعني على وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشحم بالتفقؤ والشيب بالاشتعال فاذا قلت طاب زيد نفسا فتقديره طابت نفس زيد واذا قلت تصبب عرقا فتقديره تصبب عرقه واذا قلت تفقأ شحما زيد فتقديره تفقأ شحم زيد وانما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثانى الى الاول فارتفع بالفعل المنقول اليه وصار فاعلا فى اللفظ واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلا على التشبيه بالمفعول اذ كان له به تعلق والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل ، وقوله «لان الفعل فى الحقيقة وصف فى الفاعل» يريد الفعل الحقيقى وهو الحدث وذلك وصف فى الفاعل فاذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالا نحو قولك تكلم الحجر وطار الفرس فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الفرس بالطيران الا أن تريد المجاز كذلك قولك طاب زيد وتصبب وتفقأ لا يوصف زيد بالطيب والتصبب والتفقؤ فعلم بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه فى الحقيقة لشيء من سببه وانما أسند اليه مبالغة وتأكيداً ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندا الى جزء منه فصار مسندا الى الجميع وهو أبلغ فى المعنى ؛ والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الاسناد الى ماهو منتصب به ثم أسند فى اللفظ الى زيد تمكن المعني ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة التى هى فاعل فى المعني فقيل طاب زيد نفسا وكذلك الباقى فهذا معنى قوله « والسبب فى هذه الازالة قصدهم الى ضرب من المبالغة والتأكيد » فاعرفه *

المنصوب على الاستثناء

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ المستثنى فى اعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استثني بالاّ من كلام موجب وذلك جاءنى القوم الا زيدا ﴾

قال الشارح : اعلم ان الاستثناء استفعال من ثناه عن الامر يثنيه اذا صرفه عنه فالاستثناء صرف

اللفظ عن عمومه باخراج المستثني من أن يتناوله الاول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء فاذا قلت قام القوم الا زيدا تبين بقولك الا زيدا أنه لم يكن داخلا تحت الصدر انما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازا وهذا معنى قول النحويين الاستثناء اخراج بعض من كل أى اخراجه من أن يتناوله الصدر فإلا تخرج الثانى مما دخل فى الاول فهى شبه حرف النفى فقولنا قام القوم الا زيدا بمنزلة قام القوم لا زيد الا ان الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لايكون الا بعضاً من كل والمعطوف يكون غير الاول ويجوز أن يعطف على واحد نحو قولك قام زيد لا عمرو ولا يجوز فى الاستثناء أن تقول قام زيد الا عمرا والمستثنى منه والمستثني جملة واحدة وهما بمنزلة اسم مضاف فاذا قلت جاءنى قومك الا قليلا منهم فهو بمنزلة قولك جاءنى أكثر قومك فكأنه اسم مضاف لايتم الا بالاضافة ، وأصل المستثنى أن يكون منصوبا لانه كالمفعول وانما يعدل عنه لغرض يذكر بعد ، ولنقدم الكلام على العامل فى المستثني ثم على أقسامه ، وفى « العامل فى المستثني » أقوال منها قول سيبويه أن العامل فيه الفعل المقدم أو معني الفعل بواسطة إلا « فان قيل » الفعل المتقدم لازم غير متعد فكيف يجوز أن يعمل في المستثنى النصب قيل لما دخلت عليه الا قوّته وذلك أنها أحدثت فيه معني الاستثناء كما يقوى بحرف الجر فى مررت بزيد ، « فان قيل » فهلا أعملوا الا فيما بعدها كما أعملوا حروف الجر لما أوصلت الفعل الى مابعدها فالجواب ان إلا انما لم تعمل جرا ولا غيره من قبل انها لم تخاص للاسماء دون الافعال والحروف ألا تراك تقول ماجاءنى زيد قط الا يقرأ ولا مررت بمحمد قط الا يصلى ولا لقيت بكرا الا فى المسجد ولا رأيت خالدا الا على الفرس فلما لم تخاص للاسماء بل باشرت بها الافعال والحروف كما باشرت بها الاسماء لم يجز لها أن تعمل جرا ولا غيره وذلك لان العامل ينبغى أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن لإلاّ اختصاص بالاسم لم يجز لها أن تعمل فيه ، واذا قلت قام القوم اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ فاذا أتيت بالاستثناء بينت ان مدلول الاول وعمومه ليس مرادا فاقتضى البيان فنصب المستثنى لاقتضائه إياه على حد اقتضاء العشرين ما بعدها اذا قلت عندى عشرون درهما ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين الى ان الناصب المستثنى الا نيابة عن أستثني فاذا قال أتاني القوم الا زيدا فكأنه قال أتانى القوم أستثني زيدا وهو ضعيف لانك تقول أتانى القوم غير زيد فتنصب غيرا ولا يجوز أن تقدر بأستثني غير زيد لانه يفسد المعنى وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب ولان فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معانى الحروف لايجوز ألا ترى انك لاتقول مازيدا قائما على معنى نفيت زيدا قائما وانما لم يجز ذلك لانهم انما أتوا بالحروف نائبات عن الافعال إيجازا واختصارا فاذا أخذت تعمل معانى هذه الحروف كان فيه تطلع الى الافعال وفيه نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه فلم يجز ذلك كما لم يجز الادغام في مثل جلبب ومهدد لان فيه إبطال غرضهم وهو الالحاق ، وذهب الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين الى أن الا مركبة من حرفين إن التى تنصب الاسماء وترفع الاخبار ولا التي للعطف فصار إنّ لا نخففت النون وادغمت فى اللام فأعملوها فيما بعدها عملين فنصبوا بها فى الايجاب اعتبارا بان وعطفوا بها فى النفى

اعتبارا بلا فاذا رفعوا فى النفى فقد أعملوها عمل لا فجعلوها عاطفة واذا نصبوا بها فى الايجاب فقد أعملوها عمل ان وزيدا اسمها وقد كفت لا من الخبر والتأويل ان زيدا لم يقم وهو قول فاسد أيضا لانا نقول ماأتانى الا زيد فترفع زيدا وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يجز فيه النصب فيبطل تأثير الحرفين معاً ، وحكى عن الكسائى انه قال انما نصبنا المستثنى لان تأويله قام القوم الا أن زيدا لم يقم وقد رده الفراء بأن قال لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا فى قولك قام زيد لا عمرو كذلك وقيل قول الكسائى يرجع الى قول سيبويه وانما هذا القول لتقرير معنى الاستثناء لالتحقيق نفس العامل ، فأما قول صاحب الكتاب « المستثنى فى اعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبدا وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالا من كلام موجب وذلك جاءنى القوم الا زيدا » فانه على ماذكر وذلك أن المستثنى فى اعرابه على خمسة أضرب منها ماهو منصوب أبدا فلا يجوز غيره من الاعراب وهو ثلاثة أشياء أحدها ما استثنى بالا من كلام موجب والا أم حروف الاستثناء وهى المستولية على هذا الباب ، وقوله من كلام موجب فالموجب من الكلام ماليس معه حرف نفى والمثبت من الافعال ما وقع وحدث فقولك قام زيد موجب مثبت موجب لانه ليس بمنفى ولا جار مجرى المنفى بأن يكون معه حرف نفى أو استفهام ومثبت من حيث انه قد وقع وكان فكل مثبت موجب وليس كل موجب مثبتا فقولك يقوم زيد موجب لعدم النافى أو مايجري مجراه وليس بمثبت والعبرة فى الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتا أو غير مثبت فالمستثني من الموجب منصوب أبدا نحو قولك أتانى القوم الا زيدا ورأيت القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا زيدا ليس فيه الا النصب وانما كان منصوبا لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتى بعد الكلام التام فضلة وموقعه من الجملة الآخر كموقعه وانما قلنا أنه مشبه بالمفعول ولم نقل أنه مفعول لان المستثني أبدا بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل وكذلك قلنا فى خبر كان أنه مشبه بالمفعول ويؤيد ماقلناه أنه يعمل فى المستثنى المعانى نحو قولك القوم في الدار الا زيدا والمفعول الحقيقى لايعمل فيه الا لفظ الفعل اما ظاهرا واما مضمرا فاعرفه *

قال صاحب الكتاب « وبعدا وخلا بعد كل كلام وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد »

قال الشارح : ومن ذلك « المستثنى بخلا وعدا » فان المستثنى بهما لا يكون الا نصباً سواء كان الاستثناء من موجب أو منفى تقول قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا وما قام أحد خلا زيدا وعدا عمرا وما بعدهما مخرج مما قبلهما فهو بعد الموجب منفى وبعد المنفى موجب مثبت وانما كان المستثنى بهما منصوبا لانهما فعلان ماضيان وفاعلهما مضمر مستتر فيهما لا يظهر فى تثنية ولا جمع فتقول قام القوم خلا زيدا وخلا الزيدين وخلا الزيدين وكذلك عدا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم الزيدين وعدا بعضهم الزيدين وكذلك فى الجمع والفاعل المضمر المقدر بالبعض موحد أبدا وان كان المستثنى منه مثنى أو مجموعاً لان البعض يقع على الاثنين والجمع على حسب المستثني منه فانتصاب ما بعدهما بأنه مفعول فأما خلا فانه فعل لازم فى أصله لا يتعدي الا فى الاستثناء خاصة وأما عدا فهو متعد

في أصله من عداه الامر يعـدوه اذا جاوزه وانما استثنى بهما وان لم يكن لفظهما جحداً لما فيهما من معنى المجاوزة والخروج عن الشيء فجريا فى هذا المكان مجرى ليس ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع فى التقدير كما كان كذلك فى ليس ولا يكون ، « وبعض العـرب يجعل خلا حرف خفض » فيخفض المستثنى على كل حال كما أن حاشى كذلك فيكون لفظها مشتركا بين الحـرف والفعل فان اعتقدت فيها الحرفية جررت ما بعدها وان اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها وصارت كلفظ على مشتركة بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه ، وأما عدا فهى فعل ولم يحك سيبويه ولا أبوالعباس المبرد فيها الحرفية وانما حكاها أبوالحسن الاخفش فعدها مع خلا مما يجر *

قال صاحب الكتاب ﴿ فأما ما عدا وما خلا فالنصب ليس الا وكذلك ليس ولا يكون وذلك جاءنى القوم أو ما جاؤنى عدا زيدا وخلا زيدا وما عدا زيدا وما خلا زيدا قال لبيد

* ألا كل شىء ما خلا الله باطل * وليس زيداً ولا يكون زيداً وهذه أفعال مضمر فاعلوها ﴾

قال الشارح : أما « ما خلا وما عدا » فلا يقع بعدهما الا المنصوب لان ما فيهما مصدرية فلا تكون صلتها الا فعلا وفاعلها مضمر مقدر بالبعض على ما تقدم وما وما بعدها فى موضع مصدر منصوب فاذا قلت قام القوم ما خلا زيداً وما عدا بكراً كأنك قلت خلو زيد وعدو بكر كأنك قلت قام القوم مجاوزتهم زيداً وذلك المصدر فى موضع الحال كما قالوا رجع عوده على بدئه ونظائره كثيرة ، فأما قول لبيد

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلَا اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله ما خلا على ما قدمناه ومعنى البيت ظاهر ، وكذلك « الاستثناء بليس ولا يكون » لا يكون المستثنى بهما الا منصـوبا منفيا كان المستثني منه أو موجبا وذلك قولك فى الموجب قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وتقول فى المنفى ما قام القـوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وانتصـاب المستثني هنا بأنه خبر ليس ولا يكون واسمهما مضمر والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا ولا يظهر هذا الاسم المقدر على ما تقدم فى خلا وعدا لان هذه الافعال أنيبت فى الاستثناء عن الا فكما لا يكون بعد الا فى الاستثناء الا اسم واحد فكذلك لا يكون بعد هـذه الافعال الا اسم واحد لانها فى معناها ، والكوفيون يقولون التقدير لا يكون فعلهم فعل زيد أضمرت الفعل وهو المضمر المجهول ووضعت الاسم المنصوب موضع الفعل ، وما ذهب اليه البصريون أمثل لانه أقل اضمارا فكان أولي ، وقد يكون ليس ولا يكون وصفين لما قبلهما من النكرات تقول اتتنى امرأة لا تكون هندا فوضع لا تكون رفع بأنه وصف لامرأة وكذلك تقول فى النصب والجر رأيت امرأة ليست هنـدا ولا تكون هندا ومررت بامرأة ليست هندا ولا تكون هندا ، ولا يوصف بخلا وعدا كما وصف بليس ولا يكون لا تقول أتتنى امرأة خلت هندا وعدت جملا وذلك أن ليس ولا يكون لفظهما جحد تخالف ما بعدهما ما قبلها فجريا في ذلك مجري غير فوصف بهما كما يوصف بغير وأما خلا وعدا فليسا كذلك وانما يستثنى بهما على التأويل لا لانهما جحد ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء فهم منهما مفارقة الاول فاستثنى بهما لهذا المعنى ولم يوصف بهما لان لفظهما ليس جحدا فيجريا مجرى غير ، « فان قيل » فما موضع ليس

ولا يكون من الاعراب في الاستثناء قيل يحتمل وجهين أحدهما أن لا يكون لواحد منهما موضع من الاعراب بل يكون كلاماً مستأنفاً خصص به ذلك العام كما يقول القائل جاءني الناس وما جاءني زيد عقيب كلامه بجملة من غير الكلام الاول بين بها خصوص الجملة الاولى ومثله قوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث) ثم قال (فان كان له اخوة فلأمه السدس) فجري ذلك مجرى الا أن يكون له اخوة، والوجه الثاني أن يكونا في موضع الحال فاذا قلت جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا فتقديره جاءني القوم وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا كما تقول جاءني زيد وليس معه عمرو ويجوز اسقاط الواو فتقول جاءني زيد ليس معه عمرو فيلزم اسقاط الواو في الاستثناء لان ليس ولا يكون نائبان عن إلا ولا يكون مع الا الواو فكذلك في ليس ولا يكون ويكون التقدير جاءني القوم خالين من زيد وعادين عن زيد وتكون الجملتان كلاماً واحدا فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما قدم من المستثنى كقولك ما جاءني الا أخاك أحد قال

وَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إِلاَّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ ﴾

قال الشارح : هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها الا منصوبا وذلك المستثنى اذا تقدم على المستثني منه نحو قولك ما جاءني الا زيدا أحد وما رأيت الا زيدا أحدا وما مررت الا زيدا بأحد وانما لزم النصب في المستثني اذا تقدم لانه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان البدل والنصب فالبدل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد والنصب جائز على أصل الباب فلما قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح لان البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين ونظير هذه المسألة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما رجل لا يجوز في قائم الا النصب لانك اذا أخرته فقلت فيها رجل قائم جاز في قائم وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال الا أن الحال ضعيف لان نعت النكرة أجود من الحال منها فاذا قدم بطل النعت واذا بطل النعت تعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان جائزا مرجوحا مختارا ، فأما « قول الشاعر الذي أنشده » فان البيت للكميت ومشعب الحق طريقه والشيعة الاعوان والاحزاب والاصل فما لي شيعة الا آل أحمد وما لي مشعب الا مشعب الحق : وقال الآخر وهو كعب بن مالك

وَالنَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا ... إِلاَّ السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ

يخاطب النبي ﷺ والالب المتألبون المجتمعون والوزر الملجأ وأصله الجبل *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما كان استثناؤه منقطعاً كقولك ما جاءني أحد الا حمارا وهي اللغة الحجازية ومنه قوله عز وجل (لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم) وقولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر ﴾

قال الشارح : هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه الا منصوبا وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الاول ويسمى « المنقطع » لانقطاعه منه اذ كان من غير نوعه وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه لان استثناء الشيء من جنسه اخراج بعض ما لولاه لتناوله

الاول ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق ، فأما اذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ واذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج الى مايخرجه منه اذ اللفظ اذا كان موضوعا بازاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه واذا كان كذلك فانما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن فى الاستدراك ولذلك قدرها سيبويه بلكن وذاك من قبل ان لكن لا يكون ما بعدها الا مخالفا لما قبلها كما ان إلا فى الاستثناء كذلك الا ان لكن لا يشترط أن يكون مابعدها بعضا لما قبلها بخلاف الا فانه لايستثنى بها الا بعض من كل فعلى هذا تقول « ماجاءنى أحد الا حماراً » وما بالدار أحد الا وتداً فهذا المستثني وما كان مثله منصوب أبداً وذلك لتعذر البدل اذ لايبدل فى الاستثناء الا ما كن بعضاً للاول واذا امتنع البدل تعين النصب على ماذ كرنا فى الاستثناء المقدم ، وهذا الاستثناء على ضربين أحدهما ما النصب فيه مختار والآخر واجب فالاول نحو قولك ماجاءنى أحد الا حمارا وما بالدار أحد الا دابة فهذا وشبهه فيه مذهبان مذهب أهل الحجاز وهى اللغة الفصحى وذلك نصب المستثنى على كل حال لما ذ كرناه من الاعتلال ومذهب بني تميم وهو أن يجيزوا فيه البدل والنصب فالنصب على أصل الباب والبدل على تأويلين أحدهما انك اذا قلت ماجاءنى أحد الا حمار فكأنك قلت ماجاءنى الا حمار ثم ذكرت أحدا توكيدا فيكون الاستثناء من القدر الذى وقعت الشركة فيه بين الاحدين والحمار وهى الحيوانية مثلا أو الشيئية ويكون تقديره ماجاءنى حيوان أو شيء أحد أو غيره الا حمار ، الثانى من التأويلين أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابك السيف وتحيتك الضرب كما قال

وخَيلٍ قدْ دلفتُ لها بخيلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ

وقال الآخر ليس بَيْنِي وَبَينَ قَيْسٍ عِتابٌ غيرَ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ

أى هذا الذى أقامه مقام التحية والعتاب ، ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) وقوله تعالى (وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى) وبنو تميم يقرؤنها بالرفع يجعلون اتباع الظن علمهم وابتغاء وجه سبحانه نعمة لهم عنده ، ومنه قول الشاعر

وبَلْدَةٍ ليس لها أَنِيسُ إلاَّ اليَعافِيرُ وإلاَّ العِيسُ (١)

جعل اليعافير أنيس ذلك المكان ومثله قول النابغة

وَقَفْتُ فيها أُصَيلاَنًا أُسائِلُها عَيَّتْ جوَاباً وما بالربعِ مِن أحَدِ

إلاَّ الأَوارِيُّ لَأْياً ما أُبَيِّنُها والنُّؤْىُ كالحَوضِ بالمَظْلومةِ الجَلَدِ (٢)

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه • وقد استشهد به فى كتابه مرتين الاولى لجواز اضمار حرف الجر فان التقدير (ورب بلدة) وليست الواو عنده عوضاً من رب كما هى عند غيره بل هى حرف عطف الا أنها دالة على رب • والثانية لرفع اليعافير والعيس بدلا من الانيس على الاتساع والمجاز اذ جعلها أنيساً . ويجوز فيهما النصب . والرفع والنصب لغتان أما بنو تميم فيرفعون وأما أهل الحجاز فينصبون . واليعافير أولاد الظباء واحدها يعفور والعيس بقر الوحش . وأصل العيس البياض سميت به البقر لبياضها • وأصله فى الابل فستعير للبقر . وهذا البيت من أرجوزة لجران العود فيما ذكره العينى ولم ينسبه الاعلم (٢) وهذا البيت من شواهد سيبويه أيضاً وقد استشهد به للنصب على الاستثناء المنقطع لانها من غير جنس الاحدين • وقد علمت أنه يجوز الرفع على البدل والتقدير وما بالربع أحد الا الاواري على أن تجعلها من

ينشد برفع الأوارى ونصبها فمن رفع جعلها من أحدى ذلك المكان والوجه النصب وعليه أكثر الناس ، وأما الضرب الثانى وهو مالا يجوز فيه الا النصب فقط وذلك نحو قوله تعالى (لاعاصم اليوم من أمر الله الا من رحم) فمن فى موضع نصب لانه من غير الجنس لان عاصم فاعل ومن رحم معصوم أى من رحمه الله والفاعل ليس من جنس المفعول ، ومنهم من يجعله استثناء متصلا فيكون عاصم فاعلا بمعنى مفعول أى ذو عصمة نحو قوله تعالى (من ماء دافق) أى مدفوق وقوله تعالى (فى عيشة راضية) أى مرضية ومنه قول الشاعر * أناشر لازالت يمينك آشره *[1] بمعنى مأشورة أى مقطوعة وهو ضعيف لانه خلاف الظاهر وانما يصار الى مثله مالم يوجد عنه مندوحة ؛ ويجوز أن يكون متصلا من وجه آخر وذلك أن يكون من رحم هو الله تعالى لانه هو الراحم والمعنى لايعصم من أمر الله الا الله ، ومن ذلك ماحكاه سيبويه عن أبى الخطاب « مازاد الا مانقص وما نفع الا ماضر » فما الاولى نافية وما الثانية مع الفعل بعدها فى موضع مصدر منصوب وفى زاد ضمير يعود الى مذكور وكذلك فى نفع والمعنى مازاد النهر الا النقصان وما نفع زيد الا الضر أقام النقصان مقام الزيادة والضر مقام النفع كما يقال الجوع زاد من لا زاد له ، فهذا وأشباهه لايجوز فى المستثنى فيه الا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتعذر البدل اذ لايمكن فيه تقدير حذف الاسم الاول وايقاع المستثني موقعه كما أمكن ذلك اذا قلت مافيها أحد الا حمار فلا يقال لا اليوم من أمر الله الا من رحم ، وكذلك اذا رددت المحذوف الذى هو خبر عاصم لم يجز أيضاً لو قلت فى لاعاصم لهم اليوم من أمر الله الا من رحم لا لهم اليوم من أمر الله الا من رحم لم يجز البدل وذلك لانه يبقى الجار والمجرور الذى هو الخبر بلا مخبر عنه وذلك لايجوز ولا معنى لذلك ، والنكتة فيه أن الاستثناء من الجنس تخصيص وفى هذا الباب استدراك فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والثانى جائز فيه النصب والبدل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك ماجاءنى أحد الا زيدا والا زيد وكذلك اذا كان المستثنى منه منصوبا أو مجروراً والاختيار البدل قال الله تعالى (مافعلوه الا قليل) وأما قوله عز وجل (الا امرأتك) فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله (فأسر بأهلك) ﴾

قال الشارح : قوله الثانى يريد النوع الثاني من القسمة الاولى وهى الانواع الخمسة وهذا المستثنى

جنس الاحدين توسعاً ومجازاً • ويروى فى البيت الاول (وقفت فيها أصيلا كى أسائلها) ويروى بدل أصيلا (طويلا) ويروى (وقفت فيها أصيلا لا أسائلها) ويروى أصيلانا كما هنا فأما من روى أصيلا أو طويلا فروايته ظاهرة وأما من روي أصيلانا ـ بالنون ـ فتحتمل هذه وجهين أحدهما أن يكون الاصيلان تصغير أصلان ـ بضم الهمزة ـ وهو جمع أصيل كرغيف ورغفان وليس يخفى أن تصغير الجمع انما يجوز اذا كان من أوزان جموع القلة والوجه الثانى أن يكون أصيلان تصغير أصلان ـ بضم الهمزة كرمان ـ وهو مفرد بمنزلة غفران وثكلان والاوارى ـ ومثله الاواخى ـ محابس الخيل واحدها آرى • واللأى البطء • والنؤى حاجز من تراب يعمل حول الخباء ليدفع عنه الماء ويبعده . والمظلومة أرض حفر فيها الحوض لغير اقامة . والجلد الارض الغليظة الصلبة من غير حجارة وانما ذكر الجلد لان الحفر يصعب فيها فيكون ذلك أشبه شيء بالنؤى والبيتان من معلقة النابغة الذبيانى وقبلهما

يا دار مية بالعلياء فالسند　　　أقوت وطال عليها سالف الامد

(١) استشهد بهذا على أن فاعلا يأتى بمعنى مفعول وقال فى القاموس: وأشر الخشب بالمنشار شقه والآشرة المأشورة اه

من كل كلام غير موجب تام » وغير الموجب ما كان فيه حرف ناف أو استفهام أو نهي نحو قولك ماجاءني من أحد الا زيدا وهل في الدار أحد الا زيداً ولا يقم أحد الا زيد فهذا يجوز في المستثني فيه النصب والبدل أما النصب فعلى أصل الاستثناء على ماتقدم وأما البدل وهو الوجه فعلى أن تجعل زيداً بدلا من أحد فيصير التقدير ماجاءني الا زيد لان البدل يحل محل المبدل منه ألا ترى ان قولك مررت بأخيك زيد انما هو بمنزلة مررت بزيد لانك لما نحيت الاخ قام زيد مقامه فعلى هذا تقول ماجاءني أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا زيد ، وانما كان البدل هو الوجه لان البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو اخراج واحد في المعنى وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد الا لما قبلها فكان أولى ، وكان الكسائي والفراء يجعلان ماجعله سيبويه ههنا بدلا من قبيل العطف ، وقال أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلا وأحد منفى وما بعد الا موجب والجواب انه بدل منه في عمل العامل فيه وذلك أنا اذا قلنا ماجاءني أحد فالرافع لاحد هو جاءني واذا لم نذكر أحدا وقلنا ما جاءني الا زيد فالرافع لزيد هو جاءني أيضاً فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بجاءني اذا أفردته فاذا جمعنا بينهما فلا بد من رفع الاول منهما بالفعل لانه يتصل به ويكون الثاني تابعاً له كما يتبعه اذا قلت جاءني أخوك زيد اذ الفعل لايكون له فاعلان ، وأما اختلافهما في النفي والايجاب فلا يخرجهما عن البدل لانه ليس من شرط البدل أن يعد في موضع الاول اذا قدرزواله بل من شرط البدل أن يعمل فيه مايعمل في الاول في موضعه الذي رتب فيه وقد يقع في العطف والصفة نحو ذلك وهو أن يكون الاول موجباً والثاني منفياً فالعطف نحو جاءني زيد لاعمرو ومررت بزيد لاعمرو ورأيت زيداً لاعمراً فالثاني معطوف على الاول وهما مختلفان في المعني من حيث النفي والاثبات وكذلك تقول في الصفة مررت برجل لا كريم ولاعالم فكريم مخفوض لانه نعت لرجل وأحدهما موجب والآخر منفى واذا جاز ذلك في العطف والنعت جاز مثله في البدل لانه مثلهما من حيث هو تابع ، « فان قيل » فلم لا جاز البدل في الايجاب كما جاز في النفي فقلت جاءني القوم الا زيد كما قلت في طرف النفي والا فما الفرق بينهما قيل لان عبرة البدل أن يحل محل المبدل منه وفي المنفى يصح حذف الاسم المبدل منه قبل الا ولا يصح ذلك في الموجب لايقال أتاني الا زيد وانما كان كذلك من قبل ان النفي الذي قبل الا قد وقع على مالا يجوز اثباته من الاشياء المتضادة ألا ترى أنا اذا قلنا ماأتاني أحد كنا قد نفينا اتيان كل واحد على سبيل الاجتماع والافتراق ولو أخذنا نثبت اتيانهم على هذا الحد لكان محالا لانك توجب لهم الاتيان على هذه الاحوال المتضادة والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول مازيد الا قائم نفيت عنه القعود والاضطجاع وأثبت له القيام ولا تقول زيد الا قائم فتوجب له كل حال الا القيام اذ من المحال اجتماع القعود والاضطجاع فلذلك ساغ البدل في المنفى ولم يسغ في الموجب ، وأما قوله تعالى (مافعلوه الا قليل منهم) فشاهد على اختيار البدل في النفي وذلك لاجماع القراء على رفع قليل الا أهل الشأم فانهم نصبوه على أصل الباب ، وأما قوله تعالى (الا امرأتك) فان الجماعة قرؤا بالنصب الا أبا عمرو وابن كثير فانهما قرءا امرأتك بالرفع وانما كان الاكثر النصب ههنا لانه استثناء من موجب وهو قوله (فاسر بأهلك) ولم يجعلوه من أحد لانها لم يكن مباحا لها الالتفات ولو كانت مستثناة من المنهى لم

تكن داخلة فى جملة من نهى عن الالتفات ويدل على انه لم يكن مباحا لها الالتفات قوله تعالى (مصيبها ماأصابهم) فلما كان حالهـا فى العذاب كحالهم دل على انها كانت داخلة تحت النهي دخولهم ، وأما من قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة وقد أنكرها أبو عبيد وذلك لمـا ذكرناه من المعنى ومجازها على أن يكون اللفظ نهياً والمعنى على الخبر كما جاء الامر بمعنى الخبر كقوله تعالى (فليمدد له الرحمن مداً) ألا ترى انه لا معنى للامر ههنا وانما المراد مده الرحمن مداً ومنه (أسمع بهم وأبصر) وهو كثير فى كلامهم *

قال صاحب الكتاب ﴿ والثالث مجرور أبداً وهو ما استثنى بغير وحاشا وسوى وسواء والمبرد يجيز النصب بحاشا ﴾

قال الشارح : أصل الاستثناء أن يكون بإلا وانما كانت الا هى الاصل لانها حرف وانماينقل الكلام من حد الى حد بالحروف كما نقلت ما فى قولك ماقام زيد من الايجاب الى النفى وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر الى الاستخبار في قولك أقام زيد وكذلك حرف التعريف ينقل من النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون الا هى الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص وتكتفى من ذكر المستثنى منه اذا قلت ماقام الا زيد ، وماعداها ممـا يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينهما فمن ذلك غير وسوى وحاشا « فأما غير » فمحمولة على الا ومشبهة بها لان غيرا يلزمها أن يكون مابعدها على خلاف ماقبلها فى النفى والاثبـات ألا ترى انك اذا قلت مررت بغير زيد فالذي وقع به المرور ليس زيدا وزيد لم يقع به المرور ولو قلت ما مررت بغير زيد الكان الذى نفى عنه المرور ليس بزيد ولم ينف المرور عن زيد فلما كان فى غير من مخالفة الاسم الذى بعدها مثل مخالفة ما قبل الا لما بعدها حملت عليها وجعلت هى وما أضيفت اليه بمنزلة الا وما بعدها الا ان ما بعد غير لايكون الا مخفوضاً لانها تلزم الاضافة لفرط ابهامها ، وأما سوى فظرف من ظروف الامكنة ومعناه اذا أضيف كمعنى مكانك فاذا قلت جاءنى رجل سواك فكأنك قلت رجل مكانك أى فى موضعك وبدل منك فتنصب سواك على كل حال لانه ظرف ، وفى سوى ثلاث لغات فتح السـين وكسرها وضمها فاذا فتحت مددت واذا ضممت قصرت واذا كسرت جاز فيه الامران واذا مددت تبين فيه الاعراب وظهر النصب واذا قصرت كان النصب منويا كما يكون فى عصا ورحى ، والذى يدل على ظرفيتها أنها تقع صلة فتقول جاءنى الذى سواك ورأيت الذى سواك ومررت بالذى سواك كما تقول جاءنى الذى عندك ، ومما يدل على ظرفيتها أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك فى شيء من الاسماء الا ما كان ظرفا قال لبيد

وابْذُلْ سَوامَ المَـالِ إ نَّ سِوَاءها دُهْماً وَجُونا [1]

فنصب سواءها على الظرف ودهماً وجوناً اسم ان وتخطاه العامل الى مابعده كما تقول ان عندك زيداً

---

(١) لبيد هو ابن ربيعة العامرى من عامر بن صعصعة بن معاوية وقد استشهد بالبيت على أن سـواء تكون ظرفا وهو مذهب سيبويه والجمهور فهى عندهم لاتخرج عن النصب على أنهـا ظرف مكان . وابن مالك والزجاجى على أنها بمعنى غير فتقع صفة واستثناء . وسوام المال ـــ بتشديد الميم على فواعل ـــ ومثله السائمة الابل الراعية . والدهم جمع الادهم وهو من البعير الشديد الورقة حتى يذهب البياض وهو من أطيب الابل لحماً لا سيراً وعملا . والجون ـ بضم الجيم ـ جمع الجون بفتحها وهو من الابل والخيل الادهم .

قال الله تعالى (ان لدينا أنكالا وجحيما) الا ان فيه معنى الاستثناء كما كان في غير ألا ترى ان الذى هو مكانه وبدل منه غيره وليس اياه فلذلك تقول مررت بالقوم سواك وجاءنى سواك ورأيتهم سواك فما بعد سوي مجرور وليس داخلا فيما قبلها كما كان فى غير كذلك الا ان بين غير وسوي فرقا وذلك ان سوى لاتضاف الى معرفة وهى باقية علي تنكيرها وكما كانت غير كذلك لان سوى ظرف فاضافته كإضافة خلفك وقدامك فوجب لذلك أن يكون معرفة ، « فان قيل » فأنتم تصفون النكرة بسوى كما تصفونها بغير فتقولون مررت برجل سواك كما تقولون بغيرك فما بالكم فرقتم بينهما قيل الوصف بسوى لا على حد الوصف بغير لانه لا يجري عليه في اعرابه انما هو منصوب على الظرف والعامل فيه الاستقرار وذلك الاستقرار هو الصفة كما تقول مررت برجل عندى ، وذهب الكوفيون الى أنها اذا استثني بها خرجت عن حكم الظرفية الى حكم الاسمية فصارت بمنزلة غير فى الاستثناء واستدلوا على ذلك بجواز دخول حروف الجر عليها كما تدخل على غير نحو قول الشاعر

تجانَفُ عن جوِّ اليمامةِ ناقتي وما قصدتْ من أهلِها لسِوائكا (١)

وقال أبو دؤاد

وكُلُّ مَن ظنَّ أنَّ الموْتَ مُخطِئُهُ مُعَلَّلٌ بسواءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ (٢)

ولا دليل فى ذلك لقلته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار فهو من قبيل الضرورة ، « وأما حاشا » فهو حرف جر عند سيبويه يجر ما بعده وهو ومابعده فى موضع نصب بماقبله وفيه معني الاستثناء كما ان حتي حرف يجر ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول أتاني القوم حاشا زيد وما أتانى القوم حاشا زيد والمعنى سوى زيد قال الشاعر

حَاشَا أبي ثَوْبانَ إنّ به ضِنًّا عن المَلْحاة والشَّتْمِ (٣)

(١) هذا البيت للاعشى ميمون وقد استشهد به سيبويه مرتين الاولى (ج ١ ص ١٣) على أن دخول اللام على سواء ضرورة سهلها وقوعها فى موقع غير لان من حق سواء ألا تستعمل فى الكلام الا ظرفاً . والثانية فى باب ماينتصب من الاماكن والوقت لانها ظروف و(ج ١ ص ٢٠٣) قال ومن ذلك أيضاً هذا سواءك وهذا رجل سواءك فهذا بمنزلة مكانك اذا جعلته فى معنى بدلك ولا يكون اسما الا فى الشعر اه ويقصد أنه لا يخرج عن الظرفية الا للضرورة فيُنزل منزلة غير . والتجانف الانحراف . يريد أنه انما عول فى قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهله وجعل الفعل للناقة مجازاً

(٢) أبو دؤاد هو حارثة بن الحجاج بن أياد بن نزار : وقد استشهد به الشارح لمذهب الكوفيين من أن سواء اذا استثنى بها خرجت عن الظرفية وصارت اسما بدليل أن حرف الجر يدخل عليها . ومحل الاستشهاد قوله (بسواء) وقد علمت أن سيبويه يجعل ذلك وأمثاله ضرورة تجوز للشاعر ولا تجوز لغيره وهذا عنده وقول المرار العجلى

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم * اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

مثل قول خطام المجاشعى :

وصاليات ككما يؤثفين

حيث أدخل حرف الجر على الحرف حين اضطر لجعل الثانى بمعنى مثل

(٣) هذا البيت من قصيدة للجميح وهو منقذ بن الطماح بن قيس بن طريف . ونسبه صاحب تاج العروس لسبرة ابن عمرو الأسدي وذلك خطأ . واعلم أن النحاة هكذا ينشدونه كما ذكره الشارح وهو خطأ فانهم لفقوا بيتاً واحداً من بيتين وهما كما ورد فى رواية المفضليات :

عمرو بن عبدالله ان به * ضنا عن الملحاة والشتم

حاشا أبي ثوبان ان أبا * ثوبان ليس ببكمة فدم

والبكمة الابكم : والفدم الغبي العيى . والضن — بكسر الضاد — البخل . والملحاة — بفتح الميم — مصدر ميمى بمعنى الملاحاة وهى المنازعة. وأبو ثوبان : كنية رجل يؤخذ من البيتين أن اسمه عمرو بن عبدالله

وزعم

وزعم الفراء ان حاشا فعل ولا فاعل له وأن الاصل فى قولك حاشا زيد حاشا لزيد فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها وهذا فاسد لان الفعل لا يخلو من فاعل ، وذهب أبو العباس المبرد الى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه وتكون فعلا ينصب ما بعده واحتج لذلك بأشياء منها أنه يتصرف فتقول حاشيت أحاشى قال النابغة

وَلاَ أَرَي فاعِلاً في النَّـاسِ يُشْبِهُهُ   وَلاَ أُحاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ (١)

والتصرف من خصائص الافعال ومنها أنه يدخل على لام الجر فتقول حاشا لزيد قال الله تعالى (حاشا لله) ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله ومنها أنه يدخله الحذف نحو حاش لزيد وقد قرأت القراء الا أباعمرو حاش لله وليس القياس فى الحروف الحذف انما ذلك فى الاسماء نحو أخ ويد وفي الافعال نحو لم يك ولا أدر وهو قول متين يؤيده أيضاً ما حكاه أبوعمرو الشيبانى وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب ، وحكي أبوعثمان المازنى عن أبى زيد قال سمعت أعرابياً يقول اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ فنصب بحاشا فاذاً يكون حالها كحال خلا ، وقال أبواسحق حاشا لله فى معنى براءة الله مأخوذ من قولهم كنت فى حشا فلان أى في ناحيته من قول الشاعر * بأى الحشا أمسي الخليط المباين (٢) * فاذا قال حاشا لزيد فمعناه تباعد فعلهم وصار في حشا منه أي فى ناحيتـه كما أنك اذا قلت قد تنحى معناه قد صار فى ناحية منه فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والرابع جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثنى بلا سيما وقول امرىء القيس * ولا سيما يوم بدارة جلجل * ويروى مجروراً ومرفوعا وقد روى فيه النصب ﴾

قال الشارح : « لا سيما » كلمة يستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمخفوض فمن خفض جعل ما زائدة مؤكدة وخفض ما بعدها باضافة السى اليه كأنه قال ولا سي زيد أى ولا مثل زيد ومن رفع جعل ما بمعني الذى ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف والمعني سى الذى هو زيد وهو العائد الى الذى ومثله قوله تعالى (تماماً على الذى أحسن) برفع أحسن على تقدير الذى هو أحسن وكقراءة من قرأ مثلا ما بعوضة وهو قبيح جداً لحذف ما ليس بفضلة ، والسى منصوب بلا وليس بمبني لانه مضاف الى ما بعده ولا يبنى ما هو مضاف لان المبني مشابه للحروف ولا يصح اضافة الحروف مع أن فيه جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك اجحاف والسى المثل قال الحطيئة

فإِيَّاكُمْ وَحَيَّـةَ بَطْنِ وَادٍ   هَمُوزَ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ (٣)

---

(١) استشهد بهذا البيت لمذهب المبرد من أن حاشا كما تكون حرفاً تكون فعلا بدليل تصرفها فى مثل هذا البيت ولهذا المعنى بعينه استشهد الرضى بهذا البيت : والضمير البارز المتصل فى قوله يشبهه راجع الي النعمان بن المنذر ممدوح النابغة والبيت من قصيدة له يمدحه ويعتذر له

(٢) استشهد به على أن الحشا فى اللغة الناحية • وقال فى القاموس (وأنا في حشاه كنفه وناحيته)

(٣) الحطيئة هو جرول بن أوس : والبيت من قصيدة له يمدح بها بنى عدى بن فزارة وقبله

فأبلغ عامراً عنى رسولا * رسالة ناصح بكم حفى   وعامر هو ابن الطفيل والرسول الرسالة بعينها وهموز الناب مأخوذ من همزه اذا دفعه • قال أبو الحسن السكرى (السى العدل يقال فلان سى فلان اذا كان مثله) ولهذا المعنى استشهد الشارح بالبيت

والتثنية سيان قال أبو ذؤيب

وَكانَ سِيانِ أَنْ لا يَسْرَحُوا نَعَمًا ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِها وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ (١)

ولا يستثني بسيما الا ومعه جحد لو قلت جاءني القوم سيما زيد لم يجز حتى تأتى بلا ولا يستثنى بلا سيما الا فيما يراد تعظيمه وأما بيت امرىء القيس

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ كانَ مِنْهُنَّ صالِحٍ ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدارَةِ جُلْجُلِ (٢)

فانه روى بجر يوم ورفعه على ما ذكرناه وقد روى منصوبا على الظرف وهو قليل شاذ *

قال صاحب الكتاب ﴿ والخامس جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاءنى الا زيد وما رأيت الا زيداً وما مررت الا بزيد ﴾

قال الشارح : اذا استثنيت بالا من كلام منفى غير تام وذلك بأن يكون ما قبل الا محتاجاً الى ما بعدها ومثال ذلك « ما جاءنى الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد » وما ذهب الا عمرو فهذا لا يكون فيه الا الرفع لان للفعل المفرغ لما بعد الا أن يعمل فيه والاصل أن تقول ما جاءنى أحد وما ذهب أحد أو شيء ليصح معنى الاستثناء لان الاستثناء تخصيص صفة عامة على ما ذكرنا الا أنك حذفت الفاعل استغناء عنه لعموم النفى وأنت تريده ولسنا نعني أنه مضمر وأن المذكور بعد الا بدل منه وانما نعني أن المعنى على ذلك ولما حذفت ما كان يجب أن يشغل به الفعل المنفى لم يجز ترك الفعل بلا فاعل أو ما ينوب عن الفاعل فلم يكن بد من اسناد هذا الحديث الي محدث عنه وشغل هذا الفعل بشيء يرتفع به كما لم يكن بد من شغل الفعل بالمفعول اذا لم يسم الفاعل فرفعت به ما بعد الا وأقمته مقام من لم يذكر اذ كان بعضه ، ولم يكن ذلك بأبعد من اقامة المفعول مقام الفاعل وليس منه وانما أقمته مقام الفاعل وشغلت الفعل به لفظاً دل الاستثناء على المحذوف من جهة المعني كما دل تغيير بنية الفعل فى ما لم يسم فاعله بعد اقامة المفعول مقام الفاعل على أن ثم فاعلا لهذا الفعل غير المذكور ، والذى يدل على أن الفعل عامل فيما بعد الا ومسند اليه أمران أحدهما أن هنا فعلا لا بد له من فاعل وليس هنا فاعل سوى الموجود ولا يقال الفاعل محذوف اذ الفاعل لا يجوز حذفه والثانى أنه قد يؤنث الفعل لتأنيث المستثني فيقال ما قامت الا هند قال ذو الرمة

(١) استشهد بالبيت على أن تثنية سى سيان • قال ابن هشام (وتثنيته سيان ويستغنى حينئذ عن الاضافة كما استغنت عنها مثل فى قوله والشر بالشر عند الله مثلان • واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا سواءان الا شاذاً كقوله :

فيارب ان لم تقسم الحب بيننا ... سواءين فاجعلنى على حبها جلداً اهـ • وسرح نعمه من باب منع أسامها • والنعم الابل والسوح ومثله الساح جمع ساحة وهى الناحية أو الفضاء بين دور الحى

(٢) امرؤ القيس هو حندج بن حجر حامل لواء الشعراء وسابقهم • وقد ذكر الرواة أنه يروى بالحركات الثلاث فى يوم • قال ابن هشام (يجوز فى الاسم الذى يقع بعد لاسيما الجر والرفع مطلقاً ويجوز النصب أيضاً اذا كان نكرة وقد روى بهن ولاسيما يوم الخ) اهـ • وقال التبريزى (ويروى ولاسيما يوم ويوم بالجر والرفع فمن جره جعل ما زائدة للتوكيد وهو الجيد ومن رفعه جعل ما بمعنى الذي وأضمر مبتدأ والمعنى ولا سيما هو يوم وهذا أقبح جداً لانه حذف اسماً منفصلا من الصلة وليس هذا بمنزلة قولك الذى أكلت خبز لان الهاء متصلة فحسن حذفها) اهـ . ولم يذكر التبريزى رواية النصب وجعلها ابن هشام تمييزاً قال (والنصب يقع على وجه التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو قوله تعالى (ولو جئنا بمثله مدداً) اهـ • ودارة جلجل - بضمتين بينهما سكون - موضع

بَرَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ ما في غُرُوضِها فما بَقِيَتْ إلاَّ الصُّدُورُ الجَرَاشِمُ (١)

ومن ذلك قراءة الحسن وجماعة من القراء غير السبعة فأصبحوا لا ترى الا مساكنهم فأنث وان كان القياس التذكير لانه من مواضع العموم والتذكير اذ التقدير فما بقى شىء ولا يرى شىء فاذا قلت ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد فهو بمنزلة قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فى أن الفعل عامل فى الفاعل والمفعول بعد الا كما عمل اذا لم يكن الا مذكورا وهذا معني قوله « جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء » وفائدة الاستثناء فى قولك ما قام الا زيد اثبات القيام له ونفيه عمن سواه ولو قلت قام زيد لا غير لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والمشبه بالمفعول منها هو الاول والثاني في أحد وجهيه وشبهه به لمجيئه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف ﴾

قال الشارح : قوله « والمشبه بالمفعول منها هو الاول » يريد المستثني من الموجب نحو قولك قام القوم الا زيدا لان الاستثناء جاء بعد ما تم الكلام بالفاعل كما يأتى المفعول كذلك نحو قولك ضرب زيد عمرا قوله « والثانى فى أحد وجهيه » يريد به ما يجوز من النصب والبدل فى المستثنى من المنفى التام نحو قولك ما جاءنى أحد الا زيد فانه يجوز فيه النصب على أصل الباب وهو المشبه بالمفعول والبدل ، والفرق بين البدل والنصب فى قولك ما قام أحد الا زيد أنك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفى وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول به واذا أبدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما ترفع الخبر لانه معتمد الكلام وتنصب الحال لانه تبع المعتمد في نحو زيد فى الدار قائماً ، وقوله « وله شبه خاص بالمفعول معه » يريد أن الفعل كما لم يتعد الى المفعول معه الا بواسطة الواو وتقويته كذلك الا تقوية للفعل قبلها لا يتعدى الى المستثني الا بواسطتها وليس واحد منهما عاملا فيما دخلا عليه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد إلا تنصبه فى الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجيز فيه البدل والنصب فى غير الموجب ، وقالوا انما عمل فيه غير المتعدي لشبهه بالظرف لابهامه ﴾

قال الشارح : لما كانت الا حرفا لا يعمل شيئاً ولا يعمل فيه عامل وكان ما قبلها مقتضياً لما بعدها تخطى عمل ما قبلها الى ما بعدها فعمل فيه كقولنا ما قام الا زيد وما رأيت الا زيداً وما مررت الا بزيد « وغير » اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواها لان اضافتها اليه لازمة فصار الاعراب

---

(١) ذو الرمة هو غيلان بن عقبة بن مسعود ويكنى أبا الحارث وهو من بنى عدي بن عبدمناة بن أد . وذو الرمة لقب لقبته به صاحبته مية وتقول براه السفر والاين أى هزله وأضعفه • والنحز مأخوذ من قولهم بعير ناحز ونحيز وناقة نحزة أى أصابها النحاز — بوزن غراب — وهو داء للابل فى رئتها تسعل به شديداً • والاجراز يحتمل أن يكون بكسر الهمزة مصدراً من قولهم أجرزت الناقة فهى مجرز أى هزلت ويحتمل أن يكون بفتح الهمزة جمعاً لقولهم أرض جرز — بضمتين أو بضم فسكون — وأجرز اذا كانت لا تنبت أو أكل نباتها أو لم يصبها مطر • والغروض جمع للغرض — بغين معجمة مفتوحة فراء ساكنة — وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرج والمراد به مكانه الذى يشد عليه . والجراشم جمع جرشم — بوزان قنفذ — وهو العظيم من الابل والخيل والمعنى أن هذه الناقة قد هزلها المرض وأضعفها حتى لم يبق منها الا صدرها العظيم

الواجب الاسم الواقع بعد الا حاصلا في نفس غير فاذا استثنيت بها من موجب نصبت نحو قولك قام القوم غير زيد كما نصبت ما بعد إلا نحو قام القوم الا زيدا وكذلك اذا كان الثاني منقطعاً ليس من جنس الاول كقولك جاءني القوم غير حمار كما تقول الا حمارا وكذلك اذا تقدمته على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني غير زيد أحد كما قلت ما جاءني الا زيدا أحد وتقول ما جاءني أحد غير زيد فيجوز في غير الرفع والنصب كما كان ذلك جائزا مع الا ، « فان قيل » كيف جاز أن تقول قام القوم غير زيد فتنصب غيرا بالفعل قبله وهو لازم غير متعد فالجواب أن غيرا ههنا لما كانت مشابهة لسوى بما فيها من الابهام ألا ترى أنك اذا قلت مررت برجل غيرك فهو غير متميز كما أن سوى كذلك فكما يتعدى الفعل اللازم الى سوي بنفسه كذلك يتعدى الى غير لانه في معناه وهذا معني قوله « وقالوا انما عمل فيه الفعل غير المتعدي لشبهه بالظرف » يريد سوى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واعلم أن إلا وغيرا يتقارضان ما لكل واحد منهما ، فالذي لغير في أصله أن يكون وصفاً يمسه اعراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة ، ودلالته عليها من جهتين من جهة الذات ومن جهة الصفة تقول مررت برجل غير زيد قاصدا الى أن مرورك كان بانسان آخر أو بمن ليست صفته صفته ، وفي قوله عز وجل (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله) الرفع صفة القاعدون والجر صفة المؤمنين والنصب على الاستثناء ، ثم دخل على إلا في الاستثناء ﴾

قال الشارح : قوله « يتقارضان ما لكل واحد منهما » يعني أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخص به فحكم غير الذى هو مختص به الوصفية أن يكون جاريا على ما قبله تحلية له بالمغايرة فأصل غير أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معار من إلا ويوضح ذلك ويؤكده أن كل موضع يكون فيه غير استثناء يجوز أن يكون صفة فيه وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء وذلك نحو قولك عندي مائة غير درهم اذا نصبت كانت استثناء وكنت مخبرا ان عندك تسعة وتسعين درهما واذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها وكذلك اذا قلت عندى درهم غير دانق وغير دانق اذا استثنيت نصبت واذا وصفت رفعت وتقول عندي درهم غير زائف ورجل غير عاقل فهذا لا يكون فيه غير الا وصفاً لا غير لان الزائف ليس بعضاً للدرهم ولا العاقل بعض الرجل وحقيقة الاستثناء اخراج بعض من كل والفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت استثناء أنها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذى وصفته بها شيئاً ولم تنف عنه شيئاً لانه مذكور على سبيل التعريف فاذا قلت جاءني رجل غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وانما هو بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد وأما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها نفي واذا كان قبلها نفي فما بعدها ايجاب لانها ههنا محمولة على الا فكان حكمها كحكمه ، وقوله « يمسه اعراب ما قبله » يشير الى أنه وصف يتبع ما قبله في اعرابه كما تتبع سائر الصفات فتقول هذا رجل غيرك فترفعه لان موصوفه مرفوع وتقول رأيت رجلا غيرك ومررت برجل غيرك كما تقول هذا رجل عالم ورأيت رجلا عالماً ومررت برجل عالم فيكون اعراب عالم كاعراب الرجل من حيث هو نعت له ، وقوله « ودلالته عليها من وجهين من جهة

الذات ومن جهة الصفة » يريد أنه قد دل على شيئين على الذات الموصوفة وهو الانسان مثلا وعلى الوصف الذى استحق به أن يكون غيرا وهو المغايرة كما أنك اذا قلت أسود فقد دل على شيئين على الذات والسواد الذي استحق به أن يكون أسود فهما شيئان حامل ومحمول فالحامل الذات والمحمول السواد وكذلك ضارب دل على الضرب وذات الضارب ؛ وأما « قوله تعالى (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر) الخ » فقد قرىء بالرفع والجر والنصب فالرفع على النعت للقاعدون ولا يكون ارتفاعه على البدل فى الاستثناء لانه يصير التقدير فيه لا يستوي الا أولو الضرر وليس المعني على ذلك انما المعني لا يستوى القاعدون الأصحاء والمجاهدون والجر على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون والمعني فيهما واحد والنصب على الاستثناء ، وقوله « ثم دخل على إلا فى الاستثناء » يريد أن أصل غير أن يكون صفة لما ذكرناه ثم دخل على الا للمضارعة بينهما فاستثني به كما يستثنى بالا ❊

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد دخل عليه الا في الوصفية وفى التنزيل (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) اى غير الله ومنه قوله

وَكلُّ أخٍ مفَارِقهُ أخُوهُ   لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الفرْقَدَانِ

ولا يجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعا لو قلت لو كان فيهما الا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجز وشبهه سيبويه (١) بأجمعون ﴾

قال الشارح : « وقد حملوا الا على غير فى الوصفية » فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة وأنه ليس اياه او من صفته كصفته ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل فى الاول فتقول جاءنى القوم الا زيدا فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصفة للقوم واذا قلت ما أتاني احد الا زيد جاز ان يكون الا وما بعدها بدلا من احد وجاز ان يكون صفة بمعنى غير قال الله تعالى « (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) والمراد غير الله فهذا لا يكون الا وصفاً ولا يجوز أن يكون بدلا يراد به الاستثناء لانه يصير فى تقدير لو كان فيهما الا الله لفسدتا وذلك فاسد لان لو شرط فيما مضى فهى بمنزلة إن في المستقبل وأنت لو قلت ان أتانى الا زيد لم يصح لان الشرط فى حكم الموجب فكما لايصح أتانى الا زيد كذلك لايصح ان أتانى الا زيد فلو نصبت علي الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهة الا الله لجاز ، ومن ذاك قول الشاعر عمرو بن معدى كرب ❊ وكل أخ مفارقه أخوه الخ ❊ (٢) فالا وما بعدها بمعنى غير صفة لكل ولو جعله وصفاً لأخ لخفض و قال الا الفرقدين لان ما بعد الا فى الوصف يكون اعرابه تابعاً لاعراب

(١) حيث قال (ج ١ ص ٣٧١) ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون لا يجرى فى الكلام الا على اسم ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار اه

(٢) ذكر المصنف تكملته ونسبه الى عمرو بن معديكرب قال الاعلم (ويروى لسوار بن المضرب) اه وهذا البيت من شواهد سيبويه استشهد به لوقوع الا صفة لكل كما تقع غير . ولهذا استشهد به المؤلف هنا وتقدير الكلام وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه • قال الاعلم (وهذا على مذهب الجاهلية كأنه قال هذا قبل الاسلام ، ويحتمل أن يريد فى مدة الدنيا) اه • والفرقدان تثنية فرقد ــ بوزان جعفر ــ وهو النجم الذى يهتدى به ومثله فرقود ــ بوزن عصفور ــ

ماقبلها والمراد كل أخ مفارقه أخوه غير الفرقدين فانهما لايفترقان فى الدنيا كافتراق الاخوين ، واعلم انه لا يجوز أن تكون الاصفة الا فى الموضع الذى يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد فى معنى الجمع إما نكرة منفية واما فيـه الالف واللام لتعريف الجنس لان هذا هو الموضع الذى تجتمع فيه هى وغير فتقارضا ولم تكن بمنزلتها فى غير هذا الموضع لانهما لم تجتمعا فيه لو قلت مررت برجل الا زيد على معنى غير زيد لم يجز لان الا موضوعة لان يكون ما بعدها بعضا لما قبلها وليس زيد بعضا لرجل فامتنع لذلك ، وقوله « لايجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعاً » يريد ان الا وما بعدها انما تكون صفة اذا كان قبلها اسم مذكور ولا يجوز حـذف الموصوف فيه واقامة الصفة مقامه كما جاز ذلك مع غير لان غيرا اسم متمكن تعمل فيه العوامل فيجوز أن يقام مقام الموصوف فاذا قلت مررت بمثلك وان كان تقديره برجل مثلك فليس خفضه هنا بحكم التبعية بل بالحرف الخافض وكذلك اذا قلت قام غيرك فارتفاعه بالفعل قبله كما كان ارتفاع الموصوف لو ذكره وكذلك النصب في قولك رأيت غيرك هو منصوب بوقوع الفعل عليه لا بحكم أنه صفة تابع فلا انما وصف بها حملا على غير واذا كانت غير نفسها اذا حذف موصوفها لاتبقى نعتا اذ النعت يقتضى منعوتاً متقدماً عليه كان ماحمل عليه وهو حرف لايعمل فيه عامل لارافع ولا ناصب ولا خافض أشد امتناعا فلم يجز لذلك حـذف الموصوف وإقامته مقامه فلا تقول ما قام الا زيد وأنت تريد الصفة كما جاز ماقام غيرزيد « وقدشبهه سيبويه بأجمعون » فى التأكيد من حيث انه لايكون الا تأكيداً كالنعت ولا يجوز حذف المؤكد واقامته مقام المؤكد فلا يكون الا بعد مذكور كما ان الا فى الصفة كذلك ❁

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول ماجاءنى من أحد الا عبد الله وما رأيت من أحد الا زيدا ولا أحد فيها الا عمرو فتحمل البـدل على محل الجار والمجرور لا على اللفظ وتقول ليس زيد بشىء الا شيئا لايعبأ به قال طرفة

أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ إلاّ يدًا لَيْسَتْ لها عضُدُ (١)

وما زيد بشىء الا شىء لايعبأ به بالرفع لاغير ﴾

قال الشارح : اعلم أن من الحروف ماقد تزاد فى الكلام لضرب من التأكيد وتختص زيادتها بموضع دون موضع فمن ذلك من قد تزاد مؤكدة وتختص بالنفى والدخول على النكرة لاستغراق الجنس فتارة تفيد الاستغراق بعد أن لم يكن وتارة تؤكده فمثال الاول قولك ماجاءنى من رجـل فمن أفادت العموم واستغراق الجنس لانك لو قلت ماجاءنى رجل جاز أن يكون نافياً لمجىء رجل واحد وقد جاءك أكثر

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه استشهد به فى باب ما حمل على موضع العامل فى الاسم والاسم لا على ما عمل فى الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه فى موضع اسم مرفوع أو منصوب { ج ١ ص ٣٦٢ } ولم ينسبه الأعلم لأحد ونسبه المصنف هنا لطرفة وكذلك نسبه الشارح فيما يأتى قريباً . ورواية سيبويه والأعلم (يابنى لبينى لستما بيد) الخ . والشاهد فيه نصب ما بعد إلا على البدل من موضع الباء وما عملت فيه والتقدير لستما يدا الا يدا لا عضد لها ولا يجوز الجر على البدل من المجرور لأن ما بعد ألا موجب والباء مؤكدة للنفى . ويروى : (ألا يدا مخبولة العضد) والخبل الفساد والمعنى انتما أو أنتم فى الضعف وقلة النفع كيد بطل عضدها فلا غناء بها ولا منفعة

ومثال الثاني قولك ما أتاني من أحد والمعني ما أتاني أحد لان أحداً عام من غير دخول من كطورى وعريب وانما أكدت ، فاذا قلت « ما أتاني من أحد الا زيد » جاز في اعراب زيد وجهان النصب على الاستثناء والرفع على البدل من الموضع لان موضعه لو لم يكن الخافض رفع لان من لو لم تدخل لقلت ما أتاني أحد الا زيد ولا يجوز خفض زيد على البدل من اللفظ لان خفضه بمن ولا يجوز دخول من هذه على موجب وما بعد الا ههنا موجب لانه استثناء من منفى والمستثني من المنفى موجب فامتنع البدل من اللفظ ههنا لذلك ولو قلت ما أخذت من أحد الا زيد لجاز الخفض فيما بعد الا على البدل من المخفوض لان من هذه من صلة أحد فهى تدخل على المنفي والموجب بخلاف الاولى ، وتقول « لا أحد فيها الا زيد » ولا إله الا الله بالرفع على البدل من موضع لا أحد لانه في موضع اسم مبتدأ ولا يجوز حمل ما بعد الا على النصب الذى توجبه لا النافية لان لا انما تعمل في منفى وما بعد الا هنا موجب ولان المنفى ههنا مقدر بمن والمعني لا من أحد ولذلك وجب بناؤه فلم يصح البدل منه لانه لا يصح تقدير من هذه بعد الا ، ومن ذلك قولك « ليس زيد بشيء الا شيئاً لا يعبأ به » ولا يجوز فيه الا النصب على البدل من المحل لان محله نصب والتقدير ليس زيد شيئا الا شيئاً لا يعبأ به ولا يجوز الخفض على البدل من اللفظ لان خفضه بتقدير الباء وهذه الباء تأتى زائدة لتأكيد النفى ولا تكون مع الموجب وما بعد الا هنا موجب فلذلك لم يجز الخفض ، قال الشاعر * أبنى لبينى الخ * البيت لطرفة بن العبد والشاهد انه نصب يدا الثانية لوقوعها بعد الا بدلا من محل الجار والمجرور لتعذر حمله على لفظ المخفوض لان ما بعد الا موجب والباء مؤكدة للنفى ويروي مخبولة العضد والخبل الفساد والمعني أنتم في الضعف وقلة الانتفاع كيد لا عضد لها ، وتقول « ما أنت بشيء الا شيء لا يعبأ به » بالرفع لا غير وذلك لان الجار والمجرور عند بنى تميم في موضع رفع لانهم لا يعملون ما لعدم اختصاصها واذا كان في موضع رفع تعذر حمله على اللفظ الذي هو الجر لما ذكرناه من ان هذه الباء لا تزاد مع الموجب وما بعد الا هنا موجب فحمل على الموضع وهو الرفع ، وعند أهل الحجاز أن الجار والمجرور في موضع نصب لانهم يحملون ما على ليس لشبهها بها من جهة النفى فاذا دخلت الا بطل عملها لانتقاض النفى وصاروا الى أقيس اللغتين وهى لغة بني تميم فلذلك رفعت ، ومثله ما كان زيد بغلام الا غلاماً صالحا بنصب الغلام لانه بدل من محل الغلام الاول ومحله نصب بأنه خبر كان ويدل على ذلك انك لو حذفت الاسم المستثني منه لقلت ما أنت الا شيء لا يعبأ به بالرفع وما كان زيد الا غلاماً صالحا بالنصب ، وقد أجاز الكوفيون فيما بعد الا الخفض اذا كان نكرة ولا يجوز في المعرفة فتقول على هذا ما أتاني من أحد الا رجل وما أنت بشيء الا شيء لا يعبأ به ولو قلت الا زيد وما أنت بشيء الا الشيء التافه لم يجز والصواب المذهب الاول وهو رأى سيبويه لما ذكرناه من أن حرف الخفض في هذا الموضع انما دخل لتأكيد النفى ولا يتعلق بموجب وما بعد الا موجب فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وان قدمت المستثني على صفة المستثنى منه ففيه طريقان أحدهما وهو اختيار سيبويه أن لا تكترث للصفة وتحمله على البدل والثانى أن تنزل تقديمه على الصفة

منزلة تقديمه على الموصوف فتنصبه وذلك قولك ما أتاني أحد الا ابوك خير من زيد وما مررت بأحد الا عمرو خير من زيد أو تقول الا أباك والا عمراً ﴾

قال الشارح : « اذا تقدم المستثني على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان » أحدهما مذهب سيبويه وهو اختيار أبي العباس المبرد أن تبدله مما قبله لان الاعتبار بتقديم المبدل منه وهو الاسم ولا تكترث للصفة لانها فضلة والثاني أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازني وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد واذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثني منه كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة ، ومما يدل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى (قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) ألا تري أنه أدخل الفاء في الخبر ههنا لوصفك اياه بالذي كما تدخل اذا كان المخبر عنه الذى وكان موصولا بالفعل أو ما يجري مجرى الفعل من ظرف أو جار ومجرور ، مثال ذلك قولك « ما أتانى أحد الا أبوك خير من زيد » فقولك خير من زيد وصف لاحد المستثنى منه والاب هو المستثنى وقد تقدم على الصفة وأبدلته منه وان شئت نصبت وقلت الا أباك ، وتقول « ما مررت بأحد الا عمرو خير من زيد » فقولك خير من زيد نعت أحد وعمرو مخفوض لانه بدل منه وان شئت نصبت على الاستثناء *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول فى تثنية المستثنى ما أتاني الا زيد الا عمراً والا زيداً الا عمرو ترفع الذى أسندت اليه وتنصب الآخر وليس لك أن ترفعه لانك لا تقول تركونى الا عمرو ؛ وتقول ما أتانى الا عمراً الا بشراً أحد منصوبين لان التقدير ما أتانى الا عمرا أحد الا بشر على ابدال بشر من أحد فلما قدمته نصبته ﴾

قال الشارح : اذا قلت « ما أتانى الا زيد الا عمرا أو الا زيدا الا عمرو » فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعاً ولا نصبهما وذلك نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقه وذلك أن المستثني منه محذوف والتقدير ما أتانى أحد الا زيدا الا عمرا لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل فى اللفظ فرفع أحدهما بأنه فاعل ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل لم يجز رفع الآخر لان المرفوع بعد الا انما يرفع على أحد وجهين اما أن يرفع بالفعل الذى قبله اذا فرغ الفعل وإما أن يرفع لانه بدل من مرفوع قبله ولا يسوغ ههنا وجه من الوجهين المذكورين لان أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له ولا يكون بدلا لان الثانى ليس الاول ولا بعضاله ولا مشتملا عليه مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفى من الاول فيبدل منه وانما المعنى على أنهما لم يدخلا فى نفى الاتيان ، وقوله « لانك لا تقول تركونى الا عمرو » اشارة الى أن الثاني مستثني من الاول والاول موجب والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعاً ، « فان قيل » كيف استثنيته منه وليس بعضاً له قيل لان زيدا بعض القوم فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعض والبعض يقع على القليل والكثير ، ولم يجز نصبهما جميعاً لان الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعل فلما امتنع رفعهما معاً ونصبهما معاً تعين رفع أحدهما ونصب الآخر ؛ والاسمان جميعاً مستثنيان فمعناهما في ذلك واحد وان اختلف اعرابهما ومما يدل على أنهما

مستثنيان

مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثني منه وقدمتهما عليه لكنت تنصبهما نحو قولك « ما أتانى الا زيدا الا عمرا أحد » والذى يوضح ذلك قول الكميت

فَمَا لِيَ إلاَّ اللهُ لاَ ربَّ غَيْرَهُ ... وَما لِيَ الا اللهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ(١)

نفى كل ناصر سوي الله وسوى المخاطب وهذا واضح *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا قلت ما مررت بأحد الا زيد خير منه كان ما بعد الا جملة ابتدائية واقعة صفة لاحد والا لغو فى اللفظ معطية فى المعنى فائدتها جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم ﴾

قال الشارح : اعلم أن الا تدخل بين المبتدأ وخبره و بين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه فمثال دخولها بين المبتدأ وخبره قولك ما زيد الا قائم فقائم خبر زيد فكأنك قلت زيد قائم لكن فائدة دخول الا اثبات الخبر للاول ونفى خبر غيره عنه والمستثنى منه كأنه مقدر والتقدير ما زيد شيء الا قائم فشيء هنا في معني جماعة لان المعنى ما زيد شيء من الاشياء الا قائم ، ومثال دخولها بين الصفة والموصوف قولك ما مررت بأحد الا كريم وما رأيت فيها أحدا الا عالماً أفدت بالا اثبات مرورك بقوم كرام وانتفاء المرور بغير من هذه صفتهم وكذلك أثبت رؤية قوم علماء ونفيت رؤية غيرهم ، وتقول فى الحال ما جاء زيد الا ضاحكا فتنفى مجيئه الا على هذه الصفة ، وقد تقع الجمل موقع هذه الاشياء بعد الا كما تقع موقعها فى غير الاستثناء فتقول مازيد الا أبوه منطلق فأبوه منطلق جملة من مبتدأ وخبر فى موضع خبر المبتدأ الاول الذي هو زيد وتقول فى الصفة « ما مررت بأحد الا زيد خير منه » فقولك زيد خير منه جملة من مبتدأ وخبر فى موضع مخفوض نعت لاحد كأنك قلت مررت بقوم زيد خير منهم وأفادت الا انتفاء مرورك بغير من هذه صفتهم ، وتقول فى الجملة اذا وقعت حالا ما مررت بزيد الا أبوه قائم وما مررت بالقوم الا زيد خير منهم فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة وقد يجوز فى قولك ما مررت بأحد الا زيد خير منه أن تكون الجملة فى موضع الحال أيضاً لان الحال من النكرة جائز وان كان ضعيفاً ويجوز أن تدخل عليه الواو فتقول ما مررت بأحد الا وزيد خير منه وما كلمت أحدا الا وزيد حاضر فزيد حاضر فى موضع الحال ولا يجوز حذف الواو من ههنا كما جاز حذفها من الاول لخلو الجملة من العائد الرابط وانما الواو هى الرابطة وليس الاول كذلك لان فيه ضميرا رابطا فان أتيت بالواو كان تأكيدا للارتباط وان لم تأت بها فالضمير كاف ، ولا تقع الجملة فى هذه المواضع الا أن تكون اسمية من مبتدأ وخبر ولا تكون فعلية لان الا موضوعة لاخراج بعض من كل فاذا تقدم الا الاسم فلا يكون بعدها الا الاسم لانهما جنس واحد فيصح أن يكون بعضاً له فلو قلت ما زيد الا قام على أن تجعل قام خبرا وما أتانى أحد الا قام أخوه ونحو ذلك لم يجز لما ذكرت لك ، ولو قلت ما زيد الا يقوم أو ما أتانى

---

(١) الكميت هو ابن زيد بن خنيس الأسدى من ثعلبة بن دودان بن أسد وهو شاعر مقدم عالم بلغات العرب خبير بأيامها من شعراء مضر وألسنتها والمتعصبين على القحطانية المقارنين المقارعين لشعرائهم العلماء بالمثالب والأيام المفاخرين بها. والبيت من شواهد سيبويه فى باب تثنية المستثنى أى تكراره ﴿ج١ص٣٧٣﴾ والشاهد فيه تكرير المستثنى بالا وغير والتقدير ومالى ناصر الا الله غيرك فالله بدل من ناصر وغيرك نصب على الاستثناء فلما تقدما على المستثنى منه وهو ناصر لزمهما النصب من جهة أن البدل لا يتقدم على المبدل منه

أحد الا يضحك لكان جيدا لان الفعل المضارع مشابه للاسم فكان له حكمه ، وقوله « والا لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم » يعني أنه ليس في اللفظ مستثنى منه وانما معك في ما زيد الا قائم مبتدأ وخبر وفي قولك ما مررت بأحد الا زيد خير منه صفة وموصوف أو حال وذو حال فجري مجرى العامل المفرغ للعمل من نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا من حيث أن ما قبل الا يقتضي ما بعدها اقتضاء لا يتم المعنى الا به الا أنها من جهة المعني تفيد الاستثناء من حيث جعلت زيدا خيرا من جميع ما مررت به في قولك ما مررت بأحد الا زيد خير منه ونفيت زيدا أن يكون شيئاً الا قائماً في قولك ما زيد الا قائم *

* ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله الا فعلت والمعني ما أطلب منك الا فعلك وكذلك أقسمت عليك الا فعلت وعن ابن عباس بالايواء والنصر الا جلستم وفي حديث عمر عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا بمعني الا ضربت ﴾

قال الشارح : « قد أوقع الفعل موقع المصدر المستثنى » لدلالة الفعل علي المصدر فقالوا « نشدتك الله الا فعلت » والمراد فعلك وذلك أن نشد فعل قد استعمل على وجهين أحدهما أن يكون متعديا الى مفعول واحد والآخر أن يكون متعديا الي مفعولين فالمتعدي الى مفعول واحد قولهم نشدت الضالة اذا طلبتها وأنشدوا النصيب

ظَلِلْتُ بذي دَوْرَانَ أَنْشُدُ نَاقَتِي وماليَ عليها من قَلُوصٍ ولاَ بَكْرِ (١)

والناشد الطالب وأنشد الاصمعي عن أبي عمرو

يُصِيخُ للنَّبْأَةِ أَسْمَاعُهُ إصاخَةَ الناشِدِ لِلْمُنْشِدِ (٢)

الاصاخة الاستماع والناشد الطالب والمنشد المعرف

الضرب الآخر أن يتعدى الى مفعولين من باب نشدت وذلك قولهم « نشدتك الله الا فعلت » هكذا حكاه سيبويه وهو كلام محمول على المعنى كأنه قال ما أنشد الا فعلك (٣) أي ما أسألك الا فعلك ومثل ذلك شر أهر ذا ناب وشيء ماجاء بك ، وجاز وقوع فعلت ههنا بعد الا من حيث كان دالا على

(١) نصيب هو ابن رباح مولى عبد العزيز بن مروان ، كان شاعرا فحلا فصيحا مقدما في النسب والمديح ولم يكن له حظ في الهجاء وكان عفيفا وكان يقال أنه لم ينسب قط الا بامرأته وقد استدل الشارح بهذا البيت على ان نشد ــ من باب نصر ــ يتعدى الى مفعول واحد ، وقال في القاموس : « نشد الضالة نشدا ونشدة ونشدانا بكسرهما ــ طلبها وعرفها » اه ورواية غير هذا الكتاب « وقفت بذي دوران أنشد ناقتي ومالي لديها من قلوص ولا بكر » وبعده « وما أنشد الرعيان الا تعلة بواضحة الأنياب طيبة النشر » وذو دوران ــ بفتح فسكون ــ موضع بين قديد والجحفة والقلوص ــ بفتح القاف من الابل الشابة او الباقية على السير أو أول ما يركب من أناثها الى ان تثنى ثم هى ناقة ، والبكر ــ بالفتح ــ الفتية من الابل والجمع بكار ــ بكسر الباء ــ .

(٢) استشهد بهذا البيت لبيان معنى كلمة كالذي مضى قبله وقد عرفت ان الناشد يأتي بمعنى الطالب والمعرف ، فأما المنشد فهو مأخوذ من قولهم أنشد فلان الضالة اذا عرفها أو استرشد عنها فهو يقع على الضدين كما ان الناشد كذلك

(٣) ونقول ذكر ابن الانباري عن الفراء ان نشدتك الله وكذا أقسمت وأحلف أفعال يصلح معها تقدير الجحد لانها جواب وفيها معنى تحريج والتحريج يدل على الجحد المنوي

مصدره

مصدره كأنهم قالوا ما أسألك الا فعلك ونحوه ماأنشده أبو زيد

قالوا ما تَشاءُ فقلْتُ أَلْهُو الى الإِصباح آثِرَ ذِي أَثِيرِ (١)

فأوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه فكأنه قال فى جواب ماتشاء اللهو ، واذا ساغ أن تحمل شر أهر ذا ناب على معنى المنفى كان معني النفي في نشدتك الله الا فعلت أظهر لقوة الدلالة علي النفي لدخول الا لدلالتها عليه ألا ترى انهم قالوا ليس الطيب الا المسك فجاز دخول الا فى قول أبى الحسن بين المبتدأ والخبر وان لم يجز زيد الا منطلق لما كان عاريا من معنى النفى ، ومثله من الحمل على المعني قول الآخر * وانما * يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلى * (٢) والمراد مايدافع عن أعراضهم الا أنا ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى مايدافع الا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقم لانك لاتقول يقوم أنا فكما جاز يدافع أنا لانه فى معنى مايدافع الا أنا كذلك جاز أسألك الا فعلت لانه فى معنى لا أسألك الا فعلك ، وأما « أقسمت عليك الا فعلت » فقياسه لو أجري على ظاهره أن يقال لتفعلن لانه جواب القسم في طرف الايجاب بالفعل فتلزمه اللام والنون لكنهم حملوه على نشدتك الله الافعلت لان المعنى فيهما واحد ، قال سيبويه سألت الخليل عن قولهم أقسمت عليك لما فعلت والا فعلت لم جاز هذا وانما أقسمت ههنا كقولك والله فقال وجه الكلام لتفعلن ولكنهم أجازوا هذا لانهم شبهوه بقولهم نشدتك الله الا فعلت اذ كان المعنى فيهما الطلب ، وأما « قول ابن عباس بالايواء والنصر الا جلستم » فهو حديث مشهور ذكره التوحيدى في كتاب البصائر وذلك أن ابن عباس دخل على بعض الانصار فى وليمة فقاموا فقال بالايواء والنصر الا جلستم وأراد بالايواء والنصر قوله تعالى (والذين آووا ونصروا) فاستعطفهم بما ورد فيهم وما هو من خصائصهم ، وأما حديث عمر « عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا » ففي هذا الحديث رواية أخرى عن يحيي بن أبي كثير أن كاتبا لابي موسى كتب الى عمر بن الخطاب من أبو موسى فكتب اليه عمر اذا أتاك كتابى هذا فاضربه سوطا واعزله عن عملك ، فقوله لما ضربت كاتبك بمعنى الا ضربت أى لاأطلب الا ضربه وقوله عزمت عليك من قسم الملوك وكانوا يعظمون عزائم الامراء *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمستثنى يحذف تخفيفا وذلك قولهم ليس الا وليس غير ﴾

قال الشارح : قد حذفوا المستثني بعد الا وغير وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد لعلم المخاطب بمراد المتكلم وذلك قولك « ليس غير وليس الا » والمراد ليس الا ذاك وليس غير ذاك ولو قلت بدل ليس لا يكون الا أو لم يكن غير لم يجز فاذا قالوا ليس الا وليس غير فانهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفة المخاطب نحو ما جاءنى الا زيد والمراد ماجاء أحد الا زيد ومثل

---

(١) يقال فعل فلان هذا الامر آثر ذى أثير ــ بكسر الثاء المثلثة ــ وأثيرة ذى أثير وأثرة ذى أثير بضم الهمز ــ بوزان غرفة والكل بمعنى فعله أول كل شيء

(٢) هذا من بيت للفرزدق وكان قد نذر ألا يهاجى أحدا ووضع نفسه فى قيد فلج جرير فى هجائه والنيل منه وقذف نسائه فقال قصيدة يهجو بها جريرا منها

فان يك قيدي كان نذراً نذرته فمالى عن احساب قومى من شغل
أنا الذائد الحامى الذمار وانما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلى

والذائد : الطارد المدافع والذمار : ما يلزمك حفظه وحمايته وهو بوزان كتاب

ذلك ما منهم الا قد قال ذاك يريد ما منهم أحد الا قد قال ذاك واذا قلت ليس غير فاسم ليس مستتر فيها على ماتقدم وغير الخبر وهى منتصبة وانما لما حذف منها ما أضيفت اليه وقطعت عن الاضافة بنيت على الضم تشبيها بالغايات ، وقال أبو الحسن الاخفش اذا أضفت غيرا فقلت غيرك أو غير ذلك جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول جاءنى زيد ليس غيره وليس غيره فاذا رفع فعلى انه اسم ليس وأضمر الخبر كأنه قال ليس غيره صحيحا واذا نصب فعلى انه الخبر وأضمر الاسم كأنه قال ليس الجاءي أو ليس الامر غيره واذا لم يضفها أجاز فى غير الفتح والضم وشبهها بباب تيم تيم عدى وزعم ان تيم الاول قد حذف منه المضاف اليه وبقى على لفظ ما هو مضاف من غير تنوين اذ كانت الاضافة منوية فيه ، وقد أجاز بعضهم تنوين غير اذا حذفت منها المضاف اليه نظراً الى اللفظ كما ينون كل وبعض اذا لم يضافا وان كانت الاضافة فيهما منوية مرادة من نحو قوله تعالى (وكل أتوه داخرين) ونحو ذلك *

الخبر والاسم فى بابى كان وان

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ لما شبه العامل فى البابين بالفعل المتعدي شبه ماعمل فيه بالفاعل والمفعول ﴾

قال الشارح : لما حضر المنصوبات وجب عليه أن يعيد ذكر كان وأخواتها وان وأخواتها ههنا لان لكل واحد منهما منصوباً كما أن له مرفوعا فخبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنه شبه كل واحد من كان وان بالفعل المتعدي لاقتضاء كل واحد منهما اسمين بعده وقد تقدم بيان مشابهة ان الفعل فى المرفوعات بمـا أغني عن اعادته ، وأما كان وأخواتها فهى من أفعال العبارة واللفظ لانه تدخلها عـلامات الافعال من نحو قد والسين وسوف وتتصرف تصرف الافعال نحو كان يكون فهو كائن وكن ولا تكن وليست أفعالا حقيقة لان الفعل فى الحقيقة مادل على حدث وزمان ذلك الحدث وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها فهى بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة علي زمن وجود ذلك الخبر فقولك كان زيد قائمـا بمنزلة قولك زيد قائم أمس وقولك يكون زيد قائما بمنزلة زيد قائم غدا فثبت بمـا قلناه أنها ليست أفعالا حقيقة اذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقى الذى هو المصدر وانمـا هى مشبهة بالافعال لفظا واذا كانت أفعالا من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل ومنصوبها كالمفعول ويؤيد عنـدك أن مرفوعها ليس بفاعل وأن منصوبها ليس مفعولا على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو ضرب زيد عمراً فزيد غير عمرو والمرفوع فى باب كان لا يكون الا المنصوب فى المعنى نحو كان زيد قائما فالقائم ليس غير زيد فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويضمر العامل فى خبر كان فى مثل قولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتـل به ان خنجرا فخنجر وان سيفا فسيف أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان شرا فجزاؤه شر ، ومنهم من ينصبهما أي ان كان خيرا كان خيرا والرفع أحسن فى الآخر ، ومنهم من يرفعهما ويضمر الرافع أى ان كان معه خنجر فالذى يقتل به خنجر قال النعمان ابن المنذر * قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا * ﴾

قال

قال الشارح : اعلم أن كان قد تحذف كثيرا وهى مرادة وذلك لكثرتها فى الكلام فمن ذلك قولهم « الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر » فلك فى هذه المسألة أربعة أوجه من الاعراب أن تنصبهما جميعاً وأن ترفعهما جميعاً وأن تنصب الاول وترفع الثانى وأن ترفع الاول وتنصب الثانى فاذا نصبتهما جميعاً قلت الناس مجزيون بأعمالهم « إن خيرا فخيرا » وانتصابهما بفعلين مضمرين أحدهما شرط والآخر جزاء حذفا لدلالة إن عليهما اذ لا يقع بعدها الا فعل والتقدير إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا أو فهو يجزى خيرا فالاول خبر كان المحذوفة والثانى خبر كان الثانية إن قدرت كان أو مفعول ثان إن قدرت يجزى ، واذا رفعتهما وقلت « إن خير فخير » وان شر فشر فالاول مرفوع بفعل محذوف والتقدير ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير ولا يرتفع الا على هذا التقدير لوقوعه بعد ان الشرطية وحرف الشرط لا يقع بعده مبتدأ لان الشرط لا يكون بالاسماء فيكون ارتفاع خير الاول على أنه اسم كان والخبر محذوف وهو الجار والمجرور وهو عربى جيد ويجوز أن يكون المضمر كان التامة فلا يحتاج الى خبر وأما خير الثاني فمرتفع لانه خبر مبتدأ محذوف لان الجزاء قد يكون بالجمل الاسمية اذا كان معها الفاء نحو قولك ان أتانى زيد فله درهم ، واذا نصبت الاول ورفعت الثانى وقلت « ان خيرا فخير » وهو الوجه المختار فيكون انتصاب الاول بتقدير فعل كأنك قلت ان كان عمله خيرا على ما ذكرنا فى الوجه الاول ويكون ارتفاع خير الثانى على أنه خبر مبتدأ وتقديره فجزاؤه خير على ما ذكرنا فى الوجه الثانى وانما كان هذا الوجه المختار لان ان من حيث هى شرط تقتضى الفعل لان الشرط بالاسم لا يصح فلم يكن بد من تقدير فعل إما كان أو نحوها فاذا نصبنا كنا قد أضمرنا كان والفعل لا بد له من فاعل وهما كالشىء الواحد واذا رفعنا أضمرنا كان وخبرا لها أو شيئاً فى موضع الخبر والخبر بمنزلة المفعول والمفعول منفصل من الفعل أجنبي منه فهما شيئان وكلما كثر الاضمار كان أضعف واختير رفع الثانى لدخول الفاء فى الجواب والفاء انما أتى بها في الجواب اذا كان مبتدأ وخبرا فأما اذا كان فعلا لم يحتج الى الفاء نحو قولك ان أكرمتنى أكرمتك وان تكرمني أكرمك ولو قلت ان أكرمتني لك درهم أو ان أتيتني زيد مقيم عندى لم يجز حتي تأتى بالفاء فتقول ان أكرمتني فلك درهم وان أتيتني فزيد مقيم عندى ، واذا رفعت الاول ونصبت الثانى فقلت « ان خير فخيرا » وان شر فشرا فترفع الاول بأنه اسم كان على ما تقدم وتنصب الثانى على ما ذكرنا ويكون التقدير فهو يجزي خيرا ، واعلم أن هذا الحذف والاضمار لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده الا الفعل وانما ذلك مسموع منهم تضمر حيث أضمروا وتظهر حيث أظهروا تقف فى ذلك حيث وقفوا فأما قوله

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقاً وإِنْ كَذِباً وَما اعْتِذَارُكَ مِنْ شَىْءٍ إِذَا قِيلاَ [1]

(١) البيت من شواهد سيبويه فى باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف {ج ١ ص ١٣١} والشاهد فيه نصب حق وكذب باضمار فعل يقتضى النصب ويطلبه حرف الشرط والتقدير ان كان ذلك حقاً وان كان كذبا والرفع جائز على تقدير ان وقع فيه حق أو كذب ومثله قول هدبة بن خشرم

فان تك فى أموالنا لا نضق بها ذراعا وان صبر فنصبر للصبر

غير أن الرواية فيما زعم يونس فى بيت هدبة بالرفع . قال سيبويه : « والنصب فيه جيد بالغ والرفع على قوله وان وقع صبر أو ان كان فينا صبر فانا نصبر » اه وللبيت المذكور فى الشرح قصة نرويها باختصار وذلك ان الربيع بن زياد العبسى

فانه يجوز فيه الوجوه الاربعة فالنصب على ما ذكرناه أولا والرفع على تقدير ان وقع حق وان وقع كذب أو على ان كن فيه حق وان كان فيه كذب ، والبيت النعمان بن المنذر قاله للربيع بن زياد العبسي حين دخل عليه لبيد بن ربيعة والربيع يؤاكله فقال

مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ لا تأكلْ مَعَهْ إنَّ اسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ

فأمسك النعمان عن الاكل فقال الربيع أبيت اللعن ان لبيدا كاذب فقال النعمان

* قد قيل ذلك ان حقاً وان كذبا * البيت فقال قوم هو له وقيل هو لغيره وانما تمثل به *

قال صاحب الكتاب « ومنه ألا طعام ولو تمرا واتني بدابة ولو حمارا وان شئت رفعته بمعنى ولو يكون تمر وحمار وادفع الشر ولو اصبعا ومنه أما أنت منطلقا انطلقت والمعنى لأن كنت منطلقا وما مزيدة معوضة من الفعل المضمر ومنه قول الهذلي * أبا خراشة أما أنت ذا نفر * وروي قوله

إمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنتَ مُرْتَحِلاً فَاللهُ يَكْلَأُ ما تأتي وما تَذَرُ

بكسر الاول وفتح الثاني »

قال الشارح : قوله « ومنه » أي ومن المنصوب باضمار فعل ، وقوله « ولو تمرا » يريد ولو كان تمرا فتمرا منصوب لانه خبر كان واسمها مضمر فيها والتقدير ولو كان الطعام تمرا لكن حذفت الفعل للعلم بموضعه اذ كانت لولا يقع بعدها الا فعل لانها شرط فيما مضى كما أن إن شرط فيما يستقبل فلا يقع بعدها الا فعل ، ولو رفعت التمر فقلت ولو تمر لجاز أيضاً على تقدير فعل رافع كأنك قلت ولو كان عندنا أو ولو سقط الينا تمر ، ومثله « ائتني بدابة ولو حمارا » على ذلك أي ولو كان حمارا ولو رفعت وقلت ولو حمار لكان جائزا حسنا على تقدير ولو وقع حمار ولو خفضت الحمار لجاز أيضا على تقدير الباء كأنك قلت ولو أتيتني بحمار وهو ضعيف لانك تضمر فعلا والباء وكلما كثر الاضمار كان أضعف ، ومثله « ادفع الشر ولو اصبعاً » نصبت اصبعا على معنى ولو كان الدفع اصبعا أي قدر اصبع يعني يسيرا ، وأما قولهم « أما أنت منطلقا انطلقت معك » فمنطلقا منصوب بفعل مضمر وأصل أما ههنا أن وهي المصدرية ضمت اليها ما زائدة مؤكدة ولزمت الزيادة ههنا عوضا من الفعل المحذوف والمعنى لان

كان نديما للنعمان بن المنذر وكان النعمان يقدمه على من سواه وكان بين قومه بني عبس وبين بني عامر قوم لبيد جفاء فكان الربيع اذا خلا بالنعمان يطعن في بني عامر ويذكر معايبهم فدخلوا عليه يوما فرأوا منه جفاء وقد كان قبل ذلك يكرمهم ويقدم مجلسهم فخرجوا من عنده غضابا وهموا بالانصراف ولبيد يومئذ صغير . وكان مقيما في رحالهم يحفظ أمتعتهم ويرعى ابلهم . فعلم الأمر فقال لهم هل تقدرون أن تجمعوا بيني وبينه غداً حين يقعد الملك فارجز به رجزاً ممضاً مؤلما لا يلتفت اليه النعمان بعده أبدا فاحتقروا شأنه وما زال بهم حتى حلقوا رأسه وتركوا له ذؤابتين وألبسوه حلة وغدوا به معهم فدخلوا على النعمان فوجدوه يتغذى مع الربيع فلما فرغ اذن لهم فدخلوا عليه والربيع الى جانبه فقام لبيد وقد دهن أحد شق رأسه وأرخى مئزره وانتعل نعلا واحدة وكذلك كانت تفعل الشعراء في الجاهلية اذا أرادت الهجاء فمثل بين يديه فقال رجزاً منه

مهلا أبيت اللعن لا تأكل معه ان أسته من برص ملمعه
وأنه يدخل فيها أصبعه يدخله حتى يواري أشجعه
كأنما يطلب شيئا ضيعه

فحاول الربيع بعد ذلك أن تعود له مكانته وأن يمحو آثار مقالة لبيد فيه فاستعصى ذلك عليه . وقال له النعمان

قد قيل ما قيل ان صدقاً وان كذباً فما اعتذارك من قول اذا قيلا

كنت

كنت منطلقا انطلقت معك أي لانطلاقك فى الماضى انطلقت معك وانما قدرناها فى الماضى لانك أوليتها الماضى ولو أوليتها المستقبل لقدرتها بالمستقبل وحسن حذف الفعل لاحاطة العلم بأن أن هذه الخفيفة لايقع بعدها الاسم مبتدأ وصار لذلك بمنزلة ان الشرطية فى دلالتها على الفعل وأنت مرتفع بالفعل الذي صار ما عوضا عنه وهو كان وأن من أما فى موضع نصب بانطلقت والمعنى انطلقت لان كنت منطلقا فلما أسقطت اللام وصل الفعل فنصب وليست أما هذه جزاء ، قال سيبويه وسألته يعنى الخليل أما أنت منطلقا أنطلق معك فرفع وهو قول أبي عمرو و يونس ولو كان جزاء لجزمه ، والكوفيون يذهبون الى ان أن المفتوحة هنا فى معنى الشرط وما زائدة والفعل الناصب محذوف على ما ذكرنا حكي ذلك أبو عمر الجرمى عن الاصمعى ويحملون قوله تعالى (أن تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى) على ذلك وتؤيده قراءة حمزة ان تضل احداها بكسر الهمزة المعنى عندهم واحد ، وأما قوله

أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ   فإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ (١)

فان البيت لعباس بن مرداس والشاهد فيه نصب ذا نفر على أن كان ذا نفر فحذفت كان وجعلت زيادة مالازمة عوضا من الفعل المحذوف ولأجل أن الثانى مستحق بالأول دخلت الفاء في الجواب، والضبع ههنا السنة أي لأن كنت كثير القوم عزيزا فان قومى موفورون لم تهلكهم السنون فأما أن فى البيت فموضعها نصب بفعل يدل عليه قوله لم تأكلهم الضبع تقديره بقيت أو سلمت ونحوهما مما يدل عليه قوله لم تأكلهم الضبع ولايكون منصوبا بنفس لم تأكلهم الضبع لأنه فى خبر ان وما بعد ان لايعمل فيما قبلها ، واعلم ان البيت يقوى مذهب الجزاء فى أما لأنه ليس معك ما يتعلق به أن كما كان معك فى قولهم أما انت منطلقا انطلقت معك ، ولا يجوز اظهار الفعل بعد أما هنا لما ذكرناه من كون ما نائبة عنه وان أظهرت الفعل لم تكن اما الا مكسورة نحو قولك اما كنت منطلقا انطلقت معك فيكون شرطا محضا ولا يجوز حذف الفعل بعد إما المكسورة كما لم يجز اظهاره بعد أما المفتوحة وذلك أن أما المفتوحة كثر استعمالها حتي صارت كالمثل الذى لايجوز تغييره ، فأما قول الشاعر   * إما أقمت وأما أنت مرتحلا الخ *

فالشاهد فيه إما أقمت بكسر الهمزة وقد روى فى اما أقمت وأما أنت مرتحلا واما كنت فمن رواه كنت كسر اما فى الاول والثانى لظهور الفعل معهما ومن رواه وأما أنت كسر أما الاولى لظهور الفعل معها وفتح الثانية لحذف الفعل ، ولا يمتنع عند المبرد وغيره اذا حذفت ما وأتيت بالفعل أن تفتح وتكسر والاول أجود *

---

(١) البيت من أبيات للعباس بن مرداس السلمى يخاطب بها أبا خراشة خفاف بن ندبة السلمى فى ملاحاة وقعت بينهما قال العينى « وأصله لان كنت فحذفت اللام من لان فبقى اذ كنت ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال ثم جيء بالضمير المنفصل خلفا عن المتصل ثم عوض عن كان ما الزائدة قبل الضمير والتزم حذفها (كان) لئلا يجتمع العوض والمعوض ثم أدغم نونها فى الميم فصار أما أنت ... وقال ابن يسعون أما ههنا مركبة من ان وما التى تدخل للتأكيد وقال أبو على وأبو الفتح ما فى أما هى الرافعة الناصبة لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب يعنى كان فعملت عمله فى الرفع والنصب » اه وروي « أما كنت ذا نفر » وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت .. والبيت من شواهد سيبويه فى باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره فى غير الامر والنهى {ج ١ ص١٤٨} قال الاعلم « ومعنى الكلام على الشرط ولذلك دخلت الفاء جوابا لاما » اه

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هي كما ذكرت محمولة على ان فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر وذلك اذا كان المنفي مضافا كقولك لا غلام رجل أفضل منه ولا صاحب صدق موجود أو مضارعا له كقولك لاخيراً منه قائم هنا ولا حافظا لقرآن عندك ولا ضاربا زيداً فى الدار ولا عشرين درهماً لك ﴾

قال الشارح : اعلم أن لا من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فحكمها أن لاتعمل فى واحد منهما غير انها عملت فى النكرات خاصة لعلة عارضة وهى مضارعتها ان كما أعملت ما في لغة أهل الحجاز لمضارعتها ليس والاصل أن لاتعمل وقد تقدم الكلام عليها وبيان مضارعتها لان وذكرنا أن حكم النكرة المفردة بعد لا البناء على الفتح نحو لا رجل عندك ولا غلام لك وهى حركة بناء نائبة عن حركة الاعراب وأوضحنا الخلاف فيه فى فصل المرفوعات بما أغنى عن اعادته ، فان كانت النكرة بعد لا مضافة أو مشابهة للمضاف تبين النصب فظهر الاعراب فالنكرة المضافة قولك « لا غلام رجل لك ولا صاحب صدق موجود » من قبل ان الاضافة تبطل البناء لانك لو بنيت نحو لاغلام رجل لجعلت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك مجحف معدوم ألا ترى انك لاتجد اسمين جعلا اسما واحداً وأحدهما مضاف انما يكونان مفردين كحضرموت وخمسة عشر وبيت بيت فهما كالشيء الواحد ألا تري ان قولهم ياابن أم لما جعل أم مع ابن اسما واحدا حذفت ياء الاضافة ، والنكرة المشابهة للمضاف قولك « لا خيرا من زيد ولا ضاربا زيداً ولا حافظا للقرآن ولا عشرين درهما » فهذه الاسماء مشابهة للمضاف وجارية مجراه لانها عاملة فيما بعدها كما ان المضاف عامل فيما بعده والمعمول من تمام المضاف فقولك من زيد من تمام خير لانه موصول به وزيداً من تمام ضاربا لانه مفعوله وللقرآن فى موضع مفعول حافظا ودرهما من تمام عشرين لانه منتصب به ، فانتصاب النكرة المضافة بعد لا انتصاب صريح كانتصابها بعد أن ويدل على ذلك قولهم لاخيرا من زيد فكما انتصب خير وثبت فيه التنوين ثباته فى المعرب كذلك تكون الفتحة فى لاغلام رجل فتحة اعراب لا فتحة بناء لامتناع بناء المضاف مع غيره وجعلهما كالشيء الواحد فعلى هذا تقول لا مرور بزيد ان جعلت الجار والمجرور خبرا وعلقته بمحذوف كان المرور مبنيا مع لا ولا يجوز تنوينه وكان تقديره لا مرور ثابت أو واقع بزيد وان علقت الجار والمجرور بنفس المرور كان من صلته وكان منصوبا معربا ووجب تنوينه وأضمرت الخبر ويكون تقديره لا مروراً بزيد واقع أو موجود وان شئت أظهرته ، وقوله تعالى (لاعاصم اليوم من أمر الله) من قبيل لا رجل في الدار فالجار والمجرور الذى هو من أمر الله فى موضع رفع بأنه الخبر ويتعلق بمحذوف والظرف يتعلق به وقد تقدم عليه وتقديره لاعاصم كائن من أمر الله اليوم ، ومثله قوله تعالى (لا تثريب عليكم اليوم) فقوله عليكم فى موضع الخبر وتعلقه بمحذوف واليوم متعلق بالجار والمجرور ، وأما قوله (لا بشري يومئذ للمجرمين) فيحتمل أن يكون من قبيل لارجل فى الدار ويكون الظرف متعلقا بالجار والمجرور وقد تقدم عليه والجار والمجرور فى موضع الخبر ويكون بشرى مبنياً مع لا ويحتمل أن يكون من قبيل لا خيرا من زيد ويكون الظرف متعلقا ببشري

ويكون بشرى منصوباً في تقدير المنون الا انه لاينصرف لمكان ألف التأنيث المقصورة فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ فاذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ويقول المستفتح ولا إله غيرك ﴾

قال الشارح : اذا قلت « لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ولا إله غيرك » كان مبنياً مفتوحا لوجود علة البناء وهو تضمنه معنى الحرف الذى هو من على ما تقدم اذ المراد العموم واستغراق الجنس ولم يوجد مايمنع من البناء ، فأما المضاف والمشابه له نحو لا غلام رجل عندك ولا خيراً من زيد فى الدار فانه وان كانت العلة المقتضية للبناء موجودة وهو تضمنه معنى من فانه وجد مانع من البناء وهو الاضافة وطول الاسم فعدم البناء فيهما لم يكن لعدم تمكنه بل لوجود مانع منه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما قوله * لا نسب اليوم ولا خلة * فعلى اضمار فعل كأنه قال ولا أرى خلة كما قال الخليل فى قوله * ألا رجلا جزاه الله خيراً * كأنه قال ألا تروني رجلا وزعم يونس انه نون مضطراً ﴾

قال الشارح : أما قوله

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً   إتَّسَعَ الْخرقُ على الراقِعِ (١)

البيت لانس بن العباس والكلام في نصب الخلة وتنوينها يحتمل أمرين أحدهما أن تكون لا مزيدة لتأكيد النفي دخولها كخروجها فنصبت الثانى ونونته بالعطف على الاول بالواو وحدها واعتمد بلا الاولى على النفى وجعل الثانية مؤكدة للجحد كما يكون كذلك فى ليس اذا قلت ليس لك غلام ولا جارية فيكون فى الحكم كقوله

ولا أبَ وابناً مِثْلُ مَرْوانَ وابنِهِ   اذا هو بالمَجْدِ ارْتَدَى وتأزَّرَا (٢)

الثانى أن تكون نافية عاملة كالاولى كأنه استأنف بها النفي فيكون حينئذ فى تنوين الخلة إشكال فذهب سيبويه والخليل الى أنها معربة منتصبة باضمار فعل محذوف كأنه قال لا نسب اليوم ولا أرى خلة ومثله قوله

ألَا رَجُلاً جزاهُ اللهُ خَيْرًا   يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ (٣)

(١) البيت من شواهد سيبويه فى باب ترجمته هذا باب النصب بلا ، ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين { ج ١ ص ٣٤٩ } واستشهد به لنصب المعطوف وتنوينه على الغاء لا الثانية وزيادتها لتأكيد النفى والتقدير لا نسب وخلة اليوم كالذى ذكره الشارح فى الوجه الاول وانما نون المعطوف لان المعطوف عليه والمعطوف لا يجعلان شيئاً واحداً كيف وهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء . ولو رفعت الخلة عطفاً على محل اسم لا لجاز .. والبيت لانس بن العباس السلمى يصف حاله ويذكر أنه لشدة ما أصابه قد تبرأ منه الولى والحميم وضرب اتساع الخرق مثلا لتفاقم الامر واشتداد الخطب وفداحته . وقطع الهمزة من اتسع وانما هى همزة وصل للضرورة وساغ له ذلك لان الشطر الاول من البيت يوقف عند انتهائه فهو بسبيل أن يستأنف فى الشطر الثانى فيبتدىء به

(٢) البيت لرجل يمدح به مروان بن الحكم وابنه عبدالملك وقد جعلهما لشهرة مجدهما كاللابسين له المترديين به ، وانما جعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصاراً لعلم السامع .. وهو من شواهد سيبويه فى باب النصب بلا { ج ١ ص ٣٤٩ } والشاهد فيه عطف ابن على المنصوب بلا وتنوينه للعلة التى ذكرناها فى البيت السابق

(٣) البيت من شواهد سيبويه في باب ما اذا لحقته لا لم تغيره عن حاله التى كان عليها قبل أن تلحق { ج ١ ص ٣٥٩ } والشاهد فيه نصب رجل وتنوينه لانه حمله على اضمار فعل فهو منصول له وجعل الا حرف تحضيض والتقدير الا تروننى رجلا اذ لو كانت الا هذه هى التى للتمنى لكان الاسم بعدها منصوبا بغير تنوين فلما نون دل على أنها ليست للتمنى .

وانتصابه فى قول الخليل بفعل محذوف تقديره ألا ترونى رجلا ، وذهب يونس الى ان انتصابه من قبيل الضرورة والذى دعاه الي ذلك أن ألف الاستفهام اذا دخلت على لا فلها معنيان أحدهما الاستفهام والآخر التمني واذا كانت استفهاماً فحالها كحالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام فتقول ألا رجل في الدار وألا غلام أفضل منك كما كنت تقول لارجل فى الدار ولا غلام أفضل منك تفتح الاسم المنكور بعدها وترفع الخبر لافرق بينهما فى ذلك قال الشاعر * حار بن كعب ألا أحلام تزجركم *(1) واذا كانت تمنياً فلا خلاف فى الاسم أنه مبنى مع لا كما كان انما الخلاف فى الخبر فأكثر النحويين لا يجيزون رفع الخبر وهو رأى سيبويه والخليل والجرمى وانما ينصبونه لانه قد دخله معنى التمنى وصار مستغنيا كما استغني اللهم غلاماً ومعناه اللهم هب لى غلاماً ولا يحتاج الى خبر ومعناه معنى المفعول ، وذهب أبو عثمان المازنى الى انه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر ويكون على مذهب الخبر وان كان معناه التمني كما ان قولك غفر الله له ورحمه الله اللفظ خبر ومعناه الدعاء ، واذا كان ما بعد ألا فى كلا وجهيها لايكون الا مبنياً على الفتح أشكل الامر فى قول الشاعر * ألا رجلا جزاه الله خيرا * فحمله الخليل على تقدير فعل كأنه قال أرونى رجلا جعله من قبيل هلا خيرا من زيد و * لولا الكمى المقنعا *(2) وحمله يونس على ان تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف لانه لا ضرورة ههنا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحقه أن يكون نكرة قال سيبويه واعلم ان كل شىء حسن لك أن تعمل فيه رب حسن لك أن تعمل فيه لا وأما قول الشاعر * لاهيثم الليلة للمطى * وقول ابن الزبير الاسدى

أرَي الحاجاتِ عند أبى خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبِلادِ

هذا تقدير الخليل وسيبويه . ورأى يونس أن الا هى التى للتمنى وانما نون للضرورة قال الاعلم « وتقدير سيبويه والخليل أولى لانه لا ضرورة فيه وحروف التحضيض مما يحسن اضمار الفعل بعدها » اه بتصرف . والمحصلة المرأة التى تحصل الذهب من تراب المعدن وتخلصها

(1) هذا صدر بيت لحسان بن ثابت الانصارى رضى الله عنه وعجزه : * عنى وأنتم من الجوف الجماخير * وبعده : لا بأس بالقوم من طول ومن قصر جسم البغال وأحلام العصافير

من كلمة يهجو بها بنى الحارث بن كعب وهم رهط النجاشى ــ وكانت بينهما مهاجاة وملاحاة ــ والجوف جمع أجوف وهو العظيم الجوف . والجماخير جمع جمخور وهو الضعيف . وأفرد الجسم وهو يريد الجمع كقوله فى حلقكم عظم وقد شجينا يريد فى حلوقكم . وهذا البيت من شواهد سيبويه فى باب ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم { ج ١ ص ٢٥٤ } والشاهد عنده فى قوله جسم البغال حيث رفع على اضمار مبتدأ وتقدير الكلام أجسامهم أجسام البغال وأحلامهم أحلام العصافير ــ والاحلام العقول . واستشهد به الشارح لفتح أحلام بعد الا لكونها دالة على الاستفهام كما ذهب اليه يونس

(2) هذه قطعة من بيت لجرير وهو : تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا

والنيب جمع ناب وهى الناقة المسنة والضوطرى الحمق ، والكمى الشجاع الذى يكمى شجاعته أى يخفيها ، والمقنع الذى يلبس المغفر والبيضة ــ وهما من أدوات الحرب ، وكان غالب أبو الفرزدق قد فاخر سحيم بن وثيل الرياحى فى نحر الابل والاطعام حتى نحر مائة ناقة فنحر سحيم ثلثمائة وقال للناس شأنكم بها فقال على بن أبى طالب هذه مما أهل به لغير الله فلا يأكل منها أحد شيئاً فأكلتها السباع والطيور والكلاب فكان الفرزدق يفتخر بذلك فى شعره فلذلك قول جرير تعدون عقر النيب الخ يريد أن الفخر انما هو بقتل الشجعان ومنازلة الابطال لا بعقر الجمال . ولولا هنا للتوبيخ والتنديم وهى المختصة بالفعل الماضى *

وقولهم لابصرة لكم وقضية ولا أبا حسن لها فعلى تقدير التنكير ، وأما لاسيما زيد فمثل لامثل زيد ﴾

قال الشارح : وقوله « وحقه أن يكون نكرة » يعنى الاسم الذي تعمل فيه لا فانه لا يكون الا نكرة من حيث كانت تنفى نفياً عاماً مستغرقا فلا يكون بعدها معين فلا في هذا المعنى نظيرة رب وكم فى الاختصاص بالنكرة لان رب للتقليل وكم للتكثير وهذا الابهام أولى بها ، وقد جاءت أسماء قليلة ظاهرها التعريف والمراد بها التنكير فمن ذلك قول الشاعر * لا هيثم الليلة للمطى * (١) أنشده سيبويه والشاهد فيه نصب هيثم بلا وهو اسم علم وهى لا تعمل الا فى نكرة وجاز ذلك لانه أراد أمثال هيثم ممن يقوم مقامه فى جودة الحداء للمطى ، ونحوه قول ذى الرمة

هِىَ الدَّارُ اذْ مَىٌّ لأَهْلِكِ جِيرَةٌ ... لَيالِىَ لا أَمْثالَهُنَّ لَيالِيا (٢)

فلما قدر بمثل تنكر لان مثلا نكرة وان أضيفت الى معرفة ، وقد يطلق مثل ويكون المراد به ما أضيف اليه كما يقول القائل لمن يخاطبه مثلك لا يتكلم بهذا ومثلك لا يفعل القبيح وعليه قوله تعالى (فجزاء مثل ماقتل من النعم) فى قراءة الجماعة غير أهل الكوفة بخفض مثل والاضافة ألا ترى انه انما يلزمه جزاء المقتول لاجزاء مثله ، وأما قوله « ولا أمية فى البلاد » فهو لعبد الله بن زبير بن فضالة بن شريك الوالى من أسد بن خزيمة والزبير بفتح الزاى (٣) وكسر الباء والشاهد فيه نصب أمية بلا وهو علم على ارادة ولا أمثال أمية كالذى قبله ، يقول هذا لعبد الله بن الزبير حين أتاه مستمنحاً فلما مثل بين يديه قال له انه نفدت نفقتى و نقبت راحلتى فقال أحضرها فأحضرها فقال أقبل بها فأقبل ثم قال أدبر بها فأدبر فقال ارقعها بسبت واخصفها بهلب وأنجد بها يبرد خفها ، السبت جلود البقر تدبغ بالقرظ تحذى منه النعال والهلب شعر الخنزير الذي يخرز به ، فقال له ابن فضالة انى أتيتك مستحملا لا مستوصفا فلعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها وانصرف عنه وكان مبخلا فذمه ومدح بنى أمية فقال

---

(١) أنشده سيبويه فى باب ما لا تغير فيه لا الاسماء عن حالها التى كانت عليها قبل أن تدخل لا {ج ١ ص ٣٥٤} وقال « واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة فى هذا الباب لانلا لا تعمل فى معرفة أبداً فاما قول الشاعر

* لا هيثم الليلة للمطى * فانه جعله نكرة كأنه قال لا هيثم من الهيثمين ومثل ذلك لا بصرة لكم ... وتقول قضية ولا أبا حسن لها تجعله نكرة . قلت فكيف يكون هذا وانما أراد علياً عليه السلام . فقال لانه لا يجوز لك أن تعمل لا فى معرفة وانما تعملها فى النكرة فاذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لها وعلم المخاطب أنه قد دخل فى هؤلاء المنكورين على فان قلت انه لم يرد أن ينفى كل من اسمه على فانما أراد أن ينفى منكورين كلهم فى قضيته مثل على كأنه قال لا أمثال على لهذه القضية ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها » اه

(٢) هو من شواهد سيبويه فى باب ماجرى على موضع المنفى لاعلى الحرف الذى عمل فى المنفى {ج ١ ص ٣٥٢} والشاهد فيه قوله لا أمثالهن لياليا فنصب أمثالهن بلا لان المثل نكرة وان كان مضافا الى معرفة وانما نصب ليالى على التبيين لامثالهن على مثال قولك لا مثلك رجلا فرجل تبيين للمثل على اللفظ . ويجوز نصب ليالى على التمييز كما تقول لا مثلك رجلا بتقدير من رجل وفى نصبه على التمييز قبح . والمعنى ان هذه الدار كانت لمية دارا زمن المرتبع وتجاور الاحياء وفضل تلك الليالى لما نال فيها من التنعم بالوصال واجتماع الشمل

(٣) الزبير — بوزان أمير وبالزاى المعجمة — قال صاحب القاموس الزبير كأمير — ابن عبد الله الشاعر وجده الزبير وعبد الله هو القائل لعبد الله بن الزبير — بضم الزاى لمحرمه : لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال له : أن وراكبها » اه

أَقولُ لِغِلْمَتي شُدُّوا رِكابي ... أُجاوِز بَطْنَ مَكَّةَ فى سَوَادِ
فَمَالى حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ ... الي ابن الكاهِلِيَّةِ من مَعادِ
أَرَى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ ... نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ فى البِلادِ (١)

قوله ابن الكاهلية يعنى أمه وكانت من كاهل وهو حي من هذيل ولما بلغ عبد الله هذا الشعر قال علم انها شر أمهاتى فعيرني بها وهي خير عماته ، وأبو خبيب عبد الله بن الزبير وخبيب ابنه وهو أكبر أولاده وكان يكنى به (٢) قال الراعى

ما إنْ أَتَيْتُ أبا خُبَيْبٍ وَافِدًا ... إلا أُرِيدُ لِبَيْعَتى تَبْدِيلا

وقوله نكدن أى ضقن وبعدن والنكد ضيق العيش وأراد بالبلاد ما كان من بلاد عبد الله وفى طاعته زمن خلافته ، وأما قوله « لا بصرة لكم » فالمراد لامثل بصرة لكم والبصرة هنا أحد العراقين ، وقولهم « قضية ولا أبا حسن لها » فالمراد على بن أبي طالب رضوان الله عليه أى مثل أبى الحسن كأنه نفى منكورين كلهم فى صفة على أى لافاضل ولا قاضى مثل أبى الحسن فالمراد بالنفى هنا العموم والتنكير لانفى هؤلاء المعرّفين وعلم المخاطب انه قد دخل هؤلاء فى جملة المنكورين وليس المعني على نفى كل من اسمه هيثم أو أمية أوعلى وانما المراد نفى منكورين كلهم فى صفة هؤلاء فالعلم اذا اشتهر بمعنى من المعانى ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى فالمعني الذى يقال هذا الكلام عنده هو الذى يسوغ التنكير وذلك أنه انما يقال لانسان يقوم بأمر من الامور له فيه كفاية ثم يحضر ذلك الامر ولم يحضر ذلك الانسان ولا من كفى فيه كفايته فاعرفه ، وأما « لاسيما زيد » فالسى المثل فكأنه لامثل زيد فهو نكرة من جهة المعنى ●

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول لا أب لك قال نهار بن توسعة اليشكرى

أبى الإسلامُ لا أبَ لى سواهُ ... اذا افتخروا بِقَيْسٍ أو تميمِ

ولا غلامين لك ولا ناصرين لك ، وأما قولهم لا أبا لك ولا غلامى لك ولا ناصرى لك فمشبه فى الشذوذ بالملامح والمذاكير ولدن غدوة وقصدهم فيه الى الاضافة واثبات الالف وحذف النون لذلك وانما أقحمت اللام المضيفة توكيداً للاضافة ألا تراهم لا يقولون لاأبا فيها ولا رقيبى عليها ولا مجيرى منها وقضاء من حق المنفى فى التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال ﴾

قال الشارح : اذا كان بعد الاسم المنفى لام الاضافة نحو لا غلام لك ولا ناصر لزيد فلك فى الاسم المنفى وجهان أحدهما أن يبني مع لا ويكون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه وتكون

---

(١) تقول : نكد زيد حاجة عمرو - بزنة فرح - اذا منعه اياها كما تقول نكد فلان فلانا اذا منعه الذى سأله أولم يعطه الا أقله

(٢) أقول وكان يلقب خبيبا كذلك قال فى القاموس : « والخبيبان أبو خبيب عبد الله بن الزبير وابنه أو وأخوه مصعب » اه وقال حميد بن الارقط :

قدنى من نصر الخبيبين قدى ... ليس الامام بالشحيح الملحد

فمن رواه على التثنية فقد أراد ما ذكره صاحب القاموس ومن رواه على صورة الجمع فقد أراد الثلاثة جميعا

اللام فى موضع الخبر أو فى موضع الصفة للاسم ويكون الخبر محذوفا وهذا الوجه هو الاصل والقياس والوجه الثانى أن يكون مضافا الى ما بعد اللام وتكون اللام زائدة مقحمة ويكون حذف التنوين منه كحذفه من قولك لاغلام رجل عندك ويكون المنفى معربا غير مبني منفصلا عن لا النافى وليسا كالشيء الواحد ، فعلى هذا تقول « لاأب لك » ولا أخ لعمرو فيكون الاسم المنفى مبنياً مع النافى ويكون الجار والمجرور فى موضع الخبر أو فى موضع الصفة والخبر محذوف فاذا كان صفة جاز أن يكون محله نصباً على اللفظ وجاز أن يكون محله رفعاً على الموضع ويجوز أن يكون الجار والمجرور بياناً لاصفة ولا خبراً على تقدير أعني قال الشاعر * أبى الاسلام لا أب لى سواه الخ * (١) الشاهد فيه قوله لا أب على البناء وتركيب النافي والمنفى وجعلهما شيئاً واحداً ومعناه ظاهر يقول انى لاأفتخر بآبائى وانمائى الى قبائل العرب من قيس وتميم ونحوهما كما يفعل غيرى وانما افتخاري بالاسلام وكفى به فخراً ، ويجوز أن تقول لاأبا لزيد ولا أخا لعمرو قال الشاعر

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ (٢)

فيكون لفظ الاسم بعد لا كلفظ الاسم المضاف ولا عاملة فيه غير مبنية معه كأنك أضفت الاسم المنفى الى المجرور فقلت لاأباك ولا أخاك وهذا تمثيل ولا يتكلم به وربما جاء فى الشعر قال الشاعر

وقدماتَ شَمَّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ وأيُّ كريمٍ لا أباكَ مُخَلَّدُ (٣)

وقال الآخر

أبالموتِ الذى لا بُدَّ أنّى مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفِينى

ثم دخلت اللام لتأكيد الاضافة كما كانت كذلك فى قوله * يابؤس للحرب * (٤) الا ان النية فى

(١) هو من شواهد سيبويه فى باب المنفى المضاف بلام الاضافة {ج ١ ص ٣٤٨} والمعنى اذا اعتزى غيرى الى قومه وانتمى فى الشرف اليهم فأنا معتز للاسلام منتسب له منتم فى الشرف اليه وانما قال ذلك لان يشكر من قبائل بكر بن وائل وهى فى غير البيت وموضع الشرف

(٢) البيت لجرير بن عطية يخاطب تيم بن عبد مناة وهم رهط عمر بن لجأ التيمى الخارجى وعدي هذا هو عدي ابن عبد مناة فأضاف تيما اليه خوف التباسه وكانت بين جرير وبين عمر هذا مهاجاة فلما توعد جرير قومه أتوه به موثقا وحكموه فيه فأعرض عن هجوهم ومعنى لا يلقينكم فى سوأة لا تمالئوه ولا تناصروه على فأقارضكم بالهجو فتقعوا منه فى سوأة وشين والسوأة : الفعلة القبيحة ومعنى لا أبالكم : الغلظة فى الخطاب والحط • وأصله أن ينسب الرجل مخاطبه الى غير أب معلوم شتماله واحتقاراً لشأنه ثم كثرت في الاستعمال حتى جعلت فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب • والبيت من شواهد سيبويه وقد استشهد به مرتين احداهما فى باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول {ج ١ ص ٢٦} والثانية فى باب يكرر فيه الاسم فى حال الاضافة ويكون الاول بمنزلة الآخر {ج ١ ص ٣١٤} والشاهد فيه اقحام تيم الثانى بين الاول وما اضيف اليه والتقدير ياتيم عدي تيمها فحذف الضمير من تيمها اختصاراً وقدم تيماً فاتصل بعدى فوجب له النصب وقد كان تيم الاول مضافا فبقى على نصبه وجاز هذا لان النداء كثير الاستعمال فاحتمل التغيير • ومحل الشاهد عند الشارح هناقوله لا أبالكم حيث نصب المنفى بلا وحذف تنوينه للاضافة كما يحذف فى لا غلام رجل عندك

(٣) البيت لمسكين الدارمي ورواه سيبويه «وأى كريم لا أباك يمتع» ثم قال ويروى مخلد اه وقال أبوسعيد السيرافى «فان قيل ذكرتم ان قول القائل لا أخالك تقديره لا أخاك واللام زائدة فاذا قال لاأخالى واللام زائدة بقى لاأخاى وليس فى الكلام رأيت أخاى فالجواب أن الاصل ان يقال رأيت أخى لكنهم استثقلوا تشديد الياء فحذفوا لام الفعل وشبهوها بما حذف لامه نحو يدى ودمى فاذا فصلوا بينهما باللام رجع الحرف الى أصله ونطق به على قياسه فى لا أخالك ونحوه» اه

(٤) هى قطعة من بيت للنابغة وهو : قالت بنو عامر خالوا بنى أسد يابؤس للحرب ضرارا لاقوام والشاهد فيه

هذه الاضافة التنوين والانفصال ولا يتعرف المنفي بالاضافة كما كان كذلك في قولك لا مثل زيد عندك وكل شاة وسخلتها بدرهم ولذلك عملت لا فيه ، وتقول « لاغلامين لك ولا ناصرين لزيد » فالاسم المنفى مبنى مع لا بناء خمسة عشر كما كان كذلك فى قولك لا أب لك لان الموضع موضع بناء لا مانع من ذلك وتثبت النون فيه كما تثبت مع الالف واللام وتثنية مالا ينصرف نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين وذلك لقوة النون مع الحركة هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب أبو العباس المبرد الى انهما معربان وليسا مبنيين مع لا قال لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحداً فلم يجز ذلك كما لم يوجد ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد وهذا اشارة الى عدم النظير واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير أما اذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا ، ومن قال لا أبا لك فجعل المنفي مضافا وجعل اللام مقحمة قال لا غلامى لزيد ولا ناصرى لك بحذف النون لانه أراد الاضافة ثم أقحم اللام لتأكيد الاضافة ، وقوله « فشبه بالملامح والمذاكير ولدن غدوة » يريد ان هذا الاقحام ورد شاذاً على غير قياس كما أن الملامح والمذاكير كذلك ألا ترى أن الواحد من الملامح لمحة والواحد من المذاكير ذكر ولا يجمع واحد من هذين البناءين على مفاعل ومفاعيل وانما جاء في هذين الاسمين شاذاً كأنه جمع ملمحة وجمع مذكار جاء الجمع على ما لم يستعمل كما جاء لا أبا لك ولا غلامى لك على ارادة الاضافة وان لم يكن الاضافة مستعملة الا على ندرة وضرورة ؛ وكذلك لدن غدوة نصبت غدوة بلدن على التشبيه باسم الفاعل شبهت نونها بتنوين اسم الفاعل والحركة قبلها بحركة الاعراب واختص هذا الشبه والنصب بغدوة فلا ينصب غيرها ، وقوله « وقصدهم الى الاضافة واثبات الالف وحذف النون لذلك » يريد ان الغرض بقولهم لا أبا لك ولا غلامى لزيد الاضافة وأن التقدير لا أبك ولا غلاميك وان كانت اللام فاصلة فى اللفظ يدل على ذلك ثبوت الالف فى الاب فى قولك لا أبا لك وحذف النون فى التثنية من قولك لا غلامى لك ولو كان الاب منفصلا غير مضاف لكان ناقصا محذوف اللام كما تقول هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب ولا يستعمل تاماً الا فى حال الاضافة نحو قولك هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك وكذلك النون فى التثنية لا تسقط فى حال الافراد انما تسقط للاضافة فحذفها هنا دليل على ارادة الاضافة لفظا ؛ وقوله « وانما أقحمت اللام المضيفة لتأكيد الاضافة » يريد انما خصت هذه اللام بالاقحام دون غيرها من حروف الاضافة لما فيها من تأكيد الاضافة اذ الاضافة هنا بمعنى اللام وان لم تكن موجودة فاذا قلت أبو زيد فتقديره أب لزيد فاذا أتيت بها كانت مؤكدة لذلك المعنى غير مغيرة له ألا ترى ان معنى الملك والاختصاص مفهوم منها فى حال عدم اللام كما يفهم عند وجودها فلا فرق بين قولك غلام زيد وغلام لزيد فلذلك « لم يقولوا لا أبا فيها ولا مجيري منها ولا رقيبي » عليها ولم يقحموا

اقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه فى قوله يابؤس للحرب توكيداً للاضافة حملوه على أن اللام لو لم تجىء لقالت يا بؤس الجهل وانما فعل هذا فى المنفى تخفيفا لان النفى فى موضع تخفيف وكذلك النداء موضع تخفيف .. وقول النابغة خالوا معناه قاطعوا وتاركوا ويقال للمرأة المطلقة خلية من ذلك ومنه خليت النبت اذا قطعته . ونصب ضراراً على الحال من الجهل : والمعنى ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له

غير اللام لانها لا تؤكد الاضافة كما تؤكدها اللام (١) ، وقوله « وقضاء من حق المنفي في التنكير » يريد ان زيادة اللام في لا أبا لك أفادت أمرين أحدهما تأكيد الاضافة والآخر لفظ التنكير لفصلها بين المضاف والمضاف اليه فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الالف في الاب ومن جهة تهيئة الاسم لعمل لا فيه يعتد بها فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد شبهت في أنها مزيدة ومؤكدة بتيم الثاني في * ياتيم تيم عدي * والفرق بين المنفي في هذه اللغة وبينه في الاولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبني ؛ واذا فصلت فقلت لا يدين بها لك ولا أب فيها لك امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه وأجازهما يونس ، واذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يكن بد من اثبات النون في الصفة والموصوف ﴾

قال الشارح : قد شبهت اللام هنا في أنها مزيدة للتأكيد بتيم الثاني من قوله « ياتيم تيم عدى (٢) » فعدى مخفوض باضافة تيم الاول اليه وتيم الثاني مقحم زائد للتأكيد ومثله اقحام التاء في قولهم ياطلحة أقبل بفتح التاء قال الشاعر

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ ۞ وَلَيْلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ (٣)

ووجه الشاهد فيه أنه أراد الترخيم بحذف التاء ثم أقحمها وهو لا يعتد بها ففتحها كما يفتح ما قبل التاء في الترخيم ، قال « والفرق بين المنفي في هذه اللغة وبينه في الاولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبني » يعني أنك اذا قلت لا أب لك من غير ألف كان الاب مبنيا معلا ويكون الجار والمجرور في موضع الصفة والخبر محذوف أو يكون في موضع الخبر واذا قلت لا أبا لك كان معربا منصوبا لانه مضاف الى ما بعد اللام فالاسم بعد اللام مخفوض باضافة المنفي اليه لا باللام ولا يتعلق اللام ههنا بشيء وفي الاول تتعلق بمحذوف ، « فان فصلت بين المنفي وما أضيف اليه » بظرف أو جار ومجرور « مع اللام المقحمة » قبح عند الخليل وسيبويه لان اللام بمنزلة ما لم يذكر فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه حاجز نحو لا مثل زيد فكما يقبح لا مثل بها لك زيد قبح لا أبا فيها لك ألا ترى أنك اذا فصلت بين كم ومفسرها في الخبر بشيء فقلت كم بها رجلا مصابا عدل الى لغة من ينصب وان كان لغة من يخفض بها

(١) قال سيبويه « وتقول لا يدين بها لك ولايدين اليوم لك اثبات النون أحسن وهو الوجه وذلك أنك اذا قلت لا يدى لك ولا أباك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه شيء نحو لا مثل زيد فكما قبح ان تقول لا مثل بها زيد فتفصل قبح أن تقول لايدى بها لك ولكن تقول لا يدين بها لك ولا أب يوم الجمعة لك كأنك قلت لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة ثم جعلت لك خبرا فرارا من القبح . . . . فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف اليه قبح أن تفصل بين لك وبين المنفي الذي قبله . . لان اللام كأنها ههنا لم تذكر » اه

(٢) ذكرنا البيت الذي فيه هذه القطعة وما فيه من الشواهد في الفصل الذي قبل هذا فانظره

(٣) البيت مطلع قصيدة للنابغة الذبياني والشاهد فيه أن الهاء موجودة في قوله يا أميمة وهي مع ذلك مفتوحة مع ان من حقها ان تكون مضمومة ووجه الفتح انه قدر الكلمة المناداة مرخمة ثم أقحم التاء فزادها ولم ينظر اليها وجاز الحذف والاقحام لان النداء كثير الاستعمال محتمل للتغيير . وناصب نمت لهم وفعله أنصب وكان القياس أن يقول منصب فجاء على معنى ذى نصب ولم يجر على فعله وكليني معناه اتركيني وهو من وكلته الى كذا اذا تركته . . يقول اتركيني وما أنا فيه من الهم ومقاساة طول الليل بالسهر ولا تزيديني باللوم والعذل وجعل بطء الكواكب دليلا على طول الليل كأنها لا تغرب فينقضي

مع غير الفصل أكثر لقبح الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور وهو مع قبحه جائز فى الشعر نحو قوله * لله در اليوم من لامها (١) * وقوله

كأنَّ أصْوَاتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا   أوَاخِرِ المَيْسِ أصْوَاتُ الفَرَارِيجِ (٢)

واذا قبح الفصل مع اعتقاد الاضافة كان الاختيار الوجه الاول وهو البناء واثبات النون فى التثنية وحذف الالف من الاب فتقول « لا يدين بها لك ولا أب فيها لك » وهذا معنى قوله « امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه » يريد حذف النون من التثنية واثبات الالف فى الاب فلا تقول لا يدى بها لك ولا أبا فيها لك لان حذف النون من التثنية واثبات الالف فى الاب يؤذنان بالاضافة والفصل يبطل ذلك ، « وكان يونس يذهب الى جواز الفصل » بالظرف أو ما جرى مجراه من جار ومجرور من غير قبح اذا كان الظرف ناقصاً لا يتم به الكلام نحو لا يدى بها لك ومعناه لا طاقة بها لك فهذا جائز عنده لان بها في هذا المكان لا يتم به الكلام لانه ليس خبرا وعند سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيح سواء كان مما يتم به الكلام أو لا ، فان وصفت المنفى فقلت « لا غلامين ظريفين لك » لم يجز حذف النون من المنفى ولا من صفته أما امتناع الحذف من المنفى فلانك وصفته وأنت تنوي اضافته الى ما بعد اللام والمضاف اليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف الاسم الا بعد تمامه ولان الفصل فى الشعر انما جاز بين المضاف والمضاف اليه بالظرف أو الجار والمجرور لا بغيره ولا يجوز اسقاط النون من الصفة لان ذلك انما جاء فى المنفى لا فى صفته *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفى صفة المفرد وجهان أحدهما أن تبنى معه على الفتح كقولك لا رجل ظريف فيها والثانى أن تعرب محمولة على لفظه أو محله كقولك لا رجل ظريفا فيها أو ظريف فان فصلت بينهما أعربت وليس في الصفة الزائدة عليها الا الاعراب ، فان كررت المنفى جاز فى الثانى الاعراب والبناء وذلك قولك لا ماء ماء بارداً وان شئت لم تنون ﴾

قال الشارح : انما قال « المفرد » تحرزاً من المضاف نحو لا غلام رجل فان وصفت المضاف لم يجز فيه البناء البتة « فاذا وصفت المنفى المفرد » جازلك فى الصفة وجهان أحدهما أن تبني الصفة والموصوف وتجعلهما اسما واحدا على خمسة عشر وذلك لان الموضع موضع بناء وتركيب وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جارى بيت بيت ونحوه فكأن الثانى دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يجز تركيبه معهما أيضا لانه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا ، « والوجه الثانى

(١) هذا عجز بيت لعمرو بن قميئة وصدره * لما رأت ساتيدما استعبرت * والشاهد فيه اضافة در الى من مع الفصل بالظرف ضرورة اذ لم يمكنه اضافة الدر الى الظرف ونصب من به لانه ليس باسم فاعل ولا اسم فعل فيعمل عمل الفعل وساتيدما جبل بعينه واستعبرت بكت وأجرت عبرتها وهى الدمعة يصف امرأة نظرت ساتيدما فذكرت به بلادها النازحة البعيدة فبكت شوقا اليها ثم قال لله در اليوم من لامها على استعبارها وبكائها وشوقها انكارا على لائمها لانها انما بكت بحق فلا ينبغى ان تلام

(٢) البيت لذى الرمة والشاهد فيه اضافة الاصوات الى أواخر الميس مع فصله بالجار والمجرور ضرورة والتقدير كأن أصوات أواخر الميس من شدة سير الابل بنا واضطراب رحالها عليها أصوات الفراريج • والميس شجر يعمل منه الرحال ويقال هو النشم والايغال شدة السير •

ان

أن تعربه » ولك في اعرابه وجهان أحدهما أن تتبعه اللفظ فتنصبه وتنونه فتقول « لا رجل ظريفا عندك » فان قلت كيف جاز حمل الصفة على اللفظ والاول مبني والثاني معرب قيل لما اطرد البناء ههنا في كل نكرة تقع هذا الموقع أشبهت حركته حركة المعرب فجاز أن يوصف على لفظه ويعطف عليه وان كان مبنياً ومثله الحمل على حركة البناء في المنادى العلم نحو قولك يازيد الظريف بالرفع حملا على اللفظ وان كان مبنياً وليس لك حركة بناء تشبه حركة الاعراب مشابهة تامة الا الفتحة في قولك لا رجل في الدار والضمة في المنادى نحو قولك يازيد ، ويجوز في نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولا على محل المنفي لان محله نصب بالنافي الذى هو لا لمضارعتها ان على ما تقدم وانما بني للتركيب مع لا فالفتحة فيه فتحة بناء نائبة عن فتحة اعراب ويجوز في الصفة أيضاً الرفع حملا على موضع النافي والمنفي لان لا وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء يدل على ذلك أنا اذا قلنا لا فيها رجل ففصلنا بين لا واسمها بظرف أوجار ومجرور بطل عملها وارتفع اسمها بالابتداء مع صحة الجحد بها وبقاء معني المنصوب ومنه قوله تعالى (لا فيها غول) فلذلك جاز في النعت فيما بعد لا والعطف عليه الرفع على موضع لا مع الاسم والنصب على الاسم الذى بعد لا وقد شبهه سيبويه بقوله * فلسنا بالجبال ولا الحديدا [1] * في اجرائه على موضع الباء اذ كان موضعها نصباً على خبر ليس ولو أجراه على اللفظ لقال ولا الحديد ، واعلم أنه « اذا فصل بين المنفي وصفته » بظرف أو جار ومجرور نحو لا رجل اليوم ظريفا ولا رجل فيك راغباً امتنع البناء لانه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر ، ووجه الاعراب والتنوين إما بالنصب واما بالرفع نحو قولك لا رجل ظريفا عندك ولا رجل ظريف عندك فالنصب على اللفظ والرفع على المحل ، « فان أتيت بصفة زائدة » نحو لا غلام ظريف عاقلا عندك كنت في الوصف الاول بالخيار ان شئت بنيته ومنعته التنوين وان شئت أعربته ونونته ولا يكون الثاني الا منونا معربا اما بالنصب واما بالرفع ولا يجوز فيه البناء لانك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا ، فان كررت الاسم المنفي نحو قولك لا ماء ماء باردا فانت في الاسم الثاني بالخيار ان شئت نونته وان شئت لم تنونه لانك جعلته وصفا كما قالوا مررت بحائط آجر وبباب ساج فكما وصفوا بآجر وساج وهما اسمان جامدان غير مشتقين فكذلك وصف بالاسم الثاني وان كان اسما غير مشتق فقالوا لا ماء ماء باردا فاذا نونت جاز رفعه ونصبه كما قلت لا رجل ظريفا وظريف واذا لم تنون بنيت وركبت الاول والثاني وجعلتهما

---

(١) هذا عجز بيت لعقيبة الاسدي وصدره * معاوى أننا بشر فاسجح * وبعده * أديروها بني حرب عليكم * ولا ترموا بها الغرض البعيدا يخاطب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه يشكو اليه جور العمال وأسجح معناه ارفق وكن سهلا ومنه خد أسجح أي طويل سهل وناقة سجحج سهلة السير لينة المر . والشاهد فيه نصب الحديد وهو معطوف الجبال المجرور في اللفظ وذلك لان الباء دخلت على شيء لولم تدخل عليه لم يختلف المعنى ولم يختل ولم يحتج اليها ولكان الكلام نصبا الست تراهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا فلا يتغير المعنى وجري هذا مجراه قال الاعلم « وقد رد سيبويه رواية البيت بالنصب لان البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعده مايدل على ذلك وهو قوله

أكلتم أرضنا فجرزتموها فهل من قائم أو من حصيد

وسيبويه رحمه الله غير متهم فيما نقله رواية عن العرب ويجوز ان يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة أو يكون الذى أنشده رده الى لغته فقبله منه سيبويه منصوبة فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر » اه

اسما واحدا وأما باردا فلا يكون فيه الا الاعراب والتنوين لانه وصف ثان وقد تقدم علته *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحكم المعطوف حكم الصفة الا فى البناء قال

* لا أب وابنا مثل مروان وابنه * وقال * لا أم لى ان كان ذاك ولا أب * وان تعرف فالحمل على المحل لا غير كقولك لا غلام لك ولا العباس ﴾

قال الشارح : « حكم المعطوف كحكم الصفة » لانهما من التوابع الا فى البناء فانه لا يجوز بناء المعطوف وجعله مع ما عطف عليه شيئا واحدا لانه قد تخلل بينهما حرف العطف فمنع ذلك من البناء والتركيب كما منع الفصل بين الصفة والموصوف اذا قلت لا رجل عندك ظريفا ولأنه يؤدى الى جعل ثلاثة أشياء الاسم المعطوف والمعطوف عليه وحرف العطف شيئا واحدا وذلك اجحاف ؛ وما عدا البناء مما كان جائزاً فى الصفة فهو جائز ههنا من الاعراب والتنوين وهما شيئان النصب والرفع فالنصب بالحمل على لفظ المنفى لان الفتحة مشبهة بحركة الاعراب على ما ذكرنا والثانى بالحمل على موضع المنفى لان موضعه نصب بلا ولولا البناء كان منونا ؛ والامر الثانى الرفع بالحمل على موضع المنفى والنافى وموضعهما رفع على ما ذكر فى الصفة ومثله قوله تعالى (فأصدق وأكن من الصالحين) جزمت أكن حملا على موضع فأصدق لان موضعه جزم كأنك قلت أصدق وأكن من الصالحين ، وأما قول الشاعر

فَلاَ أبَ وَابْناً مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتأزَّرَا [1]

فالشاهد فيه أنه عطف ابنا على المنصوب بلا ونونه لتعذر البناء على ما ذكرنا ونصب مثلا على أنه وصف للمنفى وما عطف عليه ومثل يكون وصفا للاثنين والجمع وان كان لفظها مفردا لما فيها من الابهام قال الله تعالى (أنؤمن لبشرين مثلنا) والخبر محذوف وقد روى رفع الابن ههنا بالعطف على الموضع ورفع مثل على النعت أو الخبر ، يمدح مروان بن الحكم وابنه عبدالملك ، وأما قول الآخر

« * لا أم لى ان كان ذاك ولا أب [2] * » وقبله

هَلْ فِي القَضِيَةِ أنْ إذَا اسْتَغْنَيْتُمُوا وَأمِنْتُمُ فَأنَا البَعِيـدُ الأجْنَبُ

وَإذَا تَـكُونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَـا وَإذَا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ * البيت

فالشعر لرجل من مذحج والشاهد فيه عطف الاب على موضع النافى والمنفى على ما تقدم وصفه « فان كان المعطوف معرفة » نحو لا غلام لك وزيد « ولا غلام لك والعباس » لم يجز نصبه بالحمل على عمل لا لان لا لا تعمل الا في النكرة وانما ترفعه على موضع لا وما عملت فيه لان موضعهما ابتداء وقد تقدم بيانه *

(١) قد سبق القول على هذا البيت قريبا فانظره

(٢) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت فقال سيبويه هو لرجل من مذحج وهو هنى ـ بضم أوله وفتح النون وياء مشددة ـ ابن أحمر الكنانى وقال ابن الاعرابى هو لرجل من بنى عبد مناة ونسبه الحاتمى الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهانى الى ضمرة بن ضمرة ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة والصغار ـ بفتح الصاد الذل وقوله بعينه توكيد له والباء زائدة وكان هذا الشاعر ممن يبر أمه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر عليه اخا له يقال له جندب وبعد الابيات

عجب لتلك قضية وأقامتى فيكم على تلك القضية أعجب

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز رفعه اذا كرر قال الله تعالى (فلا رفث ولا فسوق) وقال (لا بيع فيه ولا خلة) فان جاء مفصولا بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير كقولك لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان لا تعمل في النكرة النصب وتبني معها على الفتح بناء خمسة عشر وذلك نحو لا رجل فى الدار فرجل ههنا فى موضع منصوب منون وانما حذف منه التنوين للبناء والتركيب وهو فى تقدير جواب هل من رجل فان كررتها وأردت اعمالها على هذا الوجه جاز فقلت لا رجل ولا امرأة ويكون جواب هل من رجل ومن امرأة ، فان كررت لا علي انها جواب كلام قد عمل بعضه فى بعض من المبتدأ والخبر وتكرر جاء الجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك قولك لا غلام عندك ولا جارية كأن السؤال أغلام عندك اوجارية وهذا سؤال من قد علم ان احدهما عنده ولا يعرفه نفسه فسأل ليعرف عينه فان كان عند المسؤل واحد منهما قال غلام ان كان غلاما او امرأة ان كان امرأة فان لم يكن عنده واحد منهما قال لا غلام عندى ولا امرأة ولا يحسن ان يقول لا غلام عندي من غير تكرير لا من قبل ان هذا جواب من قال أغلام عندك وجواب مثل هذا أن يقول المسؤل نعم ان كان عنده او لا ان لم يكن عنده ولا يزيد على لا شيئا كما لا يزيد على نعم شيئا فلذلك خالف حال التكرير حال الافراد ولم يجز الرفع فى الافراد وجاز مع التكرير، « وقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق وقوله تعالي لا بيع فيه ولا خلة » شاهد لجواز الرفع مع التكرير ومثله قول الراعى

وما هَجَرْتُكِ حتى قلتِ معلنةً لا ناقةٌ لِىَ فى هذا ولا جَمَلُ (١)

« فان فصلت بين المنفى والنافي » نحو لا لك غلام ولا فى بيتك جارية لم يجز أن تجعلها معاً اسماً واحداً لان الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل لان لا لا تعمل لضعفها الا فيما يليها واذا لم يجز اعمالها مع الفصل تعين أن يرفع مابعدها بالابتداء والخبر ولزم تكريرها لما ذكرناه قال الله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) وكذلك « اذا كان المنفى معرفة » لم يجز فيه الا الرفع لان لا لا تعمل فى معرفة فلزم التكرير نحو قولك لا زيد عندى ولا عمرو فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقولهم لا نولك أن تفعل كذا كلام موضوع موضع لا ينبغى لك أن تفعل كذا وقوله * حياتك لا نفع * وقوله * أن لا الينا رجوعها * ضعيف لا يجىء الا فى الشعر وقد أجاز المبرد فى السعة أن يقال لا رجل فى الدار ولا زيد عندنا ﴾

قال الشارح : لما قرر أن المنفى اذا كان معرفة لم يجز فيه الا الرفع ويلزمه التكرير أورد هذه الالفاظ

(١) الراعى هو عبيد بن حصين النمرى أحد شعراء دولة بنى أمية والشاهد فى البيت رفع ما بعد لا على أنه مبتدأ وخبر لتكريرها على مايجب فيها مع التكرير ، ولو نصب على أعمالها لجاز والرفع أكثر لان ذلك جواب لمن قال لك ألك فى هذا ناقة اوجمل فقلت له : لا ناقة لى فى هذا ولا جمل فجري ما بعد لا فى الجواب مجراه فى السؤال ويروى بدل هجرتك «صرمتك» وهما بمعنى واحد يقول انه ما هجرها ولا ترك ودها وغفل عما كان بينهما ألا بعد ان تبرأت منه وصرمته وأعلنت ذلك بالقول وضرب قوله لا ناقة لى فى هذا ولا جمل مثلا لبراءتها منه وتخليها عنه وقطعها له وهذا مثل سائر فى هذا المعنى

التى وردت ناقصة للقاعدة وذلك أنها معارف مرفوعة ولم تكرر وخرجها فأما قولهم « لا نوالك أن تفعل كذا » فهى كلمة تقال فى معنى لاينبغى لك وهى معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها الخبر ولم يكرروا لامن حيث أنها جرت مجرى الفعل اذ كانت بمعناه والفعل اذا دخل عليه لا لم يلزم فيه التكرير فأجروا لانوالك مجري لاينبغى لك لانه فى معناه كما قالوا لاسلام عليك فلم يكرروا لانه فى معنى لاسلم الله عليك كما أجروا يذر مجرى يدع فى حذف الواو التى هي فاء لانها مثلها فى المعنى وان لم يكن فى يذر حرف حلق ، فأما قول الشاعر

وأنتَ امرُؤٌ منَّا خُلِقْتَ لغيرنا « حياتُكَ لا نفعٌ » وموتكَ فاجِعُ (١)

البيت لرجل من بنى سلول والشاهد فيه رفع مابعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبحه والذى سوغه ان ما بعده يقوم مقام التكرير فى المعنى لان قوله حياتك لا نفع وموتك فاجع بمعنى لانفع ولا ضرر يقول أنه منا في النسب الا أن نفعه لغيرنا فحياته لاتنفعنا وموته يحزننا ، وأما قول الآخر

قضَتْ وطَراً واسترجعتْ ثمّ آذنتْ ركائبُها « أنْ لا إلينا رجوعها (٢)

فالشاهد فيه الرفع بلا من غير تكرير ضرورة وسوغه شبه لا بليس من حيث النفى ، وصف انها فارقته فبكت واسترجعت ومعنى آذنت أشعرت والركائب جمع ركوبة وهى الراحلة تركب ، وهو عند سيبويه ضعيف من قبيل الضرورة لانه لم يكرر لا على ماتقدم من لزوم تكريرها اذا رفع ما بعدها « وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لايرى بأساً أن تقول لارجل فى الدار » فى حال الاختيار وسعة الكلام ويجعله جواب قوله هل رجل فى الدار ويجوز أن يكون لرجل واحد ويجوز أن يكون فى موضع جمع كما كان في قولك هل رجل في الدار وكذلك يجيز « لا زيد فى الدار » على تقدير هل زيد فى الدار وان كان الاول أكثر فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفى لاحول ولا قوة الا بالله ستة أوجه أن تفتحهما وأن تنصب الثاني وأن ترفعه وأن ترفعهما وأن ترفع الاول على أن لا بمعني ليس أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثانى وأن تعكس هذا ﴾

قال الشارح : لك فى « لاحول ولا قوة الا بالله » وما أشبهه أن تبنيهما على الفتح وتكون لا الثانية

---

(١) البيت منسوب فى كتاب سيبويه {ج ١ ص ٣٥٨} لرجل من بنى سلول ونسبه العسكرى للضحاك الرقاشى وبعده وأنت على ما كان منك — ابن حرة أبي لما يرضى به الخصم ضائع قال الاعلم والشاهد فيه رفع مابعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبحه ونظير البيت قوله زيد لا قائم ولا يحسن حتى يقول لا قائم ولا قاعد وسوغ الافراد هنا ان ما بعده يقوم مقام التكرير فى المعنى لانه اذا قال وموتك فاجع دل على ان حياته لا تضر فكأنه قال حياتك لا نفع ولا ضر يقول هو منا فى النسب الا ان نفعه لغيرنا فحياته لا تنفعنا لعدم مشاركته لنا وموته يفجعنا لانه أحدنا اه وحياتك مبتدأ ولا حرف نفى لا عمل له ونفع خبر المبتدأ

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه {ج ١ ص ٣٥٥} وهو من الشواهد التى لم يعرف قائلها. قال الاعلم «والشاهد فيه ابتداء المعرفة بعد لا مفردة وانما يبتدأ بعدها المعارف مكررة كقولهم لا زيد فى الدار ولا عمرو ووجه جوازه تشبيه لا بليس ضرورة فى افراد الاسم بعدها وان لم تعمل فيه عملها فكأنه قال ليس الينا رجوعها » اه واسترجعت يحتمل أن يكون من الاسترجاع عند الحزن أى قول المحزون انا لله وانا اليه راجعون ويحتمل أن تكون السين والتاء فيه مزيدتين للدلالة على الطلب فمعناه أنها طلبت الرجوع والعودة

نافية

نافية كالاولى كانك استأنفت النفى بها فيكون كل واحد منهما جملة قائمة بنفسها فلا الاولى واسمها فى موضع مبتدأ ولا الثانية واسمها فى موضع مبتدأ ثان ويقدر لكل واحد منهما خبر مرفوع « ولك أن تفتح الاول وتنصب الثانى » نصبا صريحا بالتنوين فتقول لاحول ولا قوة الا بالله فتعطف المنصوب المنون على المركب اما على فتحة البناء لشبهها بحركة الاعراب واما على عمل لافى المنفى وحقه أن يكون منونا الا أن البناء منعه من ذلك كما تقول مررت بعثمان وزيد فموضع عثمان خفض الا انه لا ينصرف فجرى مجرى المعطوف على موضعه كذلك ههنا ويكون الاعتماد في النفى على لا الاولى وتكون لا الثانية زائدة مؤكدة للنفى قال الشاعر

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً إِتَّسَعَ الْخرقُ على الراقِعِ (١)

« ولك أن تفتح الاول وترفع الثانى » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله فتعطف الثانى على موضع لا واسمها لانهما فى موضع رفع بالابتداء ونظير ذلك كل رجل ظريف فى الدار ان شئت خفضت ظريفاً على النعت لرجل وان شئت رفعته على النعت لكل فكذلك لارجل ولا غلام لك ان شئت حملت على المنفى وان شئت حملت على موضع النافى والمنفى فيكون الثانى أيضا مبتدأ لان ما عطف على المبتدأ مبتدأ وجاز أن يكون الخبر عنهما واحدا لانه ظرف وتكون لاالثانية زائدة لتأكيد والاعتماد فى النفى علي لا الاولي ويجوز أن تجعل لا الثانية بمعني ليس وتقدر لها خبراً منصوباً ، « ولك أن ترفعهما جميعاً » فتقول لا حول ولاقوة الا بالله وقد قرئ لا بيع فيه ولا خلال قال الشاعر

وما هَجَرتُكِ حتى قلتِ مُعْلِنَةً لا ناقةٌ لِي في هذا ولاَ جَمَلُ (٢)

فيجوز ان يكون لافى هذا الوجه بمعني ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون الظرف فى موضع خبر منصوب ويجوز أن تكون نافية وما بعدها مبتدأ ويكون الظرف فى موضع خبر مرفوع ، « ولك أن ترفع الاول وتفتح الثانى » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله ويكون رفع الاول على أن تكون لا بمعني ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويجوز أن تكون لاالنافية وما بعدها مبتدأ وجاز ذلك غيرمكرر على رأي أبي العباس وهو المذهب الضعيف عند سيبويه وحسن ذلك وقوع لا الثانية بعدها وان كان المراد بها الاستئناف ولا الثانية المشبهة بان ولذلك ركبت معها وبنيت فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ وهى ستة أوجه من حيث التقدير وجعل لا بمعني ليس فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف المنفى فى قولهم لاعليك أى لا بأس عليك ﴾

---

(١) قد مضى هذا البيت قريباً وهو لانس بن العباس أحد بنى سليم وقيل هو لأبى عامر جد العباس بن مرداس ورواية البيت هنا كما فى كتاب سيبويه {ج ١ ص ٣٤٩} ويرويه بعضهم اتسع الخرق على الراتق ويروون قبله

لاصلح بينى فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقى
سيفى وما كنا بنجد وما قرقر قمر الواد بالشاهق

والراقع والراتق الذى يرتق ما فى الثوب من خرق ويخيطه والشاهد فيه ههنا نصب المعطوف وتنوينه على الغاء لا الثانية وزيادتها لتأكيد النفى والتقدير لا نسب وخلة اليوم ولو رفعت الخلة على الموضع لجاز وكان المصنف قد ذكره فيما مضى وقدر فعلا ناصبا لخلة أي ولا أرى خلة كما قدر الخليل فى قول المرادي ألا رجلا جزاه الله خيرا فعلا أى الا ترونى رجلا

(٢) سبق قريبا هذا البيت والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك

قال الشارح : اعلم انهم قد حذفوا اسم لا النافية كما حذفوا الخبر فقالوا « لا عليك والمراد لا بأس عليك » أى لا شىء عليك وانما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفاً وقالوا لا كالعشية عشية والمراد لا عشية كالعشية الليلة ومثله لا كزيد رجل والمراد لا أحد كزيد رجل فالاسم محذوف والجار والمجرور فى موضع الخبر وعشية مرفوع لانه عطف بيان على الموضع وكذلك رجل من قوله لا كزيد رجل ويجوز النصب على اللفظ أو التمييز على حد النعت فى قوله * فهل فى معد دون ذلك مرفدا * (١) ومما حذف اسم لا فيه قول امرئ القيس

وَيْلُمِّها فى هَوَاءِ الجَوِّ طالِبَةً ولا كهذا الذى فى الأرض مَطْلوبُ (٢)

كأنه قال لا شىء له كهذا الذى فى الارض ، فاما قول جرير * لا كالعشية زائرا ومزورا * (٣) فلا يكون منصوبا الا بفعل مقدر لانه قد علم ان الزائر والمزور غير العشية فلا يكون بياناً لها فعلم ان المراد لا أرى كالعشية زائراً ومزوراً ونحو ذلك مما يلائم معناه من الافعال *

خبر ما ولا المشبهتين بليس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هذا التشبيه لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون مابعدهما على الابتداء ويقرؤن ماهذا بشرا الا من دري كيف هى فى المصحف ، فاذا انتقض النفى بالا أو تقدم الخبر بطل العمل فقيل ما زيد الا منطلق ولا رجل الا أفضل منك وما منطلق زيد ولا أفضل منك رجل ﴾

قال الشارح : هذا الفصل بين من كلام صاحب الكتاب وقد تقدم شرحه فى المرفوعات بما أغنى عن اعادته

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ودخول الباء فى الخبر نحو قولك مازيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق ﴾

قال الشارح : اعلم ان الباء قد زيدت فى خبر ليس لتأكيد النفى ومعنى قولنا زيدت أنها لم تحدث معنى لم يكن قبل دخولها وذلك قولك ليس زيد بقائم والمعني ليس زيد قائما قال الله تعالى (أليس الله

---

(١) هذا عجز بيت لكعب بن جعيل وصدره * لنا مرفد سبعون الف مدجج * والشاهد فيه نصب مرفد على التمييز لنوع الاسم المبهم المشار اليه وهو ذلك والمرفد الجيش مأخوذ من رفدته اذا قويته وأعنته يصف جموع ربيعة وحلفائهم من الاسد فى الحروب التى كانت بينهم وبين تميم بالبصرة وأراد فهل فى معد مرفد فوق ذلك فحذف المرفد لدلالة فوق عليه لانها فى موضع وصفه

(٢) ذكر الاعلم أن الكاف فى قوله ولا كهذا فى تأويل مثل وأن موضعها موضع رفع وان قوله مطلوب فى آخر البيت عطف على موضع الكاف أي فالكاف هى خبر لا واسمها محذوف وكأنه قال لا شىء مثل هذا وتقديره كالتقدير فى قولك لا كزيد رجل فانه بمعنى لا رجل مثل زيد رجل وامرؤ القيس يصف فى هذا البيت عقابا تتبع ذئبا ليصيده فتعجب منها فى شدة طلبها ومنه فى سرعته وهروبه وأراد أن يقول ويل أمها فأسقط الهمزة لثقلها ثم أتبع حركة اللام حركة الميم

(٣) هذا عجز بيت لجرير وصدره * ياصاحبى دنا الرواح فسيرا * قال سيبويه « فلا يكون الا نصباً من قبل ان العشية ليست بالزائر وانما أراد لا أرى كالعشية زائرا كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا فكاليوم كقولك فى اليوم لان الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب كما قال تا الله رجلا وسبحان الله رجلا وانما أراد تا الله ما رأيت رجلا ولكنه يترك اظهار الفعل استغناء لان المخاطب يعلم ان هذا الموضع انما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم اياه » اه وقال الاعلم ولا يحسن فى هذا رفع الزائر لانه غير العشية وليس بمنزلة لا كزيد رجل لان زيدا من الرجال » اه

بكاف

بكاف عبده) وتقديره كافياً عبده وقال تعالى (ألست بربكم) أي ألست ربكم ، وما مشبهة بليس على ماتقدم فأدخلوا الباء فى خبرها على حد دخولها في خبر ليس نحو قولك مازيد بقائم قال الله تعالى (ماأنت بمؤمن لنا) أى مؤمناً (وما أنا بطارد المؤمنين) أى طارد المؤمنين ، وقد زيدت البـاء فى غير المنفى زادوها مع المفعول وهو الغالب عليها قال الله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) والمراد والله أعلم أيديكم وقال (ألم يعلم بأن الله يري) أى ان الله يرى وقد حمل بعضهم قوله تعالى (تنبت بالدهن) على زيادة الباء والمراد تنبت الدهن ومثله قول الشاعر

شَرِبَتْ بماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحتْ زَوْرَاء تنفِرُ عن حياضِ الدَّيْلَمِ (١)

أى ماء الدحرضين ، وقد زيدت مع الفاعل نحو كفى بالله شهيداً وكفى بنا حاسبين انما هو كفى الله وكفينا يدل على ذلك قول سحيم * كفى الشيب والاسلام المرء ناهياً * (٢) وقد زادوها مع المبتدا فقالوا بحسبك زيد قال الشاعر

بِحَسْبِكَ فى القوم أن يَعْلَمُوا بأنكَ فيهم غَنِيٌّ مُضِرْ (٣)

والمراد حسبك قال الله تعالى (ياأيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) وزادوها مع خبر المبتدأ (٤) قال الله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) قال أبو الحسن الباء زائدة وتقديره وجزاء سيئة مثلها دل على ذلك قوله تعالى فى موضع آخر (وجزاء سيئة سيئة مثلها) والاصل في زيادة الباء فى المنفى مع ليس لانه

---

(١) البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسى التى أولها

هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم

والدحرضان تثنية دحرض بضم أوله وسكون ثانيه وبعدها راء مضمومة فضاد معجمة وهو ماء بالقرب منه ماء يقال له وشيع فيجمع بينهما فيقال فيهما معاً الدحرضان كما يقال القمران للشمس والقمر وقيل بل الدحرضان بلد ــ أى فهو كالبحرين ونحوه مما سمى به وأصله مثنى ــ والزوراء المائلة يقال زور يزور زوراً فهو أزور والمؤنث زوراء والديلم الاعداء عن الاصمعى وعن أبى عمرو الجماعة وقيل الديلم الظلمة وقيل الداهية وقيل قرى النمل وقيل ماء من مياه بنى سعد والمعنى تجانفت عنها لانها تخافها

(٢) هذا عجز بيت وصدره : عميرة ودع ان تجهزت غازيا والشاهد فيه مجىء فاعل كفى مجرداً عن الباء وذلك عنده يدل على أن ما يأتى بعدها مقروناً بالباء فالباء فيه زائدة . واعلم أنهم اتفقوا على أن الاسم الواقع بعد كفى اذا لم يقترن بالباء فهو فاعل فان اقترن بها فجمهرة العلماء على أن الباء زائدة وما بعدها فاعل والزجاج يدعى أن الفعـل متضمن معنى اكتف والباء أصلية والفاعل ضمير مستتر .. ثم أن كفى التى تزاد الباء فى فاعلها عند الجمهور ليست هى التى بمعنى أجزأ وأغنى ولا التى بمعنى وقى فان كانت بمعنى أجزأ فهى متعدية لواحد كقول الشاعر

قليل منك يكفينى ولـكن قليلك لا يقال له قليـل

وان كانت بمعنى وقى فهى متعدية لاثنين كما أن وقى التى هى بمعناها تتعدي الى اثنين وذلك كقوله تعالى (وكفى الله المؤمنين القتال) وقوله (فسيكفيكهم الله)

(٣) الشاهد فيه زيادة الباء فى بحسبك وهو مبتدأ والمصدر المنسبك من أن والفعل خبره ، وأعرب ابن مالك بحسب خبراً مقدماً والمصدر مبتدأ مؤخراً وأراد الشاعر بقوله غنى أنه ذو غناء أى نفع وفائدة

(٤) يريد الخبر الموجب فان زيادة الباء فى الخبر المنفى مما لم ينفرد بالقول به أبو الحسن الاخفش بل الجمهور على أنه ينقاس . هذا وقد ادعى ابن مالك أن من أمثلة زيادتها فى الخبر قولك بحسبك زيد وهذا من قبل أن حسب نكرة فلا يحسن أن يقع مبتدأ فهو الخبر وزيد مبتدأ مؤخر . ومن زيادتها فى الخبر قول شاعر الحماسة « ومنعكها بشىء يستطاع » فان المعنى ومنعكها شىء يستطاع

فضلة والمعني بالفضلة المفعول وفيه معظم زيادة الباء وحملت ما الحجازية على ليس اذ كان خبرها منصوباً كخبر ليس قال أبو سعيد انما دخلت الباء فى خبر ليس لانها غير متصرفة فتنزلت بذلك منزلة فعل لا يتعدي الا بحرف جر فعديت الى منصوبها بالحرف الذى هو البـاء وحملت ما علي ليس فى ذلك ، وذهب قوم الى أن أصل دخول الباء انما هو مع ما لضرب من التقابل وذلك أن القائل يقول ان زيداً قائم فيقول النافى لذلك الخبر مازيد قائما فيدخل ما بازاء ان فاذا قال ان زيداً لقائم قال النافي مازيدبقائم فيأتى بالباء لتأكيد النفى كما أتى باللام لتأكيد الايجاب فصار الحرفان بازاء الحرفين ثم دخلت على خبر ليس لانهما يقعان لنفى مافى الحال ، والكوفيون يقولون انما دخلت الباء للتمييز بين المذهبين يريدون ان الذي يرتفع بعد ما انما ارتفاعه على المبتدا والخبر والباء لا تقع فى خبر المبتدأ فلا يقال مازيد بقائم وأنت تريد قائم كما لاتقول زيد بقائم وانمـا يستعمل الباء من ينصب الخبر وهو فاسـد لان الاعراب يفصل بينهما ، وقوله « لايصح دخول الباء الا على لغـة أهل الحجاز لانك لاتقول زيد بقائم » يريد ان مابعد ما التميمية مبتدأ وخبر والباء لاتدخل فى خبر المبتدأ وهـذا فيه اشارة الى مذهب الكوفيين وليس بسديد وذلك لان الباء ان كان أصل دخولهـا علي ليس وما محمولة عليها لاشتراكهما فى النفى فلا فرق بين الحجازية والتميمية فى ذلك وان كانت دخلت فى خـبر ما بازاء اللام فى خبر إن فالتميمية والحجازية فى ذلك سواء ويدل على ذلك مسئلة الـكتاب وهو قولهم ماأنت بشىءالا شىء لايعبأ به برفع شىء على البدل من موضع الباء لتعذر الخفض والنصب وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة ، وقالوا ليس زيد أبوه بقائم فأدخلوا الباء فى خبر المبتدأ اذ كان فى خبر النفى أما اذا كان خبر المبتدا موجباً لم يصح دخول هذه الباء عليه كما ذكر وقالوا ما كان زيد بغلام الا غلاماً صالحا أدخلوا الباء فى خبر كان هنا حيث كان فى خبر المنفى فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا التي يكسعونها بالتـاء هى المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا الا أن يكون المنصوب بها حيناً قال الله تعالى (ولات حين مناص) أى ليس الحين حين مناص ﴾

قال الشارح : قد تقـدم القول ان لا تشبه بليس وتعمل عملها كما شبهت بها ما فى لغـة أهل الحجاز فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر فقالوا لا رجل أفضل منك ولا أحد خيراً منك وربما أدخلوا فى خبرها الباء تشبيهاً بما فقالوا لا رجل بأفضل منك ولا أحد بخير منك الا أن ما أقعـد من لا فى الشبه بليس ولذلك كانت أعم تصرفا وأكثر استعمالا ، والكثير فى لا أن تنصب النكرة حملا على ان ولما جوزوافيها رفع الاسم ونصب الخبر لم يخرجوا عن حكمها فى أقوى حالها وهو نصب الاسم ورفع الخبر فلم يفصـل بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل الا فى نكرة ، فأما اذا لحقها تاء التأنيث وقيـل « لات » فالقياس أن تكون المشبهة بليس لانها فى معني ما تدخله تاء التأنيث وليست كذلك الناصبة لانها فى معني ان وليست ان مما تدخله تاء التأنيث ولانه وقع بعدها المرفوع من غير تكرير فـلم انها بمعني ليس اذ لو لم تكن بمعني ليس لزم تكريرها ، وقوله « يكسعونها » أى يتبعونها فى آخر الكلمة يقال كسعه أى ضربه من خلف وهذه استعارة لزيادة التاء آخراً ، ولا تعمل هذه الا فى الاحيان خاصة سواء نصبت أو رفعت والعـلة فى ذلك

أنها في المرتبة الثالثة فليس أقوى لانها الاصل ثم ما ثم لات ، فأما قوله تعالى « (ولات حين مناص) » فانه قد قرىء ولات حين مناص بالرفع والنصب أكثر فالنصب على أنه الخبر والاسم محذوف والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص ولا يقدر الاسم المحذوف الا نكرة لان لا اذا كانت رافعة لا تعمل الا في نكرة كما اذا كانت ناصبة وقد تقدم الكلام على ذلك في المرفوعات فاعرفه *

ذكر المجرورات

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ لا يكون الاسم مجروراً الا بالاضافة وهي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه فى نحو قولك مررت بزيد وزيد فى الدار وغلام زيد وخاتم فضة ﴾

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ فى الكلام على المجرورات والجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين فالجر انما يكون بالاضافة وليست الاضافة هى العاملة للجر وانما هى المقتضية له والمعنى بالمقتضى ههنا أن القياس يقتضى هذا النوع من الاعراب لتقع المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعانى ، والعامل هو حرف الجر أو تقديره فحرف الجر نحو من والى وعن وعلى ونحوها من حروف الاضافة وستذكر فى موضعها مفصلة وانما قيل لها حروف الاضافة لانها تضيف معنى الفعل الذى هى صلته الى الاسم المجرور بها ومعنى اضافتها معني الفعل ايصاله الى الاسم فالاضافة معنى وحروف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب فى الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لها فالمقتضى غير العامل ، والمراد من قوله « فالعامل حرف الجر أو معناه » أن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره « فحرف الجر نحو مررت بزيد وزيد فى الدار » فالعامل فى زيد هو الباء والعامل فى الدار في « وأما المقدر فنحو غلام زيد وخاتم فضة » فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له وتقديره غلام لزيد وخاتم من فضة لا ينفك كل اضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف اليه اسم ليس له أن يعمل فى الآخر لانه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس وانما الخفض فى المضاف اليه بالحرف المقدر الذى هو اللام أو من وحسن حذفه لنيابة المضاف اليه عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ وليس بمنزلته فى العمل ونظير ذلك واو رب من قوله * وبلدة ليس لها أنيس (١) * ونحو قوله

(١) تقدم هذا الشاهد فى الاستثناء ، وعجزه الا اليعافير والا العيس ** والشاهد فيه قوله وبلدة فانه جر البلدة بالواو النائبة عن رب هذا قول النحاة غير سيبويه فان الجار عنده رب المحذوفة أما الواو فحرف عطف لا يعمل ولكنها دالة على رب والى هذا ذهب الشارح . قال سيبويه « ولا يجوز أن تضمر الجار ولكنهم لما ذكروه فى أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل وكان هذا عندهم أقوى اذا أضمرت رب ونحوها فى قولهم وبلدة ليس بها أنيس » اه واعلم أن رب يكثر اضمارها بعد الواو كما فى أمثلة الشارح وكما فى قوله وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ، واضمارها بعد الفاء كثير غير أنه أقل من الاضمار بعد الواو ومثاله قول امرىء القيس

* وبلد عامية أعماؤه (١) * ونحو قوله * وقاتم الاعماق خاوى المخترق (٢) *

وتقديره ورب كذا فالخفض فى الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير رب لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يختص وانما يدخل على كل واحد من الاسم والفعل والعامل ينبغى أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه ، ومما يدل أن الواو للعطف والجر برب المرادة أنه قد أنيب عنها غير الواو من حروف العطف نحو قوله

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ فى المُرُوطِ وَفى الرِّيَاطِ (٣)

وقول الآخر * بل جوز تيهاء كظهر الحجفت * فكما أن الفاء وبل وان كانتا بدلا من رب حرفا عطف لا محالة فكذلك الواو نائبة في اللفظ عن رب وان لم يكن لها أثر فى العمل فكذلك العامل فى المضاف اليه حرف الجر المراد لا معناه وقوله أو معناه تسامح لان المعانى لا تعمل جراً فاعرفه *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿واضافة الاسم الى الاسم على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما أفاد تعريفاً كقولك دار عمرو أو تخصيصاً كقولك غلام رجل ولا تخلو فى الامر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيده وعبده أو بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج﴾

قال الشارح : اعلم أن اضافة الاسم الي الاسم ايصاله اليه من غير فصل وجعل الثانى من تمام الاول يتنزل منه منزلة التنوين « وهذه الاضافة على ضربين اضافة لفظ ومعنى واضافة لفظ فقط » فالاضافة اللفظية ستذكر بعد وأما الاضافة المعنوية فأن تجمع فى الاسم مع الاضافة اللفظية اضافة معنوية وذلك بأن يكون ثم حرف اضافة مقدر يوصل معنى ما قبله الى ما بعده وهذه الاضافة هى التي تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أى الخالصة بكون المعني فيها موافقا للفظ « واذا أضفته الى معرفة تعرف » وذلك نحو قولك غلام زيد فغلام نكرة ولما أضفته الى زيد اكتسب منه تعريفا وصار معرفة بالاضافة « واذا أضفته الى نكرة اكتسب تخصيصاً » وخرج بالاضافة عن اطلاقه لان غلاما يكون أعم من غلام رجل ألا

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمائم محول

واضمارها بعد بل قليل ومنه قول رؤبة بن العجاج

بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه

واضمارها فى موضع ليس فيه واحد من هذه الحروف الثلاثة نادر ومنه قول جميل بن معمر العذرى

رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضى الحياة من جلله

أى رب رسم دار ، ورسم الدار ما بقى من آثارها لاصقا بالارض كالرماد ، والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والاثافي ، وقوله من جلله — بفتحتين — أى من أجله أو من عظيم شأنه

(١) الشاهد فيه عند قوله وبلد وهو كالذى قبله . ولم أجد من نسب هذا البيت ولا تكملته والاعماء اغفال الارض التى لا عمارة بها ومثله المعامى ويقال اعماء عامية مبالغة

(٢) هذا مطلع ارجوزة مشهورة لرؤبة بن العجاج وبعده مشتبه الاعلام لماع الخفق والقاتم الذى فيه القتمة وهى الغبرة ويقال أسود قاتم والاعماق : جمع عمق بفتح العين وضمها — وهو ما بعد من أطراف المفاوز والخاوى : الخالى والمخترق بفتح الراء مكان الاختراق وهو الشق واراد به قطع المفازة والشاهد فيه كالذى فيما قبله

(٣) الحور : جمع حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين : جمع عيناء وهى الواسعة العين والمروط جمع مرط — بكسر فسكون — وهو الكساء من صوف أوخز والرياط ومثله الريط بفتح فسكون — جمع الريطة وهى كل ملاءة غير ذات لفقين كلها نسج واحد وقطعة واحدة أو هى كل ثوب لين رقيق ، والشاهد فى البيت جر الحور بعد الفاء التى هى حرف عطف لا يعمل وهو من شواهد الاشمونى

ترى أن كل غلام رجل غلام وليس كل غلام غلام رجل « وهذه الاضافة المعنوية تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر وهما اللام ومن » فاذا كانت الاضافة بمعنى اللام كان معناها الملك والاختصاص وذلك قولك مال زيد وأرضه أي مال له وأرض له أى يملكها وأبوه وابنه وسيده والمراد أب له وابن له وسيد له أى كل واحد مستحق مختص بذلك والغالب الاختصاص لان كل ملك اختصاص « واذا كانت الاضافة بمعنى من » كان معناها بيان النوع نحو قولك هذا ثوب خز وخاتم حديد وسوار ذهب أى ثوب من خز وخاتم من حديد وسوار من ذهب لان الخاتم قد يكون من الحديد وغيره والثوب يكون من الخز وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبين نوعه بقوله من خز ومن حديد ومن ذهب ، والذى يفصل به بين هذا الضرب والذى قبله أن المضاف اليه ههنا كالجنس للمضاف يصدق عليه اسمه ألا ترى أن الباب من الساج ساج والثوب من الخز خز كما ان الانسان من الحيوان حيوان وليس غلام زيد بزيد فعلى هذا اذا قلت عين زيد ويد عمرو كان مقدراً باللام والمعنى عين له ويد له لانه وان كان الاول بعضاً للثانى فانه لايقع عليه اسم الثانى فعين زيد ليست زيداً ويد عمرو ليست عمراً فاعرف الفرق بينهما ، وقوله « في الامر العام » يريد ان الغالب فى الاضافة الحقيقية ما قدمناه وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين قالوا فلان ثبت الغدر بفتح الغين والدال أى ثابت القدم فى الحرب والكلام يقال ذلك للرجل اذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة قال ابن السكيت يقال ما أثبت غدره يعنى الفرس أى ما أثبته فى الغدر وهى الحجارة واللخاقيق أي خروق الارض وشقوقها ، وعندي أن اضافة اسم الفاعل اذا كان ماضياً من ذلك ليس مقدراً بحرف جر مع ان اضافته محضة *

قال صاحب الكتاب ﴿ واللفظية أن تضاف الصفة الى مفعولها كقولك هو ضارب زيد وراكب فرس بمعنى ضارب زيداً وراكب فرساً أو الى فاعلها كقولك زيد حسن الوجه ومعمور الدار وهند جائلة الوشاح بمعنى حسن وجهه ومعمورة داره وجائل وشاحها ولا تفيد الا تخفيفاً فى اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفصولة فى قولك مررت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب أخيه ﴾

قال الشارح : « الاضافة اللفظية » أن تضيف اسما الى اسم لفظا والمعنى على غير ذلك ويقال لها غير محضة انما يحصل ثم اتصال واسناد من جهة اللفظ لا غير « وذلك ضربان أحدهما اسم الفاعل » اذا أضفته وأنت تريد التنوين وذلك قولك هذا ضارب زيد غداً اذا أردت الاستقبال وكذلك الحال وأصله التنوين والنصب لما بعده نحو هذا ضارب زيداً وجائز أن يكون فى الحال وأن توقعه فيما يستقبل ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف وتخفض مابعده وأنت تريد معنى التنوين كأنك تشبهه بالاضافة المحضة بحكم أنه اسم والنصب به انما هو عارض لشبه الفعل فالاسم الاول نكرة وان كان مضافا الى معرفة لان المعنى على الانفصال بارادة التنوين ولذلك تقول هذا رجل ضارب زيد غداً كما تقول هذا رجل ضارب زيدا غدا لان التنوين المقدر حكما كالموجود لفظا ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفاً على النكرة قال الله تعالى (هذا عارض ممطرنا) والمعنى ممطر لنا من قبل انه وصف به عارضا وهو نكرة

والنكرة لا تنعت بالمعرفة ومثله قول الشاعر

سَلِّ الهُمُومَ بكلِّ مُعْطِي رأسِهِ ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ (١)

والتقدير معط رأسه لان كلا لا يقع بعدها الواحد الا نكرة لانها تقع على واحد فى معنى الجمع ، وقوله « أن تضاف الصفة الى مفعولها » يريد بالصفة اسم الفاعل نحو ضارب وقاتل وشبههما فانه لا يضاف الا الى مفعوله لانه غيره ولذلك لا يضاف الى الفاعل لانه هو فى المعنى والشئ لا يضاف الى نفسه فلا يقال هذا ضارب زيد عمرا على معنى يضرب عمرا لان الضارب هو زيد « الثانى الصفة الجارى اعرابها على ماقبلها » وهى فى المعنى لما أضيفت اليه « وذلك نحو مررت برجل حسن الوجه ومعمور الدار وامرأة جائلة الوشاح » فالتقدير فى هذه الاشياء كلها الانفصال لان الاصل حسن وجهه ومعمورة داره وجائل وشاحها ترفع الوجه بقولك حسن لان الحسن له فى المعنى ، وكذلك قولك مررت برجل معمور الدار اذ المعنى معمورة داره وامرأة جائلة الوشاح أى جائل وشاحها فالعمارة للدار والجولان للوشاح والوشاح الازار « فان قلت » اذا كان الحسن للوجه والوجه هو الفاعل فكيف جاز اضافته اليه وقد زعمتم أن الشيء لايضاف الى نفسه فالجواب انك لم تضفه الا بعد أن نقلت الصفة عنه وجعلتها للرجل دون الوجه فى اللفظ وصار فيه ضمير الرجل فاذا قلت حسن الوجه كان الحسن شائعاً فى جملته كأنه وصفه بأنه حسن القامة بعد أن كان الحسن مقصورا على الوجه دون سائره فلما أريد بيان موضع الحسن أضيف اليه بعد أن صار أجنبياً ألا تراك تنصبه على التمييز فتقول مررت بالرجل الحسن وجها والتمييز فضلة ، وقوله « يضاف الى فاعله » يريد انه فاعل من جهة المعنى لامن جهة اللفظ فانه من جهة اللفظ فضلة والذي يدل على ذلك قولهم هذه امرأة حسنة الوجه فتأنيثهم الصفة اذ قد جرت على مؤنث دليل على ما قلناه لان الفعل انما تلحقه علامة التأنيث اذا أسند الى ضمير مؤنث فتأنيث الصفة ههنا دليل على أنها مسندة الى ضمير الموصوف المؤنث ولو كان على أصله قبل الاضافة لوجب التذكير ولم يجز التأنيث لان الوجه مذكر ، وهذا القبيل من المضاف لا يتعرف بالاضافة لان النية فيه الانفصال على ما بينا ويدل على ذلك أنك تصف به النكرة وان أضفته الى معرفة نحو قولك مررت برجل حسن الوجه فلولا تقدير الانفصال وارادة التنوين لما جاز أن تصف به النكرة وهذا معنى قوله « ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصفت بها مفصولة » يعني ان حاليها قبل الاضافة وبعدها فى التنكير وعدم التعريف سواء فلذلك تقع صفة النكرة مفصولة ومضافة لاستوائها فى كلا الحالين فتقول مررت برجل حسن الوجه

(١) البيت للمرار الاسدى ، وبعده مفتال أحبله مبين عنقه * فى منكب زبن المطى عرندس

والشاهد فيه اضافة معط الى الرأس مع نية التنوين ونصبه لما بعده ، والدليل على ذلك اضافة كل اليه وذلك من جهة أن كلا فى هذا الموضع ونحوه لا تضاف الا الى النكرة ، وأيضاً فان نعته بقوله ناج وقوله متعيس وهما نكرتان بلاريب دليل على أنه نكرة لان النكرة انما تقع نعتاً للنكرة ، وقوله معطى رأسه أى ذلول منقاد ، وقوله ناج أى سريع والنجاء السرعة والفوت ، والصهبة أن يضرب بياضه الى الحمرة وهو نجار الكرم والعتق ، والمتعيس ومثله الاعيس هو الابيض وهو أفضل ألوان الابل ، والمعنى سل همومك التى لزمتك ونزلت بك بسبب فراقك من تهواه ونأيه عنك بكل بعير ترتحله للسفر وهو سريع منقاد . وصف بعيراً بعظم الجوف فاذا شد رحله عليه اغتال أحبله واشتوفاها كلها لعظم جوفه والاغتيال الذهاب بالشيء والمبين البين الطول ومعنى زبن زاحم ودفع والعرندس – بوزان سفرجل – الشديد ويروي «متين عنقه»

كما

كما تقول مررت برجل حسن وجهه ، ويدل على التنكير جواز دخول الالف واللام عليه مع اضافته فتقول مررت بالرجل الحسن الوجه ولو كانت الاضافة صحيحة لما جاز أن تجتمع الاضافة مع الالف واللام *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * قضية الاضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف وماتقبله الكوفيون من قولهم الثلاثة الاثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء قال الفرزدق * فسما وأدرك خمسة الاشبار * وقال ذو الرمة * ثلاث الاثافى والديار البلاقع * ﴾

قال الشارح : اعلم أنك لا تضيف الا نكرة نحو قولك غلام زيد وصاحب عمرو لان الاضافة يبتغى بها التعريف أو التخصيص لان المضاف يكتسى من المضاف اليه تعريفه ان كان معرفة وتخصيصاً ان كان نكرة فاذا قلت غلام زيد فالغلام كان نكرة شاملا كل غلام فلما أضفته الى زيد صار معرفة وخص واحداً بعينه فاذا قلت غلام رجل فان المضاف اليه وان كان نكرة الا انه حصل للمضاف باضافته اليه نوع تخصيص ألا ترى انه خرج عن شياعه ويميز عن أن يكون غلام امرأة فعلى هذا لايجوز اضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها فاذا أريد اضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعة فى التقدير كرجل وفرس ثم تكتسى تعريفا اضافياً غير التعريف الذى كان فيها ولذلك لا يجمع بين الالف واللام والاضافة لان ما فيه الالف واللام لا يكون الا معرفة ولم يمكن اعتقاد التنكير مع وجودهما فاما « الخمسة الاثواب » والاربعة الغلمان فهو شيء صار الى جوازه الكوفيون فاما على أصل أصحابنا فاذا قلت ثلاثة دراهم وأردت تعريف الاول منهما عرفت الثانى لان الاول يكون معرفة بما أضفته اليه ألا ترى أنك تقول هذا غلام رجل فيكون نكرة فاذا أردت تعريفه قلت هذا غلام الرجل وصاحب المال وكذلك هذه ثلاثة الدراهم وخمسة الاثواب فأما قول الشاعر

ما زَالَ مُذْ عقَدَتْ يداهُ إزارَهُ فسَما وَأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبارِ

البيت للفرزدق وبعده (١)

يُدْنِي خَوافِقَ مِنْ خوافقَ تَلْتَقِى فى ظِلِّ مُعْتَبَطِ الغُبارِ مُثارِ

والشاهد فيه تعريف الثانى بالالف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الاول يمدح بذلك يزيد بن المهلب أي ما زال منذ كان صغيراً الى أن مات يقود الجيوش ويحضر الحروب وعنى بالخوافق الرايات ومعتبط الغبار مكانه فكأنه لم يقاتل فيه قبل ولا أثار غيره غباره من قولهم مات فلان عبطة أي شاباً ، وقوله مذ عقدت يداه ازاره اشارة الى حال الصغر وأوائل العقل وعنى بخمسة الاشبار القبر أى ما زال أميراً مذ عقل الى أن مات ، وأما قول الآخر

---

(١) من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب بن أبى صفرة وقبل البيت الشاهد

واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الركاب نواكس الابصار

ثم بعدهما البيت الذي ذكره الشارح ، ويروى بدل خوافق « كتائب من كتائب » والشاهد فيه اضافة اسم العدد مجرداً من الالف واللام الى المعدود كما هو مذهب البصريين خلافاً للكوفيين فى تجويزهم الخمسة الاشبار والثلاثة الاثواب . وقوله عقدت يداه ازاره كناية عن سعيه فى طلب المجد وحرصه على اكتساب المحامد ودأبه على بلوغ أقصى غاية المكرمات وقوله سما معناه علا وارتفع

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمى ثَلَاثُ الأَثافى وَالرُّسُومُ البَلاقِعُ (١)

البيت لذى الرمّة والشاهد فيه تعريف الاثافى حين أراد تعريف ما أضيف اليه وهو الثلاث ولم يحتج مع ذلك الي الالف واللام ، والاثافى للقدر أن توضع ثلاثة أحجار ثم يوضع القدر عليها عند الاطباخ ، والبلاقع جمع بلقع وهو الخراب وأصله الارض التى لا شىء فيها ، والرسوم جمع رسم وهو ما بقى من آثار الديار ، يقول ان الاثافى ورسوم الدار لا ترد سلاماً ولا تنبىء عن خبر اذا استخبرت وهو معني قوله أو يكشف العمى ، فأما ما تعلق الكوفيون من اجازته وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح لان المضاف فى الحسن الوجه صفة والمضاف اليه يكون منصوبا ومجروراً وانما ذلك شىء رواه الكسائى وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمى أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ولم يقولوا النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم وامتناعه من الاطراد فى أجزاء الدرهم يدل على ضعفه فى القياس ●

قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول فى اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه وبهند الجائلة الوشاح وهما الضاربا زيد وهم الضاربو زيد قال الله تعالى (والمقيمى الصلاة) ولا تقول الضارب زيد لانك لا تفيد فيه خفة بالاضافة كما أفدتها فى المثنى والمجموع وقد أجازه الفراء وأما الضارب الرجل فمشبه بالحسن الوجه ﴾

قال الشارح : وقد جاءت الالف واللام فيما اضافته لفظية « قالوا مررت بزيد الحسن الوجه وهند الجائلة الوشاح » وساغ ذلك من قبل أن الاضافة لا تكسوهما تعريفا من حيث كان النية فيها الانفصال اذ التنوين مراد والمضاف اليه فى نية المرفوع اذ كان فاعلا فى المعني فلما كانت الاضافة لا تكسوهما تعريفا ولا تخصيصا لم يمتنع دخول الالف واللام اذا احتيج الى التعريف كما لا يمتنع دخولهما علي النكرة غير المضافة وقالوا « هذان الضاربا زيد والضاربو زيد » قل الله تعالى (والمقيمى الصلاة) لما كانت الاضافة منفصلة والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أضيف اليه وكان سيان إضافته واثبات النون وفصله مما بعده من حيث التنكير فلما لم يقع التعريف بالاضافة كما يقع فى غلام زيد وأريد تعريفه أدخلوا مايقع به التعريف من الالف واللام وأفادت الاضافة ههنا ضرباً من التخفيف بحذف التنوين والنون فى هذا ضارب زيد غدا والضاربا زيد والضاربو زيد « فأما الضارب زيد فانه لا يجوز » لان الالف واللام اذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعني الذى وكان اسم الفاعل فى حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيما بعده ولا فرق بين الماضي فى ذلك وغيره اذ كان التقدير فى الضارب الذى ضرب فلذلك عمل عمله ، « وانما جازت الاضافة في قولك هما الضاربا زيد والضاربو زيد » لما يحصل بالاضافة من التخفيف بحذف النون فأما اذا قلت الضارب زيد فهو تغيير له عن مقتضاه من الاعمال من غير فائدة لانه لم

---

(١) البيت لذى الرمة كما ذكر المصنف وقبله

أمنزلتى مى سلام عليكما هل الازمن اللائى مضين رواجع

وبعده

توهمتها يوماً فقلت لصاحبي وليس بها الا الظباء الخواضع

قف العيس ننظر نظرة فى ديارها فهل ذلك من داء الصبابة نافع

وقوله يرجع أى يرد ويعيد وأراد من العمى الالتباس والاثافى جمع أثفية وهى الحجارة التى توضع عليها القدور البلاقع جمع بلقع وهى الخالية من السكان التى لا أنيس بها ... والشاهد فيه كالذى فيما قبله

يحصل بالاضافة تخفيف لانه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة ، « فأما الفراء فانه أجاز ذلك» نظراً الى الاسمية وأن الاضافة لفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعاً من الاضافة والقياس ماذ كرناه ، فأما قولهم « الضارب الرجل » فانما ساغت اضافته وان لم تستفد بالاضافة تعريفاً ولا خفة أما التعريف فلأن اضافته لفظية لا تكسب المضاف تعريفاً وأما الخفة فلم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة فقضية الدليل أن لاتصح اضافته كما لا تقول الضارب زيد وذلك من قبل أنه محمول على الحسن الوجه ومشبه به من جهة أن الضارب صفة كما ان الحسن صفة وما بعده يكون مجروراً أو منصوبا فتقول هذا ضارب زيدا وضارب زيد كما تقول مررت برجل حسن وجهاً وحسن الوجه فلما أشبهه جاز إدخال الالف واللام عليه مع انه مضاف اذا أريد تعريفه كما كان كذلك فى الحسن الوجه وان لم يكن مثله من كل وجه ألا ترى ان المضاف اليه فى الضارب زيد مفعول منصوب فى المعنى والمضاف اليه فى الحسن الوجه فاعل مرفوع *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كان المضاف اليه ضميراً متصلا جاء مافيه تنوين أو نون وما عدم واحدا منهما شرعا فى صحة الاضافة لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا مالا يوجد فيه له تبعاً فقالوا الضاربك والضارباتك والضاربى والضارباتى كما قالوا ضاربك والضارباك والضاربوك والضاربى والضاربى قال عبد الرحمن بن حسان

أَيُّهَا الشَّاتِمِي لِتُحْسَبَ مِثْلِي   إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

وقوله * هم الآمرون الخير والفاعلونه * مما لايعمل عليه ﴾

قال الشارح : قد فرق بين اضافة اسم الفاعل الى الظاهر وبين اضافته الى المضمر « فاضافته الى المضمر » تقع كالضرورة وذلك أن مافيه تنوين أو نون يلزم اضافته لانه لاسبيل الى النصب لان النصب يكون بثبوت التنوين أو النون نحو قولك ضارب زيداً وضاربان زيدا ومع المضمر لا يثبت التنوين ولا النون لان بينهما معاقبة فلا يجتمع التنوين أو النون مع المضمر فلما لم يجتمعا معه أضيف اسم الفاعل الى المضمر ثم حمل مالم يكن فيه تنوين أو نون فى الاضافة على ماهما فيه ليكون الباب على منهاج واحد ولا يختلف ، وقوله « جاء مافيه تنوين أو نون وما عدم واحدا منهما شرعاً في صحة الاضافة » أي صار مافيه تنوين أونون وما ليس فيه واحد منهما يعنى التنوين والنون ، وقوله شرعا أي سواء يقال القوم فى هذا الامر شرع سواء يحرك ويسكن ويستوى فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ، والمراد انه يتساوي مافيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما فى صحة الاضافة وذلك نحو « الضاربك والضارباتك » أضفت الضارب والضاربات الى ضمير المخاطب وليس فيهما تنوين ولا نون وكذلك تقول الضاربي والضارباتى » فتضيفهما الى ضمير النفس كما أضفت مافيه تنوين أو نون نحو قولك ضاربك « والضارباك والضاربوك والضاربى » فحذف من ضاربك التنوين لانه قبل الاضافة ضارب منون والضارباك تثنية والضاربوك جمع وقد حذف منهما النون للاضافة والضاربى تثنية وأصله ضاربين حذفت نونه للاضافة ثم أدغمت ياء التثنية فى ياء النفس ولو كان مرفوعا لقيل ضاربای بالالف ؛ « « والضاربى » جمع وأصله الضاربون فلما أضيف الى ياء النفس حذفت النون للاضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق الاول

منهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادُّغمت الياء المنقلبة فى ياء الاضافة على حد طويته طياً وشويته شياً وكذلك تقول فى الجر والنصب نحو مررت بالضاربى ورأيت الضاربى وأصله الضاربين سقطت النون للاضافة وادُّغمت الياء فى الياء ، فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير الا مجرور ولا أعرف هذا المذهب وقيل انه رأي لسيبويه وقد حكاه الرمانى فى شرح الاصول والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافى فى الشرح أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر فى هذا الباب فيقول الكاف فى ضاربوك فى موضع مجرور لاغير لأنك تقول ضاربو زيد بالخفض لا غير والكاف فى الضارباك والضاربوك يجوز أن تكون فى موضع جر وهو الاختيار وأن تكون فى موضع نصب لانك قد تقول الضاربو زيدا على من قال الحافظو عورة العشيرة (١) بالنصب وهو الاختيار واذا قلت الضاربك كانت فى موضع نصب لا غير لانك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن الا نصباً نحو الضارب زيداً ، وكان أبو الحسن الاخفش فيما حكاه أبو عثمان الزيادي يجعل المضمر اذا اتصل باسم الفاعل فى موضع نصب على كل حال ويقول ان اتصال الكناية قد عاقبت النون والتنوين فلا تقول ضاربنك بالتنوين ولا هما ضاربانك ولا هم ضاربونك كما تقول هو ضارب زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف وهو يعمل من غير تنوين نحو قولك للنساء هن ضوارب زيدا والجامع بينهما أن التنوين من ضوارب حذف لمنع الصرف لا للاضافة وحذف من ضاربك لاتصال الكناية لا للاضافة فهذان المذهبان ، فأما ماذكره صاحب الكتاب فمذهب ثالث لاأعرفه وانما لزم حذف التنوين والنون مع علامة المضمر المتصل لان علامة المضمر غير منفصلة من الاسم الذى اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهى زائدة ومحلها آخر الكلمة كما ان النون والتنوين كذلك فلما كان بينهما هذه المقاربة تعاقبا فلم يجمع بينهما لذلك ، فأما البيت الذى أنشده وهو * أيها الشائمى الخ * (٢) البيت لعبد الرحمن بن حسان

---

(١) هذا قطعة من بيت لرجل من الانصار ويقال هو قيس بن الحطيم وهو بتمامه

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم وكف

وعورة العشيرة هى كل ما يستحيا منه والوكف ـ بزنة جبل ـ العيب ، ويروى لا يأتيهم من ورائنا نطف والنطف الذنب ، وصف أنهم يحفظون عورة عشيرتهم اذا انهزموا ويحمونها من عدوهم ولا يخذلونهم والشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافاً لطول الاسم ونصب ما بعده على نية اثبات النون ، ولو قدر حذف النون للاضافة لجاز ذلك عربية

(٢) هو عبدالرحمن بن حسان بن ثابت أحد الشعراء المجيدين وكان أبوه شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ثم كان ابنه سعيد بن عبدالرحمن شاعراً متوسطاً فى طبقته . والبيت مسوق فى المتن للاستشهاد على أن ياء المتكلم فى قوله الشائمى فى محل جر بالاضافة وقد رد الشارح ذلك فقال انها فى محل نصب مفعول ... قال سيبويه « واذا قلت هم الضاربوك وهما الضارباك فالوجه فيه الجر لانك اذا كففت النون من هذه الاسماء فى المظهر كان الوجه الجر الا فى قول من قال الحافظو عورة العشيرة {أى بنصب عورة} ولا يكون فى قولهم هم ضاربوك أن تكون الكاف فى موضع النصب لانك لو كففت النون فى الاظهار لم يكن الا جراً ولا يجوز فى الاظهار هم ضاربو زيداً لانها ليست فى معنى الذى لانها ليست فيها الالف واللام كما كانت فى الذى . واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لانه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلا بفعل قبله أو باسم فيه ضمير فصار كأنه النون والتنوين فى الاسم لانهما لا يكونان الا زوائد ولا يكونان الا فى أواخر الحروف والمظهر وان كان يعاقب النون والتنوين فانه ليس كعلامة المضمر المتصل لانه اسم ينفصل ويبتدأ به وليس كعلامة الاضمار لانها فى اللفظ كالنون والتنوين فهى أقرب اليها من المظهر اجتمع فيها هذا والمعاقبة وقد جاء فى الشعر

أنشده

أنشده شاهداً على ما ادعاه وزعم أن الياء في موضع جر والصواب انها فى موضع نصب وذلك على رأى سيبويه وأبى الحسن جميعاً ، فأما قوله

هُمُ الآمِرونَ الخَيْرَ والفاعلونه أذا ماخَشُوا من مُحْدَثِ الأمر مُعْظَماً (١)

فانه أنشده سيبويه وزعم انه مصنوع وموضع الشاهد الجمع بين النون والضمير فى قوله الفاعلونه وحكم المضمر أن يعاقب النون والتنوين لانه بمنزلتهما فى الاتصال والضعف ومثله قول الآخر

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعاً وأيْدِي المُعْتَفِينَ رَواهِقُهْ (٢)

أنشده سيبويه والشاهد فيه أيضاً الجمع بين النون و المضمر والوجه الفاعلونه ومحتضروه يصفه بالبذل والعطاء يقول غشيه المعتفون وهم السائلون واحتضره الناس للعطاء وجلس لهم جلوس مبتذل غير متودع ، فسيبويه يجعل الهاء فى الفاعلونه ومحتضرونه كناية ويزعم أن ذلك من ضرورة الشعر وكان أبو العباس المبرد يذهب الى انها هاء السكت وكان حقها أن تسقط فى الوصل فاضطر الشاعر فأجراها فى الوصل مجراها فى الوقف وحركها لانها لما ثبتت فى الوصل أشبهت هاء الاضمار نحو غلامه ، وكلاهما ضعيف والاول أمثل لان فيه ضرورة واحدة وفى هذا ضرورتان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف اليه اضافة معنوية الا أسماء توغلت في ابهامها فهي نكرات وان أضيفت الى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه ولذلك وصفت بها النكرات فقيل مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها رب قال * يارب مثلك فى النساء غريرة * اللهم الا اذا شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه كقوله تعالي (غير المغضوب عليهم) أو بمماثلته ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان المضاف يكتسى من المضاف اليه تعريفه إن كان معرفة اذا كانت الاضافة محضة نحو غلام زيد ومال عمرو « وقد جاءت أسماء أضيفت الى المعارف ولم تتعرف » بذلك للابهام الذى فيها وأنها لا تختص واحداً بعينه وذلك « غير ومثل وشبه » فهذه نكرات وان كن مضافات الى معرفة وانما نكرهن معانيهن وذلك لان هذه الاسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ألا ترى ان كل من عداه فهو غيره وجهة المماثلة والمشابهة غير منحصرة فاذا قلت مثلك جاز أن يكون مثلك في طولك وفى لونك وفى علمك ولن يحاط بالاشياء التى يكون بها الشيء مثل الشيء فلذلك من الابهام كانت نكرات فلذلك هذه الاشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل فى موضع مغاير ومماثل ومشابه كأن المماثلة فى قولك مررت برجل مثلك موجودة فى وقت مرورك به فهو للحال فكان نكرة كاسم الفاعل اذا أضيف وهو

فزعموا أنه مصنوع » اه . وحاصل كلامه أن المضمر كالمظهر فيأخذ حكمه كما فصله أبو سعيد

(١) هذا هو الشعر الذى ذكر سيبويه فى عبارته التى نقلنا انه مصنوع ، ويجاء به شاهداً للجمع بين النون والضمير فى قوله الآمرونه ومن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لانه بمنزلتهما فى الضعف والاتصال فهو معاقب لهما اذا كان المظهر مع قوته واتصاله قد يعاقبهما وقال الاعلم « وقد رد على سيبويه حمله على هذا التقدير وجعلت الهاء بياناً لحركة النون على نية الوقف واثباتها فى الوصل ضرورة وتشبيهاً فى الحركة بهاء الاضمار ضرورة وكلا الوجهين بعيد » اه‍ هذا والبيت يروى { هم القائلون الخير والآمرونه } والمعظم — بزنة اسم المفعول — الامر الذي يصعب رده ويعظم دفعه

(٢) الشاهد فيه قوله محتضرونه والعلة كالذى قبله ومعنى البيت كما قال الاعلم انه غشيه المعتفون — وهم السائلون — واحتضره الناس جميعاً للعطاء والاستمناح فجلس لهم جلوس متصرف مبتذل غير مرتدق متودع اه .

للحال ويدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول مررت برجل غيرك فأما قوله

يا رُبَّ مِثْلِكِ فى النِّساء غَرِيرَةٍ بَيْضاءَ قَدْ مَتَّعْتُها بطَلاقِ (١)

البيت لابى محجن الثقفى أنشده سيبويه والشاهد دخول رب على مثلك ورب لا تدخل الا على نكرة وغريرة أي مغترة بلين العيش غافلة عن صروف الدهر ومتعتها بطلاق أى أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها كأنه يهدد زوجته بذلك ، تقول مررت برجل مثلك أى صورته مشبهة بصورتك ومررت برجل غيرك أى ليس بك وانه لم يمر باثنين ألا ترى أنه اذا قال مررت بغيرك باسقاط المنعوت جاز أن يكون مر بأكثر من واحد فاذا قال مررت برجل غيرك علم أنه مر بواحد لا أكثر من ذلك ، وقد « تكون هذه الاشياء معارف اذا شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه أو بمماثلته » فيكون اللفظ بحاله والتقدير مختلف فاذا قال القائل مررت برجل مثلك أو شبهك وأراد النكرة فمعناه بمشابهك أو مماثلك فى ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة وهى كثيرة غير محصورة واذا أراد المعرفة قال مررت بعبدالله مثلك فكان معناه المعروف بشبهك أى الغالب عليه ذلك ، ونحوه قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم « غير المغضوب عليهم ») لان المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوب عليهم الكفار فهما مختلفان ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن والقائم غير القاعد ، وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف اليه وذلك لانه على بناء فعيل وفعيل بناء موضوع للمبالغة فكأنك قلت بالرجل الذى يشبهك من جميع الجهات *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة لها فاللازمة على ضربين ظروف وغير ظروف فالظروف نحو فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى ومع ودون ﴾

قال الشارح : قد تقدم ان الاضافة على ضربين لفظية ومعنوية فالمعنوية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى كذلك نحو غلام زيد وثوب خز واللفظية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى بخلافها نحو ضارب زيد غداً فهذه اضافة لفظية لا غير لان المعنى ضارب زيداً غداً فما كان من الاضافة كذلك فانها لا تقع لازمة البتة لانها انما تضاف لضرب من التخفيف والنية غير الاضافة « وما كان منها معنوياً فهو على ضربين يكون لازما وغير لازم » وذلك أن من الاسماء ما يلزم الاضافة ويغلب عليها ولا يكاد يستعمل مفردا « وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات الست وهى فوق وتحت وأمام وقدام وخلف

(١) الشاهد فيه قوله رب مثلك حيث أدخل رب على مثل مع كونها مضافة ولا يكون مدخول رب الا نكرة فهذا دليل أن مثلا وان أضيفت فما تزال نكرة وذلك أنها وما كان فى معناها تنوب مناب الفعل كما هى مضافة الى ما بعدها والفعل نكرة كله فجرت مجراه فى الجرى على النكرة فتقول مررت برجل مثلك فتكون نائبة مناب مررت برجل يشبهك وكذلك مررت برجل غيرك لانه بمنزلة مررت برجل ليس بك أو يغايرك ومثله مررت برجل حسبك من رجل لانه فى معنى كفاك من رجل ويدل على صحة هذا التعليل أن العرب يصرحون أحياناً بالفعل فى الموضع الذى يضمرون فيه حسباً ومثلا وغيراً كقولهم مررت برجل كفاك من رجل وهمك من رجل وبامرأة كفتك من امرأة وهمتك من امرأة .. قال سيبويه « ومن ذلك قول العرب لى عشرون مثله ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرون درهماً ومائة درهم فالمثل وأخواته كأنه كالذى حذف منه التنوين فى قولك مثل زيداً وقيد الاوابد { أى بتنوين الاول فى المثالين ونصب الثانى } وهذا تمثيل ولكنها كمائة وعشرين فلزمها شىء واحد وهو الاضافة يريد أنك أردت معنى التنوين فمثل ذلك قولهم مائة درهم » اه

ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة» فهذه الظروف تلزم الاضافة وانما لزمت الاضافة هذه الاشياء لانها أمور نسبية فان فوقا يكون بالنسبة الى شيء فوقا وتحتا بالنسبة الى شيء آخر وكذلك أمام وسائرها فلزمتها الاضافة للتعريف وتحقيق الجهة ، وقال أبو العباس المبرد انما لزمت هذه الظروف الاضافة لعدم افادتها مفردة ألا ترى أنك اذا قلت جلست خلفا فالمخاطب يعلم أن كل مكان لا بد أن يكون خلفا لشيء فاذا أضفته عرف وحصل منه فائدة ، وقال الكوفيون انما لزمت الاضافة لانها تكون أخبارا عن الاسم كما يكون الفعل خبرا عن الاسم اذا قلت زيد يذهب ويركب فلما كان الفعل يحتاج الى فاعل وقد يتصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول ألزموا الظرف الاضافة ليسد المضاف اليه مسد ما يطلبه الفعل ويدل عليه ، فاذا أفردت وقبل قام زيد خلفا وذهب عمرو قداما فهو عند البصريين نصب على الظرف كما يكون مضافا نحو قام قدامك وذهب خلفك الا انه مبهم منكور كأنك قلت قام خلف غيره وذهب قدام شيء ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروفا الا مضافة واذا أفردت صارت أسماء وكانت في تقدير الحال كأنه قال قام متأخرا وذهب متقدما وفائدة الخلاف تظهر في الخبر فعند البصريين تقول زيد خلفا وعمرو قداماً فيكون خبراً كما يكون مضافا والكوفيون يرفعون ويقولون زيد خلف أي متأخر وقدام أي متقدم ويكون الخبر مفردا هو الاول كما تقول زيد قائم ، ومن ذلك « عند ولدن ولدا » وهي ظروف معناها القرب والحضرة ولذلك لزمت الاضافة للبيان اذ كانت مبهمة لانها لا تختص مكانا معينا لان القرب والمجاورة أمر إضافي اذ الشيء يكون قريبا من شخص بعيداً من آخر وهي لابتداء الغاية في الزمان والمكان وذلك قولك من لدن صلاة العصر الى وقت كذا ومن لدن الحائط الى مكان كذا فهي مشتركة في البابين وليست كمنذ الذي هو ابتداء غاية الزمان ولا كمن الذي هو ابتداء غاية المكان ، وفي عند لغتان عند وعند بفتح العين وكسرها ، « ولدن » في معنى عند الا ان عند معربة ولدن مبنية وفي لدن ثمان لغات يقال لدن ولدا ولدن ولد بفتح الفاء وضم العين ولد بضمهما ولدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون ولدن بفتح النون ولد بفتح الفاء وسكون العين ، فأما لدن بفتح الفاء وضم العين فهو الاصل لكثرته وورود التنزيل به ومن قال لدن فوجهه انه أسكن العين في لدن كما أسكنها في عضد وعجز فالتقى بعد الحذف ساكنان الدال والنون فحرك الاول بالفتح كما حرك الاول منهما بالفتح في قولهم اضربن اذا دخلت النون الخفيفة في اضرب ، وأما لدا فلغة قائمة بنفسها ليست من لفظ لدن والقياس في ألفها أن لا تكون أصلا فأما انقلابها مع المضمر ياء فعلى التشبيه بألف علي والى على ماسيوضح أمره ان شاء الله تعالى ، وأما لد بالضم فمحذوفة من لدن قال الراجز

يَسْتَوْعِبُ البَوْعَينِ مِن جَرِيرِه ... مِن لَدُ لَحْيَيْهِ الى مُنْجُورِه

والذى يدل على انها منتقصة منها أنها لو كانت أصلا على حيالها ولم تكن مخففة من لدن لكانت ساكنة على أصل البناء ومثله قولهم رب وربّ مخففة ومشددة أبقوا حركتها بعد الحذف ليكون ذلك دلالة على انها منتقصة من غيرها وليست أصلا قائما بنفسه ، ومن قال لد بضم الفاء والعين فانه أتبع الضم الضم بعد حذف اللام ، ومن قال لدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون فانه كسر النون

لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة العين وذلك على أصل التقاء الساكنين ومن فتح النون فهو لالتقاء الساكنين وقصد التخفيف كأين وكيف ، وأما من قال لد بسكون الدال وفتح الفاء فانه بناء على السكون بعد الحذف جعلها قائمة بنفسها « فان قيل » ولم بنيت لدن ولم تكن معربة كعند قيل لما لم يتجاوزوا بلدن حضرة الشيء والقرب منه ولم يتصرفوا فيه بأ كثر من ذلك جرت مجرى الحرف الموضوع بازاء معنى لا يتجاوزه فبنيت لذلك كبنائه وأما عند فتوسعوا فيها وأوقعوها على ما بحضرتك وما يبعد وان كان أصلها الحاضر فقالوا عندي مال وان كان غائباً فى بلد آخر فلما دخلها من التمكن والتصرف ما ذكرناه فارقت الحروف فأعربت لذلك ؛ ومن الظروف « بين ووسط وسوى ومع ودون » كلها تلزمها الاضافة فأما « بين » فهو ظرف من ظروف الامكنة بمعنى وسط ولذلك يقع خبراً عن الجثة نحو قولك الدار بين زيد وعمرو والمال بين القوم وهى توجب الاشتراك من حيث كان معناها وسط والشركة لا تكون من واحد وانما تكون بين اثنين فصاعدا نحو المال بين الزيدين والدار بين القوم فان أضفتها الى واحد وعطفت عليه بالواو جاز نحو المال بين زيد وعمرو لان الواو لا توجب ترتيباً ولو أتيت بالفاء فقلت المال بين زيد فعمرو لم يحسن لان الفاء توجب الترتيب وفصل الثانى من الاول فأما قول امرىء القيس * بين الدخول َفحَوْمَلِ * فقد عابه الاصمعي ورواه بالواو وحجة من رواه بالفاء أن الدخول وحومل موضعان يشتمل كل واحد منهما على أماكن كالشأم والعراق فلو قلت عبدالله بين الدخول تريد بين مواضع الدخول لتم الكلام وصلح كما تقول سرنا بين الشأم والمراد بين مواضع الشأم فعلى هذا قال بين الدخول أى بين مواضع الدخول ثم عطف بالفاء فقال فحومل ؛ وأما « وسط » فيكون اسما وظرفا فاذا أردت الظرف أسكنت السين واذا أردت الاسم فتحت فتقول وسط رأسك دهن اذا أخبرت أنه استقر فى ذلك الموضع أسكنت السين ونصبت لانه ظرف وتقول وسط رأسك صلب فتحت السين ورفعت لانه اسم غير ظرف وتقول حفرت وسط الدار بئراً بسكون السين كأن البئر في بعض الوسط وتقول ضربت وسطه لانه مفعول به ، وأما « سوى وسواء مقصورا وممدودا » فبمعنى واحد وذلك أنك اذا قلت عندى رجل سوي زيد فمعناه عندى رجل مكان زيد أي يسد مسده ولزم الاضافة لان معناه معنى غير وقد تقدم الكلام عليهما ، وأما « مع » فهو ظرف من ظروف الامكنة ومعناه المصاحبة والذى يدل على أنه اسم أنه اذا أفردنون فيقال جاءا معاً وأقبلا معاً وربما أدخلوا عليه حرف الجر قالوا جئت من معه أى من عنده ولو كانت أداة لكانت ساكنة الآخر على حد هل وقد و بل اذ لا علة توجب الفتح وربما ذهب بها مذهب الحرف فسكن آخرها قال الشاعر

فَرِيشِى مِنْكُمُ وهَوايَ مَعْكُمْ ... وإنْ كانَتْ زِيارَتُكُمْ لِماما (١)

لما اعتقد فيها الحرفية سكنها والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط ابهامها كلدن وحيث وانما أعربت

(١) البيت قيل انه للراعى • وقال العينى هو من قصيدة لجرير يمدح فيها هشام بن عبدالملك ، والريش يستعمل فى اللباس الفاخر أو المال وكأن المراد به هنا القوة والاستمداد ، وقوله لماماً ــ بكسر اللام ــ أى وقتاً بعد وقت والمراد أنها متقطعة قليلة ، وكلام الشارح يفهم منه أن تسكين العين في معكم ليس للضرورة وذلك خلاف ما ذهب اليه سيبويه حيث ادعى أن التسكين ضرورة لا لغة ، وهو مردود بأن ذلك لغة غنم وهم بطن من تغلب بن وائل وعامة ربيعة

ونصبت

ونصبت على الظرفية لانهم تصرفوا فيها على حد تصرفهم فى عند فيقولون معى مال أى هو فى ملكى وان كان غائباً كما يقال عندى مال ، وأما « دون » فلها معنيان أحدهما الظرفية فى معنى المكان تشبيهاً بالمكان فيقال زيد دون عمرو فى الشرف والعلم وفى الخير ونحو ذلك جعل هذه الاشياء منازل يعلو بعضها بعضا كالاماكن التي بعضها أعلى من بعض وجعل بعض الناس فى موضع من الشرف أو من العلم وهذه لاتكون الا ظروفا منصوبة ، والموضع الآخر لدون أن تكون اسما صفة بمعني حقير ومسترذل فتقول ثوب دون أي ردى ويقال هذا دونك أي حقيرك ومسترذلك ويمكن أن يكون هذا القسم هو الاول واستعمل اسما توسعا لضرب من التأويل لانك اذا جعلته فى مكان أسفل من مكانك صار بمنزلة أسفل وتحت وأسفل وتحت قد يجوز رفعهما فى الشعر قال لبيد

فغدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخافةِ خلفُها وأمامُها (١)

على ان أسفل اذا كان نقيض أعلى كان متمكنا تقول هذا أسفل الحائط وهذا أعلاه كما تقول هذا رأسه وهذا آخره *

قال صاحب الكتاب ﴿ وغير الظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدا وقاب وقيس وأى وبعض وكل وكلا وذو ومؤنثه ومثناه ومجموعه وأولو وأولات وقد وقط وحسب ، وغير اللازمة نحو ثوب ودار وفرس وغيرها مما يضاف فى حال دون حال ﴾

قال الشارح : اعلم أن من الاسماء أسماء غير ظروف تضاف الى ما بعدها وهى على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة فاللازمة نحو مثل وشبه ونحو وغير ونحوها مما ذكرها صاحب الكتاب وأما « مثل وشبه » فبمعني واحد « وغير وبيد » بمعنى واحد « وقيد وقدا وقاب وقيس » بمعني مقدار الشيء يقال بيني وبينه قيد رمح وقاب رمح وقيس رمح قال الله تعالى (قاب قوسين أو أدنى) وقيس رمح بمعنى قدر رمح والقدر والقدر بالفتح والسكون واحد وهو مبلغ الشيء فهذه الاسماء كلها تلزم الاضافة ولا تفارقها واذا أفردت كان معناها على الاضافة ولذلك لا يحسن دخول الالف واللام عليها فلا يقال المثل ولا الشبه ولا الكل ولا البعض لان ذلك كالجمع بين الالف واللام ومعنى الاضافة من جهة تضمنها معنى الاضافة فصارت الاضافة فيها كالملفوظ بها وذلك من قبل أن مثلا يقتضى مماثلا وشبها يقتضى مشبها به وكذلك سائرها من نحو قيد وقدا وقاب وقيس كلها مقادير لا تذكر الا مع المقدر به ، وكذلك أى وبعض وكل وكلا الاضافة فيها لازمة أما « أي » فانها اسم مبهم يقع على كل شيء ممن يعقل وما لا يعقل من حيوان وغيره فافتقر الى الاضافة للايضاح كافتقار الموصول الى الصلة وهى بعض ما أضيفت اليه فاذا قلت أى القوم كانت من القوم واذا قلت أي الثياب فهى من الثياب فلزومها الاضافة لذلك « وبعض »

(١) البيت من معلقة لبيد وقبله وتسمعت رز الانيس فراعها عن ظهر غيب والانيس سقامها
ويروى فغدت — بالغين المعجمة كما هنا وبالعين المهملة — والضمير يعود على البقرة ، والرز والركز الصوت الخفى ، وقوله عن ظهر غيب معناه من وراء حجاب أى تسمع من حيث لا ترى ، والفرجان تثنية الفرج وهو الواسع من الارض ويقال هو موضع المخافة ، وقوله مولى المخافة معناه الموضع الذى فيه المخافة . وخلفها مرفوع على أنه بدل مفصل من مجمل هو قوله مولى وأمامها معطوف عليه ويجوز أن يكون خلفها وأمامها مرفوعين على أنهما خبر لمبتدأ محذوف كأنه قال هما خلفها وأمامها ويجوز أن يكون قوله مولى المخافة مبتدأ وقوله خلفها وأمامها خبره وجملتهما خبر ان

يفيد البعضية فهو يقتضى الشيء المبعض « وكل » اسم لاجزاء الشيء فهو يقتضى الجزأ « وكلا » اسم مفرد عندنا معناه التثنية ولا يدل بلفظه على جنس ذلك المثنى فلزمت اضافته الى جنسه ليعلم نحو جاءنى كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ويكون تأكيداً للمثني نحو جاءنى الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما فتلزم اضافتها الى ضمير المؤكد ليعلم أنها تأكيد له وليست اسما شائعا بخلاف أجمع وأجمعين ونحوهما فانها لاتلى العوامل ولا تكون الا تأكيدا فاستغنت عن الاضافة، ومنها ذو التى بمعني صاحب فانك تقول هذا رجل ذومال ورأيت رجلا ذا مال ومررت برجل ذى مال أي صاحب مال وتقول فى التثنية هذان رجلان ذوا مال وأصله ذوان وانما حذفت نونه للاضافة وفى النصب والجر نحو رأيت رجلين ذوى مال ومررت برجلين ذوي مال وتقول فى الجمع هؤلاء رجال ذوومال ورأيت رجالا ذوي مال ومررت برجال ذوى مال وأصله ذوون وذوين لانه جمع سلامة وانما حذفت نونه للاضافة وانما جمع جمع السلامة لانه وصف به من يعقل فجرى مجرى مسلمين وصالحين وتقول فى المؤنث ذات نحو هذه امرأة ذات جمال ومال والتثنية ذواتا قال الله تعالى (ذواتا أفنان) والجمع ذوات وأولو أيضا جمع سلامة والواحد ذو قال الله تعالى (نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد) وقال تعالى (أولى أجنحة مثني وثلاث ورباع) والمؤنث أولات قال الله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) جاء الجمع ههنا علي غير واحده المستعمل وقياس واحده أل مثل هم وشج فهى فى السلامة بمنزلة المذاكير والملامح فى التكسير جاء على مالم يستعمل وانما لزمته الاضافة لان المضاف اليه هنا هو المقصود وذلك أنهم أرادوا وصف الاسماء بالاجناس نحو هـذا رجل مال فلم يسغ ذلك فأتوا بذي التى بمعني صاحب وأضيفت الى اسم الجنس وجعلوها وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس كما كانت أى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام وكانت الاضافة لازمة كما كان النعت لازماً لأى فى النداء نحو يا أيها الرجل ويا أيها الغلام ، ومن ذلك « قد وقط وحسب » كلها بمعني واحد الا ان قد وقط مبنيان على السكون وحسب معربة وذلك من قبل ان قد وقط وقعا موقع فعل الامر فى أول أحوالها فبنيا كبنائه تقول قدك درهمان وقطك ديناران أى اكتف بذلك واقطع وحسب اسم متمكن أريد به معني الفعل بعد أن وقع منصرفا ولم يوقع موقع الفعل فى أول أحواله ألا تري انك تقول أحسبنى الشيء إحسابا أى كفانى ويقال هذا لك حساب أى كاف قال الله تعالى (جزاء من ربك عطاء حسابا) فانصرف حسب ولم يبن كبناء قد وقط ، واشتقاق قد من قددت الشيء واشتقاق قط من قططت الشيء اذا قطعته فأصلهما لذلك التثقيل وانما خففتا بحذف لاميهما وغلب عليهما التخفيف لكثرة استعمالها وانـما لزمت هذه الاسماء الاضافة لانها واقعة موقع فعل الامر وفعل الامر لابد له من فاعل ولم تكن هذه الاسماء مما يرفع فأضيفت الى الفاعل فاذا قلت قدك وقطك فكأنك قلت اكتف واقطع فالفاعل مضمر واذا قلت قد زيد أوقط عمرو فكأنك قلت ليكتف زيد أو عمرو بذلك وقد يدخل قد وقط نون الوقاية فيقال قدنى وقطني محافظة على سكونهما وصيانة لآخرهما عن الكسر كما قالوا مني وعني فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر

امتلا

امتلأ الحوضُ وقال قَطْنِي مهلاً رُوَيْداً قد ملأتَ بطْني(١)

وقال الآخر * قدني من نصر الخبيبين قدى * (٢) فأتى بنون الوقاية وتركها، وربما استعملوا قط وحسب مفردين من غير اضافة فقالوا رأيته مرة واحدة فقط وأعطاني ديناراً فحسب أي اكتف بذلك واقطع والاضافة أكثر وأغلب فاعرفه، «وأما الاضافة غير اللازمة» ففي أكثر الاسماء نحو ثوب ودار وغيرهما من الاسماء المنكورة مما يضاف فى حال دون حال وذلك على حسب ارادة المتكلم فاذا قال رأيت ثوبا فقد أخبر عن واحد من الثياب غير معين وكذلك رأيت داراً واذا قال رأيت ثوب خز فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس دون غيره فهو أخص من الاول واذا قال ملكت دار زيد فقد أخبر عن واحدة بعينها معرفة فاعرفه *

« فصل » قال صاحب الكتاب « وأيّ اضافته الى اثنين فصاعدا اذا أضيف الى المعرفة كقولك أي الرجلين وأي الرجال عندك وأيهما وأيهم وأي من رأيت أفضل وأي الذين لقيت أكرم وأما قولهم أبي وأيك كان شرا فاخزاه الله فكقولك أخزى الله الكاذب مني ومنك وهو بيني وبينك المعنى أينا ومنا وبيننا قال العباس بن مرداس

فأيِّي ما وأيُّكَ كانَ شرًّا فقِيدَ إلى المَقامَةِ لا يَراها

واذا أضيف الي النكرة أضيف الى الواحد والاثنين والجماعة كقولك أى رجل وأى رجلين وأى رجال، ولا تقول أيا ضربت وبأى مررت الا حيث جرى ذكر ماهو بعض منه كقوله تعالى (أيا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى) ولاستيجابه الاضافة عوضوا منها توسيط المقحم بينه وبين صفته فى النداء »

قال الشارح: اعلم ان أيا انمـا تقع على شيء هى بعضه وذلك قولك أى أخويك زيد فقد علمت أن زيدا أحدهما ولم تدر أيهما هو وهي فى الكلام على ثلاثة أضرب الاستفهام والجزاء وبمعنى الذى فاذا كانت استفهاماً أو جزاء كانت تامة ولم تحتج الى صلة انما تحتاج الى الصلة اذا كانت موصولة لا غير كما تحتاج الذى ومن وما اذا كانت موصولة وهى موضوعة على الاضافة لانها فى الاحوال الثلاثة بعض ما أضيفت اليه فلا تفيد الا بذكر المضاف اليه وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضاف اليه الا ممـا يتبعض، ولا تقتضى جوابا الا اذا كانت استفهاماً وجوابها التعيين لانها فى الاستفهام مفسرة بالهمزة وأم فاذا قلت أى الرجلين عندك فمعناه أزيد عندك أم عمرو فكما يلزم الجواب فى الهمزة وأم اذا قلت أزيد عندك أم عمرو والتعيين فتقول زيد أو عمرو ولا يكفى لا أو نعم كذلك يلزم فى أى لان المعنى واحد ولو قلت هل زيد منطلق أم عمرو أو نحوهما من أدوات الاستفهام لم يكن لأى ههنا مدخل فلذلك كانت أى واقعة على كل جملة اذا كانت بعضا لهـا، فعلى هذا يجوز اضافتها الى المعرفة والنكرة « فاذا أضيفت الى المعرفة »

(١) البيت من شواهد الاشمونى وقوله رويداً تصغير الارواد وهو مصدر أرود يرود

(٢) هو من أرجوزة لحميد الارقط وتمامه ليس الامام بالشحيح الملحد ويروى «ليس أميرى بالشحيح الملحد» والشاهد فيه مجيئه بنون الوقاية وتركه لها وهما أمران جائزان غير أن المجيء بالنون أكثر . وقوله الخبيبين يروى بصورة المثنى والمراد بهما عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب على التغليب وقيل المراد بهما عبدالله وابنه خبيب على التغليب أيضاً ويروى بصورة الجمع والمراد بهم عبدالله وابنه خبيب وأخوه مصعب وقيل المراد بهم عبدالله ومن شايعه وقوله الامام المـراد به عبد الملك بن مروان والشحيح البخيل والملحد المائل، هذا ونسب الاعلم هذا البيت لابى نخيلة

وجب أن تكون تلك المعرفة مما يتبعض وذلك بأن تكون المعرفة إما تثنية أو جمعاً نحو قولك « أي الرجلين عندك وأي الرجال » وأيهما رأيت وأيهم مررت به وتقول « أي من رأيت أفضل » لان من قد تعني بها الكثرة وان كان لفظها واحداً قال الله تعالى (ومنهم من يستمع اليك) وقال (ومنهم من يستمعون اليك) فحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى ومنه قول الشاعر

تَعَشَّ فانْ عاهدْتَني لاتَخونُني ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ (١)

ثنى العائد حين عنى اثنين ولا يكون من في قولك أي من رأيت أفضل الا موصولة لا غير والعائد محذوف والتقدير رأيته كقوله سبحانه (أهذا الذي بعث الله رسولا) والمعنى بعثه ولا يكون من استفهاماً هنا ولا جزاء لان أيا لا يضاف الى الجمل ، فأما تمثيله « بأي الذي لقيت أكرم » ففيه نظر والصواب أي اللذين أو الذين بلفظ التثنية أو الجمع وان صحت الرواية عنه بلفظ الواحد فمجازه أن الذي قد يراد بها الكثرة نحو قوله تعالى (كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ماحوله ذهب الله بنورهم) فعاد الضمير الى الذي مرة مفردا ومرة مجموعا كما كان في من كذلك وهو قليل في الذي ، ولو قلت « أي زيد أحسن » فمجازه من وجهين أحدهما أن يريد النكرة لمشارك له في اسمه فأجراه مجرى الانواع نحو رجل وفرس كما أجراه كذلك وأدخل عليه الالف واللام في قوله

باعدَ أمُّ العَمْرِو مِنْ أسيرِها ... حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصورِها (٢)

والوجه الثاني أن يريد أي شيء من أعضائه أحسن أعينه أم أنفه أم حاجبه ونحو ذلك ، فأما قولهم « أيي وأيك كان شرا فأخزاه الله » فأضاف أيا الى المضمر الذي هو ضمير النفس وهو معرفة فانما سوغ ذلك انه عطف عليه ضمير المخاطب باعادة الخافض بالواو والواو لا تدل على الترتيب وانما تجمع بين الشيئين أو الاشياء فقط وصار ذلك بمنزلة التثنية والجمع كأنك قلت أينا فهو كقولك « أخزى الله الكاذب مني ومنك » والمراد منا وكقولك « هو بيني وبينك » والمراد بيننا والفرق بينهما أنك اذا قلت أينا فقد اشتركا في أي واذا قلت أيي وأيك فقد أخلصته لكل واحد منهما فهو أبلغ ، فأما بيت العباس بن مرداس * فأيي ما وأيك كان شرا الخ * (٣) وبعده

---

(١) البيت للفرزدق ويروى « تعال فان عاهدتني الخ » والشاهد فيه في قوله يصطحبان حيث أعاد الضمير على من مثنى حملا على معناها لانها كناية عن اثنين وصف أنه أوقد ناراً وطرقه الذئب فدعاه الى العشاء والصحبة وقبل البيت

وأطلس عسال وما كان صاحباً ... رفعت لناري موهناً فأتاني

وقد فصل بين من وصلتها بقوله « ياذئب » وساغ ذلك لان النداء موجود في الخطاب ولو لم يذكره المتكلم . قال الاعلم « وان قدرت من نكرة ويصطحبان في موضع الفصل كان الفصل بينهما أسهل وأقيس » اه

(٢) الشاهد فيه في قوله أم العمرو حيث أدخل الالف واللام على عمرو وهو علم لا يجوز ذلك فيه لئلا يجتمع فيه شيئان كل واحد منهما معرف ولكنه لما نكره وجعله بمنزلة الانواع كرجل وفرس جاز له بعد ذلك أن يقرنه بالالف واللام ، والمعنى أنه منع هذه المرأة عني وحال بيني وبين رؤيتها والتمتع بها ما أقامه أهلها من الحراس على أبواب القصور التي تسكنها .. هذا والبيت لابي النجم وقد تقدم في أول الكتاب في فصل ومن الاعلام تدخله لام التعريف

(٣) هو من قصيدة له يخاطب بها خفاف بن ندبة السلمي وأولها

ألا من مبلغ عني خفافاً ... ألوكا بيت أهلك منتهاها

وقال سيبويه وسألته { يعني الخليل } عن أيي وأيك كان شراً فأخزاه الله فقال هذا كقولك أخزى الله الكاذب مني

ولا

ولا ولَدَتْ لهمْ أبدًا حَصانٌ　　وخالَفَ مايُريدُ إذًا بَغاها

فالشاهد فيه افراد أى لكل واحد من الاسمين واخلاصه له توكيداً والمستعمل إضافته اليهما معاً فيقال أينا والمراد أينا كان شرا من صاحبه فقيد الى المقامة لايراها أي أعماه الله و المقامة جماعة الناس وقوله لايراها أى يعمى عن رؤيتهم ، ويروى الى المنية أي جاءته المنية ويدعو عليهم فى البيت الثاني بانقطاع النسل ومثله قول جميح

وقدْ علِمَ الأقْوامُ أيّى وأيُّكمْ　　بَنِى عامرٍ أوْفى وفاءً وأكْرَمُ (١)

وقول خداش بن زهير

ولقدْ علِمْتُ إذا الرِّجالُ تَناهَزُوا　　أيِّى وأيُّكمْ أعزُّ وأمْنَعُ (٢)

المراد أينا وهو كثير ، فاذا أضيف الى النكرة أضيف الى الواحد والتثنية والجمع فتقول « أى رجل وأى رجلين وأى رجال » وانما جاز اضافته الى الواحد المنكور ههنا من حيث كان نوعا يعم أشخاص ذلك النوع فهو يشمل كل من يقع عليه ذلك الاسم فلذلك جازت اضافته اليه ، وقد يفرد أى اذا تقدم ذكر ماهو بعض منه نحو قوله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ماتدعوا فله الاسماء الحسني) أفرد أيا ههنا لانه أحد الاسمين المذكورين ومعناه أى الاسمين دعوتم الله فله الاسماء الحسنى ولو قلت أيا ضربت أو بأى مررت لم يجز لانه لم يتقدم ما يسد مسد المضاف اليه ، ولغلبة الاضافة عليه لما جاؤا بأى وصلة الى نداء مافيه الالف واللام غير مضافة عوضوه من الاضافة هاء التنبيه بعده قبل صفته نحو ياأيها الناس وياأيها الرجل وقوله « ولاستيجابه الاضافة » يريد لوجوبها له ؛ لاستيجاب مصدر بمعى الوجوب كالاستقرار بمعني القرار وفعله استوجب كقولك استوهب استيهاباً واستوعب استيعاباً ، وقوله « توسيط المقحم » يعني بالمقحم هاء التنبيه « بينه » أى بين أى وصفته فها تنبيه وهى عوض من لفظ الاضافة ولزوم الصفة عوض من معناها فاعرفه *

تم الجزء الثانى والحمد لله ، ويليه ان شاء الله تعالى الجزء الثالث ومطلعه

فصل وحق ما يضاف اليه كلا ، نسأل الله تعالى التوفيق الى اكماله

—(انه نعم المولى ونعم النصير)—

ومنك تريد منا وكقولك هو بيني وبينك تريد هو بيننا فانما أراد أينا كان شراً الا أنهما لم يشتركا فى أى ولكنه أخلصه لكل واحد منهما » ثم استشهد بالابيات التى ذكرها الشارح . والشاهد فيها كلها أفراد أى لكل واحد من الاسمين وانما فعل ذلك فاخلص لكل اسم واحدا مع أن المستعمل اضافتها اليهما معاً توكيداً

(١) الشاهد فيه كالذى فيما قبله . وقوله أيى مبتدأ وأيكم معطوف عليه وقوله اوفى هو الخبر وفصل بين المبتدأ وخبره بجملة النداء وهى قوله بنى عامر . وجملة المبتدأ وخبره سدت مسد المفعولين اللذين يطلبهما قوله علم الاقوام والمعنى ان الناس قد علموا وظهر من كل واحد منا ما يستطيعون ان يقضوا لاحدنا به بالتفوق فى الوفاء والكرم

(٢) الشاهد فيه تكرير اى توكيداً كما تقدم فى سابقيه ومعنى تناهزوا افترس بعضهم بعضاً فى الحرب . ومثل هذه الابيات قول خداش بن زهير ايضاً

فأيى وأي ابن الحصين وعثمث　　اذا ما التقينا كان بالحلف أغدرا

والحلف ـ بكسر الحاء ـ تعاقد القوم واصطلاحهم واصله من اليمين لان التعاقد يؤكد بها (تم والحمد لله)

﴿ فهرست الجزء الثانى من شرح المفصل لابن يعيش ﴾

صحيفة

صحيفة

تم الفهرس



شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش

ابن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية

على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية

الجزء الثالث

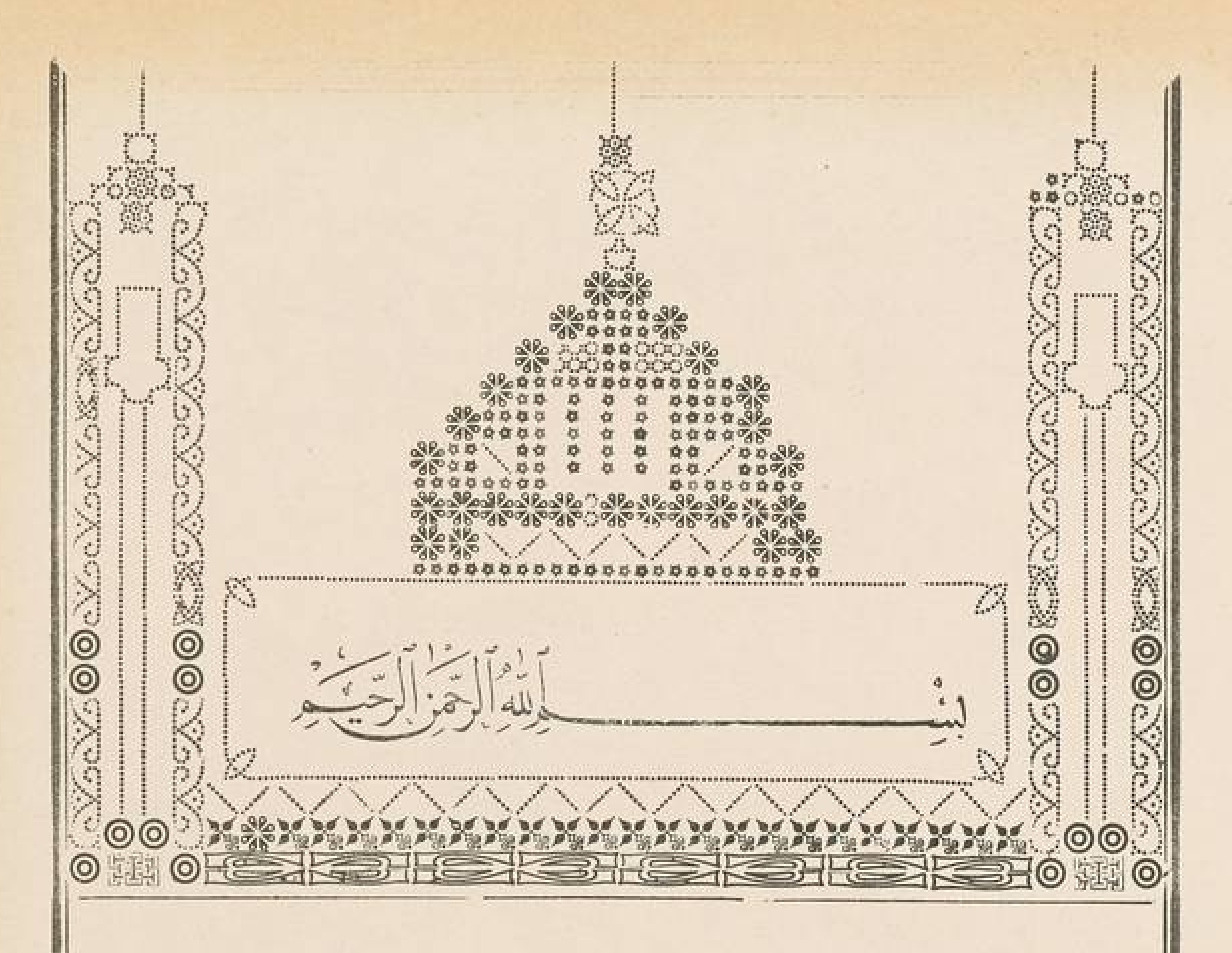
قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب

عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقى

صحح وعلق عليه حواشى نفيسة بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور



﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحق ما يضاف اليه كلا أن يكون معرفة ومثنى أوما هو في معنى المثنى كقوله

فإنَّ اللهَ يَعلَمُني ووَهْباً ... وَيعلمُ أنْ سيلقاهُ كِلانا

وقوله

إنَّ لِلخيرِ ولِلشرِّ مَدًى ... وكِلا ذلكَ وَجْهٌ وقَبلْ

ونظيره عوان بين ذلك ويجوز التفريق في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو ، وحكمه اذا أضيف الى الظاهر أن يجري مجرى عصاً ورحي تقول جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا أضيف الى المضمر أن يجرى مجري المثني على ما ذكر وفي العرب من يقر آخره على الالف في الوجهين ﴾

قال الشارح : قد تقدم الكلام على « كلا » وأحكامها وأنها مفردة معناها التثنية وهي موضوعة لتأكيد التثنية كما أن كلا وأجمع لتأكيد الجمع وهي من الالفاظ المضافة التي يؤكد بها المعارف وكل لفظ مضاف يؤكد به المعنى يكون مضافا الى ضمير ذلك المؤكد نحو جاءني زيد نفسه وعينه وأكلت الرغيف كله وانما كان كذلك ليعلم أنه له وممكن لمعناه فلذلك وجب أن تكون كلا مضافة الى معرفة ومثني لانه لا يؤكد بها الا ماهذه سبيله وان خرج عن سنن التأكيد بأن يكون مبتدأ نحو كلا أخويك جاءني أو فاعلا نحو جاءني كلا أخويك فلن يخرج عن حكم التأكيد ومعناه ومجاز ذلك على اقامة التأكيد مقام المؤكد كما تقام الصفة مقام الموصوف فاذا قال جاءني كلا أخويك فأصله جاءني اخواك كلاهما الا أنك وضعت التأكيد موضع المؤكد مبالغة ثم أضفته الى لفظ المؤكد للبيان فلذلك لزم أن يضاف الى المثنى ولا يضاف

الا الى معرفة لانه لايكون تأكيدا الا لمعرفة ، وحكم كلتا حكم كلا الا أن كلتا للمؤنث وكلا للمذكر فأما قوله « فان الله يعلمني الخ (١) » فالبيت للنمر بن تولب والشاهد فيه اضافته الى نا وهو ضمير جمع وكلا انما يضاف الى تثنية وذلك لان الاثنين والجمع فى الكناية عن المتكلم واحد وان شئت أن تقول هو للجمع ولكنه حمل الكلام على المعنى لانه عنى نفسه ووهبا واليه أشار صاحب الكتاب وهو أجود لانه قد يقع لفظ الجمع على التثنية نحو قوله تعالى (فقد صغت قلوبكما) وقوله (تسوروا المحراب) ثم قال خصمان ويروى سيلقاه بالياء وسنلقاه بالنون فمن رواه بالياء جعل كلانا فاعله ومن رواه بالنون جعل كلانا تأكيدا لضمير المتكلمين وأما قول ابن الزِّبَعْري (٢) فى يوم أحد

يا غُرابَ البَيْنِ أَسْمَعْتَ فَقُلْ إِنَّما تَنْطِقُ شَيْئاً قَدْ فُعِلْ
إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذٰلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ
وَالعَطِيَّاتُ خِسَاسٌ بَيْنَهُمْ وَسَوَاءٌ قَبْرُ مُثْرٍ وَمُقِلْ
كُلُّ عَيْشٍ وَنَعِيمٍ زَائِلٌ وَبَنَاتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بِكُلْ

فالشاهد فيه اضافة كلا الى مفرد يراد به التثنية كما أضيف فى الذى قبله الى لفظ الجمع اذ كان المراد به التثنية ومثل ذلك فى أن المراد به التثنية قوله تعالى (عوان بين ذلك) أى بين الفروض والبكارة فجاز اضافة كلا اليه كما جاز اضافة بين اليه الأن بين يضاف الى اثنين فصاعداً وكلا يضاف الى اثنين فقط ومن ذلك قوله تعالى (وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا) أضيف كل اليه حيث كان المراد به الكثرة وقوله « ويجوز التفريق في الشعر » يريد أنك تضيفه الى اسم واحد ثم تعطف عليه اسما آخر بالواو نحو كلا زيد وعمرو لان العطف بالواو نظير التثنية اذ كانت الواو لا ترتب كالتثنية فحمل الكلام فى الشعر على المعنى نحو قوله

كِلاَ السَّيْفِ والسَّاقِ الذى ضُرِبَتْ بِهِ عَلَى دَهَشٍ أَلْقَاهُ بِاثْنَيْنِ صاحِبُهْ (٣)

وصار ذلك كقولك زيد وعمرو قاما كما تقول الزيدان قاما ولا يجوز مثله فى حال الاختيار والسعة ألا تري أنك لا تقول كلا أخيك وأبيك ذاهب كما لم يجز كل عبد الله وأخيه وأبيه ذاهبون ، ولو قلت

---

(١) هو النمر بن تولب العكلى شاعر مقل مخضرم أدرك الجاهلية وأسلم فحسن اسلامه ووفد الى النبي صلى الله عليه وسلم وكتب له كتابا فكان فى أيدي أهله وكان أحد أجواد العرب المذكورين وفرسانهم • وكان شاعراً فصيحاً جريئاً على المنطق وكان ابو عمرو ابن العلاء يسميه الكيس لحسن شعره . وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد بهذا البيت • ومثله قول معروف

كونوا كمن واسى أخاه بنفسه نعيش جميعاً أو نموت كلانا

وقول الشاعر :

نعم الفتى عمدت اليه مطيتى فى حين جد بنا المسير كلانا

(٢) ابن الزبعرى هو احد أعداء النبى صلى الله عليه وسلم الذين كانوا يهجونه وقد قال هذه الكلمة بعد موقعة أحد شماتة بالمسلمين وقد اجابه عليها حسان بن ثابت بقصيدة اخرى من بحرها وقافيتها ومطلعها :

ذهبت بابن الزبعرى وقعة كان منا الفضل فيها لو عدل
ولقد نلتم ونلنا منكم وكذاك الحرب أحيانا دول
اذ شددنا شدة صادقة فأجأناكم الى سفح الجبل

(٣) الشاهد فيه اضافة كلا الى السيف وهو اسم مفرد وهى لا تضاف إلا الى المثنى وجاز ذلك لانه عطف على المفرد مفرداً آخر فصار كأنه أضافها الى المثنى لان مجموعهما اثنان •

كلا زيد فعمرو جاءني لم يجز في الشعر ولا غيره لانك كنت تضيف كلا الى مفرد مخصوص وانما يضاف الى اثنين أو الى مفرد في معنى التثنية أو الى لفظ مشترك بين التثنية والجمع فاعرفه. وقوله « وحكمه اذا أضيف الى الظاهر أن يجري مجرى عصاً ورحى » يريد أن آخره يكون بالالف اذا أضيف الى ظاهر في حال الرفع والنصب والجر وهو القياس لانه عندنا اسم مفرد ومقصور كعصا ورحى ولا اشكال في ذلك على أصلنا انما الاشكال على أصل الكوفيين لانها عندهم تثنية صحيحة، وقوله «واذا أضيف الى المضمر أن يجرى مجري المثني» يعني أن الفه تنقلب ياء في حال النصب والجر كما تنقلب في التثنية فتقول جاءني أخواك كلاهما ورأيت أخويك كليهما ومررت بأخويك كليهما تثبت الالف في حال الرفع وتنقلب ياء في حال النصب والجر كما أن التثنية كذلك الا أن انقلابها في التثنية للاعراب واختلاف العامل وانقلابها في كلا وكلتا لا للاعراب بل للحمل على لدا وعلى على ماتقدم، « ومن العرب من » يجرى في كلا وكلتا على القياس « فيقر الالف بحالها » ولا يقلبها لا مع ظاهر ولا مضمر فاعرفه *

﴿ فصـل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأفعل التفضيل يضاف الى نحو ما يضاف اليه أيٌّ تقول هو أفضل الرجلين وأفضل القوم وتقول هو أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال والمعنى في هذا اثبات الفضل على الرجال اذا فصلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعة جماعة ﴾

قال الشارح : وأفعل الذى يراد به التفضيل يضاف الى ما بعده وحكمه في الاضافة حكم أى لا يضاف الا الى ما هو بعضه نحو قولك زيد أفضل الناس وأفضل القوم أضفته اليهم لانه واحد منهم وتقول حمارك أفره (١) الحمير وعبدك خير العبيد فاضافة أفعل الى ما بعده اضافة البعض الى الكل والواحد الى الجنس ولو قلت عبدك أحسن الاحرار وحمارك أفره البغال لم يجز لانك لم تضفه الى ما هو بعضه وانما وجبت اضافته الى ماهو بعض له لانك اذا أردت تفضيل الشيء على جنسه فلم يكن بد من أن تضيفه الى الذي تفضله عليه ليعلم أنه قد فضل أمثاله من ذلك الجنس ولو أردت تفضيله على غير جنسه لاتيت بمن فاصلة له عن الاضافة ويكون الاول في حكم المنون فقلت عبدك أحسن من الاحرار وحمـارك أفره من البغال، والذى يدل على أن الاول في حكم المنون الا أنه لا ينصرف لوزن الفعل والصفة أنه اذا نقص عن وزن الفعل يدخله التنوين نحو قولك عبـدك خير من الاحرار وبغلك شر من الحمير لما حذفت الهمزة تخفيفاً نقص الاسم عن لفظ الفعل فانصرف والذى يدل على أن ما لا ينصرف في حكم المنون وان لم يكن فيه تنوين قولك هؤلاء حواج بيت الله وضوارب زيدا ، واعلم أن اضافة أفعل هذه التي يراد بهـا التفضيل من الاضافات المنفصلة غير المحضة فلا تفيد تعريفا لان النيـة فيها التنوين والانفصال لتقديرك فيها من وانما كانت من فيها مقدرة لان المراد منها التفضيل فاذا قلت زيد أفضل من عمرو فقد زعمت أن فضل زيد ابتدأ من فضل عمرو راقياً صاعداً في مراتب الزيادة فعلم بهذا أنه أفضل من كل من كان مقدار فضله كفضل عمرو وأنه علا من هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء كما تقول سار زيد من بغداد فعلم المخاطب ابتداء مسيره ولم يعلم أين انتهى فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل على مقدار المفضل عليه

(١) قال في القاموس : فره ككرم فراهة وفراهية حذق وافرهت الناقة فهي مفره ومفرهة اذا كانت تنتج الفره اه

وكل

وكل من كان فى منزلته لم يكن بد من الدلالة على هذا المعنى وقد يحذف من من اللفظ تخفيفاً ويضاف الاسم الاول الى الثانى وهى مرادة مقدرة واذا كانت من مقدرة فصلته مما قبله فلذلك كانت اضافته منفصلة ولا يضاف الا الى ما هو بعضه نحو قولك زيد أفضل الرجال لانه واحد منهم ، وتقول « هو أفضل رجل » وأصله أفضل الرجال الا أنك خففت فنزعت الالف واللام وغيرت بناء الجمع الى الواحد الشائع دالا على النوع مغنى عن لفظ الجمع الدال على ذلك المعنى وان أتيت بالالف واللام والجمع فقد حققت وجئت بالاصل وأعطيت الكلام حقه وان اثرت التخفيف والاختصار اكتفيت بالواحد المنكور لانه يدل على الجنس فكان كقولك أفضل الرجال اذ المراد بالرجال الجنس لا رجال معهودون فهو كقولهم أهلك الناس الدرهم والدينار أى جنس الدراهم والدنانير ، ومثل ذلك فى ترك الالف واللام والاستغناء عن الجمع بالواحد المنكور قولك كل رجل والمراد الرجال ومثله قولهم عشرون درهما والمراد من الدراهم ، وتقول « هما أفضل رجلين وهم أفضل رجال » والمعنى أنهما يفضلان هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين ويفضلونه اذا ميزوا جماعة جماعة فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وله معنيان أحدهما أن يراد أنه زائد على المضاف اليهم فى الخصلة التي هو وهم فيها شركاء والثانى ان يؤخذ مطلقا له الزيادة فيها اطلاقا ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف اليهم لكن لمجرد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه وذلك نحو قولك الناقص والاشج أعدلا بنى مروان كأنك قلت عادلا بنى مروان فأنت على الاول يجوز لك توحيده في التثنية والجمع وأن لا تؤنثه قال الله تعالى (ولتجدنهم أحرص الناس) وعلى الثاني ليس لك الا أن تثنيه وتجمعه وتؤنثه ﴾

قال الشارح : اعلم ان « أفعل على ضربين » أحدهما أن يكون مضافا الى جماعة هو بعضهم تزيد صفته على صفتهم وجميعهم مشتركون فى الصفة فتقول عبد الله أفضل القوم فهو أحد القوم وهم شركاء فى الفضل المذكور يزيد فضله على فضلهم والذى قضى بذلك كلمة أفعل من حيث كانت مقدرة بالفعل والمصدر فاذا قلت زيد أفضل القوم فالتقدير أنه يزيد فضله عليهم أو يرجح فضله والرجحان انما يكون بعد التساوى وكذلك لفظ الزيادة يقتضى مزيدا عليه فلذلك من المعنى اشترطوا الشركة فى الصفة ، وقد ذهب بعضهم الى أن اشتراط الاشتراك فى الصفة لا يلزمه واستدل على ذلك بقولهم ابن العم أحق بالميراث من ابن الخال وان كان لا حق لابن الخال فى الميراث ومثله قوله تعالى (أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا) وان كان لا خير فى مستقر أهل النار ولا حسن فى مقيلهم ، وهذا لا حجة لهم فيه لان ذلك جاء على زعمهم واعتقادهم وذلك أنهم كانوا يعتقدون أن مطلق القرابة يوجب الميراث سواء كانوا من ذوى الارحام أو العصبات فقيل ابن العم أحق بالميراث من ابن الخال لانه أقرب وكذلك قوله تعالى (أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا) جاء على زعمهم واعتقادهم ان مقيلهم فى الآخرة حسن ومستقرهم جميل فقال ان نزلنا معكم نزول نظر فأصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا ، « والثانى أن تؤخذ الزيادة مطلقاً » من غير تعرض الى ابتدائها ولا انتهائها وتصير من صفات الذات بمنزلة الفاضل الا ان فى الافضل مبالغة ليست فى الفاضل وتضيفه الى ما بعده لا للتفضيلة

عليهم وتقدير من على ما كان فى الاول لكن التخصيص كما تكون اضافة مالا تفضيل فيه فتقول أفضلكم كما تقول فاضلكم أى الفاضل المختص بكم ، ومنه قولهم « الناقص والاشج أعدلا بني مروان » فقولهم أعدلا ههنا بمعنى العادلين منهم ألا ترى انه ثناه ولو كان المراد التفضيل لكان موحدا على كل حال ، « والاشج » ههنا عمر بن عبد العزيز بن مروان وكان يقال له أشج بنى أمية من أجل شجة حافر دابة كانت بجبهته وكان أعدل أهل زمانه وأمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكان يقول عمر بن الخطاب ان من ولدي رجلا بوجهه أثر يملأ الارض عدلا كما ملئت جورا ولما نفحه حمار برجله فأصاب جبهته وأثر فيها قيل هذا أشج بني أمية يملك ويملأ الارض عدلا فملك بعد سليمان بن عبد الملك سنة ست وتسعين وكانت ولايته سنتين وتسعة أشهر ، « والناقص » هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ولى الخلافة ستة أشهر أو أقل ولى سنة ست وعشرين ومائة وكان عادلا منكرا للمنكر وهو الذي قتل ابن عمه الوليد اذ كان مسرفا على نفسه وكان يقال له الناقص لانه نقص من أرزاق الجند وحط منها يقال نقصته فأنا ناقصه ونقص الشيء فهو ناقص يكون متعديا وغير متعد ، « فالنوع الاول منهما لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث » لانه مقدر بالفعل والمصدر فاذا قلت زيد أفضل القوم كان معناه يزيد فضله عليهم فكل واحد من الفعل والمصدر لا يصح تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه فكذلك ما كان في معناها ولذلك لا يدخله ألف ولام قال الله تعالى (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) فوحد وان كانوا جماعة ، وقال بعضهم انما لم يثن أفعل ولم يجمع ولم يؤنث لانه مضارع لبعض الذى يقع للتذكير والتأنيث والواحد والاثنين والجمع اذ كان بعضا لما أضيف اليه ولا يكون الا نكرة كما ان الفعل كذلك اذ حل محله ، وقال الكوفيون اذا أضيف على معنى من فهو نكرة وهو رأى أبى على واذا أضيف على معنى اللام فهو معرفة وقال البصريون هو معرفة بالاضافة على كل حال الا أن يضاف الى نكرة ، « وأما النوع الثانى » فانك تثنيه وتجمعه وتؤنثه وتدخل فيه الالف واللام فتقول زيد الافضل أبا والأكرم خالا وتقول فى التثنية هما الافضلان وفى الجمع هم الافضلون والافاضل قال الله تعالى (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا) ، ويكون بناء المؤنث على غير بناء المذكر فتقول هند الفضلى وفى التثنية الفضليان وفى الجمع الفضليات والفضل كما تقول الفاضل والفاضلة والفاضلان ولا يصح دخول من فيه لاتقول الافضل منك لان من انما يؤتى بها اذا كان أفضل بمعنى الفضل فتدخل لابتداء الغاية التى منها ابتداء الفضل فاذا نقلته الى الذات بطل ذلك المعني فاما قوله

وَلَسْتَ بالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصاً   وإنَّما العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ (١)

(١) البيت للأعشى ميمون من قصيدة يقولها فى علقمة بن علاثة العامرى وكان قد استجار به من كل شيء حتى الموت فأجاره من كل شيء الا الموت وكانت بين علقمة وعامر بن الطفيل منافرة فأتى الاعشى عامرا فاستجار به فأجاره من كل شيء حتى الموت فقال له : وكيف قال ان مت فى جوارى وديتك ثم ان الاعشى ركب ناقته ونفر عامرا بقصيدته التى أولها :

علقم ما انت الى عامر   الناقض الاوتار والواتر

ومنها

حكمتموه فقضى بينكم   أبلج مثل القمر الزاهر
لا يأخذ الرشوة فى حكمه   ولا يبالى غبن الخاسر

فان منهم لا يتعلق بالا كثر الملفوظ بها ويحتمل أمرين أحدهما أن يتعلق بأكثر محذوفة دل عليها قوله بالا كثر كأنه قال ولست بالا كثر بأكثر منهم لانه اذا جاز أن تقول زيد الافضل أبا جاز أن تقول زيد أفضل أبا لان كل واحد يدل على الآخر والثانى أن يكون معناه التبيين فيتعلق بمحذوف كأنه قال أعنى منهم ويكون المعني ولست بالا كثر من قبيلتك أى فيهم من هو أكثر منك *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد اجتمع الوجهان فى قوله عليه السلام ، ألا أخبركم بأحبكم الىّ وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطؤن أكنافا الذين يألفون ويؤلفون ألا أخبركم بأبغضكم الى وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقا الثرثارون المتفيهقون ﴾

قال الشارح : هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم يحث فيه على حسن الخلق ولين الجانب «فالموطؤن» الليِّنون من قولهم وطأت الفراش أى لينته ومهدته « والاكناف » جمع كنف وهو الجانب ومنه كنفا الطائر جناحاه وقوله « الذين يألفون ويؤلفون » أى يصحبون الناس بالمعروف فيرغب فى صحبتهم للينهم ورفقهم من قوله المؤمنون هينون لينون أى منقادون وقوله « الثرثارون المتفيهقون » يريد الذين يكثرون الكلام ويتكلفون فيه فيخرجون عن القصد والحق يقال رجل ثرثار وهو المكثار فى الكلام ومنه عين ثرة وثرثارة اذا كانت واسعة الماء ويقال الثرثار نهر بعينه كأنه سمي بذلك لكثرة مائه وليس الثرثار من لفظ الثرة انما هو من معناه وان وافقه فى بعض حروفه انما هو كسبط وسبطر ودمث ودمثر فثرة من باب حب ودر وثرثارة من باب زلزل وقلقل « والمتفيهق » هو الذي يتوسع فى كلامه ويفهق به فمه ، وقد جاء تفسير للحديث فيه قيل ما المتفيهقون قال المتكبرون وكأنه يؤل الى الاول لانه يكون من التكبير ، والشاهد فيه انه وحد أحبكم وأقربكم لانه أراد المعنى الاول وهو أفعل الذى بمعني التفضيل لانه يكون فى جميع الاحوال بلفظ واحد لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وجمع أحاسنكم وهو جمع أحسن لانه لم يرد به التفضيل وانما المراد به الذات نحو الحسن وكذلك أبغضكم وأقربكم وحدهما لان المراد بهما التفضيل وجمع أساوئكم وهو جمع أسوأ لانه بمعني السيء *

قال صاحب الكتاب ﴿ وعلى الوجه الاول لا يجوز أن تقول يوسف أحسن اخوته لانك لما أضفت الاخوة الى ضميره فقد أخرجته من جملتهم من قبل ان المضاف حقه أن يكون غير المضاف اليه ألا ترى أنك اذا قلت هؤلاء اخوة زيد لم يكن زيد في عداد المضافين اليه واذا خرج من جملتهم لم يجز اضافة أفعل الذى هو هو اليهم لان من شرطه اضافته الى جملة هو بعضها ، وعلى الوجه الثانى لا يمتنع ومنه قول من قال لنصيب أنت أشعر أهل جلدتك كأنه قال أنت شاعرهم ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا أن أفعل على ضربين أحدهما أن يكون بمعنى الفعل نحو زيد أفضل القوم أى يفضلهم والثانى أن يكون من صفات الذات بمعنى الفاضل فيهم فاذا قلت زيد أفضل القوم وأردت تفضيله عليهم فلا بد من تقديرك من فيه وان لم تكن ملفوظا بها لان التفضيل لا بد أن يذكر فيه ابتداء الغاية التى منها بدء الفضل راقيا وذلك انما يكون بمن فان أظهرتها فهو حق الكلام وان حذفتها فلعلم المخاطب أن التفضيل لايقع الا بها الا أنك اذا أظهرتها فقد فضلته على غيره واذا أضفته ولم تأت بمن

كنت قد فضلته على جنسه الذى هو بعضه واذ قد علم أن أفعل انما يضاف الى ما هو بعضه فليعلم انه « لا يجوز أن تقول يوسف أحسن اخوته » وذلك انك إذا أضفت الاخوة الى ضميره خرج من جملتهم وإذا كان خارجا منهم صار غيرهم وإذا صار غيرهم لم يجز أن تقول يوسف أحسن إخوته كما لا يجوز أن تقول الياقوت أفضل الزجاج لانه ليس من الزجاج فحينئذ يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع أحدهما ما ذكرناه من اضافة أفعل الى غيره اذ اخوة زيد غير زيد والامر الثانى اضافة الشىء الى نفسه وذلك أنا اذا قلنا ان زيداً من جملة الاخوة نظراً الى مقتضى اضافة أفعل ثم أضفت الاخوة الى ضمير زيد وهو من جملتهم كنت قد أضفته الى نفسه باضافتك إياه الى ضميره وذلك فاسد ، فاما على النوع الثانى وهو أن يكون أفعل فيه لذات بمعني فاعل فانه يجوز أن تقول يوسف أحسن اخوته ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الاول اذ المراد انه فاضل فيهم لانه لا يلزم فى هذا النوع أن يكون أفعل بعض ما أضيف اليه وعليه جاء « قولهم لنصيب أنت أشعر أهل جلدتك » لان أهل جلدته غيره واذا كانوا غيره لم تسغ اضافة أفعل اذا كان هو إياه اليهم لما ذكرته ويجوز على الوجه الثاني لانه بمعني الشاعر فيهم أو شاعرهم فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويضاف الشىء الى غيره بأدنى ملابسة بينهما كقول أحد حاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك وقال * اذا كوكب الخرقاء لاح بسحره * أضاف الكوكب اليها لجدها فى عملها اذا طلع وقال

إذا قال قَدْنِى قال بالله حَلْفَةً   لَتُغْنِىَ عنِّي ذا إنائِكَ أجْمَعا

لملابسته له فى شربه وهو لساقى اللبن ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا أن الاضافة المحضة على ضربين اضافة اسم الى اسم هو بعضه لبيان جنس المضاف لا لتعريف شخصه ويقدر لذلك بمن نحو قولك ثوب خز وباب ساج والثانى اضافة اسم الى اسم غيره بمعنى اللام لتعريف شخص المضاف وتخصيصه بالتعريف نحو غلام زيد عرفت الغلام باضافتك إياه الى معرفة والتخصيص نحو قولك راكب فرس فاضافته ههنا الى نكرة لا تفيد التعريف وانما تفيد ضربا من التخصيص واخراج المضاف من نوع الى نوع أخص منه ألا ترى ان راكب فرس أخص من راكب فالمراد بالاضافة الاولي التبعيض وأن الثانى أعم من الاول وان له اسمه والمراد بالاضافة الثانية الملك أو الاختصاص فالملك نحو غلام زيد ومعناه أنه يملكه والاختصاص نحو سيد الغلام أى يختص به بما بينهما من الملابسة والاختلاط ومنه جل الدابة وسرج الفرس « ويضاف الشىء الى الشىء بأدنى ملابسة » نحو قولك لقيته فى طريقى أضفت الطريق اليك لمجرد مرورك فيه ومثله « قول أحد حاملى الخشبة خذ طرفك » أضاف الطرف اليه لملابسته اياه فى حال الحمل فأما قول الشاعر

إذَا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ   سُهَيْلٌ أذاعتْ غَزْلَها فى القَرائبِ (١)

الشاهد فيه أنه أضاف الكوكب اليها لجدها فى عملها عند طلوعه وذلك أن الكيسة من النساء تستعد

(١) لم أجد من نسب هذا البيت الى قائله وهم يروون بعده * وقالت سماء البيت فوقك منهج * ولما تيسر أحبلا للركائب * والخرقاء : الحمقاء التى لا تقدر الامور واذاعت : نشرت وفرقت من اذاعة الخبر ومنهج : به خروق من قولهم أنهج البلى فى الثوب وهو كناية عن اشتداد البرد وعدم وجدان الوقاية منه . وقوله سهيل بدل أو عطف بيان للكوكب .. وقد ذكر الشارح معنى البيت ووجه الاستشهاد به

صيفاً فتنام وقت طلوع سهيل وهو وقت البرد والخرقاء ذات النفلة تكسل عن الاستعداد فاذا طلع سهيل وبردت تجد في العمل وتفرق قطنها في قبيلتها تستعين بهن تخصصها لذلك ، وكذلك قول الآخر

* اذا قال قدني الخ * (١) كذا أنشده أبو الحسن باللام للقسم وفتح آخر الفعل على ارادة نون التأكيد وحذفها ضرورة وأنشد أحمد بن يحيى لتغنن عنى بنون التأكيد الشديدة ، والبيت فالشاهد فيه انه أضاف الاناء الى المخاطب لملابسته اياه وقت أكله منه أو شربه مافيه من اللبن والاناء في الحقيقة لساقي اللبن ، والمعنى لتأكلن وتدبن ذا الاناء وذو الاناء مافيه من لبن أو أكول والعرب تقول أغن عنى وجهك أى اجمله بحيث يكون غنياً عنى لا يحتاج الى رؤيتي ، يقول له الضيف قدنى أي حسبي ما أكلت أوشربت فيقول المضيف لتغنين عني جميع مافي الاناء ولا ترده عليّ بل اشربه كله يصف رجلا مضيافاً *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والذى أبوه من اضافة الشيء الى نفسه أن تأخذ الاسمين المملقين على عين أو معنى واحد كالليث والاسد وزيد وأبى عبد الله والحبس والمنع ونظائرهن فتضيف أحدهما الى الآخر فذاك بمكان من الاحالة فأما نحو قولك جميع القوم وكل الدراهم وعين الشيء ونفسه فليس من ذلك ﴾

قال الشارح : اضافة الشيء الى نفسه مما لايصح وذلك من قبل ان الغرض من الاضافة التعريف والتخصيص والشيء لا يعرف بنفسه لانه ان كان معرفة كان مستغنياً عن الاضافة بما فيه من التعريف لان نفسه موجودة غير مفقودة وليس في الاضافة الا مافيه وان كان عاريا منه كان أذهب في الاحالة والامتناع لان الاسمين المترادفين على حقيقة واحدة لايصيران غيرين باضافة أحدهما الى الآخر ويحدث بذلك تخصيص كما يحدث من اضافة الاسماء المتباينة نحو غلام زيد وراكب فرس مع ان التضايف انما يقع بين شيئين كل واحد منهما غير الآخر كما ان التفرقة تكون أيضاً فيما كان كذلك فلذلك لا تضيف اسما الى اسم آخر مرادف له على حقيقته ولا الى كنيته سواء كان ذلك الاسم معلقاً على عين أو معني « فالعين نحو قولك الليث والاسد » لاتقول ليث الاسد ولا أسامة أبى الحارث ولا « زيد أبي عبدالله » وأبو عبد الله زيد « والمعني نحو الحبس والمنع » فلا تقول حبس منع اذ الحبس والمنع واحد ، فأما اضافة الاسم الى اللقب نحو سعيد كرز وقيس بطة فذلك جائز غير ممتنع وان كانا لعين واحدة وذلك من قبل انه لما اشتهر باللقب حتى صار هو الاعرف وصار الاسم مجهولا كأنه غير المسمى بانفراده اعتقد فيه التنكير وأضيف الى اللقب للتعريف وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ثم سمى به نحو عبد الله وعبد الدار وكان اللقب أولى أن يضاف اليه لانه صار أعرف ، فأما قولهم « جميع القوم وكل الدراهم وعين الشيء ونفسه » فعلى تنزيل الاول من الثانى منزلة الاجنبي واضافته راجعة الى معنى اللام ومن فجميع وكل اسمان لأجزاء الشيء ونفسه وعينه منزلان عندهم منزلة الاجنبي بمعنى خالص الشيء وحقيقته فيقولون نفس الشيء وعينه فتكون منزلته من الشيء منزلة البعض من الكل والثانى منه ليس بالاول ألا ترى انه

(١) تمام البيت فى المتن وهو لحريث بن عناب — بتشديد النون الموحدة بعد عين مهملة مفتوحة الطائى وبعده
دفعت اليه رسل كوماء جلدة وأغضيت عنه الطرف حتى تضلعا

يقال له نفس وله حقيقة كما يقال له علم وله مال ونحوهما ولذلك يخاطبون أنفسهم ويراجعونها مراجعة الاجنبي فيقال يانفس لاتفعلى كذا قال الشاعر

ولي نَفْسٌ أقول لها إذا ما تنازعني لَعلّي أوْ عَسَاني (١)

وقال الآخر أقول للنفْسِ تأساءً وتعْزِيَةً إحْدَى يَدَيَّ أصابتْني ولَمْ تُرِدِ(٢)

ويؤيد ذلك أنك لاتقول ضربتني بضم التاء ولا ضربتك بفتحها لاتحاد الفاعل والمفعول وتقول ضربت نفسي كما تقول ضربت غلامي فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا يجوز اضافة الموصوف الى صفته ولا الصفة الى موصوفها وقالوا دار الآخرة وصلاة الاولى ومسجد الجامع وجانب الغربي وبقلة الحمقاء على تأويل دار الحياة الآخرة وصلاة الساعة الاولى ومسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وبقلة الحبة الحمقاء ، وقالوا عليه سحق عمامة وجرد قطيفة وأخلاق ثياب وهل عندك جائبة خبر ومغربة خبر على المذهاب بهذه الاوصاف مذهب خاتم وسوار وباب ومائة لكونها محتملة مثلها ليلخص أمرها بالاضافة كفعل النابغة فى اجراء الطير على العائذات بياناً وتلخيصاً لاتقديماً للصفة على الموصوف حيث قال * والمؤمن العائذات الطير * ﴾

قال الشارح : الصفة والموصوف شيء واحد لانهما لعين واحدة فاذا قلت جاءني زيد العاقل فالعاقل هو زيد وزيد هو العاقل ألا ترى انك اذا سئلت عن كل واحد منهما لجاز أن تفسره بالآخر فتقول فى جواب من العاقل زيد وفى جواب من زيد العاقل فاذ كانت الصفة والموصوف شيئاً واحداً لم يجز اضافة أحدهما الى الآخر فلا تقول هذا زيد العاقل وهذا عاقل زيد بالاضافة وأحدهما هو الآخر ، وقد ورد عنهم ألفاظ ظاهرها من اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها والتأويل فيها على غير ذلك فمن ذلك قولهم « صلاة الاولى ومسجد الجامع وجانب الغربي وبقلة الحمقاء » فهذه الاشياء حقها أن تكون صفة للاول اذ الصلاة هى الاولى والمسجد هو الجامع وانما أزيل عن الصفة وأضيف الاسم اليه على تأويل أنه صفة لموصوف محذوف والتقدير صلاة الساعة الاولى يعنى من الزوال ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع وجانب المكان الغربي وبقلة الحبة الحمقاء سميت حمقاء لانها تنبت في مجاري السيل فتجرفها السيول ، « فان قلت » الصلاة الاولى والمسجد الجامع فأجريته وصفاً له فهو الجيد والاكثر وان أضفت فوجهه ماذكرناه وهو قبيح لاقامتك فيه الصفة مقام الموصوف وليس ذلك بالسهل ، ومثله « دار

(١) البيت لعمران بن حطان الخارجي وقيل للاسدي والمعنى اذا نازعتني نفسي فى امر الدنيا خالفتها وأقول لعلي أتورط فيها فاكف حينئذ عما تدعون اليه منها ولا أقربه وقد أتى به الشارح ليثبت ان العرب كانوا يخاطبون أنفسهم ويضيفونها اليهم فتكون منزلتها منهم منزلة البعض من الكل واذا جاز هذا صحت الاضافة فى قولهم جميع القوم وكل الدراهم وعين الشيء لان هذه ليست الا ذاك

(٢) البيت لاعرابي قتل أخوه ابناً له وهو من ابيات الحماسة وبعده

كلاهما خلف من فقد صاحبه هذا أخي حين ادعوه وذا ولدي

والتأساء : الاسوة وكل ما يؤتسى به من الحزن والتعزية حسن الصبر وقوله احدى يدي اصابتني على التشبيه والمجاز وقوله كلاهما أى أخيه وولده والمعنى : أني اناجي نفسي بهذا القول لاجل السلوة وحسن الصبر وان كل واحد من الواتر والمفقود يصلح لان يرضى به عوضاً عن الآخر • والشاهد فيه كالذى فى البيت السابق .

الآخرة » وحق اليقين وحب الحصيد وتأويله دار الساعة الآخرة ولذلك تسمى القيامة الساعة وحق الأمر اليقين وحب النبت الحصيد وكذلك كل ما جاء منه ، وقالوا « عليه سحق عمامة وجرد قطيفة وأخلاق ثياب وهل عندك جائبة خبر ومغربة خبر » فهذا ظاهره عكس ما تقدم لان ماتقدم فيه اضافة الموصوف الى صفته وهذا فيه اضافة الصفة الى موصوفها ألا ترى ان المعنى عليه عمامة سحق وهى البالية وقطيفة جرد وهى الخلق وثياب أخلاق أى بالية فقدم هذه الصفات وأزالها عن الوصفية وأضافها الى الاسم اضافة البعض الى الكل على مذهب خاتم ذهب والمراد من ذهب وسوار فضة أى من فضة كأنه سحق من عمامة جعل السحق بعض العمامة وكذلك جرد قطيفة أى من قطيفة وأخلاق من ثياب ، ومنه قولهم « جائبة خبر » ومعناه خبر يجوب الارض من بلد الى بلد أي يقطعها يقال جبت البلاد أجوبها اذا قطعتها فلما قدمها وأزالها عن الوصفية احتملت أشياء وترددت فيها فأضافها الى الخبر اضافة بيان كقولك مائة درهم لما احتملت المائة معدودات أضافها الى نوع منها للبيان ، ومثله « مغربة خبر » يقال هل جاءكم مغربة خبر يعني خبراً طرأ عليهم من بلد سوى بلدكم فهو لذلك غريب فلما قدمها احتملت الخبر وغيره فأضافها الى الخبر على ما تقدم لتلخيص أمرها وتبيينه والهاء فى جائبة ومغربة للمبالغة كعلامة ونسابة فأما قوله

والمؤْمِنِ العائذاتِ الطيرِ تَمْسحُها ‎ ‎ ‎ ‎ رُكبانُ مكةَ بينَ الغَيْلِ والسَّنَدِ (١)

فالبيت للنابغة والشاهد فيه اضافة العائذات الى الطير فهو من قبيل سحق عمامة لان العائذات من صفة الطير وجملة الامر ان المؤمن اسم فاعل من آمن كما قال الله تعالى (أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) فالمؤمن هو الله تعالى أي آمنهم من الخوف لكونهم فى الحرم وحلولهم فيه ، والعائذات يحتمل أمرين أن يكون مجروراً وأن يكون منصوباً فمن جعله مجروراً كانت الكسرة عنده علامة الجر على حد الحسن الوجه والضارب الرجل وجر الطير باضافة العائذات اليه على حد هذا الضارب الرجل والحسن الوجه وذلك انك لما أوقعت اسم الفاعل الذى هو المؤمن على العائذات وأضفته اليه تخفيفاً على اقامة الصفة مقام الموصوف احتمل أشياء من أناسى وغيرهم فبين ذلك باضافته الى الطير ، ومن نصبه كانت الكسرة عنده علامة النصب على حد قولك الضارب الرجل بالنصب ويجوز مع ذلك خفض الطير ونصبه فالخفض على الاضافة على ماسبق على حد رأيت الضارب الرجل ومن نصبه فعلى البدل من العائذات أو عطف البيان أو على التشبيه بالمفعول *

(١) البيت للنابغة الذبيانى كما ذكر المصنف والشارح وهو من معلقته وقبله

فلا لعمر الذى قد زرته حججاً ‎ ‎ ‎ ‎ وما هريق على الانصاب من جسد

وبعده

ما إن أتيت بشىء أنت تكرهه ‎ ‎ ‎ ‎ اذاً فلا رفعت سوطى الى يدى

وهريق وأريق واحد ، والأنصاب حجارة كانت الجاهلية تنصبها وتذبح عندها . والجسد هنا الدم . ويطلق على صبغ ومثله الجساد . والعائذات ماعاذ بالبيت من الطير أي التجأ . وقوله بين الغيل هو بفتح الغين ، وروى أبو عبيدة « بين الغيل والسعد » بكسر الغين وقال هما (أى الغيل والسعد) أجمتان كانتا بين مكة ومنى . لكن أنكر الاصمعى هذه الرواية وقال انما الغيل بكسر الغين الغيضة والغيل بفتح الغين الماء وانما يعنى النابغة ما كان يخرج من أبى قبيس وقوله فلا رفعت سوطى الى يدى دعاء على نفسه بأن تشل يده يعتذر للنعمان بن المنذر ويقسم له بأنه لم يأت شيئاً ينكره ولم يرتكب ما يكرهه وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد به

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أضيف المسمى الى اسمه فى نحو قولهم لقيته ذات مرة وذات ليلة ومررت به ذات يوم وداره ذات اليمين وذات الشمال وسرنا ذا صباح قال أنس بن مدركة الخثعمي

عزمْتُ عَلَى إقامةِ ذي صباحٍ ... لِأَمرٍ مَّا يُسَوَّدُ مَنْ يَسودُ

وقال الكميت إليكم ذوي آلِ النبيِّ تَطلَّعتْ ... نوازِعُ من قلبي ظِماءٌ وألْبُبُ ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم قد أضافوا المسمى الى الاسم مبالغة فى البيان لان الجمع بينهما آكد من افراد أحدهما بالذكر وفى ذلك دليل من جهة النحو ان الاسم عندهم غير المسمى اذ لو كان اياه لما جاز اضافته اليه وكان من اضافة الشىء الى نفسه فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة عيناً كانت تلك الحقيقة أو معنى تمييزاً لها باللقب ممن يشاركها فى النوع والمسمى تلك الحقيقة وهى ذات ذلك اللقب أى صاحبه فمن ذلك قولهم « لقيته ذات مرة » والمراد الزمن المسمى بهذا الاسم الذى هو مرة ومثله « ذات ليلة ومررت به ذات يوم وداره ذات الشمال وسرنا ذا صباح » كل هذا معناه وتقديره داره شمالا وسرنا صباحا بالطريق التى ذكرناها الا ان فى قولنا ذا صباح وذات مرة تفخيما للامر ومن ذلك قول الشاعر

* عزمت على اقامة ذي صباح الخ * (١) المراد على اقامة صاحب هذا الاسم وصاحبه هو صباح فكأنه قال على اقامة صباح ؛ وما مجرورة الموضع لانها وصف لامر أى عتيد ومؤثر يسود من يسود ؛ ومثله قول الكميت * اليكم ذوى آل النبي الخ * (٢) المراد اليكم يا آل النبي أى يا أصحاب هذا الاسم الذى هو آل النبي ولو قال يا آل النبي لم يكن فيه ما فى قوله ياذوي آل النبي من المدح والتعظيم وفائدة هذا الاسلوب ظاهرة لانه لما قال ياذوي آل النبي فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم وهو آل النبي ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحا معظما لا محالة ، وكان قياس البيت ألب بالادغام وانما فكه لضرورة الشعر على حد قوله * انى أجود لاقوام وان ضننوا * (٣) ومنه قول الاعشى

---

(١) البيت من شواهد سيبويه { ج ١ ص ١١٦ } وقال هو لرجل من خثعم ولم يسمه كما لم يسمه الاعلم . وقال سيبويه « ونوصباح بمنزلة ذات مرة تقول سير عيه ذاصباح أخبرنا بذلك يونس عن العرب الا انه قد جاء فى لغة لخثعم مفارقا لذات مرة وذات ليلة . وأما الجيدة العربية فان يكون بمنزلتها » اه وقال الاعلم « الشاهد فيه جرذي صباح بالاضافة اتساعاً ومجازاً والوجه فيه أن يستعمل ظرفا لقلة تمكنه واذا جاز ان يضاف اليه فيجر جاز ان يخبر عنه فيرفع فيقول سير عليه ذو صباح وذات مرة وهذا قليل لم يسمع الا في هذه اللغة » اه ولا يتسرب الى ذهنك ان كلامهما فى الناحية التى يتكلم فيها المصنف والشارح بل كلام سيبويه فى اضافة اقامة الى ذى صباح وكلام المؤلف هنا فى اضافة ذي الى صباح فتفطن والله يرشدك . ومعنى البيت عزمت على الاقامة فى الصباح وتأخير الغارة على العدو الى ان يرتفع النهار ونوقا منى بقوتى عليهم وظفرى بهم ثم بين أنه مستحق للسيادة على قومه بما عنده من صحة الرأى وشدة العزم فقال لأمرما يسود من يسود وما زائدة للتأكيد

(٢) هو من قصيدة له مطلعها * طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا لعبا منى وذوالشيب يلعب * وهى من جملة قصائد له تسمى الهاشميات يقولها فى مديح بنى هاشم رهط النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تطلعت معناه تشوقت . وقوله نوازع هو جمع نازعة من قولهم نزعت نفسه الى الشىء أي رغبت فيه وطلبته والظماء جمع ظمأي وهى العطاشى وقوله ألبب هو جمع لب وهو العقل وكان قياس الكلمة الادغام ولكنه اضطر ففكه

(٣) هذا عجز بيت لقعنب ابن ام صاحب وصدره مهلا أعاذل قد جربت من خلقى وأراد ضنوا ففك الادغام وشبهه بما استعمل فى الكلام نحو لححت عينه اذا التصقت وضبب البلد كثرت ضبابه وألل السقاء اذا تغير ريحه . يصف

فكذبوها

فـكذّبوها بما قالتْ فَصبَّحَهم ذو آلِ حسَّانَ يُزْجِي المَوْتَ والشّرَعا (١)

أى صبحهم الجيش الذى يقال له آل حسان ومثله قول الآخر

إذا ما كنتُ مثلَ ذوَيْ عَدِيٍّ ودينارٍ فقام عليَّ ناعِي (٢)

أى مثل كل واحد من الرجلين المسميين عديا وديناراً ، وعليه قراءة ابن مسعود (وفوق كل ذى عالم عليم أى وفوق كل شخص يسمى عالماً عليم ويحتمل أن يكون العالم هنا مصـدراً بمعنى العلم كالفالج والباطل فيكون كقراءة الجماعة أى وفوق كل ذى علم عليم ، وحكى عن العرب هذا ذو زيد ومعناه هذا صاحب هـذا الاسم وقد كثر ذلك عنـدهم ، وربما لطف هـذا المعنى على قوم فحملوه علي زيادة ذى وذات والصواب ما ذكرناه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقالوا فى نحو قول لبيد * الي الحول ثم اسم السلام عليكما * وفى قول ذى الرمة * داع يناديه باسم المـاء مبغوم * و * تداعين باسم الشيب فى متثلم * ان «المضاف يعنون الاسم مقحم» خروجه ودخوله سواء ، وحكوا هذا حى زيد وأتيتك وحى فلان قائم وحي فلانة شاهد وأنشدوا

يا قرُّ إنَّ أباكَ حيَّ خُوَيْلِدٍ قد كنتُ خائفَهُ على الإِحْماق

وعن الاخفش انه سمع أعرابياً يقول في أبيات قالهن حى رباح باقحام حى والمعنى هذا زيد وان أباك خويلداً وقالهن رباح ، ومنه قول الشماخ * ونفيت عنه مقام الذئب (٣) * أي الذئب ﴾

قال الشارح : هذا الفصل يخالف ما قبله لان هذا فيه اضافة الاسم الى المسمي والذى قبله فيه اضافة المسمى الى الاسم فقول لبيد

الشاعر نفسه بأنه جواد كريم لا يصرفه العذل عن الجود ولو كان الذى يجود عليه مانعا له بخيلا عليه بماله يريد أن جوده سجية فلا سبيل الى أن يكفه عنه العذل

(١) الشاهد فى هذا البيت كالشاهد الذى فى بيت الكميت والخثعمى حيث اضاف ذو الى آل • وقوله الشرع ـ بزنة عنب ـ جمع شرع ـ بكسر فسكون ـ وهو الوتر • ويزجى معناه يسوق ويدفع والبيت للأعشى ميمون يريد صبحهم الجيش الذي يقال له آل حسان

(٢) الشاهد فيه كالذى فيما قبله حيث اضاف ذوي الى عدى ودينار وقوله فقام على ناعى معناه الدعاء على نفسه بالموت والناعي الذي يندب الميت ويخبر به الناس قال

من حبها أتمنى ان يلاقيني من نحو بلدتها ناع فينعاها

(٣) هذه قطعة من بيت للشماخ بن ضرار الغطفانى من قصيدة له يمدح بها عرابة الاوسى الانصارى وأولها

كلا يومى طوالة وصل أروى ظنون • آن مطرح الظنون

ومنها

وماء قد وردت لوصل أروى عليه الطير كالورق اللجين
ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين
ولست اذا الهموم تحضرتنى بأخضع فى الحوادث مستكين

ونسب بعضهم هذا الشاهد الى ذى الرمة وهو خطأ فاضح • وقوله طوالة هو اسم بئر كان لقيها عليها مرتين . والظنون الذى لا يوثق به من توهم بئر ظنون اذا كانت قليلة المـاء وذعرت أنزعت والقطا ضرب من الطير معروف ونفيت طردت وقوله مقام هو مقحم والمعنى طردت عنه الذئب واللعين الطريد وقيل هو شىء ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحش وقوله بأخضع هو أفعل من الخضوع وهو الذل والمعنى أنه لايذل ولا يخضع للحوادث

إلى الحَوْلِ ثمَّ اسمُ السَّلامِ عليكُما ومَنْ يَبْكِ حَوْلاً كاملاً فقدِ اعتذَرْ (١)

فان المراد ثم اسم معنى السلام عليكما فحذف المضاف واسم معنى السلام هو السلام فكأنه قال ثم السلام عليكما فكذا قولنا باسم الله المراد باسم معنى الله أو اسم معناه الله فكأنه قال بالله ومثله قول ذى الرمة

لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إلاَّ ما تَخَوَّنَهُ داعٍ يُناديهِ باسْمِ الماءِ مبْغُومُ (٢)

المراد باسم معنى الماء فحذف المضاف واسم معنى الماء هو الماء وماء حكاية صوت الشاة قال الشاعر

ونادَى بها ماءً إذا ثارَ ثَوْرَةً أُصَيْبِحُ نوَّامٌ إذا قامَ يَخْرَقُ (٣)

واذا كان أصل الصوت ماء فالالف واللام فيه زائدة لانها لا تلحق بهذا القبيل ألا ترى أنهم لم يلحقوا بها غاق وصه ونحوه من قب وطق قال سيبويه في لو وليت اذا جعلا اسمين جعلوه بمنزلة ابن عرس وقال فى الحاء والجيم جعلوه بمنزلة العباس ويجوز أن يشبه أحدهما بالآخر فيدخل عليه الالف واللام لانه كثر دخولها فيه ومنه قول الآخر * يدعوننى بالماء ماء أسوداً (٤) * يعني يدعوننى الغنم بالماء أى يقلن لى بهذا الصوت الذي هو ماء أسودا ، وأما قول ذى الرمة

تدَاعَيْنَ باسْمِ الشيبِ فى مُتثَلِّمٍ جوانبُهُ من بَصْرَةٍ وسِلامِ (٥)

فان شيب حكاية صوت جذبها الماء ورشفها عند الشرب قال الشاعر

فلمَّا دعتْ شِيباً بجَنْبَىْ عُنَيْزَةٍ مَشافِرُها فى ماءِ مُزْنٍ وباقِلِ (٦)

---

(١) هو من كلمة للبيد يقولها حين دنا أجله لابنتيه وهى

تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما وهل أنا الا من ربيعة أو مضر
اذا حان يوماً أن يموت أبوكما فلا تخمشا وجها ولا تحلقا شعر
وقولا هو المرء الذى ليس جاره مضاعاً ولا خان الصديق ولا غدر
الى الحول الخ

روى أنهما كانتا تذهبان الى قبره كل يوم فتترحمان عليه وتبكيان من غير صياح ولا لطم ثم تمران بنادى بنى كلاب وتذكران ما ثره وتنصرفان الى تمام الحول

(٢) هو من قصيدة لذى الرمة أولها

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم

فاما قوله مبغوم فان أصل البغام صوت الظباء خاصة فاستعمله فى مجرد الصوت وقوله ينعش الطرف أي يرفعه وتخونه أى تعهده وفاعل ينعش ضمير يعود على ساجى الطرف المذكور فى بيت قبل هذا وهو

كأنها أم ساجى الطرف أخذلها مستودع ضمر الوعساء مرخوم

وما فى قوله ما تخونه مصدرية أى أنه لا يرفع جفن عينه فى حالة من الاحوال الا فى الحال التى يتعهده فيها داع يناديه وقد ذكر الشارح وجه الاستدلال بهذا البيت

(٣) أتى بهذا البيت استدلالا على ان ماء حكاية لصوت الشاء فقول ذى الرمة فى البيت الذى قبله باسم الماء معناه ان الداعى يناديه بهذا اللفظ وهو ماء

(٤) الشاهد فى هذا كالذى فى البيت السابق

(٥) استشهد بهذا البيت لاقحام لفظ اسم وهو من قصيدة لذى الرمة يمدح فيها ابرهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة وقوله المتثلم أراد به الحوض وأصل معناه الذى قد ذهب وتكسر وهم يجعلونه صفة للحوض . وقوله بصرة هى الحجارة تكون رخوة وفيها بياض وقوله سلام — بزنة كتاب — جمع سلمة — بفتح فكسر — وهى الحجارة

(٦) استشهد بهذا البيت لاثبات ان شيباً حكاية صوت لجذب الغنم الماء ورشفها وقوله عنيزة هو موضع بعينه بين مكة والبصرة وقوله مشافرها هو جمع مشفر — بكسر الميم وبفتح — وهو للبعير كالشفة لك وقد يستعمل فى الناس . وقوله فى

وابو

وأبو عبيدة يحمل المضاف فى ذلك كله على الزيادة فى هذا الفصل والذى قبله فالمراد عنده بقوله * ثم اسم السلام عليكما * أي السلام عليكما فالمضاف الذى هو اسم زائد مقحم وكذلك اسم من باسم الله المراد بالله ، وكذلك قوله * اليكم ذوى آل النبي * المراد آل النبي وذو زائدة عنـده ولعمرى ان المعني على ما ذكر الا أن الطريقين مختلفان فهو يعتقد فى اللفظ زيادة مضاف ونحن نعتقد فيه حذف مضاف على ما تقـدم ، وصاحب الكتاب قد اعتقد زيادة المضاف الذى هو اسم هنا ولم يعتقده فى الذي قبـله فكأنه مذهب ثالث والحق ما ذكرناه ، وأما قولهم « حى زيد وأتيتـك وحى فلان قائم وحى فلانة شاهد » فهو من قبيل اضافة المسمى الى الاسم كالفصـل المتقدم فالحى هنا ليس بالقبيلة من قولك حى تميم وقبيلة كلب انما هو من قولك هذا رجل حى وامرأة حية وتلخيصه الشخص الحي الذى اسمه زيد وأتيتك والشخص الحى الذى اسمه فلان قائم ومنه قول الشاعر « * يا قر ان أباك حى خويلد الخ (١) * » كأنه قال أباك الشخص الحى خويلدا من أمره كذا وكذا ومثله قول الآخر

أَلاَ قَبَحَ الإِلٰهُ بَنِى زِيَادٍ وَحَيَّ أَبِيهِمْ قَبْحَ الحِمَـارِ (٢)

يريد وأباهم الشخص الحي ، وأبو عبيدة يحمل ذلك كله على الزيادة والاقحام فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتضاف أسماء الزمان الى الفعل قال الله تعالى (هـذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وتقول جئتك اذ جاء زيد وآتيك اذا احمر البسر وما رأيتك منذ دخل الشتاء ومذ قدم فلان وقال * حنت نوار ولات هنّا حنت (٣) * وتضاف الى الجملة الابتدائية أيضاً كقولك أتيتك زمان الحجاج أمير واذ الخليفـة عبدالملك ، وقد أضيف المكان اليهما فى قولهم اجلس حيث جلس زيد وحيث زيد جالس ﴾

ماء مزن وباقل يحتمل ان يكون قد اراد ماء السحاب الذي ينتج البقل ويحتمل ان يكون قد أراد موضعين بعينهما فاما مزن فقاله ياقوت هى قرية من قرى سمرقند على ثلاثة فراسخ منها أو أربعة وأما باقل فلم أجد من ذكره والوجه الاول أقرب

(١) تمام البيت فى المتن وبعده وكان حياً قبلكم لم يشربوا فيها بأقلية أجن زعاق

والشاهد فيه اقحام لفظ حى • وقوله قر هو مرخم قرة وهو اسم رجل والاحماق هو مصدر قولك أحمق الرجل اذا ولد له ولد أحمق والمعنى أنك باقرة لاحق وليس هذا الحمق حادثا فيك بل لقد ورثته عن أبيك فانى كنت أرى عليه دلائل الاحماق وأشاهد فى مخايله أنه سيولد له ولد أحمق وأنك لمصداق فراسق وشاهد صدق حدسي والشعر لجبار بن سلمى ابن مالك وهو شاعر جاهلى

(٢) الشاهد فيه كالذى فى البيت السابق حيث أقحم لفظ حى وأراد قبح الاله بنى زياد وأباهم وهو من أبيات ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى وزياد المهجو هو زياد بن أبيه الذى استلحقه معاوية بأبى سفيان وقوله قبح من باب فتح والمصدر القبح بالفتح والاسم بالضم ومعناه نحاه عن الخير وأبعده

(٣) هذا شطر بيت لحجل بن نضلة وكان قد أسر بنت عمـرو بن كلثوم وركب بها المفاوز فلما ابتعدت عن ديار أهلها تلهفت عليهم واشتاقتهم وحنت اليهم ، ففى ذلك يقول حجل

حنت نوار ولات هنـا حنت وبدا الذى كانت نوار أجنت
لمـا رأت ماء السلى مشروبا والفرث يعصر فى الاناء أرنت

وهنا - بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون - حكاهما السيرافي وقال الكسر ردىء وهى عند عامة علماء اللغة اسم اشارة للقريب وعند ابن مالك للبعيد وعند صاحب الكتاب مجردة لمعنى الحين والسلى - بفتح السين مقصـوراً - هو الجلدة الرقيقة التى يكون الولد فيها من الماشية وقوله أرنت هو من الرنة وهى الصوت

قال الشارح : قد تقدم القول ان الاضافة الى الافعال مما لا يصح لان الاضافة ينبغى بها تعريف المضاف واخراجه من ابهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون الا نكرات ولا يكون شيء منها أخص من شيء فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها الا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان الى الافعال فقالوا هذا يوم يقوم زيد وساعة يذهب عمرو « وقال الله تعالى (هـذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) » وقال ويوم يقوم الناس وقال الشاعر

عَلَى حِينِ عاتَبْتُ المَشيبَ عَلى الصِّبا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ (١)

فأضاف الحين الى الفعل الماضى ، فقال قوم الاضافة انما وقعت الي الفعل نفسه تنزيلا له منزلة الفعل المسمى مصدراً وقد يقع الفعل موقع المصدر فى مواضع نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه وكقوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) والمراد الانذار وعدم الانذار ومنه قول الشاعر

* فقالوا ما تشاء فقلت ألهو (٢) * قالوا واختص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء للملابسة بين الفعل وبينه وذلك أن الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولاقتران الزمان بالحدث فلما كان بينهما هذه المناسبة اختص بالاضافة ولما كان الفعل لا ينفك من الفاعل صارت الاضافة فى اللفظ الى الجملة والمراد الفعل نفسه ، وقال قوم انما أضيف الزمان الى الفعل لان الفعل يدل على الحدث والزمان فالزمان أحد مدلولى الفعل فساغت الاضافة اليه كاضافة البعض الى الكل ، وذهب قوم الى أن الاضافة انما هى الى الجملة نفسها لا الى الفعل وحده فأضافوا الزمان الي الجملة من الفعل والفاعل كما أضافوه الى الجملة من المبتدأ والخبر فقالوا هذا يوم يقوم زيد كما قالوا رأيت يوم زيد أمير وزمن أبوك غائب وتكون الاضافة فى اللفظ الي الجملة والمراد المصدر فاذا قلت هـذا يوم يقوم زيد أو يوم زيد قائم فانما تريد يوم قيام زيد فكأنه أضاف الى مدلولات الجمل ومدلولاتها معان وان كانت تتركب من الاعيان والمعانى والازمنة تكون ظروفا للمعانى دون الاعيان نحو قولك القتال اليوم ولو قلت زيد اليوم لم يصح فالملابسة اذاً بين الزمان والمعني ظاهرة ، والاضافة تصح بأدنى ملابسة فاذا قلت « أتيتك زمن الحجاج أمير وعبد الملك خليفة » والمعنى زمناً كان ظرفاً لامارة الحجاج وخلافة عبدالملك فالاضافة فى الحقيقة انما هى الي الحدث الدال عليه الجملة لا الي الجملة اذ الاضافة لا تجوز الا الى ما تجوز اضافته ، وقد رد ابن درستويه القول الاول وقال الزمن انما أضيف الى الجملة نفسها لا الى الفعل وحده ويدل على ذلك أن موضع الجملة خفض بلا خلاف ولو كانت الاضافة الى الفعل لكان مخفوضا أو كان مفتوحا فى موضع الخفض فالاضافة الى الجملة والمراد مدلولها الذى هو الحدث فأما قول صاحب الكتاب « وتضاف أسماء

(١) هذا بيت للنابغة الذبياني والشاهد فيه اضافة حين وهو اسم زمان الى عاتبت . والرواية عند سيبويه بفتح حين . قال « كأنه جعل حين وعاتبت اسما واحداً » اه وقال الاعلم « وبناؤها { أى حين } معه { أى الفعل } على الفتح لان حق الاضافة أن تقع على الاسماء المفردة دون الافعال والجمل فلما خرجت هنا عن أصلها بنى الاسم » اه بتصرف ثم قال « واعرابها جائز على الاصل » اه ومعنى البيت يصف الشاعر أنه بكى على الديار في حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على صباه وطربه . والوازع الناهي وأوقع الفعل على المشيب اتساعاً والمعنى عاتبت نفسى على الصبا لمكان شيبي

(٢) استشهد بهذا البيت لوقوع الفعل فى موقع المصدر وقد مضى هذا البيت وشرحه

الزمان الى الفعل » فالمراد الى الجملة من الفعل والفاعل ولم يذكر الفاعل للعلم بأن الفعل لا بد له من فاعل لا أنه أراد أن الزمان مضاف الى الفعل مفرداً من الفاعل والذى يدل على ذلك قوله فيما بعد « وتضاف الى الجملة الابتدائية أيضا » فقوله أيضا دليل على ما قلناه ، فأما « إذ واذا » فظرفان من ظروف الزمان أيضاً ويضافان الى الجمل كسائر أسماء الزمان الا أن غيرهما من أسماء الزمان الباب فيه اضافته الى المفرد نحو صمت يوم الجمعة وصليت يوم الخميس واضافتها الى الجملة على طريق الجواز والتأويل واذ واذا لا تضافان الا الى الجمل فاذ تضاف الى الجملتين الفعلية والاسمية نحو جئتك اذ زيد قائم واذ قام زيد واذا لا تضاف الا الى جملة فعلية نحو « آتيك اذا احمر البسر » واذا طلعت الشمس وسيأتى الكلام عليهما مستقصى ان شاء الله تعالى « فأما منذ » فهى في نفسها لا تضاف البتة لانها تكون على ضربين حرف واسم فاذا كانت حرفاً كانت بمعنى الحاضر وكانت الاضافة فيها أبعد وكان ما بعدها مخفوضاً بمعنى فى نحو قولك ما رأيته منذ الليلة أى فى الليلة واذا كانت اسماً كانت بمعنى الامد وكانت مرفوعة بالابتداء وما بعدها خبرها فهي لا تكون مضافة البتة فاذا قلت ما رأيتك مذ دخل الشتاء ومنذ قام زيد فالتقدير ما رأيتك منذ زمن قام زيد أو وقت قام زيد فالزمن والوقت مضاف الى الفعل ثم حذف المضاف للعلم بمكانه ، فمثل به لانه موضع يضاف فيه الزمان الى الفعل لا أن منذ في نفسها هى المضافة فالزمن والوقت مضاف الى الفعل فأما قول سيبويه فى باب الاضافة الى الفعل ومما أضيف الى الفعل قولهم مذ كان كذا فليس يريد أن مذ مضافة الي الفعل وانما المراد أن المضاف الى الفعل الزمن المحذوف والذى يقع بعد مذ خبر المبتدأ وذلك أنك اذا قلت ما رأيته مذ كان كذا وكذا فتقديره مذ زمن كان كذا وكذا فحذف الزمن وأقيم الفعل مقامه فالفعل فى موضع خبر المبتدأ ولا يجوز أن تكون مذ نفسها مضافة لانه كان يلزم لو أضفتها الي الفعل أن تكون ظرفاً ومذ لا تستعمل الا مبتدأة ولذلك منعوا جواز الاخبار عنها ، وأما قوله « * ولات هنّا حنّت (١) * » فالشاهد فيه أنه أضاف هنا الى حنت وهنا أصلها المكان وفيها ثلاث لغات هنا وهنا وهنا وقد أجريت مجرى الزمان مجازاً قال الاعشي

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ ... جاء منها بطائفِ الأهوالِ (٢)

أي ليس هذا أوان ذكرى جبيرة وهى امرأة وكذلك قوله * حنت نوار ولات هنا حنت *

---

(١) قد مر قريباً قولنا على ذلك البيت

(٢) رواية البيت كما فى الكتاب هى رواية كثير من العلماء لكن رواه أبوزيد القرشى فى جمهرة أشعار العرب لا تأتى ذكرى جبيرة الخ ثم قال « تأنى تحين من قولك قد آن أى قد حان » ولا يخفى أن الشاهد يضيع على هذه الرواية .. هذا والبيت من قصيدة زعم القرشى أنها معلقة الاعشى ومطلعها

ما بكاء الكبير بالاطلال ... وسؤالى وما ترد سؤالى

وعامة الرواة الذين يذكرون الاعشى فى أصحاب المعلقات يعدون معلقته القصيدة التى أولها

ودع هريرة أن الركب مرتحل ... وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

وقوله ذكري معناه التذكر وقوله جبيرة هو بالجيم فى بعض الروايات كما هنا ويروي خبيرة بالخاء المعجمة وهو اسم امرأة • وبعد البيت

حل أهلى وسط الغميس فبادو ... لى وحلت علوية بالسخال

والغميس وبادولى والسخال أسماء مواضع وقوله علوية نسبة الى العالية بأعلى نجد

أى ليس هذا أوان حنين . ونوار اسم امرأة « وقد أضيف حيث من الامكنة الى الجملة » وذلك على التشبيه باذ واذا فى الزمان من جهة ابهامها وذلك أن حيث ظرف من ظروف الامكنة يقع على الجهات الست وغيرها من الامكنة فناسب اذ واذا فى وقوعهما على جميع الزمان الماضى والمستقبل فأما اذ فمبهمة فى جميع الزمان الماضى لاختصاص لها بزمان منه دون آخر بل هى مبهمة فى الجميع واذا كذلك مبهمة فى جميع الازمنة المستقبلة كلها ، فاحتاجت الى جملة بعدها توضحها وتبينها كما كانت اذ واذا كذلك وسيأتى الكلام عليها مستقصى في موضعها من الظروف المبهمة ۞

قال صاحب الكتاب ﴿ ومما يضاف الى الفعل آية لقرب معناها من معنى الوقت قال

بآيةِ يُقدِمون الخيلَ شُعْثاً ... كأنَّ على سنابكِها مُداما

وقال

ألا مَنْ مُبلِــغٌ عنّى تميماً ... بآيةِ ما يُحبُّونَ الطَّعاما

وذو في قولهم اذهب بذى تسلم واذهبا بذى تسلمان واذهبوا بذي تسلمون أى بذى سلامتك والمعنى بالامر الذى يسلمك ﴾

قال الشارح : قد أضيف الى الفعل غير الزمان ممـا هو جار مجراه ومشبه له قالوا أتيتني بآية قام زيد « فأضافوا آية الى الجملة » من الفعل والفاعل لانها بمنزلة الوقت وذلك أن الآية العلامة والاوقات علامات لمعرفة الحوادث وترتيبها فى كونها ما يتقدم منها وما يتأخر وما يقترن وجوده بوجود غيره والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر فصار ذكر الوقت علماً له ألا ترى أنها تكون علامات لحلول الديون وغيرها فصح اضافة الآية الى الفعل كما تضيف الوقت لانهما في التحصيل يؤولان الى شئ واحد فأما قول الشاعر ۞ بآية يقدمون الخيل شعثاً الخ ۞ (١) فالشاهد فيه اضافة الآية الى الفعل الذى هو يقدمون يقول أبلغهم كذا بعلامة اقدامهم الخيل شعثاً متغيرة من الجهد وشبه ما ينصبب من عرقها ودمها بالمدام لحمرته ، والسنابك جمع سنبك وهو مقدم الحوافر يريد انه لما صار ذلك عادة لهم وأمراً لازماً صار علامة ، وكذلك قال الآخر ۞ ألا من مبلغ الخ ۞ (٢) البيت لزيد بن عمرو بن

---

(١) لم أجد من نسب هـذا البيت الى قائله ، وقد استشهد به على اضافة آية الى الفعل ، وهى مما يضاف الى الفعل مقروناً بما النافية أو المصدرية أو غير مقرون بها ، والاقتران وعدمه سواء فى ظاهر عبارة بعض النحويين . واطلاق المؤلف ومجيئه بالشاهدين وأحدهما خال من ما يفيد ذلك ، لـكن قال فى التسهيل « وقد يضاف آية بمعنى علامة الى الفعل المتصرف . قال الدماميني وزعم ابن جنى أن الجملة بعد آية على تقدير ما المصدرية ولا يجيز اضافة آية الى الفعل أصـــلا ووجهه أن الاضافة الى الجملة انما ينبغى أن تكون فى الظروف وما أشبهها بوجه ، وآية بعيدة من الظروف ، وانما قدر ما المصدرية دون أن المعهودة التقدير لان الفعل لم يرد منصوباً ، ولانه لا يختص بالمستقبل » اه وقال الاعلم فى شرح هذا الشاهد « الشاهد فيه اضافة آية الى تقدمون على تأويل المصدر أى بآية اقدامكم الخيل . وجاز هذا فيها لانه اسم من أسماء الافعال لانها بمعنى علامة والعلامة من العلم وأسماء الافعال تضارع الزمان فمن حيث جاز أن يضاف الزمان الى الفعل جاز هذا فى آية وكان اضافتها على تأويل اقامتها مقام الوقت فكأنه قال بعلامة وقت تقدمون » اه والشعث ــ بضم الشين ــ جمع أشعث وهو الذى تغير من السفر والجهد ۞۞ يقول أبلغهم عنى كذا بعلامة اقدامهم الخيل للقاء شعثاً متغيرة من السفر والجهد

(٢) أكثر الناس لا يذكرون نسبة هذا البيت الى قائل لـكن نسبه الشارح هنا الى زيد بن عمـرو بن الصعق الكلابي تبعاً للاعلم وسماه سيبويه يزيد ، وكان اسم الصعق خويلداً فضربه بنو تميم ضربة على رأسه فأدمته فكان اذا

الصعق

الصعق والشاهد فيه أيضاً اضافة الآية الى يحبون والمعنى اذا رأيت تميما فبلغهم عنى الرسالة فكأن قائلا قال بأى علامة تعرف تميم فقال بعلامة مايحبون الطعام وانما ذكر حب تميم الطعام وجعل ذلك آية لهم يعرفون بها لما كان من أمرهم فى تحريق عمرو بن هند لهم ووفود البرجمى عليه ثم شم رائحة المحرقين فظنهم طعاماً يصنع فقذف به الى النار ، والبراجم حى من تميم (١) وخبرهم مشهور وذلك أن عمرو بن هند كان نذر أن يحرق مائة رجل من بني دارم بسبب قتلهم أخا (٢) له فأحرق تسعة وتسعين رجلا من بنى دارم وأراد أن يكمل مائة فلم يجد فوفد عليه رجل فقال له عمرو ماجاء بك فقال حب الطعام قد أقويت الآن ثلاثاً لم أذق طعاماً ولما سطع الدخان ظننتها نار طعام فقال له عمرو ممن أنت فقال من البراجم فقال * ان الشقى وافد البراجم * فذهبت مثلا ورمى به الى النار ، قال أبو عبيدة خمسة من أولاد حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم يقال لهم البراجم ودارم من أولاد حنظلة ، وأما قولهم « اذهب بذى تسلم (٣)» فمعناه بذي سلامتك فهو من اضافة المسمي الى الاسم فكأنه قال اذهب بسلامتك فنزل الفعل منزلة المصدر على حد قوله * فقالوا مانشاء فقلت ألهو * (٤) وقد ذكر بعض العلماء ان ذي هنا بمعنى الذي كأنه قال اذهب بالذى تسلم والهاء محذوفة وهو مصدر كأنه قال بالسلامة الذي تسلمه وذكر لانه أراد السلام وان لم يستعمل فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فى الشعر من ذلك قول عمرو بن قميئة * لله در اليوم من لامها * وقول درنا * هما أخوا فى الحرب من لا أخا له * وأما قول الفرزدق * بين ذراعي وجبهة الاسد * وقول الاعشى * الا علالة أو بداهة سابح * فعلى حذف المضاف اليه من الاول استغناء عنه بالثانى وما يقع فى بعض نسخ الكتاب من قوله

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلوصَ أبي مَزادَهْ

فسيبويه برىء من عهدته ﴾

قال الشارح : الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيح لانهما كالشيء الواحد فالمضاف اليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل

سمع الصوت الشديد صعق فذهب عقله فن ثم سموه الصعق ــ بزنة كتف ــ قال الاعلم « الشاهد فيه اضافة آية الى يحبون ، وما زائدة للتوكيد والقول فيه كالقول فى الذى قبله ويجوز أن تكون ما مع الفعل بتأويل المصدر فلا يكون فيه شاهد على هذا لان اضافتها الى المصدر كاضافتها الى سائر الاسماء » اه وقال الدماميني « وزعم سيبويه أن ماهذه زائدة ولا حاجة الى ذلك الا على تقدير كونها لا تضاف الى مفرد وليس كذلك قال الله تعالى (ان آية ملكه أن يأتيكم التابوت) بل ذلك هو الاصل والغالب فاذا أمكن لم يجز العدول عنه »

(١) البراجم خمسة من أولاد حنظلة بن مالك وانما قيل لهم البراجم لان أباهم قبض أصابعه وقال كونوا كبراجم يدى هذه أى لا تتفرقوا فان الائتلاف أعز لكم

(٢) ذكر صاحب القاموس أن اسم أخيه سعد وقال شارحه انما هو أسعد

(٣) قال سيبويه « ومما يضاف أيضاً الى الفعل قوله لا أفعل بذى تسلم ولا أفعل بذي تسلمان ولا أفعل بذى تسلمون المعنى لا أفعل بسلامتك وذو مضافة الى الفعل كاضافة ما قبله كأنه قال لا أفعل بذى سلامتك فذو هہنا الامر الذي يسلمك وصاحب سلامتك » اه ويقصد بما قبله منذ وآية

(٤) سبق القول على هذا الشاهد

بينهما « وقد فصل بينهما بالظرف » في الشعر ضرورة فما جاء في الشعر من ذلك قول عمرو بن قميئة

لَمَّا رأتْ ساتِيدَمَا استَعْبَرَتْ ... لله دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لاَمَهَا (١)

ساتيدما جبل بعينه قيل لا يمر عليه يوم من الزمان لا يسفك فيه دم فسمى ساتيدما ، يصف امرأة أنها مرت بهذا الجبل فذكرت بلادها لقربه من بلادها فبكت فقال لله در اليوم من لامها على بكائها وشوقها ، فمن في موضع خفض باضافة در اليه واليوم نصب على الظرف وقد فصل به بينهما ولا يجوز اضافة در الى اليوم على سبيل الاتساع فى الظروف وجعله مفعولا به لانك لو خفضت اليوم بالاضافة لم يكن لمن مايعمل فيه بخلاف قول الآخر

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ ... طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ (٢)

---

(١) عمرو بن قيئة بزنة ـ سفينة ـ وقبل البيت الشاهد

قد سألتنى بنت عمرو عن ال ... أرض التى تنكر أعلامها

وبعده

تذكرت أرضاً بها أهلها ... أخوالها فيها وأعمامها

وعمرو بن قيئة هذا هو صاحب امرىء القيس الذى خرج معه الى قيصر ملك الروم فلما رأى الدرب بكى وفيه يقول امرؤ القيس

بكى صاحبى لما رأى الدرب دونه ... وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

قال أبو الندى « وانما أراد عمرو بن قيئة بهذه الابيات نفسه لا ابنته فكنى عن نفسه بها » اه وقوله تنكر معناه تجهل تقول أنكرته انكاراً خلاف عرفته وكذا نكرت ـ بوزان تعبت ـ غيرانه لايتصرف • والاعلام الجبال ويجوز أن يريد بها المنار المنصوبة على الطريق ليستدل بها من يسلكه يريد أنها سألته عن المكان الذى صارت فيه وهى لا تعرفه واستعبرت بكت من وحشة الغربة ولبعدها من أراضى أهلها ، وقوله لله در من لامها هو دعاء والعرب تقول لله درفلان اذا دعوا له وقيل أنهم يريدون لله عمله أى جعل الله عمله في الاشياء الحسنه التى يرضاها وقوله أخوالها فيها وأعمامها هو بالنصب على تقدير اضمار فعل كأنه قال تذكرت أخوالها الخ وقد استشهد سيبويه به لذلك وهو جائز لان الكلام قبله قد تم وأجاز بعضهم ان يكون أخوالها بدلا من قوله أرضاً المعمول للفعل المذكور بدل اشتمال قال العمرانى وساتيدما جبل بالهند لايعدم ثلجه أبداً قال الشاعر

أبرد من ثلج ساتيدما ... وأكثر ماء من المكرش

وقيل هو نهر قرب أرزن وقول العمرانى أنه جبل بالهند خطأ فاحش اذ أين الهند من بلاد الروم التى كان عمرو قد أخذ طريقه اليها وقال البكرى ساتيدما جبل متصل من بحر الروم الى بحر الهند والشاهد فى البيت الفصل بين المتضايفين بالظرف وهو قوله اليوم قال أبو عثمان « فلو أضفت درا الى اليوم لبقى قولك من لامها لاموضع له لانه ليس كالضرب فيكون الثانى فى موضع نصب بالمصدر فيكون بمنزلة عجبت من اعطاء زيد درهما فاذا بقى لا موضع له لم تجز الاضافة فى در واذا لم تجز فى در الى اليوم جعلته فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وجعلته متصلا باللام ومعمولا له ولا يكون معمولا لقوله لامها لان الذى فى حيز الصلة لايعمل فيما قبلها » اه

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه وقد نسبه هو والاعلم الى الشماخ لكن فى نسخة ديوان الشماخ المطبوعة سنة ١٣٢٧ نسبة هذا الى جبار بن جزء أخى الشماخ من أرجوزة اولها

قالت سليمى لست بالحادي المدل ... مالك لا تملك أعضاء الابل

والبيت الذى فى الشرح كرواية سيبويه والاعلم وهو ملفق من بيتين وهما

رب ابن عم لسليمى مشمعل ... يجبه القوم وتشناه الابل

فى الشول وشواش وفى الحى رفل ... طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

وسليمى اسم امرأة والحادى سائق الابل والمشمعل الجاد فى أمره المشمر وتشناه تبغضه وأصله مهموز فلينه والوشواش الخفيف السريع والشول الابل التى شالت ألبانها أى رفعتها والرفل ـ بوزان قطر ـ لابس الثياب المتجمل بها • والمعنى أنه ـ وان كان يرعى الابل ـ خفيف سريع ، والشاهد فيه اضافة طباخ الى ساعات الكرى ونصب

فهذا

فهذا ينشد بنصب الزاد واضافة طباخ الى ساعات وساغ ذلك لانه لما أضفت طباخ الى ساعات صار بمنزلة المنون وكان مما ينصب لما فيه من معنى الفعل فنصب الزاد وليس كذلك در من قوله لله در اليوم من لامها لانك لو نونت درا لم يكن له أن ينصب فلذلك لزم نصب اليوم على الظرف والحكم على من بالخفض ، ويجوز في طباخ ساعات الكرى خفض الزاد ويكون ساعات الكرى منصوباً على الظرف وقد فصلت به مضطراً ، ومما جاء الفصل فيه أيضاً قول درنا بنت عبعبة من بنى قيس بن ثعلبة

هُمَا أخَوَا فى الحَرْبِ مَنْ لا أخَا له إذا خاف يوماً نَبْوَةً فدَعاهما (١)

الشاهد فيه اضافة الاخوين الى من مع الفصل بالجار والمجرور وهو كالذى تقدم ، ترثى أخويها تقول كانا لمن لاأخ له فى الحرب ولا ناصر كالاخوين ينصرانه ، وأما قول الفرزدق

يا منْ رأى عارضاً أُرِقْتُ له بيْنَ ذِراعَىْ وجَبْهةِ الأسدِ (٢)

أنشده سيبويه على انه فصل بين المضاف والمضاف اليه وأن المعنى بين ذراعى الاسد والجبهة مقحمة على نية التأخير ، وقد رد ذلك عليه محمد بن يزيد وقال لو كان كما ظن لقال وجبهته لكنه من باب العطف والتقدير بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد ومثله فى حذف المضاف اليه من الاول لدلالة الثانى عليه قوله

* ياتيم تيم عدى * (٣) والمراد ياتيم عدي تيم عدى فهو من قبيل مررت بخير وأفضل من ثم والمراد بخير من ثم وأفضل من ثم ، وقد اختار صاحب هذا الكتاب هذا الوجه وهذا لا يقدح فيماذهب اليه سيبويه لانه يجوز أن يكون المراد ماذكره ويكون الفصل صحيحا بالجبهة ، ويجوز أن يكون كما ذكره أبو العباس ولا يخرج عن الفصل وان كان المضاف اليه مقدرا لان المضاف اليه لما حذف من اللفظ ولى المضاف شيئاً غير المضاف اليه وهذه صورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه ألا ترى انه استقبح علمت أن يقوم زيد وان كانت الهاء مقدرة لانها لما لم تخرج الى اللفظ ولى الحرف الفعل فقبح عندهم حتي تعوضوا السين أوسوف أو قد فكما ان هـذا المحذوف لما لم يخرج الى اللفظ لم يعتد به كذلك المضاف اليه اذا حذف لم يقع به اعتداد فحصل الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، وأما قوله كان يلزم

الزاد مفعولا لطباخ والتقدير طباخ ساعات الكرى على تشبيه الساعات بالمفعول به لا على الظرف كذا قال الاعلم . والمعنى أنه اذا كسل أصحابه عن طبخ الزاد عند تعريسهم وغلبة الكرى عليهم كفاهم ذلك وشمر فى خدمتهم . والعرب تفتخر بهذا ونحوه .. ولعلك اذا أنعمت النظر فيما نقلناه لك فى شرح البيت السابق عن أبى عثمان علمت وجه المغايرة بينهما . قيل ويجوز اضافة طباخ الى زاد وجعل ساعات الكرى ظرفاً فاصلا بين المتضايفين والاول أجود

(١) درنا بدال مضمومة فراء ساكنة فنون بعدها ألف ، بوزان بشرى والبيت من شواهد سيبويه . قال الاعلم « الشاهد فيه اضافة الاخوين الى من مع الفصل بالمجرور » اه والتقدير هما أخوا من لا أخا له فى الحرب ينصرانه ويشدان أزره .. ترثى أخويها فتقول لقد كانا أخوين نصيرين لمن لا يجد له أخاً فى الحرب ينصره ويشد عضـــده والمراد وصفهما بالشجاعة واغاثة اللهفان

(٢) قد ذكر الشارح وجه الاستشهاد بهذا البيت واختلاف العلماء فى تقديره والبيت للفرزدق يصف فيه عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الاسد وأنواؤه أحمد الانواء . وذكر الذراعين والنوء انما هو للذراع المقبوضة منهما لاشتراكهما فى أعضاء الاسد .. ومن منادى وقيل المنادى محذوف ومن استفهامية ، والرؤية بصرية والعارض السحاب الذى يعترض الافق وقوله أسربه وهى فى رواية بدل أرقت له هو بالبناء للمجهول وجملته صفة لعارض والذراعان والجبهة من منازل القمر وعند العرب أن السحاب الذى ينشأ بنوء من منازل الاسد يكون غزير المطر فلذلك يسر به

(٣) هذه قطعة من بيت تقدم القول عليه

أن تقول وجبهته فتقول وعلى ما ذهب اليه أبو العباس يلزمه أن يقول وجبهته أيضا فعذره عن ذلك عذر سيبويه ، وأما معنى البيت فانه وصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الاسد وأنواؤه من أحمد الانواء وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة منهما لاشتراكهما في أعضاء الاسد والتسمية ، ونظيره قوله تعالى (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) يريد من البحرين وانما يخرج اللؤلؤ والمرجان من أحدهما ، وأما قول الاعشى

ولا نُقاتِلُ بالعِصِيِّ ولا نُرامِي بالحِجارهْ إلَّا عُلالَةَ أوْ بُدا هَةَ سابِحٍ نَهْدِ الجُزارهْ (١)

فالشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف اليه مثل الذي قبله والخلاف فيه كالذى قبله والتقدير فيه الا علالة سابح أو بداهته ؛ فاما الفصل بغير الظرف فلم يرد به بيت والقياس يدفعه فاما « قوله » * فزججتها بمزجة الخ * (٢) فانه أنشده الاخفش فى هذا الباب والشاهد فيه انه أضاف المصدر

---

(١) هذان بيتان للاعشى ميمون وقبلهما . وهناك يكذب ظنكم ☆ ان لا اجتماع ولا زيارهْ يقول اذا غزونا كم علمتم أن ظنكم باننا لانغزوكم كذب وهو زعمكم اننا لانجتمع ولا نزوركم بالخيل غازين . وقوله الا علالة استثناء منقطع من قوله لا اجتماع اى لكن نزوركم بالخيل (والعلالة) بضم العين المهملة بقية جرى الفرس (والبداهة) بضم الباء الموحدة اول جرى الفرس واول الاضراب ويروى بتقديم بداهة على علالة وعلى هذه الرواية فلا لاحد الشيئين . والسابح الفرس الذى يدحو الارض بيديه في العدو والنهد المرتفع (والجزارة) بضم الجيم الراس واليدان والرجلان يريد ان في عنقه وقوائمه طولا وارتفاعا وهذا مما يمدح فى الخيل وصف انه وقومه اصحاب حرب يقاتلون على الخيل لا اصحاب ابل يرعونها فيقاتل بعضهم بعضا بالعصى والحجارة . والشاهد فيه كما قال الاعلم اضافة العلالة الى القارح مع الفصل بالبداهة ضرورة وسوغ ذلك انهما يقتضيان الاضافة الى القارح اقتضاء واحدا فانزلتا منزلة اسم واحد مضاف الى القارح كما قالوا يا تيم تيم عدى وتقدير هذا قبل الفصل الا علالة قارح او بداهته فلما اضطر الى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم البداهة وضمها الى العلالة فاثبت القارح واضيفت اليه فاتصلت به وقد كانت العلالة مضافة الى القارح قبل تقديم البداهة فبقيت على اضافتها وهذا تقديم سيبويه وقد خولف فيه والصحيح احماله . كذا قال الاعلم والرواية عنده قارح بدل سابح . وقال ابو على « ليس من اعترض فى قوله الا علالة او بداهة قارح بان المضاف اليه محذوف بدافع ان يكون بمنزلة ما شبهه به من قوله لله در اليوم من لامها لانه قد ولى المضاف غير المضاف اليه واذا وليه غيره فى اللفظ فقد وقع الفصل بينهما كما وقع الفصل في اللفظ بينهما في قوله لله در اليوم من لامها واذا كان كذلك فقد ساواه في القبح للفصل الواقع بينهما وزاد عليه فيه ان المضاف هنا محذوف وفى لله در اليوم مذكور فلا يخلو الامر من ان يكون اراد المضاف اليه فحذفه لدلالة الثانى عليه او اراد اضافته الى المذكور في اللفظ وفصل بينهما بالمعطوف وكيف كانت القصة فالفصل حاصل بين المضاف والمضاف اليه . واعترض بان قال لو كان على تقدير الاضافة الى قارح الظاهر لكان الا علالة او بداهة قارح لا يلزم لانه يلزم ان يكون الا علالة قارح او بداهة قارح فيظهر المضاف اليه موضع الاضمار فتحذفه من اللفظ كما جاز عند من خالف سيبويه بان يذكر علالة وهو يريد الاضافة فيحذف المضاف » اه

(٢) تتمة هذا البيت في المتن وهو بيت يستشهد به بعض النحاة للفصل بين المتضايفين بالمفعول فالمضاف هو زج والمضاف اليه قوله ابى مزادة والذى فصل بينهما هو القلوص وهو مفعول لزج . والزج مصدر قولك زججته اذا طعنته بالزج وهي الحديدة التي في اسفل الرمح (والقلوص) بفتح القاف الناقة الشابة . وابو مزادة كنية رجل ولم اجد من نسب هذا البيت الى قائل او ذكره سابقا او لاحقا وغاية ما فى الامر ان البغدادى يقول « قال ابن خلف هذا البيت يروى

الى

الي الفاعل وفصل بينهما بالمفعول وذلك ضعيف جدا لم يصح نقله عن سيبويه على ان ابن كيسان قد نقل عن بعض النحويين انه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف اليه اذا جاز أن يسكت على الاول منهما لانه يصير ما فرق بينهما كالسكتة التي تقع بينهما ؛ وقد قرأ ابن عامر (وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) بنصب الاولاد وخفض الشركاء فهذا فصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول ؛ وحكي الكسائي أخذته بأدّى ألف درهم وهذا أفحش مما تقدم لانه أدخل حرف الجر على الفعل وفصل به بين الجار والمجرور ولا يقاس على شيء من ذلك ، وانما جاز بالظرف لان الاحداث وغيرها لا تكون الا في زمان أو مكان فكانت كالموجودة وان لم تذكر فكان ذكرها وعدمها سيان فلذلك جاز اقحامها فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا أمنوا الالباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مقامه وأعربوه باعرابه والعلم فيه قوله عز وجل (واسأل القرية) لانه لا يلبس ان المسؤول أهلها لاهي ولا يقال رأيت هنداً يعنون غلام هند وقد جاء الملبس في الشعر قال ذو الرمة

عَشِيَّةَ فرَّ الحارثيُّونَ بعدَ ما قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ

وقال * بما أعيا النطاسي حذيما * أي ابن هوبر وابن حذيم ﴾

قال الشارح : اعلم ان المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار اذا لم يشكل وانما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب اذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بازائه اختصاراً واذا حذف المضاف أقيم المضاف اليه مقامه وأعرب باعرابه ، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى (واسأل القرية) والمراد أهل القرية لانه قد علم ان القرية من حيث هي مدر وحجر لا تسأل لان الغرض من السؤال رد الجواب وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما ، وقوله « والعلم فيه » يريد ان الآية قد اشتهر أمرها بذلك حتى صارت علماً علي جواز حذف المضاف اذ الامر واضح فيها من جهة المعني ، ومن ذلك قوله تعالى (ولكن البر من آمن بالله) وقوله (ولكن البر من اتقى) تقديره بر من وان شئت كان تقديره ولكن ذا البر من اتقي فلا بد من حذف المضاف لان البر حدث ومن اتقى جثة فلا يصح أن يكون خبرا عنه لان الخبر

لبعض المدنيين المولدين وقيل هو لبعض المؤنثين ممن لا يحتج بشعره » اه والمعنى انه زج راحلته لتسرع كما يفعل ابو مزادة بالقلوص وبعضهم يروى البيت زج الصعاب ابو مزادة ولا شاهد فيه حينئذ والصعاب جمع صعب وهو نقيض الذلول المنقاد قال البغدادى « وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه حتى قال السيرافي لم يثبته احد من اهل الرواية وهو من زيادات ابى الحسن الاخفش في حواشي كتاب سيبويه فادخله بعض النساخ في بعض النسخ حتى شرحه الاعلم وابن خلف في جملة ابياته » اه واذا علمت هذا سهل عليك ان تدرك ان تبرئة المؤلف لسيبويه من هذا البيت معناها انه لم يروه لاما ذهب اليه بعضهم من ان براءته من هذه الرواية وانه يرويه . زج القلوص ابو مزادة . وانما كان سيبويه بريئا من هذا لانه لا يرى جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف واذا كان هذا رايه ومذهبه فان مما تقتضيه بداهة العقل انه لا يروى ما يخالفه والمسألة خلافية يطول فيها القول وتتسع عندها مذاهب الحديث وفي كتاب الانصاف لابن الانبارى ما يثلج صدرك ويروح عن نفسك *

اذا كان مفرداً كان هو الاول أو منزلا منزلته فلذلك حمل على حذف المضاف ، والاول أشبه لان حذف المضاف ضرب من الاتساع والخبر أولى بالاتساع من المبتدأ لان الاتساع بالاعجاز أولى منه بالصدور ، ومن ذلك قولهم الليلة الهلال لا بد من حذف المضاف رفعت الليلة أو نصبتها فان رفعت كان التقدير الليلة ليلة الهلال وان نصبت كان التقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوعه ، ومن ذلك قول الشاعر

المالُ يُزْرِي بأقْوامٍ ذَوِى حَسَبٍ وقدْ يُسوِّدُ غيرَ السيِّدِ المالُ(١)

أى فقد المال يزرى وهو كثير واسع وكان أبو الحسن مع كثرته لا يقيسه بل يقصره على المسموع منه فأما ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه لو قلت « رأيت هنداً وأنت تريد غلام هند » لم يجز لان الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام ، وقد جاء من ذلك شيء يسير للثقة بدلالة الحال عليه واخبار القائل أو معرفة المخاطب قال الشاعر * عشية فرّ الحارثيون الخ * (٢) قال ابن الكلبي الهوبر هو يزيد بن هوبر كان قتل فى المعركة فحذف المضاف لان المخاطب مشاهد لذلك فى الحرب فلا يشكل عليه المقتول يؤيد صحة ماقلناه قول عمر بن لجأ

ونحنُ ضرَبْنا بالكُلاَبِ ابنَ هَوْبَرٍ وجمْعَ بنى الديَّان حتَّى تبدَّدوا(٣)

---

(١) استشهد به لجواز حذف المضاف اذا كان حذفه لا يوقع المخاطب فى لبس بان يسند الشىء الى غير الذى اراد المتكلم اسناده اليه مثلا والبيت من هذا القبيل فان الشطر الثانى منه دال على المضاف المحذوف من قبيل انه اذا كان المال يجعل غير السيد سيدا فلابد انه ليس المال نفسه هو الذى يزرى بذوى الحسب بل عدم المال وفقدانه وذلك ظاهر لمن تدبر وتذوق المعانى الشعرية التى يقصد اليها الشعراء *

(٢) البيت لذى الرمة كما فى المتن والشاهد فيه حذف المضاف وهو ابن الذى من حقه ان يتقدم على هوبر فى الكلام مع ان حذفه يوقع فى اللبس لانه يجعل المخاطب يحكم على من لم يقصد المتكلم الحكم عليه فان الذى قضى نحبه ومات هو ابن هوبر لا هوبر الذى اسند اليه فى البيت واعلم ان صاحب المفصل قد ذكر فى الكشاف عند قوله تعالى (شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن) ان هذا البيت والذى بعده من قبيل الحذف لا من قبيل الالباس كما ذكرها هنا وهو فى دعوى الالباس تابع لابى على فانه قال « قد جاء فى الشعر ابيات فيها حذف مضاف مع انه يؤدى الى الالباس » ومثل بما ذكر وبقول الشاعر *

ارض تخيرها الطيب مقيلها كعب ابن مامة وابن ام دواد

فان الشاعر اراد ابن ام ابى دواد اذ هو كنيته فحذف الاب والصواب ان هذا كله من قبيل الحذف الذى يفهمه المخاطب لا من قبيل الالباس وذلك لان اللبس انما يكون بالنسبة الى المخاطب بالكلام ولا يجوز ان ينسب اللبس الى من كان من امثالنا فانهم كانوا يحذفون اعتمادا على فهم المخاطبين لانهم حضروا وعلموا مايقال لهم عنه *

(٣) اراد بهذا البيت ان يبين ان المعنى فى البيت السابق بانه قضى نحبه هو ابن هوبر كما قدره (والكلاب) بضم الكاف وآخره باء موحدة اسم واد يسلك بين ظهرى ثهلان وثهلان جبل فى ديار بنى نمير وفى الكلاب هذا كان الكلاب الاول والكلاب الثانى وهما من ايامهم المشهورة والمراد فى البيت هو الكلاب الثانى . وابن هوبر سماه ابن عبد ربه فى العقد الفريد يزيد وعده فى جملة من ذكر من الفرسان الذين شهدوا هذه الموقعة وهو احد الاملاك الاربعة وهو يزيد ابن عبد المدان ويزيد بن المامور ويزيد بن المخرم وكلهم حارثيون *

فصرح بابن هوبر ، ومثله قوله * كما أعيا النطاسى حذيما * هكذا يقع فى نسخ المفصل كما بالكاف وانما هو بالباء وصدره

فَهَلْ لَكُمْ فيها إلىَّ فإنّني ... بَصيرٌ بما أعْيا النِّطاسِيَّ حِذْيَما (١)

والنطاسى الطبيب يقال نطيس مثل فسيق ونطاسى بكسر النون وقال أبو عبيدة هو بفتح النون والمراد ابن حذيم فحذف المضاف ، ومن ذلك قول كثيّر

حُزِيَتْ لى بحَزْمِ فَيْدَةَ تُحْدَى ... كاليَهُودِيِّ من نَطاةَ الرِّقالِ (٢)

فيدة موضع ونطاة قصبة خيبر والمراد كنخل اليهودى والرقل طوال النخل وحزيت قدرت يقال حزيت النخل أحزيها اذا قدرت ما عليها ، وقد جاء من ذلك فى الشعر أبيات مع مافيه من الالباس كانّ ذلك لثقة الشاعر بعلم المخاطب أو نظرا الى كثرة حذف المضاف الذى لالبس فيه فلم يعبأ بالالباس فاعرفه *

قال صاحب الكتاب « وكما أعطوا هذا الثابت حق المحذوف في الاعراب فقد أعطوه حقه فى غيره قال حسان

يَسقُون مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهِم ... بَرَدَي يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

فذكر الضمير فى يصفق حيث أراد ماء بردى وقدجاء قوله عز وجل (وكم من قرية أهلكناهافجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون) على ما الثابت والمحذوف جميعا »

قال الشارح : قد أعربوا المضاف اليه باعراب المضاف لوقوعه موقعه ومباشرته العامل نحو قوله تعالى (واسأل القرية) فالاصل فاسأل أهل القرية فالقرية مخفوضة كما ترى باضافة الاهل اليها فلما حذف المضاف أقيم المضاف اليه مقامه فباشره العامل فانتصب انتصاب المفعول به وان لم يكن اياه فى الحقيقة

(١) البيت لاوس بن حجر من كلمة يقولها لبنى الحارث بن سدوس بن شيبان وهم اهل القرية باليمامة حيث اقتسموا معزاه وقيل انما اقتسم معزاه بنو حنيفة وبنو سحيم وكان اوس اغرى عليهم عمرو بن المنذر بن ماء السماء ثم جاور فيهم فاقتسموا معزاه ، واول الكلمة فان يا لكم منى هجاء نما * حبا لكم منى جميل بن ارقما وقد استشهد المؤلف بالبيت على ان فيه حذف مضاف والمراد ابن حذيم لانه المعروف بالطب المشهور به لا حذيم وهذا يوافق ماقاله فى المستقصى وماقاله ابو الندى وماورد فى المثل (اطب من ابن حذيم) لكن قال يعقوب بن السكيت فى شرح ديوان اوس بن حجر « حذيم رجل من تيم الرباب وكان متطببا عالما » اه وتبعه صاحب القاموس وعلى ذلك فلا حذف ولا شاهد فى البيت وحذيم بكسر الحاء المهملة وبعدها ذال معجمة ساكنة فياء مثناة تحتية ويروى (طبيب بما اعيا) والنطاس هو بكسر النون العالم الشديد النظر فى الامور . واستقصى علمها فهو متنطس ومنه قيل المتطبب نطيس كفسيق ونطاسى بكسر النون وفتحها » اه وقوله فيها قال البغدادى « الضمير للمعزى وفيه حذف مضاف اى فهل لكم ميل فى ردها » اه

(٢) كثير هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الاسود الخزاعى من عمرو بن خزاعة ثم من الازد . وحزيت بالحاء المهملة - فسره الشارح بقدرت وقال ياقوت فى معجمه « حزيت رفعت » اه وفى القاموس « وأحزى بالشىء علم به وارتفع وأشرف » اه . . وفيدة موضع كما قال الشارح ولم يزد ياقوت عن ذلك وقال المجد الفيروزابادى « وحزم فيدة موضع » اه ونطاة - بفتح النون - قيل هو اسم لارض خيبر وقال الزمخشرى نطاة حصن بخيبر وقيل عين بها تسقى بعض نخيل قراها وهى وبئة والشاهد فى البيت حذف المضاف وقد قدره الشارح فى قوله « كنخل اليهود » وقدره ياقوت بقوله « كتحدى اليهود » والبيت فى صفة ظعن

كذلك أعطوه حكمه في غير الاعراب من التأنيث والتذكير فمن ذلك قول حسان بن ثابت

* يسقون من ورد البريص الخ * (١) الشاهد فيه تذكير الضمير الراجع الى بردي وهو مؤنث ألا ترى أن ألفه كألف حمراء وبشكى وهذا البناء لا تكون ألفه الا للتأنيث هذا ظاهر اللفظ ويجوز أن يكون المضمر عائدا الى المحذوف وهو الماء فيكون المحذوف مرادا من وجه وغير مراد من وجه فمن جهة عود الضمير اليه كان ملحوظا مرادا ومن جهة الاعراب غير مراد ، والبريص ههنا موضع بدمشق بالصاد المهملة وبردى نهر بها وتصفيق الشراب تحويله من اناء الى اناء والرحيق صفوة الخمر والسلسل الطيب يقال ماء سلسل أى سهل المشرب عذب ، وأما قوله تعالى (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون) فالمراد وكم من أهل قرية ثم حذف المضاف وعاد الضمير على الامرين فأنث في قوله فجاءها بأسنا نظرا الى التأنيث في اللفظ وهو القرية وذكر في قوله أوهم قائلون ملاحظة المحذوف *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة قال سيبويه كأنك أظهرت كل فقلت ولا كل بيضاء وقال أبو دؤاد

أكلَّ امرىءٍ تحسبينَ امرَءًا ونارٍ توَقَّدُ باللَّيلِ نارا

ويقولون ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ومثله ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك وهو في الشذوذ نظير اضمار الجار ﴾

قال الشارح : اعلم ان حذف المضاف وابقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال أما ضعفه في القياس فلوجهين أحدهما أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه فاذا قلت غلام زيد فأصله غلام لزيد واذا قلت ثوب خز فأصله ثوب من خز فحذفت حرف الجر وبقي المضاف نائباً عنه ودليلا عليه فاذا أخذت تحذفه فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه وليس كذلك في الفصل قبله نحو واسأل القرية لانك أقمت المضاف اليه مقامه وأعربته باعرابه فصار المضاف المحذوف كالمطرح المنسي وصارت المعاملة مع التأنيث الملفوظ به ، والوجه الثاني أن المضاف عامل في المضاف اليه الجر ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله فمن ذلك قولهم في المثل « ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة » موضع الشاهد أن ترفع كلا بما وتخفض سوداء بالاضافة والفتحة علامة الخفض لانه لا ينصرف وتمرة منصوب لانه خبر ما

(١) البيت من قصيدة لحسان يمدح بها آل جفنة ملوك الشام وقبله

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قبر ابن مارية الكريم المفضل

يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

وقد استشهد به على أنه قد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير لان الشاعر أراد ماء بردي ولو لم يقم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير لوجب أن يقال تصفق بالتاء لان بردى من صيغ التأنيث وهو نهر دمشق ويروى صاحب الاغاني الشطر الثاني من البيت « كأسا تصفق بالرحيق السلسل » وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه والبريص ـ بفتح الباء الموحدة وآخره صاد مهملة ـ موضع بأرض دمشق قال الجواليقي « وليس بأمر في الصحيح وقد تكلمت به العرب وأحسب رومي الاصل » اه وقال بعضهم « هو بالضاد المعجمة واد في ديار العرب » اه ورواية المهملة أكثر وأجود والباء في قوله بالرحيق للمصاحبة أى ممزوجاً بالخمر الصافية السائغة والتصفيق التحويل من اناء الى اناء ليتصفى وحقيقة التحويل من صفق الى صفق أى من ناحية الى ناحية ومتعلق الباء التى في الرحيق محذوف تقديره بمزج والسلسل ومثله السلسال السهل الانحدار السائغ الشرب يمدح هؤلاء القوم بالكرم وأنهم لا يسقون الماء الا ممزوجا بالخمر لسعتهم وكرمهم وتعظيم من يرد عليهم

وبيضاء مخفوض أيضاً على تقدير كل كأنك لفظت بها فقلت ولا كل بيضاء وشحمة منصوب عطفاً على تمرة ، وكان أبو الحسن الاخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين وهو رأى الكوفيين وذلك أن بيضاء جر عطفاً على سوداء والعامل فيها وما كل وقوله شحمة منصوب عطفاً على خبر ما ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو تخفض قاعداً بالعطف على قائم المخفوض بالباء وترفع عمراً بالعطف على اسم ما فهما عاملان الباء وما كما كان فى المثل عاملان كل وما قالوا وقد عطفت شيئين على شيئين والعامل فيهما شيئان مختلفان ، وسيبويه والخليل لا يريان ذلك ولا يجيزانه والحجة لهما فى ذلك أن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية فلا يجوز أن يتسلط على عمل الاعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه فاذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجر فلهذه العلة لم يجز العطف عندهما على عاملين فلذلك حملوه على حذف المضاف ، « فان قيل » حذف المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف أيضاً فلم كان حمله علي الجار أولى من حمله على العطف علي عاملين قيل لان حذف الجار قد جاء فى كلامهم وله وجه من القياس فأما مجيئه فنحو قوله * وبلدة ليس لها أنيس (١) * والمراد ورب بلدة وقولهم فى القسم الله لأفعلن ويحكى عن رؤبة أنه كان يقال له كيف أصبحت فيقول خير عافاك الله يريد بخير وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة في قوله تعالى (واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام) على حذف الجار وأن التقدير فيه وبالارحام ، والامر فيها ليس بالبعيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار فى الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت فى الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير أولى وهو من قبيل أحسن القبيحين وأما من جهة القياس فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف فى كونه عاملا جاز فيه ما جاز فى الفعل على سبيل الندرة ، وقد كثر التقلب بهذا المثل وأجازوا فيه وجوهاً من الاعراب وجملتها خمسة أوجه أحدها ما تقدم والآخر أن تقول ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ترفع ولا تعمل ما وتعطف جملة على جملة ، الثالث ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة تنصب الاول على اعمال ما وترفع بيضاء وشحمة على الاستئناف كأنك عطفت جملة على جملة ، الرابع ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة لا تعمل ما ولكن تحذف كلا وتبقى أثرها ، الخامس ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وهو أحسنها لانه لا حذف فيه ، فأما « قول أبي دؤاد * أكل امرىء تحسبين امرأً الخ (٢) * » فسيبويه يحمله على

(١) سبق القول على هذا البيت

(٢) قال سيبويه « وتقول ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وان شئت نصبت شحمة ... وبيضاء في موضع جر كأنك لفظت بكل فقلت ولا كل بيضاء قال أبو دواد وذكر البيت ثم قال فاستغنيت عن تثنيته { أى تكرار المضاف } بذكرك اياه فى أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب . وجاز كما جاز فى قولك ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه وان شئت قلت ولا مثل أخيه فكما جاز فى جمع الخبر كذلك جاز فى تفريقه ، وتفريقه أن تقول ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك وكذلك ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك » اه وأبو دواد هو جارية بن الحجاج من أياد بن نزار شاعر قديم من شعراء الجاهلية وكان وصافاً للخيل وأكثر أشعاره فى وصفها وله فى غيرها تصرف بين مدح وفخر وغير ذلك الا أن شعره فى وصف الفرس أكثر .. وقوله توقد أصله تتوقد فحذف احدى التاءين . قال الاعلم « أراد وكل نار فحذف لما جرى من ذكر كل مع تقديم المجرورين وحصول الرتبة في آخر الكلام واتصال المجرور بحرف العطف لفظاً ومعنى ولو كان

حذف مضاف تقديره وكل نار الا أنه حذف ويقدرها موجودة وأبوالحسن يحمله على العطف على عاملين فيخفض ناراً بالعطف على امرىء المخفوض بكل وينصب ناراً بالعطف على الخبر وهذا البيت من أوكد ما استشهد به أبوالحسن ، وأما قولهم « ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه » فهذا يجوز أن يكون المراد ولا مثل أخيه ويجوز أن لا يقدر مثل بل يكون الاخ معطوفا على عبدالله والعامل فيهما مثل الاول ودل على معنى خبره خبر الاول فاستغني عنه فلو أظهر خبر الثانى وقال ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه يكرهه لم يكن بد من تقدير مثل أو العطف على عاملين اذ كان الاخ مجروراً بعامل ويكرهه في موضع نصب بعامل آخر واذ كان لا بد فيه من أحد الوجهين وأحدهما لا يصح وجب حمله على الوجه الآخر وهو على تقدير مضاف محذوف وهو مثل ، وكان أبوالعباس يمنع جواز هذه المسألة ونظائرها لانه كان لا يرى حذف الجار ولا يري العطف على عاملين ولا محمل لها سوي هذين الوجهين ، فأما قولك « ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك » فهذا لا بد فيه من تقدير مثل أيضا وليس من جهة العطف على عاملين لكن من جهة أخرى وذلك أنك اذا عطفت الاب على الاخ لم يجز تثنية الخبر لوجهين أحدهما أنه يلزم من ذلك أن يعمل فى الخبر عاملان وهو مثل وما النافية الحجازية اذا جعلت موضع يقولان نصباً لان العامل فى الخبر هو العامل فى المخبر عنه وان لم تعملها كان العامل فى الخبر أيضا شيئان (١) الابتداء ومثل وذلك لا يجوز ، والوجه الثانى أن ما لا تعمل في خبر ما لا تعمل فيه ولا عمل لما فى الاب فلم يجز أن تعمل فى خبره فلذلك وجب تقديرك مثل مع الاب وساغ حذفها لتقدم ذكرها ويكون التقدير ما مثل أخيك ولا مثل أبيك يقولان ذاك لان ما قد عملت فى مثل الاول ومثل الثانى لان حرف العطف يشرك بين المعطوف عليه والمعطوف فى عمل العامل ، وقوله « وهو في الشذوذ نظير اضمار الجار » يعني حذف المضاف وابقاء عمله نحو قوله

رَسْمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ (٢)

ونحو قول رؤبة خير (٣) عافاك الله يريد بخير وكلاهما قليل فى الاستعمال والقياس معاً والجامع بينهما أنهما جميعاً من عوامل الخفض ❊

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف المضاف اليه فى قولهم كان ذلك اذٍ وحينئذ ومررت بكل قائماً قال الله تعالى (وكلا آتيناه حكما وعلماً) وقال (ورفعنا بعضهم فوق بعض) وقال (لله الامر من قبل ومن بعد) وفعلته أول يريدون اذ كان كذا وكلهم وبعضهم وقبل كل شيء وبعده وأول كل شيء وقد جاءا محذوفين معا في قول أبي دؤاد يصف البرق ❊ أسال البحار فانتحى للعقيق ❊ وقول الاسود

تأليف البيت أتحسبين امرأ كل امرىء ونار توقد بالليل ناراً لم يجز حتى تظهر كلا لانك ان أعطيت الكلام حقه من الاستواء لزمك تأخير النار المجرورة بكل المقدرة كما أخرت كلا الاول فكنت تقول أتحسبين امرأ كل امرىء وتحسبين ناراً نار تريد كل نار وذلك فسد فتأمل ذلك تجده صحيحاً جاريا على أصل مطرد » اه

(١) كذا بالاصل

(٢) تقدم القول على هذا البيت فى الحواشي التى علقنا بها فى باب حروف الجر فارجع اليه

(٣) رؤبة بن العجاج وأبوه العجاج راجزان من رجاز العرب فى عهد بني أمية وكانا من أفصح الاعراب للشيح والقيصوم

* وقد جعلتني من حزيمة إصبعا * قال الفسوى أي أسال سقيا سحابه وذا مسافة إصبع *

قال الشارح : اعلم أنه قد جاء عنهم حذف المضاف اليه وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياسا وذلك لان الغرض من المضاف اليه التعريف والتخصيص واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود فمن ذلك قولهم « اذ وحينئذ » وأصله أن إذ تكون مضافة الى جملة إما ابتدائية وإما فعلية نحو جئتك اذ الحجاج أمير واذ قام زيد واذ كانت انما تضاف الى جملة لتوضحها وتزيل ابهامها فاذا تقدمتها جملة اما فعلية واما اسمية ربما حذفوا الجملة المضاف اليها اذ لدلالة الجملة المتقدمة عليها فجاؤا بالتنوين بعد اذ عوضا من المحذوف وذلك نحو قولهم اذ من قول الشاعر

نَهيتُكَ عن طِلابِك أُمَّ عمرٍو   بعاقِبَـةٍ وأنتَ إذٍ صَحيحُ (١)

وأصله وأنت اذ نهيتك فحذف الجملة وعوض منها التنوين ، ومثله « حينئذ » وساعتئذ ويومئذ والمراد حين إذ كان كذا وكذا وساعة اذ كان كذا وكذا ويوم اذ كان كذا وكذا قال الله تعالى (اذا زلزلت الارض زلزالها وأخرجت الارض أثقالها وقال الانسان مالها يومئذ تحدث أخبارها) والتقدير يوم اذ زلزلت الارض واذ أخرجت الارض أثقالها واذ قال الانسان فحذفت هذه الجمل بأسرها لدلالة ماتقدم من الجمل وعوض منها التنوين فدخل وهو ساكن وكانت الذال قبله ساكنة فكسرت الذال لالتقاء الساكنين فقيل يومئذ وليست الكسرة فى الذال باعراب وان كانت اذ ههنا فى موضع جر باضافة ماقبلها اليها ، والذي يدل ان الكسرة لالتقاء الساكنين لا للاعراب قوله وأنت اذ صحيح ألا تري أن اذ فى هذا البيت ليس قبلها شيء مضاف اليها فتكون مجرورة به فثبت بما ذكرناه أنها حركة بناء لا اعراب على انه قد حكي عن أبي الحسن أن اذ ههنا مجرورة بمضاف محذوف كأنه أراد حينئذ ثم حذف حين وهو يريدها فهى مجرورة بالمضاف المقدر على حد قوله * ونار توقد بالليل ناراً * (٢) وما أبعد اعتقاد مثل هذا من فضل ذاك السيد ومحمله ان صح على التقريب أو أنه يريد مجرورة الموضع لا اللفظ ألا تري أن اذ مبنية فى حال اضافتها الي الجملة نحو قوله تعالى (واذ قلتم يا موسى) ونحو (اذ الاغلال فى

---

(١) البيت من مقطوعة لابى ذؤيب الهذلى أولها

جمالك أيها القلب القريح   ستلقى من تحب فتستريح

نهيتك عن طلابك * البيت ، وبعده :

وقلت تجنبن سخط ابن عم   ومطلب شلة وهى الطروح

وقوله جمالك يحتمل أن يكون قد أراد الزم جمالك الذي عرف منك وعهد عليك فيما تدفع اليه وتمتحن به أى صبرك المألوف المشهور ، ويجوز أن يكون قد أراد تصبر وافعل ما يكون حسناً بك جميلا منك وأنت خبير بان المصادر قد يؤمر بها توسعاً سواء أفردت أو أضيفت وقوله نهيتك عن طلابك يريد ليذكر قلبه بما كان من وعظه له فى ابتداء الامر وزجره اياه قبل استحكام الحب فيقول دفعتك عن طلب هذه المرأة بعاقبة أى كان ذلك بآخر ما وصيتك به وهذا كما تقول لمن تعتب عليه فيما لم يقبله كان آخر كلامى معك تحذيرك ما تقاسيه الساعة ولست تريد أن تلك الوصاة كانت مؤخرة عن غيرها ويجوز أن يكون المعنى نهيتك عن طلبها بان ذكرت لك ما يكون من عاقبة التمادي في حبها وما يفضى أمرك اليه وكنت سليماً تستطيع التخلص ويمكن لك النجاة .. والشاهد فيه قوله اذ حيث جاء بالتنوين عوضاً عن الجملة والاصل وأنت اذ الامر على هذه الحال

(٢) قد مضي قريباً القول على هذا الشاهد

أعناقهم) فاذ هذه مبنية على السكون وموضعها نصب بفعل مقدر تقديره واذكروا اذ قلتم ونحوه واذ كانت مبنية فى حال الاضافة فهى اذا لم تضف بالبناء أجدر لان حذف المضاف اليه اقتطاع جزء من الاسم « فان قيل » فلم كانت النون أولى بالعوض من غيرها قيل كان الاولى أن يكون حرفا من حروف المد واللين لخفتها وكثرة زيادتها لكنهم لما كانت معتلة لاتثبت على حال لم تزد أخيراً اذ الذال قبلها ساكن واذا زيد حرف المد وكان ساكناً وجب تحريك الذال لالتقاء الساكنين فان كسرت الذال وكان حرف المد ألفاً أو واواً انقلبت ياء وان كانت ياء من أول مرة لم يؤمن حذفها اذا لقيها ساكن بعدها فلما كان زيادة حرف المد تؤدى الى تغييره أو حذفه تأبوا زيادته وعدلوا الي النون لانه يجامع حروف اللين في الزيادة ويناسبها من حيث انه غنة تمتد فى الخيشوم فكان كالالف التى تمتد فى الحلق ولا معتمد لها فيه مع انها قد جاءت عوضاً من الحركة فى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وزادوها في التثنية والجمع عوضاً من الحركة والتنوين نحو قولك جاءنى الزيدان والزيدون ورأيت الزيدين والزيدين ومررت بالزيدين والزيدين فالنون هنا عوض من الحركة والتنوين فلما كانت النون قد زيدت عوضاً فيما ذكرناه واحتيج الى حرف يكون عوضاً فى يومئذ وحينئذ كانت النون أولى لانها مأنوس بزيادتها عوضاً ، وأما كل وبعض فمحذوف منهما المضاف اليه وهو مراد يدل على ذلك انهما معرفتان ولولا ارادة المضاف اليه فيهما لكانا نكرتين نحو قولك غلام زيد اذا أردت المعرفة وغلام اذا أردت النكرة ، والذى يدل على تعريفهما وقوع الحال منهما نحو قولك مررت بكل قائماً وببعض جالساً والحال انما تكون من المعرفة ولا تكون الحال من النكرة الا على ضعف وضرورة ، وانما يحذف المضاف اليه اذا جرى ذكر قوم فتقول مررت بكل أى بكلهم ومررت ببعض أى ببعضهم وتستغنى بما جري من الكلام ومعرفة المخاطب عن اظهار الضمير المضاف اليه ، فذهب بعضهم الى ان التنوين عوض من المضاف اليه كالذى فى يومئذ وحينئذ قال وانما قلنا ذلك لان هذا لايدخله تنوين التمكين من حيث كان فى نية الاضافة كما لا يدخله الالف واللام فلما نون مع ارادة الاضافة علم ان التنوين عوض من المحذوف ، وأما مذهب الجماعة فانه التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت المانعة من ادخال التنوين فلما زال المانع وهو الاضافة عاد اليه ما كان له من التنوين وتقدير الاضافة لايمنع من ادخال التنوين لان المعاملة مع اللفظ ، وأما امتناع الالف واللام من الدخول عليه فانما كان لاجل انه معرفة والالف واللام لا يدخلان المعارف هذا هو الاصل وامتناع الالف واللام من الاضافه غير المحضة انما كان بالحمل على المحضة المعرفة وليس كذلك التنوين فانه يكون مع المعرفة نحو زيد وعمرو ونحوهما ، وأما « قبل وبعد » ونحوهما من الظروف فمحذوف منها المضاف اليه فاذا قلت جئت قبل وبعد فالمراد قبل كذا وبعد كذا مما قد عرفه المخاطب قال الله تعالى (لله الامر من قبل ومن بعد) والمراد والله أعلم من قبل الاشياء ومن بعدها فحذف ذلك وهو مراد فذهب لفظه وبقى حكمه وهو التعريف وبنى الاسم لان المضاف اليه من تمام المضاف فاذا قطع عنه فكأنه قد بقى بعض الاسم وبعضه لا يستحق الاعراب فقام البناء فيه مقام العوض اذ لو عوضوا النون كما فى يومئذ وحينئذ ونظائرها لم يؤمن التباسه بالمذكور المعرب وسنستقصى الكلام عليه في

موضعه ان شاء الله ، وقوله « وقد حذفا معاً » يريد المضاف والمضاف اليه وذلك اذا تكررت الاضافة فمن ذلك مسئلة الكتاب أنت مني فرسخان والمراد ذو مسافة فرسخين فحذف المضاف والمضاف اليه وأقيم المضاف اليه الثانى مقام المضاف للعلم به ، ومن ذلك قوله تعالى (فقبضت قبضة من أثر الرسول) أى من تراب أثر حافر فرس الرسول ، ومنه قول أبي دؤاد

أيامنْ رأى لىرَاْىَ برْقٍ شريقٍ   أسالَ البحارَ فانتحىٰ للعقيق (١)

يصف برقا والمراد سقيا سحابه أى سحاب البرق والضمير اذا كان مفرداً منصوباً أو مجروراً فانه يكون بارزاً واذا كان مرفوعا يكون مستتراً فسقيا فاعل أسال لا البرق فان البرق لايسيل فلما حذف المضاف والمضاف اليه معاً أقيم الضمير المجرور مقام المضاف وصار مرفوعا فاستكن فى الفعل حين أسند اليه الفعل ، والبحار جمع بحر وهو المكان المتسع ومنه سمى البحر بحراً لاتساعه ، وأما قول الاسود بن يعفر

فأدْركَ إبْقاءَ العَرادةِ ظَلْعُها   وقد جعلَتْنى من حَزِيمَةَ إصْبعَا (٢)

فالمراد ذا مسافة إصبع فحذف المضاف والمضاف اليه لما تكرر وأقام المضاف اليه الثاني مقام المضاف الاول وأعربه باعرابه وهو النصب ، وحزيمة هذه بالزاى المعجمة بطن من باهلة بن عمرو بن ثعلبة ويقال الحزيمتان والزبينتان وهما حزيمة وزبينة ٭

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما أضيف الى ياء المتكلم فحكمه الكسر نحو قولك فى الصحيح والجارى مجراه غلامى ودلوى الا اذا كان آخره الفاً أو ياء متحركا ما قبلها أو واواً أما الالف فلا تتغير الا فى لغة هذيل فى نحو قوله ٭ سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم ٭ وفى حديث طلحة رضى الله عنه فوضعوا اللج على قفى يجعلونها اذا لم تكن لتثنية ياء ويدغمونها وقالوا جميعاً لدى ولديه ولديك كما قالوا على وعليه وعليك وياء الاضافة مفتوحة الا ماجاء عن نافع محياى ومماتى وهو غريب ﴾

قال الشارح : اعلم ان ياء المتكلم حكمها أن يكسر ماقبلها نحو قولك غلامى وصاحبي ودلوى وانما وجب

---

(١) الشاهد فيه أنه حذف المضاف والمضاف اليه الاول واكتفى بالمضاف اليه الثانى والاصل أسال سقيا سحابه البحار فحذف المضاف وهو سقيا والمضاف اليه وهو سحاب ولم يبق الا المضاف اليه الثانى وهو الضمير المجرور باضافة سحاب فلما اتصل بالفعل وأقيم مقام المضاف ارتفع فاستتر . وهذا ظاهر ان شاء الله .. والرأى اللمعان والتلألؤ وقوله شريق معناه مشرق والبحار جمع بحر والمراد به الوديان والعقيق مكان بعينه وانتحى له أى قصده وسار اليه ... وقد ذكرنا اسم أبي دؤاد ومنزلته فيما مضى قريباً

(٢) عامة أهل الادب يروون هذا البيت فى كلة للكلحبة اليربوعى . قال أبو الحسن الاخفش رواية المبرد « والكلحبة لقبه واسمه هبيرة وهو من بنى عرين بن يربوع والنسب اليه عرينى وكثير من الناس يقول عرنى ولايدرى وعرينة من اليمن » اه .. هذا البيت من كلة له يعتذر فيها عن ظلع فرسه يوم أغار حزيمة بن طارق التغلبي على سرح بنى يربوع فاتى الصريخ اليهم وكان الكلحبة يومئذ نازلا بارضهم فجد بهم حتى ردوا السرح وقد أفلت حزيمة وأول هذه الكلمة

أمرتهم أمرى بمنعرج اللوى   ولا أمر للمعصى الا مضيعا

ومنها :

فان تنج منها ياحزيم بن طارق   فقد تركت ما خلف ظهرك بلقعا

وقوله ياحزيم هو مرخم حزيمة بالحاء المهملة . وقوله بلقعا هو الارض القفر لا نبات بها . يريد فان نجوت منها فقد تركت ما خلف ظهرك مما جمعته يداك من ذلك السرح لا شىء لك فيه والظلع ـ بسكون اللام ـ مصدر قولك ظلع الفرس وغيره أى عرج فى مشيه .. والشاهد فيه حذف المضاف والمضاف اليه الاول والاكتفاء بالمضاف اليه الثانى كما فى البيت الذى قبله وأصل الكلام : وقد جعلتنى العرادة من حزيم ذا مسافة اصبع فحصل ما ذكرناه فى الشاهد الذى سبق

كسر ماقبل ياء المتكلم ليسلم الياء من التغيير والانقلاب وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة فلو لم يكن يكسر ما قبلها لكانت تنقلب فى الرفع واواً فى لغة من أسكنها وكان اللفظ فى الرفع هذا غلامو فيذهب صيغة الاضافة وكانت تنقلب فى النصب ألفاً فى لغة من فتحها فكنت تقول رأيت غلاما فلما كان اعراب ماقبلها يؤدى الى تغييرها وانقلابها الى لفظ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا الى كسر ماقبلها البتة ، « فان قيل » فأنتم قد قلبتموها ألفاً فى النداء نحو يا غلاماً قيل ذلك شىء اختص به النداء كما اختص بالعدل نحو يا غدار ويا فساق ويا غدر ويا فسق ويا هناه ولا يستعمل ذلك فى غير النداء ، وليس كسر ما قبلها لثقل الضمة ألا ترى ان الفتحة أخف الحركات ومع ذلك كسرت فعلم أن الكسرة فيها لغير الاستثقال فتقول هذا غلامى وصاحبى ونحوهما من الصحيح اللام او ما جرى مجرى الصحيح فالصحيح مالم يكن حرف اعرابه الفاً ولا واوا ولا ياء نحو رجل وفرس والجاري مجري الصحيح ما كان آخره ياء أو واوا قبلهما ساكن نحو ظبي ودلو لانه اذا سكن ما قبلهما بعدتا عن شبه الالف وجرتا مجري الصحيح فى تحمل حركات الاعراب فلذلك تقول هذا دلوى وظبيى فتكسر ماقبل ياء الاضافة كما تكسر ما قبلها من الصحيح ،واعلم أنهم قد اختلفوا فى هذه الكسرة فذهب قوم الى أنها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل وانما حدوثها عن علة وهو وقوع ياء النفس بعدها ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل ألا تراك تقول جاء غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى فتختلف العوامل فى أوله ولاتختلف حركة حرف الاعراب بل يلزم الكسر البتة مع امكان تحركه الا ان هذه الكسرة وان كانت بناء فهى عارضة فى الاسم لوقوع الياء بعدها وليست الحركة فيها كالحركة فى المبنى بمشابهة الحروف أو تضمن معناها أو التي تحدث فى الاسم بعد وجوب بنائه وتلزم كالتى فى أمس وهؤلاء ألاترى أن البناء فيهما وجب لتضمن الحرف ثم عرض التحريك لالتقاء الساكنين والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصل أحدهما من الآخر فصار مما يثبت الكلمة على الحركة فحركة الآخر كحركة أولها وما هو حشو فيها من جهة اللزوم والثبات واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل ولم تذهب الجارية فهذه الكسرة ليست اعرابا ألا ترى ان لم لا تعمل الكسرة وانما عملها الجزم الذي هو سكون مع ان الحركة لالتقاء الساكنين بناء فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال الساكن فالكسرة هنا كالضمة فى نحو لم يضربوا والفتحة فى نحو لم يضربا فى كونهما عارضتين للواو والالف ، وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست اعرابا ولا بناء أما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعاً ومنصوبا وهى فيه فدل على أنها غير اعراب وأما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شىء من أسباب البناء وأسباب البناء مشابهة الحرف نحو الذى والتي اوتضمن معني الحرف نحو أين وكيف أو وقوعه موقع الفعل المبني نحو نزال وتراك فلما لم يوجد فيها شىء من ذلك دل على أنها معربة متمكنة اذ لم يعرض فيها ما يخرجه عن التمكن الا ترى أنه لا فرق بين قولك غلامى وقولك غلامك وغلامه فى التمكن واستحقاق الاعراب فكما أن غلامه وغلامك معربان فكذلك غلامى معرب والاول أقيس «فان كان الاسم المضاف معتلا فا كان آخره ألفا» فانك اذا أضفته الى ياء المتكلم

أثبت الالف وفتحت الياء وذاك نحو قولك عصاى وهداى وبشراي وانما فتحت الياء لسكون الالف قبلها فلما وجب تحريكها كان تحريكها بحركتها الاصلية اولى من اجتلاب حركة غريبة ومن العرب من يقلب هذه الالف ياء فى الاضافة الى ياء المتكلم فيقول هوىَّ وعصىَّ وهدىَّ وله وجه صالح فى القياس وذلك انه لما كانت ياء المتكلم أبدا بكسر الحرف الذى قبلها اذا كان حرفا صحيحاً نحو هذا غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى وكانت الياء وسيلة الكسرة فى نحو أخيك وأبيك وفى التثنية والجمع من نحو الزيدين والزيدين وجب ان لايقولوا رأيت عصاي باثبات الالف كما لم يقولوا رأيت غلامى بفتح الميم فأبدلوا من الالف ياء كما أبدلوا من الفتحة كسرة فقالوا هذه عصى وهدى كما قلوا صاحبي وغلامى وهو كثير قال أبو ذؤيب الهذلى

سَبَقُوا هَوَىَّ وأعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّموا ولِكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ (١)

والشاهد فيه هوىَّ والمراد هواى فأبدل من الالف ياء لوقوعها موقع كسرة ولا يمكن الكسرة فيها ، يرثى أولاده وكان له عشرة أولاد فماتوا فقال كنت أهوى حياتهم فسبقوا هوى أى انقرضوا كلهم ، ومن ذلك « حديث طلحة رضى الله عنه » يوم الجمل حين قال له علي كرم الله وجهه عرفتنى بالحجاز وأنكرتنى بالعراق فما عداها بدا فقال طلحة بايعت « واللج على قفى » أى مكرها ، واللج السيف يشبه السيف لكثرة مائه وبصيصه باللج وهو الماء الكثير ، ويحكى عن يونس النحوي أنه قال لان مكننى الله من ثلاثة يوم القيامة لأحجنهم منهم آدم أقول أنت خلقك الله من تراب وأسكنك الجنة بغير عمل ومكنك مما فيها من ثمار ونعيم ونهاك عن شجرة فلم خالفت حتي أوقعت بنيك في هذا العناء والتعب والثانى يوسف الصديق أقول أنت فارقت أبك مدة وأنت بمصر وهو بأرض كنعان بينكما مسافة يسيرة هلا كتبت اليه انني فى عافية وخففت ما به والآخر طلحة والزبير أقول لهما أنتما بايعتما علياً بالمدينة وخلعتماه بالكوفة أى شىء أحدث لكما ، وقد قريء يا بشرى هذا غلام ، ويروى قطرب

يُطَوِّفُ بى عِكَبٌّ فى مَعَدٍّ وَيَطْعُنُ بالصُّمُلَّةِ فى قَفَيَّا

فإنْ لمْ تَثْأَرانى من عِكَبٍّ فلا رَوَّيْتُما أبداً صَدَيَّا (٢)

(١) أبو ذؤيب هو خويلد بن خالد الهذلى ، والبيت من قصيدة له يرثى بها أبناءه وكان له خمسة بنين هاجروا الى مصر فماتوا فى سنة واحدة وفيهم يقول قصيدته هذه التى مطلعها

أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع

وقوله هوى أصله هواى فقلب الالف ياء ثم أدغمها فى ياء المتكلم وكذلك تفعل هذيل فى كل مقصور وهذا محل الشاهد وقوله أعنقوا هو من السير المنق — بفتحتين — وهو نوع من السير السريع قال الراجز * ياناق سيرى عنقاً فسيحاً * ويجوز أن يكون بمعنى تبع بعضهم بعضاً وقوله تخرموا — بالبناء للمجهول — معناه اخترمتهم المنية أى اختطفتهم واحداً بعد واحد والضمير في سبقوا يعود على بنيه الذين ذكرهم فى بيت سابق هو قوله

أودى بنى وأعقبونى حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع

(٢) استشهد به لقلب الالف من المقصور ياء اذا أضيف الى ياء المتكلم فى لغة هذيل ومحل الاستشهاد قوله (قفى) وغير هذيل يقولون قفاي وكذلك فى قوله (صدى) فان غيرهم يقول صداي وعكب — بكسر العين وفتح الكاف وتشديد الباء — هو القصير الضخم والمارد من الانس والجن والذى لامه زوج واسم رجل كان سجان النعمان بن المنذر قوله تثأرانى أى تأخذان لى بثأرى منه وقوله فلا رويتما الخ فان العرب كانت تعتقد ان المقتول لا يزال يخرج من رأسه طائر ينادى اسقونى اسقونى حتى يؤخذ له بثاره ويسمون ذلك (هامة) قال ذو الاصبع العدوانى

الصملة العصا والصمل الضرب بالعصا ومن قال هذا لم يقل هذان غلامى فيقلب الف التثنية فى الرفع ياء كما قلبها فى عمى وهدى لئلا يذهب الدلالة على الرفع «فان قيل» فانتم تقولون في الصحيح هذا غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى فيزول علم الاعراب فهلا أجزتم ذلك فى التثنية «قيل» الدليل يقتضى ثبوت الاعراب في الجميع للبيان وانما خالفناه فى الصحيح خوفا على لفظة ياء الاضافة وانقلابها ومع الف التثنية فقد أمنا تغيير الياء وانقلابها فكان لنا عن تغيير ألف التثنية وانقلابها مندوحة قال «وقالوا جميعا لدى ولديه ولديك» يعنى العرب وذلك أن الذي يقلب الف عصا ورحى انما هو بعض العرب لا كلهم وكل العرب تقلب الف لدى اذا اتصل بالمضمر سواء كان المضمر متكلما أو مخاطبا أو غائبا نحو لدي ولديك ولديه فعلوا ذلك تشبيها لها بالادوات نحو على والى فكما قالوا على والى وعليك واليك وعليه واليـه كذلك قالوا لدى ولديك ولديه وانما قلبوا الف على والى تشبيها لها بالافعال من جهة لزومها الاسماء وعملها فيهـا فكما كانت الافعال تنقلب الفاتها عند اتصال ضمير الفاعل بها من نحو رميت وسعيت كذلك قلبوا الف على والي فقالوا عليه واليه لان المجرور يتنزل من الجار منزلة الفاعل من الفعل من جهة لزومه له وافتقاره اليـه وخصت الف الادوات بالياء دون الواو لوجهين أحدهما ان الياء أخف من الواو والغرض انقلاب الالف الى أحدهما بحكم الشبه فكان قلبها الى الاخف اولى الثانى ان الغالب على الالف اذا كانت لاما اليـاء والغالب عليها اذا كانت عينا الواو فلذلك قلبت الى الياء وربما جاءت هذه الالف مع المضمر غير منقلبة على حد مجيئها مع الظاهر أنشد أبوزيد

طاروا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلاها وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْواها (١)

قال الجرجانى انما قلبوها مع الضمير ياء ساكنة ليدلوا بذلك على أنها أصل وليست منقلبة عن غيرها مما أصله الحركة نحو الافعال مثل غزا وسعى فاعرفه ، قال « وياء الاضافة مفتوحة » يعنى مع الالف لما ذكرناه من التقاء الساكنين فأما قراءة نافع «محياى ومماتى» بسكون الياء فهو غريب لخروجه عن القياس وما عليه الجمهور ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف فانه فى الوقف يجوز أن يجمع بين ساكنين فيكون الوقف كالساد مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يزيد في صوته مع أنه استغنى بأحد الشرطين وهو المد الذى فى الالف والشرطان المرعيان في الجمع بين ساكنين أن يكون الساكن الاول حرف مد ولين والثانى مدغماً كالدابة وشابة فاعرفه ❊

قال صاحب الكتاب ❊ «وأما الياء فلا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كياء التثنية وياء الاشقين والمصطفين

يا عمر ألا تدع شتمى ومنقصتى أضرب حيث تقول الهامة اسقونى

(١) قال أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الانصاري « وأنشد أبو الغول لبعض اهل اليمن

أي قلوص راكب تراها ❊ طاروا علاهن فشل علاها واشدد بمثنى حقب حقواها ❊ ناجية وناجياً أباها

قال أبو حاتم سألت أبا عبيدة عن هذا الشعر فقال لى انقط عليه هذا من قول المفضل » اه ويستشهدون به لابقاء الالف على حالها فى الادوات أى الحروف مع اتصالها بياء المتكلم ومحل الاستشهاد قوله (علاهن وعلاها) فان الكثير فى الكلام ان يقال عليهن وعليها لكنه شبه ألف الادوات بألف المقصور فأبقاها كما تبقى والقلوص الناقة والحقب ـ بفتحتين ـ الحزام يلى حقو البعير او حبل يشد به الرحل فى بطنه ، والحقو ـ بفتح فسكون ـ الكشح والبطن والحقوان مثناه وقد جاء به بالالف فى مكان النصب كما أتى بالاب فى مكان الرفع بالالف وذلك ظاهر ان شاء الله

والمرامين والمعلين أو ينكسر كياء الجمع والواو لاتخلو من أن ينفتح ما قبلها كالاشقون وأخواته أو ينضم كالمسلمون والمصطفون فما انفتح ما قبله من ذلك فدغم فى ياء المتكلم ياءسا كنة بين مفتوحين وما انكسر ما قبله أو انضم فدغم فيها ياء ساكنة بين مكسور ومفتوح ﴾

قال الشارح : « اذا كان آخر الاسم ياء قبلها مفتوح » كياء التثنية نحو غلامين ومسلمين ونحو ياء جمع المقصور كالاشقين والمصطفين والمرامين والمعلين ، فالأشقين جمع الاشقى والمصطفين جمع المصطفى والمرامين جمع المرامى والمعلين جمع المعلا فما كان من ذلك وأضيف الى ياء النفس فان نونه تحذف للاضافة ثم يدغم فى ياء الاضافة فتقول رأيت غلامى وصاحبي وتقول هؤلاء مصطفى وأشقى فتحصل الياء بين فتحتين فتحة ماقبل الياء وفتحة ياء النفس ، « فان كان الآخر من المضاف ياء مكسوراً ما قبلها » بأن يكون الاسم منقوصاً نحو قاض وداع أو ياء جمع السلامة نحو مسلمين وصالحين فان المنقوص تدغم ياؤه فى ياء الاضافة مفتوحة نحو قاضى وداعى تشدد الياء لاجل الادغام وتفتح ياء النفس لسكون الياء المدغمة فتحصل الياء المدغمة بين كسرة ما قبل الياء وفتحة ياء النفس ، فان كان المضاف جمعاً فان ياء الجمع تدغم فى ياء النفس بعد حذف النون ولا تكون ياء الاضافة الا مفتوحة نحو رأيت مسلمى وصالحى « فان كان آخر الاسم المضاف واوا » فانك تقلب الواو ياء وتدغمها فى ياء الاضافة سواء كان ما قبلها مفتوحا كالاشقون وأخواته مما هو جمع سلامة المقصور نحو المعلون والاعلون أو مضموماً نحو المسلمون والمصطفون فى جمع مصطاف وهو اسم فاعل من اصطفى يصطفى فالفاعل مصطاف وجمعه مصطفون بضم الفاء والاصل مصطفيون استثقلت الضمة على الياء المكسور ماقبلها فحذفت ثم حذفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ثم ضموا الفاء لتصح الواو كما قالوا غازون وقاضون وتقول فى الاضافة هؤلاء أشقى ومعلى ومصطفى فتقلب الواو ياء وتدغمها فى ياء النفس فتصير الياء المنقلبة عن الواو بين فتحتين وكذلك تقول « فى الواو المضموم ماقبلها » هؤلاء مسلمى ومصطفى وأصله مسلموي ومصطفوى فحذفت النون للاضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء النفس ساكنة على حد شويت شياً ولويت لياً وادغمت فى ياء الاضافة فحصلت الياء المنقلبة هنا بين الكسرة المبدلة من الضمة وفتحة ياء النفس وانما أبدل من الضمة هنا كسرة لان الواو هنا جعلت مدة حركة ما قبلها من جنسها ، وكان القياس فى ياء التثنية أن تكون كذلك الا انهم فتحوا ماقبلها للفرق بينها وبين ياء الجمع فلما وجب قلب الواو ياء أبدل أيضا من الضمة كسرة لتناسبها ولئلا يخرج عن المد ، وان شئت أن تقول ان الواو هنا في موضع كسرة لمكان ياء النفس بعدها اذ ياء النفس لايكون ما قبلها الا مكسوراً والياء وسيلة الكسرة على ما تقدم فقلبت الواو ياء كما تقلب الضمة كسرة فى هذا غلامى ، « فان قيل » يلزم من ذلك قلب الالف ياء فى التثنية اذا أضفتها الى ياء النفس ولا مبالاة بالاعراب كما أبدلتم من الواو ياء ولم تبالوا بالاعراب فى قولك هذان غلاماى لانها فى موضع كسرة قيل الواو أقرب الى الياء من الالف الى الياء ألا ترى أنهما تتفقان فى الردف وتنفرد الالف بالتأسيس فلقرب مابين الواو والياء اجتذبتها الهاء مع كونها فى موضع كسرة ولبعد مابين الالف والياء لم يقو السبب على قلبها مع وجود المانع وهو زوال الدلالة على الاعراب ، « فان قيل » اذا

زعمتم ان ياء الجمع أو واو الجمع اذا أضيف الى ياء النفس فان الياء لاتكون الا مفتوحة فما وجه القراءة في قوله تعالى (وما أنتم بمصرخي) قيل هذه قراءة حمزة والاعمش وهي قليلة النظير جداً على انها ليست في البعد من القياس بالمكان الذى تعزى اليه وذلك أن الاسكان في ياء النفس لما كثر صار كالاصل فلما تقدمها ساكن حركوها بالكسرة لالتقاء الساكنين ليدلوا بذلك ان الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء فلم يراعوا أصل حرف اللين فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسماء الستة متي أضيفت الى ظاهر أو مضمر ماخلا الياء فحكمها ماذكر فأما اذا أضيفت الى الياء فحكمها حكمها غير مضافة أي تحذف الاواخر الا ذو فانه لايضاف الا الى أسماء الاجناس الظاهرة وفي شعر كعب

صبحْنا الخزْرجيةَ مُرْهفاتٍ أبارَ ذوي أرومتِها ذوُوها

وهو شاذ وللفم مجريان أحدهما مجرى اخواته وهوأن يقال فمي والفصيح فيَّ في الاحوال الثلاث وقد أجاز المبرد أبى وأخى وأنشد * وأبى مالك ذو المجاز بدار * وصحة محمله على الجمع في قوله * وفديننا بالابينا * تدفع ذلك ﴾

قال الشارح : قد تقدم في أول هذا الكتاب الكلام على أحكام هذه الاسماء الستة اذا أضيفت الى ظاهر أو مضمر ليس بمتكلم بمـا أغنى عن اعادته والذى يختص بهذا المكان بيـان حكمها اذا أضيفت الى ياء النفس وحكمها اذا أضيفت الى ياء النفس أن لايعاد المحذوف بل تبقى على حالها محذوفة اللام كما لو لم تضفها فتقول هذا أخى وأبى وحمى ورأيت أخى وأبى وحمى ومررت بأخى وأبي وحمى كما تقول هذا أخ وأب وحم ورأيت أخا وأبا وحما ومررت بأخ وأب وحم تحـذف لاماتها في الاضافة الى ياء النفس كما تحذفها في الافراد وانما لم تعدلاماتها في الاضافة الى ياء النفس كما تعيدها اذا أضفتها الى غير ياء النفس في قولك أخو زيد وأخوك لان حذف لامات هذه الاسماء في حال الافراد انما كان لضرب من التخفيف علي غيرقياس وانما أعيدت حين أريد اعرابها بالحروف للمعني الذي ذكرناه فكان اعادة ماهومنها أولى من اجتلاب حرف غريب أجنبي ، وأما اذا أضيفت الى ياء النفس فلا يظهر فيها الاعراب لانه موضع يلزمه الاعلال بالقلب وقد استمر فيه الحذف فأمضى ذلك فيه ولم يرد اليه ما كان يلزمه من الاعلال « وقد أجاز المبرد رد اللام » اذا أضيفت الى ياء النفس كاعادتها اذا أضيفت الى غيرها « فيقول هذا أخى وأبى » وأنشد

قدَرٌ أحلَّكَ ذا المَجازِ وقد أرَى وأبِيَّ مالَكَ ذو المَجازِ بِدارِ (١)

---

(١) البيت لمؤرج السلمى وهو شاعر اسلامى من شعراء الدولة الاموية ، والشاهد فيه قوله أبي ــ بتشديد الياء على أنه مفرد ردت لامه في الاضافة لياء المتكلم عند المبرد كما ترد في الاضافة لكاف التى للمخاطب والهاء التى للغائب فيكون الاصل أبوى قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون ثم ادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لئلا تعود الواو .. وهذا الكلام وان يكن موافقاً للقياس وقواعد النحاة لا يقوم عليه دليل صحيح ولا تنهض به حجة قائمة فان هذه اللفظة ــ وان كانت تحتمل ما ذكره المبرد ــ فانها تحتمل أيضاً شيئاً آخر وهو أن تكون جمع أب أضيف للياء التى للمتكلم فالياء الاولى ليست هى لام الكلمة التى كان أصلها واواً وانما هى ياء الجمع التى تتصل به في حالى النصب والجر فالاصل على هذا أبين فلما أريد الاضافة حذفت النون فاجتمع ياءان فادغمتا . قال أبوعلى « ومن زعم أن قول

والشاهد

والشاهد فيه قوله وأبى بياء مدغمة على اعادة اللام المحذوفة ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون أراد جمع السلامة لانهم يقولون أب وأبون وأخ وأخون كما قال

فلمَّا تبيَّنَّ أصْواتَنا　　بكَيْنَ وفدَّيْننا بالأَبينا (١)

وقال الآخر * يدفن البعولة والابينا (٢) * ثم أضاف هذا الجمع الذى هو أبين فقال أبى كما تقول مسلمى وعشرى ومثله قوله

وقَدْ شُنِئتْ بها الأقوامُ قبلى　　فما شُنِئتْ أبىَّ ولا شُنِئتْ

فعلى هذا تكون الياء المدغمة ياء الجمع دون أن تكون منقلبة عن الواو التى هى لام فى قولك أبوان لان هـذا الموضع لما كان يلزمه الاعلال بالقلب واستمر فيه الحذف أمضى ذلك فيه ولم يرد فيه ما كان يلزمه الاعلال له « وذو المجاز » موضع بمِنى كان به سوق فى الجاهلية قال الحارث بن حلِّزة

واذْكروا حِلْفَ ذى المَجازِ وقد قُــدِّمَ فيه العُهودُ والـكُفَلاءُ (٣)

فاعرفه ؛ وأما « ذو » فانها لا تضاف الى مضمر ولا تضاف الا الى اسم جنس وقد تقدم ذلك فأما قول الشاعر وأبى مالك ذو المجاز بدار انما رد الواو التى هى اللام فى الاضافة الى الياء كما رده مع الكاف والهاء فى نحو أبوك وأبوه فليس بمصيب وذلك أن هذا الموضع لما كان يلزمه الاعلال بالقلب وقد استمر فيه القلب وأمضى ذلك فيه فلم يرد فيه ما كان يلزمه الاعلال وأن أبى مثل عشرى » اه هذا وبعد البيت المستشهد به

ألا كداركم بذى بقر الحمى　　هيهات ذو بقر من المـزدار

وقوله ذا المجاز هو موضع كانت به سوق للعرب ويروى بدله ذو النخيل ـ بنون مضمومة فخاء معجمة مفتوحة ـ وهو عين قرب المدينة أو اسم لعين أخرى قرب مكة أو اسم موضع دوين حضرموت . وروى ابن الاثير ذوالنجيل ـ بنون مضمومة وجيم مفتوحة ـ وهو موضع من اعراض المدينة وينبع ويروى بدل قوله وقد أري « ولا أرى » والباء فى قوله وأبى للقسم ويروى بعضهم وقد أرى بضم الهمزة بمعنى أظن وليس بشىء من جهة المعنى وذو بقر واد فوق الربذة وهى حمى خارج المدينة وكان عمر رضى الله عنه قد جعلها حمى لابل الصدقة وقوله المزدار هو اسم فاعل من ازدار وأصله من الزيارة وأراد الشاعر بالمزدار نفسه يقول ان قدر الله وقضاءه أصلاك هذا الموضع وقد أعلم أنه ليس لك بموضع تقيم فيه أو تنزل به وأقسم لك بأبى على ذلك

(١) هذا البيت من قصيدة لزياد بن واصل السلمى يفتخر فيها بقومه ويذكر بلاءهم فى الحروب واصطبارهم على مكارهها وأولها

عزتنا نساء بنى عامر　　فسمنا الرجال هوانا مبينا

وقوله عزتنا يحتمل ان يكون معناه دعتنا أو البستنا شعار الحرب وقوله فسمنا هو من قولهم سام فلان فلانا الامر اذا كلفه اياه أو أولاه اياه وأكثر ما يستعمل فى العذاب والشر والهوان الصغار والذلة وقوله مبيناً أى ظاهراً يراه كل أحد • وقوله تبين معناه تعرفن معرفة بينة ظاهرة وبه يروى وقوله ديننا بالابينا معناه قلن لنا آباؤنا لكم فداء أو بأبينا أنتم والمعنى أنهن حين عرفن أصواتنا وميزنها التمييز الذى يداهن علينا بكين فرحاً بقدومنا عليهن واظهارا لما كان عندهن من الشوق الينا ويروى بدل بكين (رنمن) ومعناه عطفن والشاهد فى قوله بالأبينا حيث هو جمع الاب

(٢) الشاهد فيه كالذي فى البيت السابق والمراد بهذا والذي قبله اثبات ان الاب قد جاء عن العرب بلفظ الجمع فبيت مؤرج السلمى يحتمل هذا كما يحتمل ما ذكر المبرد ولا قرينة تخلصه للافراد فتعارض الاحتمالان فسقط الاحتجاج به فى محل الخلاف

(٣) الحارث بن حلزة أحد بنى كنانة بن يشكر ، والبيت من معلقته التى مطلعها

آذنتنا ببينها أسـماء　　رب ثاو يمل منه الثواء

وقبله

فاتركوا الطيخ والتعدى وأما　　تتعاشوا ففى التعاشى الداء

والشاهد فيه قوله حلف ذى المجاز الذى يثبت أن ذا المجاز موضع

الكميت وقيل لكعب * صبحنا الخزرجية الخ(١) * فهو غريب وحسنه قليلا عود الضمير الى المرهفات وهى وان كانت فى الاصل صفة فالمراد بها هنا الموصوف وهو السيوف والسيوف جنس ولا يقاس عليه ومثله

انما يَعْرِفُ ذا الفضـــل منَ النَّاس ذَوُوهُ (٢)

وهو فى هذا البيت أسهل أمراً لعود الضمير الى الفضل وهو اسم جنس وأما « الفم » اذا أضيف الى ياء النفس ففيه وجهان أحدهما أن تجريه على لفظ افراده كما فعلت فى اخوانه فتقول هذا فمى وفتحت فمى ووضعته فى فمى كما تقول أخى وأبى والوجه الثانى أن ترد المحذوف فتقول هذا فىَّ وفتحت فيَّ ووضعته فى فيَّ فيكون فى الاحوال الثلاث بلفظ واحد وهى الياء المشددة وانما كان كذلك لانك تقول هذا فوك ورأيت فاك ومررت بفيك فتكون حركة الفاء تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فان كان واواً كان مضموما وان كان الفاً كان مفتوحاً وان كان ياء كان مكسوراً وقد تقدم ان هذه الحروف وسيلة الحركات وجارية مجراها فكما يلزم ان يكون ما قبل ياء الاضافة مكسورا فى قولك غلامى كذلك يجب أن تأتى بالياء هنا واذا جاءت الياء لزم ان تكسر الفاء لان حركة الفاء تابعة لما بعدها نحو قولك ابنم وامرؤ ثم تدغم فى ياء النفس فصار اللفظ فى الاحوال الثلاث واحداً وهذا الوجه هو القياسى الا كثر والاول قليل «فان قيل» لم قلبتم الالف هنا ياء مع أنها دالة على الاعراب وامتنعتم من قلب الف التثنية وما الفرق بينهما فالجواب ان فى الف التثنية وجد سبب واحد يقتضى قلبها ياء وعارضه الاخلال بالاعراب وههنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور و انكسار ما قبلها فى التقدير من حيث ان الفاء فى قولك هذا فوك ورأيت فاك ومررت بفيك يكون تابعا لما بعده فقوى سبب قلبه ولم يعتد بالمعارض فاعرفه *

ذكر التوابع

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هى الاسماء التى لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب تأكيد وصفة و بدل وعطف بيان وعطف بحرف ﴾

قال الشارح : التوابع هى الثوانى المساوية للاول في الاعراب بمشاركتها له فى العوامل ومعنى قولنا ثوان أى فروع فى استحقاق الاعراب لانها لم تكن المقصود وانما هى من لوازم الاول كالتتمة له وذلك نحو قولك قام زيد العاقل فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند اليه والعاقل ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعاً لزيد كالتكملة له اذ الاسناد انما كان الى الاسم فى حال وصفه فكانا لذلك اسما واحداً فى الحكم ألا

(١) استشهد بهذا البيت لاضافة ذى الى الضمير وحكم بأن ذلك غريب غير معروف وقد اختار جوازه أبو حيان وقوله صبحنا معناه أتيناهم وقت الصبح والمرهفات السيوف القواطع وقوله أبار معناه أفناهم وأبادهم والأرومة الاصل

(٢) البيت لا يعرف له قائل ويذكرون قبله أبياتاً هي

أنت ما استغنيت عن صا حبك الدهر اخوه
فاذا احتجت اليه ساعة مجك فوه
افضل المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه

ومعناها ظاهر والشاهد فيه كالذى قبله

ترى ان الوصف لو كان مقصودا لكان الفعل مسندا الى اسمين وذلك محال ونظير ذلك أن الرجل ذا العبيد والأتباع يدعي الى وليمة فينال العبيد من الكرامة مثل ما نال السيد لكن ذلك بحكم التبعية والمقصود بذلك السيد كانهم ليسوا غيره لانهم من لوازمه كذلك ههنا الاعراب يدخل التابع والمتبوع لكن المتبوع بحكم أنه أصل ومقصود والتابع بحكم الفرعية وأنه تكملة الاول ، « والتوابع خمسة تأكيد وصفة وعطف بيان وبدل وعطف بحرف » وانما رتبناها هذا الترتيب نقدم التأكيد لان التأكيد هو الاول فى معناه والنعت هو الاول على خلاف معناه لان النعت يتضمن حقيقة الاول وحالا من أحواله والتأكيد يتضمن حقيقته لاغير فكان مخالفا له فى الدلالة وقد يكون النعت بالجملة وليس كذلك التأكيد وقدم النعت على عطف البيان لان عطف البيان ضرب من النعت وقدم عطف البيان على البدل لان البدل قد يكون غير الاول وأخر العطف بالحرف لانه يتبع بواسطة وما قبله يتبع بلا واسطة ❊

التأكيد

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو على وجهين تكرير صريح وغير صريح فالصريح نحو قولك رأيت زيدا زيدا وقال أعشى همدان

مُرَّ أنى قدِ امتدحتُـكَ مُرًّا ... واثقاً أنْ تُثيبَنى وتَسُرَّا

مُرَّ يامُرُّ مُرَّةَ بنَ تُلَيْدٍ ... ماوجدْناكَ في الحوادثِ غِرًّا

وغير الصريح نحو قولك فعل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم وأعيانهم والرجلان كلاهما ولقيت قومك كلهم والرجال أجمعين والنساء جمع ﴾

قال الشارح : اعلم أنه يقال تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة وهما لغتان وليس أحد الحرفين بدلا من الآخر لانهما يتصرفان تصرفا واحدا ألا تراك تقول أكد يؤكد تأكيدا ووكد يوكد توكيدا ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب فيجعل أصلا فلذلك قلنا انهما لغتان ، « والتأكيد على ضربين » لفظى ومعنوى فاللفظى يكون بتكرير اللفظ وذلك نحو قولك ضربت زيدا زيدا فهذا تأكيد لزيد وحده باعادة لفظه وضربت زيدا ضربت زيدا فهذا تأكيد الجملة بأسرها كما أكدت المفرد ومنه قول الشاعر

ألا ياأسلَمِي ثمَّ اسلَمِي ثُمَّتَ اسلَمِي ... ثلاثَ تحيَّاتٍ وإنْ لمْ تَـكَلَّمى (١)

---

(١) استشهد به لجواز تأكيد الجملة تأكيداً لفظياً كما يجوز تأكيد المفرد كذلك . والجملة مستقبلة كما هو ظاهر . ولم يبين ما اذا كان يشترط فى توكيد المستقبل ان يفصل بين المؤكد والمؤكد فاصل اولا . وجوز الرضى التكرير بلا فصل وقال البغدادى في شرح قول الشاعر { احبس احبس } انه من توكيد المفردات لا الجمل وزعم أن الاسم الثانى توكيد للاسم الاول والضمير توكيد للضمير بالتبعية ضرورة لانه لا يجوز انفكاك الفعل عنه ولا انفكاكه عن الفعل ثم قال « ويجوز أن يكون توكيده مقصوراً فيكون من قبيل توكيد الجمل » اه هذا ولم اعثر على قائل هـذا البيت اما قوله ياأسلمى فان الياء حرف لمجرد التنبيه وربما جاز ان يكون حرفاً للنداء مع حذف المنادى فيكون تقدير الكلام ياهـذه اسلمى الخ وقوله ثلاث تحيات هو بنصب ثلاث على انه معمول لعامل محذوف يقتضى نصبه كأهديك او اهديتك مثلا ويجوز ان ترفعه بتقدير عامل يستوجب الرفع تقديره هذه ثلاث تحيات الخ وقوله تكلمى اصله تتكلمى بتاءين فحذف احداهما . وهذا ظاهر ان شاء الله تعالى

أكد الجملة الامرية بتكريرها ، ومنه قوله عمّ فهى خداج فهى خداج ، فأما قوله

* مر انى قد امتدحتك مرا * البيتين الشعر لأعشى همدان (١) يمدح مرة بن تليد والشاهد فيه تأكيد مرة بتكرير لفظي وهو مرخم باسقاط التأنيث ، وأما « التأكيد المعنوى » فيكون بتكرير المعني دون لفظه نحو قولك رأيت زيدا نفسه ورأيتكم أنفسكم ومررت بكم كلكم ، وجملة الالفاظ التى يؤكد بها فى المعني تسعة ألفاظ نفسه عينه أجمع أجمعون جمعاء جمع كلهم كلاهما كلتاهما ، فأما أكتعون أبصعون كتعاء بصعاء كتع بصع فكلها توابع لأجمع لا تستعمل الا بعده ولا تستعمل منفردة فهى شبيهة بقولهم شيطان ليطان وقيل ان معناها كمعنى أجمعين وهو الاحاطة والعموم فأجمعون من معني الجمع ولفظه وأكتعون من قولهم أتى عليه حول كتيع أى تام ومنه قولهم ما بالدار كتيع أى أحد ، وأبصعون من البصع وهو الجمع وبعضهم يقول أبضعون بالضاد المعجمة وليست بالفاشية كانه من تبضع العرق اذا سال الا ان أجمع أظهر فى التأكيد ولذلك كانت مقدمة ، وأما نفسه وعينه فيؤكد بهما ما تثبت حقيقته ، وكل وأجمع فمعناها الاحاطة والعموم فلا يؤكد بهما الا ما يتبعض ويتجزأ ، وتقول قام زيد نفسه وذهب عمرو عينه فالعين هنا بمعنى نفس الشيء ، فأما قول صاحب الكتاب « فعل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم وأعيانهم » فالمراد ان هذه الاشياء من ألفاظ التأكيد وتؤكد بأيها شئت لا أنك تجمع بينهما بحرف العطف لان أسماء التأكيد لا يعطف بعضها على بعض وتقول جاءنى القوم كلهم أجمعون فتفيد بذلك استيفاء عدة القوم ولو قلت جاءنى زيد كله أو أجمع لم يجز لان زيدا ليس مما يتجزأ ويتبعض فان أردت انه جاء سالم الاعضاء والاجزاء جاز وتقول أكلت الرغيف كله لان الرغيف مما يتجزأ فيجوز أن يكون أكل الا كثر منه فنفسه وعينه يؤكد بهما ما يتبعض وما لا يتبعض لانهما لاثبات حقيقة الشيء وكل وأجمع لا يؤكد بهما الا ما يتبعض فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وجدوى التأكيد أنك اذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته فى قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة وذهابا عما أنت بصدده فأزلته وكذلك اذا جئت بالنفس والعين فان لظان أن يظن حين قلت فعل زيد أن اسناد الفعل اليه تجوز أو سهو أو نسيان وكل وأجمعون يجديان الشمول والاحاطة ﴾

قال الشارح : « فائدة التأكيد تمكين المعنى فى نفس المخاطب وازالة الغلط فى التأويل » وذلك من قبل ان المجاز فى كلامهم كثير شائع يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه وبالمسبب عن السبب ويقولون قام زيد وجاز أن يكون الفاعل غلامه أو ولده وقام القوم ويكون القائم أكثرهم ونحوهم ممن ينطلق عليه اسم

---

(١) اعشى همدان هو عبدالرحمن بن عبدالله بن الحارث الهمدانى من همدان بن مالك ثم من كهلان ، شاعر فصيح كوفى من شعراء الدولة الاموية وكان زوج اخت الشعبي الفقيه والشعبي زوج اخته وقوله واثقاً هو من وثق يثق ـ بكسر الثاء فيهما ـ واصل معناه ائتمنه او اخذ عليه العهد والمراد هنا انه على يقين من نفاذ ما يرجوه وقوله تليبنى معناه تنم على وتمطينى . والغمر بكسر الغين المغفل والاحمق والمعنى انا بلوناك وخبرنا امرك فوجدنا انك عند اشتداد الحوادث رجل لا يعتريك الحمق ولا يغزل بساحتك يمدحه بانه صائب الفكر سديد الرأى . والشاهد فيه توكيده مرة بالتكرير وهو منادى مرخم واصله مرة فحذفت تاؤه

القوم واذا كان كذلك وقلت جاء زيد ربما تتوهم من السامع غفلة عن اسم المخبر عنه أو ذهابا عن مراده فيحمله على المجاز فيزال ذلك الوهم بتكرير الاسم فيقال جاءنى زيد زيد وكذلك النفس والعين اذا قلت جاءنى زيد نفسه أو عينه فيزيل التأكيد ظن المخاطب من ارادة المجاز ويؤمن غفلة المخاطب ، « وكل وأجمع يجديان الشمول والعموم » والتأكيد بهما لافادة ذلك فاذا قلت جاءنى القوم كلهم أجمعون جئت بالتأكيد لئلا يفهم غير المراد ولك أن تأتى بكل وحدها و بأجمع وحدها لان معناها واحد فى التأكيد من جهة الاحاطة والعموم فان جمعت بينهما فللمبالغة فى التأكيد ، واعلم انه قد ذهب قوم الى أن فى أجمع فائدة ليست في كل وذلك انك اذا قلت جاءنى القوم كلهم جاز أن يجيؤوك مجتمعين ومفترقين فاذا قلت أجمعون صارت حال القوم الاجتماع لاغير وذلك ليس بسديد والصواب أن معناهما واحد من قبل ان أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره وانما كرهوا تواليهما بلفظ واحد فأبدلوا من الثانى لفظا يدل على معناه فجاؤا بكل وأجمع ليدلوا بهما على معنى الاول ولو كان فى الثانى زيادة فائدة لم يكن تأكيدا لان التأكيد تمكين معنى المؤكد ألا تراك اذا قلت ضربت ضربا كان المصدر تأكيدا ولو قلت ضربت ضربا شديدا أو الضرب المعروف لم يكن تأكيدا لانه قد دل على مالم يدل عليه الفعل فكذلك لو دل أجمع على مالم يدل عليه الاول لم يكن تأكيدا ومع هذا لو أريد بأجمع معنى الاجتماع لوجب نصبه لانه يكون حالا لان التقدير فعل ذلك فى هذه الحال *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والتأكيد بصريح التكرير جار فى كل شئ فى الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمر تقول ضربت زيداً زيداً وضربت ضربت زيداً وإن إن زيداً منطلق وجاءنى زيد جاءنى زيد وما أكرمنى إلا أنت أنت ﴾

قال الشارح : « التأكيد بتكرير اللفظ » ليس عليه باب يحصره لانه « يكون فى الاسماء والافعال والحروف والجمل » وكل كلام تريد تأكيده تقول فى الاسم رأيت زيداً زيداً وهذا زيد زيد ومررت بزيد زيد وفى الفعل قام قام وقم قم قال الشاعر * ألا يااسلمى ثم اسلمى ثمت اسلمى (١) * وتقول « ضربت زيداً ضربت زيدا » وجاءني محمد جاءنى محمد والله أكبر الله أكبر فتؤكد الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وكذلك كل كلام تريد تأكيده نحو « إن ان زيداً منطلق » فتؤكد الحرف المؤكد وتقول زيد قائم فى الدار قائم فيها فتعيد فيها توكيداً قال الله تعالى (فأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها) الا أن الحرف انما يكرر مع ما يتصل به لا سيما اذا كان عاملا ، وتقول « ما أكرمني الا أنت أنت » فتؤكد الاسم المضمر لان التأكيد بصريح التكرير يرجع الى لفظ المؤكد كائنا ما كان *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله وبالمظهر جميعاً ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين كقولك ما ضربنى الا هو هو أو متصلا أحدهما والآخر منفصلا كقولك زيد قام هو وانطلقت أنت وكذلك مررت بك أنت و به هو وبنا نحن ورأيتنى أنا ورأيتنا نحن،

---

(١) قد مضى القول فى هذا الشاهد قريباً فلا تغفل وظاهر عبارة الشارح ههنا ان المراد به تأكيد الفعل وحده لا الجملة كما ذكر هناك وكونه من تأكيد المفردات هو ما نقلناه لك هناك عن البغدادى

ولا يخلو المضمر اذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجروراً فالمرفوع لا يؤكد بالمظهر الا بعد أن يؤكد بالمضمر وذلك قولك زيد ذهب هو نفسه وعينه والقوم حضروا هم أنفسهم وأعيانهم والنساء حضرن هن أنفسهن وأعيانهن سواء فى ذلك المستكن والبارز وأما المنصوب والمجرور فيؤكدان بغير شريطة تقول رأيته نفسه ومررت به نفسه ﴾

قال الشارح : الاسم على ضربين مظهر ومضمر « فالمظهر لا يؤكد الا بظاهر مثله » ولا يؤكد بمضمر فلا تقول جاءنى زيد هو ولا مررت بزيد هو وذلك من قبل أن التأكيد بالنفس والعين من التواكيد الظاهرة جار مجرى النعت فى الايضاح والبيان ولذلك اشتركا فى اشتراك الموصوف والمؤكد في الاعراب والتعريف فلما كان بين التوكيد والصفة من المناسبة والمقارنة ما ذكر وكان من شرط النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت امتنع ذلك من التوكيد أيضاً والمضمر أعرف من المظهر فلم يجز أن يكون توكيداً له لان التوكيد كالصفة من الجهة المذكورة وأيضاً فان الغرض من التوكيد الايضاح والبيان وازالة اللبس والمضمر أخفى من الظاهر فلا يصلح أن يكون مبيناً له ، « وأما المضمر فيؤكد بالظاهر وبمثله » من المضمرات أيضاً فأما تأكيده بالظاهر فيكون بالنفس والعين وكل وأجمع وتوابعهما وذلك لان المظهر أبين من المضمر فيصلح أن يكون تأكيدا له ومبينا « ولا يخلو المضمر من أن يكون مرفوعاً أو منصوبا أو مجرورا » فان أكدت المضمر المرفوع بالنفس والعين لم يحسن حتى تؤكده أولا بالمضمر ثم تأتى بالنفس أو العين فتقول قمت أنت نفسك ولو قلت قمت نفسك أو عينك لكان ضعيفا غير حسن لان النفس والعين يليان العوامل ومعنى قولنا يليان العوامل أن العوامل تعمل فيهما لا بحكم التبعية بل يكونان فاعلين ومفعولين ومضافين وذلك أنهما لم يتمكنا فى التأكيد بل الغالب عليهما الاسمية ألا تراك تقول طابت نفسه وصحت عينه ونزلت بنفس الجبل وأخرج الله نفسه فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهرا فكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما لانه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وعطف البيان فقبح لذلك كما قبح العطف عليه من غير تأكيد ، فأما كل وان كانت تلى العوامل فتقول جاءنى كل القوم ورأيت كل القوم ومررت بكل القوم فان التأكيد غالب عليها لما فيها من معنى الاحاطة والعموم فكانت مشابهة لاجمعين فلذلك جاز تأكيد المضمر المرفوع بها من غير تقدم تأكيد آخر بضمير ، ووجه ثان أن التأكيد بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد آخر ربما أوقع لبسا فى كثير من الامر ألا ترى أنك لو قلت هند ضربت نفسها لم يعلم أرفعت نفسها بالفعل وأخليت الفعل من الضمير أم جعلت فى الفعل ضميرا لهند وأكدته بالنفس فاذا قلت هند ضربت هى نفسها حسن من غير قبح لانك لما جئت بالمضمر المنفصل علم أن الفعل غير خال من المضمر لانه لا يخلو اما أن يكون هو الفاعل أو تأكيدا فلا يجوز أن يكون فاعلا لانك لا تأتى بالمنفصل مع القدرة على المتصل ألا ترى أنك لا تقول ضربت أنا لانك قادر على أن تقول ضربت واذا لم يجز أن يكون فاعلا تعين أن يكون تأكيدا واذا كان فى الفعل ضمير مؤكد بالضمير المنفصل أمن اللبس وجاز توكيده بالنفس والعين فاعرفه « فأما اذا كان الضمير المؤكد منصوبا أو مجرورا » جاز تأكيده بالنفس والعين من غير حاجة الى تقدم تأكيد بمضمر فتقول ضربتك نفسك

ومررت

ومررت بك نفسك لانه لم يوجد من اللبس هنا ما وجد فى المرفوع فان أكدته بالضمير ثم جئت بالنفس فقلت ضربتك أنت نفسك ومررت بك أنت نفسك كان أبلغ فى التأكيد وان لم تأت به فعنه مندوحة ومنه بد « وأما تأكيد المضمر بمثله من المضمرات » فنحو قولك قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت فيكون تأكيد المرفوع والمنصوب والمجرور بلفظ واحد وهو ضمير المرفوع وانما كان كذلك من قبل أن أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة فى الرفع والنصب والجر كما كانت الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب فى آخرها يبين أحوالها وكما كانت الاسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل على اعرابها ومواضعها نحو جاءنى هذا ورأيت هذا ومررت بهذا ، وقد فصلوا بين ضمير المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع فقالوا ضربت زيداً وضربك زيد ومررت بغلامي فالتاء ضمير المرفوع والكاف ضمير المنصوب والياء ضمير المجرور ولفظ كل واحد منها غير لفظ الآخر وقد ساووا بين المرفوع والمنصوب والمجرور فى بعض المواضع وذلك نحو قمنا وذهبنا النون والالف في موضع رفع وأكرمنا زيد وأعطانا عمرو النون والالف فى موضع نصب ولذلك وقع الظاهر بعده مرفوعا بحق الفاعل وتقول نزل علينا وغلامنا فيكون النون والالف فى موضع جر ، وأصل الضمير المنفصل المرفوع لان أول أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فاذا أضمر فلا بد أن يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون الا لفظا فاذا أضمر اتصلا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال فاذا أكد المضمر لتحقيق الفعل له دون من يقوم مقامه احتجنا الى ضمير منفصل وأصل الضمير المنفصل المرفوع ولم يكن للمجرور ضمير منفصل وكان المجرور والمنصوب من واد واحد فحملا عليه مع أنهم أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد فاذا قالوا رأيتك اياك كان بدلا واذا قالوا رأيتك أنت كان تأكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع فى المنصوب والمجرور واشترك الجميع فيه كما اشتركن فى نا وجروا فى ذلك على قياس اشتراكها كلها فى لفظ واحد كما ذكرنا فاذا قلت قمت أنت فأنت فى موضع رفع لانه تأكيد لمرفوع والتأكيد تابع للمؤكد يدل على ذلك أنك لو أتيت بالنفس والعين لكان مرفوعا نحو قولك قمت أنت نفسك واذا قلت رأيتك أنت فأنت في موضع نصب لانه تأكيد لمنصوب واذا قلت مررت بك أنت فأنت فى موضع مجرور ، «فان قيل» فهل هذا التأكيد من قبيل التأكيد اللفظى أو من قبيل التأكيد المعنوي «قيل» لا بل هو بالتأكيد اللفظى أشبه لان التأكيد المعنوى له ألفاظ مخصوصة وشروط وسيوضح أمرها بعد فاعرفه ۞

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿والنفس والعين مختصتان بهذه التفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه وفيما سواهما لا فصل فى الجواز بين ثلاثتها تقول الكتاب قرئ كله وجاءنى كلهم وخرجوا أجمعون﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان تأكيد المضمر المرفوع بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد مضمر منفصل قبيح وهو جائز مع قبحه وهو مع بعض المضمرات أقبح فقولك زيد جاء نفسه أقبح من قولك جئت نفسى لانه فى المسألة الاولى ربما أوقع لبسا وقولك قمت نفسى أقبح من قولك قمنا أنفسنا لان فى هذه المسألة الضمير بارز وهو على حرفين كالاسماء الظاهرة من نحو يد وأب وفى المسألة الاولى على حرف واحد فكان بعيدا من المتمكنة ، وأما الضمير المنصوب والمجرور فيجوز تأكيدهما بالنفس والعين

وان لم يتقدمهما تأكيد لانه لا لبس فيهما و ليسا من الفعل كالجزء منه كما كان ضمير الفاعل ، « فالتأكيد بالنفس والعين مختص بهذه التفصلة » أى بين تأكيد ضمير المرفوع بالنفس والعين و بين تأكيد ضمير المنصوب والمجرور بهما الفرق الذى ذكرناه ، وليس بين تأكيدهن بغير النفس والعين فصل بل ذلك سائغ جائز فلذلك قال « وفيما سواهما » يعنى النفس والعين « لافصل فى جواز تلائتها فلذلك تقول الكتاب قرئ كله » فتؤكد الضمير المستكن من غير تقدم تأكيد مضمر لما ذكرناه من غلبة التأكيد على كل فكانت كأجمعين فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومتي أكدت بكل وأجمع غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه كقولك قرأت الكتاب وسرت النهار كله وأجمع وتبحرت الارض وسرت الليلة كلها وجمعاء ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان كلا وأجمع معناها الاحاطة والعموم فلا يؤكد بهما الا ما يتبعض ويصح تجزئته فتقول « قرأت الكتاب كله » لانه يمكن قراءة بعضه « وسرت النهار أجمع » لإمكان سير جزء منه وتبحرت الارض أى توسعت فيها وسرت الليلة جمعاء كل هذه الاشياء يجوز تأكيدها بكل وأجمع لإمكان تجزئتها وتبعضها ، وقوله « لا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه » يريد اذا كان العامل مما يقبل التجزئة نحو رأيت زيدا وضربت عمرا لان الرؤية والضرب يجوز أن يقعا ببعضه وأن يقعا بكله فجاز تأكيده بكل وأجمع اذا أريد جميع أجزائه ولو قلت جاء زيد أو أقبل محمد كله أو أجمع لم يصح لان المجيء والاقبال لا يصح من أجزائهما فان أردت انه جاء سالم الاعضاء لم يفقد منها شئ نحو اليدين والرجلين لم يبعد جوازه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا يقع كل وأجمعون تأكيدين للنكرات لا تقول رأيت قوماً كلهم ولا أجمعين وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدودا كقوله * قد صرّت البكرة يوما أجمعا * ﴾

قال الشارح : اعلم ان « النكرات لا تؤكد بالتأكيد المعنوى » وانما تؤكد بالتأكيد اللفظى لا غير لو قلت أكلت رغيفا كله أو قرأت كتابا أجمع لم يجز وانما تقول أكلت رغيفا رغيفا أو قرأت كتابا كتابا وانما لم تؤكد النكرات بالتأكيد المعنوي لان النكرة لم يثبت لها حقيقة والتأكيد المعنوي انما هو لتمكين معني الاسم وتقرير حقيقته وتمكين ما لم يثبت فى النفس محال فاما التوكيد اللفظى فهو أمر راجع الى اللفظ وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفا من توهم المجاز أو توهم غفلة عن استماعه فاللفظ هو المقصود فى التأكيد اللفظى فاما المعنوي فانما المراد منه الحقيقة ولذلك أعيد المعني فى غير ذلك اللفظ ، وأمر آخر أن الالفاظ التى يؤكد بها فى المعني معارف فلا تتبع النكرات توكيدا لها لان التوكيد كالصفة ، « وذهب الكوفيون الى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوى اذا كانت النكرة محدودة » أى معلومة المقدار نحو يوم وشهر وفرسخ وميل وضربة وأكلة ونحو ذلك واستدلوا على جوازه بقوله * ياليت عدة حول كله رجب * (١)

(١) هذا عجز بيت وصدره : لكنه شاقه ان قيل ذا رجب • ويستشهد به على أن الكوفيين يجوزون توكيد النكرة المؤقتة المعلومة المقدار وهو حول بمعنى العام قال فى المصباح « حال حولا من باب قال اذا مضى ومنه قيل للعام حول وان لم يمض لانه سيكون حولا تسمية بالمصدر » اه . قال ابن جنى فى قد صرت البكرة الخ « هذا شاذ ، وان لم يكن مصنوعاً فوجهه عندى أن أجمع هذه ليست التى تستعمل للتأكيد أعنى التى مؤنثها جمعاء ولكن التى فى قولك أخذت المال

فجر

فجر كله على التأكيد لحول وهو نكرة وأنشدوا أيضا

إذا القَعود كرَّ فيها حَفَدَا يوماً جديداً كلَّه مطَّرِدَا (١)

وقال الآخر * قد صرت البكرة يوما أجمعا * (٢) فاكد يوما وهو نكرة ولا حجة فى هذه الابيات لقلتها وشذوذها فى القياس مع ان الرواية * ياليت عدة حول كله رجب * بالاضافة واذا أضيف كان معرفةً والرواية فى قوله * يوما جديدا كله مطردا * برفع كل على تأكيد المضمر فى جديد والمضمرات كلها معارف ، وأما قوله * قد صرت البكرة يوما أجمعا * فلا يعرف قائله مع شذوذه ؛ « فان قيل » ومن أين زعمتم ان هذه الاسماء التى يؤكد بها معارف ، فالجواب أما ما أضيف منها الى المضمر فلا اشكال فى تعريفه نحو قوله كله ونفسه وعينه وأما أجمع وأجمعون وتوابعهما فقد اختلف الناس فى تعريفها من أى وجه وقع لها التعريف فذهب قوم الى انها فى معنى المضاف الى المضمر لانك اذا قلت رأيت الجيش أجمع كان فى تقدير رأيت الجيش جميعه وكذلك اذا قلت رأيت القوم أجمعين كان فى تقدير رأيت القوم جميعهم وكان يجب أن تقول جاءنى القوم كلهم أجمعهم أكتعهم أبصعهم فحذفوا المضاف اليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف اليه ولهذا لم يجرين على نكرة وصار ذلك كجمعهم أرض على أرضين عوضا من تاء التأنيث « فان قيل » ان تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت حرف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو مائة ومئين وقلة وقلين وثبة وثبين والمضاف اليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ماقبلها فالجواب ان المضاف اليه أيضا يتنزل من المضاف منزلة ماهو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينهما واذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس ونحوهما من الاعلام المضافة انما تصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه فتقول هذا عبيد الله ومرىء القيس كما تفعل ذلك فى علم التأنيث

باجمعه - بفتح الميم أوضمها - أى بكليته فدخول العامل عليها ومباشرته اياها يدل على أنها ليست التابعة للتوكيد فكذلك قوله يوماً أجمعا أى يوما باجمعه ثم حذف حرف الجر ثم أبدل الهاء ألفاً فصار أجمعا » اه . وقال ابن الانبارى فى كتابه الانصاف فى مسائل الخلاف « أجاب البصريون عن هذه الابيات بان الرواية فى الاول ياليت عدة حولى بالاضافة الى الياء » اه ومن هذا تعلم أن فى نسخة الشرح تحريفاً من الناسخ وعندى أن البصريين يغالون فى التمحل غلواً يخرج بهم عن حدود الانصاف وما أشك فى أن جهل النسبة في هذه الابيات الى قائلها لا يرجع الا الى هذا الغلو ومهما يكن من الامر فان الابيات التى استدل بها الكوفيون كثيرة تكفى على الاقل لاثبات ما يدعون منها ما ذكره الشارح ومنها قوله : * ثلاث كلهن قتلت عمداً * ومنها قوله : * زهرت به ليلة كلها *

(١) الشاهد فيه كالذى فيما قبله من مجىء التوكيد بكل من النكرة المحدودة وهو قوله يوماً وفيه ما فى البيت السابق والقعود - بفتح القاف - ذكر القلاص وهو الشاب قيل سمى بذلك لان ظهره اقتعد أى ركب وجمعه قعدان بالكسر . وحفد - من باب ضرب - فهو حافد والجمع حفدة مثل كافر وكفرة أى اسرع وقوله مطرداً معناه متتابع يجري بعضه خلف بعض من قولهم اطرد الامر اطراداً أى تبع بعضه بعضاً

(٢) هذا من الرجز وقبله : اذا اذا خطافنا تقعقعا . والشاهد فيه كالذى فيما قبله قال العينى « الرواية الصحيحة قد صرت البكرة يوماً أجمع على ان يوماً من غير تنوين وأصله يومى فالالف منقلبة عن ياء المتكلم فاجمع توكيد للمعرفة » اه . وأنت خبير بأن هذا التوجيه يجرى مع توجيه ابن جنى الذى قلناه لك فى ياليت عدة حول فى مضمار واحد وأن الفكرة فيهما واحدة . وليس يشتبه عليك ما فيهما من التعسف وكل قولهم مبنى على انكار رواية الكوفيين وهم قوم ثقات ولا يجوز أن تبلغ الخصومة العلمية هذا المبلغ من نفوس العلماء الذين يريدون الوصول الى الحق

ألا ترى انك تقول فى تصغير طلحة ونحوه طليحة وفي تصغير حمراء حميراء فتصغر الصدر وتبقى علم التأنيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوض منه اذا حذف وأريد معناه ، وذهب قوم من المحققين الى أن تعريف هذه الاسماء بالوضع وهو من قبيل تعريف الاعلام نحو زيد وعمرو ويدل على صحة ذلك ان أجمع وجمع لا ينصرفان فأما أجمع فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل وأما جمع فلا ينصرف للتعريف والعدل فذهب قوم الى أنه معدول عن جمع لان فعلاء مما مذكره على أفعل تجمع على فعل نحو حمراء وحمر وصفراء وصفر وهو رأي ابي عثمان المازنى وكان يعتقد فى التأكيد انه ضرب من الصفة وذهب آخرون الى انه معدول عن جماعى لان فعلاء انما تجمع على فعل اذا كانت صفة نحو حمراء وحمر وصفراء وصفر وأما اذا كانت اسما فبابها أن تجمع على فعالى نحو صحراء وصحارى وأجمع وجمع اسمان غير صفتين ، وينقل عن صاحب هذا الكتاب انه كان يذهب الى ان أجمع وأجمعين وما بعدهما معارف لانها معدولة عن الالف واللام والمراد الاجمع والاجمعون كما ان أمس معدول عن الامس وقد تكرر العدل فى جمع كأنه معدول عن شيئين الالف واللام وعن جماعى كصحارى فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأكتعون وأبتعون وأبصعون اتباعات لأجمعون لايجئن الا على إثره وعن ابن كيسان تبدأ بأيتهن شئت بعدها وسمع أجمع أبصع وجمع كتع وجمع بتع وعن بعضهم جاءنى القوم أكتعون ﴾

قال الشارح : الاسماء التي يؤكد بها مرتبة فبعضها مقدم فنفسه وعينه مقدمان على كل لانهما أشد تمكناً فى الاسمية من كل على ماتقدم وكل مقدمة على أجمع لان كلا تكون تأكيداً وغير تأكيد وأجمع لا تكون الا تأكيداً تقول ان القوم كلهم فى الدار فيجوز رفع كل ونصبها فالنصب على التأكيد والجار والمجرور الخبر وأما الرفع فعلى الابتداء وخبره الجار والمجرور بعده والجملة من الابتداء والخبر خبر إن قال الله تعالى (قل ان الامر كله لله) روى بنصب كل ورفعها فالنصب على التأكيد والرفع على الابتداء وأما ما بعد أجمع فتوابع لاتقع الا بعدها فأكتع تابع لأجمع يقع بعده كقولنا حسن بسن وأبصع تابع لأكتع يقع بعده هذا ترتيبها ، « وحكي ابن كيسان أنك تبدأ بأيتهن شئت بعد أجمع » كأنه يجعل هذه الالفاظ اتباعات لأجمع فلا يقدمن عليها بل لك أن تأتى بأيتهن شئت بعد أجمع وتؤخر الباقى ، وقد جاء عن العرب « أجمع أبصع وجمع كتع وجمع بتع » فيقدمون أجمع ثم يتبعونها ما شاؤا من هذه التوابع على ماذكرناه ، وأجاز بعضهم « جاء القوم أكتعون » فيجعلونها كأجمعين وليست تابعة وقد تقدم ان بعضهم يجعل هذه الاشياء كلها تواكيد ومعناها كمعنى أجمع فأيها شئت قدمت و بأيها شئت أكدت فاعرفه *

الصفة

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين فى الاسم ويقال انها للتخصيص فى النكرات وللتوضيح فى المعارف ﴾

قال

قال الشارح : الصفة والنعت واحد وقد ذهب بعضهم الى أن النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير والصفة تكون بالافعال نحو ضارب وخارج فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت وعلى الاول هو موصوف ومنعوت ، والصفة لفظ يتبع الموصوف فى اعرابه تحلية وتخصيصاً له بذكر معني فى الموصوف أو في شئ من سببه وذلك المعنى عرض للذات لازم له ، وقوله « الاسم الدال على بعض أحوال الذات » فتقريب وليس بحد على الحقيقة لان الاسم ليس بجنس لها ألا ترى ان الصفة قد تكون بالجملة والظرف نحو مررت برجل قام ومررت برجل أبوه قائم وبرجل فى الدار ومن الكرام فقولنا لفظ أسد لانه يشمل الاسم والجملة والظرف ، وقوله « الدال على بعض أحوال الذات » لايكفى فصلا ألا تري ان الخبر دال على بعض أحوال الذات نحو زيد قائم وان زيداً قائم وكان زيد قائما فان أضاف الى ذلك الجارى عليه في اعرابه أو التابع له فى اعرابه استقام حداً وفصله من الخبر اذ الخبر لايتبع المخبر عنه فى اعرابه « والغرض بالنعت تخصيص نكرة أو ازالة اشتراك عارض فى معرفة » فمثال صفة النكرة قولك هذا رجل عالم ورأيت رجلا عالما ومررت برجل عالم أو من بنى تميم فرجل عالم أو من بني تميم أخص من رجل ومثال صفة المعرفة قولك جاءنى زيد العاقل ورأيت زيداً العاقل ومررت بزيد العاقل فالصفة ههنا فصلته من زيد آخر ليس بعاقل وأزالت عنه هذه الشركة العارضة أى أنها اتفقت من غير قصد من الواضع اذ الاصل فى الاعلام أن يكون كل اسم بازاء مسمي فينفصل المسميات بالالقاب الا انه ربما ازدحمت المسميات بكثرتها فحصل ثم اشتراك عارض فأتى بالصفة لازالة تلك الشركة ونفى اللبس فصفة المعرفة للتوضيح والبيان وصفة النكرة للتخصيص وهو اخراج الاسم من نوع الى نوع أخص منه ، وقوله « والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين فى الاسم » يريد ان الصفة تزيل الاشتراك الجنسى نحو رجل وفرس والاشتراك العارض فى المعارف وقبل انها للتخصيص فى النكرات وللتوضيح فى المعارف على ما ذكرناه ولما كان الغرض بالنعت ما ذكرناه من تخصيص النكرة وازالة الاشتراك العارض فى المعرفة وجب أن يجعل المنعوت حل تحرى منها مشاركه فى الاسم ليتميز به وذلك يكون على وجوه إما بخلقه نحو طويل وقصير وأبيض وأسود ونحوها من صفات الحلية وإما بفعل اشتهر به وصار لازماً له وذلك على ضربين آلى وهو ما كان علاجاً نحو قائم وقاعد وضارب وآكل ونحوها ونفسانى نحو « عاقل وأحمق وسقيم وصحيح وفقير وغنى وشريف وظريف ووضيع ومكرم ومهان » اذا اشتهر بوقوع ذلك به وإما بحرفة أو أمر مكتسب نحو بزاز وعطار وكاتب ونحو ذلك واما بنسب الى بلد أو أب نحو قرشى وبغدادي وعربى وعجمى ونحو ذلك من الخاصة التي لاتوجد فى مشاركه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد تجيء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير كقولك فعل فلان الفاعل الصانع كذا وللتأكيد كقولهم أمس الدابر وقوله عز وجل (نفخة واحدة) ﴾

قال الشارح : «وقد يجيء النعت لمجرد الثناء والمدح » لايراد به ازالة اشتراك ولا تخصيص نكرة بل لمجرد الثناء والمدح أو ضدهما من ذم أو تحقير وتعريف المخاطب من أمر الموصوف مالم يكن يعرفه

وذلك نحو قولك جاءني زيد العاقل الكريم الفاضل تريد بذلك تنويه الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة « ومن ذلك صفات البارى سبحانه » نحو الحى العالم القادر لاتريد بذلك فصله من شريك الله تعالى عن ذلك وانما المراد الثناء عليه بما فيه سبحانه على جهة الاخبار عن نفسه بما فيه لمعرفة ذلك والندب اليه « وتقول فى الذم » رأيت زيداً الجاهل الخبيث ذممته بذلك لا انك أردت أن تفصله من شريك له في اسمه ليس متصفاً بهذه الاوصاف « وقد تجيء الصفة للتأكيد » نحو قولهم « أمس الدابر » وأمس لا يكون الا دابراً والميت العابر والميت لا يكون الا عابراً ونحو قوله تعالى (انما الله إله واحد) (واذا نفخ في الصور نفخة واحدة) ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد مما فى الموصوف فصار ذكره فى الصفة كالتكرار اذ ليس فيه زيادة معنى بخلاف قولك رجل ظريف ألا ترى ان الظرف لم يفهم من قولك رجل فافهم *

﴿ فصـل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهى فى الامر العام اما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة وقولهم تميمى وبصرى على تأويل منسوب ومعزو وذو مال وذات سوار متأول بمتمول ومتسورة أو بصاحب مال وصاحبة سوار وتقول مررت برجل أي رجل وأيما رجل على معنى كامل فى الرجولية وكذلك أنت الرجل كل الرجل وهذا العالم جد العالم وحق العالم يراد به البليغ الكامل فى شأنه ومررت برجل رجل صدق ورجل رجل سوء كأنك قلت صالح وفاسد والصدق ههنا بمعني الصلاح والجودة والسوء بمعني الفساد والرداءة وقد استضعف سيبويه أن يقال مررت برجل أسد على تأويل جرىء ﴾

قال الشارح : ولاتكون الصفة الامأخوذة من فعل أو راجعاً الى معني الفعل وذلك كاسم الفاعل نحو ضارب وآكل وشارب ومكرم ومحسن وكاسم المفعول نحو مضروب ومأكول ومشروب ومكرم ومحسن اليه أو صفة مشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وبطل وأبيض وأسود وذلك ليدل باشتقاقه على الحال التي اشتق منها مما لا يوجد فى مشاركه فى الاسم فيتميز بذلك ، « وقد وصفوا باسماء غير مشتقة ترجع الى معنى المشتق قالوا رجل تميمى وبصرى » ونحوهما من النسب فهذا ونحوه ليس بمشتق لانه لم يؤخذ من فعل كما أخذ ضارب من ضرب وانما هو متأول بمنسوب ومعزو فهو في معني اسم المفعول اذ منسوب ومعزو من أسماء المفعولين تقول نسبته فهو منسوب وعزوته فهو معزو ، وقالوا هذا رجل ذو مال وامرأة ذات مال فهذا أيضاً ليس مأخوذا من فعل وانما هو واقع موقع اسم الفاعل وفى معناه لان قولك ذو مال بمعنى صاحب مال أومتمول لانه اذا كان ذامال كان متمولا « وذات سوار » بمعنى صاحبة سوار أو متسورة فهو فى تأويل اسم الفاعل كما كان الذي قبله فى تأويل اسم المفعول وقالوا « مررت برجل أى رجل وأيما رجل » وبرجلين أى رجلين وأيما رجلين وبرجال أي رجال وأيما رجال أرادوا بذلك المبالغة فأى هنا ليس بمشتق من معني يعرف وانما يضاف الى الاسم للمبالغة فى مدحه مما يوجبه ذلك الاسم فكأنك قلت كامل فى الرجولية وقالوا « أنت الرجل كل الرجل وهذا العالم جد العالم وحق العالم » جاؤا بهذه الالفاظ فى صفات المدح والذم والمراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف فاذا قالوا الرجل كل الرجل فمعناه الكامل فى الرجال قال الشاعر

هوَ الفتى كُلُّ الفتى فاعلموا لا يُفسِدُ اللحمَ لديهِ الصُّلُولُ (١)

أي هو الكامل فى الفتيان واذا قالوا هو العالم جد العالم وحق العالم فمعناه البالغ الكامل فى العلم وكذلك لو قال اللئيم جد اللئيم أوحق اللئيم لكان معناه المبالغة في اللوم والجد والحق هنا واحد يقال جاده فى الامرأى حاقه ، ولا يحسن هذا عبدالله كل الرجل لانه ليس فى لفظ عبدالله معني يكون كل الرجل مبالغة فيه وهو مع قبحه جائز (٢) لأنه لو لم يذكر عبد الله وقال هذا كل الرجل جاز ودل على معني المبالغة والكمال ولان عبد الله رجل فكأنك قلت هذا الرجل المدعو عبد الله كل الرجل ، ولا فرق بين المعرفة والنكرة فى صفات المدح تقول مررت برجل كل رجل وهذا عالم حق عالم كما لا فرق بين أن تقول مررت بالعالم الكامل فى علمه وبين مررت برجل كامل فى علمه ، وتقول « مررت برجل رجل صدق وبرجل رجل سوء » كأنك قلت مررت برجل صالح ومررت برجل فاسد لأن الصدق صلاح والسوء فساد وليس الصدق ههنا صدق اللسان ألا تراك تقول ثوب صدق وحمار صدق انما الصدق في معني الجودة والصلاح فكأنك قلت مررت برجل ذى صلاح وكذلك السوء ليس من ساءنى يسوؤنى انما السوء ههنا بمعني الفساد فكأنه قال برجل صاحب فساد وبحمار ذى رداءة ، وقولهم « مررت برجل أسد » ضعيف عند سيبويه أن يكون نعتاً لان الاسد اسم جنس جوهر ولا يوصف بالجواهر لو قلت هذا خاتم حديد أو فضة لم يحسن انما طريق الوصف التحلية بالفعل نحو آكل وشارب ونحوهما ومجازه على حذف مضاف تقديره مثل أسد ومثل بمعني مماثل فهو ماخوذ من الفعل وانه واقع موقع جرىء أوشديد ، وقد أجاز أن يكون حالا فتقول هذا زيد أسد شدة من غير قبح واحتج بان الحال مجراها مجري الخبر وقد يكون خبراً مالا يكون صفة ألا تراك تقول هذا مالك درهما وهذا خاتمك حديدا ولا يحسن أن يكون وصفاً ، وفى الفرق بينهما نظر وذلك أنه ليس المراد من الاسد شخصه وانما المراد أنه فى الشدة مثله والصفة والحال فى ذلك سواء وليس كذلك الحديد والدرهم فان المراد جوهرهما فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويوصف بالمصادر كقولهم رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضى

(١) أنشده شاهدا على أن لفظ النعت قد يقع جامدا اذا أريد به مشتق ومحل الشاهد قوله كل الفتى فانه نعت للفتى الذى قبله لان المراد هو الفتى الكامل فى فتوته من بين الفتيان ومثله قول الاشهب

وأن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يأم خالد
هم ساعد الدهر الذى يتقى به وما خير كف لا ينوء بساعد

واعلم ان كلا هذه التى تقع نعتاً غير كل التى هى من الفاظ التوكيد ، ومن ثمة وصفت بها النكرة والمعرفة من غير فرق لتدل على كمال المنعوت فتقول رأيت رجلا كل رجل تريد أنك رأيت رجلا كاملا فى أوصاف الرجال غير أنه تجب اضافتها الى اسم ظاهر يماثل المنعوت لفظاً ومعنى كما رأيت فى الشاهدين وزعم ابن مالك ان كلا فى قول كثير

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

للتوكيد وأن اضافتها للظاهر ضرورة وخالفه أبو حيان فقال انها نعت مثل التى تقدم الكلام عليها وأما قول الشاعر فى البيت المستشهد به لا يفسد اللحم لديه الصلول فان الصلول — بضم الصاد — من قولهم صل اللحم صلولا اذا أنتن وصل الماء اذا أجن وتغير ومعناه أنه لا يدخر اللحم عنده حتى يفسد ويتغير شأن البخيل الشحيح ولكنه يفرقه ويهبه الناس فهو كريم جواد

(٢) أنظر هذا مع ما نقلناه لك آنفاً

وضرب هبر وطعن نتر ورمي سعر ومررت برجل حسبك وشرعك وهدك وكفيك وهمك ونحوك بمعني محسبك وكافيك ومهمك ومثلك ﴾

قال الشارح: قد « يوصف بالمصادر » كما يوصف بالمشتقات فيقال رجل فضل « ورجل عدل » كما يقال رجل فاضل وعادل وذلك على ضربين مفرد ومضاف فالمفرد نحو عدل وصوم وفطر وزور بمعنى الزيارة ولا يكون هنا جمع زائر كصاحب وصحب وشارب وشرب لان الجمع لا يوصف به الواحد واذ كان مصدراً وصف به الواحد والجمع وقالوا رجل رضى اذا كثر الرضى عنه وقالوا « ضرب هبر » وهو القطع يقال هبرت اللحم أى قطعته والهبرة « القطعة » منه وقالوا « طعن نتر » وهو كالخلس يقال طعنه فانتره أي أزعفه بمعني قتله سريعاً وقالوا « رمي سعر » أى ممض محرق من قولهم سعرت النار والحرب أى الهبتها فهذه المصادر كلها مما وصف بها المبالغة كانهم جعلوا الموصوف ذلك المعني لكثرة حصوله منه وقالوا رجل عدل ورضى وفضل كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل ؛ ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعا فعدل بمعني عادل وماء غور بمعنى غائر ورجل صوم وفطر بمعنى صائم ومفطر كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر فى قولهم قم قائماً أى قياماً واقعد قاعداً أى قعوداً وأما المصادر التى ينعت بها وهي مضافة فقولهم « مررت برجل حسبك من رجل وبرجل شرعك من رجل وبرجل هدك من رجل وبرجل كفيك من رجل وبرجل همك من رجل ونحوك من رجل » فهذه كلها على معنى واحد « فحسبك » مصدر فى موضع محسب يقال أحسبني الشيء أى كفاني ، وهمك وشرعك وهدك فى معنى ذلك فقولهم « همك » من رجل بمعنى حسبك وهو من الهمة واحدة الهمم أي هو ممن يهمك طلبه وكذلك « شرعك » بمعنى حسبك من شرعت فى الامر اذا خضت فيه أي هو من الامر الذى تشرع فيه وتطلبه وفي المثل شرعك ما بلغك المحل يضرب فى التبلغ باليسير (١) ، وأما « هدك » فهو من معنى القوة يقال فلان يهد على مالم يسم فاعله اذا نسب الى الجلادة (٢) والكفاية فالهد بالفتح للرجل القوي واذا أريد الذم والوصف بالضعف كسر وقيل هدك ، وقال الازهرى وأما « نحوك » فهو من نحوت أى قصدت أى هو ممن يقصد ويطلب ، فهذه وما قبلها من المصادر المفردة جارية على ما قبلها جرى الصفة والاصل انها مصادر لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث وان جرت على مثني أو مجموع أو مؤنث تقول هذا رجل عدل ورأيت رجلا عدلا ومررت برجل عدل وبامرأة عدل وهذان رجلان عدل ورأيت رجلين عدلا ومررت برجلين عدل وتقول هذا رجل حسبك من رجل وهدك من رجل وهذان رجلان حسبك بهما من رجلين وهؤلاء رجال حسبك من رجال فيكون موحداً على كل حال لان المصدر موحد لايثنى ولا يجمع لانه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فاستغني عن تثنيته وجمعه الا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات لغلبة الوصف به فيسوغ حينئذ تثنيته

(١) قال فى القاموس « وشرعك ما بلغك المحل أى حسبك من الزاد ما بلغك مقصدك يضرب فى التبلغ باليسير » اه

(٢) قال صاحب القاموس « ومررت برجل هدك من رجل (بصيغة الفعل الماضى) وتكسر الدال أى حسبك من رجل الواحد والجمع والانثي سواء ويقال مررت بامرأة هدتك من امرأة وبرجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأتين هدتاك وبنساء هددنك » اه وسيأتي مثله فى الشرح

وجمعه

وجمعه نحو قوله * شهودى على ليلى عدول مقانع * (١) « فان قيل » فهذه مصادر مضافة الى معارف واضافة المصدر صحيحة تعرف فما بالكم وصفتم بها النكرة فقلتم مررت برجل حسبك من رجل وشرعك من رجل وهدك وكذلك سائرها قيل هذه وان كانت مصادر فهى فى معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال واضافة أسماء الفاعلين اذا كانت للحال أو الاستقبال لا تفيد التعريف نحو هذا رجل ضاربك الآن أو غداً قال الله تعالى (فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا) فوصف عارضاً وهو نكرة بممطرنا مع انه مضاف فلو لم يكن نكرة لما جاز ذلك منه ، ومثله قول الشاعر

* يارب غابطنا لو كان يطلبكم * (٢) ألا ترى كيف أدخل رب وهي من خواص النكرات على قوله غابطنا وهو مضاف الى معرفة وهو كثير وكذلك هذه المصادر لما كانت في معنى اسم الفاعل لم تتعرف بالاضافة ونحوه قول امرئ القيس

وقد أغْتدِي والطَّيْرُ فِي وُكُناتِها ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ (٣)

ألا تري كيف وصف منجردا بقيد الاوابد وهو مضاف الى معرفة اذ المراد مقيد الاوابد والاوابد

---

(١) هذا عجز بيت من كلمة رواها أبو على القالى عن ابى بكر بن دريد للبعيث الهاشمى واولها

الا طرقت ليلى الرفاق بغمرة ... ومن دون ليلى يذبل فالقعاقع

والبيت فى روايته

وبايعت ليلى فى الخلاء ولم يكن ... شهود على ليلى عدول مقانع

وبعده

وما كل ما منتك نفسك مخليا ... يكون ولا كل الهوى أنت تابع

فما أنت من شيء اذا كنت كاما ... تذكرت ليلى ماء عينك دامع

ورواية ياقوت كرواية الشارح (شهودي) لكن المطلع الذى ذكره أبو على ملفق من بيتين فى رواية ياقوت وبين الروايتين بعض اختلاف وهذه رواية ياقوت

ازارتك ليلى والرفاق بغمرة ... وقد بهر الليل النجوم الطوالع

وانى اهتدت ليلى لعوج مناخة ... ومن دون ليلى يذبل فالقعاقع

وكذلك هو فى رواية أبى عبيد البكرى فيما نبه عليه من أوهام أبى على ومطلع قصيدة البعيث كما هى فى كتب الأدب

الا يالقوم كل ماحم واقع ... وللطير مجرى والجنوب مصارع

والشاهد فى البيت قوله عدول حيث جمعه مع أن المصدر لايثنى ولا يجمع لكنه لما غلب الوصف به وكثر صار كأنه صفة فجاز أن يثنى ويجمع

(٢) هذا صدر بيت لجرير بن عطية وتمامه * لاقي مباعدة منكم وحرمانا * والشاهد فيه دخول رب على اسم الفاعل وهو قوله غابطنا فيدل ذلك على أن اسم الفاعل وان أضيف الى المعرفة فهو نكرة وذلك من قبل أن رب حرف مخصوص بالدخول على النكرات والمعنى رب من يغبطنا ويسرنا بطلب معروفنا واستجداء خيرنا لو أنه طلب نائلكم ورغب فيما عندكم لما كان له جواب الا المباعدة والحرمان يهجوهم بأنهم بخلاء ليس عندهم من صفات الأجواد شيء

(٣) هو من معلقة امرىء القيس وبعده

مكر مفر مقبل مدبر معاً ... كجلمود صخر حطه السيل من عل

والشاهد فيه قوله قيد الاوابد حيث وصف به النكرة التى قبله وهى قوله منجرد وذلك مع كون الوصف مضافاً الى ما فيه أل لانه فى حكم اسم الفاعل وهو لا يستفيد بالاضافة التعريف وقوله اغتدى هو افتعل من الغدو والواو فى قوله والطير في وكناتها للحال والوكنات — ويروى فى مكناتها الوكرات هى أعشاش الطير فى الجبال فاذا كانت فى السهل فهى التماريد والمعنى أنه يخرج فى الحال التى يكون الطير فيها فى وكره لم يبرحه وقوله منجرد هو الفرس القصير الشعرة والاوابد الوحوش ومنه سميت أوابد الشعر ومعنى قوله قيد الاوابد أنه يقيدها وذلك كناية عن سرعة وشدة عدوه فكأنه من سرعته ولحوقه لها يصير بمنزلة القيد والهيكل الضخم

الوحشي أي يدركها لشدة جريه فيمنعها من الانبعاث فكأنه قيد لهـا ، وربما جاء من ذلك شيء بلفظ الفعل الماضي قالوا مررت برجل هدك من رجل قال القتال الكلابي

ولي صاحِبٌ في الغار هَدَّكَ صاحباً أخو الجَوْنِ إلاَّ أنَّهُ لا يُعَلَّلُ (١)

يروى برفع هدك ونصبه فمن رفع جعله مصدرا نعت به ومن فتح جعله فعلا ماضياً فيه ضمير فعلى هذا تقول مررت برجلين هداك من رجلين وبرجال هدوك من رجال وبامرأة هدتك من امرأة وبامرأتين هدتاك من امرأتين وبنسوة هددنك من نساء وكذلك تقول مررت برجل كفاك من رجل وبرجلين كفياك من رجلين وبرجال كفوك من رجال وبامرأة كفتك من امرأة وبامرأتين كفتاك من امرأتين وبنسوة كفينك من نسوة فما كان منها مصدرا معرباً يتبع الموصوف في اعرابه ان كان الموصوف مرفوعا فالمصدر الذي هو نعته مرفوع وان كان منصوباً فهو منصوب وان كان مجرورا فهو مجرور وان كان فعلا فهو بلفظ الفعل الماضي لايدخله شيء من الاعراب فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب وأما قوله * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * فبمعنى مقول عنده هذا القول لورقته لانه سمار ونظيره قول أبي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله أي وجدتهم مقولا فيهم هذا المقال ولا يوصف بالجمل الا النكرات ﴾

قال الشارح : « وقد تقع الجمل صفات » للنكرات وتلك الجمل هي الخبرية المحتملة للصدق والكذب وهي التي تكون أخبارا للمبتدإ وصلات للموصولات وهي أربعة أضرب : الاول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل والثاني أن تكون مركبة من مبتدإ وخبر والثالث أن تكون شرطا وجزاء والرابع أن تكون ظرفا فالاول قولك هذا رجل قام وقام أبوه فهذا مبتدأ ورجل الخبر وقام في موضع رفع بأنه صفة قال الله تعالى (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) فقوله أنزلناه في موضع رفع على الصفة لكتاب يدل على ذلك رفع مبارك بعده وفيه ذكر مرتفع بأنه الفاعل وهذا الذكر يعود الى الموصوف الذي هو رجل ولولا هذا الذكر لما جاز أن تكون هذه الجملة صفة لان الصفة كالخبر فكما لا بد من عائد الى المبتدإ اذا وقعت خبرا كذلك لا بد منه في الجملة اذا وقعت صفة ؛ والثاني كقولك هـذا رجل أبوه منطلق فابوه مبتدأ ومنطلق خبره والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع بأنها صفة رجل والهاء في أبوه عائدة الى الموصوف ؛ والثالث أن تكون الجملة الصفة جملة من شرط وجزاء وذلك نحو مررت برجل ان تكرمه يكرمك فقولك ان تكرمه يكرمك في موضع الصفة لرجل وقد عاد الذكر منهما الى الموصوف ولو عاد من أحدهما لكان كافيا نحو مررت برجل ان تضربه تكرم خالداً فالذكر ههنا انما عاد من الشرط وحده ولو قلت مررت برجل أن تضرب زيدا يضربك لجاز أيضا لانه قد عاد الذكر الى الموصوف من الجزاء

(١) الشاهد فيه قوله هدك صاحباً فانه جاء على لفظ الفعل الماضي في بعض الروايات وان كان على الرواية الاخرى فهو شاهد لان هذا اللفظ توصف به النكرة ولو أنه مضاف الى المعرفة التي هي الضمير وقد ذكرنا من قبل عن القاموس ان معنى قولك مررت برجل هدك من رجل كمعنى حسبك من رجل وقوله صاحباً هو تمييز وقوله أخو الجون معناه أنه صاحب خيل ويريد أنه فارس وكأنه لا يترك صهوة الفرس وقوله الا أنه لا يعلل هو كالتأكيد لما مدحه به أولا من أنه فارس والمراد أنه اذا استصرخته واستنجدت به لم يتعلل ولم يتأخر عن نصرتك والاخذ بساعدك

وان عاد منهما فأجود شيء ، والرابع الظرف ونحوه من الجار والمجرور فهذا في حكم الجملة من حيث كان الاصل في الجار والمجرور أن يتعلق بفعل لان حرف الجر انما دخل لايصال معنى الفعل الى الاسم ويدل على انه فى حكم الجملة أنه يقع صلة نحو جاءنى الذى فى الدار ومن الكرام والصلة لاتكون الا جملة ومما يدل على ذلك ان الظرف اذا وقع صلة أو صفة لنكرة جاز دخول الفاء فى الخبر نحو الذي في الدار فله درهم وكل رجل في الدار فمكرم كما تقول الذى يأتينى فله درهم وكل رجل ياتيني فله درهم ولو قلت كل رجل قائم فله درهم لم يجز ، واعلم ان الظرف اذا وقع صفة كان حكمه كحكمه اذا وقع خبراً ان كان الموصوف شخصاً لم تصفه الا بالمكان نحو هذا رجل عندك ولا تصفه بالزمان لا تقول هـذا رجل اليوم ولا غداً لان الغرض من الوصف تحلية الموصوف بحال تختص به دون مشاركه فى اسمه ليفصل منه والزمان لايختص بشخص دون شخص فلا يحصل به فصل ، وشرطنا في الجملة التي تقع صفة أن « تكون محتملة للصدق والكذب » تحرزاً من الأمر والنهى والاستفهام نحو قم واقعد ولا تقم ولا تقعد وهل يقوم زيد فان هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات كما لا تقع أخبارا ولا صلات لان الغرض من الصفة الايضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركه في اسمه والامر والنهى والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها انما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص ، فأما قول الشاعر أنشده الاصمعي

حتَّى إذا جَنَّ الظلامُ واختَلَطْ جاؤا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ (١)

ويروى بضيح والضيح بالفتح اللبن الرقيق الممزوج يقال ضيحت اللبن أى مزجته والمذق والمذيق مثله وانما وصف به وهو استفهام علي الحكاية واضمار القول كأنه قال جاؤا بمذق مقول فيه ذلك شبه لونه بلون الذئب لورقته والورقة لون كلون الرماد ولذلك قال « لانه سمار » والسمار اللبن الرقيق ، « ومثله قول أبى الدرداء وجـدت الناس اخبر تقله » وذلك ان وجدت كعلمت يدخل علي المبتدا والخبر فينصبهما والمفعول الثانى خبر لا يقع فيه من الجمل الا الخبرية وقوله أخبر تقله أمر لا يقع خبرا للمبتدا وكذلك لايقع مفعولا ثانياً لوجدت وانما ذلك على معنى وجـدت الناس مقولا فيهم ذلك ، ويروي تقله وتقله بفتح اللام وكسرها لانه يقال قلى يقلى ويقلى فمن قال يقلى بالكسر قال تقله مكسورا والاصل تقليه فلما جزم بالامر حذفت الياء للجزم ثم دخلت هاء السكت فقلت تقله بكسر اللام وسكون

---

(١) ذكر المبرد هذا الشاهد ولم يعين اسم قائله وقيل قائله هو العجاج ويروون قبل هذا الشاهد بتنا بحسان ومعزاه تئط ما زلت أسعى بينهم وأختبط وحسان قرية بين دير العاقول وواسط وقوله معزاه المعزى بكسر الميم من الغنم خلاف الضأن وقوله تئط أى تصوت وأكثر مايستعمل الاطيط فى الابل وقال الجوهرى « الاطيط صوت الرحل والابل من ثقل أحمالها » اه وقوله حتى اذا جن الظـلام واختلط يروي بدله حتى اذا كان الظلام يختلط والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وفى آخره قاف ــ هو اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه فيشبه بلون الذئب يصف قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى سئم ثم أتوه بلبن قد أكثروا عليه الماء حتى قل بياضه ومحل الاستشهاد به فى قوله هل رأيت الذئب قط وذلك لانها جملة انشائية لا تحتمل الصدق والكذب وظاهرها يشبه ان يكون صفة لمذق وليس كذلك فان الجمل الانشائية لا تقع وصفا وانما تقع الجمل الخبرية وتقدير الـكلام جاءوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط وقيل التقدير جاءوا بمذق مشابه لونه لون الذئب

الهاء ومن فتح وقال يقلي وهو قليل جزم بحذف اللام وبقي ماقبلها مفتوحا ثم دخلت هاء السكت ،
واعلم ان كل جملة وقعت صفة فهى واقعة موقع المفرد ولها موضع ذلك المفرد من الاعراب فاذا قلت
مررت برجل يضرب فقولك يضرب في موضع ضارب فأبداً تقدر ما أصبت مكانه فعلا باسم فاعل ان
كان المنعوت كذلك وباسم مفعول ان كان المنعوت كذلك وكذلك الجار والمجرور وتقديره بما يلائم
معناه تقول في قولك هذا رجل من بني تميم تقديره تميمي وتميمي بمعنى منسوب وفي قولك هذا رجل
من الكرام تقديره كريم فاعرف ذلك ، « فان قيل » فلم زعمتم ان المفرد أصل والجملة واقعة موقعه
فالجواب ان البسيط أول والمركب ثان فاذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة فالاسم المفرد
هو الاصل والجملة فرع عليه ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل ، واعلم
انه « لاينعت بالجملة معرفة » لو قلت هذا زيد أبوه قائم على أن تجعله صفة لم يجز فان جعلته حالا جاز
وانما لم توصف المعرفة بالجملة لان الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة لانها حديث ألا ترى انها تقع خبرا
نحو زيد أبوه قائم ومحمد قام أخوه وانما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع مالم يكن عنده فان أردت
وصف المعرفة بجملة أتيت بالذي وجعلت الجملة في صلته فقلت مررت بزيد الذى أبوه منطلق فتوصلت
بالذي الى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بأى الى نداء مافيه الالف واللام نحو ياأيها الرجل *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد نزلوا نعت الشيء بحال ماهو من سببه منزلة نعته بحاله هو
نحو قولك مررت برجل كثير عدوه وقليل من لاسبب بينه وبينه ﴾

قال الشارح : اعلم انهم « يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه » كما يصفونه بفعله والغرض بالسبب
ههنا الاتصال أى بفعل ماله به اتصال وذلك نحو قولك هذا رجل ضارب أخوه زيدا وشاكر أبوه عمرا
لما وصفته بضارب ورفعت به الاخ واضفته الى ضمير الموصوف صار من سببه وحصل بذلك من الايضاح
والبيان مايحصل بفعله ألا ترى انك اذا قلت مررت برجل قائم أبوه أو غلامه فقد تخصص وتميز من
رجل ليس بهذه الصفة كما اذا قلت مررت برجل قائم ولو قلت مررت برجل قائم عمرو أو ضارب زيد
لم يحصل بذلك تخصيص ولا تميز به من غيره اذ ذلك ليس شيئا يخصه فاذا قلت مررت « برجل كثير
عدوه » فقد اتصل المضمر بالفاعل واذا قلت « قليل من لا سبب بينه وبينه » فقد اتصل الضمير بالفاعل
واذا قلت مررت برجل ضارب أخاه فقد اتصل الضمير بالمفعول فكان من سببه لذلك فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكما كانت الصفة وفق الموصوف في اعرابه فهى وفقه في الافراد
والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث الا اذا كانت فعل ماهو من سببه فانها توافقه في
الاعراب والتعريف والتنكير دون ماسواها أو كانت صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث نحو فعول وفعيل
بمعنى مفعول أو مؤنثة تجرى على المذكر نحو علامة وهلباجة وربعة ويفعة ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان « الصفة تابعة للموصوف في أحواله » وجملتها عشرة أشياء رفعه
ونصبه وخفضه وافراده وتثنيته وجمعه وتنكيره وتعريفه وتذكيره وتأنيثه ان كان الاسم الاول الموصوف
مرفوعا فنعته مرفوع وان كان منصوباً فنعته منصوب وان كان مخفوضاً فنعته مخفوض وكذلك سائر

الاحوال تقول هذا رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل فقد ترى كيف تبعت الصفة الموصوف فى اعرابه وافراده وتذكيره وتنكيره ولو قلت هذا رجل الظريف أو هذا زيد ظريف على أن تجعل ظريفاً نعتاً لما قبله لم يجز لمخالفته اياه فى التعريف فان جعلته بدلا جاز ، وانما وجب للنعت أن يكون تابعاً للمنعوت فيما ذكرناه من قبل ان النعت والمنعوت كالشئ الواحد فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت وانما قلنا أنهما كالشئ الواحد من قبل ان النعت يخرج المنعوت من نوع الى نوع أخص منه فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخص من نوع المنعوت وحده فالنعت والمنعوت بمنزلة انسان والمنعوت وحده بمنزلة حيوان فكما أن انساناً أخص من حيوان كذلك النعت والمنعوت أخص من المنعوت وحده ألا ترى أنك اذا قلت مررت برجل فهو من الرجال الذين كل واحد منهم رجل واذا قلت مررت برجل ظريف فهو من الرجال الظرفاء الذين كل واحد منهم رجل ظريف فالرجال الظرفاء جملة لرجل ظريف كما ان الرجال جملة لرجل فرجل ظريف جزء للرجال الظرفاء وهو أخص من رجل ألا ترى ان كل رجل ظريف رجل وليس كل رجل رجلا ظريفا وقد تقدم الكلام على شدة اتصال الصفة بالموصوف فى مواضع من هذا الكتاب ، وقوله « الا اذا كان فعل ما هو من سببه » يعنى ان الصفة اذا رفعت الظاهر وكان الظاهر من سبب الموصوف فان الصفة تكون موحدة على كل حال وان كان موصوفها مثنى أو مجموعا نحو قولك هذا رجل قائم أخوه ورجلان قائم أخوهما ورجال قائم أخوهم لانها هنا جارية مجرى الفعل اذا تقدم نحو قولك قام زيد وقام الزيدان وقام الزيدون لما رفع الظاهر خلا من الضمير والتثنية انما هى للضمير لا للفعل نفسه فكذلك اسم الفاعل واسم المفعول انما يثنى كل واحد منهما ويجمع اذا كان فيهما ضمير وأما اذا خلوا من الضمير فيكونان موحدين وكذلك لا يؤنثان الا أن يكون المرفوع بهما مؤنثاً نحو مررت بامرأة ضاربة جاريتها فان كان الفاعل مذكراً ذكرت الفعل نحو قولك هذه امرأة ضارب غلامها لان الفعل للغلام لا للامرأة والفعل انما يتأنث بتأنيث فاعله ، فأما « الصفة التي يستوى فيها المذكر والمؤنث » وذلك على ضربين منه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث فى سقوط علامة التأنيث ومنه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث فى لزوم تاء التأنيث فالاول نحو « فعول » بمعني فاعل نحو رجل صبور وشكور وضروب وامرأة صبور وشكور وضروب بمعنى صابر وصابرة وشاكر وشاكرة وضارب وضاربة كأنهم أرادوا بسقوط التاء من المؤنث ههنا الفرق بين فعول بمعنى فاعل وبينه اذا كان بمعنى مفعول نحو حلوبة وحمولة قال الشاعر

فيها اثْنتان وأرْبعُونَ حلُوبَةً سُودًا كخافيَةِ الغُرابِ الأسْحَمِ (١)

---

(١) البيت من معلقة عنترة بن معاوية بن شداد العبسى وروى خلية في موضع حلوبة فلا شاهد فيه حينئذ والخلية ان يعطف على الحوار ثلاث من النوق ثم يتخلى الراعى بواحدة منهن فتلك الخلية والحلوبة التى يحتلبون فهى محلوبة وفيه الشاهد فان فعولا اذا كان بمعنى مفعول جاز فيه لحاق التاء وحذفها فان كان بمعنى فاعل لم يجز فيه الا حذف التاء تقول امرأة صبور وشكور وشذ من ذلك قولهم عدوة فى مؤنث عدو قال سيبويه « شبهوا عدوة بصديقة » والخوافى أواخر ريش الجناح مما يلى الظهر ويقابلها القوادم والاسحم الاسود وقوله سودا نعت لحلوبة لانها فى موضع الجمع والمعنى من الحلائب ويروى سود — بالرفع — على ان يكون نعتاً لقوله اثنان وأربعون

أثبت التاء لانها بمعنى محلوبة ، ومثل ذلك «فعيل اذا كان بمعنى مفعول» نحو كف خضيب ولحية دهين المراد مخضوبة ومدهونة حذفت منه التاء للفرق بينه وبين ماكان بمعنى فاعل نحو عليم وسميع وذلك انما يكون فيهما عند ذكر الموصوف وفهم المعنى بذكره أو ما يقوم مقام ذكره فاما مع حذف الموصوف فلا لو قلت رأيت خضيبا وأنت تريد كفاً لم يجز للالتباس « وأما الثانى فقولهم علامة » ونسابة لمن يكثر علمه ومعرفته بالنسب وقالوا «هلباجة» للاحمق وقالوا «ربعة» للمتوسط فى الطول ليس طويلا ولا قصيراً وقالوا غلام «يفعة» بمعنى اليافع وهو المرتفع يقال غلام يفعة وغلمان يفعة فهذا ونحوه لا يتبع الموصوف فى تذكيره بل يثبت فيه التاء وان كان الموصوف مذكراً لان التاء فيه للمبالغة فى ذلك الوصف ولا تدخل هذه التاء فى صفات الله تعالى وان كان معناها المبالغة لوجود لفظ التأنيث ولا يحسن اطلاقه على البارئ لانها مبالغة بعلامة نقص *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفة والعلم مثله فى انه لا يوصف به ويوصف بثلاثة بالمعرف باللام وبالمضاف الى المعرفة وبالمبهم كقولك مررت بزيد الكريم وبزيد صاحب عمرو وصديقك وراكب الادهم وبزيد هذا . والمضاف الى المعرفة مثل العلم يوصف بما وصف به والمعرف باللام يوصف بمثله وبالمضاف الى مثله كقولك مررت بالرجل الكريم وصاحب القوم . والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسما أو صفة واتصافه باسم الجنس ماهو مستبد به عن سائر الاسماء وذلك قولك أبصر ذاك الرجل وأولئك القوم ويأيها الرجل ويا هذا الرجل ﴾

قال : الشارح اعلم ان المعارف خمس المضمرات نحو أنا وأنت وهو ونحو ذلك مما سيأتى وصفه والاعلام نحو زيد وعمرو وقد تقدم بيانها والمبهمات وهى أسماء الاشارة نحو هـذا وذاك وذلك وهؤلاء ونحوها مما سيأتى بيانها وما عرف بالالف واللام نحو الرجل والغلام وما أضيف الى واحد منها نحو غلامك وغلام زيد وصاحب هذا وباب الدار ونحو ذلك ، واعلم أن المعارف مرتبة فى التعريف والترتيب المذكور فاعرفها وأخصها المضمرات وذلك لانك لا تضمر الاسم الا بعد تقدم ذكره ومعرفة المخاطب على من يعود ومن يعنى أو تفسير يقوم مقام الذكر ولذلك استغنى عن الوصف ثم العلم ثم المبهم وما أضيف الى معرفة من المعارف فحكمه حكم ذلك المضاف اليه فى التعريف لانه يسرى اليه ما فيه من التعريف ثم ما فيـه الالف واللام هذا مذهب سيبويه ، وذهب قوم الى أن المبهم أعرف المعارف لانه يتعرف بالقلب والعين وغيره يتعرف بالقلب لا غير فكان ما يتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشى واحد ثم العلم ثم المضمر ثم مافيه الالف واللام وهو قول أبى بكر بن السراج ، وذهب آخرون الى أن أعرف المعارف العلم لانه فى أول وضعه لا يكون له مشارك اذ كان علامة توضع على المسمى يعرف بها دون غيره ويميز من سائر الاشخاص ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بالالف واللام وهو قول أبى سعيد السيرافى فأما ما عرف بالاضافة فتعريفه على حسب ما يضاف اليه من المضمر والعلم والمبهم وما فيه الالف واللام على اختـلاف الاقوال « فأما المضمرات فلا توصف » وذلك لوضوح معناها ومعرفة المخاطب بالمقصـود بها اذ كنت لا تضمر الاسم الا وقد عرف المخاطب الى من يعود ومن تعني فاستغني لذلك عن الوصف ولا يوصف بهـا لان الصفة تحلية بحال من أحوال الموصوف والمضمرات لا اشتقاق لها فلا تكون تحلية « وأما العلم الخالص فلا يوصف

به »

به » لعدم الاشتقاق فيه وذلك أنه لم يسم به لمعنى استحق به ذلك الاسم دون غيره ويوصف لما ذكرناه من ازالة الاشتراك فى اللفظ « ووصفه بثلاثة أشياء » بما فيه الالف واللام نحو جاءنى زيد العاقل والفاضل والعالم ونحوها مما فيه الالف واللام وبما أضيف الى معرفة من المعارف الاربع نحو غلامك وغلام هذا وغلام زيد وغلام الرجل تقول جاءنى زيد غلامك فزيد مرفوع بأنه فاعل وغلامك نعت له وتقول جاءنى محمد عبد خالد وغلام هذا وصاحب الامير وما أشبه ذلك ؛ وربما وقع فى عبارة بعض النحويين فى وصف العلم أنه يوصف بكذا وبالمضاف الى مثله وهى من عبارات سيبويه والمراد الى مثله فى التعريف لا في العلمية ويوصف بالمبهم نحو مررت بزيد هذا لان اسم الاشارة وان لم يكن مشتقاً فهو فى تأويل المشتق والتقدير بزيد المشار اليه أو القريب هذا مذهب سيبويه فانه كان يرى أن العلم أخص من المبهم وشرط الصفة أن تكون أعم من الموصوف ومن قال ان اسم الاشارة أعرف من العلم لم يجز عنده أن يكون نعتاً له انمايكون بدلا أو عطف بيان « وأما أسماء الاشارة » فتوصف ويوصف بها فتوصف لما فيها من الابهام ألا ترى أنك اذا قلت هذا وأشرت الى حاضر وكان هناك أنواع من الاشخاص التي يجوز أن تقع الاشارة الى كل واحد منها فيبهم على المخاطب الى أي الانواع وقعت الاشارة فتفتقر حينئذ الى الصفة للبيان ، ويوصف بها لانها في مذهب ما يوصف به من المشتقات نحو الحاضر والشاهد والقريب والبعيد فاذا قلت ذاك فتقديره البعيد أو المتنحى ونحو ذلك ، ولا توصف الا باسم جنس لان الغرض من وصفها بيان نوع المشار اليه لا فصل المشار اليه من مشارك له بحال من أحواله لان اسم الاشارة ثابت لما وقع عليه ثم شاركه فى ذلك الاسم غيره فاحتاج الى فصل بينهما بالصفة وانما أتى به وصلة الي نقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة مثال ذلك أن يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن أحدهما ولا بد من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فيدخل فيه الالف واللام فأتي باسم الاشارة وصلة الى تعريفه ونقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل أو يفعل ونظيره دخول أي فى النداء وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام ويجوز أن تتوصل بهذا الى نداء ما فيه الالف واللام فتقول ياهذا الرجل كما تقول ياأيها الرجل وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول ياهذا فاذاجعلته وصلة لزمته الصفة واذا لم تجعله وصلة لم تلزمه فلذلك تقول هذا الرجل والغلام ولا تقول الظريف ولا العالم الا على ارادة حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فيكون المراد الاسم لا الصفة ، ولا يجوز أن ينعت المبهم بمضاف لانك اذا قلت هذا الرجل فالرجل وما قبله اسم واحد للزوم الصفة له لانك اذا أومأت الى شيء لزمك البيان عن نوع الذى تقصده فالبيان كاللازم له فلما كانت هى لا تضاف لانها معرفة بالاشارة والمضاف يقدر بالنكرة والمبهم مما لا يصح تنكيره لان تعريف الاشارة لا يفارقه فكما لا يصح اضافة الاول كذلك لا يصح اضافة الثانى لانهما اسم واحد ، ولذلك من المعنى لا يصح أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف فتقول مررت بهذين الرجل والفرس لفصلك بين الصفة والموصوف بحرف عطف بخلاف غيره من الصفات فانك تقول مررت برجلين كريم وفاضل ولا بد فيه من أن يكون على عدة المجموع « فأما ما عرف بالالف واللام » فيوصف بشيئين بمثله مما فيه الالف واللام وبالمضاف الى ما فيه الالف واللام نحو

قولك مررت بالرجل العاقل وهذا الرجل الفاضل وتقول في الصفة بالمضاف هذا الرجل صاحب المال ورأيت الامير ذا العدل ومررت بالغلام ذى الفضل ولا يوصف ما فيه الالف واللام بغير ذينك لانه أقرب الى الابهام من سائر المعارف ألا تراك تصفه بما تصف به النكرات فتقول مررت بالرجل مثلك وأني لأمرّ بالغلام غيرك فيكرمني « فأما المضاف الي المعرفة » فانه يوصف بالمضاف الى مثله فى التعريف وبالمضاف الى ما هو أبهم منه على حسب الفائدة المذكورة وبما فيه الالف واللام وبالاسماء المبهمة نحو مررت بصاحبك أخى زيد وصاحب هذا والكريم ولا تقول مررت بغلام زيد أخيك لانه أخص من الموصوف فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساويا لها ولذلك امتنع وصف المعرف باللام بالمبهم وبالمضاف الى ما ليس معرفا باللام لكونهما أخص منه ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان « الصفة ينبغى أن تكون وفق الموصوف » فان كان الموصوف نكرة فصفته نكرة وان كان معرفة فصفته معرفة ولا تكون الصفة أخص من الموصوف انما « يوصف الاسم بما دونه فى التعريف أو بما يساويه » وذلك لوجهين أحدهما أن الصفة تتمة الموصوف وزيادة فى بيانه والزيادة تكون دون المزيد عليه وأما أن تفوقه فلا فاذاً وجه الكلام أن تبدأ بالاعرف فان كفى والا أتبعته ما يزيده بياناً ، وأما الوجه الثانى فان الصفة خبر فى الحقيقة ألا ترى أنه يحسن أن يقال لمن قال جاءنى زيد الفاضل كذبت فيما وصفته به أو صدقت كما يحسن ذلك فى الخبر واذا كانت خبراً فكما أن الخبر لايكون الا أعم من المخبر عنه أو مساويا له فالاول نحو زيد قائم والثانى نحو الانسان بشر الا أن الفرق بينهما انك فى الصفة تذكر حالا من أحوال الموصوف لمن يعرفها تعريفاً له عند توهم الجهالة بالموصوف وعدم الاكتفاء بمعرفته وفى الخبر انما تذكر لمن يجهلها فتكون هى محل الفائدة فلذلك تقول مررت بزيد الطويل والطويل نعت لزيد وهو أعم منه وحده اذ الاشياء الطوال كثيرة وزيد أخص من الطويل وحده « فان قيل » فكيف تكون الصفة بياناً للموصوف وهى أعم منه « قيل » البيان منه انما حصل من مجموع الصفة والموصوف لان مجموعهما أخص من كل واحد منهما منفرداً فزيد الطويل أخص من زيد وحده ومن الطويل وحده ولذلك كانت الصفة والموصوف كالشئ الواحد فعلى هذا تقول مررت بزيد هذا فيكون هذا نعتاً لزيد هذا على مذهب من يري أن هذا أنقص من العلم ومن جعل هذا أخص من العلم جعله بدلا لا نعتاً ، وتقول جاءنى هذا الرجل فتصف هذا بما فيه الالف واللام لان ما فيه الالف واللام أنقص تعريفاً من أسماء الاشارة ولو قلت مررت بالرجل هذا فتصف ما فيه الالف واللام باسم الاشارة لم يجز لان الاسم لا يوصف بما هو أتم تعريفاً منه فان جعلته بدلا أو عطف بيان جاز فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحق الصفة أن تصحب الموصوف الا اذا ظهر أمره ظهورا يستغنى معه عن ذكره فحينئذ يجوز تركه واقامة الصفة مقامه كقوله

وعَلَيْهِما مسرُودتان قَضاهُما داوُدُ أو صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ

وقوله ربَّاءُ شمَّاءُ لا يأوِى لقُلَّتِها إلاَّ السَّحابُ وإلاَّ الأَوْبُ والسَّبَلُ

وقوله عز وجل (وعندهم قاصرات الطرف عين) وهذا باب واسع ومنه قول النابغة

كَأَنَّكَ مِن جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

أى جمل من جمالهم وقال

لَو قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ

أى ما فى قومها أحد ومنه * أنا ابن جلا * أى رجل جلا وقوله * بكفى كان من أرمى البشر * أى بكفى رجل وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم يقول مامنهما مات حتي رأيته فى حال كذا وكذا يريد مامنهما واحد مات ، وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه رأساً كقولهم الاجرع والابطح والفارس والصاحب والراكب والاورق والاطلس *

قال الشارح : اعلم ان الصفة والموصوف لما كانا كالشئ الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعهما كان القياس ان لا يحذف واحد منهما لان حذف احدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه ولأنه ربما وقع بحذفه لبس ألا ترى انك اذا قلت مررت بطويل لم يعلم من ظاهر اللفظ ان الممرور به انسان أو رمح أو ثوب ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول الا انهم قد حذفوه اذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه اما بحال أو لفظ وأكثر ما جاء في الشعر لانه موضع ضرورة وكلما استبهم كان حذفه أبعد فى القياس فمن ذلك قول أبى ذؤيب

* وعليهما مسرودتان الخ * (١) الشاهد فيه قوله مسرودتان والمراد درعان مسرودتان وكذلك السوابغ المراد الدروع السوابغ ومن ذلك قول المتنخل الهذلى وهو مالك بن عويمر والمتنخل لقب * رباء شماء الخ * (٢) الشاهد فيه قوله رباء شماء والمراد رجل رباء ربوة أو رابية شماء فهو فعال من

---

(١) استشهد به على أن الموصوف محذوف والتقدير وعليهما درعان مسرودتان الخ واعلم أن النحويين يجعلون حذف الموصوف جائزاً وكثيراً اذا كان بعضاً من مجرور بمن سواء تقدم المجرور كقول تميم بن أبى مقبل

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغى العيش أكدح

فان التقدير منهما تارة أموت وتارة أبتغى العيش الخ فجملة أموت صفة وكذلك جلة أبتغى والضمير الذى يربط بين المنعوت والنعت محذوف تقديره تارة أموتها وتارة أبتغي فيها العيش ... أو تأخر المجرور كقول أبى العميثل عبدالله بن خالد فيما رواه الجاحظ والقالى والحريرى

وكلتاهما تنتين كالماء منهما وأخري على لوح أحر من الجمر

فان التقدير كلتاهما كلتين منهما كلة كالماء وكلة أخرى أحر من الجمر ولكن تقدم المجرور أكثرى ، وكذلك يكثر حذف الموصوف اذا كان بعضاً مجروراً بفى كما فى قول حكيم الربعي

لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها فى حسب وميسم

قال سيبويه « يريد ما فى قومها أحد يفضلها الخ » فجملة يفضلها صفة لموصوف محذوف هو بعض المجرور بفى .. وحذف الموصوف فى غير هذين قليل .. هكذا يقرر النحويون ولكن المؤلف هنا لم يشترط الا ظهور أمر الموصوف وقد ساق الشواهد فلم يتقيد فيها بما ذكر النحويون وانما جاء بشواهد لا يقولون فيها بأن الحذف جائز بل يقضون فيها بشذوذ الحذف ، وسنذكر ذلك ان شاء الله . والدرع المسرودة المنسوجة بحيث يدخل بعض الحلق فى بعض وقوله قضاهما معناه صنعهما والصنع – بفتحتين – الذى يحسن العمل بيديه وقوله السوابغ هو جمع سابغة وهى الدرع الواسعة الوافية وتبع لقب لكل من ملك اليمن

(٢) هذا بيت للمتنخل من قصيدة طويلة يرثى بها ابنه أثيلة – بصيغة التصغير – وأول هذه القصيدة

ما بال عينك أمست دمعها خضل كما وهى سرب الاخراب منبزل

قولك ربوت الرابيـة اذا علوتها وضعف العين للتكثير والهمزة فى آخره بدل من الواو التى هي لام الكلمة كهمزة كساء وغطاء ولم ينونه لانه مضاف الى شماء وشماء فعلاء من الشمم وهو الارتفاع يقال جبل أشم ورابية شماء أى مرتفعة ومنه الشمم فى الأنف وهو ارتفاع قصبته وهو مخفوض باضافة رباء اليه والفتحة علامة الخفض لانه لاينصرف وهمزته للتأنيث ، ومن ذلك قوله تعـالي (وعندهم قاصرات الطرف عين) والمراد حور قاصرات الطرف ، قال « وهـذا باب واسم » يعني حذف الموصوف اذا كانت الصفة مفردة متمكنة فى بابها غير ملبسة نحو قولك مررت بظريف ومررت بعاقل وشبههما من الاسماء الجارية على الفعل فأما اذا كانت الصفة غير جارية على الفعل نحو مررت برجل أى رجل وأيما رجل فانه يمتنع حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه لان معناه كامل وليس لفظه من الفعل ، وكذلك لو كانت الصفة جملة نحو مررت برجل قام أخوه ولقيت غلاماً وجهه حسن لم يجز حذف الموصوف فيه أيضاً لانه لايحسن اقامة الصفة مقام الموصوف فيه ألا تراك لو قلت مررت بقام أخوه أو لقيت وجهه حسن لم يحسن وربما جاء شئ من ذلك وما أقله فمن ذلك قول النابغة * كأنك من جمال بني أقيش الخ * (١) وقبله

وقوله رباء هو صيغة مبالغة من قولهم فلان ربىء وربيئة أى طليعة فوق شرف ، والشماء مؤنث أشم مأخوذ من الشمم وهو الارتفاع وأراد هضبة شماء فحذف الموصوف والدليل على انه أراد ذلك قوله لا يأوى لقلتها فان القلة - بضم القاف - رأس الجبل وما ارتفع منه ، وقوله الاوب هو النحل وانما سمى بذلك لانه يرعى ويؤوب أى يرجع . وقوله السبل هو المطر المنسبل أى النازل ويروى بدل الاوب النوب - بنون مضمومة - جمع نائب وهو النحل أيضاً

(١) أصل عبارة المؤلف تفيد أن الاستشهاد بهذا البيت لحذف الموصوف للاستغناء عنه لدلالة الكلام عليه ، ولكن الشارح غير جهة الاستشهاد به فجعله من باب قليل ويحتمل تقدير الصفة وجهين أحدهما أن تكون هى الجار والمجرور أي كأنك جمل من جمال بنى أقيش والثانى أن تكون جملة يقعقع ويكون الجار والمجرور على هذا متعلقاً بمحذوف حال من الضمير المستتر فى يقعقع الراجع الى جمل المحذوف ، وليس فى كلام سيبويه ما يشعر بأن هذا من باب الضرورة كما يفيده ظاهر عبارة الشارح ** هذا والبيت من قصيدة للنابغة الذبيانى ، وذلك ان بنى عبس قتلوا رجلا من بنى أسد فقتلت بنو أسد رجلين من بنى عبس فأراد عيينة بن حصن الفزاري أن يعين بنى عبس على بنى أسد وينقض ما كان من الحلف بين بنى ذبيان وبنى أسد فقال له النابغة أتخذل بنى أسد وهم حلفاؤنا وأنصارنا وتعين عليهم بنى عبس ؟ وأول هذه القصيدة :

غشيت منازلا بعريتنات ... فأعلى الجزع للحى المبن
تعاورهن صرف الدهر حتى ... عفون وكل منهمر مرن

ومنها بعد أبيات :

أتخذل ناصرى وتعز عبساً ... أيربوع بن غيظ للمعن
كأنك من جمال بنى أقيش ... يقعقع خلف رجليه بشن
تكون نعامة طوراً وطوراً ... هوي الريح تنسج كل فن
تمن بعادهم واستبق منهم ... فانك سوف تترك والتمنى

وقوله عريتنات هو - بعين مهملة مضمومة فراء مفتوحة فياء مثناة ساكنة فتاء مكسورة - اسم واد بعينه والجزع - بكسر الجيم وقال أبو عبيدة اللائق به أن يكون مفتوحاً - منعطف الوادى ووسطه أو منقطعه أو منحناه وقوله المبن هو بصيغة اسم الفاعل من أبن بتشديد النون ويقال بن يبن وأبن أى أقام وقوله المرن - بزنة المبن - من أرن اذا صوت وصاح والرن - بفتحتين - شىء يصيح فى الماء أيام الشتاء وقوله أتخذل ناصري هو خطاب لعيينة بن حصن وقوله أيربوع بن غيظ هو نداء وخطاب آخر ليربوع بن غيظ بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان وهو من قوم النابغة وقوله للمعن هو - بكسر الميم وفتح العين المهملة ونون مشددة - المقبوض فى الامور والمتعرض لها واللام متعلقة بفعل محذوف تقديره تعجب للمعن وعنى به عيينة كأنه يقول تعجب يايربوع لهذا المتعرض

أَتَخْذُلُ ناصِرِي وتُعِزُّ عَبْساً   أَيَرْبُوعَ بنَ غَيْظٍ لِلْمِعَنِّ

أراد جملا من جمال بني أقيش فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وانما قال من جمال بنى أقيش لانها وحشية مشهورة بالنفور والشن القربة اليابسة واذا فعل بها هذا كان أشد لنفورها ، وسبب هذا الشعر ان بني عبس قتلوا رجلا من بنى أسد فقتلت بنو أسد رجلين من عبس فأراد عيينة بن حصن الفزاري أن يعين بني عبس وينقض الحلف الذى بين بني ذبيان وبنى أسد وبينهم حلف وتناصر فقال كأنك من جمال بنى أقيش أي سريع الغضب تنفر مما لاينبغى لعاقل أن ينفر منه ، والذى حسن حذف الموصوف ههنا كونه خبراً والخبر يكون جملة وجارا ومجروراً نحو قولك ان زيدا أبوه قائم وان زيداً من الكرام فأبوه قائم في موضع الخبر وكذلك الجار والمجرور ، ومنه قول أبى الاسود الحمانى

* لو قلت ما فى قومها الخ * (١) والمراد انسان يفضلها فحذف الموصوف الذي هو المبتدأ وأقام الجملة مقامه ، يصف امرأة فالحسب المآثر والميسم الجمال وهو من الواو وانما قلبوها ياء للكسرة قبلها كأنه من قولهم فلان وسيم أى حسن الوجه ، وقوله لم تيثم يريد تأثم وانما لما كسر التاء وجب قلب الهمزة ياء وإنما كسروا التاء على مذهب من يرى كسر حروف المضارعة ما عدا الياء وذلك اذا كان الفعل على فعل نحو تعلم وتسلم ، ومثله فى حذف الموصوف قوله تعالى (وانا منا الصالحون ومنا دون ذلك) أى قوم دون ذلك أو ناس وقد حمل ناس قوله تعالى (ومن الذين قالوا انا نصارى أخذنا ميثاقهم) على هذا قالوا تقديره (ومن الذين قالوا انا نصاري) قوم أخذنا ميثاقهم ، ومثله (وما منا الا له مقام معلوم) والمراد انسان له مقام معلوم وقوله (ومن الذين هادوا يحرفون الكلم) أي قوم يحرفون والكوفيون يضمرون موصولا وتقديره عندهم الا من له مقام معلوم والاول أسهل لان حذف الموصول أبعد من حذف الموصوف ، ومنه ماحكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوق بهم « مامنهما مات حتى رأيته

---

(١) نسب الشارح هذا البيت الى أبى الاسود الحمانى ، وانما هو من رجز لحكيم بن معية الربعى من بنى ربيعة ابن مالك بن زيد مناة بن تميم وهو راجز اسلامى معاصر للعجاج وحميد الارقط وكان يفضل الفرزدق على جرير فهجاه جرير من أجل ذلك وبعد البيت :

عفيفة الجيب حرام المحرم   من آل قيس فى النصاب الاكرم

والشاهد فيه حذف الموصوف مع بقاء الصفة وهي جملة هكذا وجه الشارح الاستشهاد وقدر الموصوف بانسان أى لو قلت ما فى قومها انسان يفضلها الخ وقدره سيبويه بأحد فقال « يريد ما فى قومها أحد » اه وقول الفراء « من كلام العرب أن يضمروا من فى مبتدأ الكلام بمن فيقولون منا يقول ذلك وما لا يقوله وذلك أن من بعض لما هى منه فلذلك أدت عن المعنى المتروك قال الله تعالى (وما منا الا له مقام معلوم) وقال (وان منكم الا واردها) ولا يجوز اضمار من فى شىء من الصفات الا على هذا الوجه الذى نبأتك به وقد قالها الشاعر فى فى ولست أشتهيها قال

* لو قلت ماف قومها لم تأثم * وانما جاز ذلك فى في لانك تجد فى الكلام معنى من ألا ترى أنك تقول فينا الصالحون وفينا دون ذلك فكأنك قلت منا ولا يجوز أن تقول فى الدار من يقول ذلك وأنت تريد فى الدار من يقول ذلك فانما يجوز اذا أضيفت فى الى جنس المتروك » اه كلام الفراء بتصرف . وقال السيرافى « أكثر ماياتي الحرف مع من لان من تدل على التبعيض وقد جاء مثله مع فى وليس مثل من فى الكثرة » اه . وقوله تيثم أصله تأثم فكسر التاء ثم قلب الالف ياء وبنو أسد يكسرون حروف المضارعة الا الياء خوف الكراهة . وقوله فى قومها هو خبر لمبتدأ محذوف هو الموصوف وقد قدرناه من قبل ، والجملة المنفية فى محل نصب مقول القول . والحسب ما يعده الانسان من مفاخره وأراد به شرف النسب . والميسم الشرف الذاتى وهو الحسن والجمال وقوله فى النصاب الاكرم ومثله المنصب الاصل

في حال كذا وكذا » والمراد ما منهما أحد مات فحذف أحدا وهو الموصوف وهـذا الحذف فى المبتدأ أسهل منه مع الفاعل لوقلت جاءنى قام أخوه على ارادة جاءنى رجل قام أخوه لم يحسن حسـنه فى المبتدأ لان المبتدأ قد لايكون اسما محضا نحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه والمراد سماعك بالمعيدي خير من رؤيته وليس كذلك الفاعل ، وأما قوله « أنا ابن جلا » من قول سحيم بن وثيل الرياحى

أنا ابنُ جَلا وطلاَّعُ الثَّنايا   متى أضَعِ العِمامةَ تعرِفونى (١)

فقيل انه من هذا القبيل والمراد أنا ابن رجل جلا ثم حذف الموصوف أى جـلا أمره ووضح أو كشف الشـدائد وقيل انه اسم علم واحتج به عيسى بن عمر شاهداً فى منع صرف كل اسم على وزن الفعل سواء كان ذلك البناء ممـا يغلب وجوده فى الافعال أو لايغلب ، وأصحاب سيبويه يتأولونه على انه سمى به وفيه ضمير فهو جمـلة والاسم المنقول من الجملة يحكى ولا يعرب فيكون من قبيل بنى شاب قرناها وقد تقدم شرح ذلك فى مالا ينصرف ، وقد قيل فى قول الآخر

واللهِ ما ليلِي بِنامَ صاحِبُهْ   ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانبُهْ (٢)

أنه علم اسم رجل وقيل انه على حذف الموصوف كأنه أراد ما ليلى برجل نام صاحبه ثم حـذف الموصوف ، ومن ذلك قوله * جادت بكفى كان من أرمى البشر * (٣) وقبله

مالكَ عندى غيرُ سَهْمٍ وحَجرْ   وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوَتَرْ

الشاهد فيه حذف الموصوف واقامة الصـفة التي هى الجملة مقامه والتقدير بكفى رجل كان من أرمى البشر وقد روي بكفى كان من أرمى البشر بفتح ميم من أي بكفى من هو أرمى البشر وكان زائدة ؛ وكبد القوس مقبضها وقوس كبداء غليظة المقبض تملأ الكف ؛ وجادت من الجودة لا من الجود ، ولو صحت الرواية الاولى لم يجز القياس عليه لقلته وشذوذه فى القياس ، وربما « ظهر أمر الموصوف وعرف

---

(١) البيت لسحيم بن وثيل بن يربوع قال سيبويه « ولا نراه على قول عيسى ولكنا نراه على الحكاية وعيسى هو عيسى بن عمر الثقفى مولى خالد بن الوليد أخذ عن أبى عمرو بن العـلاء وعبد الله بن أبى اسحق وروى عن الحسن البصري والعجاج بن رؤبة . وعنه أخذ الاصمعى وغيره • وقد ذكر الشارح مذهبه وأنه يمنع من الصرف كل اسم على زنة الفعل سواء أكان الوزن مما يختص بالفعل كاحمد ويزيد أم لم يكن . ولا يخفى عليك انه ان كان الكلام على الحكاية كما ذكر سيبويه أو على المنع من الصرف كما ذكر عيسى بن عمر فلا شاهد لنا فيه وانما يتأتى الشاهد أن لو بقى جلا فعلا طالباً لفاعل هو ضمير مستتر عائد على الموصوف المحذوف وتقدير الكلام أنا ابن رجل جلا الامور وكشفها

(٢) لم أقف على قائل هذا البيت ، وما نقل من أن نام اسم رجل كتأبط شراً وشاب قرناها فبعيد غاية البعيـد يدل على بعده ما يتبعه من الكلام وهو مما حذف فيه الموصوف وبقى الوصف مع كونه جملة وقد قدره الشارح ما ليـلى برجل نام صاحبه ولا مذاق له والاولى تقدير بعضهم ما ليلى بليل نام صاحبه ويقدره أكثر النحاة ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه فيكون فيه حذف الموصوف والصفة جميعاً وبقاء معمول الصفة وتكلفه ظاهر لا يخفى عليك وقوله اللِيان ــ هو بكسر اللام ــ مصدر لاينه وبفتحها مصدر لان أو اسم بمعنى رخاء العيش والمراد أنه لم يحصل له راحة فى نومه تلك الليلة

(٣) أنشده استشهاداً على أن جملة كان مع ضميره المستتر صفة لموصوف محذوف ضرورة والتقدير بكفى رجل أو انسان كان من أرمى البشر والاقرب تقديره بكفى رام كان من أرمى البشر لان فى الكلام دلالة عليه وقال ابن جنى فى الخصائص « روى أيضاً بفتح ميم من أي بكفى من هو من أرمى البشر وكان على هذا زائدة » اه أى ولا شاهد حينئذ فى البيت وجعل من على هذه الرواية نكرة موصوفة اولا من جعلها موصولة • ووقع فى رواية ابن هشام فى المغنى : ترمى بكفى الخ

موضعه فيستغنى عن ذكره البتة » وتقع المعاملة مع الصفة وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معني الموصوف وذلك نحو قولهم « الاجرع والابطح » فالاجرع مكان سهل مستو لاينبت يقال مكان أجرع ورملة جرعاء ثم اشتهر المكان بذلك فعلم مكانه وان لم يذكر فقيل الاجرع اذ لا يوصف بذلك الا المكان ، واما الابطح فالمكان المتسع ومثله البطحاء وأصله أن يقال مكان أبطح ثم غلبت الصفة وصارت كاسم الجنس ، ومثله « الفارس والصاحب والراكب » أصل ذلك كله الصفة وانما غلبت فصارت كاسم الجنس ولذلك يجمع جمعه فيقال فارس وفوارس وصاحب وصواحب وراكب ورواكب كما يقال كاهل وكواهل فالفارس راكب الفرس خاصة والراكب راكب الجمل خاصة لا يقال لغيره والصاحب معروف ، ومثل ذلك « الاورق والاطلس » فالاورق المغبر اللون كلون الرماد والحمامة ورقاء للونها والاطلس أن يضرب الى الغبرة والذئب أطلس للونه فأصلهما الصفة ثم ظهر أمرهما فصار الموصوف نسياً منسياً فصارا كالجنس « وأما الصفة فلا يحسن حذفها أيضا » لما ذكرناه ولان الغرض من الصفة اما التخصيص واما الثناء والمدح وكلاهما من مقامات الإطناب والاسهاب والحذف من باب الايجاز والاختصار فلا يجتمعان لتدافعهما ، وقد حذفت الصفة على قلة وندرة وذلك عند قوة دلالة الحال عليها وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم سير عليه ليل وهم يريدون ليل طويل وكأن هذا انما حذف فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها وذلك بأن يوجد فى كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل وذلك اذا كنت فى مدح انسان والثناء عليه فتقول كان والله رجلا وتزيد فى قوة اللفظ بالله وتمطيط اللام واطالة الصوت بها فيفهم من ذلك أنك أردت كريماً أو شجاعا أوكاملا ، وكذلك فى طرف الذم اذا قلت سألت فلاناً فرأيته رجلا وتزوى وجهك وتقطبه فتغنى عن بخيلا أولئيما ، ومنه الحديث لاصلاة لجار المسجد الا فى المسجد والمراد لا صلاة كاملة أو تامة ونحو ذلك فان عريت الحال من الدلالة لم يجز الحذف فاعرفه *

البدل

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو على أربعة أضرب بدل الكل من الكل كقوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) وبدل البعض من الكل كقولك رأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناساً منهم وصرفت وجوهها أولها وبدل الاشتمال كقولك سلب زيد ثوبه وأعجبنى عمرو حسنه وأدبه وعلمه ونحو ذلك مما هو منه أو بمنزلته في التلبس به وبدل الغلط كقولك مررت برجل حمار أردت أن تقول بحمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته وهذا لا يكون الا فى بداية الكلام وما لا يصدر عن روية وفطانة ﴾

قال الشارح : البدل ثان يقدر فى موضع الاول نحو قولك مررت بأخيك زيد فزيد ثان من حيث كان تابعاً للاول فى اعرابه واعتباره بأن يقدر فى موضع الاول حتى كأنك قلت مررت بزيد فيعمل فيه العامل كأنه خال من الاول والغرض من ذلك البيان وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم وببعضها عند آخرين فاذا ذكر أحد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب

ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وازالة ذلك التوهم فاذا قلت مررت بعبدالله زيد فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبدالله ولا يعلم أنه زيد وقد يجوز أن يكون عارفا بزيد ولا يعلم أنه عبدالله فتأتى بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب ، وكان الاصل أن يكون خبرين أى جملتين مثل مررت بعبد الله مررت بزيد أو يدخل عليه واو العطف لكنهم لو فعلوا ذاك لالتبس ألا ترى أنك لو قلت مررت بعبدالله مررت بزيد أو قلت مررت بعبد الله وزيد ربما توهم المخاطب أن الثانى غير الاول فجاؤا بالبدل فراراً من اللبس وطلباً للايجاز « والبدل إما أن يكون الاول فى المعني أو بعضه أو مشتملا عليه أو يكون على وجه الغلط » فالاول نحو قولك مررت بأخيك زيد ومررت برجل صالح زيد فزيد هو الاول وقد أبدله منه للبيان وذلك لجواز أن يكون قد عرف أن له أخاً ولا يعرف أنه زيد أو يعرف زيداً ولا يعلم أنه أخوه وكذلك يجوز أن يكون يعرف زيداً ولا يعلم أنه رجل صالح أو يعرف أنه رجل صالح ولا يعرف أنه زيد فجمع بينهما للبيان ، ومثله قوله تعالى « (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) » فالصراط الثانى بدل من الاول وهو هو لان الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم « وأما الثانى وهو بدل الشيء من الشيء وهو بعضه » كقولك رأيت زيداً وجهه « ورأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناساً منهم وصرفت وجوهها أولها » فالثانى من هذه الاشياء بعض الاول وأبدلته منه ليعلم ما قصدت له وليتنبه السامع فتثبت بقولك رأيت زيدا وجهه موضع الرؤية منه فصار كقولك رأيت وجه زيد وكذلك قولك رأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناساً منهم بينت من رأيت منهم فأكثرهم وثلثاهم بعضهم وكذلك ناساً منهم قال الله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فمن فى موضع خفض لان المعنى على من استطاع منهم ، وتقول بعت طعامك بعضه مكيلا وبعضه موزوناً ويجوز أن ترفع فتقول بعضه مكيل وبعضه موزون والفرق بينهما أنك اذا نصبت فقد أوقعت الفعل على البعض منفصلا من الآخر فكأنك قلت هذا البعض أسلفته بكذا كيلا وهذا البعض اسلفته بكذا وزناً واذا رفعت فانما اوقعت الفعل على جملة الطعام الذى من صفته ان بعضه مكيل وبعضه موزون قال الله تعالى (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) فهذا شاهد فى الرفع ؛ ومن كلام العرب خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فهذا شاهد فى النصب ولو قال يداها أطول من رجليها لجاز ولابد فيه من ضمير يعلقه بالاول فاما قولهم ضربت زيدا اليد والرجل فالمراد اليد والرجل منه فحذف الضمير للعلم به ، « وأما الثالث فهو بدل الاشتمال » نحو قولك « سلب زيد ثوبه وأعجبني عمرو علمه وحسنه وأدبه » ونحوها من المعانى فالثانى بدل من الاول وليس اياه ولا بعضه وانما هو شيء اشتمل عليه والمراد بالاشتمال أن يتضمن الاول الثانى فيفهم من فحوي الكلام ان المراد غير المبدل منه وذلك أنك لما قلت أعجبنى زيد فهم ان المعجب ليس زيدا من حيث هو لحم ودم وانما ذاك معنى فيه وعبرة الاشتمال أن تصح العبارة بلفظه عن ذلك الشيء فيجوز أن تقول سلب زيد وأنت تريد ثوبه وأعجبنى زيد وأنت تريد علمه وأدبه ونحوهما من المعانى قال الله تعالى (قتل أصحاب الاخدود النار ذات الوقود) فالنار بدل لان الاخدود مشتمل عليها ، ومثله قوله تعالى (يسألونك عن الشهر الحرام

قتال فيه) فالقتال بدل من الشهر الحرام وهو معنى اشتمل عليه الشهر وسؤالهم عن الشهر انما كان لأجل القتال فيه ، ومن ذلك قول عبدة بن الطبيب

فما كان قيسٌ هُلْكه هُلْكُ واحدٍ ولكنَّه بُنيانُ قومٍ تهدَّما (١)

فهذا ينشد على وجهين بالرفع في هلك واحد والنصب فأما الرفع فعلى أن تكون الجملة خبراً لكان وأما النصب فعلى ان يكون المفرد خبراً لكان ويكون هلكه بدلا من اسم كان ، فأما قول الآخر

ذَريني إنَّ أمرَكِ لن يُطاعا وما ألْفيتِني حِلْمي مُضاعا (٢)

فهذا لايكون الا على البدل لأجل القافية ولابد فى بدل الاشتمال من عائد أيضاً يربطه بالأول ، فأما قوله

لقد كان فى حولٍ ثَواء ثَوَيتُه تَقضَّى لُباناتٍ ويَسأمُ سائمُ (٣)

فالمراد ثواء فيه الا انه حذف للعلم به والثواء الاقامة والمراد فى ثواء حول ، وأما « الرابع وهو بدل

---

(١) عبدة بن الطبيب هو يزيد بن عمرو التميمى من عبشمس بن سعد بن زيد مناة وهو شاعرليس بالمكثر مخضرم أدرك الاسلام فاسلم وكان فى جيش النعمان بن مقرن الذين حاربوا الفرس معه بالمدائن والبيت من قصيدة له يرثى فيها قيس بن عاصم ومنها

عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يترحما
تحيـة من اوليته منك نعمة اذازار عن شحط بلادك سلما

وكان قيس بن عاصم المنقرى سيد أهل الوبر من تميم يقول أنه كان لقومه وجيرته مأوى يلجأون اليـه وحرزا يتحرزون فيه فلماهلك تهدم بنيانهم وذهب ريحهم وتضعضع عزهم يمتدحه بانه حامى ذماره مانع لجاره عظيم قومه وسيد عشيرته

(٢) نسب سيبويه هذا البيت لرجل من خثعم أو من بجيلة ولم يسمه وكذلك ترك الأعلم تسميته والشاهد فيه حمل الحلم على الضمير المنصوب بدلا منه لاشتمال المعنى عليه وكان يجوز أن تقول حلمى مضاع على أن حلمى مبتدأ وخبره مضاع ولكن القوافى منصوبة فلذلك لا يجوز هذا ويجب ابدال حلمى من ياء المتكلم التى فى ألفيتنى على ماذكرنا أولا يخاطب التى تعذله على اتلاف ماله والجود به فيقول لها ذرينى من عذلك فانى لن أطيع أمرك لان الحلم والتمييز والعقل يأمرنى باتلافه فى اكتساب الحمد وتحصيل المكارم وعزا الفراء والزجاج هذا البيت الى عدى بن زيد العبادى . وبعد البيت :

ألا تلك الثعالب قد تعاوت على وحالفت عرجا ضباعا
فان لم تندموا فثكلت عمرا وهاجرت المروق والسماعا
ولا ملكت يداى عنان طرف ولا أبصرت من شمس شعاعا
وخطـة ماجـد كافت نفسى اذا ضاقوا رحبت بها ذراعا

قال ابن جنى « انما يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب اذا كان بدل البعض أو بدل الاشتمال نحو قولك عجبت منك عقلك وضربتك رأسك ومن أبيات الكتاب * ذرينى ان أمرك لن يطاعا * البيت فحلمى بدل من الياء ولو قلت قمت زيد أو مررت بك جعفر أو كلمتك أبوعبد الله على البدل لم يجز من حيث كان ضمير المتكلم والمخاطب غاية فى الاختصاص فبطل البدل لان فيه ضربا من البيان وقد استغنى المضمر بتعرفه . اه وقال الفراء « الحلم منصوب بالالقاء على التكرير يعنى البدل ولو رفعه كان صوابا » اه

(٣) البيت للاعشى قال سيبويه « وسألت الخليل عن قول الاعشى لقد كان فى حول الخ فرفعه (أى رفع يسأم) وقال لا أعرف فيه غيره لان أول الكلام خبر وهو واجب كأنه قال فى حول تقضى لبانات ويسأم سائم هذا معناه » اه وقال الاعلم « الشاهد فيه رفع يسأم لانه خبر واجب معطوف على تقضى واسم كان مضمر فيها والتقدير لقد كان الامر تقضى لبانات فى الحول الذى ثويت فيه ويسام من اقام به لطوله » اه ومحل الشاهد عند الشارح قوله ثواء حيث أبدله من حول مع حذف الضمير الذى يجب أن يتصل ببدل الاشتمال وانما سهل حذفه علم المخاطب به وارشاد الكلام اليه ويجوز نصب ثواء على تقدير ثويته ثواء . وفيـه روايات أخر لا تتعلق بالشاهد فنعرض عن ذكرها

الغلط » والنسيان ومثل ذلك لايكون فى القرآن ولا فى شعر أما القرآن فهو منزه عن الغلط وكذلك الشعر الفصيح لان الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه فاذا وجد غلطا أصلحه وانما يكون مثله فى بداة الكلام وما يجىء على سبيل سبق اللسان الى مالا يريده فيلغيه حتى كأنه لم يذكره وذلك نحو « مررت برجل حمار » كأنك أردت أن تقول مررت بحمار فسبق لسانك الى ذكر الرجل فتداركت وأبدلت منه ماتريده والاولى أن تأتى ببل للاضراب عن الاول *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو الذى يعتمد بالحديث وانما يذكر الاول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون فى الافراد ، قال سيبويه عقيب ذكره أمثلة البدل أراد رأيت أكثر قومك وثلثي قومك وصرفت وجوه أولها ولكنه ثني الاسم توكيداً ، وقولهم انه فى حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة فى كونهما تتمتين لما يتبعانه لا أن يعنوا اهدار الاول واطراحه ألا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك ﴾

قال الشارح : « الذى عليه الاعتماد » من الاسمين أعني البدل والمبدل منه هو الاسم الثانى وذكر الاول توطئة لبيان الثانى يدل على ذلك ظهور هذا المعني فى بدل البعض وبدل الاشتمال ألا ترى انك اذا قلت ضربت زيداً رأسه فالضرب انما وقع برأسه دون سائره وكذلك قولك سرق زيد ماله انما المسروق المال دون زيد ولذلك « قدر سيبويه هذا المعنى بقوله عقيب ذكره أمثلة البدل أراد رأيت أكثر قومك وثلثى قومك وصرفت وجوه أولها » كأنه أراد ان المعنى متعلق بالثانى حتى لو تركته ولم تذكره لألبس ألا ترى انك لو قلت ضربت زيدا وسكت لظن المخاطب ان الضرب وقع بجملته ولم يختص عضوا منه فعلمت بذلك ان المعتمد بالحديث هو الاسم الثانى والاول بيان فالبيان في البدل مقدم وفى النعت والتأكيد مؤخر ، واعلم انه قد اجتمع فى البدل ما افترق فى الصفة والتأكيد لان فيه ايضاحا للمبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة وفيه رفع المجاز وابطال التوسع الذى كان يجوز فى المبدل منه ألا تري انك اذا قلت جاءنى أخوك جاز أن تريد كتابه أو رسوله فاذا قلت زيد زال ذلك الاحتمال كما لو قلت نفسه أو عينه فلذلك قال صاحب الكتاب « وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون فى الافراد » يعني أنه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد مايحصل بالنفس والعين ومن البيان ما يحصل بالنعت ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما ، وقول النحويين « انه فى حكم تنحية الاول » الذي هو المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس ذلك على معنى الغائه وازالة فائدته بل على معنى ان البدل قائم بنفسه وأنه معتمد الحديث وليس مبيناً للمبدل منه كتبيين النعت الذى هو من تمام المنعوت والدليل على ان المبدل منه ليس بملغى ولا مطرحا أنك تقول زيد رأيت أباه عمراً فتجعل عمراً بدلا من أباه فلو كان المبدل مطرحا لكان تقدير الكلام زيد رأيت عمرا فتبقى الجملة التي هى خبر بلا عائد وذلك ممتنع ومما يدل أيضاً على انه ليس ملغى قول الشاعر

فكأنه

فـكأنّه لهقُ السَّراةِ كأنّه ما حاجبيهِ مُعيَّنٌ بسوادِ (١)

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والذى يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه فى حكم تكرير العامل بدليل مجىء ذلك صريحاً فى قوله عز وجل (للذين استضعفوا لمن آمن منهم) وقوله (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة) وهذا من بدل الاشتمال ﴾

قال الشارح : وقد أكد صاحب الكتاب كون البدل مستقلا بنفسه وأنه ليس من تتمة الاول كالنعت « بكونه فى حكم تكرير العامل » وذلك انك اذا قلت مررت بأخيك زيد تقديره مررت بأخيك بزيد واذا قلت رأيت أخاك زيدا فتقديره رأيت أخاك رأيت زيدا فذلك المقدر هو العامل فى البدل الا انه حذف لدلالة الاول عليه فالبدل من غير جملة المبدل منه هذا مذهب ابى الحسن الاخفش وجماعة من محققى المتأخرين كأبى على والرمانى وغيرهم والحجة لهم فى ذلك انه قد ظهر فى بعض المواضع فمن ذلك قوله تعالى (وقال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم) فقوله لمن آمن منهم بدل من الذين استضعفوا وهو بدل البعض لان المؤمنين بعض المستضعفين ، ومن ذلك قوله تعالى (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة)فقوله لبيوتهم بدل من لمن يكفر بالرحمن وهو بدل الاشتمال وقد أظهر العامل قالوا فلو كان العامل في البدل هو العامل فى المبدل منه لأدى ذلك الى محال وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان وهما اللام الاولى واللام الثانية اذ حروف الخفض لاتعلق عن العمل ، وقيل لابى على كيف يكون البدل ايضاحا للمبدل منه وهو من غير جملته فقال لما لم يظهر العامل فى البدل وانما دل عليه العامل فى المبدل منه واتصل البدل بالمبدل منه فى اللفظ جاز أن يوضحه ، وذهب سيبويه وأبو العباس محمد بن يزيد والسيرافى من المتأخرين الى أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه كالنعت والتأكيد وذلك لتعلقهما به من طريق واحد وأما ظهور العامل فى بعض المواضع فقد يكون

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم يعرف أحدها قائلا وعدتها خمسون كذا قال البغدادى لكن فى نسخة الكتاب المطبوعة: قال الاعشى وكانه لهق السراة البيت: ثم قال سيبويه « يريد كأن حاجبيه فأبدل حاجبيه من الهاء التى فى كأنه وما زائدة » اه فاما الاعلم فلم ينسب البيت لقائل كعادته حين يعرف القائل ثم قال « الشاهد فى بدل الحاجبين من الضمير المتصل بكأن وما زائدة مؤكدة للكلام ورد قوله معين على الضمير لا على الحاجبين وهو فى المعنى خبر عنهما لان الخبر انما يكون عن البدل لا عن المبدل منه لان المبدل منه ساقط فى التقدير فكأنه لغو » اه وقال أبو على « حاجبيه بدل من الضمير وما لا تكون الا زائدة وقد روعى الضمير المبدل منه في اللفظ بجعل معين مفرداً ولو روعى الذى هو حاجبيه لقيل معينان بالتثنية وقد يقال أن الحاجبين لما لزم أحدهما الآخر صار الاخبار عنهما كالاخبار عن الشىء الواحد وكذا حال ماهو مثنى فى البدن يجوز افراد خبره وصفته على المعنى وتثنيته على اللفظ كقوله

لمن زحلوقة زل لها العينان تنهل

فاخبر عن العينين بما يكون خبرا عن الواحد » اه وقوله لهق السراة فاللهق الابيض ليس بذى بريق كاليقق والسراة الظهر أو الوسط والمعين بزنة اسم المفعول الثور وقيل هو ثور بين عينيه سواد وصف الشاعر ثورا وحشيا شبه به بعيره فى حدته ونشاطه فيقول كانه ثور لهق السراة أى أبيض الظهر أسفع الخدين كأنما عين بسواد وكذلك بقر الوحش بيض كلها الا سفعة فى خدودها ومغابنها وأكارعها وقيل بل وصف جملا وسرعته وسيره وشبهه بثور وحشى فى سرعته والجملة التى هى كأنه ماحاجبيه الخ وصف للثور وترتيب الكلام كأن هذا الجمل ثور لهق السراة وما حول حاجبيه وعينيه أسود

توكيدا كما يتكرر العامل فى الشىء الواحد كقوله * يا بؤس للجهل ضرّارا لاقوام * (١) فاللام زائدة مؤكدة للاضافة ولولا ارادة الاضافة لكان يا بؤساً منونا ، ومن تكرار العامل للتأكيد قوله تعالى (أيعدكم أنكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) فوضع أن الثانية موضع أن الاولى وانما كررت للتأكيد وقوله (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) فأن الثانية مكررة تأكيدا فكذلك ههنا يجوز أن يكون تكرير الحرف تأكيدا ولو كان العامل مقدرا لكثر ظهوره وفشا استعماله وفى عدم ذلك دليل على ماذكرناه ، والمذهب الاول وعليه الاكثر ويؤيده قولك ياأخانا زيد بالضم لا غير ولولا كان العامل الاول لوجب نصبه كالنعت وعطف البيان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً بل لك أن تبدل أى النوعين شئت من الآخر قال الله عز وجل (الى صراط مستقيم صراط الله) وقال (بالناصية ناصية كاذبة) خلا أنه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة كناصية ﴾

قال الشارح : ليس الأمر فى البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت « فيلزم تطابقهما فى التعريف والتنكير » كما كان ذلك فى النعت لان النعت من تمام المنعوت وتحلية له والبدل منقطع من المبدل منه يقدر فى موضع الاول على ما ذكرنا فلذلك يجوز بدل المعرفة من المعرفة والنكرة من المعرفة والنكرة من النكرة والمعرفة من النكرة فمثال الأول وهو بدل المعرفة من المعرفة قولك مررت بأخيك زيد فزيد بدل من الأخ وكلاهما معرفة ومثله قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) فالصراط الاول معرفة باللام والثانى معرفة بالاضافة وقد أبدل منه لتأكيد البيان ومثال الثانى وهو بدل النكرة من المعرفة قولك مررت باخيك رجل صالح فرجل صالح نكرة وهو بدل من الأخ قال الله تعالى « (لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة) » فناصية نكرة وقد أبدلت من الناصية الأولى وهى معرفة « ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف » نحو الآية لان البيان مرتبط بهما جميعاً ، ومثال الثالث وهو بدل النكرة من النكرة قوله تعالى (ان للمتقين مفازاً حدائق وأعنابا) فقوله مفازاً نكرة وقد أبدل من النكرة وهو حدائق ومثله قول الشاعر

وكُنْتُ كَذِى رِجلَيْنِ رِجلٍ صَحِيحةٍ ورِجلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ فشَلَّتِ (٢)

---

(١) هذا عجز بيت للنابغة الذبيانى وكانت بنو عامر قد بعثت الى حصن بن حذيفة وعيينة بن حصن أن اقطعوا حلف ما بينكم وبين بنى أسد وألحقوهم ببنى كنانة ونحالفكم فنحن بنو أبيكم فلما هم عيينة بذلك قالت لهم بنو ذبيان اخرجوا من فيكم من الحلفاء ونخرج من فينا فأبوا فقال النابغة لزرعة بن عمرو العامرى :

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد يا بؤس للجهل ضراراً لاقوام
يأبى البلاء فلا يبغى بهم بدلا ولا نريد خلاء بعد أحكام
فصالحونا جميعاً أن بدى لكم ولا تقولوا لنا أمثالها عام

والشاهد فيه اقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه فى قوله يا بؤس للجهل توكيدا للاضافة وقوله خالوا أى تاركوا وقاطعوا ومنه قيل للمرأة خلية اذا طلقت وتقول خليت النبت أى قطعته ونصب ضرارا على الحال من الجهل والمعنى ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له

(٢) البيت من قصيدة لكثير عزة مطلعها

خليلى هذا ربع عزة فاعقلا قلوصيكما ثم أبكيا حيث حلت
ومسا ترابا كان قد مس جلدها وبيتاً وظلا حيث باتت وظلت

فأبدل قوله رجل صحيحة من قوله رجلين وكلاهما نكرة ومثال الرابع وهو بدل المعرفة من النكرة قولك مررت برجل زيد قال الله تعالى « وأنك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله » فالثاني معرفة بالاضافة وقد أبدله من الاول وهو نكرة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب تقول رأيته زيدا ومررت به زيدوصرفت وجوهها أولها ولا تقول بى المسكين كان الامر ولاعليك الكريم المعول والمضمر من المظهر نحو قولك رأيت زيدا اياه ومررت بزيد به والمضمر من المضمر كقولك رأيتك اياك ومررت بك بك ﴾

قال الشارح : اعلم أن البدل يتجاذبه شبهان شبه بالنعت وشبه بالتأكيد فكما أن المضمرات تؤكد فكذلك يبدل منها فهو فى ذلك كالمظهر وليس الامر فيه كالنعت على ماتقدم وهو فى ذلك على ثلاثة أضرب بدل مظهر من مضمر ومضمر من مظهر ومضمر من مضمر فمثال الأول وهو « بدل المظهر من المضمر » قولك « رأيته زيدا » واذاجرى ذكر قوم قلت أكرمونى اخوتك ومثله قوله تعالى (وأسروا النجوى الذين ظلموا) في أحد الوجوه ومثله قوله تعالى(ثم عموا وصموا كثير منهم) فالذين ظلموا بدل من المضمر وكذلك كثير وهـذا من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، وتقول « صرفت وجوهها أولها » فأولها بدل من المضمر المجرور الذي أضفت الوجوه اليه وهذا من بدل البعض من الكل لان الأول بعض وجوه الابل ومما جاء فى التنزيل من ذلك (وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره) أى ذكره وهو بدل من الهاء فى أنسانيه والمعنى وما أنسانى ذكره الا الشيطان ، ومن ذلك قول الشاعر

على حالةٍ لو أنَّ فى القوْم حاتِماً   على جودِهِ لضنَّ بالماء حاتِمِ (١)

والقصيدة من منتخبات شعر كثير والشاهد فيه ابدال رجل من رجلين وهما نكرتان وساغ ابدال رجل لوصفها ويختص مثل هذا باسم بدل المفصل من المجمل لانه أجمل أولا أنه أشبه من له رجلان ثم فصلهما بان احداهما صحيحة والثانية رمى فيها الزمان واذا كان المبدل منه مثنى وجب الاتيان باسمين ويروى رجل بالرفع فهو اماخبر مبتدأ محذوف تقديره هما رجل صحيحة الخ أو تقديره احداهما رجل صحيحة والاخرى رجل رمى فيها الزمان فالكلام على الاول جملة واحدة وعلى الثانى جملتان وأما مبتدأ حذف خبره وتقدير الكلام منهما رجل صحيحة ومنهما رجل رمى فيها الزمان وجملة رمى فيها الزمان على أى حال صفة لرجل الثانية وقدحذف مفعول رمى وكانه قال رمى فيها الزمان داء أو نحو ذلك وشلت أصله شللت من باب فرح والشلل آفة تصيب اليد أو الرجل فتيبس منها أوتسترخى

(١) هذا البيت من قصيدة للفرزدق وقبله

فلما تصافنا الاداوة أجهشت   الى غضون العنبرى الجراضم
فجاء بجلمود له مثل رأسه   ليشرب ماء القوم بين الصرائم

والشاهد فى قوله حاتم حيث جره على البدل من الضمير المتصل فى جوده . وكان يمكن الرفع على أنه فاعل لضن لكن لما كانت القوافي مجرورة وأمكن البدل عدل اليه فرارا من الاقواء وهو اختلاف حركة الروى وهو من عيوب الشعر وقوله على حالة هو جار ومجرور متعلق بقوله جاء فى البيت الذى قبله وقوله تصافنا هو من تصافن الماء أى اقتسامه بالحصص والاداوة ـ بكسر الهمزة ـ المطهرة وجمعه أداوى كمطايا وقوله أجهشت معناه أسرعت والغضون مكاسر الجلد واحده غضن بفتح فسكون والعنبرى نسبة الى بنى عنبر قبيلة والجراضم بضم الجيم الاحمر الممتلىء وقيل الاكول والجلمود الصخرة والصرائم جمع صريمة وهى معظم الرملة التى تنقطع من معظم الرمل وكان الفرزدق صافن رجلا من بنى العنبر بن عمرو بن تميم أداوة فسامه العنبرى أن يؤثره على نفسه ففعل فى ذلك يقول هذا

جر حاتما لما جعله بدلا من الهاء في جوده وأما الثانى وهو « بدل المضمر من المظهر » فقولك رأيت زيدا اياه » فاياه مضمر وزيد ظاهر وقد أبدل منه للبيان ومن ذلك « مررت بزيد به » الهاء ضمير مجرور وقد أبدله من زيد وأعاد الجار لانه لامنفصل للمجرور والمتصل لايقوم بنفسه وأما الثالث وهو « بدل المضمر من المضمر » فنحو ذلك « رأيته اياه » فاياه ضمير منفصل وهو بدل من الهاء في رأيته وهو ضمير متصل وساغ ذلك لان الضمير المنفصل يجرى عندهم مجرى الاجنبي ألا ترى أنهم لا يجيزون ضربتني ويجيزون ماضربت الا اياى واياى ضربت وتقول «مررت به به» فالضمير الثانى بدل من الاول وأعدت حرف الجر لماذكرناه من أن المجرور لامنفصل له والأقرب في هذا أن يكون تأكيداً لا بدلا لانك اذا أبدلت اسما من اسم وهما لمعين واحدة كان الثانى مرادفاً للاول ليعلم السامع بمجموعهما فأمااعادة اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد ، واعلم ان المضمرات كلهالك ان تبدل منها « الاضمير المتكلم والمخاطب» فلا يحسن البدل من كل واحد منهما عند أكثر النحويين لو قلت مررت بك زيد أو مررت بى زيد أو بى المسكين كان الامر لم يجز شيء من ذلك لان الغرض من البدل البيان وضمير المخاطب والمتكلم فى غاية الوضوح فلم يحتج الى بيان ، وقد أجاز ذلك أبو الحسن الاخفش واحتج بقوله تعالى (ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم) فقوله الذين خسروا أنفسهم عنده بدل من الكاف والميم وهو ضمير المخاطبين ولا دليل قاطع فى ذلك لانه يحتمل أن يكون الذين خسروا أنفسهم مبتدأ مستأنفاً وخبره فهم لا يؤمنون ، وقد أجمعوا فى جواز ذلك فى بدل الاشتمال نحو قول الشاعر

ذَرِيني إنَّ أمرَكِ لن يُطاعا   وما ألفيتَني حِلمِي مُضاعا (١)

وربما جاء أيضاً في بدل البعض نحو قوله

أوعدَني بالسِّجن والأداهِمِ   رِجلي فرِجلي شَثْنَةُ المَناسِمِ (٢)

فقوله حلمى بدل من الياء فى ألفيتني وهو منصوب من قبيل بدل الاشتمال وكذلك رجلى بدل من الياء فى أوعدنى والضميران للمتكلم وساغ ذلك هنا لان فيه ايضاحا اذ كان الثانى مما يشتمل عليه الاول أو بعضا منه وهو المراد بالكلام ولا تعلم كل واحد منهما الا ببيان فأما تمثيله بقوله رأيتك اياك ومررت بك بك فمن قبيل ابدال الشيء من الشيء وهو هو الا أنه أعاد حرف الجر لان المجرور لا منفصل له فاعرفه ❊

---

(١) سبق القول على هذا قريبا

(٢) هذا البيت للعديل العجلى وكان قد هجا الحجاج وهرب منه الى قيصر ملك الروم فطلبه الحجاج من القيصر فارسل به اليه فلما مثل بين يديه استعطفه فافرج عنه وأطلقه وقوله الاداهم هو جمع الادهم وهو القيد وقوله شثنة بشين مفتوحة فثاء مثلثة ساكنة فنون الغليظة الخشنة والمناسم جمع المنسم بزنة المجلس وهو فى الاصل اسفل خف البعير ولا يستعمل فى غيره الا فى ضرورة الشعر والشاهد فيه قوله رجلى حيث هى بدل بعض من كل من الضمير المتصل فى قوله أوعدنى واستشكلت البدلية بان البدل على نية تكرار العامل والرجل لا توعد بالسجن وأجيب بانها لما كانت سبباً للدخول ناسب ايعادها بذلك

عطف

عطف البيان

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة اذا ترجمت بها وذلك نحو قوله * أقسم بالله أبو حفص عمر * أراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه فهو كما ترى جار مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها ﴾

قال الشارح : عطف البيان مجراه مجرى النعت يؤتى به لايضاح ما يجري عليه وازالة الاشتراك الكائن فيه فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت نحو قولك مررت بأخيك زيد بينت الاخ بقولك زيد وفصلته من أخ آخر ليس بزيد كما تفعل الصفة فى قولك مررت بأخيك الطويل تفصله من أخ آخر ليس بطويل ولذلك قالوا ان كان له اخوة فهو عطف بيان وان لم يكن له أخ غيره فهو بدل ، وهو جار على ما قبله فى اعرابه كالنعت ان كان مرفوعا رفعت وان كان منصوباً نصبت وان كان مجروراً خفضت الا أن النعت انما يكون بما هو مأخوذ من فعل أو حلية نحو ضارب ومضروب وعالم ومعلوم وطويل وقصير ونحوها من الصفات وعطف البيان يكون بالاسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والاعلام نحو قولك ضربت أبا محمد زيداً وأكرمت خالدا أبا الوليد بينت الكنية بالعلم والعلم بالكنية قال الراجز « * أقسم بالله أبو حفص عمر (١) * » البيت لرؤبة وبعده

ما إن بها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ اِغْفِرْ لهُ اللهُمَّ إن كان فَجَرْ

يريد عمر بن الخطاب رضى الله عنه والشاهد انه بين الكنية حين توهم فيها الاشتراك بقوله عمر اذ كان العلم فيه أشهر من الكنية وهـذا معنى قوله « لقيامه بالشهرة دونها » يريد لقيام الثانى ان علماً وان كنية ، فالصفة تتضمن حالا من أحوال الموصوف يتميز بها وعطف البيان ليس كذلك انما هو تفسير الاول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه فى العرف والاستعمال من غير أن يتضمن شيئاً من أحوال الذات وهـذا معني قوله « ينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة اذا ترجمت بها » أى اذا فسرت بها ، وجملة الامر أن عطف البيان يشبه الصفة من أربعة أوجـه أحدها أن فيه بياناً للاسم المتبوع كما فى الصفة الثاني ان العامل فيه هو العامل فى الاول المتبوع بدليل قولك يازيد زيد وزيداً

(١) نسب الشارح هذا البيت لرؤبة بن العجاج وهو شيء لا أصل له فان رؤبة غير معدود في التابعين وليس هو من هذه الطبقة وقد مات فى سنة خمس وأربعين ومائة ونسبه قوم الى عبد الله بن كيسبة بكاف مفتوحة فياء مثناة ساكنة فسين مهملة مفتوحة بعدها باء موحدة النهدى وقال قوم هو لاعرابى ولم يذكر اسمه وكان قد وقف بين يدى عمر بن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين أبدع بى وأدمت بى راحلتى ودبر ظاهرها ونقب خفها فقال له عمر والله ما أظنك أنقبت ولا أحفيت فخرج ثم خرج عمر فاذا هو يقول :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
حقا ولا أجهدها طول السفر والله لو أبصرت نضوى ياعمر
وما بها عمرك من سوء الاثر عددتنى كابن سبيل قد حضر

فرق له عمر وأمر له ببعير ونفقة وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد به والناقة الدبراء من أصابها الدبر وهو جرح من الرحل والقتب وتقول دبرت وبابه فرح وأدبرت وأدبر الرجل اذا دبر بعيره والنقب وبابه فرح رقة خف البعير والنضو بكسر النون وسكون الضاد المعجمة المهزول

بالرفع على اللفظ والنصب على الموضع كما تقول يازيد الظريف والظريف وياعبد الله زيداً بالنصب كما تقول ياعبد الله الظريف الثالث انه جار عليه في تعريفه كالصفة الرابع امتناعه أن يجرى على المضمر كما يمتنع من الصفة ، ويفارقها من أربعة أوجه أحدها ان النعت بالمشتق أو ماينزل منزلة المشتق على ما تقدم ولا يلزم ذلك في عطف البيان لانه يكون بالجوامد الثانى ان عطف البيان لا يكون الا فى المعارف والصفة تكون فى المعرفة والنكرة الثالث ان النعت حكمه أن يكون أعم من المنعوت ولا يكون أخص منه ولا يلزم ذلك فى عطف البيان ألا ترى انك تقول مررت بأخيك زيد وزيد أخص من أخيك الرابع ان النعت يجوز فيه القطع فينتصب باضمار فعل أو يرتفع باضمار مبتدأ ولا يجوز ذلك فى عطف البيان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والذى يفصله لك من البدل شيئان أحدهما قول المرار

أنا ابنُ التَّارِكِ البَـكْرِىِّ بِشْرٍ عليه الطَّيْرُ ترْقُبُهُ وُقوعَا

لان بشراً لو جعل بدلا من البكري والبدل فى حكم تكرير العامل لكان التارك فى التقدير داخلا على بشر والثانى ان الاول ههنا هو مايعتمده الحديث وورود الثانى من أجل أن يوضح أمره والبدل على خلاف ذلك اذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث والاول كالبساط لذكره ﴾

قال الشارح : عطف البيان له شبه ببدل الشىء من الشىء وهو هو من حيث أن كل واحد منهما تابع وأن الثانى هو الاول فى الحقيقة فلذلك تعرض للفصل بينهما ، وجملة الامر أن عطف البيان يشبه البدل من أربعة أوجه أحدها أن فيه بياناً كما فى البدل الثانى أنه يكون بالاسماء الجوامد كالبدل الثالث (١) الرابع أن يكون لفظه لفظ الاسم الاول على جهة التأكيد كما كان فى البدل كذلك كقولك يازيد زيد زيداً كما تقول يازيد زيد وعلى ذلك قول رؤبة

إنِّى وأسْطَارٍ سُطِرْنَ سطرًا لَقائلٌ يانصْرُ نصرٌ نصرًا (٢)

ويفارقه من أربعة أوجه أحدها ان عطف البيان فى التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم يا أخانا زيداً والبدل فى التقدير من جملة أخرى على الصحيح بدليل قولهم يا أخانا زيد الثانى ان عطف البيان يجرى على ما قبله فى تعريفه وليس كذلك البدل لانه يجوز أن تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة من

(١) بياض بالأصل

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه وأنشده : يانصر نصرا نصرا بضم الاول ونصب الثانى والثالث ثم قال «وبعضهم ينشد يانصر نصر نصرا أي بضم الاول والثانى ونصب الثالث وتقول يازيد وعمرو ليس الا أنهما قد اشتركا فى النداء فى قوله يا وكذلك يازيد وعبد الله ويازيد لاعمرو ويازيد أوعمرو لان هذه الحروف تدخل الرفع فى الآخر كما دخل فى الاول وليس ما بعدها بصفة » اه قال الاعلم « الشاهد فيه نصبه نصرا نصرا حملا على موضع الاول لانه فى موضع نصب ولو رفع حملا على لفظ الاول لجاز لانه اسم مفرد عطف على الاول عطف البيان الذى يقوم مقام الوصف فجرى مجرى النعت المفرد فى جواز الرفع والنصب وقد خولف سيبويه فى هذا التقدير فجعل نصب نصر الثانى على المصدر والمعنى انصرنى نصرا وكرر للتوكيد والنصر ههنا بمعنى المعونة قال أبو عبيدة نصر الاول هو نصر بن سيار ونصر الثانى حاجبه فأغرى به أى عليك نصرا » اه واستشهاد الشارح هنا ليس على الرواية التى استشهد بها سيبويه ولكن على الرواية التى ذكرها الاعلم فى أثناء كلامه بقوله ولو رفع حملا على اللفظ الخ وقال العينى قال الصاغانى وليس البيت لرؤبة ومع ذلك ففى الرواية تصحيف وانما هو يا نضر بالضاد المعجمة » اه بتصرف

النكرة ولا يجوز ذلك في عطف البيان الثالث ان البدل يكون بالمظهر والمضمر وكذلك المبدل منه ولا يجوز ذلك فى عطف البيان الرابع ان البدل قد يكون غير الاول كقولك سلب زيد ثوبه وعطف البيان لايكون غير الاول ، وتبين الفرق بينهما بياناً شافياً فى موضعين أحدهما النداء نحو قولك يا أخانا زيداً ولو كان بدلا لقلت يا أخانا زيد بالضم ولم يجز نصبه ولا تنوينه لانه من جملة أخرى غير الاول كأنك قلت يا أخانا يازيد فالعامل الذي هو يا فى حكم التكرير ، وكذلك تبين الفرق بينهما في قولك أنا الضارب الرجل زيد ان جعلت زيداً عطف بيان جازت المسألة وان جعلته بدلا لم تجز لان حد عطف البيان أن يجرى الاسماء الصريحة مجرى الصفات فيعمل فيه العامل وهو فى موضعه بواسطة المتبوع والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تنحية الاول ووضعه موضعه مباشراً للعامل ، فأما قول المرار الاسدي

* أنا ابن التارك البكرى بشر الخ * (١) فان الشاهد فيه انه أضاف التارك الى البكرى على حد الضارب الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه وخفض بشراً عطف بيان على البكرى وأجراه عليه جرى الصفة على الموصوف هذا مذهب سيبويه ولو كان بدلا لم يجز التارك بشر لان حكم البدل أن يقدر فى موضع الاول وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد جواز الجر فى بشر عطف بيان كان أو بدلا وكان ينشد البيت * أنا ابن التارك البكرى بشراً * بالنصب والقول ما قاله سيبويه للسماع والقياس فأما السماع فان سيبويه رواه مجروراً قال سمعناه ممن يوثق به عن العرب ولا سبيل الى رد رواية الثقة وأما القياس فان عطف البيان تابع كالنعت وقد يجوز فى التابع مالا يجوز فى المتبوع ألا ترى انك تقول يا أيها الرجل ذو الجمة فتجعل ذو الجمة نعتاً للرجـل ولا يجوز أن يقع موقعه وكذلك تقول يازيد الطويل ولا يجوز يا الطويل ، وأما معنى البيت فانه وصف أباه بأنه صرع رجلا من بكر فوقعت عليه الطير وبه رمق فجعلت

---

(١) المرار بفتح الميم وتشديد الراء المهملة هو ابن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة ينسب تارة الى فقعس وهو أحد آبائه الاقربين وتارة الى أسد بن خزيمة بن مدركة وهو جده الاعلى وبعد البيت المستشهد به

علاه بضربة بعثت بليل نوائحه وأرخصت البضوعا

وقاد الخيل عائدة لكلب ترى لوجيفها رهجا مريعا

عجبت لقائلين صه لقوم علاهم يفرع الشرف الرفيعا

وقد استشهد الشارح بهذا البيت على ان بشرا عطف بيان من البكري ولا يجوز أن يكون بدلا من جهة ان البدل على نية تكرار العامل وأنت لو قلت أنا ابن التارك بشر بالجر على الاضافة كما كان البكرى مجرورا على اضافة التارك اليه لم يجز لان من شرط جواز اضافة مافيه أل كون المضاف اليه مشتملا عليها لكن قال الاعلم « وأجرى بشرا على لفظ البكرى عطف بيان عليه أو بدلا منه وان لم يكن فيه الالف واللام وجاز ذلك لبعده عن الاسم المضاف ولانه تابع والتابع يجوز فيه ما لايجوز فى المتبوع وقد خولف سيبويه في جر بشر وحمله على لفظ البكرى لانك لو وضعته لم يتسع لك ان تقول أنا ابن التارك بشر كما لا تقول الضارب زيد والصحيح ما أجازه سيبويه » اه وعند المبرد الرواية بنصب بشر واحتج بأنه انما جاز التارك البكرى تشبيها بالضارب الرجل فاذا جئت ببشر وجعلته بدلا صار مثل الضارب زيدا الذى لا يجوز فيه الا النصب ثم نقل عنه انه رجع عن ذلك الى رواية سيبويه وقال يجوز فى بشر المجرور أن يكون عطف بيان ولا يكون بدلا وذلك لان عطف البيان يجرى مجرى النعت سواء والتارك ان كان من الترك الذي بمعنى الجعل والتصيير فهو متعد لمفعولين الاول المضاف اليه والثانى جملة عليه الطير وان كان من الترك الذى بمعنى التخليه فهو متعد لمفعول واحد وهو المضاف اليه وجملة عليه الطير فى محل نصب حال من البكرى أو الجار والمجرور حال وقوله الطير فاعل له وجملة ترقبه حال من الطير وقوله وقوعا مفعول لاجله وأعربه الشارح اعرابين آخرين لكن الذى ذكرناه أوجه وأبلغ فى تأدية المعنى المقصود

ترقب موته لتتناول منه والوقوع جمع واقع كجالس وجلوس وهو ضد الطائر ونصبه على الحال اما من المضمر المستكن فى عليه واما من المضمر المرفوع فى ترقبه ، ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أن المقصود بالحديث فى عطف البيان هو الاول والثانى بيان كالنعت المستغنى عنه والمقصود بالحديث فى البدل هو الثانى لان البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمى مترادفان دليه والثانى منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الاول كالتوطئة والبساط لذكر الثانى وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة فان أردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع فى البيان وهو الثاني وان أردت البدل لم يصح النكاح لان الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثانى فاعرفه *

العطف بالحرف

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو نحو قولك جاءني زيد وعمرو وكذلك اذا نصبت أوجررت يتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما فى اعراب واحد والحروف العاطفة تذكر فى مكانها ان شاء الله ﴾

قال الشارح : هذا الضرب هو الخامس من التوابع ويسمى عطفاً بحرف ويسمى نسقاً فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين ومعني العطف الاشتراك فى تأثير العامل وأصله الميل كأنه أميل به الى حيز الاول وقيل له نسق لمساواته الاول فى الاعراب يقال ثغر نسق اذا تساوت أسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد ولا يتبع هذا الضرب الا بوسيطة حرف نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لزيد فى الاعراب بواسطة حرف العطف الذى هو الواو « وكذلك النصب والجر » نحوقولك رأيت زيداً وعمراً ومررت بزيد وعمرو ، وانما كان هـذا الضرب من التوابع لا يتبع الا بتوسط حرف من قبل أن الثانى فيه غير الاول فلم يتصل الا بحرف اذ كان يأتى بعد أن يستوفى العامل عمله وهو غير الاول فلم يتصل الا بحرف ، وأما ما كان الثانى فيه الاول فيتصل بغـير حرف كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل وان كان يأتى فى البدل ما الثانى فيه ليس الاول الا أنه بعضه أو معني يشتمل عليه وهو ضمير يعلقه بالاول فلذلك لم يحتج الى حرف فأما الغلط فليس بقياس مع أن البدل مستقل بالحديث ليس فى حكم التبع وان كان ظاهر لفظه يشعر بالتبعيـة ، فأما أدوات العطف فنذكر فى قسم الحـروف وفاء بترتيب الكتاب فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمضمر منفصله بمنزلة المظهر يعطف ويعطف عليه تقول جاءنى زيد وأنت ودعوت عمرا واياك وما جاءنى الا أنت وزيد وما رأيت الا اياك وعمرا واما متصله فلا يتأتي أن يعطف ويعطف عليه خلا أنه يشرط فى مرفوعه أن يؤكد بالمنفصل تقول ذهبت أنت وزيد وذهبوا هم وقومك وخرجنا نحن وبنو تميم قال الله عز وجل (فاذهب أنت وربك) وقول عمر بن أبى ربيعة

* قلت اذ أقبلت وزهر تهادى * من ضرورات الشعر وتقول في المنصوب ضربتك وزيدا ولا يقال مررت به وزيد ولكن يعاد الجار وقراءة حمزة والارحام ليست بتلك القوية ﴾

قال

قال الشارح : الاسماء فى عطفها والعطف عليها على أربعة أضرب عطف ظاهر على ظاهر مثله وعطف ظاهر على مضمر وعطف مضمر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر فأما « عطف الظاهر على الظاهر » فعلى ضربين أحدهما أن تعطف مفردا على مفرد نحو جاءنى زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو عطفت عمرا على زيد وكلاهما مفرد والغرض من ذلك اختصار العامل واشتراك الثانى فى تأثير العامل الاول فاذا قلت قام زيد وعمرو فأصله قام زيد قام عمرو فحذفت قام الثانية لدلالة الاولى عليها وصار الفعل الاول عاملا فى المعطوف والمعطوف عليه هذا مذهب سيبويه وجماعة من المحققين ، وكان غيره يزعم أن العامل فى الاسم المعطوف عليه العامل المذكور والعامل فى المعطوف حرف العطف بحكم نيابته عن المحذوف وهو رأى أبى على فاذا قلت قام زيد وعمرو فالعامل فى زيد العامل الاول والعامل فى عمرو حرف العطف ، وقال آخرون العامل فى المعطوف المحذوف فاذا قلت ضربت زيدا وعمرا فالمراد وضربت عمرا فحذفت الثانية لدلالة الاولى عليه وبقى عمله فى عمرا على ما كان كما قلت زيد عندك وأصله استقر عندك ثم حذفت استقر لدلالة الظرف عليه وبقى عمله فيه على ما كان كذلك ههنا ، والآخر « عطف جملة على جملة » نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد منطلق وبكر قائم ونحوها من الجمل والغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها والايذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الاولى والاخذ فى جملة أخرى ليست من الاولى فى شىء وذلك اذا كانت الجملة الثانية أجنبية من الاولى غير ملتبسة بها وأريد اتصالها بها فلم يكن بد من الواو لربطها بها فأما اذا كانت ملتبسة بالاولى بأن تكون صفة نحو مررت برجل يقوم أو حالا نحو مررت بزيد يكتب ونحوها لم تحتج الى الواو فاعرفه ، وأما المضمر فعلى ضربين منفصل ومتصل « فالمنفصل بمنزلة الظاهر » والمراد بالمنفصل عدم اتصاله بالعامل فيه نحو أنا وأنت وهو وستذكر فى موضعها وانما كانت بمنزلة الظاهر لعدم اتصالها بما يعمل فيها واستقلالها بأنفسها كما كانت الظاهرة كذلك والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول اياك ضربت واياى ضربت كما تقول ضربت نفسك وضربت نفسى ولا تقول ضربتنى ولا ضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول بالكلية واذ كان الضمير المنفصل عندهم جاريا مجرى الظاهر ومتنزلا منزلته كان حكمه كحكمه فلذلك تعطفه وتعطف عليه كما تفعل بالاسماء الظاهرة فتقول فى عطف الظاهر على المضمر أنت وزيد قائمان واياك أكرمت وعمرا وتقول فى عطف المضمر على الظاهر زيد وأنت قائمان وضربت زيدا واياك قال الشاعر

مُبَرَّأً من عُيوبِ الناس كلِّهِمُ   فاللهُ يَرْعَى أبا حَرْبٍ وإيَّانا (١)

عطف ايانا على الظاهر الذى هو ابا حرب ، وتقول « فى عطف المضمر على المضمر » أنت وهو قائمان واياك واياه ضربت قال الشاعر

لَيْتَ هذا الليلَ شهْرٌ   لا نرَى فيه عَرِيبا (٢)

(١) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ولا نسبه الاعلم ولم أعثر على نسبته الى قائله وقد استشهد الشارح به لعطف الضمير وهو ايانا على الظاهر وهو قوله أبا حرب ومفردات البيت ظاهرة المعنى

(٢) نسب الاعلم هذا الشاهد الى عمر بن أبى ربيعة المخزومى ونسبه صاحبا الاغانى والصحاح الى العرجى وهو عبدالله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان وقد استشهد به الشارح لعطف الضمير على الضمير فى قوله ليس اياى واياك وهو عند

ليس إيّاىَ وإيّا كِ ولا نخشى رقيبا

« وأما المضمر المتصل فلا يصح عطفه » لاتصاله بما يعمل فيه والعطف انما هو اشتراك فى تأثير العامل ومحال أن يعمل فى اسم واحد عاملان فى وقت واحد ، وأما العطف عليه فانه لا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع أو منصوب الموضع أو مجرور الموضع « فان كان مرفوع الموضع » لم يجز العطف عليه الا بعد تأكيده نحو زيد قام هو وعمرو وقمت أنا وزيد قال الله تعالى (اسكن أنت وزوجك الجنة) لما أراد العطف على الضمير فى اسكن أكده بالضمير المنفصل ثم أتى بالمعطوف ، ومثله قوله تعالى (انه يراكم هو وقبيله) أكد الضمير المرفوع فى يراكم ثم عطف عليه ولو قلت زيد قام وعمرو بعطف عمرو على المضمر المستكن فى الفعل لم يجز ولكان قبيحاً الا أن يطول الكلام ويقع فصل فحينئذ يجوز العطف ويكون طول الكلام والفاصل سادا مسد التأكيد نحو قوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاؤكم) بالرفع فى قراءة بعضهم فانه عطف الشركاء على المضمر المرفوع فى اجمعوا حين طال الكلام بالمفعول ونحوه قوله (ما أشركنا ولا آباؤنا) عطف الآباء على المضمر المرفوع حين وقع فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفى وهو لا فأما قوله

قُلتُ إذ أقبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى كنِعاجِ المَلا تعسَّفْنَ رَمْلا (١)

قد تَنقَّبْنَ بالحريرِ وأبْدَيْـــنَ عيوناً حُورَ المدامعِ نُجْلا

فان الشعر لعمر بن أبى ربيعة والشاهد فيه عطف زهر على المضمر المستكن فى الفعل ضرورة وكان الوجه أن يقول اذ أقبلت هى وزهر فيؤكد الضمير المستكن ليقوي ثم يعطف عليه ، والزهر جمع زهراء وهى البيضاء المشرقة وتهادى أى يمشين مشياً رويدا بسكون والنعاج بقر الوحش شبه النساء بها فى سكون المشى فيه وتعسفن ركبن واذا مشت فى الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة المشى فيه والملا الفلاة الواسعة ومع ذلك فانه يتفاوت قبحه فقولك زيد ذهب وعمرو أو قم وعمرو أقبح من قولك قمت وعمرو لان الضمير فى قمت له صورة ولفظ وليس له فى قولك قم وعمرو صورة وقولك قمت وزيد أقبح من قولك قمنا وزيد لان الضمير فى قمت على حرف واحد فهو بعيد من لفظ الاسماء والضمير فى قمنا على حرفين

سيبويه شاهد لاختياره فصل الضمير فى خبر كان وأخواتها قال الاعلم « الشاهد فى اتيانه بالضمير بعد ليس منفصلا لوقوعه موقع خبرها والخبر منفصل من المخبر عنه فكان الاختيار فصل الضمير اذا وقع موقعه واتصاله بليس جائز لانها فعل وان لم تقو قوة الفعل الصحيح » وليس فى البيت تحتمل وجهين الاول أن تكون فى موضع الموصف لقوله عريبا وكأنه قال لا نرى أحدا غيرى وغيرك والثانى أن تكون دالة على الاستثناء دلالة الا وعريب حينئذ بمعنى معرب أي متكلم يحدث عنا والمعنى على هذا لا نرى متكلما يخبر عنا ويعرب عن حالنا

(١) من كلمة له يقولها فى حميدة جارية ابن ماجه ومطلعها

حمل القلب من حميدة ثقلا ان فى ذاك للفـؤاد لشغلا

والشاهد فيه عطف قوله زهر على الضمير المستتر فى قوله أقبلت من غير أن يفصل بينهما بالضمير البارز وهو عند البصريين من ضرورات الشعر . وأجازه الكوفيون واستدلوا بهذا البيت ونحوه ويجاب عن هذا البيت بأن الواو لا يجب أن تكون عاطفة لجواز أن تكون حالية والجملة بعدها مبتدأ وخبر فى محل النصب على الحال ... والملا { ويروى الفلا بالفاء الموحدة } هو الارض الواسعة وقيل هو مكان بعينه وفيه يقول ذو الرمة { وقيل هو لامرأة نجومية } :

ألا حبذا أهل الملا غير أنه اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

فهو أقرب الى الاسماء وعلى هذا كلما قوى لفظ الضمير وطال كان العطف عليه أقل قبحاً « فان قيل » ولم كان العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد قبيحاً قيل لان هذا الضمير فاعل وهو متصل بالفعل فصار كحرف من حروف الفعل لان الفاعل لازم للفعل لا بد له منه ولذلك تغير له الفعل فتقول ضربت وضربنا فتسكن الباء وقد كانت مفتوحة وكونه متصلا غير مستقل بنفسه يؤكد ما ذكرنا من شدة اتصاله بالفعل ور بما كان مستترا مستكنا فى الفعل نحو قم واضرب وزيد قام وضرب ونحـو ذلك واذ كان بمنزلة جزء منه وحرف من حروفه قبح العطف عليه لانه يصير كالعطف على لفظ الفعل وعطف الاسم على الفعل ممتنع وانما كان ممتنعا من قبل أن المراد من العطف الاشتراك فى تأثير العامل وعوامل الافعال لا تعمل فى الاسماء لا بل ربما كان الفعل مبنياً إما ماضياً وإما أمراً فلا يكون له عامل فلذلك قبح أن تقول قمت وزيد حتى تقول قمت أنا وزيد فتؤكده فيكون التأكيد منبهاً على الاسم ويصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد وان لم يكن فى الحقيقة معطوفاً عليه اذ لو كان معطوفاً عليه لكان تأكيداً مثله وليس الامر كذلك لان المراد اشراكه فى عمل الفعل لا فى التأكيد ، « وان كان المضمر المتصل منصوب الموضع » نحو الهاء فى ضربته والكاف فى ضربك جاز العطف عليه من غير تأكيد فان أكدته كان أحسن شئ فان لم تؤكده لم يمتنع العطف عليه فتقول ضربته وزيداً وأكرمته وعمرا قال الشاعر

* فان الله يعلمني ووهباً * (١) عطف وهباً على الياء فى يعلمني من غير تأكيد وذلك من قبل ان الضمير المنصوب فضلة فى الكلام يقع كالمستغنى عنه ولذلك يجوز حذفه واسقاطه نحو قولك ضربت وقتلت ولا تذكر مفعولا وانمـا اتصل بالفعل من جهة اللفظ والتقدير فيه الانفصال ولذلك لا تغـير له الفعل من جهة اللفظ فتقول ضربك وضربه فيكون آخر الفعل مفتوحا كما كان قبل اتصال الضمير به « وأما اذا كان الضمير مخفوضا » لم يجز العطف عليه الا باعادة الخافض لو قلت مررت بك وزيد أو به وخالد لم يجز حتى تعيد الخافض فتقول مررت بك وبزيد وبه وبخالد من قبل ان الضمير صار عوضا من التنوين والدليل على استوائهما قولهم ياغلام فيحذفون الياء التى هى ضمير كما يحذفون التنوين وانما استويا لانهما يجتمعان فى انهما على حرف واحد وانهما يكملان الاسم الاول ولا يفصل بينهما ولا يصح الوقف على ما اتصلا به دونهما وليس كذلك الظاهر المجرور لانه قد يفصل بالظرف بينهما نحو قوله

لمّا رأتْ ساتيدَما استعبرتْ   للهِ درُّ اليومَ مَن لامَها (٢)

والمراد لله در من لامها اليوم ومثله قول الآخر

كأنَّ أصواتَ من إيغالِهنَّ بنا   أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ (٣)

---

(١) هذا صدر بيت للنمر بن تولب وعجزه * ويعلم أن سيلقاه كلانا * وقد مر الكلام عليه فى باب الاضافة

(٢) البيت لعمرو بن قيئة وقد مر الكلام عليه مستوفى أثناء باب الاضافة والشاهد فيه الفصل بين المتضايفين بالظرف ومثله قول أبى حية النميرى

كما خط الكتاب بكف يوماً   يهودى يقارب أو يزيل

(٣) البيت لذى الرمة والشاهد فيه اضافة أصوات الى أواخر الميس مع الفصـل بينهما بالجار والمجرور وقد سبق القول فيه أثناء باب الاضافة

والمراد أصوات أواخر الميس ففصل بينهما بالجار والمجرور ضرورة ، ولو كان مكان الياء ظاهر فى نحو يا عباد لما حذف ، وقال أبو عثمان لما صح مر زيد وأنت صح مررت أنت وزيد ولما صح كلمت زيدا واياك صح كلمتك وزيدا ولما امتنع مررت بزيد وك امتنع مررت بك وزيد لان المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصح فى أحدهما الا ما صح فى الآخر فلما لم يكن للمخفوض ضمير منفصل يصح عطفه على الظاهر لم يصح عطف الظاهر عليه فلما لم يصح وأريد ذلك أعيد الخافض وصار من قبيل عطف الجملة على الجملة اذ كان عاملا ومعمولا ولم يجز ذلك الا فى ضرورة الشعر نحو قوله

فاليومَ قرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا فاذهَبْ فما بكَ والأيَّامِ من عَجَبِ (١)

عطف الايام على المضمر المتصل بالباء وذلك قبيح انما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام ، وأما قوله تعالى (اتقوا الله الذى تساءلون به والارحام) بجر الارحام فى قراءة حمزة فان أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظرا الى العطف على المضمر المخفوض وقد رد أبو العباس محمد ابن يزيد هذه القراءة وقال لا تحل القراءة بها وهذا القول غير مرضى من أبى العباس لانه قد رواها امام ثقة ولا سبيل الى رد نقل الثقة مع انه قد قرأها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وابراهيم النخعي والاعمش والحسن البصرى وقتادة ومجاهد واذا صحت الرواية لم يكن سبيل الى ردها ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض أحدهما أن تكون الواو واو قسم وهم يقسمون بالارحام ويعظمونها وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ويكون قوله (ان الله كان عليكم رقيباً) جواب القسم والوجه الثانى أن يكون اعتقد ان قبله باء ثانية حتى كأنه قال وبالارحام ثم حذف الباء لتقدم ذكرها كما حذفت فى نحو قولك بمن تمر أمر وعلى من تنزل أنزل ولم تقل أمر به ولا أنزل عليه لانها مثلها فى موضع نصب وقد كثر عنهم حذف حرف الجر وأنشد

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم يعرف قائلها والشاهد فيه عطف الايام على الضمير المتصل المجرور بالباء من غير اعادة الجار وذلك عند البصريين قبيح لا يجوز الا فى ضرورة الشعر وهو عند الكوفيين جائز فى السعة بدليل قوله تعالى { واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام } فى قراءة حمزة بجر الارحام عطفاً على الهاء فى به وقوله تعالى { قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم } فان ما عطف على الضمير المجرور بفى • وقوله تعالى { لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة } فان المقيمين عطف على الكاف فى اليك أو الكاف في قبلك وبدليل قول الشاعر

أكر على الكتيبة لا أبالى أفيها كان حتفى أم سواها

فان سواها عطف على ها فى قوله فيها ، وقوله الآخر

هلا سألت بذى الجماجم عنهم وأبى نعيم ذى اللواء المحرق

فان قوله أبى نعيم عطف على هم فى قوله عنهم ، ومثله قوله الآخر

تعلق فى مثل السوارى سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف

فقوله الكعب عطف على ها فى بينها والجواب عن هذا بأن الواو فى قوله تعالى { والارحام } للقسم لا للعطف . وما فى قوله { وما يتلى عليكم } عطف على لفظ الجلالة أى أن الله يفتيكم والقرآن كذلك . وأن المقيمين نصب على المدح والابيات ان سلم حملها على ما قيل فهى من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها

رسم

رَسْمِ دارٍ وقفتُ فى طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الحَياةَ مِن جَلَلِهْ (١)

والمراد رب رسم دار وقفت فى طلله ، وكان رؤبة اذا قيل له كيف أصبحت يقول خير عافاك الله أي بخير فيحذف الباء لدلالة الحال عليه ، وحذف حرف الجر ههنا وتبقية عمله من قبيل حذف المضاف فى قوله

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امرَءاً   ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارَا (٢)

والمراد وكل نار الا انه حذف كلا الثانية لتقدم ذكرها وبقى عملها ومثله قول الآخر

تُعلَّقُ فى مثْلِ السَّوارِى سُيُوفُنا   ومابَيْنَها والـكَعْبِ غُوطٌ نَفانِفُ (٣)

والمراد وما بينها وبين الكعب الا انه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقى عمله الا ان حذف المضاف أسهل أمرا وأقرب متناولا لان حرف الجر يتنزل منزلة الجزء مما جره ولا يجوز الفصل بينهما بظرف ولا غيره ويحكم عليهما باعراب واحد وليس كذلك المضاف والمضاف اليه ، ونظير الآية قول الشاعر أنشده المبرد فى الكامل

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجونا وتَشْتِمُنا   فاذْهبْ فما بكَ والايَّامِ من عَجَبِ (٤)

والقول فيه كالآية فاعرفه ان شاء الله تعالى *

ومن أصناف الاسم المبنى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو الذى سكون آخره وحركته لا بعامل وسبب بنائه مناسبته مالا تمكن له بوجه قريب أو بعيد بتضمن معناه نحو أين وأمس أو شبهه كالمبهمات أو وقوعه موقعه كنزال أو مشاكلته للواقع موقعه كفجار وفساق أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادي المضموم أو اضافته اليه كقوله عز

---

(١) البيت لجميل بن عبدالله بن معمر العذرى وبعده

موحشاً ما ترى به أحداً   تنسج الريح ترب معتداه

وصريعاً بين الثمام ترق   عازفات المدب فى أسله

والشاهد فيه جر رسم دار برب محذوفة وأصل الكلام رب رسم دار ، وقد ذكرنا ذلك فى تعليقاتنا وفصلناه تفصيلا شافياً . ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالارض ، والطلل ما شخص من آثار الديار ، وقوله أقضى معناه أموت والفاقة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وقوله من جلله فقيل أراد من أجله وقيل أراد من عظيم أمره فى عينى

(٢) البيت لابى داود وأراد وكل نار توقد بالليل ناراً فحذف كلا لما جرى ذكره فى الكلام أولا مع أنه قدم المجرورين ولو أنه كان قد أتى بالمنصوبين أولا حتى كان نظم كلامه هكذا :

أتحسبين امرأ كل امرىء   ونار توقد بالليل ناراً

لم يجز حتى يظهر كلا . وقد سبق القول على هذا البيت من باب الاضافة

(٣) ذكرنا هذا البيت عند ذكرنا شواهد الكوفيين التى استدلوا بها على جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار فى أول هذه المسألة وتقدير البيت عندهم أن الكعب معطوف على الضمير المتصل المجرور باضافة الظرف وهو عند البصريين كما قدره الشارح فلا يكون البيت من العطف على الضمير المجرور وانما يكون فيه حذف المضاف وذلك جائز لا ضرورة فيه

(٤) سبق هذا البيت قريباً ، ويريد الشارح بأن القول فيه كالقول فى الآية أنه يوجه على أن الواو فى قوله « والايام » ليست عاطفة بل هى للقسم كما قدرت فى قوله جر ذكره « والارحام » فى قراءة حمزة بالجر ، وعلى هذا فلم يبق من أدلة الكوفيين من غير رد الا قول الشاعر * أفيها كان حتفى أم سواها * ويجاب عنه بأن سواها منصوب على الظرف لا مجرورة بالعطف

وعلا (من عذاب يومئذ) و (هذا يوم لا ينطقون) فيمن قرأهما بالفتح وقول أبي قيس بن رفاعة

لمْ يَمنعِ الشّربَ منها غيرَ أنْ نطقتْ ... حمامةٌ فى غصونٍ ذاتِ أوقالِ

وقول النابغة * على حين عاتبت المشيب على الصبي *

قال الشارح : البناء يخالف الاعراب ويضاده من حيث كان البناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحدا من السكون أو الحركة لا لشئ أحدث ذلك من العوامل فحركة آخره كحركة أوله فى اللزوم والثبات بخلاف الاعراب وانما سمى بناء لانه لما لزم ضرباً واحدا ولم يتغير تغير الاعراب سمي بناء مأخوذ من بناء الطين والآجر لان البناء من الطين والآجر لازم موضعه لايزول من مكان الى غيره وليس كذلك ماليس ببناء من نحو الخيمة وبيت الشعر فانها أشياء منقولة من مكان الى مكان ، والقياس في الاسماء أن تكون معربة كلها من قبل انها سمات على مسميات وتلك المسميات قد يسند اليها فعل فتكون فاعلة وقد يقع بها فعل فتكون مفعولة وقد يضاف اليها غيرها على سبيل التعريف فاستحقت الاعراب للدلالة على هذه المعانى المختلفة وما بني منها فبالحمل على مالا تمكن له من الحروف والأفعال لضرب من المناسبة فالمبني من الاسماء هو الخارج من التمكن الى شبه الحروف أو الافعال والمراد بالتمكن فى الاسماء تعاقب التعريف والتنكير بالعلامة عليه وأما ما لا تمكن له فلا يتعرف نكرته ولا يتنكر معرفته فرجل وفرس متمكنان لتعاقب التنكير والتعريف عليهما نحو قولك رجل وفرس والرجل والفرس وأما زيد وعمرو ونحوهما من الاعلام فمتمكنان لانهما قد يتنكران اذا ثنيا فيقال الزيدان والعمران اذا أريد تعريفهما وأما هـذا ونحوه فانه غير متمكن لانك لا تقول الهذان وأما كم وكيف ونحوهما فانهما غير متمكنين لانهما نكرتان لاتتعرفان «والاسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة » تضمن معني الحرف ومشابهة الحرف والوقوع موقع الفعل المبنى فكل مبني من الاسماء فانما سبب بنائه ما ذكر أو راجع الى ما ذكر فأين وكيف ونظائرهما بنيا لتضمنهما معنى الحرف والاسماء المضمرة والموصولة ونظائرها مبنية لمضارعة الحرف والفرق بين ماتضمن معنى الحرف وما ضارعه أن مضارعة الحرف انما هى مشابهة بينهما فى خاصة من خواص الحرف والمراد بالحرف جنس الحروف لاحرف مخصوص على ما سيذكر فى موضعه وتضمنه معنى الحرف أن ينوى مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي حتى كأنه موجود فيه وكأن الاسم وعاء لذلك الحرف ولذلك قيل تضمن معناه اذ كل شيء اشتمل على شيء فقد صار متضمناله ألا ترى أن أين وكيف يفيدان الاستفهام كما تفيده الهمزة فى قولك أفى الدار زيد ونزال وتراك ونحوهما من أسماء الافعال بنيا لانهما وقعا موقع انزل واترك فهذه أصول علل البناء فقوله «وسبب بنائه مناسبته مالا تمكن له بوجه قريب أو بعيد » يريد مناسبة الحرف أو فعل الامر فانه لا تمكن لها بوجه بخلاف الاسماء المبنية فان لها تمكنا فى الاصل وبعضها أقرب الى المتمكنة من بعض فأقربها من المتمكنة ما كان مبنيا علي حركة نحو يا زيد ويا حكم وأبعدها منها ما كان مبنيا على السكون اذ الاسماء المتمكنة متحركة متصرفة فأراد أنها فى البناء محمولة على ما لا حظ له فى التمكن بوجه قريب نحو الاسماء المبنية على حركة ولا بوجه بعيد نحو الاسماء المبنية على السكون وما عدا ذلك فمحمول عليها أو راجع اليها نحو « فجار وفساق » فانهما وان لم يكونا واقعين

موقع

موقع الفعل فانهما مضارعان لما وقع موقعه وهو نزال وتراك فبنيا كبنائه ونحو « المنادى » في يا زيد ونحوه مماهو مفرد فانه وان لم يكن مشابها للحرف فهو واقع موقع أنت من حيث كان مخاطبا واسماء الخطاب مبنية وستذكر مستوفى فاما « يومئذ » وحينئذ وساعتئذ ففيه وجهان البناء والاعراب فالاعراب على الاصل والبناء لانه ظرف مبهم أضيف الى غير متمكن من الاسماء فاكتسى منه البناء لان المضاف يكتسي من المضاف اليه كثيرا من أحكامه وقد أجروا غيرا ومثلا مجرى الظرف فى ذلك لابهامهما نحو قوله تعالى (انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فان مثلا مبنية لاضافتها الى غير متمكن وهو أمثل وجوهها فأما قوله * لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت الخ(١) * فالبيت لابى قيس بن رفاعة وقيل لرجل من كنانة والشاهد فيه أنه بني غيرا على الفتح لاضافتها الى غير متمكن وان كان فى موضع رفع « فان قيل » فان والفعل فى تأويل المصدر وكذلك أن المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن فحينئذ غير ومثل قد أضيفتا الى متمكن فلم وجب البناء « قيل » كون أن مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري والاسم غير ملفوظ به وانما الملفوظ به فعل وحرف فلما أضيفتا الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافة بنيتا معها لان الاضافة بابها أن تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت ههنا عن بابها بني الاسم وسيوضح بأكثر من ذلك ، يقول لم يمنعنا من التعريج على الماء الا صوت حمامة ذكرتنا من نحب فهيجنا وحثنا على السير ، والاوقال الاعالى ومنه التوقل وهو الصعود فيه ، ونحو ذلك « قول النابغة »

على حينَ عاتَبْتُ المَشيبَ على الصِّبي ... وقُلتُ ألَمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ(١)

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه يرويه برفع غير ثم يقول « وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذى فى موضع الرفع فقال الخليل هذا كنصب بعضهم يومئذ فى كل موضع فكذلك غير ان نطقت » اه . وهو يقول قبل انشاد البيت « والحجة على أن هذا فى موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً » اه والشاهد فيه بناء غير على الفتح لاضافتها الى غير متمكن وان كانت فى موضع رفع وذلك من جهة أن أن حرف توصل بالفعل وانما تؤول اسماً مع ما بعدها من صلتها لانها دالة على المصدر ونائبة منابه فى المعنى فلما أضيفت غير اليها مع لزومها للاضافة بنيت معها ، واعرابها على الاصل جائز حسن ، ونظير بنائها بناء أسماء الزمان اذا أضيفت الى الجمل والافعال كقولك عجبت من يوم قام زيد ومن يوم زيد قائم ، وذلك لان حق الاضافة أن تقع على الاسماء المفردة دون الافعال والجمل فلما خرجت هنا عن أصلها بنى الاسم . والاوقال هى الاعالى ومنه التوقل فى الجبل وهو الصعود فيه ، والمعنى أنه لم يمنعنا من التعريج على الماء والاستقاء منه الا صوت حمامة ناحت فوق أعالى الغصون فأذكرتنا بمن نحب فهيجتنا وحثتنا على السير والسرعة فيه لنصل الى أحبائنا

(٢) البيت للنابغة من قصيدة له يمدح فيها النعمان بن المنذر ويعتذر اليه مما سعى به مرة بن ربيع بن قريع بن عوف بن كعب ويهجو مرة بن ربيع هذا ، ومطلعها :

عفا ذو حسا من فرتنا فالفوارع ... فجنبا أريك فالتلاع الدوافع

فمجتمع الاشراج غير رسمها ... مصايف مرت بعدنا ومرابع

وقبل البيت المستشهد به :

فكفكفت منى عبرة فرددتها ... على النحر منها مستهل ودامع

وبعده : وقد حال هم دون ذلك شاغل ... مكان الشغاف تبتغيه الاصابع

وقوله ذو حسا هو مكان بعينه فى بلاد مرة ، وقوله فرتنا قيل هو اسم امرأة وقيل هو قصر ، والفوارع — بالفاء الموحدة — جمع فارعة وهى أعلى الجبل ومنه يقال انزل بفارعة الجبل واحذر أسفله ، وتطلق الفارعة أيضاً على المستفلة فهو ضد ، وقيل الفوارع تلال مشرفات المسايل ، وأريك موضع ، والتلاع جمع تلعة وهى مجرى الماء من أعلى الوادي وهى أيضاً ما انهبط من الوادي والاشراج مسايل الماء من الحرة الى السهل والمصايف جمع مصيف من الصيف والمرابع جمع مربع من الربيع ، ويروى بدل { فكفكفت منى عبرة } فقالت الخ والعبرة هى الدمعة والنحر الصدر والمستهل

الشاهد فيه اضافة حين الى الفعل الماضى وبناؤه لذلك على الفتح والاعراب جائز على الاصل غير ان البناء ههنا أوجه منه فى قوله غير ان نطقت لان الظرف ههنا مضاف الى فعل محض وفى قوله غير ان نطقت مضاف الى اسم متأول فكان الاعراب فيه أظهر ، وصف انه بكي على الديار زمن مشيبه ومعاتبته لنفسه على صباه وطربه والوازع الناهى وأوقع الفعل على المشيب اتساعا والمعنى عاتبت نفسى على الصبى لمكان شيبي فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والبناء على السكون هو القياس والعدول عنه الى الحركة لاحد ثلاثة أسباب للهرب من التقاء الساكنين فى نحو هؤلاء ولئلا يبتدأ بساكن لفظا أو حكما كالكافين التى بمعنى مثل والتى هى ضمير ولعروض البناء وذلك فى نحو يا حكم ولا رجل في الدار ومن قبل ومن بعد وخمسة عشر ﴾

قال الشارح : القياس فى كل مبني أن يكون ساكناً وما حرك من ذلك فاملة فاذا وجدت مبنياً ساكناً فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه لان ذلك مقتضى القياس فيه فان كان متحركا فلك أن تسأل عن سبب الحركة وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات وانما كان القياس فى كل مبنى السكون لوجهين أحدهما ان البناء ضد الاعراب وأصل الاعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعانى المختلفة فوجب أن يكون البناء الذي هو ضده بالسكون والوجه الثاني أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة الى السكون فلا يؤتى بها الا لضرورة تدعو الى ذاك ، « والاسباب الموجبة لتحريك المبنى أحد ثلاثة أشياء » الفرار من التقاء الساكنين والبداءة بالحرف الساكن لفظا أو حكما وأن يكون المبني له حالة تمكن فالاول نحو أين وهؤلاء وحيث أصل حركة التقاء الساكنين الكسرة وانما يعدل عنها لضرب من الاستحسان من قبل أنا رأينا الكسرة لا تكون اعراباً الا باقتران التنوين بها أو مايقوم مقامه وقد يكون الضمة والفتحة اعرابين من غير تنوين يصحبهما ولا شيء يقوم مقام التنوين نحو ما لاينصرف والافعال المضارعة فاذا اضطررنا الى تحريك الساكن حركناه بحركة لا توهم فيه الاعراب وهى الكسرة « وأما تحريك الحرف لئلا يبتدأ بساكن » فنحو همزة الاستفهام وواو العطف وفائه والقياس فى هذه الحروف أن تكون سواكن وانما الحركة فيها لاجل وقوعها أولا وهذا حكم كل حرف فى أول كل كلمة يبتدأ بها من اسم أو فعل أو حرف لا يكون الا متحركا ، وقوله « لفظا أو حكما » فالمراد باللفظ ماذكرناه من نحو واو العطف وألف الاستفهام وكاف التشبيه فى نحو زيد كالاسد فهذه الحروف ونظائرها لاتكون أبداً الا مفتوحة لوقوعها أولا لفظا وأما كونها أولا فى الحكم فنحو كاف ضمير المفعول من نحو ضربك وأكرمك فهذه الكاف منفصلة فى الحكم يبدأ بها في التقدير والمفعول فضلة غير لازم للفعل ولذلك لاتسكن له الفعل اذا اتصل بضميره كما سكنته افاعل ، واعلم ان أصحابنا يقولون ان الابتداء

السائل المنصب والدامع الذى يراق الدمعة من العين ، ويروى بدل { عاتبت المشيب } عاينت الخ والمعاتبة هى المؤاخذة والمعاينة الرؤية والمشاهدة والوازع الذي يكف الانسان ويردعه ، والشناف حبة القلب أو هو داء يكون تحت الشراسيف فى الشق الايمن تلمسه أصابع المتطببين . والشاهد فى البيت اضافة حين الى الفعل وبناؤها معه على الفتح كأنه جعل حين وعاتبت اسما واحداً واعرابها جائز على الاصل كما ذكرنا فى البيت السابق ، وصف أنه بكى على الديار فى حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على صباه وطربه

بالساكن لا يكون فى كلام العرب وقد أحاله بعضهم ومنع من تصوره ولا شبهة فى الامكان ألا ترى انه يجوز الابتداء بالساكن اذا كان مدغماً نحو ثاقلتم تخذتم فى تثاقلتم واتخذتم ويؤيد ذلك وأنه من لغة العرب أنهم لم يخففوا الهمزة اذا وقعت أولا بأى حركة تحركت نحو أحمد وابراهيم ونحو قوله

* أأن رأت رجلا أعشى * (١) لان فى تخفيفها تضعيفاً للصوت وتقريبا له من الساكن فامتناعهم من تخفيف الهمزة مع إمكان تخفيفها والنطق بها دليل على ان ذلك من لغة العرب وذلك من قبل ان المبتدئ بالنطق مستجم مستريح فيعظم صوته والواقف تعب حسير يقف للاستراحة فيضعف صوته ، وأما « عروض البناء » فان المبنى من الاسماء يكون على ضربين ضرب له حالة يكون معربا فيها وانما يعرض له البناء فى بعض الاحوال نحو يازيد فى النداء وما كان مثله فانه يكون فى غير النداء معربا وانما عرض البناء فى النداء ومثله « لارجل » فى النفى فان البناء عرض له فى حال النفى وفي غير النفى يكون معرباً نحو هذا رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وكذلك (لله الامر من قبل ومن بعد) ونحوهما من الغايات وكالاعداد المركبة من نحو « خمسة عشر » الى تسعة عشر فانه قبل التركيب كان معربا وضرب آخر لم يكن له حالة تمكن البتة بل لا يكون قط الا مبنيا فجعل لكل واحد منهما مرتبة غير مرتبة الآخر ولما كان السكون أنقص من الحركة بنينا عليه ما لم يكن له حظ فى التمكن وبنينا علي حركة ما كان له حظ فى التمكن ليكون له بذلك فضيلة على المبنى الآخر فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وسكون البناء يسمى وقفا وحركاته ضما وفتحا وكسرا وأنا اسوق اليك عامة ما بنته العرب من الاسماء الا ماعسى يشذ منها أو قد ذكرناه فى هذه المقدمة فى سبعة أبواب وهى المضمرات وأسماء الاشارة والموصولات وأسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف والمركبات والكنايات ﴾

---

(١) هذه قطعة من بيت للاعشى ميمون بن قيس وهو بتمامه

أأن رأت رجلا أعشى أضر به ... ريب المنون ودهر مفند خبل

وهو من قصيدته المعلقة التى مطلعها :

ودع هريرة ان الركب مرتحل ... وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

وقبل البيت المستشهد به :

صدت هريرة عنا ما تكلمنا ... جهلا بأم خليد حبل من تصل

وبعده

قالت هريرة لما جئت زائرها ... ويلى عليك وويلى منك يارجل

وهريرة قينة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد أهداها الى قيس بن حسان بن ثعلبة فولدت له خليداً فلذلك تكنيتها بأم خليد وقيل ان الاعشى سئل عن هريرة فقال لا أعرفها وانما هو اسم ألقى فى روعى ، والركب عند أكثر أهل اللغة لا يستعمل الا للابل وقال الاخفش أرى أن الركب قد يكون للخيل والابل وقوله وهل تطيق وداعاً معناه انك ستفزع ويأخذك الجزع ان ودعتها ، وقوله حبل من تصل هو استفهام وفيه معنى التعجب والمعنى حبل من تصل اذا لم تصلنا ونحن نودها وقوله أأن رأت هو فى محل نصب والمعنى أمن ان رأت رجلا الخ ثم حذف من ، ولك أن تحقق الهمزتين ولك أن تخفف الثانية وزعم بعض النحويين أنك اذا خففتها جئت بها ساكنة وهذا خطأ لان النون ساكنة فلو سكنت الهمزة لالتقى ساكنان ومن ثم أنكر الزمخشرى قراءة ورش فى قوله تعالى { أأنذرتهم } حيث قلب الهمزة الثانية الفاً فذكر أن هذا لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين أحدهما أنه يستدعى أن يلتقى ساكنان ليس على الوجه المغتفر والثانى ان طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها هو بالتسهيل لا بالقلب الفاً . لكن قراءة ورش صحيحة النقل والتقاء الساكنين على هذا الوجه اذا لم يكن جائزاً عند البصريين فانه جائز عند الكوفيين

قال الشارح : اعلم ان سيبويه وجماعة من البصريين قد « فصلوا بين ألقاب حركات الاعراب وسكونه وبين ألقاب حركات البناء وسكونه » وان كانت فى الصورة واللفظ شيئا واحدا فجعلوا الفتح المطلق لقبا للمبني على الفتح والضم لقبا للمبني على الضم وكذلك الكسر والوقف وجعلوا النصب لقبا للمفتوح بعامل وكذلك الرفع والجر والجزم ولا يقال لشئ من ذلك مضموم مطلقا لابد من تقييد لئلا يدخل فى حيز المبنيات أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهما فاذا قال هذا الاسم مرفوع علم انه بعامل يجوز زواله وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله فكان فى ذلك فائدة وايجاز لان قولنا مرفوع يكفى عن أن يقال له مضموم ضمة تزول أو ضمة بعامل ، وربما خالف في ذلك بعض الكوفيين وسمى ضمة البناء رفعا وكذلك الفتح والكسر والوقف والوجه الاول لما ذكرناه من القياس ووجه الحكمة ، وتنحصر المبنيات فى سبعة أبواب اسم كنى به عن اسم وهو المضمر نحو أنا وأنت وهو ونحوها واسم أشير به الى مسمى وفيه معنى فعل نحو هذا وهذان وهؤلاء واسم قام مقام حرف وهو الموصول نحو الذى والتي ونحوهما واسم سمى به فعل نحو صه ومه وشبههما والاصوات المحكية والظروف لم تتمكن واسم ركب مع اسم مثله وسترد عليك مفصلة ان شاء الله تعالى *

المضمرات

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هى على ضربين متصل ومنفصل فالمتصل ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة كقولك أخوك وضربك ومر بك وهو على ضربين بارز ومستتر فالبارز مالفظ به كالكاف فى أخوك والمستتر مانوى كالذى فى زيد ضرب والمنفصل ما جرى مجري المظهر في استبداده كقولك هو وأنت ﴾

قال الشارح : لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين فهما من قبيل الاسماء المترادفة فمعناهما واحد وان اختلفا من جهة اللفظ وأما البصريون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات فكل مضمر مكني وليس كل مكنى مضمراً فالكناية اقامة اسم مقام اسم تورية وايجازاً وقد يكون ذلك بالاسماء الظاهرة نحو فلان والفلان وكيت وكيت وكذا وكذا ففلان كناية عن أعلام الاناسى والفلان كناية عن أعلام البهائم وكيت وكيت كناية عن الحديث المدمج وكذا كذا كناية عن العدد المبهم واذ كانت الكناية قد تكون بالاسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة كانت المضمرات نوعا من الكنايات ، وانما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الايجاز واحترازاً من الالباس فأما الايجاز فظاهر لانك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم وأما الالباس فلأن الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز أن يتوهم في زيد الثانى أنه غير الاول وليس للاسماء الظاهرة أحوال تفترق بها اذا التبست وانما يزيل الالتباس منها فى كثير من أحوالها الصفات كقولك مررت بزيد الطويل والرجل البزاز والمضمرات لالبس فيها فاستغنت عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات والاحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لها وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد فى الحكم فأعرف المضمرات المتكلم لانه لايوهمك غيره ثم المخاطب والمخاطب

تلو المتكلم فى الحضور والمشاهدة وأضعفها تعريفاً كناية الغائب لانه يكون كناية عن معرفة ونكرة حتي قال بعض النحويين كناية النكرة نكرة ، والمضمرات كلها مبنية وانما بنيت لوجهين أحدهما شبهها بالحروف ووجه الشبه أنها لا تستبد بأنفسها وتفتقر الى تقدم ظاهر ترجع اليه فصارت كالحروف التي لا تستبد بنفسها ولا تفيد معنى الا فى غيرها فبنيت كبنائها والوجه الثانى أن المضمر كالجزء من الاسم المظهر اذ كان قولك زيد ضربته انما أتيت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالا عليه الا انك ذكرت الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون فى كل ما تريد أن تضمره مما تقدم ذكره فكان لذلك كجزء من الاسم وجزء الاسم لا يستحق الاعراب « والمضمر على ضربين متصل ومنفصل » فالمتصل ما كان متصلا بعامله وانما قال « مالا ينفك عن اتصاله بكلمة » ولم يقل بعامل تحرزاً من المضاف فى نحو أخوك وشبهه فانه على رأى جماعة من المحققين العامل فيه حرف الجر المقدر لا نفس الاسم المضاف فلذلك لم يقيد اتصاله بالعامل فيه « والمنفصل » مالم يتصل بالعامل فيه وذلك بأن يكون معرى من عامل لفظى أو مقدماً على عامله أو مفصولا بينه وبينه بحرف الاستثناء أو حرف عطف أو شئ يفصل بينهما فصلا لازماً « فان قيل » ولم كانت المضمرات متصلة ومنفصلة وهلا كانت كلها متصلة أو منفصلة قيل القياس فيها أن تكون كلها متصلة لانها أوجز لفظا وأبلغ في التعريف وانما أتى بالمنفصل لاختلاف مواقع الاسماء التى تضمر فبعضها يكون مبتدأ نحو زيد قائم فاذا كنيت عنه قلت هو قائم أو أنت قائم ان كان مخاطباً لان الابتداء ليس له لفظ يتصل به الضمير فلذلك وجب أن يكون ضميره منفصلا ، وبعضها يتقدم على عامله نحو زيدا ضربت فاذا كنيت عنه مع تقديمه لم يكن الا منفصلا لتعذر الاتيان به متصلا مع تقديمه فلذلك تقول اياه ضربت أو اياك قال الله تعالى (اياك نعبد واياك نستعين) أتى بالضمير المنفصل لما كان المفعول مقدما ، وقد يفصل بين المعمول وعامله فاذا كنى عنه لا يكون ضميره الا مفصولا نحو ما ضرب زيدا الا أنت وما ضربت الا اياك وعلمت زيدا اياه فلذلك كانت متصلة ومنفصلة والذى يؤيد عندك ذلك ان الاسم المجرور لما كان عامله لفظيا ولا يجوز تقديمه عليه ولا فصله عنه لم يكن له ضمير الا متصل ، والمتصل أوغل فى شبه الحرف لعدم استبداده بنفسه وأعرف من المنفصل على ماذكرنا والمنفصل جار مجرى الاسماء الظاهرة فى استبداده بنفسه وعدم افتقاره الى مايتصل به فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولكل من المتكلم والمخاطب والغائب مذكره ومؤنثه ومفرده ومثناه ومجموعه ضمير متصل ومنفصل فى أحوال الاعراب ماخلا حال الجر فانه لامنفصل لها تقول فى مرفوع المتصل ضربت ضربنا وضربت الى ضربتن وزيد ضرب الى ضربن وفى منصوبه ضربنى ضربنا وضربك الى ضربكن وضربه الى ضربهن وفى مجروره غلامى غلامنا وغلامك الى غلامكن وغلامه الى غلامهن وتقول فى مرفوع المنفصل أنا نحن وأنت الى أنتن وهو الى هن وفى منصوبه اياي ايانا واياك الى اياكن واياه الى اياهن ﴾

قال الشارح : المضمرات ثلاثة أقسام متكلم ومخاطب وغائب وتختلف ألفاظها بحسب اختلاف محلها من الاعراب فضمير المرفوع غير ضمير المنصوب والمجرور « فان قيل » كيف اختلف صيغ المضمرات

والاسماء لاتختلف صيغها قيل لما كانت الاسماء المضمرة واقعة موقع الاسماء الظاهرة المعربة وليس فيها اعراب يدل على المعانى المختلفة فيها جعلوا تغير صيغها عوضاً من الاعراب اذ كانت مبنية ، ولكل واحد من المضمرات ضميران متصل ومنفصل ماخلا حال الجر فانه لامنفصل له فلا يكون الا متصلا فتقول « فى ضمير المرفوع المتصل » ضربت اذا كان المتكلم وحده بتاء مضمومة يستوى فيه المذكر والمؤنث لان الفصل بين المذكر والمؤنث انما يحتاج اليه لئلا يتوهم غير المقصود فى موضع المقصود والمتكلم لا يشاركه غيره فى لفظه وعبارته عن نفسه وغيره اذ لايجوز أن يكون كلام واحد من متكلمين « فان قيل » ولم كانت هذه التاء متحركة وهلا كانت ساكنة ولم خصت حيث حركت بهذه الحركة التى هي الضم دون غيره فالجواب أما تحريكها فلأن التاء هنا اسم قد بلغ الغاية فى القلة فلم يكن بد من تقويته بالبناء على حركة لتكون الحركة فيه كحرف ثان والذي يدل ان التاء اسم ههنا أنك تؤكدها كما تؤكد الاسماء فتقول فعلت أنا نفسى ولوكانت حرفا كالتاء في فعلت اذا أريد المؤنث لم يجز تأكيدها كما لم يجز تأكيد تاء التأنيث فى نحو قائمة وقاعدة ، وانما خص بالضم دون غيره لأمرين أحدهما ان المتكلم أول قبل غيره فأعطى أول الحركات وهي الضمة والامر الآخر أنهم أرادوا الفرق بين ضميرى المتكلم والمخاطب فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل ونزلوا المخاطب منزلة المفعول من حيث كان هذا مخاطِبا وذاك مخاطَبا فضموا تاء المتكلم لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتها من جنس حركة المفعول ، فاذا ثنيت أو جمعت المتكلم كان ضميره نا ويستوي فى علامته الاثنان والجماعة تقول ذهبنا وتحدثنا ومعك واحد وذهبنا وتحدثنا ومعك اثنان فصاعداً وانما استوي فى الضمير لفظ الاثنين والجمع لان تثنية ضمير المتكلم وجمعه ليس على منهاج تثنية الاسماء الظاهرة وجمعها لان التثنية ضم شيء الى مثله كزيد وزيد ورجل ورجل تقول فيهما الزيدان والرجلان والجمع ضم شيء الى أكثر منه من لفظه كرجل ورجل ورجل وزيد وزيد وزيد ونحو ذلك فتقول اذا جمعت الزيدون ورجال وليس الامر في هذا المضمر كذلك لان المتكلم لا يشاركه متكلم آخر فى خطاب واحد فيكون اللفظ لهما لكنه قد يتكلم الانسان عن نفسه وحده ويتكلم عن نفسه وعن غيره فيجعل اللفظ المعبر به عن نفسه وعن غيره مخالفاً للفظ المعبر به عن نفسه وحده واستوى أن يكون المضموم اليه واحداً أو أكثر فلذلك تقول قمنا ضاحكَين وقمنا ضاحكِين « فان كان مخاطبا » فصلت بين لفظ مذكره ومؤنثه ومثناه ومجموعه فتقول فى المذكر ضربتَ وفى المؤنث ضربتِ فتفتح التاء مع المذكر وتكسرها مع المؤنث للفرق بينهما وخصوا المؤنث بالكسر لان الكسرة من الياء والياء مما تؤنث بها فى نحو تفعلين وفي ذى ولما اختصت الضمة بالمتكلم لما ذكرناه والكسرة بالمؤنث المخاطب لم يبق الا الفتحة تخص بها المخاطب المذكر ، وانما احتيج الى الفصل بين المذكر والمؤنث والتثنية والجمع فى المخاطب لانه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان مذكر ومؤنث وهو مقبل عليهما فيخاطب أحدهما فلا يعرف حتى يبينه بعلامة ولذلك من المثنى والمجموع خوفا من انصراف الخطاب الى بعض الجماعة دون بعض فلذلك تقول اذا خاطبت مذكراً ضربتَ وفعلتَ وفى التثنية ضربتما وفعلتما وفي الجمع ضربتم وفعلتم وفى المؤنث ضربتِ

وفي التثنية ضربتما وفي الجمع ضربتن يستوى المذكر والمؤنث في التثنيـة ويفترقان في الجمع وذلك لان التثنيـة ضرب واحد لا يختلف فلا تكون تثنية أكثر من تثنية فلـما اتفق معناهما اتفق لفظهما ويختلف الجمع في لفظه كما اختلف معناه ، وأصل ضربتم في جمع المذكر ضربتموا بواو بعد الميم كما كانت التثنية بألف بعـد الميم فالميم في الجمع لمجاوزة الواحد والواو للجمع كما كانت الميم في التثنية لمجاوزة الواحد والالف للتثنية وقد يحذف الواو من الجمع لأمن اللبس اذ الواحد لا ميم فيـه والتثنية يلزمها الميم والالف فلا يلبس بواحد ولا تثنية لان الواحد لا ميم فيه والتثنية يلزم فيها الالف واذا حذفت الواو سكنت الميم لانه أبلغ في التخفيف ومع ذلك فالحركة تبدل حرف اللين لما لم يكن بد منها كانت من لوازمه وأعراضه كالصفير لحروف الصفير والتكرير للراء فكما اذا حذفت هذه الحروف زالت هذه الاعراض معها كذلك اذا حذف حرف اللين زالت الحركة معه اذ كانت من لوازمه ، وقلت في جمع المؤنث ضربتن بتشديد النون لتكون نونان بازاء الميم والواو في المذكرين وذلك أن ضمير المؤنث على حسب ضمير المذكر فان كانت علامة المذكر حرفا واحداً فعلامة المؤنث حرف واحد وان كانت علامة المذكر حرفين كانت علامة المؤنث حرفين فقلت الهندات ضربن بنون واحدة حيث قلت الزيدون قاموا وقلت ضربتن بنونين حيث قالوا قمتموا وضربتموا ليكون الزيادتان بازاء الميم والواو في جمع المذكر وتقول في ضمير الغـائب المذكر زيد ضرب وفي التثنيـة الزيدان ضربا وفي الجمع الزيدون ضربوا فيكون ضمير الواحد بلا لفظ والتثنية والجمع بعلامة ولفظ فالالف في قاما علامة التثنية وضمير الفـاعل والواو علامة الجمع وضمير الفاعل وانما كان الواحد بلا علامة والتثنية والجمع بعلامة من قبـل أنه قد استقر وعلم أن الفعل لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب والبناء الذي لا بد له من بان ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه فالفاعل معلوم لا محالة اذ لا يخلو منه فعل وقد يخلو من الاثنين والجماعة فلما كان الفاعل معلوما لاستحالة فعل بلا فاعل لم يحتج له الى علامة تدل عليه ولما جاز أن يخلو من الاثنين والجماعة احتيج لهما الى علامة ، وقد اختلف العلماء في هذه الالف والواو فذهب سيبويه الى أنهمـا قد تكونان تارة اسمين للمضمرين ومرة تكونان حرفين دالين على التثنية والجمع فاذا قلت الزيدان قاما فالالف اسم وهي ضمير الزيدين واذا قلت الزيدون قاموا فالواو اسم وهو ضمير الزيدين واذا قلت قاما الزيدان فالالف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين وكذلك اذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم وعليه جاء قولهم أكلوني البراغيث في أحد الوجوه ومنه قول الشاعر

يلومونني في اشتِراء النَّخيـلِ أهلي فكلُّهُمُ يَعذُلُ(١)

---

(١) نسب بعضهم هذا البيت لامية بن أبي الصلت • وقال العيني « لم أقف على اسم قائله » اه والرواية عند بعض الناس كما رواها الشارح ويذكرون بعده :

وأهل الذي باع يلحونه ... كما لحي البائع الاول

وبعضهم يرويه :

يلومونني في اشتراء النخيل ... أهـلي فكلهم ألوم

واللوم والعذل العتاب والاستشهاد فيه في قوله يلومونني حيث جاء بالواو الدالة على الجمع مع وجود الفاعل

وقول الآخر

أُلْفِيَتا عيناكَ عند القفا ... أَوْلَى فأَوْلَى لك ذا واعيَهْ (١)

وذهب أبو عثمان المازنى وغيره من النحويين الى أن الالف فى قاما والواو فى قاموا حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين المضمرين والفاعل فى النية كما أنك اذا قلت زيد قام فى قام ضمير فى النية وليست له علامة ظاهرة فاذا ثني أو جمع فالضمير أيضا فى النية غير أن له علامة ، والمذهب الاول لانك اذا قلت الزيدان قاما فالالف قد حلت محل أبوهما اذا قلت الزيدان قام أبوهما فلما حلت محل ما لا يكون الا اسما وجب أن يكون اسما ، وتقول فى المؤنث هند ضربت فالفاعل فى النية والتاء مؤذنة بأن الفعل لمؤنث والذي يدل انها ليست اسما أشياء منها أنك تقول هند ضربت جاريتها فترفع الجارية بأنها فاعلة ولو كانت التاء اسما لم يجز رفع الاسم الظاهر لان الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمر والآخر ظاهر ومنها أنها لو كانت اسما لكنت اذا قلت قامت هند فقد قدمت المضمر على المظهر وذلك لا يجوز ومنها أنك تقول فى التثنية قامتا فتجمع بين التاء وضمير التثنية فيلزم من ذلك أن يكون الفعل خبراً عن ثلاثة من غير اشتراك فاذاً لا فرق بين قولك قامت هند وهند قامت فى كون التاء حرفا ، فاذا ثنيت قلت الهندان قامتا فيكون كلفظ المذكر لما ذكرناه من أن التثنية ضرب واحد ، فان جمعت المؤنث قلت الهندات قمن فتكون النون اسما ضميرا لهندات فان قدمت وقلت ضربن الهندات كانت حرفا مؤذنة بأن الفعل لجماعة المؤنث كما قلنا فى التاء اذا قلت قامت هند ومنه بيت الفرزدق

اسماً ظاهراً وذلك عند النحاة على وجهين فقوم يزعمون أن هذا كثير وأنه لا يلزم تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا أسند لواحد منهما وقال السهيلى «الفيت فى كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها نحو ما جاء فى قول وائل بن حجر فى سجود النبي صلى الله عليه وسلم « ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه » ونحو قوله « يخرجن العواتق وذوات الخدور » ونحو « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل » اه وقوم يقولون هذه حروف دالة على حال الفاعل الذى يأتى بعدها من كونه مثنى أو مجموعاً . وهذه لغة بعض العرب فقيل هم طيىء وقيل هم أزد شنوءة ويعبر عنها بلغة أكلونى البراغيث • واشتراء النخيل مصدر مضاف لمفعوله ويروى « فى اشترائى النخيل » باضافته لفاعله وهو ياء المتكلم والنخيل بعده منصوب على المفعولية . وكلهم مبتدأ وخبره قوله ألوم وهو اسم تفضيل من ليم مبنياً للمجهول وجملة يعذل خبر فى الرواية الثانية

(١) الشاهد فيه فى قوله ألفيتا عيناك حيث أتى بضمير العينين فى الفعل وهو مقدم على لغة من ثنى الفعل وجمعه مقدما ليدل على انه لاثنين أو جمع كما تلحقه علامة التأنيث دلالة على انه لمؤنث والشائع فى كلام العرب افراد الفعل لان ما بعده من الاثنين والجمع يغنى عن تثنيته وجمعه وأما تأنيثه فضرر لا بد منه ولا يغنى عنه شيء وذلك لان الاسم المؤنث قد يقع لمذكر فلو حذفت تاء التأنيث من فعل المؤنث لالتبس بفعل المذكر • قال سيبويه « واعلم أن من العرب من يقول ضربونى قومك وضربانى أخواك فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهى قليلة ••• وأما قوله عز وجل { وأسروا النجوى الذين ظلموا } فانه يجيء على البدل أو كأنه قال انطلقوا فقيل له من فقال بنو فلان فقوله وأسروا النجوى الذين ظلموا على هذا فيما زعم يونس وقال الخليل فعلى هذا المثال تجرى هذه الصفات وكذلك شاب وشيخ وكهل اذا أردت شابين وشيخين وكهلين تقول مررت برجل كهل أصحابه ومررت برجل شاب أبواه قال الخليل فان ثنيت أو جمعت فان أحسنه ان تقول مررت برجل قرشيان أبواه ومررت برجل كهلون أصحابه تجعله اسما بمنزلة قولك مررت برجل خز صفته وقال الخليل من قال اكلونى البراغيث أجرى هذا على أوله فقال مررت برجل حسنين أبواه ومررت بقوم قرشيين آباؤهم وكذلك أفعل نحو اعور واحمر » اه

ولـكنْ دِيافِيٌّ أبوهُ وأُمُّهُ بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقارِبُهْ(١)

فالنون فى يعصرن حرف وليست اسما فأمر النون كأمر الالف والواو فى قاما أخواك وقاموا اخوتك « فان قلت » فهلا كان الاختيار قاما أخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات اذ كن حروفا مؤذنة بعدد الفاعلين كما كان الاختيار قامت هند قيل الفرق بينهما أن التأنيث معنى لازم لا يفارق الاسم والتثنية غير لازمة لانك قد تزيد عليها فتصير جمعا وقد تنقص منها فيبقى واحد فللزوم معنى التأنيث لزمت علامته ولزوال معنى التثنية لم تلزم علامتها ووجه ثان أنهم لم يختاروا قاما أخواك ولا قاموا اخوتك لئلا يتوهم أنه خبر مقدم فيلتبس الفاعل بالمبتدأ فاعرفه ، وأما « الضمير المنصوب المتصل » فهو يوافق ضمير المجرور فى اللفظ ويشاركه فى الصورة وانما استوت علامة ضمير المنصوب والمجرور لتواخيهما فى الاتيان على معني المفعول أعني أنهما يأتيان فضلة فى الكلام ، وهو على ثلاثة أضرب متكلم ومخاطب وغائب فتقول فى « ضمير المتكلم » ضربني فتكون العلامة الياء كما تكون في المجرور كذلك نحو غلامى وصاحبي الا أنك أتيت بنون قبل الياء ليقع الكسر عليها ويسلم الفعل من الكسر كأنهم حرسوا أواخر الافعال من دخول الكسر عليها لتباعد الافعال من الجر والكسر لفظه لفظ الجر وذاك أن ياء المتكلم تكسر ما قبلها اذا كان مما يحرك ، والذى يدل على أن النون زيادة والضمير هو الاسم وحده أنه متي اتصل ضمير المتكلم المنصوب أو المجرور بالاسم كان ياء لا نون معها وكسرت الياء ما قبلها فأما المنصوب فنحو الضاربى والمكرمى فالياء منهما فى موضع منصوب والذى يدل على ذلك أنك اذا أوقعت موقعه ظاهراً لم يكن الا منصوبا نحو الضارب زيدا والمكرم خالدا فأما المجرور فنحو معي وغلامي فعلمت بذاك أن النون فى ضربنى ليست من الضمير في شيء وانما أتى بها لامر راجع الى الفعل وهو ما ذكرناه من حراسة الافعال من الكسر ومما يؤيد عندك زيادتها وأنها ليست من الاسم أنك قد تحذفها فى نحو أنى وانى قال الله تعالى (انى

(١) البيت للفرزدق من ابيات يهجو فيها عمرو بن عفرا الضبي ، منها :

ستعلم ياعمرو بن عفرا من الذى يلام اذا ما الامر عيت عواقبه
فلو كنت ضبياً صفحت ولو سرت على قدمى حياته وعقاربه
وان امرأ يغتابنى لم أطأله حريماً ولا تنهاه عنى أقاربه
كمحتطب يوماً أساود هضبة أتاه بها فى ظلمة الليل حاطبه

ووجه الاستشهاد بالبيت انه جاء على لغة اكلونى البراغيث فاقاربه فاعل يعصر والنون علامة لكون الفاعل جمعا كتاء التأنيث كما أسلفنا . قال ابن هشام فى شرح شواهد سيبويه « انما قال يعصرن لانه شبههم بالنساء لأنهم لا شجاعة لهم والخدمة والتبذل فى العرب انما هو للنساء واما الرجال فشغلهم بالحروب • وقيل شبهه ببعير دياف ثم اقبل يصف اقارب البعير وأقاربه جمال فلذلك جاء بالنون » اه قال ابن خلف « وفى رفع اقاربه اوجه احدها ان يكون مبتدأ مؤخراً وجملة يعصرن خبره ، والثانى ان يكون بدلا من النون في يعصرن ، والثالث ان يكون خبراً لمبتدأ مضمر كأنه لما قيل بحوران يعصرن السليط فقيل من هم فقال هم اقاربه ، والرابع ان يكون مرفوعاً بحوران الواقع صفة لدياف ويكون قوله يعصرن فى محل نصب حال من الاقارب » اه ملخصاً وانت خبير بان هذه الوجوه كلها مبنية على ان النون فى يعصرن ضمير فان اعتبرناها حرفاً كتاء التأنيث فان رفع الاقارب على الفاعلية لقوله يعصرن وهذا الذى يريده الشارح . ودياف - بدال مكسورة فياء مثناة تحتية وفاء - نسبة الى دياف وهى قرية من قرى الشام تنسب اليها الابل وكانوا اذا ارادوا التعريض برجل انه نبطى نسبوه اليها ، وحوران من مدن الشام والسليط الزيت عند عامة العرب وعند اهل اليمن دهن السمسم • هجاه بان جعله من اهل القرى المستخدمين لاقامة عيشهم ونفاه مما عليه العرب من الانتجاع والحرب

معكما أسمع وأري) فأتى بنون الوقاية على الاصل وقال انى أنا الله فحذف نون الوقاية ، والذي يدل على أن المحذوف منها نون الوقاية أنها قد حذفت فى أختيها قالوا لعلى وليتى قال الله تعالى (لعلى أطّلع الى اله موسى) وقال الشاعر

كمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال ليْتِي أُصادفُهُ وأُتْلِفُ بعْضَ مالِي (١)

فالمحذوف هنا نون الوقاية غير ذى شك فثبت أن المحذوف في انى وأني نون الوقاية ، وقد اختلفوا فى علة حذف هذه النون فقال سيبويه انما حذفت لكثرة الاستعمال واجتماع النونات وهم يستثقلون التضعيف « فان قيل » فاذا كانوا انما حذفوا نون الوقاية لثقل التضعيف واجتماع النونات فما بالهم حذفوها فى لعلى وليتي ولم يجتمع فى آخرهما نونات قيل اما لعل فانها وان لم يكن فى آخرها نون فان فى آخرها لاماً مضاعفة واللام قريبة من النون ولذلك تدغم فيها نحو قوله تعالى (من لدنه) ولا يدغم فى النون غير اللام ، وأما ليت فلم يكن فى آخرها نون ولا مايضارع النون ويقرب منها فيلزمها النون وقالوا ليتى وقل

---

(١) البيت لزيد الخيل وقبله :

تمنى مزيد زيداً فلاق أخا ثقة اذا اختلف العوالى

وبعده

تلاقينا فما كنا سواء ولكن خر عن حال لحال
ولولا قوله يا زيد قدنى لقد قامت نويرة بالمآلى
شككت ثيابه لما التقينا بمطرد المهزة كالخلال

وزيد الخيل هو زيد بن مهلهل بن زيد بن منهب الطائى وقيل له زيد الخيل لخمسة افراس كانت له وقد وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وفد طيىء سنة تسع فاسلم وسماه الرسول زيد الخير ، ومزيد ــ بفتح الميم وسكون الزاى المعجمة وبعدها ياء مثناة ــ رجل من بنى اسد كان يتمنى ان يلق زيداً فلقيه فطعنه زيد فهرب منه ، وجابر رجل من غطفان تمنى ان يلق زيداً حتى صبحه زيد فقالت له امرأته كنت تتمنى زيداً فعندك ، فالتقيا فاختلفا طعنتين ثم طعنه زيد فانقلب ظهراً لبطن وانكسر ظهره ، وقيل انما هو قيس بن جابر فسماه زيد جابراً باسم ابيه بدليل قوله فى كلمة اخرى

الا ابلغ الاقياس قيس بن نوفل وقيس بن اهبان وقيس بن جابر

ويروى في مكانه حائن أى هالك من الحين الذى هو الهلاك والمراد به جابر ونويرة هى امرأة جابر وقوله أخا ثقة هو بالاضافة أى صاحب وثوق متأكد من شجاعته وصبره فى الحرب والعوالى جمع عالية وهى من الرمح مايلى الموضع الذى يركب فيه السنان ويريد وقت اختلاف الرماح ومجيئها وذهابها للطعان وقوله كمنية جابر هو فى موضع المفعول المطلق أى تمنى مزيد تمنيا كتمنى جابر وقوله وأتلف بعض مالى هو من اطلاق البعض على الكل كما فى قوله تعالى «يصبكم بعض الذى يعدكم» وكما فى قول الاعشى

قد يدرك المتأنى بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل

ويروى «وأتلف جل مالى» وجل الشىء معظمه والرواية بنصب أفقد والواو قبله هى واو المعية التى ينصب المضارع بعدها بأن المصدرية محذوفة وقوله خر معناه سقط والحال الاول هو موضع اللبد من ظهر الفرس والحال الذى بعده الوقت الحاضر والمعنى أنه سقط عن ظهر الفرس بمجرد الطعنة وفى غاية السرعة والمآلى هى الخرق التى تكون مع النائحة تأخذ بها الدمع وذلك كناية عن قتله أى لولا أنه قال يكفينى لكنت قد قتلته فتقوم نويرة زوجه عليه بالمآلى نائحة باكية وقوله بمطرد المهزة أراد به الرمح فانه اذاهز باليد يطرد والخلال بكسر الخاء العود الذى يتخلل به وأراد أن الرمح كان سنانه دقيقا والشاهد فيه قوله ليتى حيث حذف نون الوقاية وهو ضرورة عند سيبويه قال وقد قال الشاعر حيث اضطر ليتى كانهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربى والمضمر منصوب اه وقال الاعلم « الشاهد فيه حذف النون من ضمير المنصوب فى ليتى وكان الوجه ليتنى كما تقول ضربنى فشبه ليت فى الحذف ضرورة بان ولعل اذا قلت أنى ولعلى » اه

في كلامهم ليتي وكان من قبيل الضرورة ومع ذلك فانها حروف أجريت مجرى الفعل في العمل وليست أفعالا فهي بحكم الشبه تلزمها نون الوقاية كالفعل ومن حيث هي حروف يجوز اسقاط النون منها لان الحروف في ذلك على ضربين تأتي بالنون والياء وبالياء وحدها وذلك نحو قولك مني وعني فهذه قد لزمتها النون على ما ترى وقالوا الي وبي من غير نون لان الحروف لا يكره فيها الكسر كما كره في الأفعال مع انهم قد حذفوا هذه النون مع الفعل نفسه نحو قوله

تَرَاهُ كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذا فَلَيْنِي (١)

واذا أجازوا حذفها مع الفعل كان مع الحرف أسوغ ، فأما الفراء فانه احتج لسقوط النون في إن وكأن ولعل بأنها بعدت عن الفعل اذ ليست على لفظه فضعف لزوم النون لها وليت على لفظ الفعل فقوى فيها اثبات النون ألا ترى ان أولها مفتوح وثانيها حرف علة ساكن وثالثها مفتوح فهو كقام وباع وهو قول حسن الا انه يلزمه أن يقل حذفها مع أن المفتوحة لانها على وزان الافعال المضاعفة نحو رد وشد ومد ، فاذا ثنيت أو جمعت قلت ضربنا فيستوى لفظ التثنية والجمع وقد تقدمت علة ذلك في ضمير الفاعل الا انك هنا لا تسكن آخر الفعل كما فعلت به حين اتصل به ضمير الفاعل نحو ضربنا وحدثنا فاذا سكنت آخر الفعل فالضمير فاعل واذا حركت فالضمير مفعول ، وأما « المخاطب المنصوب » اذا كان مذكراً فضميره كاف مفتوحة نحو ضربتك والمؤنث كاف مكسورة نحو ضربتك قال الله تعالى في قصة زكرياء (يبشرك) وقال في قصة مريم (يبشرك) فتحوا الكاف مع المذكر وكسروا مع المؤنث

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدى من كلمة له يخاطب فيها امرأته وقبله

تقول حليلتي لما قلتني شرائج بين كدرى وجون

وبعده

فزينك في شريطك أم عمرو وسابغة وذو النونين زيني

فلو شمرن ثم عدون رهوا بكل مدجج لعرفت لوني

وقوله حليلتي هي الزوجة وقوله قلتني فهو فعل من القلى وهو البغض وقوله شرائج هو جمع شريج بضم الشين المعجمة وفي آخره جيم وهو النوع من الشيء والضرب وشرائج خبر لمبتدأ محذوف وتقدير الكلام شعرك شرائج أي أنواع فبعضه كدرى أي منسوب الى الكدرة وهي لون يشبه لون التراب وبعضه جون بفتح الجيم وهو من الاضداد يقال للاسود وللابيض ولعل المراد هنا الابيض وقوله في شريطك فالشريط العيبة التي يوضع فيها الثياب وزينة المرأة والمعنى أنك يا أم عمرو تتزينين بهذه العيبة ولا زين لك سواها وقوله وسابغة الخ فسابغة بالرفع وهي صفة غالبة للدرع حتى أنهم ليطلقونها عليها وذو النونين السيف والنون شفرته وزيني خبر عن قوله وسابغة وذو النونين وقوله فلو شمرن فالضمير عائد على الخيل لفهمها من المقام ووهم البغدادى فزعم أن الضمير للنساء الفاليات ويرده قوله بكل مدجج والرهو نوع من السير والمدجج المغطى بالسلاح الكامل العدة يريد أنه انما يعرف في ساحة القتال عند تنازل الاقران وتنازع الابطال والشاهد في قوله فليني حيث حذف نون الوقاية للضرورة وأبقى نون الضمير وزعم سيبويه أن المحذوف نون الرفع قال « واذا كان فعل الجميع مرفوعا ثم ادخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك لتفعلن ذلك ولتذهبن لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا وتقول هل تفعلن ذاك تحذف نون الرفع لانك ضاعفت النون وهم يستثقلون التضعيف فحذفوها اذا كانت تحذف وهم في ذا الموضع أشد استثقالا للنونات وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا بلغنا أن بعض القراء قرأ أتحاجوني وكان يقرأ فبم تبشرون وهي قراءة أهل المدينة وذلك لانهم استثقلوا التضعيف ثم ذكر البيت » اه بحروفه {ج ٢ ص ١٥٤} وقال الاعلم « الشاهد في حذف النون في قوله فليني كراهة لاجتماع النونين وحذفت نون الضمير دون نون جماعة النسوة لانها زائدة لغير معنى اه وقول الاعلم وحذفت نون الضمير الخ كذلك هو في النسخة المطبوعة وهو كلام غير ظاهر فان نون الضمير هي نون النسوة بعينها ولعل الصواب هو ما نقله صاحب الخزانة عنه حيث قال وحذفت نون الياء دون جماعة النسوة » اه

للفرق بينهما وخص المؤنث بالكسرة لان الكسرة من الياء والياء مما يؤنث به نحو قومى وتذهبين فهذه الكاف اسم وتفيد الخطاب والذى يدل على انها اسم أنها وقعت موقع ما لا يكون الا اسما وهو المفعول ألا ترى انك لو وضعت مكانها ظاهراً لكان منصوباً بحق المفعول نحو ضرب زيداً عمرو ، وقد تكون هذه الكاف لمجرد الخطاب عرية من معنى الاسمية نحو قولهم النجاءك فالكاف حرف لمجرد الخطاب ولا يجوز أن يكون اسما لانه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب وليس له موضع من الاعراب لانه لو كان له موضع من الاعراب لم يخل اما أن يكون مرفوعا أو منصوباً أو مجروراً لا يجوز أن يكون مرفوعا لانه لارافع هناك ولا يجوز أن يكون منصوباً لعدم الناصب أيضاً ولا يجوز أن يكون مخفوضاً لان ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف الا فى باب الحسن الوجه وليس ذلك منه ، ومنه الكاف فى ذلك وأولئك ونحوهما لعدم جواز الاضافة فيهما ، فاذا ثنيت قلت ضربتكما ويستوى فيه المذكر والمؤنث وقد تقدمت علة ذلك ، وتقول فى جمع المذكر ضربتكم وأصله ضربتكموا بواو وانما حذفت الواو تخفيفاً وأسكنت الميم لما ذكرناه ، وتقول فى المؤنث ضربتكن فتفصل بين ضمير المذكر والمؤنث والتثنية والجمع لما ذكرناه فى ضمير المرفوع ، وأما ضمير الغائب فانك تثنيه وتجمعه وتفرق بين مذكره ومؤنثه كما فعلت مع المخاطب وهو ههنا أولى لانه ضمير ظاهر قد جرى ذكره والظاهر يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فتقول فى المذكر ضربته فالضمير الهاء الا انك تزيد معها حرفاً آخر وهو الواو وذلك لخفاء الهاء وكان القياس أن يكون حرفاً واحداً لان المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الاسماء الظاهرة لضرب من الايجاز والاختصار كما جيء بحروف المعانى نائبة عن غيرها من الافعال فما نائبة عن أنفى والهمزة نائبة عن أستفهم والواو فى العطف ونحوها من الفاء وثم نائبة عن أجمع وأعطف فلذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعانى فجعل ما كان منها متصلا على حرف واحد كالتاء فى قمت والكاف فى ضربك وجعل بعض المتصل فى النية كالضمير فى أفعل ويفعل وتفعل وفى زيد قام ويقوم مبالغة فى الايجاز عند أمن اللبس بدلالة حروف المضارعة على المضمرين ألا ترى انك اذا قلت أفعل فالهمزة دلت على ان الفعل للمتكلم وحده والنون دلت على ان المتكلم معه غيره والتاء دلت على ان الفعل للمخاطب أو الغائبة وتقدم الظاهر فى قولك زيد قام دل على ان الضمير له واحتمل أن يكون على حرف واحد لانه متصل بما قبله من حروف الكلمة ولو كان منفصلا لكان على حرفين أو أكثر لانه لم يمكن افراد كلمة على حرف واحد والمنفصل منفرد عن غيره بمنزلة الاسماء الظاهرة وتقول في المؤنث ضربتها وفى التثنية ضربتهما الذكر والانثى فيه سواء وتقول فى جمع المذكر ضربتهم والاصل ضربتهموا بواو بعد الميم وتحذف الواو وتسكن ما قبلها تخفيفاً وتقول فى جمع المؤنث ضربتهن بنون مشددة ليكون نونان بازاء الميم والواو فى المذكر ، وأما « ضمير المجرور » فهو فى اللفظ والصورة كلفظ المنصوب على ما تقدم نحو قولك اذا كنيت عن نفسك وحدك مر بى وغلامى فالضمير الياء كما كانت فى المنصوب الا انك لا تأتى ههنا بنون الوقاية لانه اسم والاسم لا يصان عن الكسر وهذه الياء تفتح وتسكن فمن فتحها فلأنها اسم على حرف واحد فقوى بالحركة كالكاف فى غلامك ومن أسكن فحجته

انه استغنى عن تحريكها بحركة ماقبلها مع ارادة التخفيف فيها ، فاذا ثنيت قلت مر بنا وغلامنا يستوى في ذلك التثنية والجمع والمذكر والمؤنث استغناء بقرينة المشاهدة والحضور عن علامة تدل على كل واحد من هذه المعانى ، فاذا خاطبت قلت بك وغلامك فى المذكر بكاف مفتوحة كما كان المنصوب كذلك وتقول فى المؤنث بك وغلامك بكاف مكسورة كما فعلت فى المنصوب كذلك وتقول فى التثنية بكما وغلامكما مذكرا كان أو مؤنثا كما كان فى المنصوب كذلك ، وتقول فى الجمع بكم وغلامكم وفى جمع المؤنث بكن وغلامكن فتثني وتجمع وتؤنث والعلة فيه ماتقدم ، فأما « المضمر المنفصل » فانا قد بينا انه الذى لا يلى العامل ولا يتصل به وذلك بأن يكون معرى من عامل لفظى كالمبتدإ والخبر فى نحو قولك نحن ذاهبون وكيف أنت وأين هو أو يكون مقدماً على عامله كقولك اياك أخاطب قال الله تعالى (اياك نعبد واياك نستعين) أو مفصولا بينه وبينه بشئ كالاستثناء والعطف نحو ماقام الا أنت وما ضربت الا اياك ونحو ضربت زيدا واياه ولا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع أو منصوب الموضع ولا يكون مخفوض الموضع لان المجرور لا يكون الا بعامل لفظى كحروف الجر والاضافة ولا يجوز أن يتقدم المجرور على الجار ولا يفصل بينهما فصلا لازماً وقولنا لازما احتراز مما قد يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فان ذلك لا يقع لازما لان الظرف ليس بلازم ذكره ، فأما « ضمير المرفوع » فيكون متكلما ومخاطبا وغائبا فالمتكلم « أنا » اذا كان وحده فالألف والنون هو الاسم عند البصريين والالف الاخيرة أتى بها فى الوقف لبيان الحركة فهى كالهاء فى أغزه وارمه واذا وصلت حذفتها كما تحذف الهاء فى الوصل ، وذهب الكوفيون الى انها بكمالها هو الاسم واحتجوا لذلك بقول الشاعر

أنا سيفُ العَشيرةِ فاعرِفُونى حُميدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّناما (١)

وجه الشاهد أنه أثبت الالف في حال الوصل ومنه قراءة نافع أنا أحيي قالوا فاثباتها فى الوصل دليل على ما قلناه ولا حجة فى ذلك لقلته ولان الاعم الاغلب سقوطها ومجاز البيت والقراءة على اجراء الوصل

(١) البيت لحميد بن حريث بن بحدل وهو شاعر اسلامى من بنى كلب بن وبرة وينتهى نسبه الى قضاعة ووجه الاستشهاد بالبيت أن الكوفيين يزعمون أن الضمير هو أنا برمتها اذ لو لم يكن الاسم هكذا لاسقط الالف فى حال الوصل واثبات الالف فى الوصل لغة بنى تميم وهو عند غيرهم لا يكون الا في ضرورة الشعر قال ابن جنى «أما الالف فى أنا في الوقف فزائدة ليست بأصل ولم يقض فى ذلك فيها من جهة الاشتقاق هذا محال فى الاسماء المضمرة لانها مبنية كالحروف ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها كما يذهب الهاء التى تلحق لبيان الحركة فى الوقف ألا ترى أنك تقول فى الوصل أنا زيد كما قال الله تعالى « انى أنا ربك» تكتب بألف بعد النون وليست الالف فى اللفظ وانما كتبت على الوقف فصار سقوط الالف فى الوصل كسقوط الهاء التى تلحق فى الوقف لبيان الحركة فى الوصل وبينت الفتحة بالالف كما بينت بالهاء لان الهاء مجاورة للالف وقد قالوا فى الوقف أنه فبينوا الفتحة بالهاء كما بينوها بالالف وكلتاهما ساقطة فى الوصل فاما قول الشاعر أنا سيف العشيرة الخ فانما أجراه فى الوصل على حد ما كان عليه وأكثر ما يجىء ذلك فى ضرورة الشعر» اه وقوله حميد هو بالرفع فى رواية الشارح على أنه بدل من قوله سيف العشيرة أو بيان له وهو فى رواية غيره حميدا بالنصب فهو بدل من الياء فى قوله فاعرفونى أو هو منصوب على المدح ويروى حميد بالتصغير كما يروى بفتح الحاء مكبراً وروى الجوهرى بدله جميعا وقوله تذريت هو بمعنى علوت ومنه الذروة بكسر الذال أوضمها وهو أعلى السنام

مجرى الوقف وهو بالضرورة أشبه كقوله * مثل الحريق صادف القصبا (١) * وقد قالوا انه فوقفوا بالهاء حكي عن بعض العرب وقد عرقب ناقته لضيف فقيل له هلا فصدتها وأطعمته دمها مشويا فقال هذا فصدي أنه وقال الشاعر

إنْ كُنْتُ أدْرِى فَعَلَيَّ بَدَنَهْ   من كَثْرَةِ التَّخْليطِ فِيَّ مَنْ أنَهْ (٢)

ومنهم من يسكن النون فى الوصل والوقف فيقول أن فعلت وهـذا مما يؤيد مذهب البصريين وأن الالف زائدة لبيان الحركة لوقوعها موقع ما لا شبهة فى زيادتها وهى الهاء وسقوطها فى هذه اللغة ، وقد حكي الفراء آن فعلت بقلب الالف الى موضع العين فان صحت هذه الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم فهو عند الكوفيين مبنى على السكون وهى الالف وعند البصريين مبنى على الفتح ويحتمل أنهـم انما فتحوه لئلا يشبه الادوات ، وأما « نحن » فللمتكلم اذا كان معه غيره يستوى فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع فتقول نحن خارجان ونحن خارجون وانما استوي فيه لفظ التثنية والجمع لما تقـدم من أن التثنية والجمع ههنا ليس على منهاج غيرها من الاسماء الظاهرة لانه لم يرد ضم متكلم الى متكلم كما كان التثنية ضم اسم الي اسم وانما المتكلم يتكلم عن نفسه وغيره ولم يكن المتكلم مما يلبس بغيره لادراكه بالحاسة فلم يحتج الى الفصل بين التثنية والجمع والتأنيث والتـذكير ، وحركة النون لالتقاء السا كنين وخصت بالضم لوجوه منها أن الصيغة للجمع والواو من علامات الجمع نحو قاموا والزيدون والضمة من جنس الواو فلما وجب تحريكها حركت بأقرب الحركات الى معني الجمع وهذا قول أبى اسحق الزجاج ومنها قول أبى العباس المبرد انها شبهت بقبل وبعد فى الغايات وذلك من حيث صلحت لاثنين فصاعداً كما صلحت قبل وبعد للشىء والشيئين فما فوقهما فصارت لذلك غاية كقبل وبعد ومنها أن هذا الضمير مرفوع الموضع فحرك بحركة المرفوع وهو قول أبى الحسن الاخفش الصغير وقال قطرب بنيت علي الضم لان أصلها نحن بضم العين ثم نقلت الضمة الى اللام التي هي النون وكان الذى دعاه الى هـذه المقالة أنه رآهم قد يقفون

(١) البيت لرؤبة بن العجاج وقبله *لقد خشيت أن أري جدبا* وقيل هو لربيعة بن صبيح والجدب بالجيم وتشديد الباء الموحدة هو نقيض الخصب والقصب أصله القصب بتخفيف الباء فقدر الوقف عليها فشددها على حد قولهم فى الوقف هذا خالد بالتشديد ثم أتى بحرف الاطلاق وهو الالف وكان من حقه اذ ذاك أن يزيل التشديد لكنه أبقى تضعيف الباء بحاله في الوصل تشبيها له بالوقف وهذا وجه تشبيه الشارح قول حميد أنا سيف العشيرة الخ بهذا البيت وستقف على ذلك مفصلا فى الكلام على الوقف ان شاء الله

(٢) البيت من الشواهد التى لم يعرف قائلها والبدنة هى ناقة أو بقرة أو بعير ذكر وقال بعض الائمة البدنة هى الابل خاصة وانما الحقت البقرة بها بالسنة والتخليط فى الامر الافساد فيه وقوله أنى هو بفتح الهمزة وتشديد النون وروى الشارح بدله فى وهو جار ومجرور متعلق بقوله التخليط وقوله من أنه هى جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر أنى السابقة واختلف فى أيهما المبتدأ فقال سيبويه هو من وأنا خبره وقال غيره بعكس ذلك وجملة أنى وخبرها فى محل نصب سدت مسد مفعولى أدري ومفعولا أدرى هما جملة من أنه فى رواية الشارح وقوله من كثرة فهو جار ومجرور متعلق بفعل منفى محذوف يدل عليه قوله أدري وتقدير الكلام ما أدري من كثرة التخليط وان كنت أدرى أنى من أنه فعل بدنة والشاهد فيه قوله أنه حيث أتى فى الوقت بهاء السكت قال ابن جنى فاما قولهم فى الوقف على أن فعلت أنا وأنه فذا وجه أن تكون الهاء فى أنه بدلا من الالف فى أنا لان الاكثر فى الاستعمال انما هو أنا بالالف والهاء قليلة جدا فهي بدل من الالف ويجوز أن تكون الالف ايضا فى أنه الحقت لبيان الحركة كما الحقت الالف ولا تكون بدلا منها بل قائمة بنفسها كالتى فى قوله تعالى كتابيه وحسابيه وماليه وماهيه اهـ

عليه

عليه* بنقل الضمة الى الساكن قبله فيقولون نحن كما يقولون هـذا بكر فادعى أن أصلها ذلك ثم أسكنها تخفيفاً كما يقولون فى عضد عضد وكره الساكنين فنقل حركته الى الساكن قبلـه الثانى كما قالوا يرد ويفر ويعض لما أسكنوا للادغام نقلوا حركته الى الساكن قبله وهذا لا يستقيم لان النقل من عوارض الوقف فلا يجعل أصلا يبني عليه حكم « وأما المخاطب » فانك تفصل بين مذكره ومؤنثه وتثنيته وجمعه بالعلامات لان تعريفه دون تعريف المتكلم لانه قد يلبس بأن تخاطب واحداً ويكون بحضرته غيره فيتوهم انصراف الخطاب الى غير المقصـود وليس كذلك المتكلم لانه اذا تكلم لا يشتبه به غيره فلذلك تقول « أنت » اذا خاطبت واحداً فالاسم منه الالف والنون عندنا وهى التى كانت للمتكلم زيدت عليها التاء للخطاب وهى حرف معني مجرد من معنى الاسمية اذ لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب ولو اعتقد له موضع من الاعراب لكان اما رفعاً أو نصبا أو جرا فلا يجوز أن يكون مرفوعا أو منصوبا لانه لا رافع ولا ناصب ولا يجوز أن يكون مخفوضا لانه مضمر والمضمرات لا تضاف من حيث كانت معرفة واذا بطل أن يكون له موضع من الاعراب بطل أن يكون اسما فليست التاء في أنت كالتاء فى ضربت كما أن الكاف في ذلك والنجاءك ليست كالكاف فى غلامك وصاحبك واذا ثبت انها حرف كان حقه السكون وانما حرك لاجل الساكن قبله وخص بالفتحة لخفتها كواو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ونحوهن من حروف المعانى ولتكون حركتها كالتاء فى ضربت وقتلت حيث كانا جميعا للخطاب وان اختلف حالاهما وقد ذهب الكوفيون الى أن التاء من نفس الكلمة والكلمة بكمالها اسم عملا بالظاهر والصواب ما ذكرناه فان خاطبت المؤنث كسرتها فقلت « أنت » وذلك لان الفتح لما استبد به المذكر عدل الى الكسر لانه أخف من الضم ولان الكسرة من الياء وهى مما يؤنث بها على ما تقدم قبل فان خاطبت اثنين قلت « أنتما » فالميم لمجاوزة الواحد وكانت الميم أولى لشبهها بحروف المد وهى من مخرج الواو والواو تكون للجمع فى قاموا والالف للدلالة على التثنية كما كانت كذلك فى قاما فاذا الاسم منه الهمزة والنون وباقى الحروف زوائد لما ذكرناه وقيل ان الكلمة بكمالها الاسم من غير تفصيل وهو الصواب لان هذه الصيغة دالة على التثنية وليست تثنية صناعية لان حد المثني ما تتنكر معرفته والمضمر لا يتنكر بحال فكأن صيغته لذلك ويستوى فيه المذكر والمؤنث كما يستوي فى الظاهر نحو الزيدان والعمران والهندان لان العدة واحدة فان خاطبت جماعة قلت أنتمو وان شئت قلت « أنتم » وثبوت الواو هو الاصل لان الواو تكون علامة ضمير الجمع فى الفعل نحو قاموا ولانه فى مقابلة جمع المؤنث نحو قولك ضربتن فكما أن علامة المؤنث حرفان فكذلك علامة الجمع حرفان ويؤكد ذلك عندك أن الواو تظهر بعد الميم مع الضمير فى أعطيتكموه والضمائر ترد الاشياء الى أصولها في أكثر الامر وحذف الواو تخفيف لثقلها عند أمن اللبس وزوال الاشكال لانه لا يلبس بالواحد لوجود الميم ولا يلبس بالتثنية لان المثني يلزمه ثبوت الالف وقد تقدم نحو ذلك فى المتصل والصواب ان الكلمة بكمالها اسم كما ذكرنا فى التثنية وهى صيغة موضوعة للجمع فان خاطبت جماعة مؤنثات قلت أنتن بنون مشددة والكلمة بكمالهـا الاسم على ما قدمناه فى التثنية والجمع المذكر ، فأما « ضمير الغائب » فانه يثني ويجمع ويبين بعـلامة المؤنث وهو أولى بذلك لما ذكرناه من أنه ضمير ظاهر قد جرى ذكره

والظاهر يثنى ويجمع ويؤنث فكذلك ماناب منابه فاذا كنيت عن الواحد المذكر قلت «هو» قائم فهو مرفوع الموضع لانه مبتدأ والمبتدأ مرفوع ولانك لو وضعت مكانه اسما ظاهرا لكان مرفوعا نحو زيد قائم والاسم هو بكماله عند البصريين وقال الكوفيون الاسم الهاء وحدها والواو مزيدة واحتجوا لذلك بقول الشاعر

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قالَ قائِلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ (١)

فحذف الواو وحذفها يدل على زيادتها والصواب مذهب البصريين لانه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجرى مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ولان المضمر انما أتى به للايجاز والاختصار فلا يليق به الزيادة ولا سيما الواو وثقلها ولا دليل فى البيت لقلته فهو من قبيل الضرورة وبنيت على الفتح تقوية بالحركة ولم تضمها إتباعا لضمة الهاء لثقل الضمة علي الواو المضموم ماقبلها وكانت الفتحة أخف الحركات ، وربما جاء في الشعر سكونها وتضعيفها قال الشاعر

وإنَّ لِسانى شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بها   وهُوَّ على من صبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ (٢)

---

(١) البيت للمخلب بضم الميم وفتح الخاء وتشديد اللام مفتوحة الهلالى وقيل هو للعجير بضم العين المهملة وفتح الجيم واسمه عمير بن عبد الله بن عبيدة وهو شاعر اسلامى من شعراء الدولة الاموية والبيت موجود فى أشعارهما ولعل السبب ما ذكره ابن الاعرابى من أن للمخلب قصيدة ليس فى الارض بدوى الا وهو يحفظها ثم ذكر فى مساقتها هذا البيت ثم قال وقد سلك العجير السلولى طريقه المخلب الهلالى وأدرج معانى قطعته فى شعره واعلم أن القطعتين الواردتين فى شعر المخلب وشعر العجير لاميتان ووقع فى كتاب سيبويه لمن جمل رخو الملاط نجيب وانما هو لمن جمل رخو الملاط ذلول وتبعه النحاة على التحريف وأول كلمة المخلب

وجدت بها وجد الذى ضل نضوه   بمكة يوما والرفاق نزول
بغى ما بغى حتى أتى الليل دونه   وريح تعلى بالتراب جفول
أتى صاحبيه بعد ما ضل سعيه   بحيث تلاقت عامر وسلول

وبعد أبيات البيت المستشهد به وبعده

محلى بأطواق عتاق تزينه   أهلة جن بينهن فصول
فهلل حينا ثم راح بنضوه   وقدحان من شمس النهار أفول

ومن قطعة العجير

ألا قد أرى ان لم تكن أم خالد   بملك يدي ان البقاء قليل
وان ليس لى فى سائر الناس رغبة   ولا منهم لى ما عداك خليل
وما وجد النهدي وجدا وجدته   عليها ولا العذرى ذاك جميل

والشاهد فى البيت أن واو هو قد يحذف فذلك الحذف يدل على أنها زائدة وان الضمير هو الهاء فقط وهذا مذهب الكوفيين والبصريون يقول انحذف الواو هنا ضرورة وذلك لان هو ضمير منفصل فمن حقه أن يجرى مجرى الظاهر من جهة أنه مستقل بنفسه فلا يبقى على حرف واحد والاصل فينا هو قال سيبويه اعلم أنه يجوز فى الشعر مالا يجوز فى الكلام من صرف مالا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الاسماء الى أن يقول وما يجوز فى الشعر أكثر من أذكر لك هنا لان هذا موضع جمل وسنبين ذلك فيما يستقبل ان شاء الله اه قال الاعلم «أراد (الشاعر) بينا هو فسكن الواو ضرورة ثم حذفها ضرورة فأدخل ضرورة على ضرورة تشبيها للواو الاصلية بواو الصلة فى نحو منه وعنه» اه وقوله يشرى أراد يبيع ويشرى يستعمل فى الضدين والرحل كل شىء يعد للرحيل من وعاء المتاع ومركب للبعير ونحوه والملاط بكسر الميم الجنب ورخو الملاط سهله وأملسه والذى فى كلمة العجير رسل الملاط طويل وقد شبه الشاعر حاله فى هوي امرأة يحبها وشدة وجده بها بوجد هذا الرجل الذى ضل بعيره وفارقه أصحابه فباتت هموم هذا الرجل شتى تذهب عنه حينا فيسكن وترجع اليه حينا فيعاوده الالم وبينا هو يبيع رحل هذا الجمل الضال اذ سمع من يعرفه وينادى عليه ليرده على صاحبه

(٢) البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها والشاهد فيه تشديد الواو في هو وهذه لغة همدان احدى قبائل اليمن وهى تشدد الواو فى هو والياء فى هى فأما الواو فشاهدها البيت الذى فى الشرح وأما الياء فشاهدها قول الشاعر

والاسكان

والاسكان تخفيف والتضعيف لكراهية وقوع الواو طرفا وقبلها ضمة ، وتقول فى التثنية « هما » والكلام عليها على نحو من الكلام على أنتما الا ان أنتما ليس فيه حذف وقيل ان أصل هما هوما فحذفت الواو وقالوا لانها لو بقيت لوجب ضمها لان هذه الميم يضم ما قبلها والضمة تستثقل على الواو المضموم ماقبلها فحذفت الضمة للثقل ولما سكنت الواو تطرق اليها الحذف لضعفها وذلك لئلا يتوهم أنهما كلمتان منفصلتان أعنى ما وهو وثبتت الالف فى هما كما ثبتت في أنتما ، وتقول فى جمع المذكر « هموا » تزيد ميما و واواً علامة للجمع كما زادوهما لذلك فى قاموا وأنتموا هذا هو الاصل أعنى اثبات الواو وقد تحذف الواو فرارا من ثقلها ولان اللبس مرتفع لانه لايلبس بالواحد لان الواحد لاميم فيه والتثنية يلزمها الالف بعد الميم ولما حذفت الواو أسكنت الميم لان فى ابقاء الضمة ايذاناً بارادة الواو المحذوفة اذ كانت من أعراضها ، وتقول في الواحدة المؤنثة « هى » بفتح الياء كأنهم قووها بالحركة اذ كان الضمير المنفصل عندهم يجري مجرى الظاهر وأقل مايكون عليه الظاهر ثلاثة أحرف ولما كان هو وهى على حرفين قويا بالحركة وكانت الفتحة أولى لخفتها ، وذهب الكوفيون الى ان الاسم الهاء وحدها كما ذكرنا فى هو الذى للمذكر واحتجوا لذلك بحذف الياء فى نحو قوله * ديار سعدى إذه من هواكا * (١) وليس فى ذلك حجة لان ذلك من ضرورات الشعر ، وفيها ثلاث لغات هى بتخفيف الياء وفتحها لما ذكرناه من ارادة

والنفس ما أمرت بالعنف أبية وهى ان أمرت باللطف تأتمر

والشهدة بضم الشين المعجمة العسل والعلقم فى الاصل الحنظل وهو نبات مر كريه الطعم والمراد هنا شديد أو صعب ليتسنى تعلق الجار والمجرور به من قبل انهما لايتعلقان الا بالمشتق اوما فى معناه وهذا ظاهر ان شاء الله

(١) هذا عجز بيت وصدره * هل تعرف الدار على تبراكا * وتبراك بكسر التاء المثناة وسكون الباء الموحدة بعدهما راء فألف فكاف ماء لبنى العنبر اوهى احدى بلاد بنى عمير قال جرير

اذا جلست نساء بنى عمير على تبراك اخبثن الترابا

وسعدى اسم امرأة والشاهد فيه قوله اذه فأنه أراد اذهى فحذف الياء ضرورة قال ابن الانبارى « ذهب الكوفيون الى أن الاسم من هو وهى الهاء وحدها وذهب البصريون الى أن الهاء والواو من هو والهاء والياء من هى هما الاسم بمجموعهما أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن الاسم هو الهاء أن الواو والياء يحذفان فى التثنية نحو هما ولو كانت أصلا لما حذفت والذي يدل عليه أنهما يحذفان فى الافراد وتبقى الهاء قال

فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط ذلول

وقال الآخر بيناه فى دار صدق قد أقام بها حيناً يعللنا وما نعلله

وقال الآخر أذاه سيم الخسف آلى بقسم بالله لا يأخذ الا ما احتكم

وقال الآخر دار لسعدى اذه من هواكا

فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها وانما زادوا الواو والياء تكثيرا للاسم كراهية أن يبقى على حرف واحد وأما البصريون فاحتجوا لان الواو والياء أصل بأنه ضمير منفصل والضمير المنفصل لايجوز أن يبنى على حرف واحد لانه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف فلو كان الاسم هو الهاء لكان يؤدى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا وهو محال وأما قولهم ان الواو والياء يحذفان فى التثنية قلنا أن هما ليس تثنية وانما هى صيغة مرتجلة للتثنية كأنتما وأما ما أنشدوه من الابيات فانما حذفت الواو والياء لضرورة الشعر كقول الشاعر

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك أسقنى ان كان ماؤك ذا فضل

أراد ولكن أسقنى فحذف النون للضرورة » اه باختصار وفى كتاب الانصاف لابن الانبارى الذى نقلنا عنه هذا الكلام زيادة يحسن الرجوع اليها

تقوية الاسم وهى بتشديد الياء مبالغة فى التقوية والتصير على أبنية الظاهر وهى بالاسكان تخفيفاً وهى أضعف اللغات ويبنغي أن يكون الحذف فى قوله إذه من هوا كاعلي لغة من أسكن لضعفها اذ المفتوحة قد قويت بالحركة ، فان دخلت على كل واحدة منهما واو العطف أو فاؤه أو لام الابتداء كنت مخيرا ان شئت أسكنت الهاء وان شئت بقيت الحركة فمن بقى الحركة فعلى الاصل ومن أسكن فلان الحرف الذى قبلها لما كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه صار بمنزلة جزء منه فشبه فهي بكتف وفهو بعضد فكما يقال فى كتف وعضد كتف وعضد كذلك قالوا في فهى فهى وفى فهو فهو قال الله تعالي (فهو خير له عند ربه) وقال الله تعالى (خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل) وقال تعالى (وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) ، ولا يفعلون ذلك مع ثم ونحوها مما هو على أكثر من حرف واحد الا على ندرة نحو قوله (ثم ليقطع) قرئ باسكان اللام وكسرها فالكسر على الاصل لما ذكرناه ومن أسكن شبه الميم من ثم مع ما بعدها بكتف فأسكن لذلك وهو قليل ، وتقول فى التثنية « هما » المذكر واستوى المذكر والمؤنث ههنا كما استويا في المخاطب والمتصل نحو أنتما فعلتما ؛ وتقول فى جمع المؤنث « هن » بتشديد النون ليكون حرفين فيقابل الميم والواو فى جمع المذكر نحو هموا فعلوا ، وأما « الضمير المنصوب المنفصل » فاثنا عشر لفظا تقول « اياى » أكرمت اذا أخبرت عن نفسك وفي التثنية والجمع « ايانا » يستوى فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع لان حال المتكلم واضحة فلم يحتج الى علامة فاصلة ، فان خاطبت مذكراً قلت « اياك » أكرمت بفتح الكاف كما تفتحها مع المتصل نحو أكرمتك ، وتقول في التثنية « اياكما » وفى الجمع « اياكموا » وان شئت حذفت الواو وسكنت الميم كما فعلت فى المتصل نحو أكرمتكم ، وتقول المؤنث المخاطب « اياك » بكسر الكاف كما فعلت مع المتصل نحو أكرمتك ، والتثنية « اياكما » كالمذكر والجمع « اياكن » شددت النون فى المؤنث ليكون حرفين بازاء الميم والواو فى المذكر ، وتقول فى الغائب « اياه » لقيت وفى التثنية « اياهما » وفى الجمع « اياهموا » فان شئت أقررت الواو وان شئت حذفتها وأسكنت الميم ، وتقول فى المؤنث « اياها » وفى التثنية « اياهما » كالمذكر وفى الجمع « اياهن » شددت النون لتكون بازاء الميم والواو على ما ذكرناه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والحروف التي تتصل بأيا من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع اليه وكذلك التاء فى أنت ونحوها فى أخواته ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب انما هى علامات كالتنوين وتاء التأنيث وياء النسب وما حكاه الخليل عن بعض العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب مما لا يعمل عليه ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذا الضرب من المضمرات فيه اشكال ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه وأسد الاقوال اذا أمعن النظر فيها ما ذهب اليه أبو الحسن الاخفش وهو أن ايا اسم مضمر وما بعده من الكاف فى اياك والياء فى اياى والهاء فى اياه حروف مجردة من مذهب الاسمية للدلالة على أعداد المضمرين وأحوالهم لاحظ لها في الاعراب ، وانما قلنا ان ايا اسم مضمر ليس بظاهر لانه فى جميع الاحوال منصوب الموضع وليس فى الاسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب فلا يرتفع الا ما كان ظرفاً غير

متمكن نحو ذات مرة وبعيدات بين وذا صباح وما جري مجراهن وشيء من المصادر نحو سبحان ومعاذ
ولبيك وليس ايا واحداً منها فلما لزم النصب كلزوم أنت وأخواته الرفع دل على أنه مضمر مثله فاياك فى
المنصوب كأنت فى المرفوع ومما يدل أيضا علي أنه ليس بظاهر تغير ذاته فى حال الرفع والجر وليس كذلك
الاسماء الظاهرة فان الاسماء الظاهرة يعتقب على آخرها حركات الاعراب ويحكم لها بها فى موضعها اذا
لم تظهر فى لفظها من غير تغيرها أنفسها فلما خالف هذا الاسم فيما ذكرناه الاسماء الظاهرة ووافق المضمرات
دل على أنه مضمر وليس بظاهر واذ ثبت أنه اسم مضمر كانت الكاف اللاحقة له حرفاً مجرداً من معني
الاسمية للخطاب وانما قلنا ذلك لانه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب ولو كان له موضع من
الاعراب لكان اما رفعاً واما نصبا واما جرا فلا يجوز أن يكون فى موضع مرفوع لان الكاف ليست من
ضمائر المرفوع ولا يجوز ان يكون منصوبا لانه لا ناصب له ألا تري انك اذا قلت اياك أخاطب كانت إيا هي
الاسم بما ذكرناه من الدليل واذا كانت الاسم كانت مفعولة لهذا الفعل واذا كان كذلك فبقى الكاف
بلا ناصب اذ هذا الفعل لا يتعدى الى أكثر من مفعول ولا يجوز أيضا أن يكون مجرورا لان الجر في
كلامهم انما هو من وجهين اما بحرف جر واما باضافة اسم ولا حرف جر ههنا يكون مجرورا به ولا يجوز أن
يكون مخفوضا باضافة ايا اليه لانه قد قامت الدلالة على انه اسم مضمر والمضمر لا يضاف لان الاضافة
للتخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصاً فلم تحتج الى الاضافة واذا ثبت أنه ليس باسم كان حرفا
بمعنى الخطاب مجرداً من مذهب الاسمية كالكاف فى النجاءك بمعنى أنج فالكاف هنا حرف خطاب
لان الالف واللام والاضافة لا تجتمعان ومثله قولهم أنظرك زيدا فالكاف حرف خطاب لان الفعل قد تعدي
الى مفعوله فلم يتعد الى آخر ولان هذا الضرب من الفعل لا يتعدى الى ضمير المأمور لا تقول أضربك
ولا أقتلك اذا أمرته بضرب نفسه وقتله اياها وقالوا عنده رجل ليسك زيدا فالكاف هنا ليست اسما لانك
قد نصبت زيدا بأنه خبر ليس ولو كانت الكاف اسما لكانت منصوبة ولو كانت منصوبة لما نصبت اسما
آخر واذا كانت الكاف قد وردت مرة اسما دالا على الخطاب نحو رأيتك ومررت بك ومرة حرفاً دالا
على الخطاب مجرداً من معنى الاسمية كانت الكاف فى اياك من القبيل الثاني لقيام الدليل عليه «فان قيل»
اذا زعمت ان الكاف فى اياك حرف خطاب كحالها فى ذلك وما ذكرته من النظير فما تصنع بقولهم اياه
واياي ولا كاف هناك وانما هنا هاء وياء ولا نعلمهم جردوا الهاء والياء في نحو هذا من مذهب الاسمية كما
فعلوا ذلك فى الكاف التى فى ذلك وأولئك «قيل» قد ثبت ذلك فى الكاف ولم نجد امرا سوغ ذلك فى
الكاف وانكف عن الهاء والياء مع أنه قد جاء عنهم قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات وأنت
اذا قلت الزيدان قاما فالالف اسم وضمير الفاعل واذا قلت الزيدون قاموا فالواو اسم واذا قلت قاموا الزيدون
فهي حرف وكذلك النون فى قولك الهندات قمن اسم وفى قولك قمن الهندات حرف واذا جاز
فى هذه الاشياء أن تكون فى حال دالة على معني الاسمية ومعنى الحرفية ثم يخلع عنها معنى الاسمية فى
حال أخري جاز أن تكون الهاء فى ضربه والياء فى ضربني اسمين دالين على معنى الاسمية والحرفية
واذا قلت اياى واياه تجردتا من معني الاسمية وخلصتا لدلالة الحرفية ، ويؤكد عندك كونهما حروفاً غير

اسماء أنه لم يسمع عنهم تأكيدها لم يقولوا اياك نفسك ولا اياكم كلكم ولا اياي نفسي ولا اياهم كلهم ولو كانت اسماء لساغ فيها ذلك وقد ذهب الخليل الى أن ايا في اياك اسم مضمر مضاف الى الكاف وحكى عن المازني مثله انه مضمر أضيف الى ما بعده واعتمد على ما حكاه عن العرب قال سيبويه حدثني من لا أتهم عن الخليل انه سمع اعرابيا يقول « اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب » قال ووقوع الظاهر موقع هذه الحروف مخفوضاً بالاضافة يدل على أنها أسماء في محل خفض وحكي عن أبي عثمان أنه قال لولا قولهم وايا الشواب لكانت الكاف للمخاطب وحكى سيبويه عن الخليل أن قائلا لو قال اياك نفسك لم أعنفه يريد لو أكدها بمؤكد لم يكن مخطئا وهو قول فاسد لانه اذا سلم انه مضمر لم يكن سبيل الى اضافته لما ذكرناه من أن الغرض من الاضافة التخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصاً وما أضيف من المعارف نحو زيدكم وعمركم فعلى تأويل التنكير كأنه توهم أن جماعة مسمين بهذين الاسمين فأضافهما ولولا ذلك لم تسغ اضافتها والمضمرات لا يتصور تنكيرها بحال فلا يمكن اضافتها وأما قولهم وايا الشواب فمحمول على الشذوذ وذلك أسهل من القول باضافة المضمر واما قوله لو أن قائلا قال اياك نفسك لم أعنفه فليس ذلك برواية رواها عن العرب ولا محض اجازة بل هو قياس على ما رواه من قولهم وايا الشواب وأبو الحسن استقل هذه الحكاية ولم تكثر ولم يجز القياس عليها فلم يجز اياك وايا الباطل ولم يستحسن الجميع اضافة هذا الاسم الى الظاهر وذهب أبو اسحق الزجاج الى ان ايا اسم ظاهر يضاف الى سائر المضمرات نحو قولك اياك ضربت واياه حدثت ولو قلت ايا زيد حدثت كان قبيحاً لانه خص به المضمر قال والهاء في اياه مجراها كالتي في عصاه وهذا القول يفسد بما ذكرناه من الدلالة بأنه اسم مضمر ولو كان اسما ظاهرا وألفه كألف عصى ومغزى وما أشبههما مما يحكم في حروف العلة منه بالنصب لثبتت الالف في ايا في حال الرفع والجر كما كانت في عصى كذلك وليس كذلك بل ثبتت في موضع النصب دون الموضعين فبان أن ايا ليس كعصى ومغزى لكنه نفسه في موضع نصب كما ان الكاف في رأيتك في موضع نصب وأنت وهو في موضع رفع وذهب بعضهم الى أن اياك بكمالها اسم حكى ذلك ابن كيسان وفيه ضعف من قبل أنه ليس في الاسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره فيكون تارة كافا وتارة ياء وتارة هاء نحو قولك اياك واياي واياه فيكون هذا مثله بل لما كانت الكاف مفتوحة مع خطاب المذكر مكسورة مع خطاب المؤنث فكذلك ايا الاسم والكاف بعدها حرف خطاب ولذلك تقول اياك واياكما واياكم كما تقول أنت وأنتما وأنتم وقال بعضهم الياء والكاف والهاء هي الاسماء وايا عماد لها وذلك لانها هي الضمائر في أكرمتي وأكرمتك وأكرمته فلما أريد ذلك فصلها عن العامل اما بالتقديم واما بتأخيرها عنه ولم تكن مما يقوم بنفسه لضعفها وقلتها فدعمت بايا وجعلت وصلة الى اللفظ بها فايا عندهم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما أن كلا اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر في قولك كلاهما وهذا القول واه وذلك لان ايا اسم مضمر منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن وهو في أنها مضمرات منفصلة فكما ان أنا ونحن وأنت تخالف لفظ المرفوع المتصل نحو التاء في قمت والنون والالف في قمنا وهي الفاظ أخر غير ألفاظ المضمر المتصل وليس شيء منها معمودا بل هو قائم بنفسه فكذلك ايا اسم مضمر منفصل ليس معموداً به غيره وكما أن التاء في أنت وان كان لفظها لفظ التاء في قمت ليست اياها معمودة بما قبلها وانما

الاسم ما قبلها وهى حرف معنى وافق لفظ الاسم كذلك ما قبل الكاف فى اياك هو الاسم وهى حرف خطاب وأما تشبيههم ايا بكلا فليس بصحيح والفرق بينهما ظاهر وذلك أن كلا اسم ظاهر مفرد متصرف يدل على الاثنين كما أن كلا اسم مفرد ظاهر يدل على الجمع وكلا ليس بوصلة الى المضمر لانه قد اطردت اضافته الى الظاهر اطرادها الى المضمر نحو قوله تعالى (كلتا الجنتين آتت أكلها) ونحو قول الشاعر

* كلا يومى طوالة وصل أروي (١) * ولو كانت كلا وصلة الى المضمر لم تضف الى غيره وقال سيبويه ايا اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كني به عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول الى أبي الحسن الاخفش الا أنه أشكل عليه أمر ايا فقال هى مبهمة بين الظاهر والمضمر وقد قامت الدلالة على أنه اسم مضمر بما فيه مقنع وشبهها بالتنوين وتاء التأنيث وياءى النسبة من حيث كانت حروفا دالة على أحوال فى الاسم كما دلت الحروف الواقعة بعد ايا على أعداد المضمرين والحضور والغيبة والمتكلم فهى مثلها من هذه الجهة وخلوها من معني الاسمية فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولان المتصل أخصر لم يسوغوا تركه الى المنفصل الا عند تعذر الوصل فلا تقول ضرب أنت ولا هو ولا ضربت اياك الا ما شذ من قول حميد الارقط

* اليك حتى بلغت اياكا * وقول بعض اللصوص

كأنَّا يومَ قُرَّى إ نَّما نَقْتُلُ إيَّانا

وتقول هو ضرب والكريم أنت وان الذاهبين نحن و * ما قطر الفارس الا أنا * وجاء عبد الله وأنت واياك أكرمت الا ما أنشده ثعلب

وما نُبالى إذا ما كنتِ جارَتَنا ألاَّ يُجاوِرَنا إلاَّكِ دَيَّارُ ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان الضمير ضميران متصل ومنفصل فما كان متصلا كان أقل حروفا من المنفصل فمنه ما كان على حرف واحد كالتاء فى قمت والكاف فى ضربك طلباً للايجاز والاختصار حتي انهم جعلوا بعض المتصلة فى النية كالضمير في أفعل ويفعل ونفعل وفى زيد قام وجاز أن يكون على حرف

---

(١) هذا صدر بيت للشماخ بن ضرار الغطفانى وعجزه * ظنون آن مطرح الظنون * وهو مطلع كلمة له يمتدح بها عرابة بن أوس وبعده :

وما أروى وان كرمت علينا بادنى من موقفة حرون
تطيف بها الرماة وتتقيهم بأوعال معطفة القرون
وماء قد وردت لوصل أروى عليه الطير كالورق اللجين
ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين
ولست اذا الهموم تحضرتنى بأخضع فى الحوادث مستكين
فسل الهم عنك بذات لوث عذافرة كطرقة الفيون
اذا بلغتنى وحملت رحلى عرابة فاشرق بدم الوتين

والشاهد فى البيت اضافة كلا الى غير الضمير وذلك يدل على أنها ليست وصلة للضمير لانها لو كانت انما وضعت لتكون وصلة له لما جاز أن تضاف الى غيره أبداً

واحد لاتصاله بما قبله من حروف الكلمة المتقدمة فأما المنفصل فلا يكون الا على حرفين أو أكثر لانه منفرد عن غيره بمنزلة الاسماء الظاهرة ولا يمكن افراد كلمة على حرف واحد واذا ثبت أن المتصل أقل حروفا من المنفصل وأوجز كان النطق بالمتصل أخف فلذلك لا يستعملون المنفصل فى المواضع التى يمكن أن يقع فيها المتصل لانهم لا يعدلون الى الاثقل عن الاخف والمعنى واحد الا لضرورة فلذلك « لاتقول ضرب أنت ولا هو » لانه يجوز أن يقع هنا المتصل فتقول ضربت وضرب فتكون التاء الفاعلة ولا حاجة الى أنت وكذلك يكون الفاعل مستترا فى ضرب ولا حاجة الى هو لان الاول أوجز وكذلك لا تقول ضرب زيد اياك وان كان فصل بينهما الفاعل الظاهر لان الفصل ليس بلازم اذ ليس تقدم الفاعل على المفعول حتما لازماً لانه يجوز أن تقول ضربك زيد فتقدم المفعول من غير قبح ، وأما « قول حميد الارقط * اليك حتي بلغت اياك * (١) » فانه وضع اياك موضع الكاف ضرورة والقياس بلغتك وكان أبو اسحق الزجاج يقول تقديره حتي بلغتك اياك وهذا التقدير لا يخرجه عن الضرورة سواء أراد به التأكيد أو البدل لان حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة والمراد سارت هذه الناقة حتى بلغتك ومثله « قول بعض اللصوص »

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إِنْـ ... ـنَما نَقْتُلُ إِيَّانَا (٢)

البيت لذى الاصبع العدوانى وقبله

لَقِينا مِنْهُـمُ جَمْعاً ... فَأَوْفَى الجَمْعَ ما كانا

---

(١) هـذا عجز بيت وصدره * أتتك عنس تقطع الاراك * والعنس ــ بسكون النون ــ الناقة الشديدة ، وقوله تقطع الاراك انما أراد تقطع الارضين التى هى منابت الاراك فعبر باسم الحال وأراد المحل وهذا كثير فى كلامهم والشاهد فيه ما ذكره الشارح من أنه وضع الضمير المنفصل وهو اياك موضع المتصل وهو الكاف ضرورة وكان ينبغى أن يقول حتى بلغتك ، ومعنى قول الزجاج الذى نقله الشارح أن الضمير المنفصل المذكور فى الكلام ليس قائماً مقام الضمير المتصل الذي كان من حق الكلام أن يشتمل عليه حتى يلزم أن يكون ذلك شاذاً وانما المنفصل مؤكد للمتصل الا أنه حذف المؤكد لضرورة الشعر ، قال الاعلم « وهذا ليس بشىء لانه حذف المؤكد وترك التوكيد مؤكداً لغير موجود فلم يخرج من الضرورة الا الى أقبح منها » اه

(٢) البيت منسوب فى المتن لبعض اللصوص تبعا لسيبويه فى الكتاب ونسبه الشارح لذى الاصبع العدوانى ــ بفتح العين المهملة ــ واسمه حرثان بن الحارث بن محرث ، وقيل ابن محرث بن الحارث ، وانما قيل له ذو الاصبع لان أفعى نهشت اصبعه فيبست . وهو شاعر من شعراء الجاهلية وكان معدودا من الحكماء وقد عمر دهراً طويلا ، وبعد الابيات التى رواها الشارح

يرى يرفل فى بردين ... من أبراد نجرانا

اذا يسرح ضأنا ما ... ئة أتبعها ضانا

والشاهد فى البيت وضع الضمير المنفصل وهو ايانا موضع المتصل وهو نا وكان حق الكلام أن يقول نقتل أنفسنا لان الفعل لا يتعدى فاعله الى ضميره الا اذا كان من أفعال القلوب فلا تقول ضربتنى ولا ضربتك ــ بفتح التاء فى الثانى وضمها فى الاول ــ ولا زيد ضربه وأنت تقصد اعادة الضمير البارز الى زيد ولكن تقول ضربت نفسى وضربت نفسك وزيد ضرب نفسه وانما تجنبوا تعدي الفعل الى ضمير فاعله كراهة أن يكون الفاعل مفعولا فى اللفظ فاستعملوا فى موضع الضمير النفس ونزلوها منزلة الاجنبي وانما استجازوا هذا المحظور فى أفعال العلم والظن الداخلة على جملة أصلها المبتدأ والخبر فقالوا حسبتنى فى الدار ولم يأت هذا فى غير هذا الباب الا فى فعلين قالوا عدمتنى وفقدتنى ، ولما لم يمكن الشاعر أن يقول نقتل أنفسنا أو نقتلنا وضع ايانا فى موضع نا وحسن هذا قليلا أن استعمال المتصل ههنا قبيح أيضاً وأن الضمير المنفصل الذى جاء به أشبه بالاسم الظاهر الذى من حق الكلام أن يشتمل عليه من المتصل ومن ثم كان هذا أسهل مما قبله كما قال الشارح وذلك لان اتصال الكاف ببلغت فى البيت السابق حسن لا شىء فيه وهذا ظاهر ان شاء الله

وبعده

وبعده قَتَلْنا مِنْهُمُ كلَّ فتًى أَبْيضَ حُسَّانَا

الشاهد فيه وضع ايانا موضع الضمير المتصل الا انه أسهل مما قبله وذلك لانه لا يمكنه أن يأتى بالمتصل فيقول تقتلنا لانه يتعدى فعله الى ضميره المتصل فكان حقه أن يقول نقتل أنفسنا لان المنفصل والنفس يشتركان فى الانفصال ويقعان بمعنى نحو قولك ما أكرمت الا نفسك وما أكرمت الا اياك فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه ههنا لما ذكرناه وكان النفس والمنفصل مترادفين استعمل أحدهما موضع الآخر ، وقرى بضم الاول موضع والمعنى أن قتلنا اياهم بمنزلة قتلنا أنفسنا لانا عشيرة واحدة ، قال « وتقول هو ضرب والكريم أنت الخ » يشير الي أن المضمر اذا وقع فى هذه المواقع لا يكون الا منفصلا ولا حظ المتصل فيها ، وجملة الامر أن المضمرات المنفصلة تكون مرفوعة الموضع ومنصوبة الموضع والمراد بالمنفصل الذى لا يلى العامل ولا يتصل به بأن يكون معرى من عامل لفظى أو مقدماً على عامله اللفظى أو مفصولا بينه وبين عامله ، فأما المرفوع فخمسة مواضع المبتدأ وخبره وخبر ان وأخواتها وبعد حروف الاستثناء وحروف العطف فقولنا « هو ضرب » فهو مبتدأ وضرب جملة في موضع الخبر وقولنا « الكريم أنت » الكريم مبتدأ وأنت الخبر والمبتدأ وخبره العامل فيهما الابتداء وهو عامل معنوى فلا يمكن وصل معموله به فلذلك وجب أن يكون ضميرهما منفصل ومثل ذلك كيف أنت وأين هو فكيف وأين خبران مقدمان وأنت وهو مبتدءان فلذلك وجب أن يكون ضميرهما منفصلا أيضاً ، وقوله « ان الذاهبين نحن » فنحن خبر ان ولا يكون ضميره الا منفصلا لانه لا يصح اتصاله بالعامل فيه لان مرفوع ان وأخواتها لا يتقدم على منصوبها ، وقوله « * ماقطر الفارس الا أنا * » (١) لما وقعت الكناية بعد حرف الاستثناء لم تكن الا منفصلة ، وقوله « جاء عبدالله وأنت » أنت عطف على عبد الله فانفصل لانه وقع بعد حرف العطف فلم يلتصق بالعامل فيه ، وأما المنصوب المنفصل فيقع في خمسة مواضع أيضاً اذا تقدم على عامله نحو « اياك أكرمت » لانه لا يمكن اتصاله بالعامل مع تقدمه أو كان مفعولا ثانياً أو ثالثاً نحو علمته اياه وأعلمت زيداً عمراً اياه أو كان اغراء المخاطب نحو اياك والطريق وقد تقدم شرح ذلك ؛ وربما اضطر الشاعر فوضع المتصل موضع المنفصل نحو ما أنشده أحمد بن يحيى * فما نبالى اذا ما كنت جارتنا الخ * (٢) فأتى بالكاف موضع اياك وهو ههنا أسهل من قوله * اليك حتى بلغت اياكا * (٣) لان فيه عدولا الى الاخف الاوجز والا فى معني العامل اذ كانت مقوية له كيف وقد ذهب بعضهم الي أنها هى العاملة وانما

---

(١) هذا عجز بيت لعمرو بن معديكرب وصدره * قد علمت سلمى وجاراتها * والشاهد فيه اظهار أنا وانفصاله بعد الا حيث لم يقدر على الضمير المتصل بالفعل ، وقوله قطر معناه صرعه على أحد جانبيه والقطر ومثله القتر الجانب

(٢) هذا البيت من الشواهد التى لم يعرف قائلها مع كثرة الاستشهاد به ووجوده فى أكثر كتب النحاة ، والشاهد فيه وقوع الضمير المتصل وهو الكاف فى موضع المنفصل وهو أيا ضرورة ، وقال صاحب التصريح « والقياس الا اياك لكنه اضطر فحذف ايا وأبقى الكاف أو وضع المتصل فى موضع المنفصل » اه باختصار ونبالى من المبالاة وهى الاكتراث ، وديار بمعنى أحد وهو فاعل يجاورنا ، ومعنى البيت أنك اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك . وابن الانباري يجيز أن يقع المتصل بعد الا مطلقاً والمبرد يمنعه مطلقا ويروى بدل الاك سواك

(٣) تقدم الكلام على هذا الشاهد قريباً فى أول هذا الفصل

أتى بالضمير المنصوب بعد الا هنا لانه استثناء مقدم والمراد أن لايجاورنا ديار الا أنت أى أنت المطلوبة فاذا خلصت فلا التفات الى غيرك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ فاذا التقى ضميران فى نحو قولهم الدرهم أعطيتكه والدرهم أعطيتكموه والدرهم زيد معطيكه وعجبت من ضربكه جاز أن يتصلا كما ترى وأن ينفصل الثانى كقولك أعطيتك اياه وكذلك البواقى وينبغى اذا اتصلا أن تقدم منهما ما المتكلم على غيره وما المخاطب على الغائب فتقول أعطانيك وأعطانيه زيد والدرهم أعطاكه زيد وقال الله تعالى (أنلزمكموها) ﴾

قال الشارح : المضمران اذا اتصلا بعامل فلا يخلو اتصالها اما أن يكون بفعل واما باسم فيه معنى الفعل فان اتصلا بفعل فان كان أحد المضمرين فاعلا والآخر مفعولا لزم تقديم الفاعل على كل حال من غير اعتبار الاقرب وذلك نحو ضربتك وضربته وضربتني وضربته وضربني وضربك وضربه وانما لزم تقديم الفاعل مع الفعل على غيره من المضمرات لانه كجزء منه اذ كان يغير بناءه حتى يختلط به كأنه من صيغته كقولك ذهبت وذهبنا وذهبتم وذهبتن فتسكن آخر الفعل وقد كان مفتوحا قبل اتصاله به وربما اختلط به الضمير حتى يصير مقدراً فى الفعل بغير علامة ظاهرة كقولك زيد قام وأنت تقوم وأنا أقوم ونحن نقوم ولا يوجد ضمير مرفوع متصل بغير فعل ولذلك استحكمت علامة الاضمار فى الفعل ، فان كان المتصل به الضميران مصدراً نحو عجبت من ضربى اياك ومن ضربيك فلك فى الثانى وجهان أن تأتى بالمتصل نحو عجبت من ضربيك وأن تأتى بالمنفصل نحو عجبت من ضربى اياك والثانى هو الاجود المختار وانما كان المنفصل هنا هو المختار بخلاف الفعل لوجهين أحدهما أن ضربا اسم ولا يستحكم فيه علامات الاضمار استحكامها فى الافعال اذ كانت علامة ضمير المرفوع لا تتصل به ولا بما اتصل به وانما يتصل به علامة ضمير المجرور والذى يشاركه فى ذلك الاسماء التى ليس فيها معنى فعل نحو غلامى وغلامك وغلامه ولا يتصل بالضمير المضاف اليه الغلام ضمير آخر متصل فكان المصدر الذى هو نظيره كذلك ، والوجه الثانى ان الضمير المضاف اليه المصدر مجرور حال محل التنوين ونحن لو نونا المصدر لما وليه ضمير متصل وانما يليه المنفصل نحو قولك عجبت من ضرب اياك ومن ضرب اياه ومن ضرب اياى ولذلك كان الاجود المختار أن تأتى بالمنفصل مع المصدر ، ويجوز أن تأتى بالمتصل معه جوازاً حسناً وليس بالمختار وانما جاز اتصال الضميرين به من نحو عجبت من ضربيك وان كان القياس يقتضى انفصال الثانى من حيث كان اسما كغيره من الاسماء غير المشتقة نحو غلامك وصاحبك لشبهه بالفعل من حيث كان الفعل مأخوذاً منه ويعمل عمله فشبه ما اتصل بالمصدر بما اتصل بالفعل فقولك عجبت من ضربى اياك هو الوجه والقياس وقولك عجبت من ضربيك جائز حسن على التشبيه بالفعل نحو ضربتك فالياء فى ضربيك بمنزلة التاء فى ضربتك واذا اتصل الضميران بالمصدر فالاول هو الفاعل والثاني هو المفعول على الترتيب الذي ذكره من « تقديم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب » من نحو عجبت من ضربيك وضربيه « ومن ضربكه » على الترتيب الذى رتبه صاحب الكتاب ، فان كان الفاعل المخاطب وأضفت المصدر اليه والمفعول به المتكلم لم يحسن الا المنفصل نحو عجبت من ضربك

اياى وعجبت من ضربه اياي ، « فان كان الضميران مفعولين » لزم اتصال ضمير المفعول الاول بالفعل لانه يليه ولا فرق فى ذلك بين أن يكون قد اتصل بالفعل ضمير فاعل وأن لا يكون اتصل به لان ضمير الفاعل يصير كحرف من حروف الفعل فيتصل به ضمير المفعول بالفعل مع ضمير الفاعل كما يتصل به خالياً من الضمير فتقول ضربتك وضربتني كما تقول ضربك وضربنى فاذا جئت بعد اتصال ضمير المفعول الاول بضمير مفعول ثان جاز اتصاله وانفصاله نحو « الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه » فاتصاله لقوة الفعل وانه الاصل فى اتصال المنصوب ولما كان المتصل أحصر من المنفصل ومعناه كمعنى المنفصل اختاروه على المنفصل وأما جواز الاتيان بالمنفصل فلأن ضمير المفعول الثانى لا يلاقي ذات الفعل انما يلاقي ضمير المفعول الاول وليس كذلك ضمير المفعول الاول لانه يلاقى ذات الفعل حقيقة في نحو ضربك أوما هو منزل منزلة ماهو حرف من حروف الفعل نحو ضربتك ألا ترى انه يلاقى الفاعل والفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل قال الله تعالى (أنلزمكموها) فقدم ضمير المخاطب على الغائب لانه أقرب الى المتكلم ؛ وقد اشترط صاحب الكتاب أنه اذا التقى ضميران متصلان بدئ بالأقرب الى المتكلم من غير تفضيل والصواب ما ذكرته وهذا الترتيب رأى سيبويه وحكايته عن العرب والعلة فى ذلك أن الاولى أن يبدأ الانسان بنفسه لانها أعرف وأهم عنده وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه كان المختار تقديم المخاطب على الغائب لانه أقرب الى المتكلم ؛ وقد أجاز غيره من النحويين تقديم الضمير الأبعد على الأقرب قياسا وهو رأى أبي العباس محمد بن يزيد وكان يسوي بين الغائب والمخاطب والمتكلم فى التقديم والتأخير ويجيز اعطاهوك واعطاهونى واعطاكنى ويستجيده ولم يرض سيبويه مقالتهم وقال هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * واذا انفصل الثانى لم تراع هذا الترتيب فقلت اعطاه اياك وأعطاك اياى وقد جاء فى الغائبين اعطاهاه واعطاهوها ومنه قوله

وقد جعلتْ نفْسِي تَطيبُ لضَغْمةٍ ... لضَغْمِهماها يقرَعُ العَظْمَ نابُها

وهو قليل والكثير اعطاها اياه وأعطاه اياها والاختيار فى ضمير خبر كان واخواتها الانفصال كقوله * لئن كان اياه لقد حال بعدنا * وقوله

ليسَ إيَّايَ وإيَّا ... كِ ولا نخشى رَقيبا

وعن بعض العرب عليه رجلا ليسني وقال * اذ ذهب القوم الكرام ليسى * *

قال الشارح : « ومتى انفصل الضمير الثانى عن الاول لم يلزم فيه هذا الترتيب » بل يجوز لك أن تبدأ بأيهما شئت فتقول « أعطاه اياك » واعطاه اياى « وأعطاك اياى » فتكون مخيراً أيهما شئت قدمت وانما كان كذلك من قبل ان الضمير المنفصل يجرى مجرى الظاهر لاستقلاله بنفسه وعدم افتقاره الى غيره فكما ان الاسماء الظاهرة لا يراعى فيها الترتيب بل تقدم أيها شئت فكذلك الضمير المنفصل ، « فاذا كان الضميران غائبين » جاز لك الجمع بينهما متصلين فتقول « أعطاهوها وأعطاهاه » وكنت مخيراً فى أيهما بدأت به وذلك من قبل انهما كلاهما غائب وليس فيهما تقديم بعيد على قريب قال

سيبويه وهو عربي جيد وليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر في كلامهم أعطاه اياها وأعطاها اياه فتأتي بضمير المفعول الثاني منفصلا وانما قل في كلامهم لانه ليس فيه تقديم الأقرب على الأبعد لتساويهما في المرتبة ، فأما قول مغلس بن لقيط الاسدي (١) ﴿ وقد جعلت نفسي الخ ﴾ فالشاهد فيه انه جمع بين ضميرين بلفظ الغيبة الاول مجرور باضافة المصدر اليه والثاني في محل نصب بالمصدر والجيد الكثير لضغمهما اياها فيأتي به منفصلا واتصال الضميرين في البيت أقبح لأنهما اتصلا بالمصدر وهو اسم ولم يستحكم في اتصال الضمير به استحكام الفعل ، يصف حاله مع بني أخيه مدرك ومرة وهو من أبيات أولها

وأَبْقَتْ لِيَ الأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكاً ومُرَّةَ والدُّنْيا كَرِيهٌ عِتابُها

قَرِينَيْنِ كالذِّئْبَيْنِ يَقْتَسِمانِني وشَرُّ صَحاباتِ الرِّجالِ ذِئابُها

الضغم العض والضمير الاول المثنى يعود الى قرينين والضمير الثاني يعود الى النفس ، وقوله يقرع العظم نابها يصف شدة العض بحيث يصل نابه الى العظم ، فأما « ضمير خبر كان وأخواتها » ففيه وجهان أحدهما الاتصال نحو قولك كانه وكانني قال أبو الاسود

---

(١) مغلس بن لقيط هو من ولد معبد بن نضلة وكان رجلا كريما حليما شريفا وكان له اخوة ثلاثة اسم أحدهم أطيط بصيغة التصغير وكان به بارا والآخران مدرك ومرة وكانا منازعين له فلما مات أطيط أظهرا له العداوة فقال في شأنهما وشأن اطيط : وأبقت لي الايام بعدك مدركا البيتين اللذين ذكرهما الشارح وبعدهما :

وان رأيا لي غرة أغريا بها أعادي والاعداء كلبي كلابها

اذا رأياني قد نجوت تلمسا لرجلي مغواة هياما ترابها

وأعرضت أستبقيهما ثم لا أرى حلومهما الا وشيكا ذهابها

لعل جوازي الله يجزين منهما وصر الليالي صرفها وانقلابها

فيشمت بالمرءين سر تخطئا اليه قرابات شديدا حجابها

وقد جعلت نفسي ، البيت وبعده :

ولا مثل يوم عند سعد بن نوفل بفرتاج اذ توفي على هضابها

وقوله والدنيا كريه عتابها يرويه أبو محمد الاعرابي والدنيا قليل عتابها ومعناه ان عتابها غير نافع فعاتبها من اجل هذا لا يستكثر منه . وقوله قرينين كالذئبين فانما شبههما بهما لان الذئاب اخبث السباع . وقوله وان رأيا غرة الخ فهذه رواية أبي محمد وغيره يرويه : فان رأيا لي غفلة أرشدا لها . وقوله كلبي هو جمع كلب كزمن وزمني والمغواة — بضم الميم وفتح الغين المعجمة وتشديد الواو مفتوحة — هي الحفرة كالزبية ويقال من حفر مغواة وقع فيها . والهيام — بفتح الهاء بعدها مثناة تحتية — الرمل الذي لا يتماسك أن يسيل من اليد للينه وضرب هذا مثلا لكثرة مرفقتهما بالشر والتحيل في جلب أنواع الضرر . وفرتاج — بفتح الفاء — موضع ، هكذا ضبطه البغدادي وفي القاموس ومعجم ياقوت أنه بكسر الفاء وقالا هو ماء لبني أسد وقال ياقوت وقيل هو موضع ببلاد طيء . وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد بهذا البيت . قال سيبويه « اذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب قلت أعطاهوها وأعطاهاهو جاز وهو عربي ولا عليك بأيهما بدأت من قبل انهما كلاهما غائب وهذا ليس بالكثير في كلامهم والكثير أعطاه اياها » اه . ومعنى البيت المستشهد به جعلت نفسي تطيب لان أضغمهما { أخويه } ضغمة يقرع لها الناب العظم فعلى هذا المصدر وهو الضغم مضاف الى مفعوله وهو ضمير الاخوين والفاعل محذوف هو ضمير المتكلم أي لضغمي اياهما والضمير الثاني البارز عائد على الضغمة فهو في محل نصب مفعول مطلق وهذا ظاهر ان شاء الله . وقيل ضمير المثنى عائد على الذئبين وضمير المفرد المؤنث عائد على الضغمة والمعنى لكثرة ما ابتليت من المحن قد طابت نفسي اذ يمضي سبعان نابهما يقرعان العظم وقرع الناب العظم كناية عن الصوت وقيل غير هذا

فإنْ لَم يكنْها أو تَكنْهُ فإنّه أخوها غذَتْهُ أُمُّهُ بلِبانِها (١)

والثانى أن يأتى منفصلا نحو كان زيد اياه وكان اياي قال الشاعر

لَيتَ هذا اللّيلَ شهرٌ لا نرى فيه عريبا (٢)
لَيْسَ إيّاى وإيّا كِ ولا نخْشَ رقيبا

وقال عمر بن أبي ربيعة (٣)

لئنْ كان إيّاهُ لقدْ حالَ بَعْدَنا عن العهْدِ والإنسانُ قد يَتغيَّرُ

وهذا هو الوجه الجيد لان كان وأخواتها يدخلن على المبتدإ والخبر فكما ان خبر المبتدا منفصل من المبتدأ كان الأحسن أن تفصله مما دخلن عليه فاما الاسم المخبر عنه فان ضميره متصل لانه بمنزلة فاعل هذه الافعال ولا يكون الا اسما فصار مع الفعل كشئ واحد ولذلك تتغير بنية الفعل له ولما كان الخبر قد يكون جملة وظرفا غير متمكن وهذه الاشياء لا يجوز اضمارها ولا تكون الا منفصلة من الفعل اختير فى الخبر الذى يمكن اضماره اذا أضمر أن يكون على منهاج ما لا يصح اضماره من الاخبار فى الانفصال من الفعل ، ووجه ثان أنا لو وصلنا ضمير الخبر بضمير الاسم نحو كنتك وكانه وكانني فالفاعل فى هذا الباب والمفعول لشئ واحد وفعل الفاعل لا يتعدى الى نفسه متصلا ويتعدى الى نفسه منفصلا فلا يجوز ضربتنى ولا ضربتك ويجوز اياى ضربت واياك ضربت فأما وجه جواز كنته وكانني فعلى التشبيه بالفعل الحقيقى حين جعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول ، فأما قولهم « عليه رجلا ليسني » فهو حكاية عن بعض العرب قال ذلك لرجل ذكر له انه يريده بسوء فوصل الضمير بنون

---

(١) البيت لابى الاسود الدؤلى واضع علم النحو ، وقبله :

دع الخمر يشربها الغواة فاننى رأيت أخاها مجزئاً لمكانها

والشاهد فيه وصله الضمير المنصوب بكان قال سيبويه « وتقول كنا هم كما تقول ضربناهم وتقول اذا لم تكنهم فمن ذا يكونهم كما تقول اذا لم تضربهم فمن ذا يضربهم » اه وانما اراد ان كان لتصرفها تجرى مجرى الافعال الحقيقية فى عملها فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقى فى نحو ضربته وضربنى وضربك ومعنى البيت ظاهر والمراد بأخي الخمر الزبيب أو نبيذه

(٢) نسب هذا البيت فى كتاب سيبويه الى عمر بن أبى ربيعة وقوم ينسبونه الى العرجى والشاهد فيه فصل الضمير الواقع خبراً لليس وهو الراجح من الاصلين الفصل والوصل عند سيبويه قال « ومثل ذلك كان اياه لان كانه قليلة لا تقول كانني وليسنى فصارت اياهما بمنزلتها فى ضربى اياك . وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون ليسنى وكذلك كانني » اه وقد سبق تفسير هذا الشاهد قريباً

(٣) البيت له من قصيدة مطلعها :

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر غداة غد أم رائح فمهجر

وقبل البيت المستشهد به :

بآية ما قالت غداة لقيتها بمدفع اكنان أهذا المشهر
قفى فانظرى ـ أسماء ـ هل تعرفينه أهذا المغيرى الذى كان يذكر
أهذا الذي اطريت ذكراً فلم أكن وعيشك أنساه الى يوم أقبر
فقالت نعم لا شك غير لونه سرى الليل تحيى نصه والتهجر

وبعده البيت ، والشاهد فيه انفصال الضمير الواقع خبرا لكان على ما هو مختار سيبويه والجيد عنده ومعنى الابيات ظاهرة

الوقاية على ماذكرنا من التشبيه بالافعال الحقيقية ، فأما قول الشاعر

عَدَدْتُ قومِي كعَديدِ الطيْسِ إِذْ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسِي (١)

فوصله بغير نون تشبيهاً لها بالحرف لقلة تمكنها وعدم تصرفها *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والضمير المستتر يكون لازماً وغير لازم فاللازم فى أربعة أفعال افعل وتفعل للمخاطب وأفعل ونفعل وغير اللازم فى فعل الواحد الغائب وفى الصفات ومعنى اللزوم فيه ان اسناد هذه الافعال اليه خاصة لا تسند البتة الى مظهر ولا الى مضمر بارز ونحو فعل ويفعل يسند اليه واليهما فى قولك عمرو قام وقام غلامه وما قام الا هو ومن غير اللازم ما يستكن في الصفة نحو قولك زيد ضارب لانك تسنده الي المظهر أيضا فى قولك زيد ضارب غلامه والى المضمر البارز فى قولك هند زيد ضاربته هي والهندان الزيدان ضاربتهما هما ونحو ذلك مما أجريتها فيه على غير ما هى له ﴾

قال الشارح : لما كانت المضمرات انما جيء بها للايجاز والاختصار قلت حروفها فجعل ما كان متصلا منها على حرف واحد كالتاء في قمت والكاف في ضربك الا أن يكون هاء فانه يردف بحرف لين لخفائه واحتمل أن يكون على حرف واحد لاتصاله بما قبله من حروف الكلمة فأما المنفصل فيكون على أكثر من حرف واحد لانفصاله مما يعمل فيه واستقلاله بنفسه فهو جار لذلك مجرى الظاهر ، « وجعل بعض المضمرات مستتراً في الفعل » منوياً فيه غلواً فى الايجاز وذلك عند ظهور المعنى وأمن الالباس وذلك فى أفعال مخصوصة فمن ذلك الفعل الماضى اذا أسند الى واحد غائب نحو زيد قام وعمرو ضرب لا يظهر له علامة فى اللفظ فان ثني وجمع ظهرت علامته نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا ، « فان قيل » ولم كان لا يظهر له علامة مع الواحد وتظهر مع التثنية والجمع « قيل » قد علم ان كل فعل لا بد له من فاعل

(١) البيت لرؤبة بن العجاج ويروى { عهدى بقومى كعديد الطيس } ويروى { عهدت قومي الخ } ويروى { عهدى بقوم الخ } بالتنكير والمراد قومه بدليل الروايات التى تشتمل على الاضافة ، وفى هذا البيت شذوذ من وجهين الاول انه جاء بخبر ليس ضميراً متصلا وقد علمت ان المختار والجيد انفصاله لان الخبر من حيث ذاته منفصل بحسب الاصل فيه ، والوجه الثانى انه اسقط نون الوقاية من ليس ضرورة وكان من حقه ان يقول ليسنى كما يقول ضربنى وأكرمنى لكنه عامل ليس معاملة الحروف فقال ليسى كما يقول على وبى ولى ، وقيل انما سهل ذلك ــ مع الاضطرار ــ ان الفعل الجامد يشبه الاسماء فقال ليسى كما يقال غلامى وأخى ومن ثمة جاز ان زيداً امسى يقوم كما جاز ان زيداً لقائم ولا يجوز ان تقول ان زيداً لقام . وجاز أيضاً نحو وان ليس للانسان إلا ما سعى كما يجوز علمت ان زيد قائم ــ بالتخفيف ــ ولا يجوز علمت ان قام ولا ان يقوم ، وقيل بل لان ليس بمعنى غير والنون لا تكون مع غير فكذلك ماهو بمعناها وقيل ان ليس الاستثناء ومن حق الضمير بعدها الانفصال كالضمير الذي يقع بعد الا لكنه اضطر الى المجيء بمتصلا فترك النون مع الوصل مراعاة للفصل الذي كان من حق الكلام وذلك من جهة انه لا نون مع الضمير المنفصل . وهذا كلام ظاهر ان شاء الله . واسم ليس ضمير يعود على اسم الفاعل المفهوم من ذهب والضمير البارز المتصل خبرها وتقدير الكلام ليس هو أى الذاهب اياى . والطيس قيل هو العدد الكثير وقيل هو كل ما على وجه الارض من الانام وقيل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام وقيل هو الكثير من الرمل والماء وغيرهما وأراد به رؤبة هنا الرمل وقصد بقوله القوم الذى هو فاعل لذهب قومه وكان من حق الكلام ان يقول ذهبوا لكنه وضع الظاهر فى موضع المضمر ليتوصل الى وصفهم بالكرم . وقوله ليسى استثناء لنفسه من القوم الكرام الذاهبين ، يفتخر بقومه ويتحسر على ذهابهم فيقول عهدى بقومى الكرام الكثيرين مثل كثرة الرمل حاصل اذ ذهبوا الا اياى فانى بقيت بعدهم خلفاً عنهم

اذ

اذ لا يحدث شيء من ذلك من تلقاء نفسه وقد علم فاعل لا محالة فلما كان الفعل لا يخلو من فاعل لم يحتج له الى علامة ، « فان قيل » ولم كان الفاعل الغائب اذا أسند الى الماضى لا يظهر له علامة ومع المتكلم والمخاطب يظهر له علامة نحو قمت وقمت قيل مع دلالة الفعل على فاعل وقد تقدم ظاهر يعود اليه ذلك المضمر أغنى عن علامة له وليس كذلك مع المتكلم والمخاطب فانه لا يتقدم لهما ذكر فاحتيج الى علامة لهما لذلك فاعرفه ، ومن ذلك « الصفات » كاسم الفاعل واسم المفعول نحو ضارب ومضروب ونحوهما من الصفات فانها اذا جرت صفة لواحد كان فيها مضمر من الموصوف لما فيها من معنى الفعلية الا انه لا يظهر له علامة فى اللفظ لما ذكرناه نحو قولك هذا رجل ضارب ومضروب فان وصفت بها اثنين أو جماعة ثنيت الصفة أو جمعتها فتقول هذان رجلان ضاربان وغلامان مضروبان وقامت علامة التثنية والجمع مقام علامة المضمر وان لم تكن اياها والذى يدل على ان التثنية ههنا قائمة مقام علامة الضمير وان لم تكن اياها انه اذا خلت الصفة من المضمر لم تحسن تثنيتها ولا جمعها وذلك اذا أسندت الى ظاهر نحو قولك هذا رجل ضارب غلامه لم تثنه ولم تجمعه نحو قولك هذان رجلان ضارب غلامهما ومضروب أخواهما ، ومن ذلك الافعال المضارعة نحو أقوم ونقوم ويقوم وتقوم يستوي فيها ضمير المخاطب والمتكلم والغائب فى الاستتار وعدم ظهور علامة لان تصريف الفعل وما فى أوله من حروف المضارعة يدل على المعنى ويغنى عن ذكر علامة له « وهذا الضمير المستتر على ضربين لازم وغير لازم » والمراد بقولنا لازم أن لا يسند الفعل الى غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرة ذوات العلامة وذلك نحو أقوم اذا أخبرت عن نفسك وحدها ونقوم اذا أخبرت عن نفسك وعن غيرك فانه لا يكون الفاعل فيهما الا مستكنا مستترا وانما لم يسند الى ظاهر لان الظاهر موضع للغيبة والمتكلم حاضر فاستحال الجمع بينهما ولم يظهر فيه علامة تثنية ولا جمع لامتناع حقيقة التثنية والجمع منه اذ المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد فيكون اللفظ لهما لكنه قد يتكلم عن نفسه وعن غيره فجعل اللفظ الذى يتكلم به عنه وعن غيره مخالف اللفظ الذى له وحده واستوى أن يكون غيره المضموم اليه واحدا أو اثنين وجماعة وقد تقدم نحو ذلك ، فأما قول صاحب الكتاب « فاللازم فى أربعة أفعال افعل » للامر فالفاعل فيه مستكن لا يمكن ابرازه « وتفعل » للمخاطب « وأفعل » للمتكلم وحده « ونفعل » للمتكلم اذا كان معه غيره ومعني اللزوم أن اسناد هذه الافعال اليه خاصة لا تسند الى مظهر ولا الى مضمر بارز والمراد بالبارز أن يكون له علامة لفظية وذلك أن إفعل فى الامر للواحد لا يظهر ضميره ويظهر فى التثنية والجمع نحو افعلا وافعلوا وكذلك تفعل اذا خاطبت واحدا لا يظهر له صورة وتظهر العلامة فى التثنية والجمع نحو تفعلان وتفعلون فأما أفعل اذا أخبر عن نفسه ونفعل اذا أخبر عن نفسه وعن غيره فلا يظهر له صورة فاعل البتة استغناء عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل نحو الهمزة فى أفعل والنون فى نفعل ، وما عدا ماذكر من الافعال لا يلزم استتار الضمير فيه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده اذا كان الخبر معرفة أو مضارعا له فى امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر

المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت وليفيد ضرباً من التوكيد ويسميه البصريون فصلا والكوفيون عمادا وذلك فى قولك زيد هو المنطلق وزيد هو أفضل من عمرو وقال الله تعالى (ان كان هذا هو الحق) وقال (كنت أنت الرقيب عليهم) وقال (ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) وقال (ان ترن أنا أقل منك مالا) ويدخل عليه لام الابتداء تقول ان كان زيد لهو الظريف وان كنا لنحن الصالحين وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنياً عليه عن رؤبة انه كان يقول أظن زيدا هو خير منك ويقرؤن (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون) و (أنا أقل) »

قال الشارح: اعلم أن الضمير الذى يقع فصلا له ثلاث شرائط أحدها أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ويكون هو الاول فى المعنى الثانى أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الافعال والحروف نحو ان وأخواتها وكان وأخواتها وظننت وأخواتها الثالث أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات « ويقال له فصل وعماد » فالفصل من عبارات البصريين كأنه فصل الاسم الاول عما بعده وآذن بتمامه وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل الا الخبر لا غير والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الاول وقواه بتحقيق الخبر بعده، والغرض من دخول الفصل فى الكلام ما ذكرناه من ارادة الايذان بتمام الاسم وكماله وأن الذى بعده خبر وليس بنعت وقيل أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات، وانما « اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع » لان فيه ضربا من التأكيد والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو قمت أنا واسكن أنت وزوجك الجنة ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمر هو الاول فى المعنى لان التأكيد هو المؤكد فى المعنى ولهذا المعنى يسميه سيبويه وصفاً كما يسمى التأكيد المحض ولو قلت على هذا كان زيد أنت خيراً منه أو ظننت زيداً أنت خيراً منه لم يجز لان الفصل ههنا ليس الاول فلا يكون فيه تأكيد له، فأما قول الشاعر

وكائنْ بالأَباطِحِ من صديقٍ يراني لو أُصِبْتُ هو المصابا (١)

---

(١) البيت من قصيدة لجرير بن الخطفى ومطلع هذه القصيدة:

سئمت من المواصلة العتابا وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

ومنها اذا سعر الخليفة نار حرب رأي الحجاج أثقبها شهابا

ويروى الاخفش البيت المستشهد به ههنا:

وكم لى فى الاباطح من صديق وآخر لا يحب لنا ايابا

وقوله العتابا هو بالنصب مفعول لقوله المواصلة ومعنى وراثة الشيب للشباب حلوله محله فان الوارث يحل محل الموروث وقوله سعر معناه أوقد وأشعل وبابه منع • وقوله اثقبها معناه أشدها اتقادا وأكثرها تاججاً • والشهاب بوزان كتاب الشعلة الساطعة من النار • والاباطح جمع أبطح وهو المسيل الواسع فيه دقاق الحصى • وهذا البيت يستشهد به على أن ضمير الفصل ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب، ويروى يراه لو أصبت هو المصابا وهو جار على ما تقرر عندهم من ضرورة كون ضمير الفصل موافقا لما قبله فى الغيبة والتكلم والخطاب وذلك من جهة أن فيه نوعاً من التوكيد فتقول علمت زيداً هو المنطلق وعلمتك أنت المنطلق وعلمتنى أنا الكاتب والذى ذكره الشارح فى توجيه البيت على روايته احد وجوه ثلاثة ذكر أبو على الفارسى منها اثنين حاصل أحدهما ما ذكره الشارح وهو أن الضمير فصل بين المضاف المقدر وهو مصاب وبين الظاهر وهو قوله المصابا أى يرى مصابى هو المصابا وعلى هذا فالمصاب

فانك لو حملته على ظاهره لم يجز أن يكون هو فصلا لان هو ضمير غائب وني ضمير متكلم فلا يصح أن يكون تأكيداً له فان حملته على حذف مضاف كأنه قال يري مصابي هو المصابا جاز لان الثاني هو الاول وانما اشترط أن يكون بين المبتدأ والخبر أو ما دخل عليهما مما يقتضي الخبر وذلك من قبل أن الغرض به ازالة اللبس بين النعت والخبر اذ الخبر نعت في المعنى وذلك نحو قولك زيد هو القائم لان الذى بعده معرفة يمكن أن يكون نعتاً لما قبله فلما جئت بهو فاصلة بين أنك أردت الخبر وأن الكلام قد تم به لفصلك بينهما اذ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح « فان قيل » اذا كان الغرض بالفصل انما هو الفرق بين النعت والخبر فما باله جاء فيما لا لبس فيه نحو قوله تعالى (وكنا نحن الوارثين وان ترن أنا أقل منك مالا وولداً) ولا لبس فى ذلك لان المضمرات لا توصف فالجواب أن هذا هو الاصل أن لا يقع الفصل الا بعد الاسم الظاهر مما يوصف فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى المضمر مجراه وان كانت المضمرات لا تنعت اذ كان أصله المبتدأ والخبر كما ذكرنا في يعد وتعد ونعد أصل الحذف فى يعد لوقوع الواو بين ياء وكسرة وباقي أخواته محمولة عليه كذلك ههنا فلذلك تقول كان زيد هو القائم وكنت أنا القائم قال الله تعالى (فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم) وتقول ظننت زيداً هو القائم وحسبت زيداً هو الجالس قال الله تعالى (ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل اليك من ربك هو الحق) وقال (ان ترن أنا أقل منك مالا وولداً) من رؤية القلب ، واعلم أن قوله تعالى (كنت أنت الرقيب عليهم) و (كنا نحن الوارثين) * (وان ترن أنا أقل منك مالا وولداً) يجوز أن يكون المضمر فيه فصلا ويجوز أن يكون تأكيداً لانه بعد مضمر والمضمر يؤكد بالمضمر المرفوع اذ كأنه سواء كان الاول مرفوع الموضع أو منصوبه أو مجروره ، واعلم أن الفصل لا يظهر له حكم فى باب ان وأخواتها وباب المبتدأ والخبر لان أخبارها مرفوعة فاذا قلت زيد هو القائم وان زيداً هو القائم لم يعلم أن المضمر فصل أو مبتدأ الا بالارادة والنية ولا يظهر الفرق بينهما فى اللفظ ويظهر مع الفعل لان أخباره منصوبة نحو قولك كان زيد هو القائم وظننت زيدا هو العاقل فعلم أن هو فصل بنصب ما بعده ، وانما وجب أن يكون بعد معرفة لان فيه ضرباً من التأكيد ولفظه لفظ المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة كما أن التأكيد كذلك ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً لانه لا يكون ما بعده الا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله ونعت المعرفة معرفة فلذلك « وجب أن يكون بين معرفتين » وقولنا « أو ماقارب المعرفة » اشارة الى باب أفعل من كذا لانه يقع بعد الفصل وان لم يكن معرفة وذلك لانه مشابه للمعرفة

مصدر ميمي كقولهم جبر الله مصابك أى مصيبتك ومعنى الكلام على هذا أن صديقه لفرط مودته له وشديد محبته يرى مصابه دون سواه هو المصاب والوجه الثاني أن يكون الضمير تأكيداً للضمير المستتر الذى هو فاعل يراني والمعنى يراني هو المصابا أى انه لما بيننا من الصداقة والالفة يراني المصابا وليس كالعدو الذى لا يعنيه شأني ولا يهتم بأمري والمصاب على هذا اسم مفعول من الرباعي ، والوجه الثالث أن تجعل الضمير فصلا للياء مع ما فى ظاهر ذلك من الاختلاف بين معناهما اذ أصل وضع الياء للمتكلم وهو للغائب ولكنه لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا أصيب كان صديقه قد أصيب عبر عن صديقه بضمير نفسه لانه نفسه فى المعنى فكأن الياء هنا ليست مستعملة فى ضمير المتكلم حتى يلزم من ذلك الاختلاف المحظور ولكنها مستعملة فى ضمير الغائب فاتفق معها ضمير الفصل ، وهذا الوجه ذكره ابن هشام فى مغني اللبيب

من أجل أنه غير مضاف ويمتنع دخول الالف واللام عليه لان الالف واللام تعاقب من فلا تجامعها فجرى مجري العلم نحو زيد وعمرو فى امتناعه من الالف واللام وليس بمضاف مع ان من تخصصه لانها من صلته فطال الاسم بها فصارت كالصلة للموصول وذلك نحو قولك كان زيد هو خيرا منك وحسبتنى أنا خيرا منك قال الله تعالى « (ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) » يقرأ تحسبن فى الآية بالتاء والياء فمن قرأ بالتاء فتقديره لا تحسبن بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله ثم حذف المضاف « ومن قرأ » بالياء فالذين فى موضع الفاعل والمفعول الاول محذوف والتقدير البخل هو خيرا لهم وحسن اضماره لما فى يبخلون من الدلالة عليه وصار كقولهم من كذب كان شرا له أي كان الكذب شراً له ، ولو قلت على هذا ماظننت أحدا هو خيرا منك لم يجز لانه لم يأت بعد معرفة وكذلك لو قلت ماظننت زيدا هو قائما لم يجز لان الذى بعده ليس معرفة ولا مقاربا للمعرفة ، « ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات » سواء كان قبلها معرفة أو بعدها أو لم تكن وذلك نحو قولك ما ظننت أحدا هو خير منك فأحدا مفعول أول وقولك هو خير منك مبتدأ وخبر فى موضع المفعول الثانى وكذلك لو قلت ماظننت زيدا هو قائم كل ذلك جائز وكذلك تقول زيد هو القائم وان زيدا هو العالم وظننت محمدا هو الشاخص وكنت أنا الراكب وهو استعمال ناس كثير من العرب حكاه سيبويه « وعن رؤبة انه كان يقول أظن زيدا هو خير منك » بالرفع وحكي عيسى بن عمر أن ناساً كثيرا من العرب يقولون (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون) وقال قيس بن ذريح

تُبَكِّي على لُبْنَى وأَنتَ تَركتَها ... وكنْتَ عليها بالمَلا أَنتَ أَقدرُ (١)

جاء مرفوعا لان القافية مرفوعة والذي يفارق به المبتدأ الفصل ههنا أن الضمير اذا كان مبتدأ فانه يغير اعراب ما بعده فيرفعه البتة بأنه خبر المبتدأ واذا كان فصلا لايغير الاعراب عما كان عليه بل يبقى على حاله كما لو لم يكن موجودا فى المبتدأ فتقول كان زيد هو القائم ترفع القائم بعد أن كان منصوبا

(١) قيس بن ذريح الكنانى هو من بنى ليث بن بكر ، وكان رضيع الحسن بن على بن أبى طالب أرضعته أم قيس وكان منزل قومه فى ظاهر المدينة وكان هو وأبوه من حاضرة المدينة ، والبيت من كلمة له يقولها فى محبوبته لبنى بنت الحباب الكعبية وكان قد تزوجها ثم طلقها وبعده :

فان تكن الدنيا بلبنى تقلبت ... على فللدنيا بطون وأظهر
لقد كان فيها للامانة موضع ... وللكف مرتاد وللعين منظر
وللحائم العطشان ري بريقها ... وللمرح المختال خمر ومسكر
كأنى لها أرجوحة بين أحبل ... اذا ذكرة منها على القلب تخطر

وقوله تبكي هو بضم التاء وتشديد الكاف ويروي : أتبكي على لبنى وأنت تركتها وقوله وكنت عليها بالملا فان الملا مفتوح الاول مقصور يكتب بالالف ومعناه الاصل المتسع من الارض وقوله لقد كان فيها الضمير راجع الي لبنى ، وقوله وللكف مرتاد فان مرتاداً اسم مكان من الارتياد وهو الذهاب والمجيء ويريد أن جسمها لنعومته وبضاضته كان مكاناً صالحاً لذهاب الكف ومجيئه وقوله ذكرة هو بضم الذال التذكر والشاهد فيه ان الضمير وهو أنت وقع مبتدأ ولهذا فان ما بعده وهو أقدر ارتفع به على انه خبر له وكان يجوز أن يكون الضمير للفصل بين الضمير المتصل بكان والواقع اسماً لها وبين الظاهر وهو أقدر ويكون أقدر حينئذ خبراً لكان ولكن منع من هذا أن القصيدة مرفوعة القوافي وهو يستوجب النصب اذ الفصل لا يؤثر فى اعراب ما بعده بل يجعله فى الاعراب جاريا على ما يسبقه من العوامل

وتكون الجملة فى موضع الخبر وكذلك تقول ظننت زيدا هو القائم ترفعه أيضا وتكون الجملة فى موضع المفعول الثانى لظننت فأما اذا كان الفصل بين المبتدا وخبره أو بين اسم ان وخبرها فانه لا يظهر الفرق بينهما من جهة اللفظ لان ما بعد المضمر فيه مرفوع فى كلا الحالين لان خبر المبتدا مرفوع وخبر ان مرفوع وانما يقع الفصل بينهما من جهة الحكم والتقدير فاذا جعلته مبتدأ كان اسما فله موضع من الاعراب وهو الرفع بأنه مبتدأ والمبتدأ يكون مرفوعا ويدل على ذلك أنك لو أوقعت موقعه اسما ظاهراً لكان مرفوعا نحو قولك كان زيد غلامه القائم واذا جعلته فصلا فقد سلبته معنى الاسمية وابتززته اياه وأصرته الى حيز الحروف وألغيته كما تلغى الحروف نحو الفاء مافى قوله (فبما رحمة من الله) فلا يكون له موضع من الاعراب لا رفع ولا نصب ولا خفض وليس ذلك بأبعد من اعمال ماعمل ليس لشبهها بها والقياس أن لاتعمل (١) ونظير ذلك من الاسماء التى لاموضع لها من الاعراب الكاف فى ذلك وأولئك ورويدك والنجاءك ونحو ذلك ، وربما التبس الفصل بالتأكيد والبدل فى مواضع والذى يفصل بينهما أما الفرق بين الفصل والتأكيد فانه اذا كان التأكيد ضميرا فلا يؤكد به الا المضمر نحو قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فاذا قلت كان زيد هو القائم لم يكن هو ههنا الا فصلا لوقوعه بعد ظاهر و لو قلت كنت أنت القائم جاز أن يكون فصلا ههنا وتأكيدا ومن الفصل بينهما أنك اذا جعلت الضمير تأكيداً فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه باعراب ما قبله وليس كذلك اذا كان فصلا على ما بينا ، وأما الفصل بينه وبين البدل فان البدل تابع للمبدل منه فى اعرابه كالتأكيد الا ان الفرق بينهما أنك اذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب فتقول ظننتك اياك خيرا من زيد وحسبته اياه خيرا من عمرو واذا أكدت أو فصلت لا يكون الا بضمير المرفوع ، ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أن « لام التأكيد تدخل على الفصل » ولا تدخل على التأكيد والبدل فتقول فى الفصل « ان كان زيد لهو العاقل وان كنا لنحن الصالحين » ولا يجوز ذلك فى التأكيد والبدل لان اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الاول فى البيان ، وقد ذهب قوم الى أن هو ونحوها من المضمرات لاتكون فصلا وانما هى فى هذه المواضع وصف وتأكيد

---

(١) وذلك من قبل أن القياس يقتضى أن يكون الحرف الذى لا يختص بقبيل بل يشترك فى الدخول على الاسماء والافعال ألا يكون عاملا كما يقتضى فى الحرف المختص بقبيل أن يعمل فيه العمل الذى يختص هذا القبيل به فمن حق ما يختص بالاسم أن يعمل فيه الجر ومن حق ما يختص بالفعل أن يعمل فيه الجزم وأبوحيان يقيد هذا الاصل الثانى الذى يقتضيه القياس بألا ينزل الحرف المختص منزلة الجزء مما اختص به فاذا نزل منه منزلة الجزء ألغى ولم يعمل أصلا وذلك كالالف واللام فيما اختص بالاسم وكالسين أو سوف فيما اختص بالفعل فان هذه الحروف لما نزلت من الكلم التى تدخل عليها منزلة الجزء بطل أن تعمل ، وقد خرج عن الاصلين أشياء منها ما ليس يختص وهو مع ذلك يعمل كما ولا ولات وان النافية فانها لا تختص بقبيل بعينه وهى ترفع المبتدأ وتنصب الخبر حملا على ليس لانها أشبهتها فى المعنى ومنها ما هو مختص بقبيل بعينه وهو ملغى وذلك كما قدمنا الالف واللام والسين وسوف لما ذكرنا من العلة ، ومنها ما يختص بقبيل بعينه وهو عامل غير العمل الذى يختص به هذا القبيل فمما يختص بالاسم أن { بالتشديد } وأخواتها فانها عملت النصب والرفع لما تضمنته من معنى الفعل ومما يختص بالفعل لن وأخواتها فانها نصبت لانها فى معنى لا النافية التى تنصب الاسم كذا قالوا والعلل النحوية ليست كالعلل عند المناطقة ومن ثمة لا تطرد ولا تنعكس

وهي باقية على اسميتها وقد بينا فساد ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمضمر ولا يؤكد به الظاهر وبدخول لام التأكيد عليه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ويقدمون قبل الجملة ضميرا يسمى ضمير الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين وذلك نحو قولك هو زيد منطلق أى الشأن والحديث زيد منطلق ومنه قوله تعالى (قل هو الله أحد) ويتصل بارزا فى قولك ظننته زيد قائم وحسبته قام أخوك وانه أمة الله ذاهبة وانه من يأتنا نأته وفى التنزيل (وأنه لما قام عبد الله) ومستكنا فى قولهم ليس خلق الله مثله وكان زيد ذاهب وكان أنت خير منه وقوله تعالى (كاد تزيغ قلوب فريق منهم) ويجيء مؤنثا اذا كان في الكلام مؤنث نحو قوله عز وجل (فانها لاتعمي الابصار) وقوله (أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى اسرائيل) وقال

* على انها تعفو الكلوم * ﴾

قال الشارح : اعلم انهم اذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا له ويوحدون الضمير لانهم يريدون الأمر والحديث لأن كل جملة شأن وحديث ولا يفعلون ذلك الا فى مواضع التفخيم والتعظيم وذلك قولك هو زيد قائم فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر انما هو « ضمير الشأن » والحديث وفسره ما بعده من الخبر وهو زيد قائم ولم تأت فى هذه الجملة بعائد الى المبتدا لانها هو فى المعني ولذلك كانت مفسرة له ويسميه الكوفيون الضمير المجهول لانه لم يتقدمه ما يعود اليه ، فأما قوله تعالى (قل هو الله أحد) فقد قال جماعة البصريين والكسائى من الكوفيين ان هو ضمير الشأن والحديث أضمر ولم يتقدمه مذكور وفسره مابعده من الجملة وقال الفراء هو ضمير اسم الله تعالى وجاز ذلك وان لم يجر له ذكر لما فى النفوس من ذكره وكان يجيز كان قائما زيد وكان قائما الزيدان والزيدون فيكون قائما خبرا لذلك الضمير وما بعده مرتفع به ، والبصريون لايجيزون أن يكون خبر ذلك الضمير اسما مفرداً لان ذلك الضمير هو ضمير الجملة فينبغى أن يكون الخبر جملة كما تقول كان زيد أخاك فتجعل الاخ خبرا له اذ كان هو اياه غير ان الخبر اذا كان مفرداً كان معربا وظهر الاعراب فى لفظه واذا كان جملة كان الاعراب مقدرا فى موضعه دون لفظه ، ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو ان وأخواتها وظننت وأخواتها وكان وأخواتها وتعمل فيه هذه العوامل ، فاذا كان منصوباً برزت علامته متصلة نحو قولهم « ظننته زيد قائم وحسبته قام أخوك » فالهاء ضمير الشأن والحديث وهى في موضع المفعول الاول والجملة بعدها في موضع المفعول الثانى وهى مفسرة لذلك المضمر وتقول انه زيد ذاهب فالهاء ضمير الامر وزيد ذاهب مبتدأ وخبر في موضع خبر الامر ، ومثله « انه أمة الله ذاهبة وانه من يأتنا نأته » الهاء فى ذلك كله ضمير الحديث وما بعده من الجملة تفسير له فى موضع الخبر ولا يحتاج فيها الى عائد فى الجملة لانها هى الضمير فى المعني ، ومثله قوله تعالى (وأنه لما قام عبد الله يدعوه) ولا يجوز حذف هذه الهاء الا فى الشعر لا يجوز فى حال الاختيار ان زيد ذاهب على معنى انه زيد ذاهب وقد جاء فى الشعر قال

إنَّ من لامَ في بَنِي بِنْتِ حسّا ... نٍ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطوبِ (١)

وقال ... إنَّ مَنْ يدخلُ الكنيسةَ يوماً ... يلْقَ فيها جآذراً وظِباء (٢)

(١) البيت للاعشى من قصيدة له يمدح فيها قيساً أبا الاشعث بن قيس الكندى ، ورواية البيت هنا كما هى فى كتاب سيبويه ، ويرويه قوم :

من يلمنى على بنى بنت حسا ... ن ألمه وأعصه فى الخطوب

وعلى ذلك فلا شاهد فى البيت ، ومطلع هذه القصيدة :

من ديار هضب كهضب القليب ... فاض ماء الشؤون فيض الغروب

أخلفتنى بها قتيلة ميعا ... دى وكانت للوعد غير كذوب

وبعد البيت المستشهد به :

ان قيساً قيس الفعال أبا الاشـ ... ـعث أمست أعداؤه لشعوب

كل عام يمدنى بجموم ... عند ترك العنان أو بنجيب

تلك خيلى منه وتلك ركابى ... هن صفر أولادها كالزبيب

وقوله هضب الاول هو المطر ، وياقوت يروي المطلع * من ديار بالهضب هضب القليب * وهى أظهر وأحسن قال « هضب القليب علم فيه شعاب كثيرة ، وقال الاصمعى هضب القليب بنجد والهضب جبال صغار والقليب فى وسط هذا الموضع يقال له ذات الاصاد وهو من أسمائها وعنده جرى داحس والغبراء ، وقال العامرى هضب القليب نصف ما بيننا وبين بنى سليم حاجز فيما بيننا والقليب الذى ينسب اليه بئر لهم » اه . والشؤون جمع شأن وهو مجرى الدمع ، والغروب جمع غرب — بفتح فسكون — وهى الدلو العظيمة ، وقوله قتيلة هو اسم امرأة ، وحسان أحد تبابعة اليمن ، وشعوب بفتح الشين علم للمنية ، والسيوب جمع سيب بفتح فسكون وهو العطاء ، والجموم بفتح الجيم الفرس الكثير الجرى . وقوله عند ترك العنان هو متعلق بالجموم أى انه يسرع فى جريه عفواً وبلا قبض على عنانه ، والنجيب الجمل الكريم ، والركاب الابل ولا واحد له من لفظه وواحده من معناه راحلة ، وأراد بالصفر السود وأولادها فاعل لصفر . والشاهد فى هذا البيت أن ضمير الشأن قد يحذف فى الشعر وهو اسم أن ومن بعدها للجزاء ولذلك جزم ألمه والتقدير انه من يلمنى فى تولى هؤلاء القوم والتعويل عليهم فى الخطوب ألمه وأعصى أمره فى كل خطب يصيبنى . قال سيبويه { ج ١ ص ٤٣٩ } « باب ما تكون فيه الاسماء التى يجازى بها بمنزلة الذي وذلك قولك أن من يأتينى آتيه وكان من يأتينى آتيه وليس من يأتينى آتيه وانما أذهبت الجزاء من ههنا لانك أعملت كان وان ، ولم يسغ لك أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها فى شىء فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه ألا ترى أنك لو جئت بأن ومتى تريد أن أن وان متى كان محالا فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغى له أن يكون ههنا بمن وما وأى فان شغلت هذه الحروف بشىء جازيت فمن ذلك قولك انه من يأتنا نأته وقال عز وجل انه من يأت ربه مجرماً فان له ، وكنت من يأتنى آته وتقول كان من يأته يعطه وليس من يأته يحببه اذا اضمرت الاسم فى كان أو فى ليس لانه حينئذ بمنزلة لست وكنت فان لم تضمر فالكلام على ما ذكرنا وقد جاء والشعر ان من يأتنى آته . وقال الاعشى .. ثم ذكر البيت » اه

(٢) البيت للاخطل التغلبي ، والجآذر جمع جؤذر بضم الجيم والذال بينهما همزة ساكنة وهو ولد البقر الوحشى واستعاره للملاح من النساء . والشاهد فيه حذف الهاء التى هى ضمير الشأن للضرورة وكان من حق الكلام أن يقول انه من يدخل الخ وانما لم تجعل من اسمها لانها شرطية بدليل أنها جزمت الفعلين وقد عرفت أن الشرط أن يكون فى صدر الكلام بحيث لا يعمل فيه ما قبله فوجب أن تكون من مبتدأ ، ومثل هذا البيت قوله صلى الله عليه وسلم « ان من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » الاصل انه من أشد الناس الخ . وزعم الاخفش أن اسم ان هو قوله أشد وأن من زائدة قبله وهو مردود بان زيادة من انما تكون فى النفى لا فى الايجاب ، ومثل البيت قول أمية بن أبى الصلت

ولكن من لا يلق أمراً ينوبه ... بعدته ينزل به وهو أعزل

أراد ولكنه لحذف الهاء مضطراً ومثله قول الراعى :

فلو أن حق اليوم منكم اقامة ... وان كان سرح قد مضى فتسرعا

أراد فلو انه ولو لم يرد الهاء لكان الكلام محالا وذلك من جهة أن حرف التوكيد لا يليه الاسم مظهراً أو مضمراً

الهاء مرادة والتقدير انه وذلك لان من ههنا شرط ولا يعمل فى الشرط ما قبله من العوامل اللفظية فلذلك قلنا ان الهاء مرادة وكذلك باقي أخواتها ؛ واذا كان مرفوعا متصلا استكن فى الفعل واستتر فيه لان ضمير الفاعل اذا كان واحدا غائبا استكن فى الفعل نحو زيد قام فلذلك قالوا « ليس خلق الله مثله » ففى ليس ضمير منوى مستكن لان ليس وخلق فعلان والفعل لا يعمل فى الفعل فلا بد من اسم يرتفع به فلذلك قيل فيه ضمير ، وتقول « كان زيد قائم وكان أنت خير منه » ففى كان ضمير الامر مستكناً فيها والجملة بعده فى موضع الخبر وهو تفسير لذلك المضمر وكذلك باقى أخواتها قال الشاعر

اذا مُتُّ كان الناسُ صِنفانِ شامِتٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بالذى كنْتُ أصْنَعُ (١)

أضمر فى كان ضمير الشأن والحديث وأوقع الجملة بعده تفسيره ومنه قول الآخر

هِى الشِّفاءُ لِداءٍ لو ظَفِرتُ بها ... وليس منها شِفاءُ الداءِ مبذُولُ (٢)

جعل فى ليس ضميراً لم يتقدمه ظاهر ثم فسره بالجملة من المبتدا والخبر الذى هو خبره ، فأما قوله تعالى (من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم) فقد قرأ حمزة وحفص كاد يزيغ بالياء وقرأ الباقون بالتاء وفى رفع قلوب وجهان أحدهما انها مرتفعة بتزيغ وفى كاد ضمير الامر لان كاد فعل وتزيغ فعل والفعل لا يعمل في الفعل فلم يكن بد من مرتفع به. الثانى انها مرتفعة بكاد والخبر مقدم وهو تزيغ والاول أجود لانك جعلت ما يعمل فيه الاول يلى الآخر وهذا لا يحسن ، قال « وربما أنثوا ذلك الضمير على ارادة القصة » وأكثر ما يجيء اضمار القصة مع المؤنث واضمارها مع المذكر جائز فى القياس لان التذكير على اضمار المذكر وهو الامر والحديث فجائز اضمار القصة والتأنيث لذلك ، وأما قوله تعالى (أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني اسرائيل) فان ابن عامر وحده قرأ بالتاء ورفع آية وقرأ سائر السبعة بالياء ونصب آية فالنصب على خبر كان وأن يعلمه الاسم ومن قرأ بالتاء والرفع فعلي اضمار القصة والتقدير أولم تكن القصة أن يعلمه علماء بنى اسرائيل آية كأنك قلت علم بنى اسرائيل آية كما تقول لم تكن هند منطلقة وأنت تريد لم تكن القصة وأن يعلمه مبتدأ وآية الخبر وقد تقدم عليه كقولهم تميمى أنا ومشنوء من

---

(١) البيت للعجير السلولى وقد استشهد به على الاضمار فى كان ولو لم يضمر لنصب الخبر فقال صنفين ومثله قول حميد الارقط :

فاصبحوا والنوى عالى معرسهم ... وليس كل النوى تلقى المساكين

فان الرواية بنصب كل . والدليل على الاضمار ايلاء المنصوب بغير ليس مع أن من شرط العامل أن لا يفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل فيه لان ما عمل فيه من سببه فلا يفصل بينه وبينه باجنبي . قال أبو سعيد السيرافى « لو لم يكن فى ليس ضمير الامر لارتفع كل بها وصار تلقى المساكين خبر كل واحتيج الى اضمار فى تلقى فيصير التقدير وليس كل النوى تلقيه المساكين وحذف الهاء من الاخبار قبيح » اه ومثله قوله تعالى { كاد تزيغ قلوب فريق منهم } وجاز هذا التقدير لان معناه كادت قلوب فريق منهم تزيغ وهذا ظاهر ان شاء الله

(٢) البيت لهشام أخى ذى الرمة واقول فيه كالذى قبله لانه أضمر فى ليس وجعل الجملة تفسيراً للمضمر فى موضع الخبر . وصف امرأة يحبها وهى تهجره فيقول ان وصالها شفاء لما أجده من داء حبها فلو بذلته لشفتنى ، وتقدير الاسم المضمر فى ليس وليس الامر الذي هو شفاء دائى مبذولا منها فاسم ليس الضمير المقدر وقوله شفاء الداء مبذول جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب خبرها وقوله منها جار ومجرور متعلق بمبذول

يشنأك ولا يحسن أن يكون آية اسم تكن لانها نكرة وأن يعلمه معرفة فاذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر النكرة فلذلك عدل المحققون عن هذا الظاهر الى اضمار القصة ، وقد ذهب بعضهم الى ان آية اسم تكن وتأنيث الفعل لذلك وأن يعلمه الخبر قال لان الاسم والخبر شيء واحد مع انها قد خصت بقوله لهم وهذا ضعيف لا يكون مثله الا في الشعر وموضع الضرورة ويقوى الوجه الاول قراءة الجماعة ، فأما قول الشاعر

على أنّها تَعْفو الـكُلومُ وإنّما نُوَكَّلُ بالأَدْنى وإنْ جَلَّ ما يَمْضِي (١)

البيت من الحماسة لابي خراش الهذلي وهو من قطعة أولها

حَمِدْتُ إلاهِي بعْدَ عُرْوَةَ إذْ نَجا خِراشٌ وبعضُ الشَّرِّ أهْوَنُ مِنْ بعْضِ

والشاهد فيه قوله على انها على تأنيث القصة أي على ان القصة تعفو الكلوم ، الكلوم جمع كلم وهي

---

(١) البيت من كلة لابي خراش الهذلي واسمه خويلد بن مرة مات زمن عمر بن الخطاب ، وكان أخوه عروة قد قتل بقوسى وهى بالفتح ثم السكون بلد بالسراة ونجا ابنه خراش فذلك حيث يقول

حمدت الهي ... البيت ، وبعده :

فوالله لا أنسى قتيلا رزئته بجانب قوسي ما مشيت على الارض

بلى انها تعفو الكلوم ... البيت ، وبعده :

ولم أدر من ألقى عليه رداءه خلا انه قد سل عن ماجد محض

ولم يك مثلوج الفؤاد مهبجاً أضاع الشباب في الربيلة والخفض

ولكنه قد لوحته مخامص على أنه ذو مرة صادق النهض

كأنهم يشبثون بطائر خفيف المشاس عظمه غير ذى نحض

يبادر قرب الليل فهو مهابذ يحث الجناح بالتبسط والقبض

وقوله تعفو معناه تنمحي ويذهب أثرها وتبرأ ، والكلوم جمع كلم وهو الجرح ، وقوله نوكل يروى بالنون ويروى بالياء المثناة . والمعنى أنا نحزن على الاقرب فالاقرب وكل من مضى على رزئه زمن نسيناه ولو عظم خطبه وفجعنا موته ، وقوله مثلوج الفؤاد هو كناية عن البليد ، والمهبج اسم مفعول من الرباعي ويروى في مكانه مهبلا وهو الثقيل الجافي ، والربيلة والخفض الدعة ولين العيش ونعومة البال ويروى الربالة وهي كثرة اللحم لا اللحم نفسه ، وقوله لوحته معناه غيرته ، والمخامص جمع مخمصة وهي خلاء البطن من الطعام جوعاً ، وقوله يشبثون هو بشين وباء مشددتين والمشاس هو العظام اللينة ، والنحض اللحم المكتنز . والمهابذ المجاهد في العدو والسير ويقال أهبذ وأهذب اذا اجتهد في الاسراع . والشاهد فيه تأنيث ضمير الشأن لانه أراد به القصة قال ابن عقيل في شرح التسهيل « وافراده لازم لان مفسره مضمون الجملة وهو مفرد وكذا تذكيره والمنقول عن البصريين جواز التأنيث لارادة القصة وعن الكوفيين المنع ما لم يله مؤنث نحو انها جاريتاك ذاهبتان وانها نساؤك ذاهبات أو مذكر شبه به مؤنث نحو انها قمر جاريتك أو فعل بعلامة تأنيث كقوله تعالى { فانها لا تعمى الابصار } فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن فيجوز في هذه المسائل الثلاث التذكير والتأنيث لكن الراجح التأنيث لان فيه مشاكلة تحسن اللفظ ولا يختلف المعنى بذلك اذ القصة والشأن بمعنى واحد » اه وقال أبو سعيد السيرافي « اعلم ان كل جملة حديث وأمر وشأن والعرب تقدم قبل الجمل ضمير الامر والشأن ثم تأتي بالجملة خبراً له لانها معناه كقولهم انه زيد ذاهب وقول الله تعالى { انه من يأت ربه مجرماً } وانه لما قام عبدالله ناظها، في هذه المواضع هى الاسم والجملة بعده خبر ولا يجوز حذف هذه الهاء لا تقول ان زيد ذاهب على معنى انه زيد ذاهب وقد جاء في الشعر . وقد يجعل مكان هذا الضمير ضمير القصة كقولهم انها جاريتك منطلقة ومنه { فانها لا تعمى الابصار } » اه . فانظر هل يريد أبو سعيد بما ذكر من الامثلة تخصيص العموم الذى في قوله وقد يجعل مكان هذا الضمير ضمير القصة فيوافق الكوفيين أم لا يريد فيبقى الكلام على تعميم البصريين . وهذا ظاهر ان شاء الله

الجراح تعفو أي تدرس من قولهم عفت الرياح المنزل أي درسته والمراد ان الكلوم والمصائب قد تنسى وانما نوكل منها بما يقرب حدوثه وان كان مامضى منه جليلا فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والضمير فى قولهم ربه رجلا نكرة مبهم يرمى به من غير قصد الى مضمر له ثم يفسر كما يفسر العدد المبهم في قولك عشرون درهماً ونحوه فى الابهام والتفسير الضمير فى نعم رجلا ﴾

قال الشارح : هذا الضمير كالضمير المتقدم فى احتياجه الى ما يفسره الا ان ذلك الضمير يفسر بجملة والضمير فى رب يفسر بمفرد وانما دخلت رب على هذا المضمر ورب مختصة بالنكرات من حيث كان ضميراً لم يتقدمه ذكر فكان مبهماً مجهولا يحتاج الى ما يفسره ويبينه فأشبه النكرات فساغ دخولها عليه لذلك « وصار كالعدد » اذا قلت عشرون أو ثلاثون مثلا فانه يفيد مقدارا معلوماً من غير أن يدل على نوع المعدود فهو مبهم ولذلك فسر بالواحد ليدل على نوع المعدود « ونظير هذا المضمر المضمر فى نعم وبئس » فى أحد ضربي فاعلهما فانه يكون مضمرا لم يتقدمه ذكر ثم يفسر بالواحد المنكور نحو نعم رجلا زيد وبئس غلاماً عمرو وسنذكر حكمهما فى موضعهما ان شاء الله تعالى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كنى عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى فالشائع الكثير أن يقال لولا أنت ولولا أنا وعسيت وعسيت قال الله تعالى (لولا أنتم لكنا مؤمنين) وقال (فهل عسيتم) وقد روى الثقات عن العرب لولاك ولولاى وعساك وعسانى قال يزيد بن أم الحكم

وكمْ موْطنٍ لولاىَ طِحْتَ كماهوَى ‏ بأجْرامه من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهوِى

وقال * لولاك هذا العام لم أحجج * وقال * يا أبتا علك أو عساكا * وقال

ولِى نفْسٌ أقولُ لهـا إذا ما ‏ تُنازِعُنى لَعلِّى أوْ عَسانى

قال الشارح : قد تقدم القول ان الاسم الواقع بعد لولا الظاهر يرتفع بالابتداء عند جماعة البصريين فاذا كني عنه فينبغي أن لا يختلف اعرابه لان العامل فى الحالين شيء واحد فكما أنه اذا كان ظاهراً يكون مرفوعاً بالابتداء فكذلك اذا كنى عنه يكون فى محل رفع بالابتداء ويكون لفظه من الضمائر المرفوعة المنفصلة هذا هو القياس وعليه أكثر الاستعمال فعلى ذلك تقول « لولا أنت ولولا أنا ولولا أنتم » قال الله تعالى « (لولا أنتم لكنا مؤمنين) » وقال عامر بن الاكوع وهو يحدو برسول الله ﷺ

لاهُمَّ لولا أنتَ ما اهْتدَيْنا ‏ ولا تَصدَّقْنا ولا صلَّيْنا (١)

وأما الكسائى فكان يرى ارتفاع الاسم بعد لولا بفعل مضمر معناه لو لم يكن فعلى هذا ينبغى اذا كنى عنه أن تقول لولا أنا ولولا أنت لان الفعل لم يظهر فيتصل به كنايته فوجب أن يكون الضمير منفصلا

(١) سلمة هو ابن عمرو بن سنان بن الاكوع أحد صحابة النبي صلى الله عليه وسلم وهو القائل يوم ذى قرد وهو بفتحتين ماء على ليلتين من المدينة بينها وبين خيبر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى اليه لما خرج فى طلب عينه حين أغار على لقاحه وعطفان وهو يرى : خذها وأنا ابن الاكوع ‏ واليوم يوم الرضع

والشاهد فى البيت الذي ساقه الشارح قوله * لولا أنت حيث ولى لولا * الضمير المنفصل المرفوع على ماهو الاصل فى ايلائها وستعلم مما نذكره لك قريبا تفصيل القول فى هذا

وأما « عسى » فهو فعل من أفعال المقاربة وهو محمول فى العمل على كان لاقتضائه اسما وخبراً واسمها مشبه بالفاعل يرتفع ارتفاعه كما أن كان كذلك فاذا كني عن اسم عسى فينبغي أن يكون كالكناية عن اسم كان ضميراً متصلا مرفوع الموضع وعليه الاستعمال نحو عسيت وعسيت وعسيتما وعسينا وعسيتم قال الله تعالى « (فهل عسيتم) » قرىء بفتح السين وكسرها وهما لغتان والفتح أشهر الا أنه قد ورد عن العرب « لولاك ولولاى » قال الثقفى « * وكم موطن لولاى الخ (١) * » وقبله

عدُوُّكَ يخشي صوْلَتي إنْ لَقيتُهُ وأنتَ عدُوِّى ليسَ ذاكَ بمُسْتوِى

الشاهد فيه اتيانه بضمير المجرور بعد لولا وهى من حروف الابتداء ومعنى طحت هلكت والاجرام جمع جرم وهو الجسد والنيق أعلى الجبل ومنهو ساقط وهو شاذ لان نون المطاوعة انما تدخل فعلا متعديا نحو كسرته فانكسر وحسرته فانحسر وهو كما تري لازم ، ومنه قول الآخر

« * لولاك هذا العام لم أحجج (٢) * » البيت لعمر بن أبى ربيعة وصدره * أومت بكفيها من الهودج *

---

(١) نسب المصنف هذا البيت ليزيد بن أم الحكم ، وانما هو يزيد بن الحكم بن أبى العاصى الثقفى من ثقيف ابن بكر بن هوازن ، وأم يزيد بكرة بنت الزبرقان بن بدر ، والبيت من قصيدة له يعاتب فيها أخاه عبدربه ومنها :

تكاشرنى كرهاً كأنك ناصح وعينك تبدى أن صدرك لى دوى
لسانك لى حلو وغيبك علقم وشرك مبسوط وخيرك منطوى
فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

ومنها :

تصافح من لاقيت لى ذا عداوة صفاحاً وعنى بين عينيك منزوى
أراك اذا لم أهو أمراً هويته ولستلما أهوى من الامر بالهوى
أراك اجتويت الخير منى واجتوى أذاك فكل يجتوى قرب مجتوى
وكم موطن لولاى .... البيت

وبعده :

اذا ما ابتنى المجد ابن عمك لم تعن وقلت ألا ياليت بنيانه خوي
كأنك ان نال ابن عمك مغنما شج أو عميد أو أخو مغلة لوى

وقوله دوى هو من قولك دوي صدره فهو دو اذا ضغن وامتلأ حقداً ، وقوله أراك اجتويت معناه كرهت والمجتوى المكاره ، والنيق أرفع موضع فى الجبل وقلته أعلاه ، وقوله ألا ياليت بنيانه خوى هو من خوى البنيان فهو خو اذا أقوى وسقط وتهدم . والشاهد فى البيت ورود الضمير المشترك بين النصب والجر بعد لولا . واعلم ان للنحويين فى هذا الموضوع ثلاثة مذاهب فمذهب سيبويه انه يرى ايقاع الضمير المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه كقولك لولا أنت ولا يمتنع من اجازة استعمال المتصل بعدها كقولك لولاك ولولاى ولولاه ويحكم بأن المتصل بعدها مجرور بها فيجعل لها مع المضمر حكما يخالف حكمها مع المظهر ، ومذهب الاخفش أن الضمير المتصل بعدها مستعار للرفع فيحكم بأن موضعه رفع بالابتداء وان كان بلفظ المضمر المنصوب أو المجرور فيجعل حكمها مع المضمر موافقاً لحكمها مع المظهر ومذهب المبرد انه لا يجوز أن يليها من المضمرات الا المنفصل المرفوع واحتج بانه لم يأت فى القرآن غير ذلك وزعم ان فى قصيدة يزيد التى ذكرنا لك منها شيئا شذوذاً فى مواضع كثيرة وخروجا عن الوجه والقياس ومن أجل ذلك فلا حجة فى الاستشهاد بشىء منها ، ولعلك لا تجهل أن وقوع حرف نادر أو حرفين فى قصيدة كبيرة لا يمنع الاحتجاج بها فيما عدا الحرف أو الحرفين النادرين على أن هذا وقع فى غير هذه القصيدة من الشواهد التى ساقها المؤلف هنا

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعةوبعده :

أنت الى مكة أخرجتنى حباً ولولا أنت لم أخرج

وزعم الخطيب التبريزى ان البيت للعرجى متوهماً انه من كلمته التى أولها :

عوجى علينا ربة الهودج انك ان لا تفعلى تحرجى

وكان أبو العباس ينكر هذا الاستعمال ويقول انه خطأ والذي استغواهم بيت الثقفي وفي قصيدته اضطراب وانكار مثل هذا لا يحسن اذ الثقفي من أعيان شعراء العرب وقد روى شعره الثقات فلا سبيل الى منع الاخذ به مع أنه قد جاء من غير جهة الثقفي نحو بيت عمر وهو قوله * لولاك هذا العام لم أحجج * الكاف في لولاك مفتوحة والخطاب لعمر يشير الى أنها أومأت اليه وقالت ذلك ، ومنه قول الآخر

أَتُطْمِعُ فينا مَنْ أراقَ دِماءَنا ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأَحْسابِنا حَسَنْ(١)

وورد عنهم أيضاً عساك وعساني قال الشاعر « * ولي نفس أقول لها الخ (٢) * » البيت لعمران بن خطاب الخارجي والشاهد فيه اتصال ضمير النصب بعسى والقياس عسيت فتأتى بضمير الرفع كما أن الظاهر كذلك ودخول نون الوقاية في عساني دليل على أن الضمير في موضع نصب يقول اذا نازعتني نفسي في أمر الدنيا خالفتها وقلت لعلي أتورط فيها فأكف عما تدعوني اليه ، وقيل المراد اذا نازعتها لأحملها على الاصلح لها ثم سوفتني قلت لها لعلي أقبل هذا وأصبر على ما تدعوني اليه ، وقبل هذا البيت

ومن يَقْصِدْ لأَهْلِ الحقِّ منهمْ فإنِّي أَتَّقيه بما اتَّقاني

يريد أن من يقصد الخوارج ويخالفها أدافعه وأحاربه وأتقيه ، ومن ذلك قول رؤبة « * يا أبتا علك أو عساكا (٣) * » وقبله * تقول بنتي قد أنى أناكا * الشاهد فيه عساكا ووضع

وهو خطأ » والشاهد في البيت كالذي فيما قبله من وقوع الضمير المتصل المشترك بين محلي النصب والجر بعد لولا وهو يرد مذهب أبي العباس المبرد الذي زعم أن لولا لا يليها الا المنفصل المرفوع . ثم هذه الشواهد لا تعين مذهب سيبويه أو مذهب الاخفش اللذين سبق تقريرهما في الشاهد الذي قبل هذا

(١) لم أقف على قائل هذا البيت وهو مروى في كتاب الانصاف لابن الانباري هكذا :

أتطمع فينا من اراق دماءنا ولولاك لم تعرض لاحسابنا عبس

والشاهد فيه كالذي فيما قبله

(٢) البيت لعمران بن حطان — بحاء مكسورة فطاء مشددة بعدها الف ونون — السدوسي البصري أحد رءوس الخوارج من القعدية الذين كانوا لا يرون الحرب وان كانوا يزينونه لغيرهم وقبله البيت الذي ذكره الشارح ومن بعد وقوله

على بذاك أن أحميه حقاً وأرعاه بذاك كما رعاني

والشاهد في قوله عساني فان سيبويه يستدل على أن ضمير النصب والجر الذي يجيء بعد لولا في محل جر وليس في رفع كالمنفصل المرفوع والمظهر بان عسى كذلك من حقها أن يتصل بها ضمير الرفع وقد يتصل بها ضمير النصب فلا يكون مرفوعا مستعاراً والدليل القاطع هذه النون فان نون الوقاية لا تتصل بالفعل الا قبل الضمير الواقع في محل نصب نحو ضربني وزعم الاخفش تبعاً ليونس ان عسى باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع كما قال في لولاك قال ابن هشام في مغني اللبيب « ويرده أمران أحدهما أن انابة ضمير عن ضمير انما يثبت في المنفصل نحو ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ، والثاني أن الخبر قد ظهر مرفوعا في قول الشاعر :

فقلت عساها نار كأس وعلها تشكي فآتي نحوها فاعودها اه

(٣) البيت لرؤبة كما ذكر الشارح وقوم يزعمون انه لابيه العجاج . وقد اشتهرت رواية البيت في كتب النحاة كما رواه الشارح ، وانما الرواية

تقولوا بنتي قد أنى أناكا تأنيا علك او عساكا

وقوله انى هو فعل ماض بمعنى حان وقرب والانى بكسر الهمزة وبالقصر هو الوقت ومنه قوله تعالى { غير ناظرين اناه } ومعنى انى أناك حان وقت ارتحالك في طلب الرزق وقوله علك هو لعلك والخبر محذوف أي لعلك تصيب رزقاً واسعاً . والشاهد في قوله عساكا والقول فيه كالقول في الذي قبله

ضمير النصب موضع ضمير الرفع والمعنى انه قدحان وقت رحيلك فى طلب الرزق . وقوله علك أي لعلك ان سافرت أصبت ملتمسك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واختلف فى ذلك فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أن الكاف والياء بعد لولا فى موضع الجر وان للولا مع المكنى حالا ليس له مع المظهر كما أن لدن مع غدوة حالا ليس له مع غيرها وهما بعد عسى فى محل النصب بمنزلتهما فى قولك لعلك ولعلى ومذهب الاخفش أنهما فى الموضعين فى محل الرفع وأن الرفع فى لولا محمول على الجر وفي عسى على النصب كما حمل الجر على الرفع في قولهم ما أنا كأنت والنصب على الجر فى مواضع ﴾

قال الشارح . لما ورد عنهم لولاى ولولاك وعساك وعسانى وليست هذه الكنايات من ضمائر المرفوع والموضع موضع رفع تشعب فيه آراء الجماعة « فذهب سيبويه الى أن موضع الضمير فى لولاى ولولاك خفض وحكاه عن الخليل ويونس (١) » واحتج بأن الياء والكاف لا يكونان علامة مضمر مرفوع وأن لولا فى عملها الخفض مع المكنى وان كانت لا تعمله مع الظاهر بمنزلة عسى فى عملها النصب مع المكني نحو عساك وعسانى وان كان عملها مع الظاهر الرفع فلعسى وللولا مع المضمر حال تخالف الظاهر « كما أن لدن مع غدوة حالا ليست مع غيرها » ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرها والمراد أنه غير مستنكر أن يكون للحرف عمل فى حال لا يكون له في حال أخري وحاصله ابراز نظير ليقع الاستئناس به ، ومن ذاك لات من قوله تعالى (ولات حين مناص) فانها تعمل فى الاحيان عمل ليس ومع غيرها لا يكون لها عمل « فان قيل » اذا جعلتم لولا خافضة وحروف الخفض جيء بها لاتصال الافعال الى الاسماء فلولا وصلة لما ذا فالجواب أن حروف الجر قد تقع زوائد فى موضع ابتداء وذلك نحو قولهم بحسبك زيد والمراد حسبك زيد وقولهم هل من أحد عندك والمراد هل أحد عندك فموضع الحرفين رفع بالابتداء وان كانا عملا الخفض فكذلك لولا اذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء فى بحسبك زيد ومن فى هل من أحد عندك

(١) قال سيبويه {ج ١ ص ٣٨٨} « هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولا عن حاله اذا أظهر بعده الاسم وذلك لولاك ولولاي اذا أضمرت الاسم فيه جر واذا أظهرت رفع ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقلت لولا أنت كما قال سبحانه {لولا أنتم لكنا مؤمنين} ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع قال الشاعر * وكم موطن لولاى طحت * البيت . وهذا قول الخليل ويونس وأما قولهم عساك فالكاف منصوبة . قال الراجز * ياأبتا علك أو عساكا * والدليل على انها منصوبة انك اذا عنيت نفسك كانت علامتك نى قال عمران بن حطان * ولى نفس أقول لها اذا ما * البيت . فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساى ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل فى هذا الموضع فهذان الحرفان لهما فى الاضمار هذه الحال كما كان للدن حال مع غدوة ليست مع غيرها وكما أن لات ان لم تعملها في الاحيان لم تعمل فيما سواها فهى معها بمنزلة ليس فاذا جاوزتها فليس لها عمل ولا يستقيم أن تقول وافق الرفع الجر فى لولاى كما وافق النصب الجر حين قلت معك وضربك لانك اذا اضفت الى نفسك اختلفا وكان الجر مفارقا للنصب فى غير الاسماء . ولا تقول وافق الرفع النصب فى عسانى كما وافق النصب الجر في ضربك ومعك لانهما مختلفان اذا أضفت الى نفسك كما ذكرت لك . وزعم ناس أن الياء فى لولاى وعسانى فى موضع رفع جعلوا لولاى موافقة للجر وفى موافقة للنصب كما اتفق الجر والنصب فى الهاء والكاف وهذا وجه ردىء لما ذكرت لك ولانك لا ينبغى لك ان تكسر الباب وهو مطرد تجد له وجها وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد اذا لم يوجد غيره وربما وقع ذلك فى كلامهم » اه

غير متعلقة بشيء وموضعها رفع بالابتداء والخبر مقدر محذوف كما كان مع الرفع « وقال الاخفش » وهو قول الفراء « ان الكاف والياء في لولاك ولولاى فى موضع رفع » واحتج بأن الظاهر الذى وقعت هذه الكنايات موقعه مرفوع قال وانما علامة الجر دخلت على الرفع ههنا كما دخلت علامة الرفع على الجر فى قولهم « ما أنا كأنت » وأنت من علامات المرفوع وهو ههنا في موضع مجرور وكذلك الكاف والياء من علامات المجرور وهما في لولاي ولولاك من علامات المرفوع ويؤيد ذلك أنك تجد المكنيَّ يستوى لفظه فى الخفض والنصب فتقول ضربتك ومررت بك ويستوى أيضاً فى الرفع والنصب والخفض فتقول ضربنا ومر بنا وقمنا فتكون النون والالف علامة المنصوب والمجرور والمرفوع واذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف فى موضع أنت وأنت فى موضع الكاف و يفرق بين اعرابهما بالقرائن ودلالات الاحوال وقد رد سيبويه هذه المقالة فقال لو كان موضع الياء والكاف فى لولاى ولولاك رفعاً وأن كناية الرفع وافقت الجر كما وافقه النصب اذا قلت معك وضربك لفصل بينهما فى المتكلم فكنت تقول في الرفع لولانى وفى الجر لولاي كما تقول فى النصب ضربنى وفى الجر معى فاعرفه ، وأما « عساك وعسانى » ففيه ثلاثة أقوال ، أحدها قول سيبويه وهو أن عسى بمنزلة لعل ينتصب بعدها الاسم والخبر محذوف مرفوع فى التقدير كما أن لعلك خبرها محذوف مرفوع فى التقدير والكاف اسمها وهى منصوبة والذى يدل على أن الكاف في عساك منصوبة أنها ليست من ضمائر الرفع ويدخل عليها نون الوقاية فى قول عمران

* « لعلى أو عسانى (١) » * والنون والياء فيما آخره الف لاتكون الا للنصب ، والثانى وهو قول الاخفش أن الكاف والنون والياء فى موضع رفع وأن لفظ النصب استعير للرفع كما استعير له لفظ الجر في لولاى ولولاك ، والثالث قول أبى العباس المبرد وهو ان الكاف والنون والياء فى موضع نصب بأنها خبر عسى وأن اسمها مضمر فيها مرفوع وجعله كقولهم * عسى الغوير أبؤسا * (٢) الا أنه قدم الخبر لانها فعل ونوى الاسم للعلم به كما قالوا ليس إلا فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتعمد ياء المتكلم اذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صونا له من أخى الجر وتحمل عليه الاحرف الخمسة لشبهها به فيقال انني وكذلك الباقية كما قيل ضربنى ويضربنى والتضعيف

(١) هذه قطعة من بيت سبق قريباً

(٢) هذا مثل قالته الزباء وكان لها سرب تلجأ اليه اذا حزبها أمر فلما لجأت اليه فى قصة قصير المشهورة ارتابت واستشعرت فقالت عسى الغوير أبؤسا وفيه من الشذوذ أنها جعلت خبر عسى اسما والمستعمل أن يكون فعلا مقترناً بان لكنها أخرجته مخرج المثل والامثال كثيراً ما تخرج عن اصولها والغوير - بصيغة التصغير - موضع على الفرات وقال ابن الخشاب الغوير تصغير الغار وأبؤس جمع بأس ، وقال أبوعلى الوشانى كأنه قال عسى الغوير مهلكا . وقد استشهد به أبوالعباس المبرد لجواز وقوع خبر عسى اسما ومن سلم له ذلك صح أن يدعى ان الضمير الواقع بعد عسى فى نحو عساكا وعسانى ليس مرفوعاً كما ذهب اليه الاخفش ولا منصوبا على النحو الذى ذهب اليه سيبويه وانما هو منصوب على انه خبر عسى واسمها ضمير مرفوع مستتر وقد علمت وجه الرد مما سقناه اليك عن أبى على وقال الاعلم « وكان المبرد يرد هذا ﴿ مذهب سيبويه ﴾ ويزعم أن الضمير فى موضع خبرها المنصوب على حد قولهم عسى الغوير أبؤسا ويجعل ضمير الرفع مستكنا فيها . ومذهب سيبويه اولى لاطراد وقوع الضمير بعدها على هذا الحال ولان قولهم عسى الغوير أبؤسا لم يسمع الا فى هذا وهو كالمثل » اه

مع كثرة الاستعمال جاز حذفها من أربعة منها في كل كلام وجاء في الشعر ليتي لانها منها قال زيد الخيل

كمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قال ليْتى　　أُصادفه وأُفْقِدُ بعضَ مالى *

قال الشارح: اعلم ان ضمير المنصوب اذا كان للمتكلم واتصل بالفعل نحو ضربنى وخاطبنى وحدثني فالاسم انما هو الياء وحدها والنون زيادة ألا تراها مفقودة فى الجر من نحو غلامى وصاحبى والمنصوب والمجرور يستويان وانما « زادوا النون في المنصوب اذا اتصل بالفعل وقاية للفعل من أن تدخله كسرة لازمة » وذلك أن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها الا مكسورا اذا كان حرفا صحيحاً نحو غلامى وصاحبي والأفعال لايدخلها جر والكسر أخو الجر لان معدنهما واحد وهو المخرج فلما لم يدخل الافعال جر آثروا ان لا يدخلها ماهو بلفظه ومن معدنه خوفا وحراسة من ان يتطرق اليها الجر فجاؤا بالنون مزيدة قبل الياء ليقع الكسر عليها وتكون وقاية للفعل من الكسر وخصوا النون بذلك لقربها من حروف المد واللين ولذلك تجامعها فى حروف الزيادة وتكون اعرابا فى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين كما تكون حروف المد واللين اعرابا فى الاسماء الستة المعتلة من نحو قولك أخوك وأبوك وأخواتهما وفي التثنية والجمع ولان هذه النون قد تكون علامة اضمار فكرهوا أن يأتوا بحرف غير النون فيخرج عن علامات الاضمار ، « فان قيل » فلم زدتموها فيما آخره ألف من الافعال نحو أعطانى وكسانى والكسر لا يكون فى الالف «قيل» لما لزمت النون والياء فى جميع الافعال الصحيحة لما ذكرناه صارت كأنها من جملة الضمير فلم تفارقها لذلك مع أن الحكم يدار على المظنة لا على نفس الحكمة والياء مظنته كسر ما قبلها والذى يدل على أن النون مزيدة لما ذكرناه أن هذا الضمير اذا اتصل باسم لم تأت فيه بنون الوقاية نحو الضاربى والشاتمى فالياء ههنا فى محل نصب كما تقول الضارب زيدا ولم تأت معه بنون الوقاية لانه اسم يدخله الجر فلما كان الجر مما يدخله لم يمتنع مما هو مقارب له « فان قيل » فهلا حرست الافعال من الكسر فى مثل اضرب الرجل «قيل» الكسرة ههنا عارضة لالتقاء الساكنين فلايعتد بها موجودة ألا ترى انك لا تعيد المحذوف لالتقاء الساكنين فى مثل زنت المرأة وبغت الامة وان كان أحد الساكنين قد تحرك اذ الحركة عارضة لالتقاء الساكنين ، « وقد أدخلوا هذه النون مع ان وأخواتها » فقالوا انني وأننى وكأننى ولكنني ولعلنى وليتنى لانها حروف أشبهت الافعال وأجريت فى العمل مجراها فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل ؛ « وقد جاءت محذوفة » وأكثر ذلك فى ان وأن ولكن وكأن فقالوا انى وأنى ولكنى وكأنى وانما ساغ حذف النون منها لانه قد كثر استعمالها فى كلامهم واجتمعت في آخرها نونات وهم يستثقلون التضعيف ولم تكن أصلا في لحاق هذه النون لها وانما ذلك بالحمل على الافعال فلاجتماع هذه الاسباب سوغوا حذفها ، وقد حذفوها من لعل فقالوا لعلى لانه وان لم يكن آخره نوناً فان اللام قريبة من النون ولذلك تدغم فيها فى نحو قوله تعالى (من لدنه) فأجريت في جواز الحذف مجراها ، وأما ليت فلما لم يكن فى آخرها نون ولا ما يشبه النون لزمتها النون ولم يجز حذفها الا فى ضرورة الشعر ؛ فأما قوله

* كمنية جابر اذ قال ليتى الخ * (١) البيت لزيد الخيل وهو زيد بن مهلهل بن يزيد بن منهب

(١) تقدم القول على هذا الشاهد أول باب الضمير بما فيه غنية عن اعادة شيء منه

الطائى وكان شاعراً مجيدا قدم على النبى صلى الله عليه وسلم فى وفد طيء سنة تسع فأسلم وسماه النبى صلى الله عليه وسلم زيد الخير وقال ما وصف لى أحد فى الجاهلية الا رأيته دون ما وصف غيرك ، وقبله

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زيدا فلاقى أخا ثِقَةٍ اذا اخْتَلَفَ العَوالي

ومزيد رجل من بني أسد كان يتمني أن يلقى زيد الخيل فلقيه زيد الخيل فطعنه فهرب منه وقوله كنية جابر يريد ان مزيدا تمني أن يلقاه كما تمني جابر وكلاهما لقى منه ما يكره ؛ والشاهد في البيت حذف النون من ليتى ضرورة شبهها بأخواتها . يصف أن مزيدا تمنى لقاءه فكان تمنيه هايه كنية جابر*

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد فعلوا ذلك فى من وعن ولدن وقط وقد إبقاء عليها من أن تزيل الكسرة سكونها وأما قوله * قدنى من نصر الخبيبين قدى * فقال سيبويه لما اضطر شبهه بحسبي وعن بعض العرب منى وعنى وهو شاذ ولم يفعلوه فى على والى ولدي لأمنهم الكسرة فيها ﴾

قال الشارح : اعلم ان من وعن من الحروف المبنية على السكون ولدن وقط وقد بمعنى حسب اسماء مبنية ايضا على السكون ومن الحروف والاسماء ما هو متحرك بحركة بناء او اعراب وياء المتكلم يكون ما قبلها متحركا مكسورا فكرهوا اتصال الياء بهذه الكلم فتنكسر اواخرها لها فتلتبس بما هو مبني على حركة او بما هو معرب من الاسماء التى على حرفين من نحو يد وهن فجاؤا بالنون حراسة لسكون هذه الكلم وايثارا لبقاء سكونها لئلا يقعوا فى باب ليس فلذلك قالوا « مني وعني ولدني وقطني وقدني » فكان لفظ المجرور هنا كلفظ المنصوب ، فاما قوله * قدنى من نصر الخبيبين قدى * (١) البيت لابى بجلة وبعده * ليس الامام بالشحيح الملحد * والشاهد فيه حذف النون من قدي تشبيهاً لها بحسبي اذ كان معناهما واحدا واثباتها هو المستعمل لانها فى البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن فالزموها النون قبل الياء لئلا يغيرا آخرها عن السكون ، والمراد بابي خبيب عبد الله بن الزبير وكان مكني بابن له اسمه خبيب وثناه لانه أراده ومصعبا وغلب أبا خبيب لشهرته كما قيل العمران ومن قال الخبيبين بلفظ الجمع فانه اراد عبد الله

(١) هكذا نسب الشارح هذا البيت لابى بجلة ونسبه الاعلم فى شرح شواهد سيبويه الى ابى نخيلة وفي خزانة الادب للبغدادى . « وقيل قائل الشعر المذكور ابو بجلة قاله ابن يعيش فى شرح المفصل » اه وقال ابو على القالى « وقال حميد الارقط فى المحكد يعرض بابن الزبير .

ليس الامير بالشحيح الملحد ☆ ولا بوبر بالحجاز مقرد

ان ير يوما بالفضاء يصطد * او ينجحر فالجحر شر محكد

اه وقال ابو عبيد البكرى . « يقال اذا بلغتك فقدى اى حسبي وقد تزاد فيه النون وقاية لآخر الحرف قال حميد الارقط . قدنى من نصر الخبيبين قدى ذتى بالغتين وتاتى قط بمعنى حسب وكفى .

تقول قط عبد الله درهم وقطك درهم وقطني درهم قال الراجز

امتلأ الحوض وقال قطنى * مهلا رويدا قد ملأت بطنى

وقال الخليل رحمه الله قال اهل البصرة الصواب فيه الخفض على معنى حسب عبد الله قط عبد الله درهم وهي هنا مخففة لا تثقل فاما فى الزمان والمدة فلا تكون الا مثقلة » اه وارجع الى تعليقنا على هذا البيت فى اول الباب

وشبهه

وشيمته يصف رغبته عن عبد الله وأخيه الى عبد الملك بن مروان ؛ وقد جاء عن بعض العرب مِني وعني بحذف نون الوقاية انشد بعضهم

أيُّها السَّائلُ عنهم وعني لستُ من قيسَ ولا قيسُ مِني (١)

وهو قليل في الاستعمال وان كان القياس لا يأباه كل الاباء من حيث كانت حروفا والحروف قد يأتي بالنون والياء نحو مني وعني وقد تأتي بالياء وحدها نحو بي ولي فلذلك حذفها من حذف حملا لها على غيرها من الحروف فاما ما في آخره الف من الحروف والاسماء غير المتمكنة نحو « على والي ولدا » فانهم لم يأتوا فيها بالنون اذا أضافوها الى ياء النفس وان كانت أواخرها ساكنة كما أتوا بها مع من وعن وقط وقد حيث قالوا مني وعني وقطني وقدني من قوله « امتلأ الحوض وقال قطني » (٢) وذلك من قبل انهم انما أتوا بنون الوقاية في مني وعني حراسة لسكونهما وشحا عليه أن يذهب لان ياء النفس تكسر ماقبلها وههنا ألف تنقلب مع المضمر ياء والالف والياء لا تكسران لياء النفس ولا تزولان عن السكون معها أما الالف فلتعذر تحريكها واما الياء فالادغام يحصنها من التحريك فاستغنوا عن النون التي تكون وقاية الكسرة لذلك ،

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها حتى زعم بعض العلماء انه من وضع النحويين قال ابن هشام « اذا جرت الياء بمن او عن وجبت النون حفظا للسكون لانه الاصل فيما يبنون وقد يترك في الضرورة قال

ايها السائل عنهم وعني البيت وفي النفس من هذا البيت شيء لانا لم نعرف له قائلا ولا نظيرا لاجتماع الحذف في الحرفين ولذلك نسبه ابن الناظم الى بعض النحويين ولم ينسبه الى العرب . وفي التحفة لم يجيء الحذف الا في بيت لا يعرف قائله . ووقع فيه قيس في موضع الضمير مرتين . وارتفاع الثاني بالابتداء لان لا لا تعمل الا في النكرات » اه . وقوله قيس هو في الموضعين غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي لانه بمعنى القبيلة . وابو القبيلة قيس بن عيلان . وكان أسمه الناس بن مضر بن نزار وهو اخو الياس وسمي بعيلان باسم عبد حضنه وقيل بل باسم فرس له وقيل بل كان متلافا وكان يأتي اخاه فيناصفه ماله فلما اكثر ذلك منه قال له * غلبت عليك العيلة فانت عيلان *

(٢) لم اقف على قائل هذا البيت وقد ذكره ابو عبيد البكري فيما نقلناه لك قريبا عنه باسم راجز . واعلم ان قط تستعمل على ثلاثة اوجه وهي اسم على كل حال فالوجه الاول ان تكون ظرف زمان وهي حينئذ موضوعة لاستغراق ماضى منه ولا تقع الا بعد كلام منفي . فقول العامة لا افعل هـذا قط لحن لاستعمالهم اياها في الحال ، وقول بعض الصحابة « قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكثر ما كنا قط ، اي وجودنا فيما مضى » نادر ، وقط على هذا الوجه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته اى قطعته فمعنى مافعلته قط مافعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال ، والوجه الثاني ان تكون بمعنى حسب وهي حينئذ مضافة لما بعدها كما ان حسب تضاف الى تاليها . والكوفيون يجوزون فيما بعدها النصب فيقولون قط محمدا درهم ويفسرون ذلك بمعنى كفى محمدا درهم ، والبصريون لايعرفون الا الاول ، وهي على هذا الوجه غير مختصة بالنفي بل تأتي بعده وبعد الايجاب ؛ وتختص بمجيئها بعد الفاء كقول الحريري ؛ ومن له الحسنى فقط

وهي في هـذا الوجه ساكنة الطاء مفتوحة القاف ، والوجه الثالث ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي ، فتقول قطني بنون الوقاية كما تقول يكفيني ويجوز في التي بمعنى حسب ان تدخل عليها النون وقاية للبناء على السكون كما دخلت لدن ومن وعن النون لذلك

اسماء الاشارة

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ذا للمذكر ولمثناه ذان فى الرفع وذين فى النصب والجر ويجىء ذان فيهما في بعض اللغات ومنه قوله تعالى (ان هذان لساحران) وتا وتى وته وذه بالوصل وبالسكون وذى للمؤنث ولمثناه تان وتين ولم يثن من لغاته الا تا وحدها ولجمعهما جميعا أولاء بالقصر والمد مستويا فى ذلك أولو العقل وغيرهم قال جرير

ذُمَّ المنازِلَ بعْدَ منزِلةِ اللّوى والعيْشَ بعْدَ أُولئكَ الأيامِ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب من الاسماء هو الباب الثانى من المبنيات وهى الاسماء التى يشار بها الى المسمى وفيها من أجل ذلك معنى الفعل ولذلك كانت عاملة في الاحوال وهى ضرب من المبهم وانما كانت مبنية لتضمنها معني حرف الاشارة وذلك أن الاشارة معنى والموضوع لافادة المعانى انما هي الحروف فلما استفيد من هذه الاسماء الاشارة علم ان للاشارة حرفا تضمنه هذا الاسم وان لم ينطق به فبنى كما بنى من وكم ونحوهما ، وقال قوم انما بني اسم الاشارة لشبهه بالمضمر وذلك لانك تشير به الى مابحضرتك مادام حاضرا فاذا غاب زال عنه ذلك الاسم والاسماء موضوعة للزوم مسمياتها ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر الذى يسمى به اذا تقدم ظاهر ولم يكن اسما له قبل ذلك فهو اسم للمسمى فى حال دون حال فلما وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم كذلك ، ويقال لهذه الاسماء مبهمات لانها تشير بها الى كل مابحضرتك وقد يكون بحضرتك أشياء فتلتبس على المخاطب فلم يدر الى أيها تشير فكانت مبهمة لذلك ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس ، ومعنى الاشارة الإيماء الى حاضر بجارحة أو مايقوم مقام الجارحة فيتعرف بذلك فتعريف الاشارة أن تخصص للمخاطب شخصاً يعرفه بحاسة البصر وسائر المعارف هو أن تختص شخصاً يعرفه المخاطب بقلبه فلذلك قال النحويون ان أسماء الاشارة تتعرف بشيئين بالعين وبالقلب ، « فذا » اشارة الى مذكر وهو ثلاثى ووزنه فعل ساكن العين محذوف اللام وألفه منقلبة عن ياء فهو من مضاعف الياء من باب حييت وعييت هذا مذهب البصريين قالوا أصله ذى على لفظ حى وعى ثم حذفت اللام لضرب من التخفيف فبقى ذى ساكن الياء فقلبت ياؤه ألفاً لئلا يشبه الادوات نحو كى وأى ، « فان قيل » فمن أين زعمتم أن ألفه منقلبة عن ياء وهلا كانت أصلا لبعدها من التمكن وعدم اشتقاقها كما قلتم ذلك فى ألف متى ولدى واذا ونحوها من الاسماء غير المتمكنة فالجواب انهم قد قالوا فى ذا ذا فأمالوها حكاه سيبويه فدل انها من الياء ، وذهب قوم الى انها من الواو قالوا لان باب شويت ولويت أكثر من باب حييت وعييت والاول أقيس لمجيء الامالة فيها « فان قيل » ولم حكمتم عليها بأنها من ذوات الثلاثة وهلا كانت ثنائية كمن وكم قيل لان ذا اسم منفصل قائم بنفسه قد غلب عليه أحكام الاسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فلما غلب عليه شبه الاسماء المتمكنة حكم عليه بأنه ثلاثى كالاسماء المتمكنة وقد جعله بعضهم من الاسماء الظاهرة وهو القياس اذ لا يفتقر الى تقدم ظاهر فيكون كناية عنه « فان قيل » فهلا كان مما أضمر على شريطة التفسير ويكون ما بعده

من النعت بياناً له كما فسر المضمر بالظاهر فى قولك أكرمنى وأكرمت زيداً قيل لو كان كذلك لزم نعته ولم يجز أن لا تذكره ألا تراك تقول هذا زيد ورأيت هذا فلا تأتى له بصفة انما تأتى بها اذا التبس للايضاح فلذلك كان القياس أن يكون ظاهراً ، وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسما ثالثاً بين الاسماء الظاهرة والمضمرة لان له شبهاً بالظاهرة وشبهاً بالمضمرة فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة ، وذهب الكوفيون الى ان الاسم انما هو الذال وحدها والالف مزيدة لتكثير الكلمة قالوا والدليل على ذلك قولهم فى التثنية ذان وذين فحذفوا الالف لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير وهذا فاسد لقولهم فى التحقير ذيا فأعادوه الى أصله وهذا شأن التصغير واما ذهاب ألفه فى التثنية فلم يكن لما ذكروه من الاستغناء عنه بحرف التثنية انما حذفه لالتقائه مع حرف التثنية فحذف لالتقاء الساكنين ولم يقلبوه كما قلبوه فى رحيان لبعده من التمكن وعدم تصرفه « فان قيل » الزيادة فى حال التصغير لا تدل على ان ذلك أصل فيها فانا لو سمينا بقد أو هل ونحوهما مما هو على حرفين ثم صغرناه لزدنا فيه ما لم يكن له فكذلك اسم الاشارة لما كان على حرفين وصغرناه زدنا فيه زيادة كملت له بناء التصغير قيل نحن اذا سمينا بقد وأشباهه فانا ننقله من الحرف الى الاسم فاذا صغرناه فانما نصغره على انه اسم فوجب أن نجتلب له حرفا يوجبه الاسمية واذا صغرنا ذا ونحوه من أسماء الاشارة فانما نصغره وهو على معناه من الاسمية الذى وضع له على انه لو ذهب ذاهب الى أن ذا ثنائى وليس له أصل فى الثلاثية نحو من وكم فى المبهمة وأن ألفه أصل كالالف فى لدا واذا لم أر به بأساً لعدم اشتقاقه وبعده عن التصرف والذى يؤيد ذلك انك لو سميت بذا لقلت هذا ذاء فتزيدها ألفاً أخرى ثم تقلبها همزة لاجتماع الالفين كما تقول لاء اذا سميت بلا ولو كان أصلها الثلاثية ولامها ياء لكنت تقول اذا سميت به هذا ذاى فتأتى بالياء الاصلية ولا تقلبها لوقوعها بعد ألف أصلية كما تقول زاي وراى ، فأما الامالة فانما ساغت فيه لان الالف قد تنقلب ياء فى ذي ، فاذا ثنيته قلت « ذان » في الرفع وهذه الالف علامة الرفع وقد انحذفت ألف الاصل لالتقاء الساكنين دل على ذلك انقلابها في النصب والجر من نحو رأيت « ذين » ومررت بذين « وقد اختلف النحويون فى هذه التثنية » فذهب قوم الى انها تثنية صناعية والنون عوض من الحركة والتنوين كما كانت فى قولك الزيدان والعمران كذلك وان كان الواحد مبنياً لاحركة ولا تنوين فيه لانه بالتثنية فارق الحرف وعاد الى حكم التمكن فقدر فيه فى التثنية الحركة والتنوين فصارت النون عوضاً منهما ، وقال آخرون ان النون فى هذان وهذين عوض من الالف الاصلية حين حذفت فى التثنية لالتقاء الساكنين ، وذهب آخرون الى انها ليست تثنية صناعية وانما هى صيغة لتثنية كما صيغت اللذان واللتان للتثنية وليست النون عوضاً من الحركة والتنوين ولا عوضاً من الحرف المحذوف وذلك أن أسماء الاشارة لا تصح تثنية شئ منها من قبل ان التثنية انما تأتى فى النكرات وأسماء الاشارة لا يصح تنكيرها بحال فلا يصح أن يثني شئ منها وهو الصواب ألا ترى ان حال أسماء الاشارة بعد التثنية على حد ما كانت عليه قبل التثنية وذلك نحو قولك هذان الزيدان قائمين فتنصب قائمين على الحال بمعنى الفعل الذي

دل عليه الاشارة والتنبيه كما كنت تنصب فى الواحد نحو هذا زيد قائما فتجد الحال واحدة قبل التثنية وبعدها فاذاً طريق هاذان وهاتان غير طريق الزيدان والعمران ألا ترى ان تعريف زيد وعمرو بالوضع والعلمية فاذا ثنيت واحداً منهما تنكر حتى صار كاسماء الاجناس الشائعة فتقول هذان زيدان ظريفان ورأيت زيدين ظريفين فلو لم يكونا نكرتين لما صح وصفهما بالنكرة فاذا أردت بعد ذلك التعريف فبالالف واللام أو بالاضافة فتعريفهما بعد التثنية من غير وجه التعريف قبلها واذ امتنع تثنية الاسماء المشار بها لامتناع تنكيرها كان قولهم هاذان وهاتان وهاذين وهاتين صيغاً موضوعة للتثنية مخترعة لما وليست تضم هذا الى هذا كما ضممت زيدا الى زيد حين قلت الزيدان الا انهم جاؤا بها على منهاج التثنية الحقيقية فقالوا هذان وهذين لئلا يختلف طريق التثنية ونظير ذلك الاسماء المضمرة نحو قولك أنت وأنتما وهو وهما فى أنها صيغ صيغت للتثنية وأسماء مخترعة لما وليست تثنية صناعية ، « فان قيل » فاذا كان هذان وهاتان صيغا للتثنية كهما وأنتما فى المضمرات فهلا قالوا فى أنت انتان وفى هو هوان كما قالوا فى هذا وهاتا هذان وهاتان قيل أسماء الاشارة أشد شبهاً بالمتمكنة من المضمرة ألا تراهم يصفون أسماء الاشارة ويصفون بها فيقولون مررت بهذا الرجل ومررت بزيد هذا فلما قاربت أسماء الاشارة الاسماء المتمكنة هذه المقاربة وداناتها هذه المداناة صيغت فى التثنية على منهاج تثنية الاسماء المتمكنة ولذلك أعربت التثنية وان كان الواحد مبنياً كأن ذلك لئلا يختلف طريقهما ولما بعدت المضمرات من المتمكنة وتوغلت فى شبه الحروف صاغوا لها أسماء للتثنية على غير منهاج تثنية المتمكنة تمييزاً لما قارب المتمكنة على مالم يقاربها وبعد عنها ، فأما قول صاحب الكتاب « ويجىء ذان فيهما في بعض اللغات » فان المراد بذلك انه يكون فى حال الرفع والنصب والجر بالالف فتقول جاءنى ذان ورأيت ذان ومررت بذان وليس ذلك مما يختص بأسماء الاشارة بل يكون فى جميع الاسماء المثناة نحو قولك جاءنى الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان وهى لغة لبنى الحارث وبطون من ربيعة (١) فمن ذلك قوله

تَزَوَّدَ منَّا بيْن أُذْناهُ طَعْنَةً ... دعتْهُ الى هابِى التُّرابِ عقيمُ (٢)

وقال الآخر

فأطْرقَ إطْراقَ الشُّجاعِ ولو يرى ... مَساغاً لِناباهُ الشُّجاعُ لصَمَّما (٣)

(١) هذه لغة قد عزاها الرواة لكنانة وبنى الحرث بن كعب وبنى العنبر وبنى الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة وخرج عليها قوله تعالى (ان هذان لساحران) وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم «لاوتران فى ليلة» وبنو الحرث بن كعب قبيلة عظيمة من قبائل العرب من قحطان

(٢) استشهد به على ان من العرب من يلزم المثنى الالف فى الاحوال كلها ومحل الاستشهاد قوله اذناه فان من حق الكلام لوجرى على اللغة المشهورة ان يقول بين اذنيه لاضافة الاذنين الى الظرف قبله ، وقوله هابى التراب هو ما اختلط منها بالرماد وقوله عقيم معناه الذى لا يلد ، والمعنى انه تزود منا طعنة بين اذنيه القته ميتا لاحراك به ، ولم نقف لهذا البيت على نسبة الى قائل مع ذكره فى كثير من كتب النحاة ويروى ※ تزود منا بين اذناه ضربة ※

(٣) محل الاستشهاد من هذا البيت قوله لناباه حيث اجراه بالالف مع وجود حرف الجر وكان من حق الكلام ان يقول لنابيه كما ذكرنا فى البيت الذى قبله قال ابن جنى فى كتابه سر الصناعة : «من العرب من لا يخاف اللبس ، يجرى الباب على اصل قياسه فيدع الالف ثابتة فى الاحوال فيقولون قام الزيدان وضربت الزيدان ومررت بالزيدان وهم بنو الحرث

وانشدوا

وأنشدوا إنَّ لِسلْمَى عندَنا دِيوانَا أَخزَى فلاناً وابْنَهُ فلانَا

أعرِفُ منها الأنفَ والعينَانَا ومَنْخَرَينِ أشبَها ظَبْيانَا (١)

يريد العينين ثم جاء بمنخرين على القياس وقال آخر

طارُوا علاهُنَّ فطِرْ علاها واشْدُدْ بمَثْنَى حَقَبٍ حقْواها(٢)

إنَّ أباها وأبا أباها قد بلَغا فى المَجْد غايتاها

وهى لغة فاشية ، فأما « قوله تعالى (ان هذان لساحران) » فقد قرأ ابن كثير وحفص ان بالتخفيف وقرأ أبو عمرو انَّ هذين لساحران بتشديد النون والياء فى هذين وقرأ الباقون بتشديد النون والالف فأما قراءة ابن كثير وحفص فعلى أن ان المخففة من الثقيلة ودخلت اللام فرقاً بينها وبين النافية وأبطل عملها لنقص لفظها وخروجها لذلك عن شبه الفعل وهو المختار فى ان المكسورة اذا خففت وقال الكوفيون

وبطن من ربيعة وانشدوا في ذلك * تزود منا بين اذناه طعنة * وقال آخر * فطرق اطراق الشجاع * البيت ، وقال آخر اعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين اشبها ظبيانا

يريد العينين ، ثم انه جاء بمنخرين على اللغة الفاشية ، وروينا عن قطرب * خب الفؤاد مائل اليدان * وقال آخر * ان اباها وابا اباها * البيت وعلى هذا يتوجه عندنا قراءة من قرا (ان هذان لساحران) اه

(١) الابيات فيما ذكر ابو زيد في نوادره لرجل من ضبة ؟ وروايته عن الاصمعي هكذا

ان لسعدى عندنا ديوانا * يخزى فلانا وابنه فلانا

كانت عجوزا عمرت زمانا * وهى ترى سيئها احسانا

اعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين اشبها ظبيانا

والشاهد فى قوله والعينان حيث اتى به بالالف فى محل النصب فانه معطوف على الانف الواقع مفعولا لقوله اعرف ولا شاهد في قوله ظبيان فانه مفرد وهو اسم رجل هكذا قال ابو زيد وزعم قوم انه مثنى ظبى جاء بالالف كما جاء العينان ولا مانع من هذا الا رواية الثبت الثقة وسلمى او سعدى اسم امراة والديوان ؟ بكسر الدال اصله فارسى واستعملته العرب وجعلوا كل محصل من كلام اوشعر ديوانا وفاعل يخزى ضمير الديوان ، والمنخر بزنة مسجد ، خرق الانف واصله اسم مكان من النخير وهو الصوت من الانف

(٢) نسب بعض الناس هذه الابيات لرجل من بنى الحرث ولم يذكر اسمه منهم ابن السيد وقال قوم هى لأبى النجم ومنهم السيوطى وقال أبو الحسن الاخفش فى شرح نوادر أبي زيد « قال أبو حاتم سألت أبا عبيدة عن هذه الابيات فقال لى انقط عليها هذا من صنعة المفضل » اه وفى هذه الابيات اختلاف كثير فى الرواية فيروى قوم شالوا علاهن الخ وترتيب الابيات فى رواية الصحاح هكذا :

أي قلوص راكب تراها فاشدد بمثنى حقب حقواها

ناجية وناجيا أباها طاروا علاهن فطر علاها

والشاهد هنا فى قوله حقواها حيث أتى به بالالف فى محل النصب وقد سبق الاستشهاد لهذه الابيات على أن من العرب من يقول اذا وصل الحروف والادوات بالضمائر لداك وعلاك وألاك فى لديك وعليك واليك فلا يقلبون النهن ياء وهى لغة بنى الحرث بن كعب وعندهم يقلبون كل ياء ساكنة مفتوح ما قبلها الفا • والقلوص بفتح القاف الناقة الشابة وقوله طاروا علاهن معناه نفروا مسرعين أو ارتفعوا على أبلهم والحقب بفتحتين حبل يشد به الرحل الى بطن البعير مما يلى ذكره كى لا يجتذبه التصدير وحقواها هو مثنى حقو بفتح فسكون وهو الخصر ومشد الازار

ان ههنا بمعنى النفي واللام بمعنى الا والتقدير ما هذان الا ساحران وهو حسن على أصلهم غير أن أصحابنا لا يثبتون مجيء اللام بمعنى الا وأما قراءة الجماعة ان هذان لساحران فأمثل الاقوال فيها ان تكون على لغة بني الحارث فى جعلهم المثنى بالالف على كل حال كأنهم أبدلوا من الياء ألفا لانفتاح ما قبلها وان كانت ساكنة كقولهم فى ييأس ياءس ، وقال أبو اسحق الهاء مرادة والتقدير انه هذان لساحران واللام مزيدة فيه للتأكيد وحسن دخولها فى الخبر حيث كانت الجملة مفسرة لذلك المضمر فكأنها فى الحكم بعد ان فدخلت اللام مع الهاء للتأكيد كما تدخل مع عدمها وقال قوم ان ههنا بمعني نعم والمعنى نعم هذان لساحران واللام مزيدة للتأكيد وكان محلها أن تكون فى الاسم الا أنهم أخروها الى الخبر لوجود لفظ ان وان كانت بمعنى نعم واذا كانوا قد أخروا لام التأكيد من الاسم الى الخبر نحو قوله

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى من اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ (١)

على توهم ان لكثرة دخولها على المبتدأ فلأن يؤخروها مع وجود لفظها أجدر والى هذا الوجه ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى ومحمد بن يزيد وأبو الحسن على بن سليمان الاخفش وقد جاءت إن بمعني نعم كثيرا قال الشاعر

بَكَرَ العواذِلُ فى الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِى وأَلُومُهُنَّهْ (٢)

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلَا ... كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ

أى نعم هو كذلك والهاء لبيان الحركة وقال الآخر

قالوا غَدَرْتَ فقلتُ إنَّ ورُبَّما ... نالَ العُلَى وشَفَا الغَلِيلَ الغادِرُ (٣)

---

(١) هذا البيت قيل أنه لرؤبة بن العجاج وقيل هو لعنترة بن عروس مولى ثقيف يهجو به امرأة يزيد بن منبة الثقفى والشاهد فيه دخول اللام فى خبر المبتدأ على غير ما هو الاصل وقدر بعضهم مبتدأ وزعم أن اللام داخلة عليه لكنه لما حذف اتصلت بالخبر وأصل الكلام لهى عجوز وأبى ابن جنى هذا التخريج وقال أن اللام للتوكيد وحذف المؤكد ينافى التوكيد فكأن فى هذا التقدير جمعا بين الشيء وضده وعنده اللام داخلة على الخبر ضرورة وأم الحليس كنية امرأة والشهربة العجوز الكبيرة وأراد من رضاها بعظم الرقبة بدل اللحم أنها خرفت فهى لا تميز بين الحسن والقبيح وذلك لان لحم الرقبة مهزول مستقذر عندهم

(٢) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات وهو أحد بنى عامر بن لؤى بن غالب بن فهر وانما لقب بالرقيات لانه شبب بثلاث نسوة اسمهن رقية وهو شاعر قريش فى الاسلام ورواية البيت فى الاغانى

بكرت على عواذلى ... يلحينني وألومهنه

وبعده البيت الثانى وبعده

ان العواذل لمننى ... ولن أطيع أمورهنه

فيما أفيد من الغنى ... والله سوف يهينهنه

ولقد عصيت الناهيا ... ت الناثرات جيوبهنه

والشاهد فى قوله فقلت أنه حيث أتى بأن فى المكان الذى يقع فيه نعم فدل على أن معنى أن هنا نعم والهاء على ذلك للسكت مثلها فى أكثر قوافى القصيدة وزعم أبو عبيدة أنها لا تقع بمعنى نعم أصلا وأن الهاء هنا هى ضمير منصوب بها وهو اسمها والخبر محذوف وتقدير الكلام فقلت انه كما ذكرتن أى علانى الشيب وقد كبرت وليس الذى ذهب اليه أبو عبيدة بالجيد فقد قيل ان ابن الزبير — بزنة امير — وفد على عبدالله بن الزبير فقال ان ناقتى تعبت فقال أرحها فقال وأعطشها الطريق فقال اسقها فقال ما جئتك مستطبا انما جئتك مستمنحا لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ان وراكبها . فهذه بمعنى نعم اذ لا يجوز حذف اسم الناصبة وخبرها

(٣) لم أقف على قائل هذا البيت والاستشهاد به فى قوله فقلت ان فانها هنا بمعنى نعم ولا تحتمل أن تكون هى التى تنصب الاسم وترفع الخبر لانك قد علمت أن الناصبة لا يجوز حذف اسمها وخبرها معاً

أى نعم « فاذا أشرت الى المؤنث » ففيه خمس لغات قالوا « ذى وذه وتا وتى وته » فأماذى فهو تأنيث ذا ووزنه فعل كبنت والياء فيه أصل وليست للتأنيث انما هي عين الكلمة واللام محذوفة كما كانت فى ذا كذلك والتأنيث مستفاد من الصيغة وصحت الياء لانكسار ما قبلها وأما ذه فهي ذى والهاء فيها بدل من الياء وليست للتأنيث أيضا « فان قيل » فلم قلتم ان الهاء بدل من الياء فى ذى وهلا كان الامر فيها بالعكس « قيل » انما قلنا أن الياء هى الاصل لقولهم في تصغير ذا ذيا وذي انما هو تأنيث ذا فكما أن الهاء ليس لها أصل فى المذكر فكذلك هى فى المؤنث لانها من لفظه « فان قيـل » فهلا كانت الهاء للتأنيث علي حدها فى قائمة وقاعدة فالجواب انها لو كانت للتأنيث على حدها فى قائمة وقاعدة لكانت زائدة وكان يؤدى الى أن يكون الاسم على حرف واحد وقد بينا ضعف مذهب الكوفيين فى ذلك وأمر آخر أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث في موضع من المواضع والياء قد تكون علامة للتأنيث فى قولك اضربى فاما قائمة وقاعدة فانما التأنيث بالتاء والهاء من تغير الوقف ألا تراك تجدها تاء فى الوصل نحو طلحتان وهذه طلحة يا فتى وقائمة يا رجل فاذا وقفت كانت هاء والهاء فى ذه ثابتة وصلا ووقفاً والكلام انما هو فى حقيقته وما يندرج عليه ألا ترى أننا نبدل من التنوين الفا فى النصب وهو فى الحقيقة تنوين علي ما يدرج عليه الكلام ويؤيد ذاك أن قوما من العرب وهم طيء يقفون على هذا بالتاء فيقولون شجرت وحجفت فثبت بما ذكرناه أن الهاء فى ذه ليست كالهاء فى قائمة فلا تفيد فائدتها من التأنيث وقوله « بالوصل وبالسكون » يريد أن هذه الهاء يجوزفيها وجهان أن تكسرها وتصلها بحرف مد كما تفعل بهاء الاضمار والآخر أن تسكنها وصلا ووقفا فمن حركها فلأنها هاء فى اسم مبهم غير متمكن فشبهت بهاء الاضمار نحو مررت به ونظرت الى غلامه ومن سكنها فانه جري على القياس اذ كانت بدلا من حرف ساكن وهو الياء فيقول هذه أمة الله ونظرت الى هذه يافتى فاذا لقيها ساكن لم يكن بد من تحريكها بالكسر فتقول هذه المرأة قائمة وهذه الامة عاقلة ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون لما صار الى موضع يحتاج فيه الى حركة الهاء لئلا يجتمع ساكنان عاد الى لغة من يكسر ولم يجعلها فى قوله هذه أمة الله لالتقاء الساكنين وذلك أقيس من اجتلاب حركة غريبة ويدل على ذلك أن من قال هم قاموا فأسكن الميم من هم متي احتاج الى حركتها رد اليها الضمة التى فى لغة من يقول همو قاموا وعلى ذلك من قال مذ فأسكن الذال لزوال النون الساكنة من قبلها اذا احتاج الى حركة الذال ردها الى الضم فقال مذ اليوم وكذلك من أعمل ما النافية اذا عرض ما يبطل الاعمال من اعتراض الاستثناء أو تقديم الخبر صار الى لغة من لا يعمل والامر الآخر أن تكون الكسرة لالتقاء الساكنين وكذلك الضم فى هم القوم لالتقاء الساكنين وانما عدل الى الضم للاتباع وكذلك الضم فى مذ الليلة ويؤيد ما قلناه أن بعض ذلك قد جاء مكسورا قال الشاعر فيما أنشده قطرب

ألا إنَّ أصْحابَ الكَنيفِ وجدْتُهُمْ   هُمِ القَوْمُ لمَّا أخْصَبوا وتَموَّلوا (١)

(١) البيت لعروة بن الورد المشهور بعروة الصعاليك . والرواية التى ذكرها الشارح ونسبها لقطرب تخالف رواية الاغانى ورواية ابن السكيت فى شرح ديوان عروة وروايتهما :

الا أن اصحاب الكنيف وجدتهم   كما الناس لما أخصبوا وتمولوا

ولا شاهد فى هذه الرواية كما هو ظاهر ، وبعد البيت :

وأنشد الكوفيون

فهمُو بطانتُهمْ وهمْ وُزراؤهمْ   وهمُ القُضاةُ ومنهُمِ الحكّامْ (١)

وهى لغة لبعض بنى سليم وحكى اللحيانى مـذ اليوم ومذ الليلة والكسر لامحالة لالتقاء الساكنين فكذلك يكون الضم لالتقاء الساكنين وعدلوا عن الكسرة للاتباع على حد قوله تعالى (وقالت اخرج) وبنصب وعذابٍ اركض واذا جاز الاتباع مع الفصل فيما ذكرناه فجوازه مع غير الفصل أولى ، فاذا ثنيت قلت «تان» فى الرفع «وتين» فى النصب والجر كما ذكرنا في المذكر وقال صاحب الكتاب « ولم يثن من لفاته الا تا وحدها » والذى أراه أن ذى وذه لايصح تثنيتهما لانك لوفعلت لكنت تحذف الياء من ذى لسكونها والهاء من ذه لانها بدل من الياء وكنت تقول ذان وذين فيلبس بالمذكر وأما تا وتى وته فلا

وانى لمـدفوع الى ولاؤهم   بماوان اذ نمشى واذ نتملل

واذ ما يريح الحى حد ماء جونة   ينوس عليها رحلها ما يحلل

موقعة الصفقين حدباء شارف   تقيـد أحياناً لديهم وترحل

عليها من الولدان ما قد رأيتم   وتمشى بجنبيها أرامل عيـل

وقلت لها يا أم بيضاء فتية   طعامهم من القـدور المعجل

مضيغ من النيب المسان ومسخن   من الماء نعلوه بآخر من عل

فانى وايا كم كذى الام أرهنت   له ماء عينيها تفـدى وتحمل

فلما ترجت نفعـه وشبابه   أتت دونها أخرى جديد تكحل

فباتت لحد المرفقين كليهما   توحوح مما نابها وتولول

تخير من أمرين ليسا بغبطة   هو الثكل الا أنها قد تجمل

والكنيف هو الحظيرة من الشجر تحظر عليهم كما تحظر على الابل فتقيهم من الريح والبرد ، وقوله كما الناس ما زائدة يريد وجدتم كالناس وماوان واد فيه ماء بين النقرة والربذة ، وكانت منازل عبس فيما بين أبانين والنقرة ، وماوان والربذة هـذه كانت منازلهم . وقوله اذ نمشى واذ نتملل يريد انه أدركهم بماوان وهم هزلى من شـدة الجهد ولا يطيقون المشى الا مع تملل وتعب من شدة الضعف فأخرجهم معه وقام بأمرهم حتى اذا قووا واشتدوا وجدهم كغيرهم من الناس لا خير فيهم ولا يثمر المعروف عندهم . والهرماء المقطوعة الاخلاف ليذهب لبنها وتشتد قوتها . والجونة السوداء يقول ان الناس تروح عليهم ابلهم وغنمهم بالعشيات ونحن انما تروح علينا قدر سوداء يطبخ فيها كل عشية اللحم ، وينوس معناه يتحرك وأراد بالرحل الاثافى وهى الحجارة التى توضع تحت القدر ، وقوله موقعة الصفقين يروى الصفحين وهما الجانبان والشارف الكبيرة وقوله يا أم بيضاء هو خطاب للقدر وقوله المسان يروى بدله السمان يقول كلما نفد الماء أمددناه بآخر من فوق، ثم ضرب له ولهم مثلا امرأة كان لها ولد صغير فكانت ترضعه وتحمله حتى اذا تم شبابه وأدرك خيره تزوج فغلبت الزوجة الام على الابن وأقبلت تهيىء له وتطيب وترك أمه فلما رأت ما أصابها أقبلت توحوح مما نزل بها وليس لها مخلص وانما كان هذا لانهم بعد ان احسن اليهم وهيأ لهم الراحة وأطعمهم لاح له رجل قد خرج بمائة من الابل فاراً بها من حقوق قومه فقتله عروة وأخذ الابل وامرأته وكانت من احسن الناس . فلما أراد ان يقسم بينهم الغنيمة ويجعل لنفسه نصيب احدهم والمرأة ابوا الا ان يجعل المرأة نصيباً فمن شاء أخذها والشاهد فى البيت على رواية الشارح وقطرب كسر الميم من هم للتخلص من التقاء الساكنين . وهذا يؤيد أن الميم لو ضمت قبل ساكن لاحتمل ان يكون الضم للتخلص من التقاء السكونين كما يحتمل ان يكون رجوعاً الى الحركة الاصلية عند بعض العرب

(١) وقع فى هذا البيت الصور الثلاث جميعاً فبعض الميمات من هم ساكن وبعضها مضموم وبعضها مكسور فالساكن على الاصل والمكسور للتخلص من السكونين ليس الا أو على لغة هذيل والضم يحتمل وجهين الاول أن يكون رجوعاً الى الحركة التى هى أصل عند بعض العرب والثانى أن يكون للتخلص من التقاء الساكنين . هـذا ولم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل

مانع من تثنيتها فاذا قلت تان جاز أن يكون على لغـة من يقول تا فحذف الالف لالتقاء السا كنين وجاز أن يكون على لغة من يقول تى فحذف الياء وفتح التاء لمجاورة ألف التثنية ويجوز أن يكون على لغة من يقول ته فحذف الهاء لانها عوض من الياء فى تى فأجراها مجري الياء فى الحذف وفتح التاء لمجاورة ألف التثنية ، « فاذا أردت الجمع قلت أولا وأولاء » بالقصر والمد وهذا اللفظ يعبر به عن المذكر والمؤنث وهي صيغة من غير لفظ الواحد كالابل والخيل والقصر هو الاصل و نظيره قرى وبري ولم يلتق فى آخره سا كنان فيكسر لالتقائهما فبقى سا كنا على مايقتضيه القياس فى كل مبنى ومن مد فانه زاد ألفا قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المد فاجتمع ألفان الألف المبدلة من اللام وألف المد فوجب حذف أحدهما أو تحريكه لالتقاء السا كنين فلم يجز الحذف الا بزول المد وقد بنيت الكلمة على المد فوجب التحريك فلم يجز تحريك الاولى لان تحريكها يؤدى الى قلبها همزة ولو قلبت همزة لفارقت المد فوجب تحريك الثانية فانقلبت همزة لانها أقرب الحروف اليها وكان القياس أن تكون سا كنة على أصل البناء وانما كسرت لالتقاء السا كنين ، وهذه الصيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث لانها واقعة على جمع أو جماعة فكأنه قال أشير الى هذه الجماعة أو الى هذا الجمع والجمع والجماعة كل واحد منهما يقع على المذكر والمؤنث والحيوان والجماد فلذلك استوى فيه لفظ المذكر والمؤنث ووزنه فعال على وزن غراب ، فأما « قول جرير * ذم المنازل الخ * (١) » فالشاهد فيه استعمال أولئك فيما لايعقل وهى الايام على حد مايستعمل فى العقلاء ألا ترى انه قال أولئك الايام كما يقولون أولئك القوم ومثله قول الآخر

---

(١) البيت من قصيدة لجرير بن عطية الخطفى يهجو فيها الفرزدق وقبله :

سرت الهموم فبتن غير نيام	وأخو الهموم يروم كل مرام

وهذا مطلع القصيدة وبعده البيت المستشهد به وبعده :

	ضربت معارفها الروامس بعدنا	وسجال كل مجلجل سجام
	ولقد أراك وأنت جامعة الهوى	نقى بعهدك خير دار مقام
	واذا وقفت على المنازل باللوي	فاضت دموعى غير ذات نظام
	طرقتك صائدة القلوب وليس ذا	وقت الزيارة فارجعى بسلام
	تجرى السواك على أغر كأنه	برد تحدر من متون غمام
	لو كان عهدك كالذي حدثتنا	لوصلت ذاك فكان غير رمام
	انى أواصل من أردت وصاله	بحبال لا صاف ولا لوام
ومنها :	خلق الفرزدق سوأة في مالك	ولخلف ضبة كان شر غلام
	مهلا فرزدق ان قومك فيهم	خور القلوب وخفة الاحلام
	الظاعنون على العمى بجميعهم	والنازلون بشر دار مقام

واللوى بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً في الاصل منقطع الرمل وهو أيضاً موضع بعينه قال ياقوت « وقد أكثرت الشعراء من ذكره وخلطت بين ذلك اللوى والرمل فعز الفصل بينهما وهو واد من أودية بنى سليم » اه . والارجح فى ميم ذم الكسر وهو لغة أهل الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بنى أسد والضم ضعيف ووجهه ارادة الاتباع والمنازل جمع منزل أو منزلة وبعد أما حال من المنازل واما ظرف والعيش عطف على المنازل والايام صفة لاسم الاشارة أو عطف بيان ويروى : والعيش بعد أولئك الاقوام ولا شاهد فيه حينئذ . ووجه الاستشهاد به الاشارة بأولئك الى الايام وهو جمع لغير العاقل ومثله قوله تعالى { ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا }

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا من هؤُلَيَّائِكُنَّ الضالِ والسَّمُرِ (١)

فجاء بأولاء للضال والسمر كما جاء به جرير للايام *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويلحق حرف الخطاب بأواخرها فيقال ذاك وذانك بتخفيف النون وتشديدها قال الله تعالى (فذانك برهانان من ربك) وذينك وتاك وتيك وذيك وتانك وتينك وأولاك وأولئك ويتصرف مع المخاطب فى أحواله من التذكير و التأنيث والتثنية والجمع قال الله تعالى (كذلك قال ربك) وقال (ذلكما مما علمني ربى) وقال (ذلكم الله ربكم) وقال (فذلكن الذي لمتنني فيه ﴾

قال الشارح : اعلم أن كاف الخطاب على ضربين أحدهما مايفيد الخطاب والاسمية والآخر ما يفيد الخطاب مجردا من معنى الاسمية فالاول نحو الكاف فى أخيك وأبيك وغلامك ونحوها مما له موضع من الاعراب ألا ترى ان موضع هذه الكاف خفض باضافة الاسم الاول اليه وكذلك اذا وضعت مكانه ظاهرا كان مخفوضا نحو أخى زيد وأبى خالد وغلام عمرو والثانى نحو « الكاف اللاحقة بأسماء الاشارة نحو ذاك وذانك وذينك وتاك وتانك وتينك وتيك وذيك وأولئك » الكاف فى جميع ذلك للخطاب مجردا من معنى الاسمية والذى يدل على تجردها من معنى الاسمية أنها لو كانت باقية على اسميتها لكان لها موضع من الاعراب اما رفع واما نصب واما خفض وذلك ممتنع ههنا وقد تقدم بيان ذلك وشرحه فى اياك من المضمرات ، ومما يدل على أن هذه حروف وليست أسماء إثبات نون التثنية معها فى ذانك وتانك ولو كانت أسماء لوجب حذف النون قبلها وجرها بالاضافة كما تقول غلاماك وصاحباك ، ونظير الكاف فى ذلك ونحوه من أسماء الاشارة الكاف فى النجاءك بمعنى أنج الكاف فيه حرف خطاب اذ لو كانت اسما لما جازت اضافة ما فيه الالف واللام اليها وكذلك قولهم أنظرك زيدا الكاف حرف خطاب لان هذا الفعل لايتعدى الى ضمير المأمور المتصل وقولهم ليسك زيدا زيدا هو الخبر والكاف حرف خطاب ومثله أرأيتك زيدا ما يصنع الكاف هنا للخطاب وليست اسما قال الله تعالى (أرأيتك هذا الذى كرمت علىَّ) فاذا قلت لك أواليك فقد خاطبته باسمه كناية واذا قلت ذاك أو ذلك فقد خاطبته بغير اسمه ولذلك لايحسن أن يقال للمعظم من الناس هذا الك ولا اليك ويحسن أن يقال قد كان ذلك وهو كذلك ، وقوله « يتصرف مع المخاطب فى أحواله من التذكير والتأنيث » فالمراد انه تختلف حركات هذه الكاف ليكون ذلك أمارة على اختلاف أحوال المخاطب من التذكير والتأنيث وتلحقه علامات تدل على عدد المخاطبين ويوضح لك ذلك ضمت اسم الاشارة ونداء المخاطب فاذا سألت رجلا عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا رجل بفتح الكاف لانك تخاطب مذكرا قال الله تعالى (ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب) واذا سألت امرأة عن رجل قلت

(١) اضطرب العلماء فى نسبة هذا البيت فقال قوم هو من أبيات لكامل الثقفى وقال العينى هو من قصيدة للعرجى ونسبه جماعة للمجنون وقوم ينسبونه لذى الرمة وناس يذكرون أنه للحسين بن عبدالله . والضال السدر البري واحده ضالة والسمر بفتح فضم شجر الطلح وشدن بنونين أولاهما لام الفعل والثانية ضمير جمع الاناث معناه قوى وطلع قرناه والشاهد فيه قوله هؤليائكن حيث أطلق هؤلاء على الغزلان وهى لا تعقل . ويستشهد به الكوفيون الا الكسائى على أن صيغة التعجب اسم لا فعل وذلك من جهة أن أميلح وقع هنا مصغراً والتصغير من خصائص الاسماء ، ويستشهد بهذا البيت أيضاً على أن تصغير هؤلياء شاذ لان التصغير ليس الا فى الاسماء المتمكنة أى المعربة وهذا ظاهر ان شاء الله

كيف

كيف ذلك الرجل ياامرأة كسرت الكاف حيث خاطبت مؤنثاً قال الله تعالى (كذلك قال ربك هو علىّ هين) واذا سألت رجلين عن رجل قلت كيف ذلكما الرجل يارجلان ألحقت الكاف علامة التثنية حيث خاطبت رجلين قال الله تعالى (ذلكما مما علمني ربي) فان سألت رجلا عن رجلين قلت كيف ذانك الرجلان يارجل ثنيت ذا حيث كنت تسأل عن رجلين وفتحت الكاف حيث كنت تخاطب واحداً واذا سألت رجالا عن رجال قلت كيف أولئكم الرجال يارجال جمعت اسم الاشارة لان المسئول عنه جمع وألحقت الكاف علامة الجمع اذ كنت تخاطب جماعة قال الله تعالى (ذلكم الله الذى لااله الا هو) فان سألت رجلا عن جماعة مذكرين قلت كيف أولئك الرجال يارجل فان سألت نساء عن نساء قلت كيف أولئكن النساء يا نساء قال الله تعالى (فذلكن الذي لمتنني فيه) ألحق علامة جمع المؤنث حيث كان الخطاب للنسوة وهن صواحبات يوسف وكيف ذلكن الرجل يانساء اذا سألت نساء عن رجل وعلى هذا فقس مايأتيك من هذا هذه هى اللغة الفاشية التى يقتضيها القياس وعليها معظم الاستعمال ، وفيها لغة أخرى نقلها الثقات وهى افراد علامة الخطاب وفتحها على كل حال تغليباً لجانب الواحد المذكر فتقول للرجل كيف ذلك الرجل ياامرأة بفتح الكاف كخطاب المذكر وكذا اذا خاطبت اثنين أو جماعة وفى التنزيل (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) وقياس اللغة الاولى وكذلكم لان الخطاب لجماعة كما فى الآية الاخرى (كذلكم قال الله من قبل) ومنه قوله تعالى (ياأيها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم) الى قوله (ذلك بأنهم) ولم يقل ذلكم والمخاطب جماعة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقولهم ذلك هو ذاك زيدت فيه اللام وفرق بين ذا وذاك وذلك فقيل الاول للقريب والثانى للمتوسط والثالث للبعيد وعن المبرد أن ذانك مشددة تثنية ذلك ومثل ذاك فى المؤنث تلك وتالك وهذه قليلة ﴾

قال الشارح : قولهم « ذلك » الاسم فيه ذا والكاف للخطاب وزيدت اللام لتدل على بعد المشار اليه وكسرت لالتقاء الساكنين ولم تفتح لئلا تلتبس بلام الملك لو قلت ذا لك ، فذا اشارة الى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد فكانت على بابها من افادة قرب المشار اليه لان حقيقة الاشارة الايماء الى حاضر فاذا أرادوا الاشارة الى متنح متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار اليه فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار اليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعهما زيادة فى التباعد لان قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى ، فأما تشديد النون فى ذان وهذان فعوض من حرف محذوف فأما فى ذان فعوض من ألف ذا « وهى فى ذانك عوض من لام ذلك قاله المبرد » فاذا قلت ذاك فى الواحد قلت فى التثنية ذانك واذا قلت ذلك قلت في التثنية ذانك بالتشديد ويحتمل أن يكون التشديد عوضاً من ألف ذلك واذا كان عوضاً من حرف صار بمنزلة الميم المشددة فى آخر اللهم عوضاً من يا فشددت كتشديد الميم ، ويجوز أن يكون تشديد النون للفرق بين النون التى هى عوض من حرف وبين النون التى هى عوض من الحركة والتنوين جعلوا لما هو عوض من الحرف مزية فشددت ، « فان قيل » فلم عوضوا من الحرف الذاهب وحذفه عارض لالتقاء الساكنين قيل من قبل ان التثنية لا يسقط

منها شئ لالتقاء الساكنين الا المبهم فلما خالف المتمكن ونقص منه حرف عوض من ذلك ، وبعضهم لايجعل التشديد فى ذان عوضا بل من قبيل الادغام وذلك أننا ثنينا ذا فصار ذان ثم دخلت اللام بعد النون للمعنى الذي أريد منها وهو بعد المشار اليه فصار ذانل فاجتمعت النون واللام وكل واحد منهما يجوز ادغامه فى صاحبه فقلب الثانى الى لفظ الاول فصارت اللام نونا وادغمت فيها النون الاولى كما قالوا مذكر بالذال المعجمة وأصله مذتكر ولا يكون ذلك فى هذان لان هاء التنبيه واللام لايجتمعان لان ها للقريب واللام للبعيد والبعد والقرب معنيان متدافعان ، وقوله « ومثل ذلك فى المؤنث تلك وتالك » يريد انه كما زادوا اللام مع المذكر لبعد المشار اليه فقالوا ذلك كذلك زادوها مع المؤنث فقالوا تلك وتالك فأما تلك فهى تى وانما حذفوا الياء لسكونها وسكون اللام بعدها ولم يكسروا اللام كما فعلوا فى ذلك كأنهم استثقلوا وقوع الياء بين كسرتين لو قالوا تيلك وقالوا فى تا تالك فلم يحذفوا الالف كما لم يحذفوها فى ذلك وهى قليلة فى الاستعمال والقياس لايأباها ولم يقولوا ذيك كأنهم استغنوا عنه بتيك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتدخل ها التى للتنبيه على أوائلها فيقال هذا وهذاك وهذان وهاتا وهاتى وهذي وهاتيك وهؤلاء وهؤلا ﴾

قال الشارح : اعلم أن ها كلمة تنبيه وهي على حرفين كلا وما فاذا ارادوا تعظيم الامر والمبالغة فى ايضاح المقصود جمعوا بين التنبيه والاشارة وقالوا « هذا وهذه وهاته وهاتا وهاتى » قال الشاعر

وَنَبَّأْتُمانى إنّما المَوْتُ بالقُرَى ... فَكَيْفَ وهاتى هَضْبَةٌ وكَثِيبُ (١)

وقال الآخر

وليْسَ لعَيْشِنا هَـذا مَهاهٌ ... ولَيْسَتْ دارُنا هاتَا بِدارِ (٢)

فها للتنبيه وذا للاشارة والمراد تنبه أيها المخاطب لمن أشير اليه وتسقط ألفه فى الخط لكثرة الاستعمال وهى ثابتة لفظا وقد يكون معهما خطاب فتقول « هاذاك وهاتاك » فها تنبيه وذا وتا اشارة والكاف حرف خطاب ، وفي التثنية « هاذان وهاتان » وان جئت بالخطاب قلت هاذانك وهاتانك فها تنبيه وذان اشارة الى اثنين والكاف حرف خطاب ، وتقول فى الجمع « هاؤلاء » وفيه ثلاث لغات أشهرها هاؤلاء بالمد وهاؤلا بالقصر وهؤلاء بحذف ألف ها التي للتنبيه كأنه لكثرة استعماله صار كالكلمة الواحدة فخففوه بحذف ألفه قال الشاعر

تَجَلَّدْ لا يقُلْ هؤُلاءِ هذا ... بكَى لمّا بكَى أسفًا وغيظًا (٣)

---

(١) البيت لكعب الغنوى ، والهضبة الجبل ، كأنه حذر من وباء الامصار وهى القرى فخرج الى البادية فرأى قبرا فعلم أن الموت لا ينجى منه فقال هذا منكرا على من حذره من الاقامة بالقرى • واستشهد بهذا البيت لدخول ها التى للتنبيه على تى التى هو اسم اشارة للمؤنث ، والبيت يروى فى غير هذا الكتاب فكيف وهاتا هضبة وقليب

(٢) البيت لعمران بن حطان ، والقول فيه كالقول فى الذى قبله ، والمهاه الصفاء والرقة وهو بالهاء الصحيحة غير المنقوطة وقد روى مهاة بالتاء وهو تصحيف وتخريجه أن يكون مستعاراً من المهاة وهى البلورة • ويروى :

* وليست دارنا الدنيا بدار *

(٣) الشاهد فى هذا البيت قوله هؤلاء بحذف الف ها وقلب همزة أولاء واواً • قال ابن جنى « الاصل هاؤلاء لحذفت الالف ثم شبه هؤل بعضد فسكن الوسط ثم أبدل الهمزة الساكنة واواً وان كانت ساكنة بعد فتحة تنبيهاً على

وقال

وقال الأعشى   هَؤُلا ثُمَّ هاؤُلائك أعطيـــــتُ نِعالاً مَحذُوَّةً بنِعالِ (١)

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومن ذلك قولهم اذا أشاروا الى القريب من الامكنة هُنَا والى البعيد هَنَّا وقد حكي فيه الكسر وثَمَّ وتلحق كاف الخطاب وحرف التنبيه بهنا وهنا ويقال هنا لك كما يقال ذلك﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه الاسماء من أسماء الاشارة أيضاً فهى مشار بها كما يشار بهـذا وهؤلاء الا ان هذه الاسماء لايشار بها الا الى ماحضر من المكان وتلك يشار بها الى كل شئ وهى مبنية كبناء ذا وذه على السكون والعـلة فى بنائها كالعلة فى بنـاء ذا وذه وهو تضمنها معنى حرف الاشارة أو شبهها بالمضمرات على ما تقـدم وفيها ثلاث لغات « هُنَا وهَنَّا وهِنَّا » فأفصحها هنا بضم الهـاء وأردؤها هنا بالكسر وألف هنا لام ووزنه فعل كصرد ونغر واما هنا بتضعيف العين فينبغى أن لا يكون من لفظ هنا بل من معناه وان وافقه في بعض حروفه كسـبط وسبطر ودمث ودمثر وألفه زائدة ووزنه فعلا العين واللام من واد واحد كحب ودر وذلك لقلة ماجاء فى الاسماء على وزن فَعَّلَ انمـا جاء فى أسماء قليلة من المعارف نحو خضم وعـثر ويحتمل أن تكون ألفه للإلحاق نحو أرطى فيمن قال أديم مأروط وعلقى ولم ينون للبناء ويحتمل أن تـكون للتأنيث كسلمي ورضوى ، وأما من كسر الهـاء فقال هنا فهى أردأ اللغات وأقلها وألفه زائدة أيضاً لانه قد ثبتت زيادتها فى لغة من فتح الهاء فتكون زائدة فى لغة من كسر لانها لا تكون أصلا فى لغة زائدة فى لغة أخرى ويحتمل أن تـكون ألفه للإلحاق بدرهم كمعزى ويحتمل أن تكون للتأنيث كدفلى قال ذو الرمة فى التشديد

هَنَّا وهِنَّا ومِن هُنَّا لَهُنَّ بها   ذاتَ الشَّمائلِ والأَيمانِ هَينُومُ (٢)

حركتها الاصلية ومثله فى المعتل قول بعضهم فى ييئس ييس بياء ساكنة بعـد الياء وأسهل من ذلك أن يقال أبدل الهمزة من هاؤلاء واواً على غير قياس ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الالف للتخلص من التقاء الساكنين » اه وبعضهم يروي البيت هكذا

تجلد لا يقل هؤلاء هذا   بكي لمـا بكي أسفاً عليكا

وقوله تجلد معناه تصبر ولا تجزع وقوله يقل هو مجزوم بلا الناهية ولم أقف على نسبة هذا البيت الى قائل

(١) هذا بيت من قصيدة الاعشى التى مطلعها :

ما بكاء الـكبير بالاطلال   وسؤالى وما ترد سؤالى

وقبل البيت المستشهد به :

رب حى سقيتهم جرع المو   ت وحى سقيتهم بسجال

ولقد شنت الحروب فما غمـ   رت منها اذ قلصت عن حيال

هؤلا ثم هؤلاء ... البيت ، وبعده :

وأرى من عصاك أصبح محرو   با وكعب الذى يطيعك عالي

وبمثل الذى جمت من الفا   رات أهل الهبات والاـكال

والشاهد فى قوله هولا حيث حذف الهمزة التى فى آخره فأما الالف التى بعـد هاء التنبيه فتحتمل أن تكون محذوفة فيكون فيـه شاهدان وتحتمل أن تكون باقية فلا يكون فيه الا الشاهد الذى ذكرناه أولا ولم نجد فى كلام الرواة ما يفيد أن الرواية باثبات الالف أو حذفها

(٢) البيت من قصيدة ذى الرمة التى مطلعها :

أعن ترسمت من خرقاء منزلة   ماء الصبابة من عينيك مسجوم

فأما قول الراجز

قد وردت من أمكنة   من ها هنا ومن هنه   إن لم أروّها فمه (١)

فانه أراد هنا فابدل من الالف هاء ، « ويجوز ادخال هاء التنبيه عليها » كما تدخله على ذا « فتقول هاهنا وهاهنا وهاهنا » قال الله تعالى (انا ههنا قاعدون) « ويدخل عليها كاف الخطاب فيقال هناك » فهنا اشارة الى مكان قريب وهناك اشارة الى مكان متباعد كما كان فى ذاك كذلك فان أرادوا زيادة البعد جاؤا باللام فقالوا « هنالك » كما قالوا ذلك قال الله تعالى (هنالك الولاية لله الحق) وأما « ثم » فاشارة الى المكان البعيد جعلوا لفظه وصيغته تدل على بعد فلم يحتاجوا معه الى قرينة من كاف خطاب أو لام اذ نفس الصيغة تدل على ذلك فاذا قلت هناك دلت الكاف على مثل مايدل عليه ثم بمجردها وهى مبنية لتضمنها حرف الاشارة أو شبه المضمر على ما ذكرناه فى ذاك وهنالك وكان أصلها أن تكون ساكنة وانما حركت لالتقاء الساكنين وهما الميمان فى آخرها وفتحت طلباً للخفة لاستثقال الكسرة مع التضعيف فاذا وقفت عليها ان شئت ألحقتها هاء السكت فقلت « ثمه » وان شئت لم تأت بها وقلت ثم فاعرفه *

الموصولات

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الذى للمذكر ومن العرب من يشدد ياءه واللذان لمثناة ومنهم من يشدد نونه والذين وفى بعض اللغات الذون لجمعه والألى واللاءون فى الرفع واللائين فى الجر والنصب والتى لمؤنثه واللتان لمثناه واللاتي واللات واللائى واللاء واللاى واللواتى لجمعه ﴾

قال الشارح : معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقر الى كلام بعده تصله به ليتم اسما فاذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الاسماء التامة يجوز أن يقع فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ وخبرا فتقول قام الذي عندك فوضع الذى رفع بانه فاعل وتقول ضربت الذى قام أبوه فوضعه نصب بانه مفعول وتقول جاءنى غلام الذى فى الدار فيكون موضع الذى خفضا باضافة الغلام اليه وتقول الذى فى الدار زيد فيكون موضع الذى رفعاً بانه مبتدأ وتقول زيد الذي أبوه قائم فوضع الذى رفع بأنه خبر المبتدأ ولهذا المعنى من احتياجه فى تمامه اسما الى جملة بعده توضحه وجب بناؤه لانه صار كبعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق

كأنها بعد أحوال مضين لها   بالاشيمين يمان فيه تسهيم
أودى بها كل عراص ألث بها   وجافل من عجاج الصيف مهجوم

وقوله أعن هو أأن وبعض العرب يجعل الهمزة عيناً ، وترسمت نظرت الى رسومها ، ومسجوم معناه مصبوب صباً ، والاشيمان جبلان من جبال الرمل بالدهناء واليمانى برد فيه تسهيم أى خطوط ، والعراص السحاب الكثير البرق وقوله ألث معناه أقام ومهجوم أى هجم عليه ، والهينوم ومثله الهينام الكلام الذى لا يفهم ، ومجيئه بضمير المؤنث فى قوله بها يؤخذ منه ان الالف فى هنا للتأنيث

(١) هذا البيت من الشواهد التى لم يعرف قائلها ويستشهد به على أن هنا المخففة يقال فيها هنه فى الوقف ويشترط فى هنا التى يشار بها الى المكان أن تلازم الظرفية أو شبهها فلا يصح أن تكون فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو نحو ذلك ويجوز أن يجر ببعض حروف الجر كما فى هذا البيت وكما تقول تعال الى هنا

الاعراب أو لانه أشبه الحرف من حيث أنه لا يفيد بنفسه ولا بد من كلام بعده فصار كالحرف الذي لايدل على معني فى نفسه انما معناه فى غيره ولذلك يقول بعضهم أن الموصول وحده لاموضع له من الاعراب وانما يكون له موضع من الاعراب اذا تم بصلته والصواب عندى أن الاعراب للاسم الاول الموصول ومجرى الصلة من الموصول مجري الصفة من الموصوف فكما لايتوقف اعراب الموصوف على تمامه بالصفة كذلك لايتوقف اعراب الموصول على تمامه بالصلة ويوضح ذلك لك أن المعرب من الموصولات يظهر الاعراب فيه نحو أى ألا تراك تقول جاءنى أيهم أبوه قائم ورأيت أيهم أبوه قائم ومررت بأيهم أبوه قائم فكما أن الاعراب هنا ظاهر فى أي كذلك ينبغى أن يكون فى الذي وأخواتها الا أن الفرق بين الصلة والصفة ان الجملة اذا كانت صفة كان لها موضع من الاعراب لانها واقعة موقع المفرد اذ كانت الصفة تكون بالمفرد والصلة لا موضع لها من الاعراب لانها لم تقع موقع المفرد لان الصلة لا تكون مفردا ، واعلم أن الموصولات ضرب من المبهمات وانما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرها كوقوع هـذا وهؤلاء ونحوهما من أسماء الاشارة علي كل شيء ، وجملة الامر أن الموصولات تسعة وهى الذى والتي وتثنيتهما وجمعهما ومن وما بمعناهما واللام بمعنى الذى وأى وذو فى لغة طيىء وذا اذا كان معها ما والألي فى معني الذين فأما « الذى » فيقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم تقول جاءنى زيد الذى قام أبوه ورأيت الثوب الذى تعرفه قال الله تعالى (أهذا الذى بعث الله رسولا) وقال تعالى (إلى المسجد الأقصي الذي باركنا حوله) وفيها أربع لغات قالوا الذي بياء ساكنة وهو الاصل فيها واللذ بكسر الذال من غير ياء كأنهم حذفوا الياء تخفيفاً اذ كانت الكسرة قبلها تدل عليها فعلوا ذلك كما قالوا ياغلام ويا صاحب بالكسرة اجتزاء بها عن الياء الثالث اللذ بسكون الذال ومجازه أنهم لمـا حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة منها أسكنوا الذال للوقف ثم أجروا الوصل مجرى الوقف كما قالوا * مثل الحريق صادف القصبا (١) * وهو من قبيـل الضرورة وعند الكوفيين قياس لكثرته ، الرابع الذي بتشديد الياء للمبالغة فى الصفة كما قالوا أحمـرى وأصفرى وكما قال * والدهر بالانسان دوَّاريُّ (٢) * وليس منسوبا وأصل الذى لذ كعم وشج فاللام فاء الكلمة والذال عينها والياء لامها هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون الاصل في الذى الذال وحدها وماعداها زائد فاصل الذي كاصل هذا وهذا عندهم أصله الذال وحـدها فجوهرهما واحـد وانما يفترقان بحسب مايلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلاف معنييهما واحتجوا لذلك بأن قالوا رأينا الياء تسقط فى التثنية نحو قولك اللذان

---

(١) سبق القول على هذا البيت وبعده * والتين والحلفاء فالتهبا * وعزاه سيبويه فى كتابه الى رؤبة وقيل أنه لربيعة ابن صبيح وقبله

ان الدهر بى فوق المتون دبا — وهبت الريح بمـور هبا
تترك ما أبقى الدبى سبسبا — كأنه السيـل اذا اسلحبـا

والشاهد فيه أنه لما اضطر حرك ما كان ساكنا فى الاصل وترك التضعيف على حاله فى الوقف تشبيها للوصل بالوقف فى حكم التضعيف

(٢) لم أقف على نسبة هذا البيت والشاهد في قوله دوارى حيث يتوهم أن هذه الياء هى ياء النسبة وليس كذلك بل هى موضوعة مع الكلمة قال فى القاموس « والدهر دوار به ودوارى دائر » اه

واللذين وقالوا في احدى لغاتها ألَذْ بسكون الذال قال الشاعر * كاللَّذْ تزبى زُبيةً فاصطيدا (١) *
وهو فاسد لانه لا يجوز أن يكون اسم في كلام العرب على حرف واحد الا أن يكون مضمرا متصلا
ولو كان الاصل الذال وحدها لما جاز تصغيرها والتصغير مما يرد الاشياء الى أصولها ولا يدخل الا على
اسم ثلاثي وقد قالوا في التصغير اللذيا فالياء الاولى للتصغير والالف كالعوض من ضم أوله والموجود
بعد ذلك ثلاثة أحرف اللام والذال والياء ولا يدفع المسموع وما عليه اللفظ الا بدليل اذ الاصل عدم الزيادة
وأما احتجاجهم بحذف الياء في التثنية نحو قولهم اللذان فانما كان لالتقاء الساكنين كما قلنا في هذان ولم
تثبت الياء وتتحرك فيقال اللذيان كما قالوا العميان لنقص تمكنها وخروجها الى شبه الحروف والحروف جامدة
لا تصرف لها كتصرف المتمكنة واما حذف الياء واسكانها فلضرب من التخفيف كحذفهم لها في قوله
تعالى (من يهد الله فهو المهتد) في قراءة كثير من القراء ومثله

كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجديّةٍ ومسحتِ باللِّثتينِ عصفَ الإثمِدِ (٢)

وأما الالف واللام في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فذهب قوم الى أنها زائدة للتعريف على حدها في الرجل
والغلام لانها معارف والالف واللام معرفان فكان افادة التعريف بهما والذي عليه المحققون أنهما زائدتان
والمراد بهما لفظ التعريف لا معناه والذي يدل أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران أحدهما أن الالف واللام

---

(١) نسبه المبرد في كامله الى راجز لم يسمه وذكر له صدراً هو
* فأنت والامر الذي قد كيدا * ورواه الحسن بن الحسين السكري لرجل من هذيل من رجز وهاك بروايته

أريت ان جاءت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا
ولا ترى مالا له معدودا أقائلون أعجلي الشهودا
فظلت في شر من اللذ كيدا كاللذ تزبى صائدا فصيدا

ونسب العيني بعض هذا الرجز لرؤبة بن العجاج وقال العليمي « وقال ابن دريد في أماليه أتى رجل من العرب أمة له
فلما حبلت جحدها فأنشأت تقول * أرأيت ان جاءت به أملودا * الخ اه والمعنى أخبرني ان جاءت بولد ناعم مرجل شعره لابس
برده وله مال لا يعد لكثرته أتجحده وتقول أنت ومن يشايعك لهذه المرأة أحضري الشهود على أنه منك تكيدها
بذلك فظلت في شر من الذي كدت وكنت كالذي اتخذ زبية يصيد بها الاسد فوقع بها فهلك وقد رواه النحاة أقائلن
بنون التوكيد وزعموا أنه أكد الاسم اضطرارا اذ كانت نون التوكيد لا تتصل الا بفعل الامر أو المضارع على تفصيل
في الاخير يطلب من مظانه من كتب النحو واللذ لغة في الذي وهي محل الاستشهاد بهذا البيت هنا وقوله تزبى زبية معناه
اتخذها أو حفرها والزبية واحدة الزبى بضم الزاي فيهما وهي مصيدة للاسد وللذئب أيضا وهي حفيرة يغطى رأسها ليقع
فيها الصيد ولا تتخذ الا في قلة أو رابية أو هضبة

(٢) البيت لخفاف بن ندبة السلمي وأراد كنواحي ريش فحذف الياء في الاضافة ضرورة تشبيها لهذه الحالة بحال
الافراد والتنوين وحال الوقف وقد وصف في البيت شفتي المرأة فشبههما بنواحي ريش الحمامة في رقتهما ولطافتهما وحوتهما
وأراد أن لثاتها تضرب الى السمرة فكأنها مسحت بالاثمد ، وعصف الاثمد ما سحق منه وهو من عصفت الريح اذا
هبت بشدة فسحقت مامرت عليه وكسرته وهو مصدر وصف به المفعول كما قيل الخلق بمعنى المخلوق والرواية الصحيحة
مسحت بكسر التاء وعليها هذا التفسير الذي ذكرناه لك وروى مسحت بضم التاء ومعناه قبلتها فمسحت عصف الاثمد في
لثتها وكانت العرب تفعل ذلك فكانت المرأة تغرز لثاتها بالابرة ثم تذر عليها الاثمد والنؤور وهو دخان الشحم المحرق
حتى يثبت باللثات فيشتد ويسمر ويتبين بياض الثغر أو يكون المعنى باشرت من سمرتها مثل عصف الاثمد وانما خص
الحمامة النجدية لان الحمام عند العرب كل مطوق كالقطا وغيره وانما قصد منها الى الحمام الورق المعروفة وهي تألف الجبال
والجزر والنجد ما ارتفع من الارض ولا تألف السهول ولا الفيافي كالقطا ونحوه ..

فى الموصولات زيادة لازمة ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة بل يجوز أسقاطها نحو الرجل والغلام ورجل وغلام ولم نجدهم قالوا لذكا قالوا غلام فلما خالفت ما عليه نظائرها دل على أنها زائدة لغير معنى التعريف كما يزاد غيرها من الحروف ، والامر الثانى انا نجد كثيرا من الاسماء الموصولة معراة من الالف واللام وهى مع ذلك معرفة وهى من وما وأي نحو قولك ضربت من عندك وأخذت ما أعطيتني ولأ كرمن أيهم فى الدار فهذه الاشياء كلها معارف ولا الف ولام فيها كما كانتا في الذى والتى وانما تعرفها بما بعدها من صلاتها واذا ثبت أن الصلة معرفة لم يكن الالف واللام فيما دخلا فيه من الموصولات معرفة أيضاً لان الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين واذا ثبت أن الالف واللام لايفيدان هنا التعريف كان زيادتهما لضرب من اصلاح اللفظ وذلك أن الذى وأخواته مما فيه لام انما دخل توصلا الى وصف المعارف بالجمل وذلك أن الجمل نكرات ألا ترى انها تجرى أوصافا على النكرات نحو قولك مررت برجل أبوه زيد ونظرت الى غلام قام أخوه وصفة النكرة نكرة ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لان ماتعرف لا يستفاد فلما كانت تجري أوصافا على النكرات لتنكرها أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك فلم يسغ أن تقول مررت بزيد أبوه كريم وأنت تريد النعت لزيد لانه قد ثبت أن الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن ادخال لام التعريف على الجملة لان هذه اللام من خواص الاسماء والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاؤا حينئذ بالذى متوصلين بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة للذى وهو الصفة فى اللفظ والغرض الجملة كما جاؤا بأى متوصلين بها الي نداء مافيه الالف واللام فقالوا يا أيها الرجل والمقصود نداء الرجل وأى وصلة وكما جاؤا بذى التى بمعنى صاحب متوصلين الى وصف الاسماء بالاجناس الا أن لفظ الذي قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا فى أولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى « فاذا ثنيت الذي قلت فى الرفع اللذان وفى النصب والجر اللذين » واعلم أن جميع هذه الاسماء المبهمة نحو الذى والتى وأسماء الاشارة ونحوها مما لا يفارقه التعريف لا يصح تثنيته فالتثنية فيه أنما هى صيغة موضوعة للتثنية لان التثنية انما تكون فى النكرات نحو قولك رجل ورجلان وفرس وفرسان فأما زيد وعمرو وزيدان وعمران فانك لم تثنه الا بعد سلبه ما كان فيه من تعريف العلمية حتى صار شائعاً كرجل وفرس وانما كان كذلك من قبل أن المعرفة لا يصح تثنيتها لان حد المعرفة ما خص الواحد من جنسه ولم يشع فى أمته واذا ثنى فقد شورك فى اسمه وخرج عن أن يكون معرفة واذا ثبت أن المعرفة لا تصح تثنيتها مع بقاء تعرفها فما لا يصح تنكيره لا تصح تثنيته ولما كانت هذه الاسماء مما لا يصح اعتقاد التنكير فيها لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية وانما هى صيغة موضوعة للدلالة على التثنية الا أنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية فى الاعراب لقربها من الاسماء المتمكنة ومما يؤيد أنها وضعية حذف الياء فى التثنية ولو كانت تثنية صناعية لثبت فيها الياء كما تثبت فى عم وعميان ، وبجرى النون فيها مجراها فى هذان وكانت مكسورة لانها جرت على منهاج التثنية الحقيقية تقول رجلان وفرسان بكسر النون كذلك ههنا ومنهم من يقول دخلت النون فى اللذان واللتان عوضاً من الياء المحذوفة كما

كانت في هذان كذلك ومنهم من لا يجعلها عوضاً من شئ لانها صيغة موضوعة للتثنية على ما تقدم ومنهم من يشدد النون فيقول اللذان وقد قرأ ابن كثير (واللذان يأتيانها منكم) بتشديد النون فمن خفف النون فقد جري على منهاج التثنية على حد نون رجلان وفرسان ومن شددها فانه جعل التشديد فرقا بين ما يضاف من المثني وتسقط نونه للاضافة نحو غلاما زيد وصاحبا عمرو وبين ما لا يضاف نحو الذى والتى وسائر المبهمات ومنهم من يقول التشديد فرق بين النون الداخلة عوضا من الحركة والتنوين وبين النون الداخلة عوضا من حرف ساقط من نفس الكلمة كأنهم جعلوا لما هو عوض من أصل الكلمة مزية على ماهو عوض من شيء زائد ليس من الكلمة ، وتقول فى الجمع « الذين » بالياء فى الرفع والنصب والجر لا يختلف لانه مبنى كالواحد ومنهم من يقول « اللذون » في الرفع والذين فى النصب والخفض يجعله كالتثنية اذ كان على منهاجها فى الصحة والاول أكثر وأما « الألى » بمعنى الذين فهو جمع الذى من غير لفظه كرجل ونفر وامرأة ونسوة وهو بوزن الحطم واللبد وأما « اللاء » فهو بمعنى الذي نحو جاءنى اللاء فعل كذا أى الذي فعل فهو بوزن رجل مال اذا كثر ماله وكبش صاف اذا كثر صوفه ويوم راح اذا كثرت فيه الريح ويجمع اللاء جمع السلامة كما فعلوا ذلك بالذي فقالوا اللاؤن فى الرفع واللائين فى النصب والجر، وأما « التى » فهى عبارة عن كل مؤنث من حيوان وغيره تقول جاءتني المرأة التى تعرفها ورأيت الناقة التى عندك وعنيت بالشجرة التى حملها طيب والكلام فيها كما الكلام في الذي والالف واللام فيها زائدة كما كانت فى الذى لاصلاح لفظها لوصف المعارف وهى ثلاثية الاسم اللام والتاء والياء لانه الموجود والذى عليه اللفظ وقال الكوفيون هى منقولة من تا في الاشارة وأصل تا عندهم التاء وحدها والكلام عليها كالكلام فى الذى وفيها أربع لغات كلغات الذى يقولون « التى » باسكان الياء « والت » بالكسر « والت » بالسكون « والتي » بالتشديد والكلام عليها كالكلام على الذى وقد تقدم ما فيه مقنع وتثنى التى فتقول « اللتان » فى الرفع واللتين فى النصب والجر وهو معرب لان منهاج التثنية لا يختلف ولا تكون الا من لفظ الواحد وليس كذلك الجمع فانه يختلف فيكون جمع أكثر من جمع ولا تكون تثنية أكثر من تثنية ويكون الجمع من غير لفظ واحده كالنفر والنسوة والابل فلذلك حافظوا على التثنية وأجروها فى الاعراب على منهاج واحد وتركوا الجمع على حاله من البناء كواحده ويقولون فى جمع التى « اللاتى » على وزن القاضى « واللائى واللاء » بغير ياء كما قالوا في الذى الألى فأتوا به على غير لفظ الواحد قال الله تعالى (واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن) وربما قالوا « اللواتى واللواء » بغير ياء كما قالوا اللواتى واللوات فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ﴿ واللام بمعني الذى فى قولهم الضارب أباه زيد أى الذى ضرب أباه وما ومن فى قولك عرفت ما عرفته ومن عرفته وأيهم فى قولك اضرب أيهم فى الدار وذو الطائية الكائنة بمعنى الذى في نحو قول عارق * لأنتحين للعظم ذو أنا عارقه * وذا فى قولك ماذا صنعت بمعنى أى شيء الذى صنعته ﴾

قال الشارح : قد ذكرنا عدة الاسماء الموصولة وقد تقدم الكلام على الذى والتي وتثنيتهما وجمعهما

« فاما

« فاما الالف واللام فتكون موصولة بمعنى الذى » في الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول هـذا الضارب زيداً والمراد الذى ضرب زيداً وهذا المضروب والمراد الذى ضرب أو يضرب وذلك أنهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل فلما لم يمكن ذلك لتنافيهما فى التعريف والتنكير توصلوا الى ذلك بالالف واللام وجعلوها بمعنى الذى بأن نووا فيها ذلك ووصلوها بالجملة كما وصلوا الذي بها الا انه لما كان من شأنها أن لا تدخل الا على اسم حولوا لفظ الفعل الى لفظ الفاعل أو المفعول وهم يريدون الفعل فاذا قلت الضارب فالالف واللام اسم فى صورة الحرف واسم الفاعل فعل فى صورة الاسم ألا ترى انه لا يجوز أن تقول هذا ضارب زيداً أمس فتعمله فيما بعده بل تضيفه البتة ويجوز أن تقول هذا الضارب زيداً أمس فتعمله لانك تنوى بالضارب الذى ضرب ومتى لم تنو بالالف واللام الذى لم يحسن أن يعمل مادخلا عليه وصار كسائر الاسماء ويؤيد ماذكرناه أن الشاعر قد يضطر فيدخل الالف واللام على لفظ الفعل من غير أن ينقله الى اسم الفاعل وما أقله قال الشاعر

فيُسْتَخْرَجُ اليرْبُوعُ من نافِقائه ... ومن جُحْرِه ذى الشِّيْخةِ اليتَقَصّعُ (١)

---

(١) هذا البيت والذي بعده من مقطوعة عدتها سبعة أبيات لذى الخرق الطهوى يهجو بها أحد بنى ثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة ووهم العينى فزعمه أحدبنى تغلب بمثناة فغين معجمة ابن يربوع وأول هذه الابيات :

أتانى كلام الثعلي ابن ديسق ... فنى أى هـذا ويله يترع

وبعده: يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا . البيت

ويقع قوله فيستخرج اليربوع من نافقائه خامس الابيات فى هذه المقطوعة وابن ديسق كنية للثعلي المهجو ، والنافقاء ومثله النفقة بزنة همزة احدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها فاذا أتى من جهة القاصعاء وهى احدى جحره ضرب النافقاء برأسه فانتفق ، وتقول نفق من باب نصر وسمع ونفق بالتشديد وانتفق أى خرج من نافقائه واليربوع فأرة لجحرها أربعة أبواب وقال الازهري هى دويبة فوق الجرز الذكر والانثى فيه سواء والجمع يرابيع والياء زائدة لانه ليس فى كلام العرب فعلول بفتح الفاء سوى ما ندر مثل صعفوق قاله كراع وقوله ذي الشيخة هكذا هو فى الشرح ورواه البغدادي كالرضى ومن جحره بالشيخة اليتقصع ورواه المرتضى فى شرح القاموس ومن جحره ذو الشيخة الخ وقوله اليتقصع نص البغدادى على أن الرواية فيه وفى قوله اليجدع بالبناء للمجهول وظاهر عبارة أبى زيد فى النوادر أن الرواية التى فيها الفعل المضارع هى بالبناء للفاعل فى قوله اليتقصع وبالبناء للمجهول فى اليجدع وقال بعد هذا « والرواية الجيدة المتقصع والمجدع ولا يجوز ادخال الالف واللام على الافعال فأن أربدبها الذى كان أفسد فى العربية » اه وعلى كل حال فان الاصل فى اشتقاق هذه الكلمة من القاصعاء وهوجحر لليربوع يحفره ويدخله فاذا فزع ودخل فيه سد فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة وقيل هى باب جحره ينقبه بعد الدأماء فى مواضع أخر وقيل فم جحره أول ما يبتديء فى حفره وقيل هو تراب يسدبه باب الجحر وقوله اليجدع هوالذى قطعت أذناه وفى الصحاح قطعت أذنه والشاهد فى البيتين جميعا دخول أل على الفعل المضارع ضرورة وزعم ابن مالك أنه قليل لا ضرورة وقال الاخفش أراد الذي يجدع كما تقول هو اليضربك اه وقال ابن السراج لما احتاج الى رفع القافيـة قلب الاسم فعلا وهو من أقبح ضرورات الشعر اه وزعم الصاغانى أن البيت الثانى يقول الخنا الخ غير موجود فى شعر ذى الخرق وأنه قرأ شعره فى أشعار بنى طهية بنت عمير بن سعد ولكن القطعة رواها بتمامها الراوية الثقة الثبت ابو زيد سعيد بن اوس الانصارى فى نوادره وقد سقنا لك مطلعها واعلمناك ان قوله يقول الخنا هو البيت الثانى وبعده

فهلا تمناها اذ الحرب لاقح ... وذو النبوان قبره يتصدع

فيأتيك حيادارم وهما معا ... ويأتك الف من طهية اقرع

وبعده فيستخرج اليربوع (البيت) وبعده

ونحن اخذنا الفارس الخير منكم ... فظل واعيا ذو الفقار يكرع

وقال الآخر يقول الخنا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطقاً الى ربّه صوتُ الحِمارِ اليُجدَّعُ

والمراد الذى يتقصع والذى يجدع ، وقد « اختلف فى هذه اللام » فذهب قوم الي انها حرف وليست اسما وان نوى بها مذهب الاسمية ولذلك أعرب الاسم الواقع بعدها باعراب الذي بنير صلة ولو كانت اسما لكان الاعراب لها وحكم على موضعها بالاعراب الذى يستحقه الذى وذهب قوم الى انها اسم واحتجوا لذلك بعود الضمير من الصفة بعدها اليها كما يعود الى الذي من صلتها والصواب الاول انها حرف اذ لو كانت اسماً لكان لها موضع من الاعراب ولا خلاف انه لا موضع لها من الاعراب ألا ترى انها لو كان لها موضع من الاعراب لكنت اذا قلت جاءنى الضارب يكون موضعها رفعاً بأنها فاعل فكان يؤدي الى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف الالف واللام واسم الفاعل واذا قلت ضربت الكاتب يكون للفعل مفعولان وذلك لايجوز لان هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد واذا قلت مررت بالضارب يكون لحرف الجر مجروران وذلك محال وأما قولهم انه يعود اليها الضمير من الصفة فلا تقول ان الضمير يعود الى نفس الالف واللام بل تقول انه يعود الي الموصوف المحذوف لانك اذا قلت مررت بالضارب فتقديره مررت بالرجل الضارب فالضمير يعود الى الرجل الموصوف المحذوف لانه فى حكم المنطوق به وتارة تقول انه يعود الى مدلول الالف واللام وهو الذى فاعرفه ، وأما « من » فانها تكون بمعنى الذى وتحتاج من الصلة الى مثل ما احتاجت اليه الذى الا انها لاتكون الا لذوات من يعقل وهى اسم بدليل انها تكون فاعلة نحو قولك جاءنى من قام فموضع من رفع بأنه فاعل ومفعولة نحو رأيت من عندك فيكون موضعها نصباً بأنه مفعول به كما تكون الاسماء كذلك ولا بد لها من ضمير يعود اليها وذلك من خصائص الاسماء ويدخل عليها حروف الجر نحو قولك مررت بمن عندك قال الله تعالى (يغفر لمن يشاء) وهى مبنية كما كانت الذى كذلك لان مابعدها من الصلة من تمامها فهى بمنزلة بعض الاسم وبعض الاسم مبنى لا يستحق الاعراب وذلك نحو قولك جاءنى من عندك أى الذى عندك قال الله تعالى (وله من فى السموات والارض ومن عنده) الا انها تفارق الذي فى انها لا توصف كما توصف الذى ولا يوصف بها كما يوصف بالذى ألا تراك تقول جاءني زيد الذى قام وجاءنى الذى قام الظريف فتصف الذي وتصف بها ولا تفعل ذلك فى من لخروجها عن شبه الاسماء المتمكنة وشبهها بالمضمرات بنقص لفظها ألا ترى انها على حرفين والاسماء الظاهرة لاتكون على أقل من ثلاثة أحرف فلما بعدت من الظاهر لم توصف ولم يوصف بها وليس كذلك الذي فانها على ثلاثة أحرف اذ أصلها لذ مثل عم وشج ، « فان قيل » اذا زعمت انها لا تقع الا على ذوات من يعقل فما تصنع بقوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع) والذى يمشى على بطنه والذى يمشى على أربع ليسوا من العقلاء لان الذي يمشى على بطنه من جنس الحيات والذي يمشى على أربع من جنس الانعام والخيل فالجواب أنه لما خلط ما يعقل وما

ونحن اخذنا قد علمتم اسيركم يسارا فتحذى من يسار وينقع

وقد رواها المرتضى فى شرح القاموس مع بعض تغيير فى الترتيب والالفاظ فارجع اليها ان شئت فى مادة (ج د ع)

لا يعقل غلب جانب من يعقل وذلك انه قال فنهم فجمع كناية من يعقل وما لا يعقل بلفظ مايعقل فلما كان كناية الجمع الذى فيه ما يعقل وما لا يعقل مثل كناية الجمع الذى ليس فيه ما لا يعقل كان تفصيله كذلك ، ولمن مواضع غيرذلك تذكر فيما بعد ؛ وأما «ما» فتكون موصولة بمعنى الذى تحتاج من الصلة الى مثل ماتحتاج وهى مبنية لما ذكرناه فى مَن من انها هى وما بعدها اسم واحد فكانت كبعض الاسم وهى تقع على ذوات ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل قال الله تعالى (يصهر به ما في بطونهم والجلود) أى يذاب ما فى بطونهم وجلودهم وقال (ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا من السموات والارض شيئاً) فأوقع ما على ماكانوا يعبدون من الاصنام وقال تعالى (وما بكم من نعمة فمن الله) وقد ذهب بعضهم الى انها تقع لما يعقل بمعنى من واحتج بقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى) وبقوله (والسماء وما بناها) وحكى أبو زيد من قول العرب سبحان ما سخركن لنا فأجرى ما على القديم سبحانه وهذا ونحوه محمول عندنا على الصفة وقد ذكرنا انها تقع على صفات من يعقل فقوله ما طاب لكم من النساء بمعنى الطيب منهن وقوله والسماء وما بناها بمعنى البانى لها فى أحد القولين والقول الآخر أن يكون بمعنى المصدر أى وبنائها وقولهم سبحان ما سخركن لنا بمعنى المسخر ومهما جاء من ذلك فمتأول على مايرجعه الي ما أصّلنا ولها مواضع تذكر أقسامها فيها فيما بعد ان شاء الله ، وأما « أي » فانها تكون موصولة ايضا تحتاج الى كلام بعدها تتم به اسما كاحتياج الذى ومن وما اذا كانا بمعنى الذى ويعمل فيها ماقبلها من العوامل كما تعمل في الذى فتقول لأضربن أيهم فى الدار والمعنى الذى فى الدار منهم فأى بمنزلة الذى الا انها تفيد تبعيض ماأضيفت اليه ولذلك لزمتها الاضافة ألا تري انك اذا قلت لأضربن الذى فى الدار لم يكن فى اللفظ دلالة على انه واحد من جماعة كما تفيد أى ذلك ، وقد تفرد ومعناها الاضافة نحو قوله تعالى (أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسني) والمعنى أى الاسمين دعوت الله به فله الاسماء الحسنى ، ولا بد من عائد فى الجملة التي هى صلة له ألا تراك تقول جاءني أيهم قام أبوه والعائد الهاء فى أبوه وتقول لأضربن أيهم قام غلامه وأيهم هو أحسن فان حذفت العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه فى الذى بنى على الضم نحو قولك لأضربن أيهم أحسن قال الله تعالى (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد علي الرحمن عتياً) والمعنى أيهم هو أشد وانما بنيت لان القياس فيها أن تكون مبنية علي حد نظيريها وهما من وما لانها اذا كانت استفهاماً فقد تضمنت معنى همزة الاستفهام واذا كانت جزاء فقد تضمنت معني حرف الجزاء وهو ان واذا كانت خبراً بمعني الذى فهى كبعض الاسم على ماأصّلنا وانما أعربت لتمكنها بلزوم الاضافة لها حملا لها على نقيضها ونظيرها وهو بعض وكل فلما حذف العائد المرفوع الذي لايحسن حذفه مع الذي دخلها نقص بإزالتها عن ترتيبها فعادت الى أصلها ومقتضى القياس فيها من البناء كما ان ما الحجازية اذا قدم خبرها أو دخلها الاستثناء الناقض لمعني الجحد ردت الى قياس نظيرها فى الابتداء نحو هل وانما ونحوهما مما يكون بعده المبتدأ والخبر وانما بني على الضم على التشبيه بقبل وبعد ويا زيد لانه يكون معربا فى حال ومبنيا فى حال كما تقول جئت من قبلُ ومن بعد ويارجلا ثم تقول جئت من قبلُ ومن بعد اذا أردت المعرفة ويازيد ، هذا مذهب سيبويه ، والكوفيون يخالفونه فى هذا

الاصل وينصبون أيا اذا وقع عليها فعل سواء حذفوا العائد من الصلة أو لم يحذفوه ولا فرق عندهم بين قولهم لأضربن أيهم هو أفضل وبين لأضربن أيهم أفضل ولا يضمون أيهم الا فى موضع رفع فأما قوله تعالى (لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) فانهم يقرءونها بالنصب حكاه هارون القاريء عنهم وقرأ بها أيضا ، وتأولوا الضم على وجوه ، أحدها : انه معرب وانه رفع بأنه مبتدأ وأشد الخبر ويكون أي هنا استفهاما كأنه اكتفى بالجار والمجرور فى قوله (من كل شيعة) كما يقال لأقتلن من كل قبيل ولآكلن من كل طعام ثم ابتدأ (أيهم أشد على الرحمن عتيا) وهو رأى الكسائى والفراء وعلى هذا لايكون للجملة التى هى أيهم أشد موضع من الاعراب ، والوجه الثانى : أن يكون أيهم أيضاً استفهاما على ما ذكرنا وهو رفع بأنه مبتدأ وما بعده الخبر والجملة فى موضع المفعول لقوله لننزعن والنزع بمعني التبيين فهو قريب من العلم فلذلك جاز تعليقه عن العمل ، والوجه الثالث: أن يكون رفعاً على الحكاية والمعنى ثم لننزعن من كل فريق تشايعوا الذى يقال فيه : (أيهم أشد على الرحمن عتياً) وهو رأي الخليل وشبهه بقول الأخطل * فأبيت لا حرج ولا محروم * (١) وهذا بابه الشعر وفي حال الاختيار عنه مندوحة ، ويونس يجعله من قبيل أشهد أنك لرسول الله فى تعليق الفعل عن العمل سواء كان من أفعال القلب أو لا يكون ويجيز لأضربن أيهم هو أفضل ويعلق الضرب وهذا ضعيف لان التعليق ضرب من الالغاء ولا يجوز أن يعلق من الافعال عن العمل الا مايجوز الغاؤه والذي يجوز الغاؤه أفعال القلب نحو ظننت وعلمت ، والكوفيون لا يرون لأضربن أيهم قائم بالضم ولا يقولونه الا منصوباً ويعضد ماقالوا ما حكاه الجرمى قال من حين خرجت من الخندق - يعنى خندق البصرة - حتي صرت الى مكة لم أسمع أحداً يقول اضرب أيهم أفضل ، أى كلهم ينصب وهذه الحكاية لاتمنع أن يكون غيره سمع خلاف مارواه ويكون ماسمعه لغة لبعض العرب وذلك ان سيبويه سمع ذلك وحكاه ويدل على ذلك قوله : « وسألت

---

(١) هذا عجز بيت للاخطل وصدره * ولقد أبيت من الفتاة بمنزل * والشاهد فيه رفع حرج ومحروم وكان وجه الكلام نصبهما على الحال ووجه الرفع عند الخليل الحمل على الحكاية والمعنى فأبيت كالذى يقال له لاحرج ولامحروم ولا يجوز رفعه حملا على مبتدأ مضمر كما لا يجوز أن تقول كان زيد لا قائم ولا قاعد على تقدير لا هو قائم ولا هو قاعد لانه ليس موضع تبعيض وقطع فلذلك حمله على الحكاية كما قال: بنى شاب قرناها: ويجوز الرفع على الابتداء وأضمار الخبر على معنى فأبيت لاحرج ولا محروم في المكان الذى أبيت فيه ثم حذف هذا لعلم السامع والذى أن يكون فى مكان مبيته حرج أو محروم فهو نفسه غير حرج وغير محروم لانه فى ذلك المكان فهو كناية عن ذلك قال سيبويه: « وأما قول الاخطل * ولقد أبيت من الفتاة * (البيت) فزعم الخليل ان هذا ليس على اضمار أنا ولو جاز هذا على اضمار أنا لجاز كان عبد الله لامسلم ولا صالح على اضمار هو ولكنه فيما زعم الخليل فأبيت بمنزلة الذى يقال له لا حرج ولا محروم ويقويه فى ذلك قول الاخطل :

على حين أن كانت عقيل وشائظاً * وكانت كلاب خامرى أم عامر

فانما أراد كانت كلاب التى يقال لها خامرى أم عامر وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفى كأنه قال فأبيت لاحرج ولا محروم بالمكان الذي أنا به وقول الخليل حكاية لما كان يتكلم به قبل ذلك فكأنه حكى ذلك اللفظ كما قال

كذبتم وبيت الله لاتنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب

أى بنى من يقال له ذلك والتفسير الآخر الذي على النفى كأنه أسهل وقد يكون رفعه على أن تجعل عبد الله معطوفا على هذا كالوصف فيصير كانه قال عبدالله منطلق وتقول هذا زيد رجل منطلق على البدل كما قال جل ذكره (بالناصية ناصية كاذبة) فهذه أربعة أوجه فى الرفع» اه ومعنى بيت الاخطل أنه يبيت منها قريبا مكينا ليس يمنع من مأرب ولا يتحرج من لذة ولا يحرم من ارادة

الخليل عن قولهم اضرب أيهم أفضل - يعني العرب - وقال القياس هو النصب وتأول الرفع على الحكاية
وأنشد أبو عمرو إذا ما أتيتَ بني مالكٍ فسلِّمْ على أيُّهُمْ أفضلُ (١)

وهذا نص فى محل النزاع ، ولأى وما ومن أقسام تذكر فيما بعد ان شاء الله ، وأما « ذو » فان طيئاً تقول هذا ذو قال ذاك يريدون الذى قال ذاك وهي ذو التي بمعني صاحب نقلوها الى معني الذى ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصل بها الذى وبنوها لاحتياجها الى ما بعدها كما كانت الذى مبنية فقالوا هذا زيد ذو قام ورأيت زيداً ذو قام ومررت بزيد ذو قام أبوه فيكون فى حال الرفع والنصب والجر بالواو وهذه الواو عين الكلمة وليست علامة الرفع وتقول مررت بالمرأة ذو قامت وبالرجلين ذو قاما وبالرجال ذو قاموا فيستوى فيه التثنية والجمع والمؤنث قال الشاعر

فإنَّ المــاء مــاء أبي وجدّي وبئري ذُو حفَرْتُ وذُو طوَيْتُ (٢)

---

(١) نسب العيني هذا البيت لغسان بن وعلة والشاهد فيه رفع أى قال سيبويه « وسألت الخليل عن قولهم اضرب أيهم أفضل فقال القياس النصب كما تقول اضرب الذي أفضل لان أيا فى غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذى كما أن من فى غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذى وحدثنا هرون أن الكوفيين يقرءونها (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا) وهى لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا أمرر على أيهم أفضل فأجراها هؤلاء مجرى الذى اذا قلت اضرب الذى أفضل لانك تنزل أى ومن منزلة الذي فى غير الجزاء والاستفهام . وزعم الخليل ان أيهم - بالضم - وقع فى اضرب أيهم أفضل على انه حكاية كأنه قال اضرب الذى يقال له أيهم أفضل وشبهه بقول الاخطل :

* ولقد أبيت من الفتاة * { البيت } وأما يونس فيزعم انه بمنزلة قولك اشهد انك لرسول الله . واضرب معلقة ، وأرى قولهم اضرب ايهم أفضل على انهم جعلوا هــذه الضمة بمنزلة الفتحة فى خمسة عشر وبمنزلة الفتحة فى الآن حين قالوا من الآن الى غد ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليــه الا قليلا واستعمل استعمالا لم تستعمله اخواته الا ضعيفاً . وذلك انه لا يكاد عربى يقول الذى أفضل فاضرب واضرب الذى أفضل حتى يقول هو ولا يقولهات ما أحسن حتى يقول ما هو أحسن فلما كانت اخواته مفارقة له لا تستعمل كما استعمل خالفوا باعرابها اذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته الا قليلا » اه وفى هذا مقنع وغناء

(٢) البيت من أبيات خمسة أوردها أبو تمام فى الحماسة لسنان بن الفحل الطائى وهى :

وقالوا قد جننت فقلت كلا	وربى ما جننت ولا انتشيت
ولكنى ظلمت فكدت أبكى	من الظلم المبين أو بكيت
فان الماء ماء أبى ... البيت ،	وبعده :
وقبلك رب خصم قد تمالوا	على فما هلعت ولا دعوت
ولكنى نصبت لهــم جبينى	وآلة فارس حتى قريت

وسنان بن الفحل هو أخو بنى أم الكهف من طيىء . وكان قد اختصم بنو أم الكهف من جرم طيىء وبنوهرم ابن المشراء من فزارة فى ماء وهم مختلطون متجاورون ففى ذلك يقول سنان هذه الابيات وقوله ولكنى ظلمت الخ فانه يريد بيان ما أنكروه منه وأخذوه عليه حين قالوا له قد جننت والعرب تعير من يبكى وذلك لقساوة قلوبهم يقول انى لست بذاهب العقل من جنون أو سكر كما تظنون ولكنى رجل اشتد على الظلم فكدت أبكى أو بكيت بالفعل لهول ما حل بى وقوله فان الماء الخ فان ذو هذه موصولة وتقع مكان جميع الموصولات ولا يتغير لفظها ولو لا ذلك لقال التى أوذات لان البئر مؤنثة وقوله قد تمالوا معناه اجتمعوا على وتعصبوا وقوله فما هلعت أى فما جزعت وقوله ولا دعوت معناه ما ناديت أحداً ولا استصرخت ولكنى كنت أرد الخصم بقوتى وجلادى وقوله وآلة فارس المراد بها آلة الحرب وقوله قريت معناه جمعت والمعنى أنه خاصمهم حتى اذا بلغ الخصام بهم الى الرماح طاعنهم فغلبهم وجمع الماء فى الحوض والشاهد فى البيت أن ذو اسم موصول بمعنى التى لان البئر مؤنثة . وزعم ابن عصفور أن ذو خاصة بالمذكر وأن المؤنث يختص بذات وادعى أن البئر فى البيت مذكرة على معنى القليب وأنت خبير بان هذا تمحل لا معنى له مادام لفظ البئر موجودا فى الكلام

وصف البئر بذو وهي مؤنثة ، ومن أبيات الحماسة لمنظور بن سحيم

فإمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ أتيتُهُمْ   فحسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ ما كفانِيا (١)

أي من الذى عندهم ووصله بالظرف كما تصل الذى به في قولك جاءني الذى عندهم ، فاما قوله

لئِنْ لمْ تُغيِّرْ بعْضَ ماقدْ صنعتُمُ   لأنْتحِينَ للْعظْمِ ذُو أنا عارِقُهُ (٢)

وقبله   حلفْتُ بِهدْيٍ مُشْعَرٍ بَكراتُهُ   تخُبُّ بصحْراءِ الغَبيطِ دَرادِقُهْ

فالبيت لعارق الطائى وعارق لقب غلب عليه لقب بذلك لقوله فى آخر البيت ذو أنا عارقه واسمه قيس بن جروة بن سيف بن مالك بن عمرو بن أبان ويروي لئن لم يغير ويروى لأ نتحين العظم والشاهد فيه جعل ذو بمعنى الذى ووصلها بالمبتدأ والخبر وقوله لئن فيها بين القسم والمقدم عليه توطئة للقسم وجواب القسم لأنتحين للعظم يقول آليت ان لم تغير بعض صنيعك لأقصدن فى مقابلته كسر العظم

---

(١) منظور بن سحيم أحد بنى فقعس وهو شاعر اسلامى مقل والبيت من قصيدة له يهجو فيها امرأته ومطلعها :

ذهبت الى الشيطان أخطب بنته   فـأوقعهامن شقوتى فى حباليـا

فانقذنى منهـا حمـارى وجبتى   جـزى الله خيرا جبتى وحمـاريا

وقبل البيت المستشهد به :

ولست بهاج فى القرى أهل منزل   على زادهم أبكى وأبكي البواكيـا

فاما كرام موسرون (البيت) وبعده :

وأما كرام معسرون عذرتهم   وأما لئام فادكرت حيائيا

وعرضى أبقى ماادخرت ذخيرة   وبطنى أطويه كطيى ردائيـا

ومعنى الابيات ظاهر والبيت يستشهد به على أن ذو الموصولة تلازم الافراد والتذكير وأنها ملازمة للواو وزعم قوم أنها تعرب كما تعرب ذو التى بمعنى صاحب فهى بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وروى البيت لحسبي من ذى عندهم ما كفانيا * لمكان حرف الجر

(٢) عارق الطائى هو قيس بن جروة بن سيف بن واثلة بن عمرو أحد بنى طيىء وهو شاعر جاهلى ، وكان عمرو بن هند بن ماء السماء قد عاهد طيئا ألا يغزوهم فاتفق أنه غزا اليمامة فرجع مخفقا ومر بطيىء فقال له زرارة بن عدس: أبيت اللعن أصب من هذا الحى : فقال له ويلك أن لهم عقدا فقال وأن كان فانك لم تكتب العقد لهم كلهم فلم يزل به حتى أصاب نسوة وأذوادا فى ذلك يقول قيس بن جروة :

ألا حى قبل البين من أنت عاشقه   ومن أنت مشتاق اليه وشائقه

ومن لا تواتى داره غير فينة   ومن أنت تبكى كل يوم يفارقه

بخب بصحراء الثوية نـاقتى   كعدو رباع قـد أمحت نواهقـه

الى المنذر الخير بن هند تزوره   وليس من الفوت الذى هو سابقه

فـان نساء غير مـا قال قائل   غنيمـة سوء وسطهن مهـارقه

ولو نيل فى عهـد لنا لحم أرنب   وفينا وهذا العهـد أنت معالقه

أكل خميس أخطأ الغنم مرة   وصادف حيـا دانيا هو سائقه

وكنـا اناسا دائنين بغبطة   تسيل بنـا تلع الملا وابارقه

فاقسمت لا أحتـل الا بصهوة   حـرام عليـك رمـله وابارقه

حلفت بهدي مشعر (البيتين)

والمواتاة هى الموافقة والمساعدة والفينة الوقت والساعة والخبب نوع من السير وصحراء الثوية مكان بعينه والرباع حمار الوحش وامحت أى سمنت والنواهق عظام الساق والمهارق الثياب البيض وكانت العرب تكتب عليها العهود وما يريدون بقاءه والخميس الجيش

الذى

الذى صرت أعرقه أى أنتزع اللحم منه جعل شكواه كالعرق وجعل ما بعده ان لم يغير معاملته تأثيراً فى العظم نفسه وهذا وعيد ، وذهب بعضهم الى انك تقول فى المؤنث ذات قالت ذاك وفى التثنية والجمع ويكون مضموماً فى كل حال ، وحكى انه يجوز أن تقول فى جماعة المؤنث ذوات قلن وفى ذلك دلالة انه منقول من ذى التى بمعنى صاحب ، والفرق بين ذو التى بمعني الذى على لغة طىء و بين ذو التى بمعنى صاحب من وجوه منها ان ذو فى لغة طىء توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعني صاحب ومنها ان ذو فى مذهب طىء لا يوصف بها الا المعرفة والتى بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة ان أضفتها الى نكرة وصفت بها النكرة وان أضفتها الى معرفة صارت معرفة ووصفت بها المعرفة وليست ذو التي بمعني الذى كذلك لانها معرفة بالصلة على حد تعريف من وما ومنها ان التى فى لغة طىء لا يجوز فيها ذا ولا ذى ولا تكون الا بالواو تقول مررت بالرجل ذو قال أى الذى قال ورأيت الرجل ذو قال وليس كذلك التى بمعنى صاحب فاعرفه ، فأما « ذا من قولك ماذا صنعت » فهى على وجهين : أحدهما أن تكون ما استفهاماً وهي اسم تام مرفوع الموضع بالابتداء وذا خبره وهى بمعنى الذى وما بعده من الفعل والفاعل صلته والعائد محذوف والتقدير صنعته ، والوجه الثانى : أن تجعل ما وذا جميعاً بمنزلة ما وحدها وتكون قد ركبت من كلمتين كلمة واحدة نحو انما وحينما ونحوهما من المركبة وتكون ما مع ذا فى موضع نصب بصنعت ويكون جواب الاول مرفوعا وجواب الثانى منصوباً لان الجواب بدل من السؤال قال الله تعالى (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) قرئ برفع العفو ونصبه فالرفع على أن يكون ذا بمعني الذي والمعنى ما الذي ينفقونه قال الشاعر

أَلا تَسأَلانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ (١)

---

(١) البيت مطلع كلمة للبيد بن ربيعة العامرى يرثى فيها النعمان بن المنذر ، وبعده .

ارى الناس لايدرون ماقدر امرهم * بلى كل ذى لب الى الله واسل
الا كل شىء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لامحالة زائل
وكل اناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل
وكل امرىء يوما سيعلم غيبه * اذا حصلت عندالاله الحصائل
اذا المرء اسرى ليلة خال انه * قضى عاملا والمرء مادام عامل
فقولا له ان كان يقسم امره * الما يعظك الدهر امك هابل
فتعلم ان لاانت مدرك مامضى * ولا انت مما تحذر النفس وائل
فان انت لم ينفعك علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الاوائل
وان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلتزعك العواذل

والنحب النذر يقول الا تسالان امرا مجتهدا في امر الدنيا متتبعا لشؤنها كانه اوجب على نفسه في ذلك نذرا فهو يجرى وراء قضائه و يحاول نفاذه وهو منه في ضلال وباطل ، والشاهد فيه مجىء ذا بمعنى الذى ويدل على هذا انه رفع قوله نحب وهو مردود على ما وراجع اليه فالرفع يدل على ان ذا فى معنى الذى وما بعده من صلته فليس عاملا فيما قبله فما فى موضع رفع بالابتداء فلذلك رفع ما بعد همزة الاستفهام رداعليها ، قال سيبويه « باب اجرائهم ذا وحده بمنزلة الذى ، وليس يكون كالذى

والنصب على تركيب ما وذا وجعلهما معا كلمة واحدة فى موضع منصوب بالفعل بعدهما قال الله تعالى (ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً) فان قيل فهلا كانت ذا فى قولك ماذا صنعت زائدة ملغاة قيل عنه جوابان، أحدهما أنه لو كانت ذا زائدة لقلت فى الجواب عم ذا تسأل بحذف الف ما كما تقول عم تسأل لان ما اذا كانت استفهاما ودخل عليها حرف الجر حذفت الفها نحو قوله تعالى (عم يتساءلون) وفيم أنت من ذكراها فلما ثبتت الالف وقلت عما ذا تسأل دل على أنهما ركبا تركيب انما وصارت الالف حشوا، والثانى لو كانت ملغاة لكان التقدير فى ما ذا تصنع ما تصنع وتكون في موضع نصب فلما قال * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل * فأبدل المرفوع من ما دل أنها مرفوعة بالابتداء والخبر ذا والفعل صلة على ما ذكر *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والموصول مالا بد له في تمامه اسما من جملة تردفه من الجمل التى تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع اليه وتسمى هذه الجملة صلة ويسميها سيبويه الحشو وذلك قولك الذى أبوه منطلق زيد وجاءنى من عهده عمرو واسم الفاعل فى الضارب فى معنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام ويرجع الذكر منه اليه كما يرجع الى الذي ﴾

قال الشارح : « الموصول ما لا يتم حتي تصله بكلام بعده تام » فيصير مع ذلك الكلام اسما تاما بازاء مسمى فاذا قلت جاءنى الرجل الذى قام فالذي وما بعده فى موضع صفة الرجل بمعنى القائم واذا قلت جاءنى من قام فمن وما بعدها فى موضع اسم معروف غير صفة فنزلة الذى ونحوه من الموصولات وحده منزلة حرف من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناه الا بضم ما بعده اليه فصار لذلك من مقدماته ولذلك كان الموصول مبنيا فالموصول وحده اسم ناقص أى ناقص الدلالة فاذا جئت بالصلة قيل موصول حينئذ وقوله « لا بد له فى تمامه اسما من جملة تردفه » أى تتبعه وكل شىء يتبع شيئا فقد ردفه وقوله « من الجمل التي تقع صفات » يريد من الجمل التى توضح وتبين وهى الجمل المتمكنة فى باب الخبر وصلح فيها أن يقال فيه صدق أو كذب وجاز أن تقع صفة للنكرة فأما الاستفهام فلا يجوز أن يوصل به الذى وأخواتها لايجوز جاءنى الذى أزيد أبوه قائم وكذلك الامر والنهى لما ذكرناه من أنها لا تقع صفة للنكرة اذ كانت لا تحتمل الصدق والكذب وجملة الامر أن الصلة بأربعة أشياء الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والشرط وجوابه والظرف

الامع من وما فى الاستفهام فيكون ذا بمنزلة الذى ويكون ما حرف الاستفهام واجراؤهم اياه مع ما بمنزلة اسم واحد، اما أجراؤهم ذا بمنزلة الذى فهو قولك ماذا رايت فتقول متاع حسن وقال لبيد، الا تسالان (البيت) واما اجراؤهم اياه مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك ماذا رايت فتقول خيرا كانك قلت ما رايت ومثل ذلك قولهم ماذا ترى فتقول خيرا وقال عز وجل (ماذا انزل ربكم قالوا خيرا) فلو كان ذا لغوا لما قالت العرب عماذا تسال ولقالوا عم ذا تسال كانهم قالوا عم تسال ولكنهم جعلوا ما وذا اسما واحدا كما جعلوا ما وان حرفا واحدا حين قالوا انما ومثل ذلك كانما وحيثما في الجزاء ولو كان ذا بمنزلة الذى في ذا الموضع البتة لكان الوجه فى ماذا رايت اذا اجاب ان يقول خير، وقد يجوز ان يقول الرجل ماذا رايت فيقول خير كانه قال ما رايت خير ولم يجبه على رايت ومثل ذلك قولهم في جواب كيف اصبحت فيقول صالح وفي من رايت فيقول زيد كانه قال انا صالح ومن رايت زيد، والنصب في هذا هو الوجه لانه الجواب على كلام المخاطب وهو اقرب الى ان تاخذ به وقال عز وجل (ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين) وقد يجوز ان تقول — اذا قلت من الذى رايت — زيدا لان ههنا معنى فعل فيجوز النصب ههنا كما جاز الرفع في الاول » اه

ولا بد فى كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها الى الموصول وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويؤذن بتعلقها بالموصول اذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه فاذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله آذن بتعلقها به ، فمثال وصلك بالفعل قولك جاء نى الذى قام فالذى الموصول وقام الصلة والعائد الفاعل وهو ضمير الموصول واستتر فى الفعل لانه له ولو كان لغيره لم يستتر نحو الذى قام غلامه زيد وسواء فى الفعل الفعل اللازم والمتعدي والحقيقى وغير الحقيقي نحو كان وليس فمثال اللازم ما تقدم من قولنا جاء ني الذى قام والذى قام غلامه ومثال المتعدى جاء نى الذى ضرب زيدا والذى أعطى عمرا درهما والذى ظن زيدا قائما والذى أعلم عمرا زيدا خير الناس ، فالذى هو الموصول وضرب زيدا هو الصلة والعائد الفاعل المستتر فى ضرب وكذلك الباقى الصلة الفعل وما يتبعه من الفاعل والمفعولين ، ومثال وصلك بالفعل غير الحقيقى قولك جاء نى الذى كان قائما والذى ليس قائما فكان واسمها وخبرها الصلة والعائد الاسم المستتر ولا فرق فى ذلك بين أن تكون الجملة ايجابا أو سلباً فمثال الايجاب الذي قام زيد ومثله السلب الذي ما قام زيد وتقول فى الموصول بالمبتدأ والخبر جاءنى الذى أبوه قائم فالذي اسم موصول وأبوه قائم الصلة والعائد الهاء فى أبوه ومثله جاءنى الذى هو قائم فقولك هو قائم صلة وهو العائد الى الموصول ومثال وصلك بالشرط والجزاء قولك جاءنى الذى ان تأته يأتك عمرو فقولك ان تأته يأتك عمرو صلة والعائد الهاء فى تأته ؛ واعلم أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة فلما دخل عليهما حرف الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة فى افتقار كل واحدة من الجملتين الى الاخرى كافتقار المبتدأ الى الخبر فالجملة الاولى التى هى شرط بمنزلة المبتدأ والجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر واذا كان كذلك فأنت بالخيار فى الحاق العائد ان شئت أتيت به في الجملة الاولى نحو ما تقدم من قولك جاءنى الذى إن تأته ياتك عمرو فالعائد الهاء فى تأته وان شئت أتيت به في الجملة الثانية نحو قولك جاءنى الذى ان تكرم زيدا يشكرك فالعائد المضمر فى يشكرك فان جئت بالضمير فيهما فأحسن شىء نحو قولك جاءني الذى ان تزره يحسن اليك فالعائد الاول الهاء المنصوبة فى تزره والآخر الضمير المرفوع فى يحسن اليك كما يكون في المبتدأ والخبر اذا كانا صلة كذلك ان شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحده نحو جاءني الذي أبوه قائم وان شئت أتيت به مع الخبر وحده نحو الذى أخوك غلامه زيد وان شئت أتيت به معهما نحو الذى أبوه أخوه زيد والذى عمه خاله عمرو وأما الصلة اذا كانت ظرفا أو جارا ومجرورا فنحو الذي عندك زيد والذى فى الدار خالد واعلم أن الظرف اذا وقع صلة فانه يتعلق بفعل محذوف نحو استقر أوحل ونحوه ولا يتعلق باسم فاعل لان الصلة لا تكون بمفرد انما تكون بجملة وأكثر النحويين يسمى هذه الجملة صلة وسيبويه يسميها حشوا فالصلة مصدر كالوصل من قولك وصلت الشىء وصلا وصلة والمراد أن الجملة وصل له فاما تسمية سيبويه لها حشوا فمن معني الزيادة أى أنها ليست أصلا وانما هى زيادة يتمم بها الاسم ويوضح بها معناه ومنه فلان من حشو بنى فلان أى من اتباعهم وليس من صميمهم وقوله « واسم الفاعل فى الضارب فى معنى الفعل » قد تقدم القول ان الالف واللام بمعنى الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل وذلك أنهم أرادوا أن يصفوا بالجملة الفعلية المعرفة كما وصفوا بها النكرة فلم يمكنهم ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير فجاؤا

بالالف واللام ونووهما بمعني الذي ولم يمكن ادخالهما على لفظ الفعل لانهما من خصائص الاسماء فحولوا لفظ الفعل الى لفظ اسم الفاعل فصار اسما في اللفظ وهو فعل فى الحكم والتقدير وفيه ضمير يعود الى الالف واللام اذا كانت فى تأويل الذي والصواب أنه عائد الى مدلول الالف واللام وهو الموصوف باسم الفاعل واسم الفاعل مع ما فيه من الضمير المرفوع فى تقدير الجملة كسائر الصلات *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يحذف الراجع كما ذكرنا وسمع الخليل عربياً يقول ما أنا بالذي قائل لك شيئاً وقرىء (تماماً على الذي أحسن) بحذف شطر الجملة وقد جاءت التى فى قولهم بعد اللتيا والتى محذوفة الصلة بأسرها والمعنى بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم قد « حذفوا الرواجع من الصلة » وكثر ذلك عندهم حتى صار قياسا وليس حذفها دون اثباتها فى الحسن وقد جاء الامران فى كتاب الله تعالى نحو قوله (أهذا الذى بعث الله رسولا) والمراد بعثه وقال فى موضع آخر (كالذى يتخبطه الشيطان من المس) فأتى بالعائد وهو الهاء وانما حذفوا العائد من الصلة لان الذي وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد وكذلك كل موصول يكون هو وصلته كاسم واحد فكأنهم استطالوا الاسم وأن يكون أربعة أشياء كشيء واحد فكرهوا طوله كما كرهوا طول اشهيباب واحميرار نخففوه بحذف الياء وقالوا اشهباب واحمرار كذلك لما استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائد تخفيفا وانما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة اذ لم يكن سبيل الى حذف الموصول لانه هو الاسم ولا الى حذف الفعل لانه هو الصلة ولا الى حذف الفاعل لان الفعل لا يستغنى عنه فحذفوا الراجع ، ولا يحذف هذا الراجع الا بمجموع ثلاث شرائط ، أحدها : أن يكون ضميرا منصوبا لاضميرا مرفوعا ولا مجرورا لان المفعول كالفضلة فى الكلام والمستغني عنه ، وأن يكون الراجع متصلا لا منفصلا لكثرة حروف المنفصل ، وأن يكون على حذفه دليل وذلك أن يكون ضميرا واحدا لا بد للصلة منه فتقول الذى ضربت زيد فتحذف العائد الذي هو الهاء لان « الكلام والصلة » لايتم الا بتقديره ولو قلت الذى ضربته في داره زيد لم يجز حذف الهاء لان الصلة تتم بدونه فلا يكون في اللفظ مايدل عليه ، وقد حذفوا العائد على الموصول اذا كان مبتدأ نحو قولك جاءنى الذى ضارب زيدا والمراد الذى هو ضارب وحكى صاحب الكتاب عن الخليل « ما أنا بالذي قائل لك شيئاً » أى الذى هو قائل ومن ذلك قراءة بعضهم (مثلا ما بعوضةٌ) برفع بعوضة كأنه جعل ما موصولة بمعني الذى والمراد ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا الذى هو بعوضة ومثله قراءة بعضهم (تماماً على الذى أحسنُ) أي الذي هو أحسن ومثله قوله :

لمْ أرَ مثْلَ الفِتْيانِ فى غِيَرِ الأيَّام يَنْسَوْنَ ماعواقِبها (١)

(١) البيت لعدى بن زيد العبادى من كلمة له كتب بها الى النعمان بن المنذر يستعطفه ويعتذر اليه ، ورواية الاغانى له :

لم ار مثل الفتيان في غبن الا * يام ينسون ماعواقبها

وبعده

ينسون اخوانهم ومصرعهم * وكيف تعتاقهم مخالبها

أي ينسون الذى هو عواقبها وحذف الضمير من هذا ضعيف جداً لان العائد هنا شطر الجملة وليس فضلة كالهاء فى قولك الذى كلمته ، والذى سهله قليلا العلم بموضعه اذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد ، « وقد جاءت الصلة محذوفة بالكلية » وذلك شاذ فى الاستعمال والقياس (١) أما قلته فى الاستعمال فظاهر وأما فى القياس فلان الصلة هى الصفة فى المعنى وانما جىء بالذى وصلة الى ذلك فلا يسوغ حذفها لان فيه تفويت المقصود كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم فى قولك يا أيها الرجل لانه هو المقصود بالنداء وأى وصلة الى ذلك ، فمن ذاك قولهم فى المثل « بعد اللتيا والتي » بحذف الصلة من كل واحد منهما لان الغرض ان هذه الخطة لعظمها وفخامة أمرها ،وصوفة بصغير المكروه وعظيمه وقيل اللتيا والتي من أسماء الداهية كأنها سميت بالموصول دون الصلة وأما قول الشاعر أنشده أبو عثمان

حتَّى إذا كانا هُمـا اللّذَيْنِ ... مِثْلَ الجديلينِ المُحَلْمَجَيْنِ (٢)

ماذا ترجي النفوس من طلب الخـ ... ـير وحب الحياة كاربها
تظن ان لن يصيبها عنت الد ... هر وريب المنون صائبها

وغير الايام - فى رواية الشارح بزنة عنب - احداثها التى تتغير ، ومن رواه غبن - بفتحتين وبالنون - فانما هو من قولهم غبنه يغبنه - بوزان ضربه يضربه - غبنا - بفتح فسكون - وغبنا - بالتحريك - اذا خدعه ، يعجب من حال الفتيان مع خداع الدهر لهم وجريانه بالاحداث عليهم يجهلون ذلك ويستنيمون لما يجيئهم به ، والمخالب جمع مخلب - بزنة منبر - واصله ظفر السبع ماشيا اوطائرا اوهو خاص بما يصيد من الطير ثم استعير للايام على تشبيهها بالسبع اوالطائر كقولهم اظفار المنية وقوله كاربها هو من قولهم كربه الغم فاكترب اذا اخذ بنفسه والعنت - بالتحريك المشقة او الهلاك ، والشاهد فى البيت قوله (ماعواقبها) فان ما موصولة بمعنى الذى وقد حذف الضمير الذى هو مبتدا لجملة الصلة ، وعند الشارح ان هذا ضعيف جدا من جهة ان الضمير المحذوف بعض الجملة وانه انما هان امره لكون المخاطب بمثل هذا الكلام يشعر من اول وهلة بالمحذوف لانه يعلم ان الصلة لا تكون الا جملة ، وهذا الذى لم يرتضه جمله غيره مقيسا مطردا فهم يرون ان العائد اذا كان مبتدا جاز حذفه بشرط الا يكون خبره جملة او شبه جملة فان كان الخبر جملة نحو اضرب الذى هو اخوه غائب او شبه جملة نحو اضرب الذى هو عندك لم يجز حذف هذا المبتدا وذلك لأنك لو حذفته لم يبق فى الكلام ما يدل عليه ولم يكن المخاطب منتظرا لشىء طالبا لمحذوف فهو يبحث عنه ويقدره من قبل ان الكلام الذى يبقى بعد الحذف صالح لأن يلى الموصول ويتمم معناه ويكون صلة عنه ! وهذا ظاهر ان شاء الله تعالى ،

(١) اجاز كثير من النحاة ان تحذف الصلة ويبقى الموصول اذا دل عليها المقام او ارشدت اليها صلة اخرى ، فالاول نحو قول الشاعر

نحن الاولى فاجمع جمو ... عك ثم وجههم الينا

فان تقدير هذا الكلام نحن الاولى عرفوا بالشجاعة وعهد فيهم الاقدام ! والثانى كقول الاخر

وعند الذى واللات عدنك احنة ... عليك فلا يغررك كيد العوائد

وتقديره وعند الذى عادك واللات عدنك ويحتمل الامرين جميعا قول الشاعر

بعد اللتيا واللتيا والتى ... اذا علتها انفس تردت

(٢) لم اعثر على نسبة هذا البيت الى قائل ، ويستشهد به لوقوع الذى موصوفة فانك لو حاولت فى هذا البيت ان تجعل الذى موصولة لما كان فى الكلام جملة تصلح للصلة وقوله مثل الجديلين صفة للذى قال ابو حيان فى شرح التسهيل .

فانه شبه الذى بمن وما فحذف صلتها ووصفها كما يفعل بمن وما فأما على أصل الكوفيين فانهم يجعلون الذى هنا موصولة على بابها ويصلونها بمثل لانهم يجرونها مجري الظرف *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والذى وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل وحق الجملة التى يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب كقولك هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ذلك ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان « الذى انما أتى بها توصلا الى وصف المعارف بالجمل » حين احتاجوا الى وصفها بالجمل كما كانت النكرات كذلك « وينبغى أن تكون الجملة التى تقع صلة معلومة عند المخاطب » لان الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الاخبار عنه بعد ذلك والصلة تخالف الخبر لان الخبر ينبغى أن يكون مجهولا عند المخاطب لان الغرض من الخبر افادة المخاطب شيئاً من أحوال من يعرفه فلو كان ذلك معلوماً عنده لم يكن مفيداً له شيئاً فلذلك لا تقول جاءنى الذى قام الا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه لان جاء خبر وقام صلة وكذلك لا تقول أقبل الذي أبوه منطلق الا لمن عرف انطلاق أبيه وجهل اقباله فاعرف ذلك *

قال صاحب الكتاب ﴿ ولاستطالتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا أللذ بحذف الياء ثم اللذْ بحذف الحركة ثم حذفوه رأساً واجتزؤا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه فقالوا أللتِ وألَّتْ والضاربته هند بمعنى التى ضربته هند وقد حذفوا النون من مثناه ومجموعه قال الفرزدق

أبنى كُلَيْب إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلوكَ وفكَّكا الأغْلالا

وقال * وان الذي حانت بفلج دماؤهم * وقال الله تعالى (وخضتم كالذى خاضوا) ﴾

قال الشارح : قد تقدم انهم استطالوا الاسم الموصول بصلته « ولاستطالتهم اياه تجروا على تخفيفه من غيرجهة واحدة » فتارة حذفوا الياء منها واجتزؤا بالكسرة منها «وقالوا اللذ » وتارة يحذفون الياء والكسرة معاً لانه أبلغ فى التخفيف فاذا غالوا فى التخفيف « حذفوا الذى نفسها واقتصروا على الالف واللام » التى

« وقد تقع الذى مصدرية اوموصوفة بمعرفة اوشبهها في امتناع لحاق ال بالصفة واجاز الفراء في قوله تعالى (تماما على الذى احسن) ان تكون الذى مصدرية والتقدير تماما على احسانه اى احسان موسى عليه السلام واجاز ان تكون موصوفة باحسن على ان احسن افعل تفضيل واحسن على الاول فعل ماض لان العرب تقول امرر بالذى خير منك ولا تقول بالذى قائم لان خير منك كالمعرفة اذلم تدخل فيه الالف واللام كذلك يقولون مررت بالذى مثلك اذ جعلوا صفة الذى بمعرفة او نكرة لاتدخله الالف واللام جعلوها للذى وانشد الكسائى

* انا الزبيرى الذى مثل الجلم * ومثله ما انشد الاصمعى * حتى اذا كاناهما اللذين (البيت) * وتاول البصريون مثل هذا بانه مما حذفت فيه الصلة وابقى معمولها والتقدير فيما انشده الكسائى انا الزبيرى الذى صار مثل الجلم وفيما انشده الاصمعى حتى اذا كاناهما اللذين عادا مثل الجديلين » اه ونقول اما تقدير البيت الذى انشده الاصمعى فحسن واما تقدير البيت الذى انشده الكسائى فغير مسلم لان مثل في البيت مرفوع على الوصف للذى وهو مرفوع وقد صير التقدير مثل منصوبا خبرا لصار الذى قدره واذا قدرته : انا الزبيرى الذى هو مثل الجلم لم يكن من باب حذف الصلة وصار مما حذف فيه العائد المرفوع بالابتداء . فتنبه والله يعصمك

في أولها وأقاموها مقام الذى ونووا ذلك فيها ولم يمكن ادخالها على نفس الجملة لانها من خصائص الاسماء فحولوا لفظ الفعل الى لفظ اسم الفاعل وأدخلوا عليه اللام وهم يريدون الذى وقد تقدم ذلك ، « وقد فعلوا فى المؤنث مثل ذلك فقالوا الات بكسر التاء وألات بسكونها » كما كان فى المذكر كذلك وقالوا « الضاربته هند » والمراد التى ضربته فحذفوا التي واجتزؤا بالالف واللام وحولوا لفظ الفعل الى اسم الفاعل مبالغة فى التخفيف ، « وقد حذفوا النون أيضاً تخفيفاً من مثناه ومجموعه » فقالوا جاءني اللذا قاما والذى قاموا والمراد اللذان والذين فحذفوا النون تخفيفاً لطول الاسم بالصلة فأما قول الفرزدق

* أبنى كليب ان عمى اللذا الخ * (١) فان الشاهد فيه حذف النون من اللذان وقوله اللذا يفخر على جرير وهو من بني كليب بن يربوع بمن اشتهر من بنى تغلب كعمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند الملك وعاصم بن النعمان بن مالك بن عتاب أبى حنش بن حنش قاتل شرحبيل بن عمرو بن حجر يوم الكلاب الاول وغيرهما من سادات تغلب ، وقيل أراد بعميه هذيل بن هبيرة التغلبي الشاعر والهذيل ابن عمران الاصغر الذى كان أخا لأمه ، وأما قول الآخر

وإنَّ الَّذي حانتْ بفَلْجٍ دِماؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ (٢)

---

(١) نسب مؤلف الكتاب وشارحه هذا البيت للفرزدق وكذلك نسبه بعض النحويين ونسبه سيبويه والاعلم الى الاخطل غياث بن غوث التغلبي وهذا موافق لما ذكره صاحب الاغانى واراد بعميه عمرو بن كلثوم الذى قتل عمرو بن هند ومرة بن كلثوم الذى قتل المنذر بن النعمان واخاه وهما تغلبيان ومثل افتخار الاخطل بصنيع عمرو واخيه مرة قول افنون بن صريم التغلبى ،

لعمرك ما عمرو بن هند ـ وقد دعا * لتخدم امى امه ـ بموفق

فقام ابن كلثوم الى السيف مصلتا * فامسك من ندمانه بالمخنق

وجلله عمرو على الراس ضربة * بذى شطب صافي الحديدة رونق

وقال السكرى فى شرح ديوان الاخطل : احد عميه ابو حنش عاصم بن النعمان قاتل شرحبيل بن الحرث بن عمرو آكل المرار يوم الكلاب الاول والآخر دوكس بن الفدوكس بن مالك بن جشم بن بكر بن حبيب (بالتصغير) اهـ وبعد البيت المستشهد به ؛

واخوهما السفاح ظما خيله * حتى وردن جبا الكلاب نهالا

واسم السفاح سلمة بن خالد بن كعب بن زهير من بنى تيم بن اسامة بن بكر بن حبيب وانما سمى السفاح لانه لما دنا من الكلاب عمد الى مزاد اصحابه فشقها وسفح ماءها وقال ! لاماء لكم الاماء القوم فقاتلوا عنه والا فموتوا عطاشا ! والشاهد في البيت حذف النون من اللذين وقد اختلف في حذفها فقال البصريون انما تحذف تخفيفا لاستطالة الموصول بالصلة وقال الكوفيون حذف النون لغة كما ان اثباتها لغة ويجوزون الحذف طالت الصلة اولم تطل وقال شراح التسهيل حذف النون من اللذين واللذون واللتان لغة بنى الحرث بن كعب وبعض بنى ربيعة وقد اضطرب ابن مالك فقال احيانا بجواز الحذف واحيانا يقول ان حذف النون من اللتا ضرورة ومثل هذا البيت قول الشاعر

هما اللتا لو ولدت تميم * لقيل فخر لهم صميم

ونسب هذا البيت ايضا للاخطل واراد هما المراتان اللتان لو ولدتهما تميم

(٢) الاشهب هو ابن ثور بن ابى حارثة بن عبد المدان وقيل ابن عبد المنذر بن جندل بن نهشل بن دارم بن عمرو بن تميم ورميلة بضم الراء وفتح الميم هي امه وكانت امة لخالد بن مالك الربعى بن سلمى بن جندل فابتاعها ثور فولدت له اربعة نفر وهم رباب وحجنا والاشهب وسويط ، والاشهب شاعر مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام وبعد البيت المستشهد به .

فان البيت الاشهب بن رميلة ـ ويروي زميلة بازاى ـ والشاهد فيه حذف النون من الذين استخفافاً على ماتقدم والذي يدل انه أراد الجمع قوله دماؤهم فعود الضمير من الصلة بلفظ الجمع يدل انه أراد الجمع ومثله قوله تعالى (وخضتم كالذي خاضوا) والمراد الذين لقوله خاضوا ويجوز أن يكون الذى واحداً ويؤدي عن الجمع فان عاد الضمير بلفظ الواحد فنظراً الى اللفظ وان عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى على حد من ومثله قوله تعالى (والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون) وقال سبحانه (كمثل الذى استوقد ناراً فلما أضاءت ماحوله ذهب الله بنورهم وتركهم فى ظلمات لا يبصرون) فعاد الضمير مرة بلفظ الواحد ومرة بلفظ الجمع حملا على المعنى ، وهو يرثى قوماً قتلوا بفلج وهو موضع معروف بين البصرة وضَرِيّة وهو مذكر مصروف *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومجال الذى فى باب الاخبار أوسع من مجال اللام التى بمعناه حيث دخل فى الجملتين الاسمية والفعلية جميعاً ولم يكن للام مدخل الا فى الفعلية وذلك قولك اذا أخبرت عن زيد في قام زيد وزيد منطلق الذى قام زيد والذى هو منطلق زيد والقائم زيد ولا تقول ألهو منطلق زيد والاخبار عن كل اسم فى جملة سائغ الا اذامنع مانع ﴾

قال الشارح : الاخبار ضرب من الابتداء والخبر تصدَّر فيه بالذى أو بالالف واللام بمعناها وقد ذكرنا ان الذى اذا تم بصلته كان اسما مفرداً كزيد وعمرو لايفيد الا بضم جزء آخر اليه فاذا قيل لك أخبر عن اسم من الاسماء فالمراد ألحق الكلام الذى أو الالف واللام واجعلهما فى موضع مبتدأ وانزع ذلك الاسم من مكانه الذى كان فيه وضع موضعه ضميراً يقوم مقامه يكون راجعاً الى الذى أو الى الالف واللام واجعل ذلك الاسم خبراً ، مثال ذلك « اذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك قام زيد بالذى قلت الذى قام زيد » فيكون الذى مبتدأ وقام صلته وفيه ضمير قام مقام زيد فى كونه الفاعل وهو ضمير راجع الي الذي وبه تم الكلام وهو فى المعني زيد لانه ضمير الذي والذى هو زيد ولذلك كان خبراً عنه لان الخبر اذا كان مفرداً هو المبتدأ فى المعنى فان أخبرت عنه بالالف واللام قلت « القائم زيد » فالالف واللام قائم مقام الذى واسم الفاعل الذى هو قائم عوض عن قام وفى اسم الفاعل ضمير عائد الى الالف واللام والالف واللام هما زيد غير انك أعربت الالف واللام بتمامه باعراب الذى

هم ساعد الدهر الذى يتقى به * وما خير كف لاينوء بساعد

اسود شرى لاقت اسود خفية * تساق على حرد دماء الاساود

وفلج اسم بلد وقيل لطريق تاخذ من طريق البصرة الى اليمامة طريق بطن فلج ، وقيل فلج واد بين البصرة وحمى ضرية من منازل عدى بن جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم ، والشاهد في البيت حذف النون من الذين استخفافا ويروى بعضهم البيت * وان التى مارت بفلج دماؤهم * ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، قال الاعلم « ويجوز ان يكون الذى واحدا يؤدى عن الجمع لابهامه ويكون الضمير محمولا على المعنى فيجمع كما قال عز وجل (والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون) » اهـ ومثل هذا البيت قول امية بن حرثان بن الاسكر الكناني ،

قومى اللذو بعكاظ طيروا شررا * من راس قومك ضربا بالمصاقيل

اراد قومى اللذون على لغة من نطق بالواو في حال الرفع

وحدها ، « فان أخبرت عن زيد من قولك زيد منطلق قلت الذى هو منطلق زيد » جعلت بدل زيد ضميره وهو مبتدأ كما كان زيد مبتدأ ومنطلق الخبر وهو منطلق صلة الذي وهو راجع الى الذى وزيد خبر الذى لان زيداً هو الذى فى المعنى فلو أخذت تخبر عنه بالالف واللام لم يصح لانك تحتاج أن تنقله الى اسم الفاعل واسم الفاعل انما يكون من الفعل لا من الاسم ولذلك قال « ان مجال الذى في باب الاخبار أوسع من مجال الالف واللام لان الذى يكون مع الجملتين الاسمية والفعلية والالف واللام لاتكون الا مع جملة فعلية » فكل مايخبر عنه بالالف واللام يصح أن يخبر عنه بالذى وليس كل مايخبر عنه بالذي يجوز أن يخبر عنه بالالف واللام فكان الاخبار بالذى أعم ، وقوله « والاخبار عن كل اسم فى جملة سائغ » يريد الجملة الخبرية التى يحسن فى جوابها صدق وكذب لان هذه الجمل تقع صلات وصفات كما تقع أخباراً والاسماء بحكم انها أسماء سمات على مسميات يجوز الاخبار عنها بأحوالها « الا اذا منع مانع » وسنذكر الموانع فيما بعد *

قال صاحب الكتاب ﴿ وطريقة الاخبار أن تصدر الجملة بالموصول وتزحلف الاسم الى عجزها واضعاً مكانه ضميراً عائداً الى الموصول بيانه أنك تقول فى الاخبار عن زيد فى زيد منطلق الذى هو منطلق زيد وعن منطلق الذى زيد هو منطلق وعن خالد فى قام غلام خالد الذى قام غلامه خالد أو القائم غلامه خالد وعن اسمك فى ضربت زيداً الذى ضرب زيداً أنا أو الضارب زيداً أنا وعن الذباب فى يطير الذباب فيغضب زيد الذى يطير فيغضب زيد الذباب أو الطائر فيغضب زيد الذباب وعن زيد الذى يطير الذباب فيغضب زيد أو الطائر الذباب فيغضب زيد ﴾

قال الشارح : قد ذكرنا ان « طريقة الاخبار أن تصدر الجملة بالموصول » الذى هو الذى والتى أو الالف واللام بمعناهما وتنزع الاسم الذى تريد الإخبار عنه من الجملة وتضع موضعه ضميراً يعود الى الموصول يكونه فى المعنى ثم تأتي بذلك الاسم الذى تخبر عنه آخراً تجعله خبرا عن الموصول ، وانما قال النحويون أخبر عنه وهو فى اللفظ خبر لانه فى المعني محدث عنه اذ قد يكون خبر ولا يخبر عنه نحو الفعل فأرادوا التنبيه على انه خبر ومحدث عنه فى المعنى « فاذا أخبرت عن زيد من قولك زيد منطلق فانك تقول الذي هو منطلق زيد » نزعت زيداً من الجملة وجعلت بدله ضميره وهو مبتدأ كما كان زيد مبتدأ ومنطلق خبره على ما كان والجملة من المبتدا والخبر صلة الذي وهو راجع الى الذى والذي هو زيد ولذلك كان خبرا عنه لان الخبر اذا كان مفردا يكون هو المخبر عنه في المعنى ، « فان أخبرت عن منطلق من قولك زيد منطلق قلت الذى زيد هو منطلق » فتجعل الضمير موضع منطلق خبرا عن زيد كما كان زيد كذلك وجعلت الجملة صلة الذى ثم أتيت بمنطلق وجعلته خبرا عن الموصول الذى هو زيد ولا يصح الإخبار بالالف واللام هنا لان الالف واللام لامدخل لهما فى المبتدا والخبر على ما بينا ، « فان أخبرت عن خالد فى قولك قام غلام خالد قلت الذى قام غلامه خالد » جعلت الهاء موضع خالد وهى مضاف اليها الغلام كما كان خالد كذلك وجعلت خالدا خبرا عن الموصول الذى هو الهاء فى المعنى ، فان أخبرت بالالف واللام قلت « القائم غلامه خالد » فالقائم مبتدأ وغلامه مرتفع ارتفاع

الفاعل كأنك قلت الذي قام غلامه لان الالف واللام فى معني الذى واسم الفاعـل فى معنى الفعل وجعلت خالدا الخبر كما كان فى الذى كذلك ، وجملة الامر ان الاضافة تنقسم قسمين أحدهما أن يدل المضاف اليه على شخص بعينه والآخر أن لايدل على شخص بعينه فأما مادل على شخص مفرد فنحو غلام زيد وصاحب عمرو وأما ما لا يدل على شخص مفرد فنحو سام أبرص وأبى الحصين فأما الثـانى وهو مالايدل على شخص مفرد فلا يجوز الاخبار عنه لانه لايتخصص بالاضافة وأما الاول وهو ما يدل على شخص مفرد فانه يجوز الاخبار عن المضاف مفردا وعن المضاف اليه مفردا ولا يجوز الاخبار عنهما معا لان المضمر لا يدل على أكثر من واحد ، ولو قيل لك أخبر عن قام من قولك قام غلام خالد قلت هذا لا يجوز لان الفعل لايضمر وقد بينا ان معنى الاخبار أن تنزع الاسم المخبر عنه من الكلام وتأتي موضعه بضميره ان كان مبتدأ كان ضميرا منفصلا وان كان مفعولا أومضافا اليه كان المضمر متصلا ، « فان أخبرت عن اسمك في ضربت زيدا قلت في الاخبار بالذي : الذى ضرب زيدا أنا » نزعت ضمير المتكلم من الفعل ووضعت مكانه ضمير الغيبة لانه راجع الى الذى والذى موضوع للغيبة واستتر الضمير فى الفعل لان الفعل اذا كان واحدا غائبا لم تظهر له علامة ثم جعلت ضمير المتكلم المنتزع خبرا فلما صار خبرا وجب أن يكون ضميرا مرفوعا منفصلا للمتكلم نحو أنا وانما كان مرفوعا لانه خبر المبتدا وخبر المبتدا لا يكون الا مرفوعا وانما كان منفصلا لان خبر المبتدا ليس عامله لفظا فيتصل به وكان ضمير متكلم على حد ما كان فى ضربت وتقول في الاخبار بالالف واللام « الضارب زيدا أنا » فالضارب مبتدأ وفيه ضـمير يعود الى الالف واللام وانا الخبر ، « فان أخبرت عن المفعول الذى هو زيد بالذى قلت الذى ضربته زيد » فالذى مبتدا وضربته صلته والهاء عائدة اليه وزيد خبر ويجوز حذف الهـاء فتقول الذي ضربت زيد قال الله تعالى (أهذا الذى بعث الله رسولا) فان أخبرت بالالف واللام قلت « الضاربه أنا زيد » فالهاء فى الضاربه ترجع الى مادل عليه الالف واللام وهو الذى وأنا مرتفع بضارب وأظهرت المضمر الذى هو أنا لان ضاربا لك ، وقد جرى على الالف واللام الذى لزيد وقد جرى على غير من هو له واسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له برز ضميره ، وتقول « يطير الذباب فيغضب زيد » ان أخبرت عن الذباب قلت « الذى يطير فيغضب زيد الذباب » فيكون الذى فى موضع رفع لانه مبتدأ ويطير صلته وفيه ضمير يعود الى الذى وهو الفاعل استكن فيه لكونه واحداً لغائب وضمير الفاعل اذا كان بهذه الصفة كان مستكناً فى الفعل بلا علامة لفظية وقوله فيغضب زيد جملة معطوفة على يطير والمعطوف والمعطوف عليه داخل في الصلة والذباب خبر المبتدا وقد كان قبل الاخبار فاعل يطير فلما أخبرت عنه وضعت مكانه ضميره وأخرته فجعلته خبرا فان أخبرت بالالف واللام قلت « الطائر فيغضب زيد الذباب » فيكون الطائر مبتدأ وفيه ذكر يعود الى مدلول الالف واللام وهو مرتفع به وقوله فيغضب زيد معطوف عليـه لانه وان كان مفرداً فهو فى تأويل الجملة لان الطائر بمعنى الذى يطير فكأنك عطفت جملة على جملة فى الحكم ومثله قوله تعالى (ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً) على معني ان الذين تصدقوا وأقرضوا والذباب الخبر فهو الآن مرفوع لانه خـبر المبتدا وقبل

كان مرفوعا بأنه فاعل ، فان أخبرت عن زيد قلت « الذي يطير الذباب فيغضب زيد » فالذى مبتدأ ويطير الذباب صلة وقوله فيغضب معطوف عليه وفيه ذكر يعود الى المبتدا والموصول وهو الذي وزيد الخبر والفاء ربطت الجملتين وجعلتهما كالجملة الواحدة لانها أحدثت فيهما معنى الجزاء وصار بمعنى ان طار الذباب يغضب زيد ولما كان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة فاقتضى كل واحدة من الجملتين الاخرى كفى عود الضمير الى الموصول من احداهما اذا كانتا صلة نحو قولك الذى أبوه قائم زيد ولو كان مكان الفاء الواو لم يصح الاخبار عن الذباب ولا عن زيد لان الواو لا تحدث فى الكلام معنى الجزاء فتبقى احدى الجملتين أجنبية من الموصول لخلوها من العائد وتقول في الاخبار بالالف واللام « الطائر الذباب فيغضب زيد » فالطائر مبتدأ والذباب رفع به وليس فيه ذكر لانه قد رفع ظاهراً ويغضب معطوف عليه وفيه ذكر يعود الى الموصول وبه تمت الصلة وزيد خبر المبتدا •

قال صاحب الكتاب ﴿ ومما امتنع فيه الاخبار ضمير الشأن لاستحقاقه أول الكلام والضمير فى منطلق فى « زيد منطلق » والهاء فى « زيد ضربته » ومنه فى « السمن منوان منه بدرهم » لانها اذا عادت الى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد والمصدر والحال فى نحو ضربى زيداً قائماً لانك لو قلت الذى هو زيدا قائماً ضربي أعملت الضمير ولو قلت الذى ضربى زيدا اياه قائم أضمرت الحال والاضمار انما يسوغ فيما يسوغ تعريفه ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان كل اسم من جملة تامة خبرية يجوز الاخبار عنه الا أن يمنع منه مانع « فمن المواضع التى يمتنع الاخبار عن الاسم فيها ضمير الشأن والحديث » لو قلت كان زيد قائم فأضمرت فى كان ضمير الشأن والحديث لم يجز الاخبار عن ذلك الضمير فلا يجوز الذى كان زيد قائم هو ولا الكائن زيد قائم هو لان ضمير الشأن والحديث لا يكون الا أولا غير عائد على ظاهر وانما تفسره الجملة بعده وأنت اذا أخبرت عنه أخرجته عن هذه الصفة بأن يصير متأخرا يعود على ما قبله من الموصول غير مفسر بجملة وهذا غير ما وضع عليه ، ومن ذلك « الضمير فى منطلق في قولك زيد منطلق » لايجوز الاخبار عنه لو قلت الذى زيد منطلق هو لم يجز لان الضمير فى منطلق كان عائدا الي المبتدأ الذى هو زيد وأنت حين أخبرت عنه نزعت منه ذلك الضمير وجعلت فيه ضميرا يعود الى الموصول وأخرت الضمير الذى كان مستكنا فيه الى موضع الخبر وجعلته منفصلا فبقى المبتدأ الذى هو زيد بلا عائد اليه فان أعدت الضمير الى زيد بقى الموصول بلا عائد فكانت المسئلة باطلة من هذا الوجه ، ومثله امتناع الاخبار عن الهاء فى « زيد ضربته » لان هذه الهاء عائدة الى زيد ولو أخبرت عنه لنزعت هذا المضمر وجعلت مكانه ضميرا آخر يعود الى الموصول وأخرت الضمير الذى فى ضربته الى موضع الخبر على القاعدة المذكورة وكنت تجعله منفصلا لتعذر الاتيان بالمتصل ولو فعلت ذلك لأخليت المبتدأ الذى هو زيد من عائد عليه ومثله « امتناع الاخبار عن الهاء فى منه من قولك السمن منوان منه بدرهم » لانك لو أخبرت عنها لكنت قائلا الذى السمن منوان منه بدرهم هو فتجعل الهاء فى منه عائدة على الموصول ويبقى المبتدأ الذي هو السمن بلا عائد وذلك ممتنع ، ومن ذلك قولك

ضربى زيدا قائما » لا يجوز الاخبار عن المصدر ههنا ولا عن الحال لانك ان أخبرت عن المصدر لزمك اضماره وكنت تقول الذى هو زيدا قائما ضربى فكنت تنصب زيدا قائما بهو لانها كناية عن المصدر الناصب والمصدر اذا أضمر لا يعمل لو قلت مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لم يجز لان المصدر انما عمل بما فيه من حروف الفعل وتقديره بأن والفعل وبعد الكناية تزول منه حروف الفعل ويمتنع تقديره بأن والفعل « وكذلك لو أخبرت عن الحال فقلت الذى ضربى زيدا اياه قائم » لم يجز لان الحال لا يكون الا نكرة وأنت اذا كنيت عنه عرفته وذلك لا يجوز في الحال فلو أخبرت عن المفعول وهو زيد لجاز وكنت تقول الذى ضربى اياه قائما أو ضربته قائما زيد فاعرفه *

﴿ تم الجزء الثالث بحمد الله وحسن توفيقه ، ويليه ان شاء الله تعالى الجزء الرابع ومطلعه ﴾

﴿ فصل وما اذا كانت اسما على أربعة أوجه ﴾

﴿ نسأل الله جلت قدرته ، أن يوفقنا الى إكماله ، انه ولى الاجابة وهو نعم النصير ﴾



﴿ الجزء الثالث من شرح المفصل لابن يعيش ﴾

﴿ تمت الفهرست ﴾